

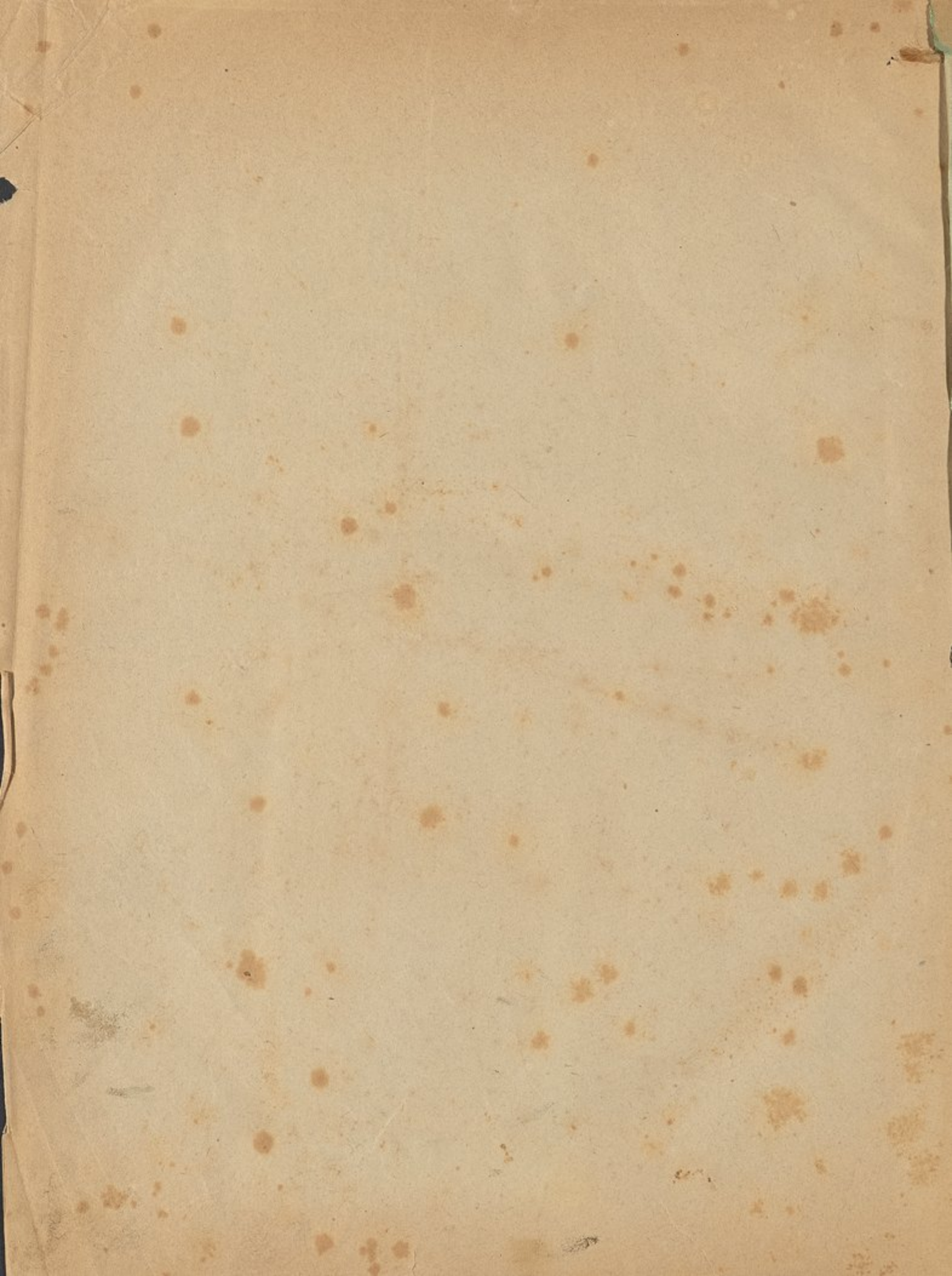
Princeton University Library

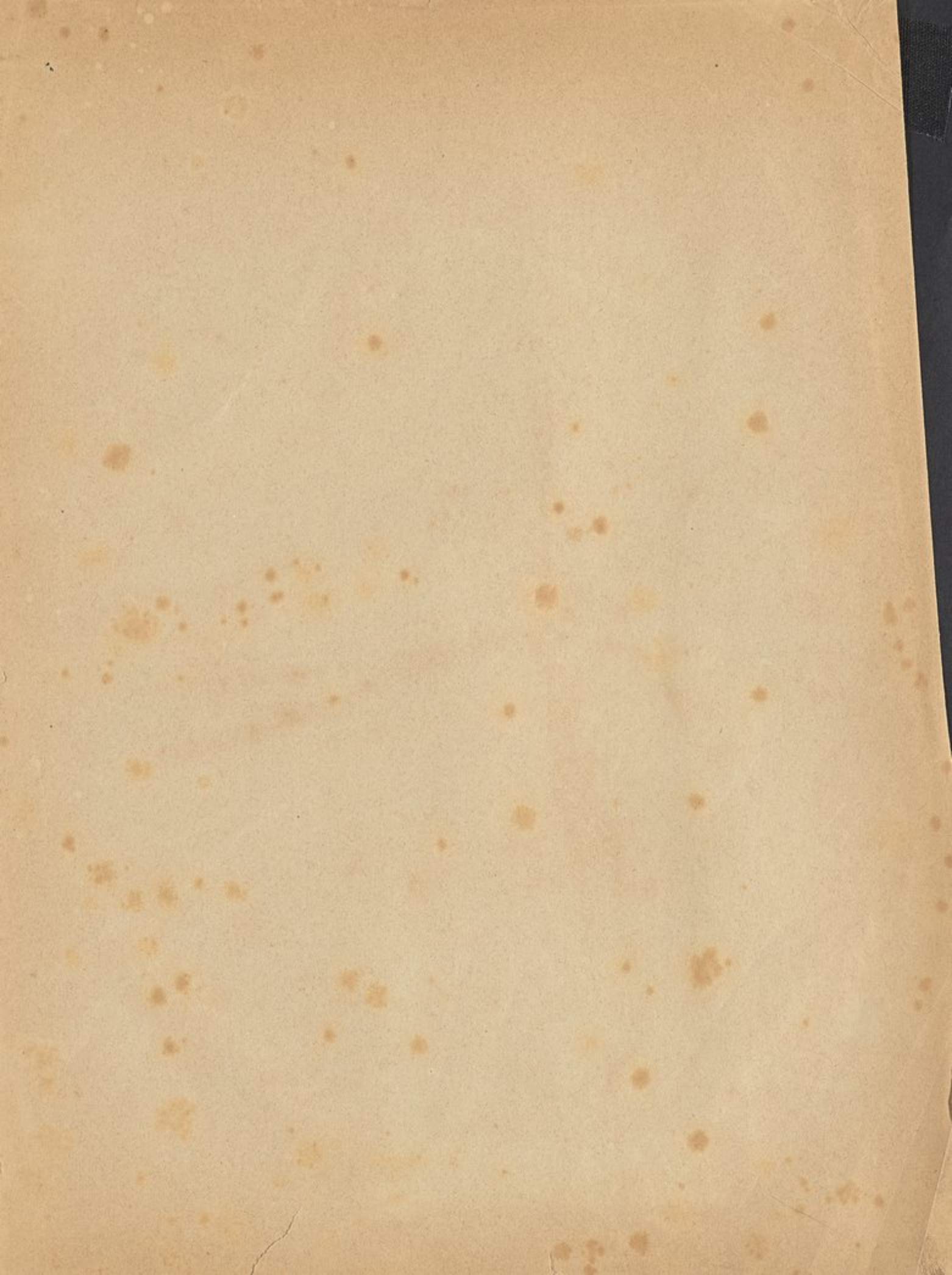


32101 048355661

DMS

ADMINISTRATIVE





* فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ ابن سعيد على شرح الاشموني *

صحيفة	صحيفة
التصغير ٠٢٢٠	النعت ٠٠٠٢
النسب ٠٢٢٩	التوكيد ٠٠١٤
الوقف ٠٢٤١	العطف ٠٠٢١
الامالة ٠٢٤٨	عطف النسق ٠٠٢٤
التصريف ٠٢٥٧	البدل ٠٠٤٠
دمرة الوصل ٠٢٨٠	النداء ٠٠٤٦
الابدال ٠٢٨٤	فصل ٠٠٥٣
فصل ٠٢٩٩	المدادى المضاف الى ياء المتكلم ٠٠٥٦
فصل ٠٣٠١	اسماء لازمة للنداء ٠٠٥٧
فصل ٠٣١٣	الاستغاثة ٠٠٥٩
فصل ٠٣١٤	الندبة ٠٠٦٢
	الترخيم ٠٠٦٤
	الاختصاص ٠٠٧٤
	التحذير والافراء ٠٠٧٥
	اسماء الافعال والاصوات ٠٠٧٩
	فونا التوكيد ٠٠٨٨
	ما لا ينصرف ٠٠٩٥
	اعراب الفعل ٠١٢٤
	عوامل الجزم ٠١٢٧
	فصل لو ٠١٥٥
	اما ولولا ولوما ٠١٦١
	الاخبار بالذي والالف واللام ٠١٦٥
	العدد ٠١٧٠
	كم وكاين وكذا ٠١٧٩
	المحاكية ٠١٨٣
	الثانيث ٠١٨٧
	المقصود والمردود ٠١٩٣
	كيفية تثنية المقصور والمدود وجعهما ٠١٩٦
	تصحيحا
	جمع التكسير ٠٢٠٠

al-Tūnisi, Muḥammad ibn
‘Alī

الجزء الثاني

من الحاشية الموسومة
Zawāhir al-Kawākib
* بزواهر الكواكب * لبواهر المواكب *

على شرح

العلامة الامام نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشعري الشافعي

المعنون

« منهج السالك الى الفيتة ابن مالك »

تأليف

العالم الاعلم المحقق المدقق الشيخ ابي عبد الله محمد

ابن علي بن سعيد التونسي المالكي

شمل الله الجميع برحمته

ومتعهم بنعيم جناتهم

ءامين

طبعة اولى

في مطبعة الدولة التونسية المحروسة

سنة ١٢٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

النعته

(قولهم النعته) هو عبارة كوفية وقد يستعملها البصريون ايضا ففي شرح التسهيل للشيخ لاثير يقال نعت وهو اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون ووصف وصفته وربما اطلق يس والاختفش والمبرد على التاكيد الصفة وفي شرح ابن اياز لفصول ابن معطي قال بعض المشاخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعته لا يطلق إلا على ما يتغير ولذا يقال صفات الله دون نعوته وفي شرح البهجة لابن هشام الصفة والنعته واحد وقيل النعته يكون بالجملة كالطويل والقصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى هذا يقال للباري سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى الاول يقال موصوف ومنعوت وقيل غير ذلك (قولهم في الاعراب) التقييد ههنا وفي قولهم التابع لما قبله في اعرابه المحاصل والمتجدد ففي الاعراب نظرا للحالة الغالبة على التابع فلا مفهوم له كما صرح به لاصوليون فلا يرد ان المشبوع قد يكون مبنيا اي غير معرب ولو محلا نحو قام قام ولا ولا ينقض هذا قولهم ان حركة البناء لا تتبع لان معناه انها لا تتبع اتباع حركة الاعراب على معنى ان يجرها عامل كما جرها لا مطلقا على انك ستري منا عن الشيخ لاثير تلويحا والمصنف تصریحا ان التوكيد اللفظي ليس من التوابع فاطلاق التبعية فيما ذكر مجاز واما يا زيد الفاصل فالتحقيق ان حركة اتباعه مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة المشاكلة رعا لما حققنا لا ما زعم المصرح من انه على تقدير فعل مبني للفاعل اي دعي زيد الفاضل والمراد في الاعراب ولو تقديرا ومنه هذا جحر ضب خرب فان خرب مرفوع بضمته مقدرة لمانع الجوار فاعرفه (قولهم نعت وتوكيد وعطف وبدل) عبارة التسهيل

(النعته)

(يتبع في الاعراب لاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل *) وتسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله في اعرابه المحاصل والمتجدد غير خبر

قوله مبني للفاعل كذا بخط المؤلف
ولعله للمفعول (فتح الله)

وهو تأكيد او نعت او عطف بيان او عطف نسق او بدل وفي شرحه للشيخ لاثير ذكر بعض اصحابنا انحصار التابع في الخمسة وذلك ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف وهو عطف النسق او بغير واسطة على نية تكرار العامل وهو البدل او على نيته وهو بالفاظ مخصوصة وهو التأكيد او بغير الفاظ مخصوصة وهو مشتق فهو النعت او جامد فهو عطف البيان فهذه خمسة دائرة بين النفي والاثبات تدل على ان التابع لا يخرج عن الاصناف الخمسة ولا يخفى ان ما تتضمنه هذه القسمة من ان التوكيد تابع ذو الفاظ مخصوصة انما هو تعريف بالاختصاص اذ لا ينزل على التوكيد اللفظي لكن في شرح التسهيل للمصنف ان المعدود في التوابع انما هو المعنوي وقد كنا او مانا اليه وقد يوقى بقسمة على ترتيب المصنف والشارح مناسبة لكلامهما فيقال التابع اما ان يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او في متعلقه او لا لا اول النعت والثاني اما ان يرفع احتمال ارادة غير الظاهر او لا لا اول التوكيد والثاني اما ان يكون بواسطة حرف من حروف عشرة او لا لا اول العطف والثاني البدل ثم هذا انما هو لمناسبة الاصطلاح والتبويب ولو جعلوا الابواب بعدد النعت الحقيقي والسببي والتوكيد اللفظي والمعنوي وعطفي البيان والنسق وبدل الكل والبعض والاشتمال والغلط لا يمكن ان ينزل على ذلك قسمة مرددة بين النفي والاثبات (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا) اي خرج بتعميم المشاركة في الاعراب الحاصل والاعراب المتجدد خبر المبتدا فانه ليس مشاركته للمبتدا الا في الاعراب الحاصل بدليل ان زيادا قائم (قوله وبغير خبر حامض) اي الخبر الثاني بالنسبة للخبر الاول اما بالنسبة للمبتدا فانه يخرج بالقيود الذي قبله لانه يخرج الخبر بالنسبة للمبتدا مطلقا يشير الى ذلك قول الشارح سابقا فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا اي بالاضافة الى المبتدا ومقابلته بقوله وبغير خبر حامض من قولك الرمان حلو حامض وحينئذ ليس هنا اخراج مخرج وليس فيه اغناء احد القيدتين عن الاخر لان غير خبر يخرج الخبر مطلقا لما ان حال المنصوب والمفعول الثاني لم يخرجوا الا بالحاصل والمتجدد واعلم انهم عرفوا التابع ايضا بانه كل ثمان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وكانه عدل عنه لما اورد عليه من ان كل التي هي للافراد تنافي التعريف الذي هو للحقيقة ومن عدم شموله للتابع الثالث مثلا وان اجيب عنه بان كل زائدة اي بها لبيان لاطراد وان المراد بالثاني المتأخر بملاحظة سابقه سواء كان في المرتبة الثانية منه او في غيرها (قوله سياقي ان التوكيد الخ) انما اي سياقي للايماء الى ان اطلاق العبارة غير مضر لان بيان المراد من ذلك يعلم مما سياقي فلا يضر ان كلام الشارح يوهم ان التوكيد المعنوي يكون في غير الاسم مع انه مختص به (قوله اذا كان) اي المذكور بمعنى المذكور او الوصف او النعت (قوله فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو الخ) هذا حديث اجمالي وتاخيصه على ما قال الشيخ لاثير ان النعت والتوكيد وعطف البيان عاملها عامل متبوعها وانه ينصب عليهما انصبابة واحدة ونص صاحب البسيط على انه مذهب الجمهور

فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض * تنبيهات * لا اول سياقي ان التوكيد والبدل وعطف النسق يتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل في ذلك * الثاني في قوله لا اول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه واجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كان لاثنتين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمره ومنه قوله ولست مقرا للرجال ظلامته ابي ذك عمي لاكرمان وخاليا واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها * الثالث اختلف في العامل في التابع فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه * الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال في التسهيل

2272

66548

955

(RECAP)

٧١٢

ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعث ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أي فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد * الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط وقدم في الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والمجزي نظرا لما سبق في التبيين الرابع (فالنعت) في عرف النخاعة (تابع متم ما سبق *) أي مكمل المتبوع (بوسمه) أي بوسم المتبوع أي علامته (أو رسم ما به اعتلق *) فالتابع جنس يشدل جميع التوابع المذكورة ويتم ما سبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أو رسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت في انتماء ما سبق لأن الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالتم التوكيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه أو تعميم نحو يرزق الله عبادة الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أو توكيد نحو أمس الدابر المنتضى أمداه لا يعود أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وصحبي كريم ابواهما ليم أحدهما ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (وليعط) النعت مطلقا (في التعريف والتنكير ما *) أي الذي (لما نلا) وهو المنعوت (كأمرر بقوم كراما *) ويقوم كراما أباهم وبالقوم الكرام وبالقوم الكراما أباهم * تنبيهات * لأول ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير

في النعت ونسب إلى س وذهب الخليل وس ولاخفش والمجرمي واكثر المحققين إلى أن العامل تبعيتها لما جرت عليه وهو الصحيح وأما البدل فقيل على نية تكرار العامل وهو المشهور وعليه لا كثرون وقيل العامل في المبدل هو العامل بنفسه في البدل ونسب لس وأما عطف النسق فقيل أن العامل حرف العطف وقيل مقدر بعد حرف العطف وقيل هو العامل في المعطوف بواسطة حرف العطف وصحح (قولهم ويبدأ عند اجتماع التوابع الن) وجه بان النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كالتابع لأنه كالمتصل وآخر النسق لتخلل الواسطة وهذا ظاهر في التوكيد المعنوي كما يرشد له تمثيل الشارح والظاهر في اللفظي أن يقدم (قولهم وهو حسن الن) كأنه تعريض بالشئ لاثير حيث قال في شرح التسهيل كان المناسب أن يبدأ في التوابع بالنعث لأنه إذا اجتمع مع غيره فالحكم أن يبتدا به (قولهم متم ما سبق) أي يدل النعت بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه أو متعلقه لا بامر عارض خارج زائد على ذلك فلا يرد تنهيم البدل في أعجبي زيد عليه والمعطوف في أعجبي زيد وعليه والتأكيد في جاءني القوم كلهم لما ان دلالتها في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع لخصوص المواد بدليل تخلفه في أعجبي زيد غلامه أو أعجبي زيد وغلامه أو جاء زيد نفسه على أن المراد من تنهيمه لما سبق بوسمه أو رسم متعلقه أن يكون صالحا لكل منهما وذلك يستدعي أن يكون مشتقا أو شبيها بالمشتق وعلى هذا يحمل قول الشارح إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتأكيد والبيان ليسا كذلك فتخرج جميع ذلك الصور ويخرج أيضا يا هذا ذا الجملة من أمثلة عطف البيان وكلهم واجمعون من أمثلة التوكيد ثم النعت المقصود به كشف الحقيقة لا يخرج عند النخاعة عن التوضيح والتخصيص كما في قولك جاءني المعني يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعنا أو جاءني الأعمى الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعنا فتدبره حق التدبر لتدفع به أوهام الناظرين (قولهم أو في متعلقه) في حواشي المطول الفخرية والسلوكية في نظير هذا تجوز كسر اللام وفتحها والذي يناسب قول المصنف ما به اعتلق الكسر فتأمل (قولهم من توضيح الن) تقديم التوضيح والتخصيص على سائر الأقسام لأنهما الغالبان على النعت وإن كان موضوعا لكل كما هو الحق الذي يشير له كلام الشارح وذلك أن صاحب التوضيح اعترض التعريف بخروج النعت الغير الموضح والمخصص وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب منع ذلك والسند أن التكميل متناول لذلك ولكن يرجع في خصوص إفراده لدلالة المقام كما يرجع في إرادة زيد أو عمرو من جاءني إنسان مثلا فتدبر (قولهم في التعريف والتنكير) أي من التعريف والتنكير

وليست الراو بمعنى او بل هي على اصلها والمعنى ليعط النعمت من هذين الامرين ما ثبت منهما
لمتبوعه على حد اعط زيدا من الالف دينار مائة دينار فافهم (قوله هو مذهب الجمهور) حاصل
المذاهب على ما استفيد من كلامه اربعة المنع مطلقا للجمهور الجواز مطلقا لبعض جواز نعت النكرة
بالمعرفة اذا خصصت وإلا فالمنع للاخفش جواز نعت المعرفة بالنكرة المختصة بها لابن الطراوة
والصحيح الاول وما احتج به غيرهم محمول على البديل وقد اضطررنا في تعليل راي الجمهور الصحيح
فعلمه ابو محمد بن السيد بان المنعوت في اكثر مواضعه لا يتبين إلا بالنعت فصار هو والنعت
كالشئ الواحد ولا يصح ان يكون شئ واحد معرفة نكرة في حالة واحدة من جهة واحدة ورد بانه
يلزم عدم وصف العلم بما هو معرف بال او بالاضافة لانه لا يجتمع تعريف العلية وتعريف
ال او الاضافة في حال واحدة وان لا يجوز وصف الاسم لا على لفظه ولا على موضعه لانه
لا يكون شئ واحد معرفا باعرابين مختلفين ولا متفقين في حال واحد وان لا يجوز وصف
المنصرف بغير المنصرف ولا العكس لما يلزم من ان يكون شئ واحد منصرفا وغير منصرف
وعلمه ابو علي الفارسي بان النكرة تدل على الشيوع والمعرفة مخصصة فنسبتها منها كنسبة
الجمع من المفرد والصفة هي الموصوف في المعنى فكما لا يجوز ان يكون الجمع واحدا ولا
العكس كذلك لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة ولا العكس ورد بانه يلزم ان لا يجوز الاخبار
بالنكرة عن المعرفة كما لا يجوز الاخبار عن المفرد بالجمع وعلمه ابو الحسن ابن الباذش بانه
لم تنعت النكرة بالمعرفة لان حق المعرفة التقديم وحق النكرة التأخير فتدافعا ولم تنعت
المعرفة بالنكرة لان نعت المعرفة لازالة التنكير العارض فيها والنكرة يلزمها التنكير فلا يزيلها
شيء وهذه العلة انما تأتي على الغالب وهو كون النعت مخصصا او موضحا والبقية مجولة
عليه وعلمه الشيخ الاثير بالتدافع لان التنكير للايهام على المخاطب والتعريف لا يوضح
المسمى له (قولهم بالمعرفة) الطرف متعلق بنعت لا بخصوص كما هو ظاهر وانما لم
يقدمه رعاية لترتيب الالفاظ في الاية الممثل بها ونحوها فتدبر (قولهم يجوز نعتهم بالنكرة
المخصصة) ضروري ان مقتضى هذه العبارة ان ههنا اسما مقرونا بال قريب المسافة من
النكرة وانه منعوت بنكرة وان تلك النكرة الواقعة نعتا مخصصة وبين انه لم ينعت اللثيم
إلا بجملته يسبني لا بنكرة مخصصة وكذلك الليل نسلخ منه النهار نعم هو صحيح في للرجل
مثلك فان مثل نكرة مخصصة بالاضافة الى الكاف وقع صفة لرجل ومن ههنا تكلف بعضهم
ادخال الجملة في النكرة بارادة المعنى الحكمي وهو كون الجملة موصولة باسم نكرة مأخوذ من
حدث الجملة مخصص بالفاعل او هو مبني على الضعيف المحكي في الرضي من انها توصف
بالتنكير فما قيل لا حاجة اليه لا حاجة اليه (قولهم ان يسبني صفة لا حال) زعم بعضهم
ان الحالية اولى لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرف بالجملة واعترض
بانه لا يناسب لان السب داب اللثيم لانه حال المرور فقط ورد بانها حال لازمة وقيل
ان مقتضى الوصفية ان اللثيم موصوف بكونه يسب والحالية انه يمر عليه في حال سبه
اياه فيعرض عنه حلما ومقتضى الحال هو مقتضى الحال وقد كنا جابنا مقال السيد السند في
ذلك في باب الموصول فتذكر (قولهم ما ينبغي للرجل مثلك النح) قال المصنف عندي ان

هو مذهب الجمهور واجاز للاخفش نعت
النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل
الاوليان صفة لاخران في قوله تعالى
فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق
عليهم الاوليان واجاز بعضهم وصف المعرفة
بالنكرة واجاز ابن الطراوة بشرط كون
الوصف خالصا بذلك الموصوف كقوله

ابيت كافي ساورثني ضئيلة

من الرقش في اناياها السم نافع
والصحيح مذهب الجمهور وما اوهسهم
خلاف ذلك مولد الثاني استثنى الشارح
من المعارف المعرف بلام الجنس قسال
فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز
نعتهم بالنكرة المخصصة ولذلك تسمع
النحويين يقولون في قوله

ولقد امر على اللثيم يسبني

فاتف ثم اقول لا يعينني

ان يسبني صفة لا حال لان المعنى ولقد امر
على لثيم من اللثام ومنه قوله تعالى وآية
لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا *
الثالث لا يمتنع النعت في النكرات
بالاخص نحو رجل فصيح وغلام يافع
واما في المعارف

فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او
 اعم وقال الشلوبين والفراء ينعت لاعم بالاخص قال
 المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل
 معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة . اه .
 (وهو لدى التوحيد والتذكير او * سواهما) وهو التثنية
 والجمع والتانيث (كالفعل فاقف ما قفوا *) اي يجري
 النعت في مطابقتة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع
 موقعه فان كان جاريا على الذي هو له رفع ضمير
 المنعوت وطابقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتانيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة
 كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان
 كان جاريا على ما هو لشئ من سببيه فان لم يرفع
 السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقتة المنعوت
 لانه مثل في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة
 حسنة الوجه او حسنة وجهها وبرجلين كريمي الاب
 او كريمين ابا وبرجال حسان الوجوه او حسان وجوها
 وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتانيث كما
 هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة
 حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها
 * تنبيهات * الاول يجوز في الوصف المسند الى
 السببي المجموع لافراد والتكسير فيقال مررت برجل
 كريم آباءة وكرام آباءة * الثاني قد يعامل الوصف الرفع
 ضمير المنعوت معاملة رافع السببي اذا كان معناه له
 فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت
 عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم
 الجرمي الى منعه * الثالث افهم قوله كالفعل جواز
 تثنية الوصف الرفع للسببي وجهه الجمع المذكر السالم
 على لغة اكلوني البراغيث فيقال مررت برجل كريمين
 ابواه وجاء في رجل حسنون فلان * الرابع ما ذكره من
 مطابقتة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع
 كما في صبور وجريح وافعل من . اه . (وانعت بمشتق)
 والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل
 كضارب وقائم واسم المفعول كضروب ومهران والصفة

بينهما

المشبهة (كصعب وذرب *) وافعل التفضيل كقوى واكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والالته لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور
 وهو اصطلاح (وشبهه) اي شبه المشتق والمراد به ما اقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من اسماء للاشارة غير المكانية

بينهما بانهم ان قامت القرائن فالاول والا فالثاني وستن مارس كتب المحققين كالسعد الشفتازي
والشريف الجرجاني راي اجوبته لهم كثيرة بان المراد كذا وربما يكون ذلك مع خفاء في الكلام
وعندي ان الخلاف المذكور لفظي فمعنى كون المراد يدفع لايراد انه اذا اطلع على ان المراد كذا
وكان صحيحا لم يسبق اعتراض من حيث المعنى المقصود ومعنى كونه لا يدفعه ان المواخذة على
اللفظ باقية بسبب عدم انطباقه على المعنى المراد الا ان اولئك لافاضل لما كان معظم نظرهم المعاني
واما الالفاظ فهي الات لها وعنوان عليها فلا عليها اذا ظهر المراد اختاروا لاول واما غيرهم ففتخوا
ابواب المضائق ووقفوا عندها (قولهم وذي) اي هذه المادة فلا يصير قول الشارح والموصولة
واراد الشارح من فروع ذو الموصولة ذات وذوات عند طبي تدبر (قولهم والمتسبب) عبر في
التسهيل بقوله واسماء النسب المقصود وفي شرحه للشيخ لاثير احتراز بقوله المقصود من نحو قهري
وحبشي من لاسماء التي هي منسوبة في الاصل وطلب استعمالها دالة على اجناس لا تعرض لها
في النسب (قولهم ونعتوا بجملة) منها الظرف والمجاز والمجرور ان قدر متعلقهما فعلا فان
تقدر اسما فمن قوله وانعت بمشتق فمن قال يرد عليه الظرف والمجاز والمجرور فقد وهم (قوله
او معنى لا لفظا وهو المعروف بالجنسية) في شرح التسهيل للشيخ لاثير قد تقدم ذكر اختلاف
الناس في مسالمة نعت المعرفة بالنكرة وليس منها هذا الذي ذهب اليه المصنف من ان
المعرف بالجنسية يجوز ان ينعت بالجملة لانه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى وهذا ليس
بشيء الا تراهم يصفونه بالمعرفة فلو كان نكرة لم يوصف بالمعرفة وتخرىج الاية على ان يكون
نسخ جملة في موضع نصب على الحال او تفسيرية فلا يكون لها موضع من الاعراب لما قال
وحايت لهم الليل فسر كون الليل اية لان في قوله واية لهم الليل ابهاما في كيفية كونه اية
فسر ذلك كقوله ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم ثم فسر صفة ادم هذا كلامه وهو غير صحيح
فان الملازمة في قوله فلو كان نكرة لم يوصف بالمعرفة ممنوعة والسند وجود التعريف اللفظي
فان اراد من المقدم التنكير لفظا ومعنى فالملازمة مسلمة ولم يدعه المصنف (قولهم ان تكون
مشملة على ضمير يربطها بالموصوف) يشير الى ما سينبه عليه من ان الرابط لا يكون الواو
والغرض من ذلك التعريض بالزمخشري حيث اجازة قائلا انها تفيد تأكيد الارتباط بالمنعوت
قال المصنف في شرح التسهيل وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية لان النعت مكمل
لمنعوت ومجعول معه كشيء واحد فدخول الواو عليه توهم كونه ثابتا مغايرة لان حق المعطوف
ان يكون غير المعطوف عليه وهذا منافي لما زعمه من توكيد الارتباط هذا كلامه وارتضاه الشيخ
لاثير وهو تعصب منهما والا فذلك التوهم بحيث لا يعتبر ولو اعتبروه لمنعوا الواو في باب
الحال التي كالنعت الا في ان الغرض منها بيان الهيمنة واي ضرر في تأكيد الربط وتقويته
برابطين على انه يمنع رائحة العطف في هذه الواو راسا والى انه لا يربط هنا الا الضمير لقوته
لا كل ما يربط في باب الخبر كما يوجهه كلام المصنف لضعف طلب النعت للمنعوت بالنسبة
لطلب مبتدا للخبر (قولهم او مقدر) في التسهيل لكن الحذف من الخبر قليل ومن الصفة
كثير ومن الصلة اكثر (قولهم اي اخطا غارها) هو راي كوفي واما البصرية فيرون ان ذلك
على حذف الضمير والحرف الجار له والتقدير اخطا الغار منها (قولهم ولا بعبد بعتمك) هذا

(وذي) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما
(والمتسبب) تقول مررت بزيد هذا
وذي المسال وذو قسام والقريشي فمعناها
الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب
الى قريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط
شروط في المنعوت وهو ان يكون (منكرا) *
اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله او معنى لا لفظا وهو المعروف
بالجنسية كقوله

- ولقد امر على التثيم يسبي - وشيطان
في الجملة احدهما ان تكون مشتملة
على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ
كما تقدم او مقدر كقوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي
لا تجزي فيه او بدل منه كقوله
كان حفيف النبل من فوق عجبها

عواذب نحل اخطا الغار مطنف
اي اخطا غارها فال بدل من الضمير
والى هذا الشرط لاشارة بقوله (فاعطيت
ما اعطيتهم خبيرا) * والثاني ان تكون
خبيرية اي محتملة للصدق والكذب
واليه لاشارة بقوله (وامنع هنا ايقاع
ذات الطلب) * فلا يجوز مررت برجل
اضر به او لا تهينه ولا بعبد بعتمك
قاصدا انشاء البيع (وان انت) الجملة
الطلبية في كلامهم (فالقول اضر تصب) *
كقوله - جارا بمدق هل رايت الذئب قط -

اياء الى ان المصنف اطلق الطلب للاخص واراد الانشاء لاعم (قولهم اي جاءوا بلبين مخلوط النخ) في تذكرة ابن هشام لا ادري ما الذي دل النخاة على ان هذا وصف ويمكن ان يكون مستانفا وكان قائلا قال ما صفته فقال هل رايت الذئب قط اي هو مثله (قولهم ذكر في البديع النخ) ذكر في البسيط ايضا ان الفعلية تكون حالية كقوله تعالى ووجد من دونهما امراتين تذرذران وماضوية كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك واستقبلية نحو يوم تشخص فيه الابصار قال وهذه الصفات الفعلية متى كثرت عطف بعضها على بعض بخلاف المفردات فان لاحسن ترك العطف والعطف يكون بالواو والفاء وثم (قولهم وكان حقه ان لا ينعت به لجموده النخ) يريد ان المصادر اسماء جوامد وحق لاسماء الجوامد ان لا تكون نعنا فحق المصدر ان لا يكون نعنا إلا انهم نعوا به لاحد امرين اما لتقص المبالغة في وصف الموصوف بالحدث حتى كأنه هو واما لتقص الابهام في الكلام والتزموا فيه حينئذ الافراد ولو كان الموصوف مثنى او جمعا والتذكير ولو كان الموصوف مونا لينبهوا على ان مناط التانيث والتثنية والجمع في الحقيقة ذلك المحذوف او على انه ليس المراد افرادا تثنى او تجمع او تونث انما المراد حقيقة التحدث بالموصوف ايا كان ولو انتفى الامر ان كان المصدر ليس مرادا منه نفس الحقيقة بل المراد منه الافراد لكان يثنى ويجمع فيقال عدلان وعدول مثلا لان علة منع ذلك كون الحدث شيئا واحدا لا يثنى ولا يجمع يرشدك الى ما ذكرنا ما ياتي عن البسيط فاندفع ما قيل كلامه يوهم انه لولا قصد التثنية المذكور لم يلزم افراده ولا تذكيره وليس كذلك لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع هذا وتقدير قصد المبالغة على قصد الحذف لما ان الشيخ عبد القاهر قال في قول الخنساء - فانما هي اقبال وادبار - لم ترد بالاقبال والادبار غير معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مفسول - وكلام عامي مردول - لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسبة المعاني هذا كلامه (قولهم وهو عند الكوفيين على التاويل النخ) في البسيط وذلك اخراج المصدر عن اصله عن وضعه ومهما امكن ابقاوه على اصله كان اولى ومما يبين انه باق على اصله انه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث كما كان قبل ان يوصف به (قولهم وان كان كثيرا لا يطرد) هذا ليس على اطلاقه فقد ذكر في البسيط ما اقتضى ان المصادر التي بمعنى مفعول الثلاثية المضافة للفاعل نحو دينار نقد خبير ودرهم ضرب ملك ينقاس التوصيف بها (قولهم اطلق المصدر وهو النخ) لعل المصنف يرى ان المصدر لا يتناول ما ذكر عند الاطلاق فقد قال السهيلي وقول النخاة المصدر يكون بالميم كقولك قتلتهم وقتلتهم مذهبنا تسامح لان الميم دخلت معنى زائد على معنى الحدث ولذلك تقول ضربهم وقتلتهم ولا تقول مضربهم وقتلتهم إلا في المكان وكان الشارح لم يعول عليه لما قيل الحق ان اطلاق المصدر على المبدوء بالميم حقيقة (قولهم ويستثنى من الاول النخ) صرح بهذا الاستثناء الشيخ لاثير وجعله مما فات صاحب التسهيل ووجهه بقوله وعلت منع ذلك ان كل نعت لا بد له من ضمير يعود

اي جاوا بلبين مخلوط بالماء معقول فيه عند رويته هذا الكلام * تنبيهان * الاول ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية * الثاني فهم من قوله فاعطيت ما اعطيته خبرا انها لا تقتزن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما اعطيته حالا (ونعوا بمصدر كثيرا *) وكان حقه ان لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة او توسعا بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذكيرا *) تنبيهها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضى وزور وامرأة عدل ورضى وزور ورجلان عدل ورضى وزور وكذا في الجمع اي هو نفس العدل او ذو عدل وهو عند الكوفيين على التاويل بالمشق اي عادل ومرضى وزائر * تنبيهان * الاول وقوع المصدر نعنا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان اكثر من وقوعه نعنا * الثاني اطلق المصدر وهو مقيد بان لا يكون في اوله ميم زائدة كزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (ونعت غير واحد اذا اختلف * فعاظفا فرقه لا اذا اختلف *) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال الموثق مررت برجلين كريمين او بخيلين ويستثنى من الاول اسم لاشارة فلا يجوز تقريب نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والتصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزبادي والزجاج والمبرد قال الزبادي وقد يجوز ذلك على البدل او عطف البيان * تنبيهات * الاول قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله

فوافيهم منا بجمع

كاسد الغاب مردان وشيب

على الموصوف ليربطه به إلا أسماء لاشارة فانها لا توصف إلا بالجوامد وان وصفت بالمشتق فعلى ان يكون قائما مقام الجامد ولذلك يقل وصفه به والجوامد لا تتحمل ضميرا فجعل كونه موافقا للمنعوت في الافراد او غيره لتحصل المشاكلة التي هي الرابطة بين النعت والمنعوت في اسماء لاشارة هذا كلامه وقد اخطأ بعضهم فجعل دليل الاستثناء قاصيا بعدم صحة الاستثناء ولو تم له ذلك لما صح تخصيص اصلا وهم آخر فظن منافاة ما هنا لما سيأتي في الخاتمة وسنريك تحقيقه (قولهم وفيه نظر) اصل هذا النظر للشيخ لاثير فان الناظم مثل في شرح التسهيل بالبيت فقال الشيخ لاثير هكذا انشده المصنف على انه من تقريب النعت وليس من هذه المسألة لانه قال يفرق نعت غير الواحد بالعطف اذا اختلف والمنعوت هنا ليس بمثنى ولا مجموع بل هو اسم مفرد ولذلك صححت ثنيتها في قوله تعالى يوم التقى الجمعان هذا كلامه قيل ومبناه حمل الواحد والمثنى والمجموع على المعنى الصناعي كما هو المتبادر ولو حمل على ما هو اعم ليتناول المثنى والاسمين المتعاطفين والجمع والاسماء المتعاطفة واسم الجمع واسم الجنس لاندفع النظر والتحقيق ان كلام المصنف تحقيق وان ظن به الشيخ لاثير ما ظن فان المفرد عند لاطلاق في مقابلة المثنى والجمع واما الواحد ففي مقابلة المتعدد ولما رأى المصنف ذلك عدل عن التعبير بالمفرد الى التعبير بالواحد ولا يريد قول المصنف والواحد اذكر ناسبا للجمع لان الكلام هنا عند لاطلاق (قولهم قال في التسهيل الخ) حاصل الصور المشار اليها اربعة تغليب المذكور على المونث مع جمع النعوت في لفظ واحد تغليب العاقل على غيره مع جمع النعوت في لفظ واحد ايضا وهذان حكمهما الوجوب تغليب المذكور على المونث مع تفصيل النعوت تغليب العاقل على غيره مع ذلك التفصيل ايضا وهذان حكمهما لاختيار مثال الاولى مررت بزيد وهند الصالحين وبزيد والهنديين الصالحين ومثال الثانية مررت بزيد وشمر السابقين وبزيد والفرسين السابقين ومثال الثالثة مررت برجل وامرأة صالح وصالح وقد يجوز صالح وصالحة ومثال الرابعة انتفعت بعبيد وافراس سابقين وسابقين وقد يجوز سابقين وسابقات (قولهم وحيدى معنى) اي والمنعوتان متفقان في التعريف والتنكير لثلا يتخالف النعت والمنعوت في التعريف والتنكير ليس احدهما اسم اشارة لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته إلا ان يوخر اسم لاشارة واعلم ان صور العاملين على ما يشير اليه الشارح ثمانية اتفاق في اللفظ والمعنى والعمل اختلاف في اللفظ فقط اختلاف في المعنى فقط اختلاف في العمل فقط اختلاف في اللفظ والمعنى والعمل فقط اختلاف في اللفظ والمعنى فقط اختلاف في العمل فقط اختلاف في اللفظ والمعنى والعمل وجواز الاتباع في الاولين فقط وجوب القطع في البقية (قولهم بغير استثناء) لاطهر ان المراد بغير استثناء لصور ما اذا لم يكن المتبوعان فاعلي فعلى او خبري مبتدئين فانه قال في التسهيل جاز الاتباع مطلقا خلافا لمن خصص وقال في شرحه في كلام س ما يوم منع جواز الاتباع عند تعدد العامل في غير مبتدئين وفاعلين ثم اتى بكلام س وقال من النحويين من اخذ من هذا الكلام ان مذهبه تخصيص نعت فاعلي الفعلى وخبري المبتدئين بجواز الاتباع ثم قال ولاولى ان يجعل مذهبه ما قرره قبل واستدل على ذلك ولعل الشارح رمز لما ذكرنا بجعل كلته مطلقا التي اتى بها تفسيرها لكلامه هنا حيث قال

وفيه نظر * الثاني قال في لارتشاف والاختيار في مررت برجلين كرسيم وبخيل القطع * الثالث قال في التسهيل يغلب التنكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (ونعت معمولي) عاملين (وحيدى معنى * وصل اتبع بغير استثناء *) اي اتبع مطلقا نحو جاء زيد واتى عمرو العاقلان وهذا زيد وذلك خالد الكريمان ورايت زيدا وابصرت عمرا الظرفيين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلى او خبري مبتدئين فان اختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورايت عمرا الفاضلان او الفاضلين ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان او الكريمين ونحو هذا مولم زيد وموجع عمرا الظرفيان او الظرفيين ولا يجوز الاتباع في ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين

اي اتبع مطلقا فتظن (قوله من شان كل واحد منهما ان يستعمل) زيادته لاخراج صورة الجواز وهي ما اذا اتحدتا معنى وعملا فانهما ليس من شان كل منهما ان يستعمل لان احدهما كالموكد للآخر فكانه لم يعمل الا عامل واحد (قوله غلب المرفوع) اي وجوبا ففي شرح التسهيل للشيخ لاثير فالص عن الفراء انه يوجب اذا اتبع تغليب المرفوع (قوله قيل بدليل انه لا يجوز ضارب النج) هو قدح في علة الحكم عند الخصم ليفسد الحكم يعني انه لو كانت العلة في جواز اتباع نعتها معا باعراب احدهما فقط هي كون كل منهما مفاعلا للآخر مع ايجاب الرفع لاشرفيته عند الفراء لجاز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة لوجود تلك العلة فان كلا من هند وزيد ضارب للآخر لكنه لا يجوز فليس ما ذكرت يصلح علة للجواز فينتفي اذ لا علة عند الخصم سواء فيكون الصحيح مذهب البصريين وتحريره ان الفراء وابن سعدان اتفقا على ان نعت المرفوع والمنصوب يكون تابعا ظاهرا لاحدهما فقط وفي التحقيق لكل منهما نظرا للمعنى وهو ان كلا فاعل مفعول لكن الفراء يوجب للنعت الرفع فقط لاشرفيته وابن سعدان يجوزها والنصب الغاء لذلك وحينئذ فلا شك ان عدم جواز ضارب زيد هندا العاقلة يفسد ذلك وبما حررنا ظهر ان ما قيل قد يقال هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز ان يقال الجوز لملاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا ليس بشيء وانما ضعف الشارح ذلك القدح بقيل لانه يقتضي القطع بعدم الجواز المذكور مع ان كلام المصنف في شرح التسهيل بخلافه ولذلك اتى بالاستدراك لكنه ليس بالقوي لما ان الشيخ لاثير نقل الاتفاق من البصريين والكوفيين على عدم جواز الرفع في مثل هذا المثال فاي صحة تبقى لكلام المصنف الذي استدرك به الشارح (قوله لتزيلها منه حيثئذ منزلة الشيء الواحد) يعني ان المنعوت اذا افتقر الى النعت الواحد او الى النعوت فان ذلك النعت او تلك النعوت ينزل او تنزل مع المنعوت وفي نفسها منزلة الشيء الواحد لذلك لا افتقار فيكون اعرابها اعراب المنعوت وعاملها عامله ولا يمكن القطع حيثئذ لادائه الى ان يكون العامل في النعت مقدرًا وذلك ينافي التنزيل المقتضي لكون عامله واحدا وكما لا يمكن القطع حيثئذ لا يمكن المحذف بالاولى الا ان تكون قرينته كناية على علم فيجوز لقيام تلك القرينة مقامه بجميع اوصافه واما اذا انتفى ذلك لا افتقار فلا وجه لذلك التنزيل فيجوز ذلك فاندفع ما قيل ان القطع لا يزيدك على ترك النعت بالكلية وهو جائز وكذا ما قيل المقصود من الذكر حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتوكيد يفهم ذلك من غير حاجة لما تعسف الناطرون فليتدبر (قوله وعكسه) لم يقل على

من شان كل واحد منهما ان يستعمل * تنبيهان * لا اول اذا كان عامل الممولين واحدا ففيه ثلاث صور الاولى ان يتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في امكانه من غير اشكال الثانية ان يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى الممولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب في هذه القطع قطعاً الثالثة ان يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان فالقطع في هذه واجب عند البصريين واجاز الفراء وابن سعدان لاتباع والنص عن الفراء انه اذا اتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع اي شئت لان كلا منهما محاصم ومحاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند لكن ذكر الناظم في باب ابيته الفعل من شرح التسهيل ان لاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس احدهما اولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع منصوبهما بمرفوع او مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما لافعوان والشجاع الشجعما
فنصب لافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا
لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه
اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم
وسالمت القدم لافعوان * الثاني قوله اتبع يومهم وجوب
لاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوب على
جوازه (وان نعوت كثر وقد تلت *) اي تبعت منعوتها
(مفتقرا لذكرهن) بان كان لا يعرف الا بذكر جميعها
(اتبعت *) كلها لتزيلها منه حيثئذ منزلة الشيء
الواحد وذلك كقولك مررت بزويد التاجر الفقيه الكاتب
اذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة احدهم
تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب
(واقطع) الجميع (او اتبع) الجميع او اقطع البعض
واتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معيناً * بدونها) كلها

كما في قول خرنق * لا يبعدين قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر * النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر * فيجوز
رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع باصمهم ونصبهما باصمار امدح او اذكر ورفع الاول ونصب الثاني على ما
ذكرنا وعكسه على القطع فيهما (او بعضها اقطع معلنا *)

ما ذكرنا ايضا ليكون جاريا على كلا القولين الاتيين لانه اذا نصب الاول تعين ان الثاني على الصحيح لا يرفع بالتبعية بل على اضمار مبتدا وإلا لا تتبع بعد القطع وعلى مقابله لا يتعين لجواز ما ذكر (قولهم اي اذا كان المنعوت النح) اختار في حمل كلامه هذا التفسير وايداه بكونه للمصنف في شرح الكافية ايها الى تضعيف سن قرا بعضها بالنصب على المفعولية واصل ذلك انهم اضطربوا في كلام المصنف فمنهم من جعل بعضها مجرورا معطوفا على دونها ومنهم من جعله منصوبا مفعولا لا قطع وغالبهم يميل اليه وكلام الشارح يشير الى الميل عنه ووجهه زيادة على كلام المصنف في شرح الكافية ان الصور الثلاثة افتقار المنعوت لكل النعوت استغناء عنها كلها استغناء عن بعضها وافتقاره الى بعض آخر وانما ينزل كلام المصنف عنها على الاول على الاولى قوله اتبع وعلى الثانية قوله اقطع او اتبع وعلى الثالثة قوله اقطع معلنا ثم تعليق وجوب الاتباع كما يدل له التعبير بالفعل على افتقار المتبع يدل على ان متعلق القطع والاتباع المخير بينهما في الثانية الجميع او البعض وعلى ان متعلق القطع في الثالثة البعض الغير المفتقر اليه وان القطع ليس واجبا واما على الثاني فانما ينزل على الاوليين فقط لما ان اقطع بعضها يكون معطوفا على اقطع او اتبع للذين قبله وحذف المعول يكون للعموم فيكون ان يكن معينا بدونها شرطا في الكل ويصير المعنى واقطع الكل او اتبع الكل او اقطع البعض ان يكن معينا بدونها وتقدير شيء ليس ثمة ما يدل عليه فلا تفهم الصورة الثانية بوجه والانصاف انه على التوجيهين ينزل الكلام على الصور كلها اما على ما ذهب اليه الشارح وسن تبعه فلما ذكرنا واما على ما ذهب اليه غيره فلانه اذا كانت النعوت مثلا عشرة وافتقر المنعوت الى خمسة فقط تكون الخمسة المفتقر اليها داخلة تحت قول المصنف وان نعوت كثرت النح وتكون الخمسة لآخرى داخلة تحت قوله واقطع الكل او اتبع الكل او اقطع بعضها معلنا ان يكن معينا بدونها وان التوجيه الثاني اولي ولا ينافيه كلام شرح الكافية كما لا يخفى لانه على التوجيه الاول يكون قوله اقطع معلنا لا يرتبط بما قبله اذ الفرض عطف او بعضها على ما قبله فيكون عاملا عاملا ثم تسلط العامل على المعطوف عليه بوجه به يتسلط على المعطوف ولا يصح هنا اقطع الكل او اتبع الكل او اقطع البعض واتبع البعض ان يكن معينا ببعضها او بدون بعضها إلا بتعسف على انه ربما يستغنى عن قوله او بعضها اقطع معلنا باسره بان يقال ما افتقر اليه من النعوت داخل تحت قوله وان نعوت النح وما لم يفتقر اليه يكفي في حكمه قوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها فتدبره حق التدبر (قولهم قال ابن ابي الربيع الصحيح المنع) قال في تعليقه وانما لم يجز الاتباع بعد القطع لما يودي اليه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة ووجه منه التوجيه بانه نزول بعد الصعود لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وبن طبايع اهل اللسان تايى الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه قال قائلهم

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب اليه بوجه آخر الدهر ترجع
(قولهم وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز) قال في توجيهه لان القطع عارض لفظي فلا حكم له (قولهم لكان مذهبا) وجهه انه اذا افتقر الى البعض يكون مع ذلك

اي اذا كان المنعوت مفتقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيها سواه القطع والاتباع هكذا في شرح الكافية * تنبيهات * الاول اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي لافتقار الى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا * الثاني اذا كان المنعوت نكرة

تعين في لاول من نعوتهم لاتباع و جاز في الباقي القطع
كقوله و ياري الى نسوة عطل

و شعثا مواضع مثل السعالي

الثالث يستثنى من اطلاقه النعت الموكد نحو الهين
اثنين و الملتزم نحو الشعري العبور و الجاري على مشار به
نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (و ارفع او انصب
ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمرًا * مبتدا او ناصبا
لن يظهرها *) اي لا يجوز اظهارها وهذا اذا كان النعت
لمجرد مدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع
باصمار هو ونحو وامراته حمالة الخطب بالنصب باصمار
اذم اما اذا كان للتوضيح او للتخصيص فانه يجوز اظهارها
فتقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة و لك ان
تقول هو التاجر و اعني التاجر (و ما من المنعوت و النعت
عقل *) اي علم (يجوز حذفه) و يكثر ذلك في المنعوت
(وفي النعت يقل *) فالاول شرطه اما كون النعت
صالحا لمباشرة العامل نحو ان عمل سابغات اي دروعا
سابغات او كون المنعوت بعض اسم مخفوض بهن او في
كقولهم منا ظعن و منا اقام اي منا فريق ظعن و منا فريق
اقام و كقوله

لو قلت ما في قومها لم تيشم يفضلها في حسب و ميسم
اصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تائم فحذف
الموصوف وهو احد و كسر حرف المضارعة من تائم و ابدل
الهمزة ياء و قدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو
الجار و المجرور و المبتدا المؤخر وهو احد المحذوف فان لم
يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بهن او
في امتنع ذلك إلا في الضرورة

كقوله لكم قبصة من بين اثري و اقترأ

وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر و قوله
كانك من جمال بني اقيش يقفقع بين رجليه بشن
و الثاني كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة
صالحته و قوله - فلم اعط شيئا ولم امنع - اي شيئا طائلا
وقوله

البعض بمنزلة الشيء الواحد كما تقدم فلا يفصل بينهما بجملة النعت المقطوع
الذي هو ليس بجزة و اما اذا استغنى عنها فما اتى منها تابعا ليس بتلك المنزلة
فلا ضرر في الفصل بينهما بجملة النعت المقطوع (قوله تعين في لاول من
نعوتهم لاتباع) يبوخذ منه انه لو كان نعت النكرة واحدا لا يجوز قطعه و في
شرح التسهيل للشيخ الاثير فان لم يتقدم آخر فلا يجوز القطع إلا في الشعر نحو
مررت برجل عاقل بالرفع و في البسيط اذا وصفت النكرة فالمشهور ان النعت
لا يقطع و قال سيبويه ان وصفت بما فيه مدح او ذم او ترحم جاز القطع
وكذلك اذا وصفت بغير ذلك (قوله الشعري العبور) قيل لا يرد ان الشعري
قد يفرد نحو وانه هو رب الشعري لان الشعري اسم لكوكبين فالملتزم نعته غير
المفرد و فيه نظرفي تفسير القاضي البيضاوي على قوله وانه هو رب الشعري
يعني العبور و هو اشد ضياء من الغيمصاء هذا كلامه و قال في الصحاح و الشعري
الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء و طلوعه في شدة الحر و هما شعريان الشعري
العبور التي في الجوزاء و الشعري الغيمصاء التي في الذراع تزعم العرب ان
الشعريين اختا سهيل فالعبور تراه اذا طلع كانها تستعبر و قال ايضا و سميت
بذلك لانها عبرت الحجر و الغيمصاء لا تراه فقد بكت حتى غمصت و الغمص في
العين ما سال من الرمص و الرمص بالتحريك و سنج يجتمع في الموق فان سال
فهو غمص و ان جمده فهو رمص . اه . و الشعري العبور قال السدي كانت تعبدها
حمير و خزاعة و هي تقطع السماء طولا و النجوم كلها تقطعها عرضا . اه . (قوله
و هذا اذا كان النعت النح) في حواشي الكشاف التفتازانية فان قلت ما وجه
دلالة مثل هذا النصب او الرفع على ما يقصد به من مدح او ذم او ترحم قلت
ان في الافتنان بمخالفة و تغيير المألوف تنبيها و ايقاظا للسامع و تحريكا من رغبته
في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل او المبتدا فانه ادل دليل على الاهتمام
(قوله و المبتدا المؤخر) الظاهر انه ليس ههنا ما يقتضي و جوب تقديم الخبر
من جهة الصناعة النحوية انما اتفق ذلك للشاعر فقط اذ لا منع في ان يقال
ما احد يفضلها في قومها فتامل (قوله يجوز عطف بعض النعوت المختلفة النح)
اغفل الحرف العاطف وهو الواو و اما الفاء فلا يجوز العطف بها هنا إلا اذا كانت
النعوت مشتقة من احداث واقعة بعضها اثر بعض كقوله

يا ويح زياينة للحارث الصمصاح فالغانم فالايب

اي الذي صبح العدو فغنم فأب فعلى هذا يجوز مررت برجل قائم الى زيد
فصاربه فقاتله و العطف بشم جوازه بعيد في مثل هذا قاله السهيلي و قال ابن

حروف

و رب اسيلة الحديد بكر مهففة لها فرع و جيد * اي فرع فاحم و جيد طويل * تنبيهات * لاول قد يلي النعت لا او
اما فيجب تكررها مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع و نحو ائتني برجل اما كريم و اما شجاع * الثاني يجوز عطف
بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو مررت بزيد العالم و الشجاع و الكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه
مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله * الرابع اذا نعت بمفرد و ظرف و جملة قدم المفرد و اخرت الجملة غالبا نحو و قال
رجل مومن من آل فرعون يتكم ايمانه و قد تقدم الجملة نحو و هذا كتاب انزلناه مبارك فسوف ياتي الله بقوم الاية . اه * خاتمة * من لاسماء

حروف اذا كانت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو وان لم تكن
مجتمعة عليه جاز العطف بجميع حروف العطف إلا حتى وام (قولهم ما ينعى وينعت به
كاسم للاشارة) هو مذهب بصري ومذهب الكوفيين انها لا تنعت وكذا لا ينعى بها واختاره
السهيلي قال فان قلت فقد اجازوا جاءني زيد هذا ورايت زيدا ذلك على النعت قلنا ليس
بنعت لكنه بدل او عطف بيان ولا ينعى به لانه جامد غير مشتق ولا يتصور ضمير فيه
ليعود على المنعوت منه كما يعود عليه من النعت المشتق قال فان قلت اليس معنى زيد هذا
زيد المشار اليه قلنا وكذلك زيد هو اي المضمرة فانعت به لان قولك مضمرة مشتق من الفعل
كمكرم وهذا لا يقوله احد لان هو ليس في لفظه ما يدل على فعل او وصف فكذا هذا ليس
في لفظه ما يدل على فعل اخذ منه ولا هو مشتق من لاشارة وانما لفظك به كتحريك يدك
الى جهة المشار اليه هذا كلامه ولا يذهب عليك انه سلم ان التلطف بهذا قائم مقام للاشارة
الى زيد باليد وذلك يصح اخذ المشار اليه من اسم للاشارة جاريا على ما قبله واما اخذ
مضمرة من هو ليس ثمة ما يصح جريانه على ما قبله كما لا يخفى فتدبر (قولهم فهو عطف
بيان على الاصح) صححه المصنف في شرح التسهيل وارتضاه ابن السيد واختاره السهيلي
ونقل عن ابن جني والشلوبيين والزجاج والمنقول عن س خلافه بل صرح بانه نعت وعلمه
بان العمدة في الحقيقة على الثاني وهو الذي هو جزء من الكلام اذ للاشارة لا تستقل بنفسها
بل بما بعدها فصارت للاشارة وما بعدها كشيء واحد فكان وصفا له لان الوصف كذلك هذا
كلامه . وقال ابن عصفور من حمل على النعت يجعل فيه معنى الاشتقاق بجعل قولك
الرجل بعد هذا بمنزلة هذا الحاضر المشار اليه فكانه قال مررت بهذا الحاضر ولا يعارض هذا
ما اريتك سابقا ان الكثير في اسماء للاشارة ان لا توصف إلا بالجوامد وان وصف بالمشتق
فعلى ان يكون قائما مقام الجامد لما ان المراد من قيامه مقام الجامد انه حل محلا هو للجامد
بطريق الكثرة وان كنا نوول الجامد الكثير الوقوع بالمشتق كما صرح به ابن عصفور لضرورة
النعنية . ومن هنا يظهر لك ايضا انه لا منافاة بين ما قدمنا في توجيه قول الشارح ويشترق
من لاول اسم للاشارة فلا يجوز تفريق نعتهم وبين ما ذكره هنا من ان الاصح كونه عطف بيان
لما ان ذلك بناء على مذهب س كما هو منسوب له هناك وما هنا مختار للمصنف وجماعته
وعبارة الشارح هنا عبارة التسهيل بعينها فاعرفه فقد وهموا فيه (قولهم ومنها ما لا ينعى ولا
ينعت به كالمضمرة) وجه امتناع النعت به عدم اشتقاقه وتاويله بالمشتق واما وجه امتناع
نعتهم فهوان النعت يكون للتخصيص والتوضيح والمدح وللذم ولغير ذلك وما نعت للتخصيص
او التوضيح ينعى لغيرهما وما لا فلا لاصالتهما في باب النعت والتخصيص لا يكون إلا في
النكرات والتوضيح كان الظاهر ان لا يكون إلا في المعارف إلا ان نحو غلامي وان تعرف به
الغلام بالاضافة الى المتكلم لم يتوضح كل التوضيح عند تعدد غلمانه وفي الاشارات والموصولات
نوع اربها وفي الاعلام اشتراك لفظي فاحتيج للنعت للتوضيح واستتبع ذلك جواز النعت المدح
ونحوه لما علمت إلا ان بعض الاعلام كلفظ الله وان كان قابلا للاشتراك من حيث كونه علما إلا
انه لم يقع له تشريفا هل تعلم له سميا حتى انه مهما اطلق علم المراد منه كل احد وان لم

ما ينعى وينعت به كاسم للاشارة نحو
مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعتهم
مصحوب ال خاصة فان كان جامدا
محمضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان
على الاصح ومنها ما لا ينعى ولا ينعى
به كالمضمرة مطلقا خلافا للكسائي في نعت
ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى
الله عليه الرووف الرحيم وغيره يجعله
بدلا ومنها ما ينعى ولا ينعى به كالعلم
ومنها ما ينعى به ولا ينعى كاي نحو
مررت بفارس اي فارس ولا يقال جاءني
اي فارس والله اعلم *

يعلم كنهه غيره ومن ثمة قيل فيه انه اعرف المعارف فلم يحتج للتعنت للتوضيح وان كان قابلا له من حيث كونه علما فبقى جواز نعته للمدح واما ضمير المتكلم والمخاطب فلا يدخله التباس بوجه ولا هو قابل له من حيث كونه ضمير متكلم او مخاطب فامتنع نعته للتوضيح واستتبع ذلك منع نعته للمدح او للذم مثلا واما ضمير الغائب فاما لانه محمول عليهما واما لانه نائب مناب تكرير الاسم وكما ان الاسم اذا كرر لا ينعى بنعت فكذا ما ناب منابه وبما حررنا اندفع ما استصعبوا جوابه وهو ما قيل ان اسم الجلالة اعرف المعارف وهو ينعى للمدح فلم لا ينعى الضمير لذلك فتدبره ففيه دقة ما *

* التوكيد *
* التوكيد *

(قوله لفظي وسياتي) تقديم هذا القسم لمجرد ان يحيله على ما سياتي ثم يذكر المعنوي الذي تعرض له المصنف هنا والآن فقد اربناك سابقا عن المصنف تصريحها وعن الشيخ لاثير تلويحا ان المعداد في التوابع هو التوكيد المعنوي (قوله وهو التابع الراجع الخ) الظاهر انه يرفع احتمال المجاز بالكيفية لما ان احتمال المجازية امر موهوم ليس إلا فادنى شيء لا يبقى له اثر ولا تياتان باجمع واخوانه لان العرب قد تؤكد حيث لا يراد إلا تمكين المؤكد في النفس وتثبيته لا رفع لاحتمال كما اتوا باجمع واكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل ثم احتمال ارادة غير الظاهر ينزل على التجوز والغلط والنسيان مع ان التوكيد المعنوي لا يرفع ايها غير التجوز كما اقتضاه كلام المصنف في شرح التسهيل وفي المطول ولا يرفع هذا التوهم يعني توهم السهو بالتوكيد المعنوي وهو ظاهر . وفي الحاشية الشريفة عليه فانه اذا قيل جاء زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاء في عمرو نفسه فتلفظ بزيد مكان عمرو لكن في شرح التسهيل للشيخ لاثير انه يرفع ذلك والمحال ان كون اللفظي والمعنوي يرفع احتمال التجوز واللفظي يرفع احتمال السهو والغفلة ايضا مما لم ينكره احد وانما الكلام في المعنوي هل يرفع احتمال السهو والغلط او لا على ما عرفت فالتعريف بانه التابع الراجع احتمال ارادة غير الظاهر منطبق على كلا القولين وليس منافيا لاحد القولين فجعل الشارح له للمعنوي فقط غير صحيح وقول بعض الناظرين فيه انما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم الغلط انما يكون بالتاكيد اللفظي كما حققه السيد وهم وكان التعريف منصوب في غير محله والاصل هو في الاصل مصدر ثم سمي به التابع الراجع احتمال ارادة غير الظاهر اللهم إلا ان يقال انه اخرج اللفظي عن جنس التعريف رعا لما تقدم مرارا عن المصنف والشيخ لاثير وبعد ذلك فما اشار اليه المصنف من عدم تعريف المعنوي لكونه بالفاظ محصورة وتعريف اللفظي على الاستقلال اولى فليتأمل (قوله بالنفس او بالعين الخ) لا يخفى على ذي مسكة انه لم يستفد من المصراع لاول من هذا البيت إلا ان التوكيد يقع بالنفس والعين ولم يتعرض الى انهما لا يكونان إلا مفردين او تارة وتارة والى كونهما يضافان الى ضمير يطابق المؤكد اولا نعم المصراع الثاني يفيد اضافتهما الى ضمير يطابق المؤكد والبيت الثاني يفيد افرادهما في نفسها تارة وجمعهما اخرى فالمصراع لاول والثاني والبيت الثاني افادة لاحكام متغايرة كما رايت وعلى هذا جاء كلام الشارح كما ترى . وما قيل ان البيت لاول يفيد انه اذا اكد بهما مفرد او مثني او مجموع

(التوكيد)

هو في الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال اكد تاكيدا ووكد توكيدا وهو بالواو اكثر وهو على نوعين لفظي وسياتي ومعنوي وهو التابع الراجع احتمال ارادة غير الظاهر وله الفاظ اشار اليها بقوله (بالنفس او بالعين للاسم اكدا * مع ضمير يطابق المؤكد *) اي في الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه او عينه

لا يختلف لفظهما بل يسبقان على افرادهما وانما يختلف الضمير المضافان اليه في التثنية والجمع فيطابق الموكد في ذلك مع ان البيت الاتي يقتضي انه لا يوكد بهما الجمع إلا مجموعين كما انه لا يوكد بهما المثني إلا مجموعين كما سيأتي في كلام الشارح فلعل ذكر البيت الثاني كالاستدراك على ما افهمه البيت الاول فوهم محض لان المصراع الاول لم يفد إلا ان التاكيد يقع بالنفس والعين والمصراع الثاني افاد منطوقا انه لا بد من ضمير وان لا بد وان يطابق الموكد ومفهوما امتناع ان يوقى بهما من غير ضمير او مع ضمير من غير مطابقة للموكد واما ان النفس والعين يلزمان لافراد ولا يختلف إلا الضمير المضافان اليه فما لا شعور له حتى يتفرع ان البيت الثاني كالاستدراك على الاول واشد منه فسادا وازيد خطا ما قيل عليه الذي الجاه الى ذلك قول الشارح اي في الافراد الخ ولو قطع الظر على كلام الشارح امكن ان يحمل الاسم في البيت الاول على الافراد بقريئة البيت الثاني لكن يصح قوله - مع ضمير طابق الموكدا - وليت هذه الافهام * المقصورة على الخيالات والاهام * اختارت منها ما يمكن رواجه * ويصعب على الاذهان القاصرة علاجه * وبالله تعالى التمسك (قولهم او نفسه وعينه) في نسخ نفسه عينه وفي بعضها نفسه وعينه وهذا اما على ان الواو من الحكاية لا من المحكي ويناسبه عند التامل قوله فتجمع بينهما واما بناء على راي ابن الطراوة وحينئذ فلا يرد انه سيجيء امتناع العطف تدبر (قولهم فتجمع بينهما) يشير الى ان او في كلام المصنف تمنع الخلو سواء كان اكد على صورة الماضي المجهول او الامر الموكد بالنون لانسب بقوله واجمعهما وكلا اذكر لانه عند ارادة التوكيد المعنوي مع عدم قصد الشمول بدليل وكلا اذكر في الشمول لا بد من النفس او العين ولا تمنع الجمع لصحة جاء زيد نفسه عينه عند ما ذكر (قولهم والمراد) اي بالنفس والعين انفرادا او اجتماعا حقيقة اي لا ان المراد من النفس الدم مثلا ومن العين الجارحة وإلا كانا بدل بعض مما قبلهما (قولهم ولا على اعيان) في العبارة ايجاز بحذف الواو ومعطوفا بدليل بهما ومجموعين ونفوس ولاصل ولا على اعيان وانفاس وانما لم يصرح بهما او يقتصر على انفاس لما ان الجمع على افعال لم يجيء إلا في العين كما يشير اليه بقوله فان عيننا يجتمع على اعيان ولا يوكد بها قال

فيولا اراها كالليوث مغيرة اسمل اعيانا لها وماقيا

وللد على ما في شرح العمدة والمفصل وكفاية ابن الحجاز من جواز التاكيد باعيان فليس الصواب ان يقول ولا بالعين مجموعا على اعيان كما لا يخفى (قولهم قال ابو حيان ووهم في ذلك) هذه العبارة توهم ان الشيخ لاثير رد على الشارح صورتي لافراد والتثنية وليس كذلك فانه قال في شرح التسهيل هذه العبارة ووهم ابن المصنف بدر الدين فاجاز ان تقول في تاكيد المثني قام الزيدان نفساهما عيناهما ولم يذهب الى ذلك احد من النحويين هذا كلامه فمن قال على قول الشارح وقد صرح النخاعة الخ لما لم يستفد من كلام ابن اياز الرد على ابي حيان بالنظر الى الافراد احتاج لذكر ذلك لافادته فقد اغتر بصدر عبارة الشارح تدبر (قولهم فقد قال ابن اياز الخ) قال الحافظ السيوطي ابو حيان لا يقيم لابن اياز وزنا ولا يعده من النخاعة وايضا فهو متأخر عن بدر الدين ابن مالك (قولهم وقد صرح النخاعة الخ) الظاهر انه رد ثان

او نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقة وتقول جاءت هند نفسها او عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فنقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجهمهما) اي النفس والعين (بافعل ان تبعا) ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما وقام الزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن ولا يجوز ان يوكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على اعيان فعبارته هنا احسن من قوله في التسهيل جمع قلته فان عيننا تجتمع جمع قلته على اعيان ولا يوكد به * تنبيه * ما افهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين موكدا بهما غير الواحد وهو المثني والمجموع غير مجموعين على افعال هو كذلك في المجموع واما المثني فقال الشارح بعد ذكره ان الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه ايضا لافراد والتثنية قال ابو حيان ووهم في ذلك اذ لم يقل احد من النحويين به وفيما قاله ابو حيان نظر فقد قال ابن اياز في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النخاعة بان

كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه
يجوز فيه الجمع والافراد والشنية والمختار
الجمع نحو فقد صغت قلوبكما وترجع
لافراد على الشنية عند الناظم وعند غيره
بالعكس وكلاهما مسموع كقولهم
حمامة بطن الواديين ترنمي
وكقولهم

ومهمبين قذفين مرتين

ظواهرهما مثل ظهور الترسين
اد . (وكلا اذكر في) التوكيد المسموع
لقصد (الشمول) والاحاطة بابعاض
المتبوع (وكلا*) و(كلتا) و(جميعا) فلا
يوكد بهن إلا ما له اجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض
مضاف الى متبوعتهن نحو جاء الجيش
كله او جميعه والقبيلة كلها او جميعها
والرجال كلهم او جميعهم والهندات كلهن
او جميعهن والزيدان كلاهما والهندان
كلتاها لجواز ان يكون لاصل جاء بعض
الجيش او القبيلة او الرجال او الهندات
او احد الزيدين او احدى الهنديين ولا
يجوز جاء في زيد كله ولا جميعه وكذا
لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا
الهندان كلتاها لامتناع التقدير المذكور
واشار بقوله (بالضمير موصلا*) الى انه
لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ
ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما
رايت ولا يجوز حذف الضمير استغناء
بنية لاضافته خلافا للفراء والزمخشري ولا
حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا
قراءة بعضهم انا كلا فيها على ان المعنى جميعه
وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان
او حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في
التسهيل انه قد يستغنى عن لاضافة الى
الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر الموكد بكل

على الشيخ الاثير وحينئذ فتاخيرة مع انه اقوى مما قبله بحسب الظاهر من جهة نقله عن
جميع النخاة للاشارة الى ضعفه وذلك لان قولك نفساهما انما يكون المثنى فيه مضافا الى
متضمنه حيث اريد بالنفس والعين والدم والجراحة مثلا وهما في التوكيد مراد منهما الذات
فلم ينزل ما صرح به النخاة عن مسالتنا (قولهم كل مثنى في المعنى) يشترط فيه ان يكون
واحدة لا يكون في الواحد منه إلا واحد حقيقة نحو قلوبكما فان الواحد منه قلب ولا يكون
في الواحد منه إلا واحد ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه او قصدا نحو فاقطعوا ايديهما
فان اليد في الواحد منها بطريق الحقيقة اكثر من واحد ولكن المقصود هنا اليمنى وليس في
الواحد إلا واحدة والاحترار بذلك الشرط عن نحو قلعت اعينهما عند ارادة قلع عين من كل
منهما فلا يجوز الجمع للبس وانما قيد بالمعنى لان اللفظ يكون بالوجه الثلاثة كما يذكر بعده
قريبا (قولهم مضاف) اي ولو تنقيدا ليدخل قوله

رايت بني البكرين في حومة الوغى كفاغرى لافواه عند عريسن

فان التقدير كفاغرى افواههما (قولهم الى متضمنه) اي الى لفظ واحد متضمن له احتراماً من
ان يضاف لمثرفق نحو على لسان داوود وعيسى ابن مريم فانه وان جازت فيه لاوجه
الثلاثة إلا ان المختار فيه الافراد قطعاً ثم تضمن المضاف اليه المضاف اما بان يكون بينهما
جزئية كما مر او شبهها كما في قوله صلى الله عليه وسلم للشيخين رضي الله عنهما ما اخرجكما
من بيوتكما ولعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا اتيتما الى مضاجعكما وفي حديث علي وحمة
فضرباه باسيافهما هكذا يوخذ تحريف هذه المسألة من تذكرة ابن هشام (قولهم لرفع احتمال
النج) اي لرفع ان يكون الكلام قبل التوكيد غير محمول على ظاهرة بل على انه سقط منه كلمة
بعض وقد كانت مضافة لما هو الموكد وبعد سقوطها لم تترك نسيا نسيا بل قدرت واعتبرت
اعم من ان يكون لاسناد اليها وهي محذوفة فيكون في الكلام مجاز حذف او حول لاسناد عنها
الى ما اصيف اليه مع بقاء المضاف اليه مستعملا في معناه فيكون في الكلام مجاز عقلي او
استعمل اسم الكل في البعض فيكون في الكلام مجاز مرسل فتعليل الشارح منزل على الاحتمالات
وكذا قوله يصح وقوع بعضها موقعه منزل عليها ايضا لان ذلك البعض الصحيح الوقوع موقع الموكد
يحتمل ان يكون لاسناد الى ما يدل عليه من حيث هو بعض وهو كلمة بعض وهي محذوفة
وان يكون لاسناد الى المضاف اليه بعض وهو على حقيقته او استعمل في ذلك البعض على
انه لو كان تعليل الشارح نوا في احد الاحتمالات ما ضر لان الاحتمالات متساوية من
حيث المعنى والدافع لاحد المتساويات دافع للباقي فليس في العبارة والتعليل لا قصور ولا
تقصير كما وهم تدبر ففهم دقة (قولهم لجواز ان يكون لاصل جاء بعض الجيش) اي ثم
سقطت كلمة بعض وقيل جاء الجيش اعم من ان يكون لاسناد حينئذ الى كلمة بعض المحذوفة
المضافة الى الجيش وهو باق على معناه او مستعمل في ذلك البعض وهذا اصرح في شمول
لاحتمالات الثلاث من قوله لدفع احتمال النج وهو بيان له في المعنى فيعين فيه ذلك
الشمول الذي بينا فتدبر (قولهم ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية لاضافة) وجهه
المصنف بان الفاظ التوكيد على ضربين ضرب مصرح باضافته الى ضمير الموكد وهو النفس

والعين وكل وجميع وعامة وضرب منوي لاصافة فيه الى ضمير المؤكد وهو اجمع واخواته وقد اجمعنا على ان المنوي لاصافة لا يستعمل صريح لاصافة واجمعنا على ان غير كل من الصريح لاصافة لا يستعمل منوي لاصافة فتجوز ذلك في كل يستلزم عدم النظر في الضربين لان غير كل اما ملازم لصريح لاصافة واما ملازم ليتها وافراد كل بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظر والمضني الى ذلك هو ما ذهب اليه الفراء والزخشي فوجب اجتنابه (قولهم وجعل منه قول كثير النج) قال الشيخ لاثير في شرحه الذي ذكره النخويون ان كلا في التوكيد يضاف الى ضمير المؤكد واما ما استشهد به فلا صحة فيه لان كل الناس فيه نعت لا توكيد وهو نعت بين كمال المنعوت وسياتي ذكره هولاء المسألة في هذا الباب وفي باب النعت وقد مثل هو في ذلك الباب بقولك زيد الرجل كل الرجل وانه نعت بمعنى الكامل ومثله قول الشاعر

واي الذي حانت بفلح دماوهم هم القوم كل القوم يا ام خsaldo

كانه قال هم الكاملون هذا كلامه وظني ان هذا منه احتمال لجانب المعنى وإلا فالمعنى المطبوع عليه لا بياني التي ذكرها المصنف لا يحتمل غير قصد التأكيد من حيث هو توكيد ببيان لاحاطة والشمول كما ان ما عينه للنعتية كذلك يعرف ذلك العارف باساليب الكلام (قولهم في الدلالة على الشمول) اي والاتصال بضمير المؤكد (قولهم لكن ذكره سيبويه وهو من اجلهم) ان كان قوله السابق اي الزائد على ما ذكره النخويون تفسيراً للنافلة فالاستدراك في موقعه لانه يتوهم من اغفال لاكثر سيبويه ولاقل الباقي فيكون قوله فلا يكون حينئذ نافلة اي حقيقة لكن لا موقع حينئذ لقوله فلعله انما اراد الخ كما لا يخفى وان كان تفسيراً لمثل النافلة صح ذلك التفريع في حد ذاته ولكن لا موقع لتعليل الزيادة الحقيقية بان اكثرهم اغفله ولا للاستدراك وسببه عدم فهم عبارة الشارح البدر فانه وجه قول والده مثل النافلة بان هذا اللفظ معدول في هذا الباب كالزائد على ما ذكره النخويون وانه ليس بزائد حقيقة اما لاول فلان اكثرهم اغفله حتى اوهم انه ليس منها واما الثاني فلانه ليس الفاظ التوكيد هي ما عداه دونه لان سيبويه وهو من اجلهم ذكره وهذه عبارته يعني به ان عدامة من الفاظ التوكيد مثل النافلة اي الزائد على ما ذكره النخويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله وليس هو في حقيقة الامر زائداً على ما ذكره لان من اجلهم سيبويه رحمه الله ولم يغفله هذا كلامه فظن الشارح ان قوله وليس هو الخ اعتراض وان صاحب التوضيح لذلك تركه فاورده بصورة الاعتراض وفرع عليه توجيه التوضيح وليس كما ظن كما لا يخفى واما عدول صاحب التوضيح عنه فلان كون عامة كالنافلة وان لم يكن حقيقة ليس مما يخص عامة كما يوجهه تخصيص المتن على ذلك التقرير فقد قال الشارح البدر نفسه واغفل اكثر النخويين التنبية على هذين الاسمين ونبه عليهما سيبويه يفهم ذلك من كلامه وبقي مجمل آخر وهو ان يكون المراد ان اهل اللسان استعمالوا في التوكيد عامة للغرض الذي استعمالوا له كل إلا ان كل واخواتها كثيرة الدوران فيما بينهم كالفرصة واما عامة فليست كذلك فهي كالنافلة وهو وان كان امس بلفظ الكتاب لكن لاوضح توجيهه لاوضح فتدبر كل التدبر (قولهم فقالوا الخ) يشير الى ان اجمع

وجعل منه قول كثير * يا اشبه الناس كل الناس بالقوم (واستعملوا ايضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فاعله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل النافلة *) اي الزائد على ما ذكره النخويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله لكن ذكره سيبويه وهو من اجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكره فلعله انما اراد ان التاء فيه مثلها في النافلة اي تصلح مع المونث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة * تنبيهه * خالف في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى اكثرهم (وبعد كل اكدوا باجمعا * جمعا اجمعين ثم جمعا * فقالوا جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والزيدون كلهم اجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجبي اجمع * جمعا اجمعون ثم جمع *)

وجمعاء واجهين وجمع المفرد المذكر والمفرد الموث وجمع الذكور
 وجمع الاناث واما المثني فسياتي فيه واغن بكلتا النح (قولهم
 المذكورات) يشير الى ان في كلام المتن تطويلا سوغ ارتكابه ضيق
 النظم (قوله وزاد الكوفيون بعد ابضع واخوانه ابتع) ابضع بالصاد
 المهملة وقيل بالصاد المعجمة وفي شرح الشيخ لاثير بالصاد المهملة
 هذا هو المشهور وسمع ايضا بالصاد المعجمة هذا كلامه قيل لا معنى
 لهذه الكلمات الثلاث مثل حسن بسن وقيل اصنع مشتق من
 حزل كتع اي تام وابضع بالصاد المهملة من بضع العرق اي سال
 وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع
 شدة مغرزة قال بعض الفضلاء ويمكن استنباط مناسبات بين هذه
 المعاني ومعناها التاكيد بالتأمل الصادق (قولهم قال الشارح ولا
 يجوز ان يتعدى هذا الترتيب) قال ابوه في نكت الحاجبية
 لك ان تبدأ بعد اجمع بـاي شئت (قولهم وشذ قول بعضهم)
 اي لاسقاط كتع (قولهم واشذ منه) لاسقاط كتع وابضع (قوله
 وفي هذا الرجز امور) لاول قليل والثاني ممنوع عند البصريين
 والثالث قليل والرابع خلاف لاصل (قولهم زعم الفراء النح) عبر
 عنه في المطول بالتوهم لكن في الحاشية الشريفة عليه ان اجمعين
 وان كان بمعنى كل إلا انه له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا
 يبعد ان يلاحظ فيه ذلك كما تلاحظ المعاني لاصلية في الكنى
 (قولهم لاغوينهم اجمعين) لعل مراد الفراء انها نقيذ لاجتماع
 في الزمان اذا وقعت بعد كل لتفيد معنى لم يفده كل فلا يرد ما ذكر
 ولا يخفك ان كلام الشريف السابق يرده (قولهم اذا تكررت
 الفاظ التوكيد فهي للمتبوع النح) هذا يشعر به قول المصنف وبعد
 كل اكدوا باجمعا النح وكذا يشعر بانهم لا يوكد باجمع إلا ما يوكد
 بكل من كونه ذا اجزاء وانه لا يتقدم اجمع على كل قال الرضي
 وانما قدم على اجمع لكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولي
 ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال (قولهم من
 الصرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل) قال البدر الدماميني
 وهذا في الاصل من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من
 المعطوف والمعطوف عليه معنى كلمة فاجرى مجراه في التاكيد
 (قولهم بواسطة كونه محدودا) لم يقيد به كونه زمنا وان كانت
 امثله كذلك كانه ميل مع تن عمم ففي شرح التسهيل للمصنف
 ومثال المجاز لكونه مفيدا قولك صمت شهرا كلمة وقمت ليلة كلها

وهذا

المذكورات نحو لاغوينهم اجمعين لوعدهم اجمعين وهو قليل بالنسبة
 لما سبق وقد يتبع اجمع واخوانه باكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد يتبع
 كتع واخوانه بابضع وبصعاء وابضعين وبضع فيقال جاء الجيش كله
 اجمع اكتع ابضع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم اجمعون
 اکتعون ابصعون والهندات كلهن جمع كتع بضع وزاد الكوفيون بعد
 ابضع واخوانه ابتع وبتعاء وبتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان
 يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع ابضع واشذ منه قول
 الاخر جمع بتع وربما اكد باكتع واكتعين غير مسبوقين باجمع
 واجمعين ومنه قول الراجز

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحماني الذلفاء حولا اکتعا

اذا بكيت قبلتني اربعا اذا ظلت الدهر ابكي اجمعا

وفي هذا الرجز امور افراد اکتع عن اجمع وتوكيد التكررة المحدودة
 والتوكيد باجمع غير مسبوق بكل والفصل بين الموكد والموكد ومثله
 في التنزيل ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن * تنبيهات * لاول
 زعم الفراء ان اجمعين تنفيذ اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في
 افادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين * الثاني اذا
 تكررت الفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تاكيدا للتاكيد *
 الثالث لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب *
 الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه
 وعينه ولا جاء القوم كلهم واجمعون واجازة بعضهم وهو قول ابن
 الطراوة * الخامس قال في التسهيل واجرى في التوكيد مجرى كل ما
 افاد معناه من الصرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن
 والظهر يشير الى قولهم مطرنا الصرع والزرع ومطرنا السهل والجبل
 وضربت زيدا اليد والرجل وضربت به البطن والظهر * السادس الفاظ
 التوكيد معارف اما ما اضيف الى الصمير فظاهر واما اجمع وتوابعه
 ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية للاضافة ونسب لسيبويه
 والاخر بالعلية علق على معنى لاحاطة (وان يفد توكيد منكور)
 بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من الفاظ لاحاطة (قبله) *

وفاقا للكوفيين ولاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله

يا ليت عدة حول كله رجب * وقوله * تحماني الذلفاء حولا اکتعا

وقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا (وعن نحاتة البصرة المنع شمله) *

اي عم المفيد وغير المفيد

وهذا اسد نفسه وعندى درهم عينه . وفي الرضي وقد اجاز الكوفيون
توكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر لكن
في شرح الشيخ لاثير وما اجازة من قولك هذا اسد نفسه وعندى
درهم عينه غير صحيح (قولم ولا يجوز صمت زمنا كلمة الخ)
اي على قول لاخفش وسن معه وكذا عند نحاة البصرة وليس هذا
امرا اجماعيا كما ظن ففى شرح التسهيل للشيخ لاثير وقد ذكر
المصنف الخلفى عن بعض الكوفيين وانه اجاز توكيد النكرة
مطلقا ونقله ايضا المصريح معترضنا به على الموضح (قولم فبعد
الضمير المنفصل) وجسه بان المتصل المرفوع لشدة اتصاله كانه
جزء فلا يؤكد بالظاهر المستقل وداعي توكيده موجود فتوصل لذلك
بالاثنيان بضمير مستقل يكون التوكيد جاريا عليه في الظاهر وفي
الحقيقة على ذلك الضمير المتصل وبانه لولا ذلك ياتبس التوكيد
بالفاعل اذا وقع توكيد المستكن نحو اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بهو ويقال زيد اكرمني لالتبس الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى عليه
الباب ولكون الالباس انما يظهر في النفس والعين لكثرة موالاتهما
العوامل وقطعهما عن التوكيد اختص هذا الحكم بهما (قولم حتما)
ظاهرة ان الواجب خصوص التوكيد بالضمير المنفصل والذي صرح
به الدماميني ان الواجب احد الامرين التوكيد او الفصل نحو قسمتم
يوم الجمعة انفسكم (قولم تقتضي عدم الوجوب) لانه قال
فيه ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل
واحترز بغالبا كما في شرحه عما في مسائل لاخفش من انه يجوز
على ضعف قاموا انفسهم (قولم مكررا) قال العز ابن عبد السلام
اتفق لادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرير
لا يزيد على ثلاث مرات واما فباي الاء ربكما تكذبان فنك
واحد متعلق بما قبله وكذا ويل يومئذ للكاذبين وفي كلام الرضي
ما يقتضي جواز الزيادة على الثلاث (قولم للطول بالجار والمجرور)
المعنى على انه بيان لما فيكون متعلقا بمحذوف حالا منها على
راي سيبويه فلا يكون من علائق الصلته فلا يطولها كما ذكره لكنه
كما قال الشارح حال من الضمير في لفظي لكونه بمعنى المشتق فيكون
في المعنى بيانا لما فيكون من علائق الصلته ايضا فيطولها (قولم
وجملة يجي خبر الموصول) هذا غير متعين لجواز ان تكون صلته
الموصول يجي مكررا ولفظي هو الخبر بل ربما يترجم بعدم الاحتياج

ولا يجوز صمت زمنا كلمة ولا شهرا نفسه (واغن بكتنا في مثني وكلا *
عن) ثنية (وزن فعلاء ووزن افعلأ *) كما استغنى بثنية سي عن ثنية
سواء فلا يجوز جاء الزيدان اجمعان ولا الهندان جمعاوان واجاز
ذلك الكوفيون ولاخفش قياسا معترفين بعدم السماع * تنبيهان *
لاول المشهور ان كلا للمذكر وكتنا للمؤنث قال في التسهيل وقد
يستغنى بكليهما عن كليهما اشار بذلك الى قوله

- يمت بقربي الزينيين كليهما - وقال ابن صفور هو من تذكير
المؤنث حملا على المعنى للضرورة كانه قال بقربي الشخصين * الثاني
ذكر في التسهيل ايضا انه قد يستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما فيقال
على هذا جاء الزيدان كليهما والهندان كليهما (وان توكد الضمير
المتصل *) مستترا كان او بارزا (بالنفس والعين فبعد) الضمير
(المنفصل *) حتما (عنيت) المتصل (ذا الرفع) نحو قم انت نفسك
او عينك وقوموا انتم انفسكم او اعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا
اعينكم بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم
انفسهم ومررت بهم اعينهم فالضمير جائز لا واجب * تنبيه * ما
اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح
به في شرح الكافية ونص عليه غيره وبعبارة التسهيل تقتضي عدم
الوجوب . اه . (واكدوا بما * سواهما) اي بما سوى النفس والعين
(والقيد) المذكور (لن يلتزما *) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من
غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا انتم كلكم وجاءوا هم كلهم
لكان حسنا (وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا) ما مبتدا موصول
ولفظي خبر مبتدا محذوف هو العائد والمبتدا مع خبره صلته ما واجاز
حذف صدر الصلته وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق
باستقرار على انه حال من الضمير المستتر في الخبر اذ هو في تاويل
المشتق ومكررا حال من فاعل يجي المستتر وجملته يجي خبر
الموصول اي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي

هو اعادة اللفظ او تقويته بموافقته معنى كذا عرفه في التسهيل فالاول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله

فاياك اياك الهراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب ونحو قام قام زيد ونحو نعم نعم وكقوله

- فحتم حتم العناء المطول - والجملة (كقولك ادرجي ادرجي) وقوله - لك الله لك الله - والثاني كقوله - انت بالخير حقيق قمن - وقوله

وقلن على الفردوس اول مشرب

اجل جبر ان كانت ابيحت دعائرة وقوله - صمى لما فعلت يهود صمام - ومنه توكيد

الضمير المتصل بالمنفصل * تنبيهه * لاكثر في التوكيد اللفظي ان يكون في الجمل وكثيرا ما يقتنون بعاطف نحو كلا سيعلمون الاية ونحو اولى لك فاولى ونحو ما ادراك ما يوم الدين الاية ويأتي بدونها نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا ثلاث مرات وبسبب الترك

عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احدهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع منك إلا مرة واحدة . اهـ . (ولا تعد لفظ ضمير متصل * إلا مع اللفظ

الذي به وصل *) فتقول قمت قمت وصحبت منك منك لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كذا

الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى *) واجل وجبر واي ولا لكونها كالجزم من مصحوبها فيعاد

مع الموكد ما اتصل بالموكد ان كان مضمرا نحو اعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون ويعاد هو

او ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل او ان زيدا انه فاضل وهو لاولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رايت وشذ اتصالهما كقوله

ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجارة قد صيما واسهل منه قوله - حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن - وقوله ليت شعري هل ثم هل آتنيهم - وقوله لا ينسك لاسى تاسيا فما

ما من حمام احد معتصما * للفصل في لاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف واشذ منه قوله * فلا والله لا يلقى لما بي * ولا لها بهم ابدا دواء * لكون الحرف الموكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد واسهل من هذا قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به * لان الموكد

على حرفين ولاختلاف اللفظين اما الحروف الجوابية فيجوز ان تؤكد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لانها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المحجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى وبلى ولا لا ومنه قوله * لا لا ابوح بحب بشتة انها اخذت علي موائقا وعهودا (ومضمر الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل *) نحو قمن انت ورايتك انت ومررت بك انت وزيد جاء

هو ورايتني انا * تنبيهه * اذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك

الى حذف صدر الصلة ولعل وجه عدوله عنه ان الغرض تعريف التوكيد اللفظي فيكون لفظي في حيز الموضوع ولا يكون مجولا مع ان قوله قبل بالنفس او بالعين لاسم يشير الى ان المحجول المقصود افادته هو قوله يجبي مكررا (قوله هو

اعادة اللفظ او تقويته بموافقته معنى) هذا ايماء الى ان قول المصنف هنا مكررا محمول على التكرير اللفظي والمعنوي فقط هذا وتعريف التوكيد اللفظي الذي هو

اسم للفظ التابع بالاعادة اما مراعاة لمعناه لاصلي من المصدرية او هو تنبيه على انه المعنى الحقيقي للتوكيد اللفظي يشير الى ذلك ما قلناه مرارا عن المصنف والشيخ

الاثير او هو تعريف باللازم الغير المحمول كتعريف السكاكي علم المعاني بالتبع وتعريف عبد القاهر النظم بالتقصي وفي الحاشية السلكتية على المطول ان كتب

لادباء مشحونة بذلك ثم قوله او تقويته بموافقته معنى يفهم ان الاول ليس فيه تقوية بالموافقة معنى فقط لا انه ليس فيه تقوية اصلا كيف وهو توكيد فاندفع

ما قيل ان قوله اعادة اللفظ او تقويته وقول ابنه تكرار معنى الموكد او تقويته كل ذلك مردود لان شيئا من هذه الامور لا يصدق على التوكيد النحوي لان

التوكيد النحوي لفظ والتكرير والتقوية ليس بلفظ وكذا ما قيل ان ما ذكره يفهم ان اعادة لفظه لا تقوية فيها ان وجه الى احد الشارحين وما قيل ان الموافقة

فائدة التوكيد فلا تذكر في حدة ممنوع لان هذا حد اسمي ليس إلا على انه غير متعين ان يكون حدا اذ لا مانع من كونه تعريفا بالرسم بالفائدة كتعريف

علمي النحو والمنطق مثلا (قوله ونحو اولى لك فاولى) لم يزد الاية كما في التوضيح للإشارة الى ان الموكد ما بعد الفاء لا ما بعد ثم فقط وان الفاء كثم هنا

على ما اقتضاه كلام الرضي (قوله للفصل في لاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف) هو في الثاني والثالث ظاهر وفي لاول بناء على ان التاكيد لكان فقط

واعيدت الواو لاتصالها بكان وللفضل (قوله فيجوز ان تؤكد باعادة اللفظ) المتبادر من قول المصنف غير ما تحصل به جواب ان المعنى ان الحروف الجوابية

لا يشترط في توكيدها اللفظي اعادتها مع ما اتصل بها وذلك غير صحيح لان الحروف الجوابية لم يتصل بها شيء فاشار الشارح الى ان المراد بطريق الكناية

انه يجوز توكيدها من غير اتصالها بشيء وقد يصحح لاول بان الحروف الجوابية وان لم تتصل بشيء في اللفظ إلا انها متصلة به تقديرا فالمعنى ان الحروف

الجوابية لا يشترط في توكيدها اللفظي اعادتها مع ما اتصل بها حتى يلتزم لذلك التصريح بالمقدر ويعاد معها في التوكيد كما قد يتوهم (قوله ومضمر الرفع الخ)

هو

هو ورايتني انا * تنبيهه * اذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك

هو بيان المفهوم لفظ النح يعني ان اردت ان تؤكد المتصل بذكر مرادفه فاكدته سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا بالمرفوع المنفصل (قولهم فمذهب البصريين النح) قيل هو الحق لان البدل على نية تكرار العامل فكانت قلت رايتك رايتك فلما لم تذكر رايت تعذر التلطف بالمتصل فوضع موضعه المتصل والضمير المرفوع لا يتناقض وضعه هذا الموضع لان المقدر يستدعي تكريرة منصوبا وقد قال سيبويه ان العرب اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل نحو جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل اتت بالتابع على وفق المتبوع نحو جئت انت ورايتك اياك ومررت به به (قوله لا يحذف الموكد النح) لظاهر ان يوجه بان التوكيد انما يوقى به لدفع توهم ارادة غير الظاهر الناشي من ذكر الموكد وانه لذلك اتى بالتوكيد وعند حذف الموكد لا يتم ذلك الا بتعسف لا داعي له (قولهم اما اجمعين واما بعضهم) بعضهم عطف على اجمعين الذي هو التوكيد واما بعضهم فلا دخل له فيه ولا شك ان اجمعين توكيد وقع الفصل بينه وبين الموكد الذي هو القوم بالا (قوله الا جميعا وعامة النح) اي بخلاف النفس والعين فانهما لا يبيان العامل الا وهما ليسا على حالهما في التوكيد نحو طابت نفس زيد وفتت عينه اي روحه وابعثته اي لا ذاته (قوله مطلقا) اي مع لا ابتدا وغيره بدليل ما بعده (قولهم فتقول القوم قام جميعهم النح) القوم مبتدا وجميعهم فاعل قام والمجملته خبر المبتدا فقد ولي جميع عامته مع بقائه على حاله في التوكيد وليس توكيدا للضمير القوم والا لوجب قاموا (قولهم والا كلا وكلا وكلنا) عطف على الا جميعا وعامة والاولى بضم الكافي وتشديد اللام والثانية بكسر الكافي وتخفيف اللام وهو نشر لفه في التمثيل مرتب معه (قوله نحو القوم كلهم قائم النح) ليس كلهم في المثال الا اول توكيدا للقوم ولا كلاهما توكيدا للرجلان ولا كلناهما توكيدا المرأتان والا لقال قائمون وقائمان وقائمتان بل مبتدعات موالية لعاملها الذي هو لا ابتدا اي لم تقع موالية لشئ تسلط عليه العامل اللفظي اخبارها ما بعدها وهي مع ما بعدها اخبار للاول (قولهم يلزم تبعية كل بمعنى كامل النح) مصب اللزوم قوله نعتا اي تلزم التبعية على النعتية لا على التوكيد (قولهم مطلقا) هو مربوط بقوله مثل متبوعه اي يكون ما اضيفت اليه كل هذه مثل ما تبعته في لفظه ومعناه وتعريفه وتذكيره . وفي شرح التسهيل للمصنف على هذه العبارة ويقصد بكل معنى كامل فينعت به اسم جنس معرف او منكر وتلزم اضافته لمثل المنعوت لفظا ومعنى وتعريفيا وتذكيرا نحو رايت الرجل كل الرجل واطعمنا شاة كل شاة وفيها معنى التوكيد وليست من الفاظه للزوم اضافتها الى ظاهر *

* العطف *

(قولهم اما ذو بيان او نسق) الظاهر ان نسق عطف على بيان اي اما ذو بيان واما ذو نسق وربما يجوز ان يعطف على ذو ويكون نسق بمعنى منسوق

فلما تبينا الهدى كان كلنا
على طاعة الرحمن والحق والتقوى
فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا * الرابعة يلزم تبعية كل
بمعنى كامل وضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا
نحو رايت الرجل كل الرجل واكلت شاة كل شاة *
الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة
نحو كل نفس ذاتنقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون
ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون
والله اعلم *

(العطف)

(العطف اما ذو بيان او نسق * والغرض الان بيان ما
سبق) * وهو عطف البيان (ف ذو البيان تابع شبه الصنفه *)

او تقدر ذو وانما سمي هذا الباب عطف البيان قيل لانه تكرير للاول لزيادة
 بيانه حتى كانك رددته على نفسه لذلك بخلاف النعت والتوكيد والبدل
 والنسق وقيل لان اصل جاء اخوك زيد جاء اخوك وهو زيد فحذف حرف
 الضمير واقم زيد مقام ذلك (قولهم وحقيقة التصد الخ لاجراخ النعت الخ)
 هكذا في شروح التسهيل والتميم وهو يقتضي ان النعت يتناولهم عموم شبه الصفة
 وكان وجهه ان مشابهة الصفة اريد منها لازمها وهو افادة التوضيح والتخصيص
 مثلا وذلك يتناول النعت ولا يخفى انه ذهب لمجاز في تعريف لم تستعذر
 حقيقته وإلا فلانصاف ان قيد شبه الصفة يخرج الصفة لان شبه الشيء
 غيره قطعاً وقد اربناك نظيرة في تعريف اسم المصدر لصاحب التسهيل فتذكر
 (قولهم فالويله الخ) تنفرع على شبه الصفة وفارة فصيحة (قولهم وذلك
 اربعة من عشرة) المشار اليه ما ولي النعت وانما جزم الشارح بوقوع ما في كلام
 المصنف على الاربعة من عشرة مع انه احال على النعت وذلك غير لازم فيه
 لانه قد يكون سبباً لما ان المصنف اطلق النعت وهو عند لاطلاق لا يراد منه
 إلا الحقيقي بل في قوله حقيقة التصد به منكشفة شبه تقييد بالمعنى الحقيقي
 فان الذي منع النعت السببي من الاثنين من الخمسة الاخرى كون الكشف بما
 ثبت للاسم الظاهر وذلك منفي عن البيان بقول المصنف به منكشفة عند التدبر
 الجيد (قولهم فمخالف لاجتماعهم) رد بانهم مجتهد بل قال ابن جني يجوز
 خرق لاجتماع في الفنون لادبوية سيما ودقة المعنى تساعده (قولهم فمخالف
 لقول سيبويه في يا هذا ذا الجملة الخ) رد بانهم عدم تلح لكلام سيبويه فقد
 حقق ابن صفور انه يشترط في عطف البيان ان يكون اوضح وذلك متحقق
 في المثال لانه بني البيانية فيه على ان ال في الجملة حضورية فتفيد حضور
 الجنس المستفاد من مدخولها والمعطوف عليه لم يفد إلا الحضور وهذا خلاصة ما
 اطال به الشيخ الاثير في شرح التسهيل والمجمال ابن هشام في المغني في الرد على
 المصنف وظني ان النزاع بغير مصادمة فانه ان اريد من الاوضحية المشتركة
 في البيان الاعرفية المعروفة بين المعارف فلا شك ان تجوز سيبويه للبيان
 في يا هذا ذا الجملة يخالفه كما قال المصنف وان اريد غيرها كزيادة بيان الجنس
 في ذا الجملة فلا مخالفة كما قال ابن صفور فليحذر (قولهم فقد يكونان منكرين
 الخ) لا يتوهم انه يستغنى عنه بما قبله اذ لم يقتض ما تقدم إلا اعطاء البيان
 اربعة من عشرة كما قال الشارح وذلك كونها معرفتين تارة ونكروتين اخرى
 لكفاية كونها معرفتين في ذلك لاعطا كما هو رأي الاكثر ومن هنا يظهر ان
 الظاهر ان يقال ايضا ويكونان مجرورين ومنصوبين كما يكونان مرفوعين ومثنيين
 ومجموعين كما يكونان مفردين ومثنيين كما يكونان مذكرين إلا انه أثار التعرض
 لمسألة التعريف والتنكير اهتماماً بمسألة الخلاف وإشارة للقياس الراد على

قوله فحذف حرف الضمير كذا بخط المؤلف وهو ظاهر
 الفساد فلعل اصله فحذف الحرف والضمير ونقطة
 ذلك ترشح ذلك تأمل (مصححه فتح الله)

حقيقة التصد به منكشفه * (فتابع جنس يشمل
 جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل
 والتوكيد وحقيقة التصد الى آخره لاجراخ النعت اي
 انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه
 لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه (فالويله من وفاق
 الاول *) وهو المتبوع (ما من وفاق الاول النعت ولي *)
 وذلك اربعة من عشرة اوجه لاعراب الثلاثة والافراد
 والتذكير والتنكير وفروعهم واما قول الزمخشري ان
 مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فمخالف
 لاجتماعهم وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه اوضح من
 متبوعه فمخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجملة ان
 ذا الجملة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف
 الى ذي الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع
 منوعه (فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين *)
 لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة
 التوضيح به نحو لبست ثوباً جبة هذا مذهب الكوفيين
 والفارسي وابن جني والزمخشري وابن صفور وجوزوا
 ان يكون منه او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة
 ونحو ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع واوجبوا
 فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف
 قال ابن صفور واليه ذهب اكثر النحويين وزعم
 الشلوبين انه مذهب البصريين قال الناظم ولم اجد
 هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول سن
 منع بشيء وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسماً او
 كنية او لقباً

المخالف وتنبئها على قلته تنكيروهما بالنسبة لتعريفهما فافهم (قولهم وصالحا لبديلة الخ)
 ذكر الشيخ الاثير في شرح التسهيل ان بينهما العموم والخصوص المطلق والحق انه وجهي
 فدبر (قولهم نحو يا غلام يعمر) لم يبين الشارح لنحو يا غلام يعمر صابطا يختص به ولا
 لنحو بشر تابع البكري وانما بين القدر المشترك بينهما وهو امتناع الحلول محل الاول وهو لا
 يناكده اعادة نحو في الثاني انما الذي يناكده ان يذكر صابطا واحد لخصوص المشايخ كما لا
 يخفى لكن لا ينسب بتلك الاعادة ذكر صابط يخص كلا . واعلم ان الذي يترامى ان الشارح
 جلب لكلام المصنف تقريرين متنافيين وذلك انه يقال على المصنف بقيت عليك مسالة
 ما يفضي الى الخلو من الرابطة فمن يفتري الاعتراض يعتقد لذلك تنبيهه يخصه ومن ينفهم يقول
 مراده بنحو في المسالتين ما يمتنع فيه الاحلال محل الاول سواء ادى ذلك الى تغيير حركة
 الاتباع كما في الاول او اضافة ما فيه الى الخالي منها كما في الثاني او الخلو من الرابطة كما
 في الثالثة فتأمل (قولهم يتعين ايضا العطف ويمتنع الابدال الخ) بقي من هذا النوع ان
 يضاف افعال التفضيل الى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل من احد قسمي ذلك
 العام نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فلا يكون بدلا للزوم تقدير زيد افضل الرجال
 والنساء وذلك لا يجوز ومن ثمة غلط سن قال انا اشعر الجن ولا نس نعم تاوله ابو علي على
 معنى انا اشعر الخاق لكنه قال بعد هو قبيح لا يجوز القياس عليه وان تتبع صفة اي بمضاف
 نحو يا ايها الرجل غلام زيد فلا يكون بدلا لانه ليس في تقدير جملتين وان يتبع مجرور اي
 بمفضل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مرتب وان يتبع مجرور كلا بمفضل نحو كلا اخويك
 زيد وعمرو قال ذلك كذا في بعض شروح التسهيل (قولهم لان البدل في التقدير الخ) اي
 لان البدل يقتضي ان يحل محل الاول في تسلط العامل فيكون في التقدير من جملة اخرى
 والرابطة فيه فيفوت الربط من الاولى بخلاف العطف فليس فيه اقتضاء حلوله محل الاول في
 تسلط العامل حتى يكون في التقدير من جملة اخرى فيفوت الربط فظهر ان كون البدل في
 التقدير من جملة اخرى مرتب على الحلول محل الاول فليس منشأ المنع في هذه المسالة
 بالاخرى غير منشأه في مسالتي المصنف كما يوجهه ظاهر العبارة ولما غفل الشارح عن ان معنى
 قولهم البدل يحل محل الاول في تسلط العامل وان كونه في التقدير من جملة اخرى مآل ذلك
 عددهما امرين كما ستراه . واعلم انه اعترض على هذا المنشأ في هذه المسائل بانهم يغتفرون في
 الثواني ما لا يغتفرون في الاولات وبنوا عليه مسائل كثيرة ويجاب بانهم صرح الشيخ الاثير في
 شرح التسهيل بان القاعدة المذكورة لا تجري في باب البدل لالتزامهم انه على تكرير العامل
 وهذه عبارته واما زعمه يعني المصنف ان الاضمار في ادخلوا اولكم وآخركم هو ليدخل لان ادخل
 لا يرفع الا ضمير المأمور المخاطب وان سيويده نص على هذا المعنى فان كان كما زعم فالفرق
 واضح بين البدل والعطف لان البدل على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فلا يمكن
 ان تقدر ادخل لان ادخل لا يرفع الظاهر فاضطر الى تقدير ليدخل واما العطف فليس على
 تقدير العامل بدليل اختصم زيد وعمرو فجاء فيه ما لم يجز في البدل لان العامل لا يقدر
 بعد حرف العطف فاستسهل في الثواني التي ليست على اضمار العامل ما لا يجوز لو قدرت

(وصالحا لبديلة يرى * في غير) ما يمتنع
 فيه احلاله محل الاول كما في (نحو يا
 غلام يعمر *) وقوله

ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا

(ونحو بشر تابع البكري *) في قوله
 انا ابن التارك البكري بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان من البكري (وليس
 ان يبدل) منه (بالمرضي *) لامتناع

انا الضارب زيد نعم الفراء بجيزة فيجيز
 الابدال * تنبيهه * يتعين ايضا العطف

ويمتنع الابدال في نحو هند صرحت زيدا
 اخاها وزيد جاء الرجل اخوه لان البدل

في التقدير من جملة اخرى فيفوت الربط
 من الاولى بخلاف العطف * خاتمة *

يفارق عطف البيان البدل في ثمان
 مسائل * الاولى ان العطف لا يكون

مضمرا ولا تابعا لمضمرا لانه في الجوامد
 نظير النعت في المشتق واسما قول

الرمح مشري ان اعبدوا الله بيان للهاء
 في الا ما امرتني به

مباشرة للعامل الى هنا كلامه ولا نضاف ان الذي يفضي به تتبع مسائلهم انهم ما عملوا هذه القاعدة في جميع ما يمكن اعمالها فيه ولا اعملوها في الجميع وانهم لو شاءوا عملوها هنا والقوا لها كون البدل على نية التكرير ماضر تدبر (قولهم فمردود) في المعنى لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان وذكر ان الزمخشري ذهل عن هذه النكتة واجاز ان يكون عبدوا الله بيانا للهاء في الاصل ما امرتني به لكن قال عليه البدر الدماميني ليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذبول عنها وانما رعاها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشيء لا يلزم ان تثبت جميع احكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور (قولهم وفيه نظر) وجهه المنع والسند ان كلا مابين الا ان العطف يبين بالمفرد المحض والبدل بمنزلة جملة استوفت للتبيين *

* عطف النسق *

(قولهم عطف النسق) اي عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الاول وطريقته ولا بد من هذا لان تسمية ارباب الفنون من قبيل التوصيف ثم في شرح الشيخ لاثير للتسهيل الكوفيون يقولون باب النسق واكثر ما يقول سيبويه باب الشركة هذا وفي الصحاح ثغر نسق اذا كانت لاسنان منسوقة وخرز نسق منتظم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض وحينئذ فعطف النسق ان كان من النسق بالفتح بمعنى ما جاء من الكلام على نظام واحد فظاهر وان كان من النسق بالسكون فالفتح المتداول في السنة النخاعة يرجع الى الاصطلاح الذي لا يشاح فيه (قولهم بحرف متبع) اي بسبب حرف متبع فيخرج بغضنفر اي اسد لان الحرف مفسر لا متبع كما قال الشارح اي ليس سببا في التبعية اذ لو قيل بغضنفر اسد كانت التبعية بحالها ويخرج نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان الحرف المتبع وان وجد الا انه ليس السبب في الاتباع (قولهم يخرج ما عدا عطف النسق منها) اي ما عدا مررت بغضنفر اي اسد بدليل ما بعده (قولهم فالعطف مطلقا بواو) منه عطف نحو وارجلكم بالكسر لانه معطوف على الوجوه ونصبه مقدر لاشتغال المحل بحركة مناسبة ما يليه واعلم ان كون الواو للعطف وتشرك لفظا ومعنى انما يلزم في المفردات ولا يلزم في الجملة وان وجد فيها في ذوات المحل لكن سنريك عن المصنف في شرح التسهيل انه مثل المتشاركين معنى بقام زيد وقام عمرو وغير خفي انه ليس كالشرك المعنوي في المفردات واليك تحريره والجمع بين كلام المصنف وكلام غيره (قولهم فالذي

فمردود * الثانية ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتثنيته كما مر * الثالثة انه لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك كما سيأتي * الرابعة انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل * الخامسة انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل * السادسة انه لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر * السابعة انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل * الثامنة انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل وقد مر قريبا ما ينبغي على هاتين وسياتي بيان ما يختص بالبدل في بابها ان شاء الله تعالى والله اعلم *

(عطف النسق)

(نال بحرف متبع عطف النسق) فتال اي تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما صدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر اي اسد فان اسد تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق بل بيان لان اي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الا التي ذكرها (كخصص بودوئاء من صدق) فتناء تابع لود بالواو وهي حرف متبع (فالعطف مطلقا بواو) و (ثم) و (فا *) و (حتى) و (ام) و (او) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك صدق ورفا *) وهذا ظاهر في الاربعة الاول واما ام واو فقال المصنف اكثر التخوين على انهما يشركان في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لسبوت الاستقرار في الدار وانتفاته وحصول المساواة انما هو بام وكذلك او مشرطة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك او غيره اما اذا اقتضيا اضرابا فانهما يشركان في اللفظ فقط

بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية الخ) اي وذلك يباين
التشريك في اللفظ فقط الكائن في بل ولكن ولا لان ما قبل بل
ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وبهذا يتبين صحة ما
قاله المصنف فتأمل (قولهم وانما لم ينبه عليه لانه قليل) لا يحتاج
اليه لانه معنى مجازي وهو يتكلم في المعاني الحقيقية (قولهم في
ثلاثة احرف مما ذكره هنا) اي وفي ستة مما لم يذكره هنا ان كان
المشار اليه بهنا عموم باب العطف وان كان المشار اليه خصوص
هذين البيتين فسبعة اما المكسورة وسيذكر الشارح لاقوال فيها
والا جوز لاخفش كونها عاطفة بمعنى الواو كقوله تعالى لئلا يكون
للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم واين وكيف وهلا حكى عن
الكوفيين جواز العطف بهن نحو ما مررت بزبد ههنا فاين ابي
عبد الله وما مررت برجل فكيف بامارة وما مررت بزبد فهلا عمرو
واي ذكر صاحب المستوفى انها عاطفة وليس زعم الكوفيين انها
تجزي للعطف نحو قام زيد ليس عمرو (قولهم باصمار العامل)
اي عامل النصب او الرفع او الجر (قولهم ووافق في التسهيل
يونس) قال في شرحه هي عنده حرف استدراك لا حرف عطف
فان وليها مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها ولا بد قبل المفرد من
الواو نحو ما قام سعد ولكن سعيد ولا تنز زيدا ولكن عمرا ولو كانت
عاطفة استغنى بهما عن الواو كما استغنى ببل وغيرها وما يوجد في
كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من
كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بولكن
وهذا من شواهد امانته وكمال عدالته لانه يجيز العطف بها غير
مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب
ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد ولكن اشكال لانه على ما قررته
معطوف بالواو مع انه مخالف لما قبلها وحق المعطوف بالواو ان
يكون موافقا لما قبلها فالواجب ان يجعل من عطف الجمل ويضم
له عامل كانه قال ما قام سعد ولكن قام سعيد لان الجملة المعطوفة
بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة بالموافقة نحو قام زيد وقام عمرو
والمخالفة نحو قام زيد ولم يقم عمرو (قولهم فاعطف بواو) قيد
بما اذا لم تقع قبل اما الثانية (قولهم فالتقدير بين اماكن
الدخول) يحتمل انه خرج على حذف المضاف كما قال يعقوب
ابن السكيت وانه اشار الى ان الدخول وحومل مشتعلان على
اماكن متعددة فساغ دخول بين لذلك ولا حذف كما قال خطاب

وانما لم ينبه عليه لانه قليل (واتبعت لفظا فحسب) اي فلفظ
بقية حروف العطف وهي (بل ولا *) و (لكن كلم بيد امر ولكن
طلا *) وقام زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والطلا الولد من
ذوات الظلف * تنبيهه * اختلف في ثلاثة احرف مما ذكره هنا
وهي حتى وام ولكن اما حتى فمذهب الكوفيين انها ليست بحرف
عطف وانما يعربون ما بعدها باصمار العامل واما ام فذكر النحاس
فيها خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قلت اقامت
زيد ام عمرو فالمعنى عمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية واما لكن
فذهب اكثر النحويين الى انها من حروف العطف ثم اختلفوا على
ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو
وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني انها عاطفة ولا تستعمل
الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصحة ابن صفور قال وعليه ينبغي
ان يحمل مذهب سيبويه ولاخفش لانهما قالا انها عاطفة وبما
مثلا للعطف بها مثالا بالواو والثالث ان العطف بها وانت مخير
في لاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها
حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على
ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا لاكثرين ووافق في
التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس . اه .
(فاعطف بواو لاحقا او سابقا * في الحكم او مصاحبا موافقا *)
فالاول نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم والثاني نحو كذلك يوحى اليك
والى الذين من قبلك والثالث نحو فانجيحناه واصحاب السفينة
وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى انها
ترتب وحكى عن قطرب وثعلب والرعي وبذلك يعلم ان ما ذكره
السيرافي والسهيلى من اجماع النحاة بصريهم وكوفيتهم على ان الواو
لا ترتب غير صحيح * تنبيهه * قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون
متبعا في الحكم محتملا للهيئة برجحان وللتاخر بكثرة وللتقدم بقلته
(واخصص بهما) اي بالواو (عطف الذي لا يغني * متبوعه)
اي لا يكتفي الكلام به (كاصطف هذا وابني *) وتخصص زيد وعمرو
وجلست بين زيد وعمرو ولا يجوز فيها غير الواو واما قوله - بين
الدخول فحومل - فالتقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو
بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (والفاء للترتيب باتصال *)
اي بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو اماته فاقبره

والسوابق تشير الى السابق واللاحق الى اللاحق ثم ان كلا من
الجوابين انما يتم اذا لم يكن في الواقع سقط اللوى الذي به منازل
لاحبة اكتسفه الدخول من جهة وحول من اخرى والظاهر ان
مثل لاصمعي لا يقدم على تخطئة حامل اللواء بدونها ثم بعد ما
المانع من ارتكاب المجاز الشعبي الذي لا حجر فيه في مثل هذا
المقام فتدبر (قولهم وكثيرا ما تتضمن ايضا السبب) المراد من
التسبب ان يكون الاول طالبا للثاني بالذات فلا يرد اماته فاقبره
لانه بالعادة فقط والظاهر انه لا مانع من ان يرد من التسبب
ما هو اعم لوجود شرطه في الاية وان كان الشارح مثل بهما لمجرد
الترتيب والتعقيب (قولهم واما نحو اهلكناها فجاءها الخ) هذا
لا يرد وجوابه وكذا الذي بعده مبني على ان الترتيب في كلام
المصنف اريد منه المعنوي فقط ولو اريد ما هو اعم لم يرد السؤالان
ولا احتيج لجوابيهما (قولهم واما نحو فجعله غناء) ايراد مبني
على انه لم يرد من الترتيب ترتيب كل شئ بحسبه والا فقد
صرحوا بوجود الترتيب في تزوج زيد فولد له (قولهم فمضت
مدة) اي اخرج المرء فاعقبه اول اجزاء مضى مدة طويلة الخ
اي مدة طويلة آخر اجزائها اول ازمنة اسوداده ويسمى (قولهم
واما نحو هو الذي خلقكم الخ) الصواب اسقاط هو الذي فان الاية
في سورة تنزيل ليس فيها ذلك انما ذلك في سورة الاعراف لكنها
بالواو لا بشم مع انها الغرض (قولهم وقيل غير ذلك) من الغير
ابقاء الاية على ظاهرها لانه خلق الذرية من ظهر ادم كالذر ثم
خلق حواء او ان العطف على واحدة لانها بمعنى توحدت او على
انشائها مقدر (قولهم بان المراد ان المجد الخ) هو ظاهر على نسخة
بعد واما على نسخة قبل فتكون لاشارة لزمن التكلم او يربط قبل
ذلك بجد لا بساد وفائدة القيد لاشارة الى غرابة الحكم وهو كون
المجد الذي هو قبل الاب والابن اناه الشرف بعدهما ثم البيت
حينئذ مدح مثل قول ابن الرومي

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمرى ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن ذرى شرف كما علت برسول الله سدنان
(قولهم الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد) فاعل يغضب ضمير
يعود على الذي الذي هو مبتدا والخبر جملة هو زيد ويجوز ان
يكون هو فاعل يغضب والخبر زيد وعلى هذا فوجه ابراز الضمير
دفع توهم ان يكون زيد هو الفاعل ويطلب بعد ذلك بالخبر فلا

وكثيرا ما تتضمن ايضا السبب ان كان المعطوف جملة نحو فوكرة
موسى فمضى عليه واما نحو اهلكناها فجاءها باسنا ونحو توذا فمسل
وجهمه ويديه الحديث فالمعنى اردنا اهلكها واراد الوضوء واما
نحو فجعله غناء اي جافا هشيمها احوى اي اسود فالتقدير
فمضت مدة فجعله غناء او ان الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه
وسياقي (وتم للترتيب بانفصال) اي بمهلة وتزاح نحو فاقبره ثم
اذا شاء انشره وقد توضع موضع الفاء كقولهم

كهنز الرديني تحت العجساج جرى في الانايب ثم اضطرب
واما نحو هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ذلكم
وصاكم به لعلمكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما
صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي
صنعت امس اعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك واجاب
ابن صفور عن البيت بان المراد ان المجد اتاه السودد من قبل الاب
والاب من قبل الابن * تنبيهه * زعم الاخفش والكوفيون ان ثم
تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى
اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان
لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو
الجواب وثم زائدة وقول زهير

اراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى فتم اذا امسيت امسيت عاديا
وخرجت الاية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفساء
(واخصص بفاء عطف ما ليس) صالحا لجعله (صلاه) لخلوة من
العائد (على الذي استقر انه الصلح) نحو اللذان يقومان فيغضب
زيد اخواك وعكسه نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد

يصح التمثيل لا كون الصلة جرت على غير من هي له كما وهم (قولهم فكان
 لاوئى) كان لاوئى وكان لاوئى لعدم صحة التفريع كما لا يخفى (قولهم ويشمل
 ايضا مسالتي الحال) فيه نظر فان ضمير يشمل يعود لقوله تنفرد الى قوله او خبر
 وبين انه لا يشمل مسالتي الحال كما قال ولم يذكره في التسهيل ولعله اراد
 صدر ذلك بدون قوله من صلة النخ والقرينة قوله ولم يذكره (قولهم ان
 يكون غايته في زيادة او نقص) عبارة لا قدمين في ذلك تخالف حتى الواو في
 ان المعطوف بها لا يكون إلا عظيما او حثيرا او قويا او ضعيفا لانها لا يفارقها
 معنى انتهاء الغاية فلزم ان يكون المعطوف بها افضل ما عطف عليه او ادونه
 او اقواه او اضعفه قال الصغار لان حتى انما جعلت لما تنتهى اليه الاشياء من
 اعلاها واسفلها فاذا قلت ضربت القوم جاز ان يتوهم السامع ان زيدا لم يدخل
 في الضرب اما لانه كان من اعلامه فظن انه لم ياحقه الضرب واما انه كان
 من احسبهم فظن انه يسقط من ضربك (قولهم بقى شرطان آخران النخ) اي
 بالنظر لظاهر العبارة وقطع النظر عن اللزوم فلا ينافي قوله بعد وهذا يوخذ من
 كلامه (قولهم طاهرا لا مضرا) زيادة لا مضرا بعد طاهرا لانهم يقابلون الطاهر
 في تقسيم الاسم بالمضمر والمبهم فكان اعم من المضمر ولاعم لا اشعار له باخص
 معين وكذا يقال في قوله ان يكون مفردا لا جملة فانه لما لم يتقرر المفرد في هذا
 الباب معنى خاص صرح بما اريد منه هذا وقد وجه الشرط الاول بان معطوف
 حتى بعض ما قبلها او بعضها ولو دخلت على ضمير غيبته لكان طاهرا في انه
 غير الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب
 على ضمير الغائب وانت ترى ان ظهور كون المعطوف عين المعطوف عليه في
 امثال جاء في الناس حتى هو حتى يلزم ما ذكره منوع منعا طاهرا كما لا يخفى انما
 وجه ذلك انه لا يجوز العطف بحتى إلا حيث يجوز الجر بها قال المصنف
 في شرح التسهيل قال ابو عبد الله محمد بن هشام الخضر اوي ولا يجوز العطف
 إلا حيث يجوز الجر بحتى مع الشروط المتقدمة قال ولذلك لا يعطف المضمر على
 المضمر ولا على المظهر لا يجوز ضربت القوم حتى ايك ولا قاموا حتى انت لان
 حتى لا تجر المضمر فلا تعطف هذا كلامه (قولهم لا جملة) اي ولو ايها ما
 فيتناول ان يقع بعدها فعل لانه لا يحتاجه الى الفاعل لا اقل ان يوجه ما ذكر
 وفي البسيط ويعطف بها في الاسماء ولا يعطف بها في الافعال لانها تعطف حيث
 كانت خافضة للاسماء وفي شرح الشيخ الاثير للتسهيل ولا يجوز ان تعطف
 الافعال ولا الجمل بحتى لان ما شرط في العطف بها لا يتصور في الافعال ولا
 الجمل ولان الاصل في العاطفة ان تكون جارة ولذلك لا تعطف إلا فيما يصلح
 فيه الجر إلا ان اقتزنت به قرينة تعين العطف فلها نقلت من الجر الى العطف
 حفوظ على اصلها من استعمالها في الاسماء ولا يعطف بها الافعال ولا الجمل لانها

فكان لاوئى ان يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء
 بتسويغ لاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من
 صلة او صفة او خبر ليشمل مسالتي الصلة المذكورتين
 والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة
 يضحك زيد فتبكي والخبر نحو زيد يقوم فتقوم هند
 وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحم فيغرق
 ويشمل ايضا مسالتي الحال ولم يذكره نحو جاء زيد
 يضحك فتبكي هند وجاء زيد تبكي هند فيضحك فهذه
 ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها
 وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا بحتى اعطف
 على كل ولا * يكون إلا غاية الذي تلا *) اي للعطف
 بحتى شرطان * الاول ان يكون المعطوف بعضا من
 المعطوف عليه او كبعضه كما قاله في التسهيل نحو
 اكلت السمكة حتى راسها واعجبني الجارية حتى
 حديثها ولا يجوز حتى ولدها واما قوله

القي الصحيفة كي يخفف رحله والزيد حتى نعله القاها
 فعلى تاويل القى ما يشقله حتى نعله * والثاني ان
 يكون غايته في زيادة او نقص نحو مات الناس حتى
 الانبياء وقدم الجمال حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله
 قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بيننا لا صاغرا
 * تنبيهات * الاول بقى شرطان آخران احدهما ان
 يكون المعطوف طاهرا لا مضرا كما هو شرط في مجرورها
 اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره ابن
 هشام الخضر اوي قال في المغني ولم اقب عليه لغيره *
 ثانيهما ان يكون مفردا لا جملة وهذا يوخذ من كلامه
 لانه لا بد ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه
 كما تقدم

لا تدخل عليها وهي حرف جر فاذا وقع بعدها الماضي فهي حرف ابتداء نحو
سرت حتى دخلت المدينة وقد جوز بعض النحويين ان تكون للعطف
هنا وكانه منتزع من مذهب الكوفيين اذ ما ندعي نحن فيه انه عطف يدعون
فيه للاضمار (قولهم) ولا يتأق ذلك إلا في المفردات الخ) اورد انه يتأق ذلك
في الجمل كما لو قيل فعلت مع زيد ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسي ويتجاءب
من قبل الصحيح بانه مصنوع لا مسموع والمسموع في امثاله حتى الخدمة
بنفسي (قولهم) وزعم ابن السيد الخ) لعل وجه الرفع في البيت الذي تمسك
به ان اصله حتى ان نكل فحذفت ان لا اضمرت فارتفع الفعل بعد و لعل هذا
راجع من جهة ان رواية النصب توول لرواية الرفع وتوافق الروايتين اولى
فتامل (قولهم) خلافا لمن زعم انها للترتيب كالزمخشري) هذا مبني على ان مراد
الزمخشري بالترتيب الترتيب الخارجي كما في ثمن والفاء والمحققون على انه
ذهني على معنى ان اجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او
بالعكس ومعنى ذلك على ما حرر انها تشير الى ان تلك الاجزاء مرتبة اذا لاحظها
العقل وجدها كذلك لا ان مدلولها ان تلك الاجزاء مرتبة في ذهن المتكلم او
السامع ولا ان تعلق النعل ببعض معتبر قبل تعلقه ببعض الاخر (قولهم) نحو
عجبت من القوم حتى بنهيم الخ) وجه التعيين في المثال بان حتى الجارة لا
تقابل بمن وفي البيت بان شرط حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفيد الجمع ان
يكون المجرور بها بعضا اخيرا او كعص اخير والبايس وان كان بعضا لكنه ليس
ببعض اخير ولا يخفى عليك ان من التي تقابل حتى الجارة هي التي لا ابتداء
الغاية والمذكورة في المثال ليست هي انما ذلك لو قيل عجبت من القوم من
اجدادهم حتى بنهيم كما يعرفه المشبه ثم ما وجه كون البائس هنا ليس آخر
ولا كالاخر ووجه ايضا بان حتى الجارة لا بد وان تخلفها الى ولا يصح هنا قال
البدر الدماميني ودعوى عدم الصحة هنا لا دليل عليها . اه . ولا ظهر عندي
ان ذلك لثريته زائدة على التركيب كان يكون المتكلم لم يقصد فيه معنى الى
وعسارة الشيخ لاثير كما قدمنا إلا ان اقتربت به قرينة تعين العطف والمثال
يكفيه التصحيح بوجه ما فليتدبر (قولهم) فالجر احسن) اي لانكار الكوفيين
العطف بحتى (قولهم) فالنصب احسن) وجهه ان جملة ضربته ان جعلت
حالا لم يكن لتقييدها ما قبلها وجه وان جعلت توكيدا للجملة قبلها يحتاج
لتكلف في افراد الصمير (قولهم) وبالرفع ايضا) هذا ينبهك على جواز الرفع في
حتى زيدا ضربته (قولهم) بهسا اعطف اثر همز الخ) تقديم المعمول يشير الى
انه لا يحسن الفقهاء في قولهم سواك كان كذا او كذا والجوهري في قوله سواك
علي اقلت او قعدت لانه قال السيرافي ان سواك اذا دخلت بعدها همزة النسوية
لزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلا بغير استفهام جاز العطف باو فكانه قال

لا يتعين

ولا يتأق ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم
ابن السيد في قول امري القيس

سريت بهم حتى نكل مطيهم

وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رفع نكل ان جملة نكل مطيهم معطوفة بحتى على

سريت بهم * الثاني حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو

خلافا لمن زعم انها للترتيب كالزمخشري قال الشاعر

رجالي حتى لا قدمون تماالوا

على كل امر يورث المجد والحمدا

الثالث اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن صفور

لاحسن اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجاراة

وقال ابن الجباز تلزم اعادته للفرق وقيدته الناظم بان

لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في

آخرة فان تعين العطف لم تلزم لاعادة نحو عجبت من

القوم حتى بنهيم وقوله

جود يملك فاض في الخلق حتى بانس دان بالاساءة دينا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر احسن إلا في

باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب احسن

على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد او ابتدائية

وضربته تفسير وقد روى بهما قوله حتى نعله القاها

وبالرفع ايضا على ان حتى ابتدائية ونعله مبتدا والقاها

خبرة . اه . (وام بها اعطف اثر همز التسوية *) وهي

الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر وتكون

هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الاكثر نحو سواك عليهم

الانذرتهم الاية واسميتين كقوله

ولست ابالي بعد فقدي مالكا

اموتي ناء ام هو لان واقع

ومختلفتين

قول المحشي اقلت كذا بخطه وصوابه باسقاط الهمزة

حتى ينطبق عليه الدليل السابق واللاحق تامل

(مصححه فتح الله)

لا يتعين العطف بام إلا اثر الهمزة فاذا لم توجد الهمزة فيصح العطف بها وبما وبتامل (قولم سواك عليكم ادعوتموهم الخ) وعكسه نحو سواك علي ازيد قاعد ام قام (قولم نحو انتم اشد خلقا الخ) لاستفهام في هذه الاية لم يقصد به حقيقة استعمال المتكلم به ولا توبيخ وانما قصد به الجاء من التقى اليه ان يجيب بان خلقهم حين بالنسبة لمخلق السماء فيلزمه الاعتراف بصدق النبي في اخباره لهم بانهم سيحيون بعد موتهم وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كذبه قومه في اخبار الحشر والنشر كما قصه الله بقوله يقولون ائنا لمردون في الحافة فسلاها الله بقضية موسى وذكر عاقبتها حيث قال هل ائناك حديث موسى الخ وبانه لو قال لهم انتم اشد الخ لما كان لهم محيد عن الجواب باهوية خلقهم فيلزمهم تصديقهم فلا يتخزن بعد ذلك بتكذيبهم له وبهذا يظهر ان الاستفهام في الاية ليس للتوبيخ كما وهم (قولم لان ما قبلها وما بعدها الخ) اقتصر على هذا الوجه كصاحب المغني مع انه رجع عليه التوجيه بان ام اتصلت بالهمزة حتى صارنا كالكلمة الواحدة من جهة كونها بمعنى اي لرجوعها لها نفسها بخلاف ما ذكر كانه للقدح فيه بعدم الاطراد لقصوره عن تناول المسبوقة بهمزة التسوية بخلاف ما ذكر فليتامل (قولم لان الاستفهام معها على حقيقته) اي لم يخرج الى ما يعوقه عن اقتضاء جواب وان لم يكن القصد اليه إلا لامور تترتب عليه كما في الاية التي ذكرنا ولا من عدم احتمال التصديق والتكذيب وبما حررنا يندفع ما قيل ان تمثيل الشارح بقوله انتم اشد الخ يقتضي ان الاستفهام لا يشترط فيه ان يكون حقيقيا وهو يناهز قوله بعده لان الاستفهام معها على حقيقته تامل (قولم المذكورة) يشير الى ان ال في الهمزة للعبد الذكري والمعهود ذكر في قوله همزة التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية لا الثانية فقط كما ربما يوهمه قوله الهمزة بالتا (قولم وهو ان تكون مسبوقة الخ) يشير الى ان قول المصنف اثر همزة التسوية او همزة اي لفظا وان قوله وربما حذف اي وبقية تقديرها بدليل شرطه وان المراد من قوله من القيد قوله اثر همز التسوية الخ لا قوله ان كان خفا المعنى بحذفها امن لان ذلك قيد في حذف همزتها لا في نفسها (قولم وكثيرا ما تقتضي الخ) يشير الى ان المراد من قول المصنف وقت بانقطاع انه على وجه اللزوم فلا يناهز انها وقت ايضا بالاستفهام الحقيقي او الانكاري لانه لا على وجه اللزوم

استفهام

سواك عليكم ادعوتموهم الاية واذا عادلث بين جملتين في التسوية فتقيل لا يجوز ان يذكر بعدها إلا الفعلية ولا يجوز سواك علي ازيد قائم ام عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب واجازه لاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلث بين مفرد وجملته في قوله

سواك عليك النفر ام بت ليلته باحل القباب من عمير بن عامر (او) بعد (همزة عن لفظ اي مغنيه) وهي الهمزة التي يطلب بها وبام التعيين وتقع بين مفردين غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السماء بناها او يتاخر عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وبين فعليتين كقوله

- فقلت اهي سرت ام عادي حلم - اذ لارجح ان هي فاعل بفعل محذوف واسميتين كقوله

لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر
لاصل اشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما * تنبيهان * الاول
تسمى ام في هذين الحالين متصلتان لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلتا لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفتقر النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان ام الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تاويل المفردين * الثاني قد بان لك ان همزة التسوية لا يلزم ان تكون واقعة بعد لفظه سواك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن (وربما حذف الهمزة) المذكورة (ان * كان خفا المعنى بحذفها امن) كقراءة ابن محيصن سواك عليهم انذرتهم وكما مر من قوله - شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر - وهو في الشعر كثير ومال في شرح الكافية الى كونه مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وقت) اي تاتي ام منقطعة بمعنى بل (ان تلك مما قيدت به) وهو ان تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا او تقديرا (خلت) ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو انها لا بل ام شاء اي بل اهي شاء وانما قدرنا بعدها مبتدا محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد او انكاريا نحو ام له البنات اي بل اله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي اذ لا يدخل استفهام على

ونحو لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه وقوله

فليت سليمي في المنام صحيحتي هنالك ام في جنة ام جهنم
وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين * تنبيهه * حصر
ام في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى
انها تكون زائدة وقسال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان
التقدير افلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جوية
يا ليت شعري ولا منجى من الهرم

ام هل على العيش بعد الشيب من ندم
(خير) و (ايح) و (قسم باو وابهم * واشكك) فالتخيير والاباحة
يكونان بعد الطلب ملفوظا او مقدرًا وما سواهما فبعد الخبر فالتخيير
نحو تزوج زينب او اختها والاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد
والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الاباحة والتقسيم
نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ولا بهام نحو اتاهما امرنا ليلا او
نهارا وجعل منه نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
والشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم (واضراب بها ايضا نفي) * اي
نسب الى العرب في قول الكوفيين وابي علي وابن برهان وابن جني
مطلقا تمسكا بقوله

كانوا ثمانين او زادوا ثمانين لولا رجائك قد قتلت اولادي
وقراءة ابي السمال او كلها عاهدوا عهدا بسكون الواو ونسبه ابن
عصفور لسبويه لكن بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو
ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ويورده انه
قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب
المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط
(وربما عاقبت) او (الواو) اي جاءت بمعناها (اذا * لم يلف
ذو النطق للبس منفذا *) اي اذا امن اللبس بقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ماجم مهرة او سافسح
وقوله

فطل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء او قدير معجل
وقول الراجز

ان بها اكل او رزامسا خويربين ينقان الهامسا
وقوله

وقالوا لنا ثنتان لا بد منهمسا صدور وراح اشعرت او سلاسل
وجعل منه وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي ويزيدون هذا
مذهب لاخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين * تنبيهات * الاول
افهم قوله وربما ان ذلك قليل مطلقا

(قولهم ونحو لا ريب فيه الخ) المانع فيه معنوي كما يقتضيه
مقابلته لما علة بقوله اذ لا يدخل استفهام على استفهام وهو كونهم
قالوا ذلك قطعا (قولهم حصر ام في المتصلة والمنقطعة الخ) المحصر
مستفاد من كلام المصنف لانه ذكر انها تكون موفية بالانقطاع
وبمعنى بل عند خلوها من شرائط الاتصال وقد قدم المعمول على
عامله (قولهم وقال في قوله تعالى افلا تبصرون) خرج للجمهور
على اقامة المسبب مقام السبب عند حذفه والاصل افلا تبصرون
ام تبصرون فاقام انا خير مقام تبصرون لانه اذا قالوا له انت
خير كانوا يبصرون عنده والا فلا (قولهم بعد الطلب) اي صيغته
ليجامع التخيير والاباحة ثم المراد من الطلب كما قال بعض الامر
اذ لا يتناقض التخيير ولا اباحة فيما عداه من اقسام الطلب ومن
الاباحة ما يعم ما كان قبل ظهور الشرع (قولهم بعد الخبر) اي
يقع بعد الخبر ثم منه ما يختص به وهو الشك ولا بهام وما لا وهو
الباقي تدبر (قولهم والتقسيم) صنيع المعنى يقتضي ان التقسيم
والتفصيل والتفريق بمعنى وفرق بعضهم بان التفصيل تبيين للامور
المجمعة بلفظ واحد نحو كونوا هودا او نصارى والتقسيم تبيين لما
دخل تحت حقيقة واحدة نحو الكلمة اسم او فعل او حرف
والتفريق اعم مطلقا من التقسيم والتفصيل لانه قطع الاتصال بين
شيئين فاكثر سواء تقدم ما يتناول الشئيين فاكثر او لا ثم كون
التقسيم من معاني او لا ينافي كون الواو اجود فيه لان ذلك لكون
او توهم الشك بخلاف الواو كما ارتضاه بعضهم وحينئذ فيكون الواو
اجود من او في التقسيم لا يدل على انها ليست فيه بمعنى او كما
وهم (قولهم ولا بهام) مقابلته بالشك تقتضي انه اراد به
التشكيك وقد قابل بينهما التحرير التفاضلي وقرر حفيده تلك
المقابلة بان المقصود في لا بهام لاخفاء بحسب بادي الراي حتى
يظهر من المخاطب الانصاف والاعتراف بالحق ولا يذهب عليك
ان اللائق اذا ان تكون الاية للابهام لا للتشكيك لتعالى منصب
النبي صلى الله عليه وسلم عن مقتضاه كما لا يخفى (قولهم اي
اذا امن اللبس) هو اخذ بحاصل المعنى والا فمعنى التركيب اذا
لم يجد الناطق طريقا للبس (قولهم وجعل منه وارسلناه الخ)
جعله الفراء من كون او بمعنى بل محتمجا بما روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال كانوا مائة الف او بضعة واربعين الفا
وجعله غيره من كونها للشك مصروفا للراي كانه قيل تشكون في

مبلغ البشر المرسل اليهم فلا تعلمون اهو مائة الف او يزيدون (قوله وذكر في التسهيل الخ) حاصله ان كلامه هنا اقتضى القلته في الصور الثلاثة وقد صرح في التسهيل بالقلته في صورتين فقط بخلاف الثالثة فانها كثيرة واجيب بان كلامه هنا لم ينزل إلا على صورتين فقط لان الغرض من قوله ثمة من معاقبة او اللواو في الاباحة كثيرا ان او تدل على الاباحة كما تدل عليها الواو وهذا مصرح به هنا في قوله ابح فلم يبق لقوله وربما إلا صورتان فقط (قوله فانما عليك نبي او صديق او شهيد) لفظ الحديث على ما في شرح الشيخ لاثير للتسهيل اسكن حراء فما عليك إلا نبي او صديق او شهيد وحراء بكسر الحاء المهملة وفتح الراء المهملة امامها الف ممدودة وفتح حاوه مع القصر اسم جبل بمكة كان يتعبد به النبي صلى الله عليه وسلم وما قال الخطابي من انهم يغطون في حراء ثلاث غلطات يفتكون حاوه وهي مكسورة ويقصرونه وهو ممدود ويميلونه وهو لا يمال فاللغة حاكمة برده وهو منادى بحذف حرف النداء والمراد من نبي سيد الانبياء صلى الله عليه وسلم ومن صديق سيد الصحابة ابو بكر رضي الله عنه والمراد من شهيد سيد الشهداء عثمان رضي الله تعالى عنه . وفي الحديث من معجزاته صلى الله عليه وسلم اخباره بان عثمان يقتل ظلما واصل ذلك انهم كانوا ثلاثتهم على الجبل المذكور فارتج بهم فقال عليه الصلاة والسلام ذلك . والذي في الشفا وعن انس رضي الله عنه سعد النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان احدا فرجف بهم فقال اثبت احد فانما عليك نبي وصديق وشهيد ومثله عن ابي هريرة في حراء وزاد معه وعلي وطاحته والزبير وقال فانما عليك نبي او صديق او شهيد والخبر في حراء ايضا عن عثمان وقال ومعه عشرة من اصحابه انا فيهم وزاد عبد الرحمن وسعدا قال ونسيت لاثنين وفي حديث سعيد بن زيد ايضا مثله وذكر عشرة وزاد نفسه (قوله التحقيق الخ) ماخصه ان او موضوعة للدلالة على الاحد الدائر وهو يتحقق في ضمن التخيير والاباحة والشك والتشكيك والتقسيم حقيقة كتحقق الانسانية في زيد وعمرو وبكر واستفادة خصوص واحد من تلك الاقسام موكول الى خصوص المواد واما استعمالها بمعنى الواو وبمعنى بل فمجاز (قوله والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي) اي لم تعد إلا ذلك وان كان المقام مقام تقسيم (قوله امر بمجالسة كل منهما) يريد انا لا نسلم ان الامر هنا مستعمل في اباحة مجالسة ايها شئت بل هو مستعمل في حقيقته لعدم الصارف اي ان المخاطب امر بان يجالسهما فلولا يجالس واحدا منهما او جالس واحدا لم يخرج من عهدة الامر فما قيل لاولي ان يقول اباحة لمجالسة كل منهما وهم فتدبر (قوله اما الثانية) اي لا لاولي فلا تعطف اتفاقا لاعتراضها بين العامل والمعمول (قوله انما هي على المعاني المتفق عليها) لاولي ان يزيد الكثيرة (قوله ظاهرة ايضا انها مثل او في العطف والمعنى) يريد

وذكر في التسهيل ان او تعاقب الواو في الاباحة كثيرا وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلا فالاباحة كما تقدم والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام فانما عليك نبي او صديق او شهيد والمؤكد نحو وسن يكسب خطيئة او اثم * الثاني التحقيق ان او موضوعة لاحد الشئيين او الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والواو واما بقيته المعاني فمستفادة من غيرها * الثالث زعم قوم ان الواو تستعمل بمعنى او في ثلاثة مواضع احدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله - كما الناس مجرور وجارم - ومن ذكر ذلك الناظم في التختة وشرح الكافية قال في المغني والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ لانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ثانيها الاباحة قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لثلاث يتوهم ارادة الاباحة قال في المغني ايضا والمعروف من كلام الخويين ان هذا امر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو * ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله

قالوا نات فاختر لها الصبر والبكا

فقلت البكا اشفى اذا لغليبي

اي او البكا اذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل ان يكون الاصل من الصبر والبكا اي احدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى واختار موسى قومه ويويده ان ابا علي الفارسي رواه بسنن . او (ومثل او في القصد اما الثانيه *

في نحو) تزوج (اما ذي واما الثانيه *) وجاء في اما زيد واما عمرو * تنبيهات * الاول ظاهر كلامه انها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في او وليس كذلك فانها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود او لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فلاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الاباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثاني ظاهرة ايضا انها مثل او في العطف والمعنى وهو ما ذهب اليه اكثر الخويين وقال ابو علي وابنا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ويويده قولهم

ان المصنف عبر بالقصد والمتبادر منه حينئذ ان جميع ما قصد باو يكون لاما (قولهم انها مجامعة للواو لزوما) اي فلو كانت عاطفة والمتبادر ان الواو عاطفة لزم دخول العاطف على مثله وانما قال يويد ولم يقل يثبت لانه قد يمنع عطف الواو عند القول بعطف اما بل هي زائدة . ومن هنا يظهر انه لا يرد ان يقال العاطف مجموع واما فتأمل (قولهم وفتح همزتها لغته تميم) مبتدا وخبر (قولهم وقد يقال ان قوله في القصد الخ) يعني ان قوله في القصد وان كان يتبادر منه جميع ما قصد من عطف ومعنى لكنه قد يقال هو بمعنى المقصود فيرادف المعنى الذي هو مقصود ايضا والوارد من المعنى حينئذ ما قابل العطف لا مطلقا حتى يشمل العطف يويد ذلك انه لم يعد اما من حروف العطف حين عددها في صدر الباب فيكون قوله في القصد اذا اشارة الى رأي ابي علي وابن كيسان هذا مراد الشارح كما يشهد به قوله اولها انها مثل او في العطف والمعنى وثانيا اي المعنى لا مطلقا فما قيل على قوله اي المعنى ظاهرة انه تفسير للقصد وهو غير ظاهر بل المراد ان القصد بمعنى المقصود والمراد المقصود لجمعهم ولم يقصد لجمعهم الا المعنى وهم ونعسف مع ان قوله في القصد حينئذ لا يمكن ان يكون وجه شبه مشتركا بين المشبه والمشبه به فتدبر (قولهم وقد نقل ابن عصفور اتفاق الخ) هذا تاييد للجواب فقط لانه وان كان غير مسلم فلا اقل من قوة ما حكى فيه فتدبر (قولهم مقتضى كلامه انه لا بد من تكرارها) اي حيث قال اما الثانية فانه يدل على انها لا بد وان تكرر اولها وثانيا (قولهم او ثلثها جملة) عطف على قوله سبقت بايجاب الذي هو شرط في كونها حرف ابتدا فيكون هذا قسيما له وشرطا يخلف الاول في ابتدائية لكن فكانه قيل وهي حرف ابتداء ان سبقت بايجاب او لم تسبق به ولكن ثلثها جملة والاول بيان لمفهوم قول المصنف نفي او نهيا والثاني بيان لمفهوم قوله هو ان يكون معطوفا مفردا وسيجيء مفهوم وان لا يقتصر بالواو ولما كان لا يلزم من مجرد سبقيتها بالايجاب وقوع الجملة بعدها اشارة الى ان ذلك واجب عند البصريين لا الكوفيين ولم يسكت عنه ولما كان موضوع قوله او ثلثها جملة وجود الجملة بعد لكن لم يمكن ان يقول بعده ولا يكون مفردا وبالجملة فكلام الشارح في غاية الظهور بحيث لا يحتاج لبيان ومع ذلك فقد خلط فيه الناظرون

انها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله يا ليتما انما شالت نعمتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها لاوولي ياء وفتح همزتها لغته تميم وبها زوى البيت المذكور وقد يقال ان قوله في القصد اشارة الى ذلك اي انها مثلها في القصد اي المعنى لا مطلقا سيما انه لم يعدها في الحروف اول الباب وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست عاطفة وانما اوردوها في حروف العطف لمصاحبها لها * الثالث مقتضى كلامه انه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يعني عنها نحو اما ان تتكلم بخبر وإلا فاسكت وقراءة ابي وانا او اياكم لا ما على هدى او في ضلال مبين وقوله

فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غنى من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتنتقيني
وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

تلم بدار قد تقادم عهدنا واما باموات الم خيالها
اي اما بدار والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز
او يقعد * الرابع ليس من اقسام اما التي في قوله فاما ترين من
البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة (واول لكن نفي او نهيا)
نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا * تنبيه *
يشترط لكونها عاطفة مع ذلك ان يكون معطوفا مفردا وان لا يقتصر
بالواو كما مثل وقد سبق ما في هذا الثاني وهي حرف ابتداء ان
سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو
خلافا للكوفيين او ثلثها جملة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بواره لكن وقائعه في الحرب تنتظر
او تلت واوا نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وليس
المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان
بالايجاب والسلب (ولا * نداء او امرا واثباتا تلا *) لا مبتدا خبره
تلا ونداء وما بعده مفعول بتلا وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع الى لا
والتقدير لا تلا نداء او امرا او اثباتا اي للعطف بلا شرطان احدهما
افراد معطوفا والثاني ان تسبق بامر او اثبات اتفاقا نحو اضرب
زيدا لا عمرا وجاء في زيد لا عمرو او بنداء خلافا لابن سعدان نحو
يا بن اخي لا ابن عمي قال السهيلي

وان لا يصدق احد متعاطفيا الخ) هو ظاهر فيما اذا كان
لاول لاعم او الثاني لانك اذا قلت جاءني رجل لا زيد فقد
نفيت المجيء عن زيد وهو رجل فلم يجيء رجل وقد قيل جاءني
زيد فيتناقض واذا قيل جاءني زيد لا رجل فقد اثبت المجيء
لزيد وهو رجل وقد قيل لا رجل وهذا كله اذا اريد من الصادق
عمومه ومن المصدوق عليه خصوصه كما يقتضيه كلام صاحب

هذا الشرط وان اريد غير ذلك فلا فرق بين الصورتين في الجواز
وبه يسقط كلام الناظرين (قوله ولا امر المجلي) المجلي ان المجلي تنميه
لليبت واما العرض والتخصيص فيتبادر خروجهما بالامر على ما يتبادر
منه (قوله وعبد الوارث) هو ابو الحسين ابن اخت ابي علي
الفارسي (قوله والصواب ما تقدم) رد بان ما تقدم محتمل
لان يكون اضرابا انتقاليا فقط (قوله تزداد قبلها لا لتوكيد الخ)
عبارة المغني بقي شرط ثالث وهو ان لا تتقترن بعاطف فاذا قيل
جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة
واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا لتأكيد النفي
وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد
اجتمعنا في قوله تعالى ولا الضالين (قوله فافصل الخ) اي
على ما هو الجيد الكثير كما في شرح الكافية وافرد مسالة الفصل
بالضمير المنفصل عن فاصل ما لمزيتها فانه احسن فاصل كما ان
احسن الفصل بلا وغيرهما بينهما وانما جاز العطف مع الفاصل غير
التوكيد لان طول الكلام قد يغني عن الواجب نحو حضر القاضي
بنت الواقف وانما اشترط مطلق الفاصل ليحصل المتصل نوع
استقلال فلا يلزم العطف على ما هو كجزء الكلمة (قوله كالمفعول
به) لم يعد النون فاصلا لانها حرف اعراب فالفصل بها كلا فصل
(قوله وضعفه اعتقد) فرق بين العطف والبدل الجائز فيه ذلك
من غير شرط بغيرية الثاني للاول في الاول وعينته التي لا يحتاج
معها لتقوية المشبوع في الثاني والبدال التوكيد الا بالنفس والعين

كان دثارا حلقت بليونسم عقاب تنوفي لاعقاب القواعل
* تنبيهات * الاول في معنى الامر الدعاء والتخصيص * الثاني اجاز
الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل
زيدا لا عمرا قائم * الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ما
قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد
انه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا
على ما يعتقد انه جاهل * الرابع انه قد يتخذف المعطوف عليه
بلا نحو اعطيتك لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) في تقرير
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبها) اي مصحوبي
لكن وهما النفي والنهي (كلم اكن في مربع بل تيهما) * المربع منزل
الربيع والتهاء لارض التي لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل
عمرا (وانقل بها للشان حكم الاول) فيصير كالمسكوت عنه (في الخبر
المثبت ولا امر المجلي) كقلم زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو واجاز
المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة لمعناها الى
ما بعدها وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويتخلف
المعنى قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيين
ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم
دليل على قلته ولا بد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رايت فان
تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح ونفيد حينئذ
اضرابا عما قبلها اما على جهته لا يبطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به
جنة بل جاءهم بالحق واما على جهته لا انتقال من غرض الى آخر
نحو قد افلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا
ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا

وادعى الناظم في شرح الكافية انها لا تكون في القرآن الا على هذا الوجه والصواب ما تقدم * تنبيهات * الاول لا يعطف ببل بعد
لاستفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثاني تزداد قبلها لا لتوكيد لاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الاستفهام كقوله
- وجهك البدر لا بل الشمس لولم يقض للشمس كسفة او افول - ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد
النفي وليس بشيء كقوله - وما هجرتك لا بل زادني شعفا هجر وبعد تراخ لا الى اجل - (وان على ضمير رفع متصل) * مسترا كان
او بارزا (عطف فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم (او فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف
والمعطوف كالمفعول به في نحو يدخلونها وتن صلح ولا في نحو ما اشركنا ولا ابوانا وقد اجتمع الفصلان في ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم (وبلا
فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله - ورجا الاخيطل من سفاهة رايه * ما لم يكن واب له لنا لا - وقوله
- قلت اذ اقبلت وزهر تهادي * كنعاج الفلا تعسفن رملا - وهو على ضعفه جائز في السمة نص عليه الناظم

لما تقدم (قوله لما حكاه سيبيويه الخ) ولقول عمر كنت وجار لي من لانصار وقول
عمر كنت اسمع ورسول الله كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت
وابو بكر وعمر كما في صحيح البخاري (قوله وعليه جمهور البصريين الخ)
قال سيبيويه في تعليقه كرهوا ان يشرك المظهر مضمرا دخلا فيما قبله لان هذه
العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت انها لا يتكلم بها الا معتمدة على ما قبلها
وانها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين وقال الزيايدي لما
كان لا يتكلم به دون الاسم بالتنوين كرهوا ان يعطفوا على شيء بمنزلة التنوين
وقال المازني والمبرد انما صلح العطف في الرفع والنصب لان للرفع والمنصب
مضميرين منفصلين فعطف كل واحد منهما على الظاهر نحو انت وهو واياك واياه
وليس للمجرور مضمير منفصل يعطف على الظاهر لان الجار والمجرور لا يفصل
بينهما والرافع والناصب يفصل بينهما وبين ما يعملان فيه تقول ما رايت الا
زيدا وما جاءني الا اخوك وذلك لان المجرور في موضع تمام الجار اذا كان اسما
(قوله قال الناظم وليس عندي الخ) قال في شرح التسهيل والذي اختاره
في المسألة جواز العطف عليه مطلقا لفساد هذه العلة وعلى تقدير صحتها فهي
مصادمة للنص من لسان العرب فلا يلتفت اليها والدليل على ما اخترناه السماع
والقياس اما القياس فهو انه كما يجوز ان يبدل منه ويؤكد من غير جار كذلك
يجوز ان يعطف عليه من غير اعادة جوار واما السماع فقوله تعالى واتقوا الله
الذي تساءلون به والارحام وكفر به والمسجد الحرام وتاويل هاتين الايتين على
غير العطف على الضمير مرجوح بل يتعين اطراحه لان وصف الكلام وفصاحة
التركيب يقتضي ذلك وقالت العرب ما فيها غيره وفرسه بجر الفرس عطفًا على
الضمير في غيره وقصد ورد من ذلك في اشعار العرب كثير يخرج عن ان يكون
ضرورة منه ما انشده سيبيويه

فاليوم قد بت تهجونا ونشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب
وقوله تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينهما والارض غوط نغانف
وقول الاخر

هلا سالت بذني الجماجم عنهم وابي نعيم ذي اللواء المخزرق
وقول الاخر

بنا ابدا لا غيرنا يدرك المسمى وتكشف غمساء الخطوب الفواح
وقول الاخر

اذا اوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من وصى بها وسعيها
وقول الاخر

لو كان لي وبزيد ثالث ورد حمام معنا عذابا شـر مورود
وقول الاخر

لما حكاه سيبيويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء
والعدم برفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء
لانه ممول بمشتق اي مستوهو والعدم وليس بينهما
فصل (وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض
لازما قد جعلنا *) في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين
نحو فقال لها وللارض وعليها وعلى الفلك قالوا نعبد الهك
واله آباءك قال الناظم (وليس) عود الخافض (عندي
لازما) وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين (اذ قد اتى *
في النظم والنثر الصحيح مثبتا *) فمن النظم قوله
- فاذهب فما بك والايام من عجب - وقوله

- وما بينهما والكعب غوط نغانف - وهو كثير في الشعر
ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون
به والارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل
ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ
ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف
عليه كثر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته
* تبينان * الاول في المسألة مذهب ثالث وهو انه
اذا اكد الضمير جاز نحو مررت بك انت وزيد وهو
مذهب الجرمي والزيايدي وحاصل كلام الفراء فانه
اجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد *
الثاني افهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا
وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو انا وزيد قائمان
واياك ولاسد ونحو جمعناكم والاولين (والفاء قد
تحذف مع ما عطف * والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما
اي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما
لدليل مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر
فانفجرت اي فضررت فانفجرت وهذا الفعل المحذوف
معطوف على فقلنا ومثاله في الواو قوله

فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو جبر الا ليال قلائل
اي بين الخير وبينى وقولهم راكب الناقة

قال المحشي في اول الصحيفة وقول عمر الخ هكذا
بخطه وهو غير مستقيم فلعل في العبارة نقضا والاصل
وقول عمر - كنت اسمع وقلان - وقول رسول الله الخ وهو
الاولى او كنت اسمع ورسول الله وقول رسول الله وهو

بعد وقوله بعد وما بينها والارض غوط الخ وقع في الشرح وكتب عليه الصبان وما بينها والكعب والخطب سهل (مصححه فتح الله)

إذا بنا بل انيسان انقت فيه ظلت مومنة ممن يعاديهما

وقول العباس بن مرداس

اكر على الكشيبة لا ابسالي احتفي كان فيها ام سواها

وقول الاخر

وقد رام عافاق السماء فلم نجد له مصعدا فيها او الارض متعدا

فانت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حروف العطف على هذا الضمير من غير اعادة الحافض فتارة عطفت بالواو وتارة ببلا وتارة بيل وتارة بام وتارة باو وكل هذا التصرف يدل على الجواز (قولهم طليحان) اي ضعيفان قيل يحتمل ان يكون لاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد يجاب بالتزام انهم لا يودون هذا التركيب إلا في مقام الاخبار المقصود منها ضعف الراكب والمركوب معا (قوله ام تشاركهما في ذلك) زاد في التسهيل او وخرج عليه ما في نسخ صحيح البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام سن اكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه اذ هذا يقتضي تقدير او شرب ولا يذهب عليك انه غير متعين لجواز ان يكون من حذف الواو مع ما عطفت وتكون صورة اتمام الصوم فيما اذا اكل فقط او شرب فقط اما احروية او مساوية على ان التصريح في عجز الحديث بالواو انما يناسب تقدير الواو لا او (قولهم قد يحذف العاطف وحده) قد يتكلف وينزل كلام المصنف على هذه الصورة ايضا فانه قد عطف على الواو ولا يلزم ان يتسلط قيد المعطوف عليه على المعطوف فيفيد حذف الواو وحدها تارة ومع معطوفها اخرى يرشدك الى ذلك انه لما اراد تقييدهما معا بعدم اللبس اخبره عليهما . وفي التسهيل وقد تحذف الواو مع معطوفها ودون ويشاركها في الاول الغاء (قولهم بعطف عامل مزال) اشترط في المغني ان يكون العامل المزال والعامل الباقي يجمعهما معنى واحد كاجتماع الحواجب والعيون في التحسين لئلا يرد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا (قولهم وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود الخ) قدره للاشارة الى ان دفعا مفعول لاجله محذوف تقديره ما ذكر لا انه معمول لبقية معموله تدبر (قولهم وهو انه يلزم في الاول رفع فعل الامر الخ) لا يرد على ذلك انهم يغفرون في التواني ما لا يغفرون في الاوائل لما تقدم من انهم لم يطردوه نعم يرد على تقدير لتسكن حذف الفعل وحرف الجزم وهو شاذ وقد اجيب عنه بانهم لم يردوا المقدر لانفسه فان المقدر حقيقة الفعل فقط اي وتسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى والاوجه في الجواب ان تقول ان هذه اعتبارات لا استعمالات كما نبه عليه التحرير التفاضلي والزكي السلوكي في امثال ما هنا فلا يضره ما ذكر كما قدمنا فتدبر (قولهم وفي الثاني كون الايمان متبوا وانما يتبوا المنزل) اعترض بان السيد السهمودي نقل في تاريخ المدينة عن القاموس ان من اسمائها الايمان واستشهد بالآية فلا يلزم منه كون الايمان اي التصديق متبوا والجواب عنه ان ما ذكر السيد احد احتمالات في الآية وهي غير متعينة له بل لاظهر خلافه كما يشير له كلام القاضي البيضاوي فانه قال والذين تبواوا الدار والايمان عطف على المهاجرين والوارد بهم لانصار فانهم لزموا المدينة والايمان وتمكنوا فيهما وقيل المعنى دار الهجرة ودار الايمان

طليحان اي والناقته ومنه سرايل تفيكم
الحر اي والبرد * تنبيهان * كاول ام
تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل
ومنه قوله - فما ادري ارشد طلابها -
اي ام غي وانما لم يذكرها هنا لقلته فيها *
الثاني قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله
كيف اصبحت كيف امسيت مما

يفرس الود في فواد الكريم
اراد كيف اصبحت وكيف امسيت وفي
الحديث تصدق رجل من ديناره من
درهمه من صاع برة من صاع ثمرة وحكى
ابو عثمان عن ابي زيد انه سمع اكلت
خبزا لحمنا تمرا اراد خبزنا ولحمنا وتمرا ولا
يكون ذلك إلا في الواو واو (وهي) اي
الواو (انفردت *) من بين حروف
العطف (بعطف عامل مزال) اي
محذوف (قد بقي * معموله) مرفوعا
كان نحو اسكن انت وزوجك الجنة اي
وليسكن زوجك او منصوبا نحو والذين
تبواوا الدار والايمان اي والقوا الايمان
او مجرورا نحو ما كل بيضاء شحمة ولا
سوداء ثمرة اي ولا كل سوداء وانما لم
يجعل العطف فيهن على الموجود (دعا
لوهم اتقي *) اي حذر وهو انه يلزم
في الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفي
الثاني كون الايمان متبوا وانما يتبوا المنزل
وفي الثالث العطف على معمولي عاملين
ولا يجوز في الثاني ان يكون الايمان
مفعولا معه لعدم الفائدة

قوله عن القاموس لم نعثر على ذلك في
ي م ن و م ن و م ن و م ن و م ن
فليحذر مصححه فتح الله

في تقييد الانصار بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم (وحذف متبوع) اي معطوف عليه (بدا) اي ظهر (هنا) اي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح) كقول بعضهم - وبك واهلا وسهلا - جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك واهلا ونحو افضرب عنكم الذكر صفحا اي انهم لم يفتروا فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم اي اعموا فلم يروا واما حذفه مع او في قوله فهل لك او من والدك قبلنا اي فهل لك من اخ او من والد فنادر * تنبيهان * لاول قال في التسهيل ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا * الثاني قال فيه ايضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية

ومتبع بالواو قد يقدم

موسطا ان يلتزم ما يلزم وظاهرة جواز في الاختيار على قلته قال في شرحها قد يقع اي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرج التقديم الى التصدير او الى مباشرة عامل لا يتصرف او تقدم عليه ولذا قلت موسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمر زيدا قائلان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما احسن وعمر زيدا ولا ما وعمر احسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة

كان على اولاد احقب لاحها

ورمي السفى انفاها بسهام
جنوب ذوت عنها الشاهي وانزلت
بها يوم ذباب السيب صيام
اراد لاحها جنوب ورمي السفى ومنه
قول الاخر

- وانت غريم لا اظن قضاءه * ولا العنزي القارظ الدهر جاتيا - اراد لا اظن قضاءه جاتيا هو ولا العنزي (وعطفك الفعل على الفعل يصح *)

* تنبيه * قد رقمنا البيت الثاني من بيتي ذي الرمة على وفق ضبط المحشي وان خالف نسخة الشرح التي كتب عليها الصبان

(مصححه فتح الله)

فحذف المضاف من الثاني والمضاف اليه من لاول وعوضوا عنه اللام او تبواوا الدار واخلصوا الايمان كقوله - علقها نبنا وماء باردا - وقيل سمي المدينة بالايمان لانها مظهره ومصيره (قوله في تقييد الانصار) تعريض بالموضح حيث اقتضى ان الاية مدح للمهاجرين (قوله اي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء) يريد ان المشار اليه خصوص هذا الموضع المتكلم فيه على الواو والفاء لا عموم باب العطف كما فهم بعض الناظرين فاعترض بعدم الاطراد في سائر حروف العطف (قوله قال في التسهيل ويغني) تفصيل للاجمال السابق في كلام المصنف وكلامه هو حيث لم يتبين منه الحالة الكثيرة من الحالة القليلة وتبين لوجه تقديم الواو في عبارته عن الفاء (قوله كان على اولاد احقب لاحها) هما من ابيات الكتاب انشدهما سيويه فيه لشهادة على ان نحو اولاد احقب نكرة بدليل وصفه بصيام ولو كان معرفة لنصب على الحال ولم يجز والمقصود للشاعر وصف واحله بغاية الضمور واولاد احقب هي الحمز الوحشية وهي في غاية الضمور لانها للزومها الصحاري تنشأ على الجوع فيغلب عليها الضمور لا كحيوانات التلول لكنها ما اكسبها ذلك النشوء على الجوع إلا صفاء اديم وحسن رونق وملاحة شكل على حيوانات التلول وما ذلك إلا لان حيوانات التلول نشأت عن كثرة اكل لفرط الخصب الذي في التلول فجرى فيها من الفضلات والاخلاط ما قصرت به عن تلك المحاسن التي تسببت عن صد ذلك في حيوانات الصحاري وانما سميت الحمز الوحشية باولاد احقب لان لها بياضا في موضع تحقيبها وهو موخرها وكانها توارثته من ابيها الاول على قياس ما قاله الواحدي في بنات اعوج في شرحه لديوان المتنبي وعدة من مفاخرة شمس الدين ابن خلكان ولاح بمعنى ضمور وفاضله جنوب في البيت بعده والصغير المفعول عائد الى اولاد احقب والجملة صفة لاولاد احقب على قياس صيام والرمي معروف والسفا شوك البهائم وهو كالسنبل وهو ضرب من الخرشف والحمز الوحشية شديدة الكلف به إلا انه اذا اسفي اي اشتدت حدة شوكه تمتنع منه فيعظم ضمورها لعدم الرطب من النبات اذ ذلك واصافة رمي الى السفا اضافة مصدر لفاطمة ومفعوله انفاها والانفاص جمع نفس بفتح الفاء وهو الهواء المعروف لا نفس بسكون الفاء اي ذات لان جمعه نفوس وانفس ولان الغرض للاعلام بان الشوك يصيبها في خصوص المحل الذي سنذكره والمراد بالانفاص انوفها اما على تقدير مضاف اي مخارج انفاها فيكون مجاز حذف واما على اطلاق الانفاص واردة مخارجها لحلولها فيها في الجملة فيكون مجازا مرسلا وبسهام يتعلق برمي وفاوه لآلته والسهام معروف إلا انه هنا مستعار استعارة تصريحية لشوك البهائم مبالغة في حدة ذلك الشوك ومصانته مرشحة بذكر الرمي قبل وينبغي حينئذ ان يكون تنكيه تكميلا تعظيما نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك والجنوب بفتح الجيم اما بضمها فجمع جنوب قال تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع وهو ربح تحرك الهواء من يمين القبلة ذاهبة الى يسارها وعكسها ربح الشمال فاما اذا حركته من وراء القبلة ذاهبة الى تجاهها فالريح الدبور وعكسها ربح الصبا وهذه حارة يابسة وما قبلها باردة رطبة وما قبلها باردة يابسة وما قبلها حارة رطبة وكل ربح بين ربحين فتحكمها حكم الريح التي تكون في هبوبها اقرب الى مكانها وتسمى السكباء . وروي عنه صلى

الله عليه وسلم انه قال الرياح ثمان اربع منها عذاب واربع رحمة فالعذاب منها العاصف
 والصرصر والعقيم والقاصف والرحمة منها الناشرات والمبشرات والمرسلات والذاريات فيرسل
 الله المرسلات فتثير السحاب ثم يرسل الذاريات فتحمل السحاب فتدر كما تدر اللقحة ثم
 يمطر وهو اللواقح ثم يرسل الناشرات فتتشر ما ارادة وذوت بمعنى جفت يقال ذوى الغصن
 اذا جف وزهبت نضارته وما في المقامة لاسكندرية من مقامات الحريري فضحك القاضي
 حتى هوت ديتته وذوت سكينته فعلى ضرب من التجوز وعنها يتعلق بذوت والضمير المجزور
 عائد الى الجنوب اي جفت جفافا ناشئا عنها ويجوز ان تكون للتعليل نحو قوله تعالى وما
 نحن بتاركي الهتنا عن قولك وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وفاعل ذوت
 التناهي والجملة صفة لجنوب والتناهي هنا ليس مصدر تناهى كما في قوله - وعند التناهي يقصر
 المتناول - بل جمع تهيئة وهي الماء من حيث ان السيل انتهى اليه اما من حيث ان السيل
 غادره او غدره اهله حيث يظنون وجوده فلا يجدونه فيسمى غديرا ومن حيث انه يهلك من ينزل
 فيه فيسمى واديا ومن حيث عظمتها جدا واتساعها فبحر وفاعل انزلت ضمير يعود الى الجنوب
 وضمير بها يعود الى اولاد احقب ويوم ذباب السيب مفعول انزلت وذباب بذال ثم باء
 موحدة مشددة ثم الف ثم باء مبالغة من ذب اذا طرد والسيب بالسين المشددة ثم باء
 موحدة ثم ياء مثناة تحتية ثم باء موحدة شعر الاذنان واصافة ذباب الى السيب من اصافة
 الصفة الى الموصوف اي السيب الذباب ثم كثرة الذب من السيب ملزومة لكثرة الذباب
 عرفا فان الحمر المذكورة تكثر الذب باذناها اذا هاج بها الذباب فهو كناية ويحتمل ان يكون
 ذباب للنسبة للذباب لان فعلا ياتي لذلك كما سياتي والاصافة على نحو ما تقدم اي يوم
 السيب المنسوب للذباب لكثرة وهيجانه فيه وعلى الاحتمالين فيعتبر حذف المضاف اي
 يوم حر ذباب السيب وقد يجوز ان يكون السيب مفعول ذباب اضيف اليه اي يوم حر
 يذوب السيب اي ينزله به ويهيجه عليه وعلى كل المراد ان الريح الجنوب انزلت بالحمر
 الوحشية يوم حر شديد لهوبها في زمن القيط فيهب بالحمر الذباب لسدة الحر فتذب بالسيب
 اي نظرده باذناها وصيام بصاد مهملته ثم ياء مثناة تحتية ثم الف ثم ميم جمع صائم من الصوم
 بمعنى مطلق لامسك نظير قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا والمراد هنا
 مسكته عن الرعي وهو صفة لاولاد احقب كما تقدم وتوصيف اولاد احقب بما ذكر من
 الاوصاف المقصود منه المبالغة في المشبه بشدة الصوم ثم ان قوله كانا على اولاد احقب
 ان جعل من مقابلة الجمع بالجمع التقتضية لانقسام الاحاد على الاحاد فظاهر والا ففيه ايضا
 مبالغة من حيث تشبيه الواحد من مطاياهم بكل اولاد احقب ايماء الى ان ذلك الواحد
 كبقية الاحاد استجمع ضمور اولاد احقب جميعهم ومحل الاستشهاد قوله جنوب فانه معطوف
 عليه موخر على المعطوف تاخيرا جائزا ولعله خصوصية اقتضاها مقام ان يكون ذلك محركا
 لطلب النفس للمعطوف عليه لاسيما وهو الذي يحق ان يسند له الحكم اولا حتى اذا جاء
 وقع في النفس اتم وقوع لاسيما وله من الاوصاف الغربية الكثيرة ما يجبر له النفس جرا
 عظيما وان يتفرغ من المعطوف القليل لاوصاف اولا الى المعطوف عليه الكثير لاوصاف فانهم

كثيرا ما يوخرون ما يكثر فيه الكلام . ومن هنا يظهر لك ان ما في كل او غالب نسخ هذا الشرح من كون آخر البيت الثاني رباب براء ثم باء موحدة ثم الف ثم باء موحدة السفير بسين مهملة ثم فاء موحدة من اسفل ثم ياء تحتية ثم راء مهملة حيام بحاء مهملة او بحاء معجمة من فوق ليس بصواب وانما هو تحريف بقي ان استشهاد سيوييه رحمه الله بالبيتين على ان اولاد احقب نكرة لوصفه بصيام لعلم مع تسليم ان اولاد احقب ليس علم جنس واما ان سلم انه وبنات او بر ونحوه علم جنس فلما منع تنكير علم الجنس وهو الذي قررنا عليه كلام سيوييه فيما تقدم ان يقول ان علم الجنس لكونه فيه تعيين من حيث الماهية وعدمه من حيث الافراد يسوغ ان يجاء منه بالوصف وبالحال فمجى الجر في صيام في البيت لا يدل على نفي تعريفه فتامل (قولهم بشرط اتحاد زمانيهما) اي مضيا او استقبالا وكذا حالا وان اقتصر المصرح على الاولين (قوله لخيي به بلدة النخ) كان من سر تعداد المثال للاشارة الى انه تارة يتعين في التركيب كونه عطف فعل على فعل كما في نحو ونسقى للنصب في الاول وتارة يحتمله ويحتمل عطف الجمل كما في نحو فاوردتهم تدبر (قوله تبارك الذي ان شاء النخ) المعطوف عليه جواب الشرط وهو جعل وهو ماض والمعطوف يجعل وهو مضارع واعترض بان جواب الشرط الجملة لا الفعل وحده وان ظهر فيه الجزم كما اقتضاه كلام المغني فاذا عطف عليه جواب آخر وجب ان يكون جملة ولا يجعل يجعل وحده جوابا لانه مفرد ولا جملة جوابا لان المعطوف الفعل لا الجملة فلا يمكن جعلها جوابا من غير تبعية واجيب بان المعطوف في الحقيقة الجملة وهي الجواب واطلاق ان المعطوف الفعل تسامح لاتحاد فاعل الفعلين وهذا يجري سؤالا وجوابا فيما ياتي للشارح من ويخرج الميث من الحمي ودارج وجائر لكن ابن هشام ابكت طالبه بان الجزم والنصب في لم يقم ويقعد وفي اعجبني ان تقوم وتقعديعين ان يكون العطف على الفعل لا على الجملة قطعاً ولا انصافاً ان الجزم مثلا لا يعين ما ذكر فان اذوات الشرط تجزم فعلي الشرط والجزاء مع ان مطلوبها الجملتان العلقية والمعلق عليهما . نعم لكون الفعل والفاعل عندهم ككلمة تارة يوخرون علامة رفع الفعل عن الفاعل وتارة يجعلون الجزم في الفعل مع ان المطلوب الجملة وحينئذ فمع ذلك الجزم او النصب لا ينقطع احتمال عطف الجمل ولو تنبه طالب ابن هشام لهذا لا خجل الشيخ خجلة يالها خجلة (قوله وجعل منه الناظم) اي من صور العكس اي عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله والاصل فيه ان يكون اسما) مفردا لمثل هذا اشار الشارح سابقا الى ان يقبضن في تاويل قابضات ولم يجعل صافات في تاويل يصفن وجعل المغيرات في تاويل التي اغرن ولم يجعل ائرن في تاويل مثيرات فان لاول حال واصلها الافراد والثاني صلة واصلها الفعل (قوله قال الشيخ ابو حيان النخ) قال بعده هناك ثم ان سيوييه نص في

بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو لخيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تومنا وتثقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم ام اختلفا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردتهم النار تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري الاية واعطف على اسم شبه فعل فعلا * نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا فائرن لاتحاد جنس المتعاطفين في التاويل اذ المعطوف في المثال الاول في تاويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس وعكسا استعمل تجده سهلا * كقوله - ام صبي قد حبا او دارج - وقوله - يقصد في اسوقها وجائر - وجعل منه الناظم يخرج المحي من الميث ومخرج الميث من المحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فائق وجعل ابن الناظم تبعا لاصل المعطوف في البيتين في تاويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه ان يكون اسما * خاتمة * في مسائل متفرقة * الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمره والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح قام انا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى انا فان لم يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او ناء المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتوح بناء التانيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا موارد له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافت عليه نصوص النحويين والمعربيين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانته

مسألة العطف على ان الظاهر معطوف على المضمرة كما ذهب اليه النخويون
قال سيبويه واما ما يقيح ان تشركه المظهر فهو المضمرة المرفوعة وذلك فعلت
وعبد الله وافعل وعبد الله ثم ذكر تليل الخليل لقبه ثم قال فان اتبعته حسن
ان يشرك المضمرة وذلك قولك اذهب انت وزيد قال تعالى اذهب انت وربك
واسكن انت وزوجك الجنة هذا كلامه ولا يذهب عليك ان الشيخ لاثير وان
جلب من كلام سيبويه ما جلب لكن المصنف قال بعد كلامه ذلك نص على هذا
سيبويه والشيخ لاثير ما انكر على المصنف الموضع لاخير الذي استند اليه من
كلام سيبويه فيكون كلام سيبويه متعارضا ولا مبنى لكلام سيبويه الذي جلبه
هو الا انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل مع ان تتبع كلامهم يقضي
بانهم ما طردوها وليس مبنى الكلام الذي جلبه المصنف بالذي يكدر عليه شيء من
جهة القواعد فترجح على الاخر لا سيما والاخر قابل للتاويل فانه يقال ادعاء
كونه عطف جمل لا ينافي التشريك الذي ذكره سيبويه فقد نقلنا عن المصنف
قبل ان في قام زيد وقام عمرو تشريكا فلا جرم يعول على ما عول عليه المصنف
فان كان كذا اراد فله دره ما ادق نظره (قولم الثانية لا يشترط في صحة النخ)
الظاهر ان لا يجعل هذا مسألة اخرى اذ هي من تمام الاولى وعبارة التسهيل
هكذا فصل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ولا
تقدير العامل بعد العاطف بل يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة
العامل (قولم منعه البيانيون) نص التحرير التفاضلي في شرح المفتاح على
جواز في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال السيد السند في حاشية المطول
مثله (قولم واجازة الصغار) اي تبعا لجماعة قليلة من النخاة لا جمهورهم كما
وهم فان جمهورهم على المنع كما في مغني اللبيب وحواشي المطول السلكتية بل
في هذا الشرح قبل هذا بكلمات (قولم مستدلين بنحو قوله النخ) اجيب من
قبل الجمهور بان بشر في آية البقرة في معنى الخبر والتقدير والذين آمنوا
وعملوا الصالحات بشرى لهم بان النخ وليس معطوفا على اعدت وفي سورة الصف
معطوف على تومنون بمعنى آمنوا لا على نصر من الله وجاء زيد ومن عمرو
العاقلان يمنونه ولا استفهام في قوله وهل عند رسم النخ انكاري بمعنى النفي فمدخوله
خبر وكحل معطوف على مقدر اصله افعال ذلك وكحل (قولم السادسة في
العطف النخ) لانسب بما قبله ولاخصر السادسة اجمعوا على جواز العطف النخ
(قولم وليس كذلك بل نقل الفارسي النخ) اصل هذا للشيخ لاثير فانه قال
في شرح التسهيل وهذا الذي قاله من الاجماع غير صحيح بل الذي ذكره ابن
الحاجب ذكره ابو علي في بعض كتبه عن قوم من النخويين ونسب للاخفش
(قولم فالمشهور عن سيبويه المنع) مقابل المشهور ما نقله عنه ابو جعفر
النخاس من الجواز ووجه المشهور بان حرف العطف كالتائب عن العاملين

الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف
موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وانا وامتناع قام
انا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد
العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم
زيد واختصم عمرو * الرابعة في عطف الخبر على الانشاء
وعكسه خلافا منعه البيانيون والناظم في شرح باب
المفعول معه من كتاب التسهيل وابن صفور في شرح
الايضاح ونقله عن الاكثريين واجازة الصغار نليذ ابن
صفور وجماعته مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في
سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاء في زيد ومن عمرو العاقلان على ان
يكون العاقلان خبرا المحذوف ويؤيده قوله

وان شفاءي عبرة مهراقتة وهل عند رسم دارس من معول
وقوله تمناني غزالا عند دار ابن عامر

وكحل اماقك الحسان بائمه

الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس
ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول
النخويين في نحو قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب
عمرو ارجح لان تناسب الجملتين اولى من تخالفهما *
والثاني المنع مطلقا والثالث لابي علي يجوز في الواو
فقط * السادسة في العطف على معولي عاملين اجمعوا
على جواز العطف على معولي عامل واحد نحو ان زيدا
ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو
اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا مطلقا
وعلى منع العطف على معول اكثر من عاملين نحو ان
زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معولا
عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع
اجماعا نحو كان اكلنا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس
كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم
الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد
في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي
انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا
وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
او وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال
المبرد وابن السراج وهشام

وهو لضعفه لا ينوب عن عاملين وما اوجهم ذلك يقدر له عامل بعد العاطف (قولهم وعن
لاخفش الاجازة) عنه ايضا المنع ذكره في كتاب المسائل له . واعلم ان هجج هذه لا قول
ورد ما رد منها مذکور في شرحي المصنف والشيخ لاثير للتسهيل فلا نطيل به *

* البسذل *

(قولهم بالحكم) ظاهر صنيع المصريح ان المراد به المحكوم به واقتضى صنيع الموضح خلافه
(قولهم وعطف البيان) خروج عطف البيان في المادة التي لا تصلح إلا له بين واما فيما
تصلح له وللبدل فمن حيث قصد الاول وجعل الثاني بيانا له لا من حيث قصد الثاني
وجعل الاول توطئة له فانه حينئذ بدل ومن هنا يظهر ان عطف البيان لا يخرج مطلقا
بالمقصود بالحكم كما اقتضاه كلام الشارح بل بالحيثية المرادة في تعريف ما يختلف بالاعتبار
كهذا المقام فكانه اراد والمقصود بالحكم مع الحيثية المرادة بتقييدها بها (قولهم سوى المعطوف
النح) الغرض من هذا الكلام الاتباع لصاحب التوضيح في الاعتراض على الشارح البدر ومن
تبعه واصل ذلك ان الشارح البدر قال في شرح هذا الحد فاخرج بالمقصود بالحكم النعت
والتوكيد وعطف البيان لانهن مكملات للمقصود بالحكم وبلا واسطة المعطوف بسبل ولكن
فانهما مقصودان بالحكم لكن بواسطة ثم جاء الشارح الثاني وخالفه فادعى ان باب العطف
باسره يخرج بقيد بلا واسطة ووفق بينهما بان الاول مبني على ان المقصود معناه المستقل بالتصدي
والثاني على ان معناه المصحوب به وظني ان هذا لا يتعين في التوفيق لجواز ما صنعاه ولو
اتفقا على ان المقصود بمعنى المستقل بالتصدي لان المقصود حينئذ لما استأثر باخراج النعت والبيان
والتوكيد وبلا واسطة باخراج المعطوف ببيل ولكن فما بقي من باب العطف يصح اسناد اخراجه
للاول كما فعل الاول والثاني كما فعل الثاني وقد ذكرنا ذلك عن اطول مرار ثم خالفهما واشياهما
صاحب التوضيح وحق المقام تحقيقا عزل به كل من سواه عن الاصابة وخلصته ان النعت
والتوكيد والبيان والمعطوف بلا بعد الاثبات المقصود بالحكم السابق فيها انما هو الاول والمعطوف
بغير ذلك بغير بل ولكن المقصود بالحكم السابق فيه الاول والثاني معا والمعطوف بسبل ولكن
بعد النفي المقصود فيه بالحكم السابق هو الاول واما الثاني فلم ضده وهذه كلها تخرج بالمقصود
بالحكم لان معناه المستقل به وبقي المعطوف بسبل ولكن بعد الاثبات فان المقصود بالحكم
السابق انما هو الثاني لنقله له من الاول إلا ان ذلك بواسطة فاخرجه بقوله بلا واسطة
فاقتضى عليه بعض بانه تحامل على الشارح البدر لرجوع هذا الى ما قاله فان اقتصار الشارح
البدر في الخارج به على المعطوف ببيل ولكن يشعر بان ما عداه من اقسام العطف خارج
بما قبله ولا يخفى عليك انه تحامل في هذا التحامل لما ان الشارح البدر اخرج بقيد بلا
واسطة المعطوف ببيل ولكن من غير تفريق بين حالي الاثبات والنفي مع انهما بعد النفي
يخرجان بالمقصود لا بلا واسطة على كلام الموضح فكيف يرجع كلامه لكلامه بمجرد ذلك
نعم يقال انه تحامل من حيث انه غاية ما لزم الشارح البدر اسناد اخراج المعطوف ببيل
ولكن بعد النفي ان سلم لبلا واسطة مع انه يمكن اسناده المقصود بالحكم مع استيثار كل منهما
بفائدة وقد اريناك انه لا ضرر فيه وان شئت تحقيق المقام جدا ناعلم ان المصنف عرف

وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي
والفراء والزجاج وفصل قوم منهم لاعلم
فقالوا ان ولي المخفوض العاطف جاز وإلا
امتنع والله اعلم *

(البسذل)

(التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو
المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلا *)
واما الكوفيون فقالوا لاخفش يسمونه
بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان
يسمونه بالتكثير فالتابع جنس والمقصود
بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف
البيان وعطف النسق سوى المعطوف
ببيل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج
المعطوف بهما بعده (مطابقا او بعضا او
ما يشتمل * عليه يلقى او كمعطوف
بسبل *) اي يخرج البديل على اربعة
انواع * الاول بديل كل من كل وهو بديل
الشي

البدل في التسهيل بقوله التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع وجعل في شرحه
 التابع جنسا يتناول التابع كلها والمستقل بمقتضى العامل تقديرا قيدها مخرجا للنعته وعطف
 البيان والتوكيد وانما قال تقديرا لان المتبوعات هي المستقلة بالاعمال لفظا ودون متبع قيدها مخرجا
 للمعطوف ببل ولكن قائلا فانه داخل تحت المستقل بمقتضى العامل تقديرا ولكن حصول تقدير
 الاستقلال له بمتبع وهكذا قال الشيخ لاثير في شرحه والمصنف في شرح الكافية وقال الشارح
 البدر في اول الباب اعلم ان الغرض من الابدال ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة كالفاعلية
 والمفعولية والاضافة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم
 وتقديره لان الابدال في قوة اعادة الجملة هذا كلامه وبين ان هذا تفسير لكلام التسهيل السابق
 وهو يقتضى ان مراد الناظم وابنه وغيرهما من الحكم هنا ليس الحكم السابق بخصوصه من اثبات
 او نفي بل مجرد الفاعلية او المفعولية او الضافة التي هي مقتضى العامل اعم من ان تكون بطريق
 الاثبات في التابع والمتبوع او النفي فيهما او متخالفين بل هذا متعين وإلا لزم ان يخرج البدل
 الذي بعد إلا فقد قال الفاضل الجامي فان قلت هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد إلا مثل
 ما قام احد إلا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام بعينه
 الى التابع مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
 الى زيد . قلنا ما نسب الى المتبوع هنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام الى
 التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
 فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
 بنسبة ما نسب نسبة الى شيء نفيا نسبه الى شيء آخر اثباتا ويكون لاول توطئة للثاني الى
 هنا عبارته وبمثل ذلك صرح السيرافي والشيخ لاثير على ما ذكرنا في باب الاستثناء وحيث في
 نحو قولك جاء زيد العاقل او زين العابدين او نفسه المقصود بنسبة الفاعلية زيد والبواقي مكملات
 ونحو قولك جاء زيد وعمرو المقصود بنسبة الفاعلية كل من زيد وعمرو وكذا قولك جاء زيد لا
 عمرو كل من زيد وعمرو مقصود بنسبة الفاعلية وان كانت في احدهما اثباتا وفي الاخر نفيا على
 انه لو سلمنا ما قال الموضح فيه لم يتضرر به الشارح وسن معه كما لا يخفى ونحو ما جاء زيد
 لكن او بل عمرو او جاء زيد لكن او بل عمرو المقصود في الاول انما هو نسبة الفاعلية الى عمرو
 اثباتا وان وطى له بالنفي على نحو التوطئة في ما جاء في احد إلا زيد عند التامل وفي الثاني
 انما هو نسبة المجيء الى عمرو اثباتا على الوجه الذي اعترف به الموضح وان سكت عن الاول
 على معنى انه لما اضرب عن الحكم وترك دلت لاداة الماتي بها لذلك على ان الثاني هو المقصود
 ان ينسب اليه اي ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف كما قاله
 بعض المحققين وهذا كما في بدل البدا إلا انه في مثل هذا بلا واسطة بخلافه فيما قبله وحيث
 فما عدا المعطوف ببل ولكن اثباتا او نفيا كله يخرج بالمقصود بالحكم واما المعطوف بهما
 مطلقا فيخرج بقيد بلا واسطة ولعل قائلا يسلك بالموضح مسلك ابن الضائع في مثل ما جاء
 احد إلا زيد ان مجموع إلا زيد هو البدل لانه بمعنى ما جاء احد غير زيد واحد مراد منه ما
 عدا زيد لكونه عاما اريد به الخصوص فتوافق البدل والمبدل منه في باب الاستثناء في

الحكم ايضا فنقول ان ابن الضائع اشار في آخر كلامه الى بطلان هذا وجهه ان دعوى ان
 البدل المجموع لم يذهب اليها احد مع ان ما يقصد من ما احد غير زيد مغائر لما يقصد
 من ما قام احد إلا زيد ولعل آخر يسلك به مسلك ما قال التحرير التفاضلي في حواشي
 الكشاف من تقرير الموافقة في مثل ذلك بان ما بعد إلا لما كان من ما صدقات ما قبلها
 والنفي يتسلط عليه منقوصا بقريئة إلا كان حكم ما قبل إلا موافقا لحكمه بعدها فنقول
 ايضا انه تكلف بين مع ان ذلك الحكم حينئذ اعتباري والكلام في الحكم الذي صرح به
 قبل إلا والذي دعي ذلك التحرير كونه طريقتيه مثل طريقة الموضح في فهم ان الحكم في
 تعريف البدل خصوص الحكم السابق . وقد رايت ان الحق خلافه وان المقصود من ذلك
 مجرد ان يكون الحكم لاول توطئة والثاني هو المقصود سواء اتفقا ايجابا او سلبا او اختلفا فتدبر
 كل التدبر حتى ترى ان من عزل عن خطة لاصابة قدر اليها . بقي ان بعض الناظرين ذكر
 ان من تأمل في تعريف اللام في قول المصنف المقصود فهم ان المراد قصده بالنسبة لبقية
 التوابع لا بالنسبة للمبدل منه فلا يحتاج حينئذ لقوله بلا واسطة لاجراء المعطوف ببل ولكن
 لكونه ليس مقصودا بهذا المعنى وفيه نظر من وجوه . لاول انه صرف للفظ عن ظاهره الى
 غيره من غير ضرورة فيه . الثاني ان المصنف صرح في شرح التسهيل بارادة خلافه وكذا في
 شرح الكافية كما رايت . الثالث ان تعريف المقصود انما اقتضى انه المستقل بالتصديق كما
 تقدم وهو محتمل ان يكون في مقابلة كون التصديق التابع والمتبوع او في التوابع كلها والاعم
 لا اشعار له باخص معين . الرابع ان قوله بلا واسطة يمانعه ان يقال له من تأمل في قوله
 بلا واسطة علم انه ليس المراد بالمقصود بالحكم قصده بالنسبة لبقية التوابع بل بالنسبة للمبدل
 منه . الخامس ان قوله المقصود بالحكم في مقابلة قوله في النعت متم ما سبق وفي عطف
 البيان شبه الصفة وفي التوكيد للاسم اكدا وذلك يدل على ان استقلاله بالقصد انما هو بالنسبة
 للمتبوع . السادس انه على ما قال يصير المعنى البدل هو التابع الذي يقصد بالحكم دون بقية
 التوابع وظاهر ان هذا يصدق على التابع ببل ولكن اذ هو تابع يقصد بالحكم دون بقية التوابع
 فان اراد من بقية التوابع جميع ما عدا البدل لم يكن التعريف المذكور حقا لان معطوف
 بل ولكن من البقية وهو يقصد بالحكم هذا ما عندي في هذا المقام (قوله مما يطابق معناه)
 اي من مبدل منه يطابق هذا المبدل منه البدل في معناه فالصلة جرت على غير من هي له
 (قوله لوقوعه في اسم الله الخ) علة لما تضمنته تسميته بالبدل المطابق من انه لا يسميه
 بدل الكل كما فعل القوم كما يدل له آخر العبارة قال المصنف في شرح التسهيل وعبرت ببديل
 كل من كل جريا على عادة الخويين وهي عبارة غير مطردة فان المراد بها ان تكون عبارة مسمى
 البدل والمبدل منه لواحد فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه كل نحو قوله تعالى الى صراط
 العزيز الحميد لله فالعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق (قوله قليلا كان ذلك الجزء او مساويا
 او اكثر) هذا راي بصري وإلا فقد زعم الكسائي وهشام ان بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون
 نصفه ومنعا لذلك ان يقال بعض الرجلين لك تريد احدهما واجاز ذلك ابن الاعرابي وقال
 العرب تسمى النصف بعضا (قوله او دل) عطف على دل لاول الذي هو صلة ما والضمير

مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم
 صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط
 العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما
 يطلق كل على ذي اجزاء وذلك ممتنع
 هنا * والثاني بدل بعض من كل وهو بدل
 الجزء من كلمة قليلا كان ذلك الجزء او
 مساويا او اكثر نحو اكلت الرغيف ثلثه
 او نصفه او ثلثيه ولا بد من اتصاله
 بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالمثلة
 المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير
 منهم او مقدر نحو والله على الناس حج
 البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم *
 والثالث بدل لاشتمال وهو ما دل على
 معنى اشتمل عليه متبوعه او دل على ما
 استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول
 كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه

وسرق زيد ثوبه او فرسه وامره في الضمير كما مر بدل
 البعض فمثال المذكور ما تقدم من الامثلة ومثله قوله
 تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر
 قوله تعالى قتل اصحاب لا حدود النار اي النار فيه وقيل
 لاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير والرابع البديل المبين
 وهو ثلاثة اقسام اثار اليها بقوله (وذا للاضراب اعزان
 قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب) اي تنقشا
 اقسام هذا النوع لاخير من كون المبدل منه قصد او لا
 لان البديل لا بد ان يكون مقصودا كما عرفت في حد
 البديل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق
 اللسان اليه فهو بديل الغلط اي بدل سببه الغلط لانه
 بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا انه نفسه غلط وان كان
 مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل نسيان اي
 بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان
 والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم
 يفرقوا بينهما فسموا النوعين بديل غلط وان كان قصد كل
 واحد من المبدل منه والبديل صحيحا فبديل للاضراب
 ويسمى ايضا بديل البداء ثم اشار الى امثلة الانواع الاربعة
 على الترتيب بقوله (كرزة خالدا وقبله اليدا * واعرفه
 حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بديل كل من كل واليدا بديل
 بعض وحقه بديل اشتغال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة
 المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع
 للسهم والمدى جمع مديته وهي السكين فان كان المتكلم
 انما اراد الامر باخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبديل
 غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ثم بان له فساد تلك
 الارادة وان الصواب الامر باخذ المدي فبديل نسيان وان
 كان اراد الاول ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدي وجعل
 الاول في حكم المسكوت عنه فبديل اضراب وبداء والاحسن
 ان يوق فيهن بيل * تنبيهات * الاول زاد بعضهم بديل
 كل من بعض كقوله

كافي غداة البين يوم تحملا

لدى سمرات المحي ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتاولوا البيت * الثاني رد السهيلي رحمه

الله تعالى بديل البعض وبديل الاشتغال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتثويه فاذا قلت اكلت الرغيف
 ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبديل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم *
 الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتغال فقول الاول وقيل الثاني وقيل الثالث وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين

يعود الى ما الواقعة على البديل على ما اي معنى لذلك البديل استلزم هو اي
 معنى البديل معنى آخر اشتمل المتبوع اي المبدل منه على ذلك المعنى (قول
 وسرق زيد ثوبه) فان البديل وهو لفظ الثوب دل على معنى وهو الشيء المعلوم
 الذي يلبس وهذا المعنى يستلزم معنى وهو اللبس والمتبوع الذي هو زيد قد
 اشتمل عليه وقس ما بعده (قول * وذا للاضراب الخ) لا يلزم من كون
 المشار اليه البديل الذي كعمطوف ببل ان يكون بديل اضراب حتى يلزم
 تقسيم الشيء الى نفسه وغيره يشير الى ما قلنا قول الشارح بعد والاحسن ان
 يوق فيهن بيل (قول * من كون المبدل منه قصد او لا) يشير الى ان قصدا في
 عبارة المصنف بمعنى مقصودا وحذف مضاف اي ذا قصد قرينة ذلك ان كون
 البديل مقصودا في نفسه امر لازم كما اقتضاه التعريف فلا يمكن التريديد فيه
 واعلم ان اولي في كلام الشارح بسكون الواو لا بفتحها مشددة تدبر (قول * فهو
 بدل الغلط اي بدل الخ) يريد ان عبارة القوم بدل الغلط إلا انها لما كانت توهم
 ان البديل وقع غلطا بين المصنف ان مرادهم بديل سلب الغلط اي سبب التكلم
 به تلافي ما وقع من الغلط (قول * وان كان قصد كل واحد من البديل والمبدل
 منه صحيحا) لم يرد ان القصد لا زال منسجبا عليهما لانه لم يبق إلا في الثاني
 فقط بل اراد ان الاول في اول حال لم يصحبه ذكره غلط او نسيان بل قصد ولكنه
 اضرب عنه بعد ولم يبق قصد إلا في الثاني (قول * والمدى جمع مديته) المدى
 مضموم الميم محصف الدال مقصور جمع مديته بضم الميم ايضا ساكن الدال
 المهملة قال في المشارق ويقال في واحدها ايضا مديته بفتح الميم ومديته بكسرها
 ويقال مدى في الجمع بالكسر ايضا ووجه التسمية بذلك على ما في التوشيح انها
 تقطع مدى الحيوان اي عمده (قول * زاد بعضهم بديل كل من بعض) قال الحافظ
 السيوطي قد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون
 الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك انه بديل كل من بعض وحينئذ
 فنكتته البيانية تقرير دخولهم واقامتهم بكونها عدن وانها من موعود الرحمن
 الذي لا يخلف وعده او لتقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخاري
 من حديث انس قال اصيب حارثة يوم بدر فقالت امه يا رسول الله قد علمت
 منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة صبرت وان يكن غير ذلك ترى ما اصنع
 فقال ما هي جنة واحدة انها جنات كثيرة انه في الفردوس الاعلى (قول * وتاولوا
 البيت) اي بارادة وقت من يوم (قول * وكلامه هنا يحتمل الاولين) كلمة ما
 عطف على مطابقا او بعضا فتكون واقعة على البديل وضمير يشتمل يعود عليها
 فان كان يشتمل بالبناء للفاعل وضمير وضمير عليه لما لزم اشتغال الشيء على

وذهب في التسهيل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل
الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم
قوم منهم ابن السيد انه وجد في كلام العرب كقول
ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس

فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد تشوبه
حمة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان
تاويله * الخامس قد فهم من كون البديل تابعا انه يوافق
متبوعه في الاعراب واما موافقته اياه في الافراد والتذكير
والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل اما التنكير
وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل
تبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة المجر والتكرة من التكرة نحو ان للمتقين مفازا
حدائق واعنابا والمعرفة من التكرة نحو وانك لتهدني
الى صراط مستقيم صراط الله والتكرة من المعرفة نحو لنسفا
بالناصية ناصية كاذبة واما الافراد والتذكير واصدادهما
فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من
الثنية والمجمع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق
او قصد التفصيل كقوله

وكنت كذى رجلين رجل صحبته

ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من انواع البديل لم يلزم موافقته فيها
(ومن ضمير الحاضر) متكلما كان او مخاطبا (الظاهر لا
تبدله) اي يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير
الغائب كما ذكره في اسئلته ولا يجوز ان يبديل الظاهر
من ضمير المتكلم او المخاطب (إلا ما احاطة جلا) اي
إلا اذا كان البديل بدل كل فيه معنى لاحاطة نحو تكون
لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقوله

فما برحت اقدامنا في مكاننا

ثلاثتنا حتى ازيروا المنايا

فان لم يكن فيه معنى لاحاطة فمذهب احدها المنع
وهو مذهب جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول
الاخفش والكوفيين والثالث انه يجوز في الاستثناء نحو
ما ضربتكم إلا زيدا وهو قول قطرب (او اقتضى بعضا)
اي كان بدل بعض نحو

نفسه وان كانا للمبدل منه فكذلك مع زيادة ان تكون الجملة اجنبية من ما
وان ترك الضميران محتملين والنزح فيهما التعاكس يكون كلام المصنف محتسبا لما
قال الشارح وان كان بالبناء للنائب والنائب الظرف وضمير عليه للبديل يكون
كلام المصنف محتسبا للاخيرين لا للاولين فتدبر (قولهم وذهب في التسهيل النح)
قال فيه المشتمل في بدل الاشتمال هو لا اول خلافا لمن جعله الثاني او العامل هذا
كلامه (قولهم بيتين آخرين) هما قول طرفه

وفي الحمي احوى ينفض المرء شاذن مظاهر سمطي لولو وزبرجد

خذول تراعى ربربا بخميلة تناول اطراف البربر وتوتت

وقول لآخر ورق لانوقين الغريى والمجل

فان خذول صفة للظبي بدل من احوى وهو صفة للظبي على جهة الغلط والغريى
والمجل بدل من لانوقين بدل غلط لان لانوقين هي الرحمة (قولهم ولا حجة
له فيما ذكره لامكان تاويله) اوله ابو جعفر احمد بن عبد الله بن عبد النور ابن
رشيد المالقي بان في البيت تقديمه وتأخيرا والتقدير لمياء حوة في شفتيها وفي
الثلاث لعس وفي اتيابها شنب فقدم لعس على وفي الثالث قسال غيره وهذا
الذي تاوله حسن ويقتضيه حسن التقسيم وذو الرمة يوجد في شعره التقديم
والتأخير واوله خطاب بان لعس مصدر وصفت به الحوة وتقديرة حوة لعس كما
تقول حكم عدل وقول فصل (قولهم اي يجوز ابدال الظاهر) هذا الى قوله ولا
يجوز بيان لبعض صور مفهوم قوله من ضمير الحاضر والظاهر وبقيته صور مفهومه
ذكرها في التنبيه منقولة عن التسهيل (قولهم فان لم يكن فيه معنى لاحاطة)
اي والحال انه بدل كل من كل نحو رايتك زيدا ورايتني عمروا كما في التصريح (قولهم
احدهما المنع وهو مذهب جمهور البصريين) احتجوا بان البديل انما جئ به
للبيان وضمير المتكلم او المخاطب لا يحتاج الى بيان فانها في غاية الوضوح
والثاني الجواز وهو مذهب الكوفيين والاخفش استدلال الاخفش بالقياس والسماع
فانه قال كما جاز ان يبديل من ضمير الغائب جاز ان يبديل من ضمير المتكلم
والمخاطب لان ضمير الغيبة لا يدخله لبس كهذين ولذلك لم ينعت فلو كان
البديل المقصد به ازالة اللبس لا تمتنع في ضمير الغيبة كما امتنع ان ينعت واما
السماع فقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا
انفسهم فالذين بدل من ضمير الخطاب وقول حميد

انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تدربت السنان

(قولهم والثالث انه يجوز في الاستثناء النح) عبارة الشيخ الاثير واجاز قطرب
ذلك في الاستثناء فقوله ما ضربتكم إلا زيدا ولذلك اجازة في قوله تعالى لئلا
يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا وجعل الذين في موضع جر بدلا من
عليكم كانه قال عليكم حجة إلا الذين ظلموا والمعنى لئلا يكون حجة إلا على الذين
ظلموا

ظهور هذا كلامه ولا يخفى ما في دعوى بدلية الكل من الكل مع فقد الاحاطة فيما ضربتكم
 إلا زيدا لما ان زيدا بعض من جملة المخاطبين فان كان زيد مرفوعا بدل كل من التاء التي
 هي فاعل اشكل لاستثناءه ولولا كلام التصريح ومثاله لجعلنا معنى افادة الاحاطة ان يكون بدل
 كل وعند نفيها ينتفي لا انه يتحقق بدونها ويكون مفهوم التقيد متناولا لبديل الاشتمال والبعض
 وما ذكر الشارح إلا انه اقتصر هنا على ما ذكر لان الباقي يأتي في كلام المصنف ثم ظهر لي ان هذا
 من الشيخ لاثير ومن بعده مبني على ما قال ابن الصائغ فانه قال اذ قلت ما قام احد إلا زيد
 فالزيد هو البديل وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال وانما
 إلا زيد هو لاحد البني نفيته عنه القيام فالزيد بيان للاحد الذي نيت ثم قال بعد
 ذلك فعلى هذا البديل في الاستثناء اشبه ببديل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل هذا
 كلامه لكنه تعسف مرتكب للفرار من المخالفة في الحكم في البديل والمحققون على الرضى
 بتلك المخالفة فيه وان ذلك لا ينقص تعريفه وقد كنا حققنا ذلك فتذكره (قولم لقد كان
 لكم في رسول الله الخ) المخاطب في لكم ليس خصوص الصحابة كما يشير له قوله تعالى قد
 يعلم الله الموقين منكم فلا يريد ان الخطاب للصحابة فيلزم انقسامهم الى من يرجو الله ومن لا
 يرجوه وليس كذلك (قولم ولا يبذل مضمرا من مضمور ولا من ظاهر) مثال الاول رايتك اياك
 ومثال الثاني رايت زيدا اياه قال المصنف في شرحه لم امثل بهذين المثالين إلا جريا على
 عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا والصحيح عندي ان نحو رايت زيدا اياه لم يستعمل في كلام
 العرب نشرة ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا اما رايتك اياك فقد تقدم في باب التوكيد ان
 البصريين يجعلونه بدلا وان الكوفيين يجعلونه توكيدا وان قول الكوفيين عندي اصح لان
 نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في رايتك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
 المتصل في فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا
 دليل وجعل الزمخشري من امثلة البديل مررت بك بك وهذا انما هو توكيد لفظي ولو صح جعله بدلا
 لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يخص به (قولم ان لم يفد اضرابا) احتراز بذلك عما اذا قصد به
 الاضراب نحو اياك اياي قصد زيد تريد اياي فانه يجوز (قولم معنى الهمز) ان كان هذا اشارة
 الى ان الهمز مفعول ثان على تقدير مضاف يكون تغييرا لاعراب المتن فالاولي المضمن الهمز اي
 معنى الهمز وان كان اشارة الى ان المضمن مضاف الى الهمز ولكن حذف مضاف بينهما فلا
 يحتاج لشيء (قولم ولا يبذل بدل بعض) اي باتفاق قال في البسيط واقرة الشيخ لاثير ما
 ماخصه بدل الفعل من الفعل اتفقوا على انه يكون فيه بدل الشيء من الشيء ولا يكون فيه
 بدل البعض لانه لا يتبع بعض واختلفوا في بدل الاشتمال فليل لا يكون لان الفعل لا يشتمل على
 الفعل وقيل يكون ومنه يلحق اتماما يضاعف له العذاب واما ان علي الله البيت فهذا غير نص
 في بدل الفعل لانه يتاويل لاسم واما بدل الغلط فيه فجوزة سيوييه وجماعة من النحويين
 والقياس يقتضيه . ه . ومن هنا يظهر لك ان اثبات الشاطبي لبديل البعض في الفعل وتمثيله
 بنحو ان تصل تسجد لله يرحمك ليس صوابا إلا ان يريد مجرد تصويره وان التسمية العقلية
 تقتضيه او لاشارة الى القدرح في دليلهم وهو ان الفعل لا يشتمل على الفعل او ان هذا اتفاق

لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن
 كان يرجو الله واليوم لاخر وقوله
 اوعدني بالسجن والاداسم
 رجلي فرجلي شثمة المناسم
 (او) اقتضى (اشتمالا) اي كان بديل
 اشتمال (كانك ابتهاجك استمالا) وقوله
 بلغنا السماء مجدنا وسناونا
 وانا لنرجو فوق ذلك مطهرا *
 تنبيه * قال في التسهيل ولا يبذل مضمرا
 من مضمور ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل
 توكيدا ان لم يفد اضرابا (وابدل) المبدل
 منه (المضمن) معنى (الهمز) المستفهم
 به (يلي همزا) مستفهما به وجوبا (كمن
 ذا اسعيد ام علي) وكم مالك اعشرون ام
 ثلاثون وما صنعت اخيرا ام شرا وكيف
 جئت اراكبا ام ماشيا * تنبيه * نظير هذه
 المسألة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان
 زيد وان عمرو اقم معه وما تصنع ان خيرا
 او شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا او نهارا
 اسافر معك (وبيدل الفعل من الفعل)
 بدل كل من كل قال في البسيط باتفاق كقوله
 متى تاتنا تلم بنا في ديارنا
 تجد حطبا جزلا ونارا تاججسا
 وبدل اشتمال على الصحيح (كمن يصل
 الينا يستعن بنا يعن) ومنه ومن يفعل ذلك
 يلحق اتماما يضاعف له العذاب وقوله
 ان علي الله ان تبايعسا
 تؤخذ كرها او تجيء طائعا
 ولا يبذل بدل بعض واما بدل الغلط فقال
 في البسيط جوزة سيوييه وجماعة من
 النحويين والقياس يقتضيه * تنبيه *
 تبدل الجملة من الجملة

وهو قد يكون طريقة لا اجماع او انه اجماع ويراعي القول بتجويز خرق لاجماع في امثال هذا الفن تامل (قولهم نحو امدكم بما تعلمون النج) التمثيل به لبدلية الكل من الكل صحيح بناءً على انه يحتمل ان يكون الموصول في الاية للعهد والمعهود ما ذكر بعد إلا انه اجمل اولا وفصل ثانيا . نعم تمثيل السعد والمصرح به لبدلية البعض هو لاظهار فقد قال القاضي البيضاوي كغيره وانتقوا الذي امدكم بما تعلمون كرره مرتبا على امداد الله ايها بما يعرفونه من انواع النعم تغيلا له وتنبهها على الوعد عليه بدوام الامداد والوعيد على تركه بالانقطاع ثم فصل بعض تلك النعم كما فصل بعض مساويهم المدلول عليها اجمالا بالانكار في الاثنتون مبالغة في الاتعاط والحث على التقوى فقال امدكم بانعام النج (قولهم الكثير كون البديل معتمدا عليه) مثال لاعتماد على البديل ان هنذا حسنهما فائن وان زيدا نجاته بينه وتقول ان زيدا عينه حسنة وان هنذا طرفها غنج . وقسال تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة في قراءة من نصب مسودة فمسودة حال من البديل لا من المبدل منه وقال الشاعر

فما كان قيس هللكه هلك واحد ولكنه بنين قوم تهمسدا

قال الشيخ الاثير وكلها صح ان يكون بدلا مما قبله او مبتدا وما بعده خبر نحو علمت زيدا وجهه حسن فالرفع على لا ابتداء اقيس واوجه قاله سيبويه (قولهم وقد يكون في حكم الملقى كقولهم النج) قال المصنف في شرحه لانه جعل الخبر للسيوف والغى غدوها ورواحها ولو لم يلغها لقال تركا وقد اعترض الشيخ الاثير على المصنف في هذا ونقل ان الذي استقر من كلام العرب لزوم لاعتماد على البديل وان ما استند اليه المصنف ما اول فمثلا غدوها ورواحها منصوبان على الظرفية كخفوق النجم وكانه قال ان السيوف وقت غدوها ورواحها على هوازن تركتهم مثل قرن لا تعصب واطال في مثل هذه التعسفات على ما هو دابه مع المصنف (قولهم قد يستغنى في الصلته النج) ذكر الشيخ الاثير انه غير متفق على ذلك بل ذهب السيراني وغيره الى ان المبدل منه ينوي به الطرح من اللفظ وينوي بالبديل المحلول محله فزعم انك اذا قلت جاع في الذي ضربت سعدا فجعلت سعدا بدلا من الهاء المضمره في ضربت لم يحسن ذلك قال لانه يحل محل الهاء في ضربت واذا حل محله لم يرجع الى الذي شئ من صلته وهذا باطل لان البديل على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى ولا يذهب عليك انه يرد على المصنف انه يجوز ان يكون ما ذكره من الامثلة من قبيل سعاد التي اضناك حب سعاد فلا يكون من قبيل الاستغناء الذي ذكره وعلى الشيخ الاثير ايضا انه على تقدير المحلول المذكور لا ضرر في الخلو من العائد لقيام الاسم الظاهر مقامه فتامل (قولهم في حديث آخر) لفظ الحديث على ما خرجه الحافظ السيوطي عن الشيخين البخاري ومسلم وعن ابي داوود والنسائي اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق واكل الربا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المومنات الغافلات *

* النداء *

(قولهم النداء) هو مصدر بمعنى اسم المفعول ثم هو على حذف المضاف اي احكام المنادى فيتطابق العنوان والمعنون عليه ثم النداء في اللغة يعبر عنه بعض بالصوت وبعض بالصياح

نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله * اقول له ارحل لا تقيمن عندنا * واجاز ابن جني والزمخشري والناسطم ابدالها من المفرد كقولهم

الى الله اشكو بالمدينة حاجته

وبالشام اخرى كيف يلتقيان
ابدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى
اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر
التقائهما وجعل منه الناظم نحو عرفت
زيدا ابو من هو * خاتمة * في مسائل
متفرقة من التسهيل وشرحه * الاولى قد
يتحد البديل والمبدل منه لفظا اذا كان مع
الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى
كل امة جائية كل امة تدعى الى كتابها
بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها
ذكر سبب الجنو * الثانية الكثير كون البديل
معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملقى كقوله
ان السيوف غدوها ورواحها

تركه هو ازن مثل قرن لا تعصب
الثالثة قد يستغنى في الصلته بالبديل عن
لفظ المبدل منه نحو احسن الى الذي
صحبت زيدا اي صحبته زيدا * الرابعة
ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز
فيه البديل والقطع نحو مررت برجال قصير
وطويل وربعة وان كان غير واف تعين
قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو
مررت برجال طويل وقصير فان نوي
معطوف محذوف فمن الاول نحو اجتنبوا
الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب
التقدير واخواتهما لثبوتها في حديث آخر
والله تعالى اعلم

(النداء)

فيه ثلاث لغات اشهرها كسر المنون مع المد

وبعض بالدعاء وكأنها اريد منها شيء واحد ففي الصباح النداء الصوت وقد يضم مثل الدعاء والرغاء وناداه مناداة ونداء اي صاح به هذا كلامه . وفي شرح التسهيل للشيخ لاثير النداء بكسر النون وبضمها وهو الدعاء على لاطلاق فكل صوت اردت به الدعاء لعاقل او غيره فهو نداء لغته قال

ثم تنادوا بعد تلك الصومنا منهم بهاب ويهل وبيا

جعل دعاء لابل للسوق بهاب ودعاء الخيل يهل ودعاء بعض الناس بعضا بايا وهمزته بدل من واو لقولهم نذوت القوم جلست معهم في النادي وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ومصدرة الندوة وفي الاصطلاح الدعاء بيا او احدى اخواتها (قولهم ثم مع القصر) اي ثم يلي كسر النون مع المد كسرها مع القصر وكذا يقال فيما بعده (قولهم او ارتفاع محل) اي مكان او مكانة ولذا اتى بمثال صالح لهما فانه اذا اريد بالرب الله تعالى فالمثال للثاني وان اريد بالعبد الرقيق بالمعنى المتعارف وبالرب مالكة فللثاني فلقد احسن في هذا المثال ما شاء . واعلم انه قال في المطول واستعمالها اي يا في القريب اما للاستصغار الداعي نفسه واستعادة عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وان المخاطب مع تهالكه على لامثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلائته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شأنه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا (قولهم الا عند امن اللبس الخ) القرينة في المثال كون التصيدة وقعت رثاء (قولهم والهمزة للقريب) ظاهرة مقصورة او ممدودة (قولهم وعلى منع العكس) الحق ان هذا مقيد بعدم التنزيل كما يدل له صدر العبارة اذ لا مانع من نداء البعيد بما للقريب عند تنزيله منزلته وفي المطول واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله

اسكان نعمان لاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان

(قولهم نحو قوله تعالى يوسف الخ) تكرير المثال للتنبيه على انه لا فرق بين المنادى المفرد والجاري مجراه والمضاف والشبيه به الا انه على هذا يكون من لا يزال محسنا من الشبيه بالمضاف وهو راي الجماعة لا يشترطون العمل فيما اتصل به كما سنبينه ان شاء الله تعالى (قولهم ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر) اي الذي ينادى وهو ضمير المخاطب وانما فاتت الدلالة لان الخطاب الذي يكون مع النداء موجود بدونه (قولهم عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة) قال الشيخ لاثير في شرحه ينبغي ان يقيدة بما اذا لم تاحقه الميم المشددة نحو اللهم فانه لا يثبت الحرف بل يحذف على مذهب البصريين هذا كلامه لكن قول التسهيل الا مع الله دون ان يقول اسم الجلالة كما قال

ثم مع القصر ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان ابعد صوتا منه (والمنادى الناء) اي البعيد (او) من هو (كالناء) لنوم او سهوا او ارتفاع محل او انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا واي) بالسكون وقد تمد همزتها (واكذا ايا ثم هيا) واعمها يافانها تدخل في كل نداء وتعين في الله تعالى (والهمز) المقصور (للداني) اي القريب نحو ازيد اقبل (ووا لمن نذب) وهو المتشجع عليه او المتوجع منه نحو وا ولداه وراساه (او يا) نحو يا ولداه يا راساه (وغير وا) وهو يا (لدى اللبس اجتنب) اي لا تستعمل يا في الندبة الا عند امن اللبس كقوله

حملت امرا عظيما فاصطبرت له

وقمت فيه بامر الله يسساعمرا

فان خيف اللبس تعينت وا * تنبيهان * الاول من حروف نداء البعيد اي بمد الهمزة وسكون الياء وقد عدوا في التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية * الثاني ذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجمع وجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغنا قد يعرى)

من حروف النداء لفظا (فاعلم) نحو يوسف اعرض عن هذا سنفزع لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله ونحو خيرا من زيد اقبل ونحو من لا يزال محسنا احسن الي اما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان لاولين يطلب فيهما مسد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر * تنبيهان * الاول عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف الا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد في العوضيح المنادى للبعيد وهو ظاهر * الثاني افهم كلامه جواز نداء المضمر

المضمر والمستغاث يشير الى ذلك التقييد عند التأمل (قوله والصحيح منعه مطلقا) اي لم تكلم
او مخاطب او غائب قال ابن صفور لاسماء كلها تنادى إلا المضمرات اما ضمير الغيبة والتكلم
فهما مناقضان لحرف النداء لانه يقتضي الخطاب ولا يجمع بين حرف النداء وضمير المخاطب
لان احدهما يغني عن الاخر فلم يجمع بينهما إلا نادرا في الشعر هذا كلامه ومقابل الصحيح المنع
لا مطلقا بل في ضمير المتكلم والغائب والجواز في ضمير المخاطب فيكونان متفقين على المنع في
ضميري المتكلم والغائب يشير لهذا قوله نحو يا اياك فما قيل كلامه كالصريح في ان الخلاف
جار في مطلق المضمر وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط واما المتكلم والغائب
فنداوهما ممنوع اتفاقا مدفوع فتدبر (قوله يا اياك قد كفيتك) ذكر ابو عبيدة ان لاصح
اليربوعي وفد مع ابيه على معاوية فخطب فوثب ابوه ليخطب فكفنه وقال يا اياك قد
كفيتك (قوله اطرق كرا) اطرق اي طأطا راسك واصل كرا كروان فرخم بحذف النون
وبحذف ما قبلها ايضا وهو نوع من الطائر معروف واطرق فعل امر وكرا منادى بحذف
الحرف وتمامه ان النعام في القرى والنعام معروف والقرى جمع قرية وهو مثل يضرب لمن تكبر
ومن هو اعظم منه متواضع ومعناه في الاصل اي اخفظ يا كروان راسك للصيد فان من هو اطول
منك عنقا وهو النعام قد صيد ثم استعمل فيما ذكر على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله واقتد
مخنوق) قائله شخص وقع في الليل على سليك ابن مليك وهو نائم فخنقه وقال اقتد مخنوق
فقال له سليك الليل طويل وانت في سعة اي انت آمن من اغتيالك ففهم استعجالك ثم ضغطه
سليك فضرط فقال سليك اضربا وانت لاعلى فذهبت كلهما امثالا وهو مثل لكل من يقع في
شدة ولم يخلص نفسه (قوله واصبح ليل) قائله ام جندب امرأة القيس قالت تبرما منه
ويقال انه سالها عن سبب بغض النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز
سريع الاراقة بطي الافاقتة (قوله ثوبي حجر) قاله موسى عليه السلام واصله انه كان على
ما في صحيح البخاري رجلا حسيبا ستيرا ما يرى من جسده شيء استحياءا فلما كان يكثُر الستر
ويغتسل وحده آذاه جماعة من بني اسرائيل وقالوا ما يستتر هذا التستر إلا لعيب في جسده
اما برص او اذرة وهي كبر لانثيين فانطلق ذات يوم ليغتسل في عين حبار من الشام وجعل
ثيابه على صخرة ففر الحجر بثوبه فنبعه موسى وهو يقول ثوبي حجر حتى انتهى الى ملا من
بني اسرائيل فراوه عريانا احسن ما خلق الله وبراء مما يقولون وكانت بنو اسرائيل تغتسل
عرانا يرى بعضهم سوءة بعض ثم قام موسى على الحجر وطفق به ضربا بعصاه فوالله ان الحجر
لندى من اثر ضربه ثلاثا او اربعا او خمسا لان الله خلق فيه حياة فصار كدابة نفرت من
راكبها قيل ويحتمل ان يكون غضبه على الحجر من غلبته الطباع كما غلب عليه الطبع البشري
حتى لف كفه على يده حين اخذ العصا وحجر منادى مفرد محذوف منه حرف النداء وثوبي
مفعول محذوف اي اعطني او نحوه (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) جعل ايضا من
حذف العامل اي اعني هولاء او من كون هولاء بمعنى الذين خبر انتم وما بعده صلة او من
الابتداء والخبر لاول لاول والثاني الثاني او العكس (قوله ومذهب البصريين المنع فيهما)
علل منع الحذف للحرف من اسم الاشارة بانه صفة لاي تقول يا ايها ذا اقبل كما تقول

والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو يا اياك
قد كفيتك وقوله يا ابجر ابن ابجر يا انتا
(وذاك) اي التعري من الحروف (في
اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه)
فيهما اصلا وراسا (فانصر عاذله) بالذال
المعجمة اي لانه على ذلك فقد سمع
في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه فمن
ذلك في اسم الجنس قولهم اطرق كرا
واقتد مخنوق واصبح ليل وفي الحديث
ثوبي حجر وفي اسم الاشارة قوله
اذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله

ان الالى وصفوا قومي لهم فبههم
هذا اعتصم نلق من عاداك مخذولا

وقوله

ذا ارعوا فليس بعد اشتعال ال
راس شيبا الى الصبا من سبيل
وجعل منه قوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون
انفسكم وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد
ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما
ورد على شذوذ او ضرورة

يا ايها الرجل اقبل فلما حذف اي صارت مع اسم لاشارة بدلا من اي المحذوفة فكروها حذفها لما فيه من لاجحاف وايضا فان لاشارة انما تقع من المخاطب لغير المخاطب فاذا ناديت بالاشارة المخاطب فلا بد من يا ليعلم المخاطب بها انك تشير اليه ومن اسم الجنس فان الحرف معرف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرفه لئلا يظن بقاؤه على اصله من التنكير (قولهم وحنوا المتنبى النخ) اجيب بان هذي اشارة الى البرزة وهي مصدر كقولك ظننت ذلك وذلك اشارة الى الظن وردة المصنف بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتنا بالمصدر المشار اليه كصرت ذلك الضرب وردة في المغني بما انشده هو من قول الشاعر
يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتك اخاك ذاك قليل

(قولهم سواء كان التعريف سابقا النخ) يريد ان نحو يا زيد ليس فيه الا التعريف بالعلية السابق على النداء ولم يؤثر فيه النداء الا طلب للاصغاء اي السماع لا التعريف والا لا اجتماع معرفان على معرف واحد ان لم يسلب تعريفه لاول والا بطل في نحو يا الله واما نحو يا رجل فليس فيه تعريف قبل النداء انما حصل له بالقصد والاقبال . وفي التسهيل ويبني المنادى لفظا او تقديرا على ما كان يرفع به لو لم يناد ان كان ذا تعريف مستدام او حادث بقصد واقبال وخالصة ما في شروحه ان في مسالة مثل يا زيد خلافا ذهب ابن السراج الى انه باق على عليته حالة النداء وان تعريفه ليس بالمخاطب واختاره المصنف وصححه ابن صفور بان من المناديات ما لا يمكن سلب تعريفه وهو المشار اليه والمضمر واسم الله فلا يمكن ان يتجدد لها معرف آخر وهو الخطاب في النداء وذهب المبرد والفارسي الى ان تعريف العلية سلب وجاء تعريف الاقبال وصححه ابن صفور ايضا بما هو مغالطة او غلط وكذلك في مسالة يا رجل معين خلافا فذهب الناظم وجماعة الى ان تعريفه بالاقبال والخطاب وذهب بعضهم الى انه تعرف بال محذوفة وناب حرف النداء منهاها وصححه ايضا ابن صفور بما رده عليه ابن الضائع واعلم ان من النكرة المقصودة المثني والجمع في نحو يا زيدان ويا زيدون لزوال العلية بالتثنية والجمع هذا وتعبير المصنف بالمفرد المعرف اظهر واخصر من قولهم المفرد العلم والنكرة المقصودة اما لاول فظاهر واما الثاني فلعدم تناول قولهم الضمير على القول بنداؤه واسم لاشارة والموصول (قوله ويجوز نصب النخ) اي وضمه ومحل لاول اذا ورد النداء على الموصوف وصنفته والثاني اذا ورد على الموصوف قبل صفتهم (قولهم ما اطلقه هنا) قيده بالصرف لانه يقيد فيما سياتي بقوله اذا استغيت اسم منادى خفضا باللام (قولهم نحو يا لزيد) تكرير المثال لتعميم الحكم المستغاث والمتعجب منه او للعلم وغيره (قولهم قلت يا اثنا عشر ويا اثنا عشرة) روي في هذا اصله فبني على ما كان عليه ولا تلخص فيه اضافة لان مذهب سيبويه ان اصله اثنان

وحنوا المتنبى في قوله - هذي برزت لنا ففجعت رسيسا - والانصاف التماس على اسم الجنس لكثرتهم نظما ونثرا وقصر اسم لاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا اصح * تنبيه * اطلق هنا اسم الجنس وقيدة في التسهيل بالمبني للنداء اذ هو محل الخلاف فاما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول لاعى يا رجلا خذ بيدي فنص في شرح الكافية على ان الحرف يلزمه فالخامس ان الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم لاشارة واسم الجنس المعين ما عرفت (وابن المعرف المنادى المفرد) على الذي في رفعه قد عهدا) اي اذا اجتمع في المنادى هذان الامران التعريف والافراد فانه يبني على ما يرفع به لو كان معربا سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد او عارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل اقبل تريد رجلا معينا والمراد بالمفرد هنا ان لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا يدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والجموع نحو يا معدى كرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلاان ويا مسلمون وفي نحو يا موسى ويا قاضي ضمة مقدرة * تنبيهات * لاول قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وحكاية في شرحه عن الفراء وايدة بما روي من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه قوله * ادارا بحزوى هجت للعين عبرة * الثاني ما اطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو يا لزيد لعمر و نحو يا للماء والعشب فان كلا منهما مفرد معرف وهو معرب * الثالث اذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف واما بني على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء

وعشر فضمن عشر معنى الواو ونزل منزلة النون بعد حذفها فصار في الحكم بمنزلة اثنان ولو ناديت اثنان لقلت يا اثنان (قولهم اجراء لهما مجرى المضاف) عبارة الشيخ لاثير في شرح التسهيل واما الكوفيون فيجرونه على اصله من الاضافة فتقول يا اثني عشر وفيه نظوران للاضافة غير حقيقية وهو عندهم اقوى من المثنى هذا كلامه (قولهم والمحكي كالمبني) اي فكما ان المبني اذا نودي يقدر فيه الضم ويجيء في تابعه وجهان كذلك المحكي اذا نودي يقدر فيه الضم ويجوز في تابعه وجهان (قولهم واصفا) اي لغير كافي الخطاب (قولهم يا غافلا والموت الخ) انعنى على جعل جملة الموت يطلبه حالته قطعاً ولا وجه لادعاء استنافيتها واما تصحيح التمثيل فلعل الشارح يرى ان عمل الحالية بمجرده لا يتحقق به اسم الشبه بالمضاف وليحذر (قولهم وعن المازني انه احوال وجود هذا النوع) تعريض بقول المصنف عادما خلافاً حيث لم يقل المازني بوجوده ولا نصبه واجيب بان المواد عادما خلافاً من القائلين بوجود هذا القسم كما هو ظاهر (قولهم وعن ثعلب الخ) تعريض ايضاً بقول المصنف عادما خلافاً واجيب ايضاً بان المراد عادما خلافاً في صحة النصب وان اجاز بعض الضم ايضاً (قولهم ولدلالة حرف النداء عليه الخ) اعادة اللام تشعر باستئلال ما بعدها في انتاج المطلوب الذي هو لزوم الحذف مع انه ظاهر ان دلالة حرف النداء على الفعل وافادته فائدته لا يفيد الا تسويغ الحذف ولا يراعى في الدلالة والافادة المذكورتين دعوى عوضية عن الفعل وسد مسده لكون ذلك مذهب المبرد وهو مقابل لمذهب سيبويه كما نراه من كلام الشارح اولا وثانياً فلا بد من ان يقال ان التعليلين راجعان الى ما قبلهما على طريق اللطف والنشر المعكوس فقوله لكثرة الاستعمال ناظر لقوله لازماً وقوله ولدلالة حرف النداء ناظر لقوله فائدة قوله وافادته فائدة التفسير لدلالة حرف النداء على الفعل اي المراد من دلالة حرف النداء على الفعل انه افاد فائدته والاياء الى رد ما اعترض به الكسائي على البصريين قائلوا الفعل انصمر يحتمل الصدق والكذب والنداء بيا لا يحتمله ووجه ذلك الاياء ان فائدة انادي مثلاً هي فائدة يالانه منقول الى الانشاء كبعث وطلقت والذي يستفاد من التسهيل وشرحه المصنف والشيخ لاثير ان القائل الاول يدعي في الحرف كانه عوض لا انه عوض حقيقة كما يقول القائل الثاني فقد قال المصنف في التسهيل المنادى منصوب لفظاً او تقديراً بانادي لازم للاضمار استغناء بظهور معناه مع قصد الانشاء وكثرة الاستعمال وجعل الحرف كعوض منه وقال في شرحه كل واحد من هذه الاشياء كافي في ايجاب لزوم للاضمار ولا سيما قصد الانشاء فان الاهتمام به في غاية من الوكادة لان اظهار انادي يوم ان المتكلم مخبر بان سيوقع نداء والغرض علم السامع بانه منشي ولاضمار معين على ذلك فكان واجبا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما كما لا يجمع بين العوض والمعووض منه هذا كلامه . وذكر الشيخ لاثير ان ذلك من المصنف ببيان لمذهب البصريين وعلى هذا فاذا روعي في الدلالة والافادة المذكورين في كلام الشارح ذلك الشبه للعوضية امكان ان يكون كل من مدخولي اللامين طلة مستقلة للحذف الواجب مع عدم المنافاة لكلامه بعد فليتامل (قولهم واجاز المبرد نصبه بحرف النداء) نسب الشيخ لاثير هذا المذهب للفارسي وردة بجواز حذف الحرف والعرب لا

تخذف

اجراء لهما مجرى المضاف (واو انضمام ما بنا قبل النداء) كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذي بناء جديداً) ويظهر اثر ذلك في تابعه فتقول ياسيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل والمحكي كالمبني تقول يا تابط شراً المقدم والقدم (والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب عادما خلافاً) اي يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة احوال لا اول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ يا غافلاً والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلاً خذ بيدي وقوله

ايا راكبا اما عرضت فبلغن ...

وعن المازني انه احوال وجود هذا النوع الثاني المضاف سواء كانت للاضمانه محضه نحو ربنا اغفر لنا او غير محضه نحو يا حسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضه الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو يا حسناً وجهه ويا طالعا جبلاً ويا رفيقاً بالعباد ويا ثلاثاً وثلاثين فيمن سهيته بذلك ويمتنع في هذا الدخال يا على ثلاثين خلافاً لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما ايضاً وان كانت معينة صدمت لا اول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته الا ان اعدت معه ييا فيجب ضمّه وتجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق ال مردوداً تنبيهه انتصاب المنادى لفظاً او محلاً عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فاصل يا زيد عنده ادعوز يدا فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده

ومجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا
والف ابن في الحالتين خطأ وان نون فللضرورة * السادس اشترط في
التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذي
الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فتحويا عيسى ابن مريم
يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف . اهـ .
(واضمم او انصب مما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا)
فقد ورد السماع بهما فمن الضم قوله - سلام الله يا مطر عليها ... -
وقوله

ليت التحيّة كانت لي فاشكرها - مكان يا جمل حيث يا رجل
ومن النصب قوله - اعبدا حل في شعبي غريبا
وقوله

ضربت صدرها الي وقسالت يا عديا لقسد وقتك لا راتي
واختار الخليل وسيبويه الضم وابو عمرو وعيسى ويونس والجرمي
والمبرد النصب ووافق الناظم والاعلم الاولين في العلم والاخرين في
اسم الجنس (وباضطرار خص جمع يا وال) في نحو قوله

عباس يا الملك المتوج والسذي عرفت له بيت العلا عدنان
وقوله

فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تعقبانا شرا

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للبغداديين في ذلك (إلا مع الله)
فيجوز اجماعا للزوم ال له حتى صارت كالجزم منه فتقول يا الله
بائبات لالئين ويا الله بحذفهما ويا الله بحذف الثانية فقط (و)
إلا مع (محكي الجملة) نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص
على ذلك سيبويه وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء
بال نحو الذي والتي وصوبه الناظم وزاد في التسهيل اسم الجنس
المشبه به نحو يا لاسد شدة اقبل وهو مذهب ابن سعدان قال في
شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل لاسد اقبل ومذهب
الجمهور المنع (ولاكثر) في نداء اسم الله تعالى ان يحذف حرف
النداء ويقال (اللهم بالتعويض) اي بتعويض الميم المشددة عن حرف
النداء (وشذ يا اللهم في قريض) اي شذ الجمع بين يا والميم في
الشعر كقوله

اي اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهم

* تنبيهات * لاول مذهب الكوفيين ان الميم في اللهم

جارية من قيس بن ثعلبة فقاء ذات سرة مقبسة
(قوله وفيه خلاف) مذهب الفراء جواز تقدير الفتح فيه او
الضم (قوله واضمم) اي ضم بناء لعدم موجب كونه اعرابا ويجوز
حينئذ في نعته الرفع والنصب (قوله او انصب) اي اعرابا لان
اصل المنادى لاعراب واعرب حينئذ تشبيها له بالمصنف لطوله
بالتنوين ويجب حينئذ في نعته النصب (قوله ضم بينا) اي
بيناه قبل وهو صفة لضم او استحقاق وحينئذ فظاهرة ولو كان ضم
مقدرا فيقدر فيه التنوين والضم او التنوين والنصب قيل وتظهر
فائدته انه اذا اضطر الى تحريكه عند التقاء الساكنين ينون ثم
يحرك (قوله واختار الخليل وسيبويه الضم) قال الشيخ لاثير
وثمره الخلاف تظهر في المقصور فمن اعتقد انه مضموم جوز في
نعته الرفع والنصب ومن اعتقد انه منصوب لم يجوز في نعته إلا
النصب (قوله ووافق الناظم الخ) قال في شرح التسهيل وعندني
ان بقاء الضم راجح في العلم والنصب راجح في النكرة المعينة لان
شبهها بالضمير اعرف هذا كلامه ووجه غيره هذا المذهب ايضا
بانه اعطاء اصل وهو لاعراب لاصل وهو النكرة وفرع وهو البناء
على الضم لفرع وهو العلم (قوله اللهم بالتعويض) استظهر بعض
ان ضممه مقدر على الهاء ورد ما غيره بانه على الميم قياسا على
عدة بالفرق بان الهاء في عدة حرف واحد فتنزل منزلة الجزء
بخلاف الميم المشددة فانه يبعد فيها ذلك (قوله بتعويض الميم)
اختيار الميم لكون المنوب عنه هنا حرف تعريف والميم قامت مقام
حرف التعريف في بام سهم وام سلمة وتاخيرها للتبرك باسم الجلالة

بقية جملة محذوفة وهي امنأ بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك اجازوا الجمع بينهما في الاختيار * الثاني قد تحذف ال من اللهم كقوله - لاهم ان كنت قبلت حجتي - وهو كثير في الشعر * الثالث قال في النهاية تستعمل اللهم على ثلاثة انحاء احدها النداء المحض نحو اللهم اثبنا ثانيها ان يذكرها المحيب تمكيننا للجواب في نفس السامع كان يقول لك القائل ازيد قائم فنقول له اللهم نعم او اللهم لا ثلثها ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك انا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

(فصل)

(تابع) المنادى (ذي الضم المضاف دون ال * الزمه نصبا) مراعاة لمحل المنادى نعنا كان (كازيد ذا الحيل) او بياننا نحو يا زيد عائد الكلب او توكيدا نحو يا زيد نفسه ويا تميم كلهم او كلهم * تنبيهان * الاول اجاز الكسائي والفراء وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة واجازة الفراء في نحو يا تميم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع اي كلهم يدعى * الثاني شمل قوله ذي الضم العلم والتكررة المقصودة والمبني قبل النداء لانه يقدر ضمه كما مر (وما سواه) اي مساوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما لاضافة والمخلو من ال وذلك شيان المضاف المقرون بال والمفرد (ارفع او انصب) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن والحسن ويا غلام بشر وبشرا ويا تميم اجعون واجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة * تنبيهان * الاول شمل كلامه اولا وثانيا التوابع الخمسة ومرادة النعت والتوكيد وعطف البيان وسياقي الكلام على البدل وعطف النسق * الثاني ظاهر كلامه ان الوجهين على السواء (واجعلا كمستقل) بالنداء (نسقا) خاليا من ال (وبدلا) تقول يا زيد بشر بالضم وكذلك يا زيد ويا بشر وتقول يا زيد ابا عبد الله وكذلك يا زيد ويا ابا عبد الله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالتائب عن العامل * تنبيه * اجاز المازني والكوفيين يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وان يكن مصحوب ال ما نسقا فية وجهان) الرفع والنصب (ورفع يتنقى) اي يختار وفقا للتحليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة والحكاية سيبويه انه اكثر واما قراءة السبعة يا جبال او يي معه والظير بالنصب

وانما عبر بالتعويض دون الابدال لكون البدل لا بد ان يقع موضع المبدل منه (قوله بقية جملة محذوفة وهي امنأ بخير) قيل ايضا بقية ام بمعنى اقصد فقط وقيل بقية آمين وكان اصله الله آمين اي استجب لي وقال الشيخ لاثير بعد نقل مذهب الكوفيين وهذا مذهب ساقط لا ينبغي ان يتشغل بالرد على قائله *

* فصل *

(قوله ذي الضم) اي المستحق للضم سواء ظهر فيه او نوي وسواء وجد فيه نفس الضم او نائبه واعلم ان قوله ذي الضم نعت لمحذوف اي المنادى فيندرج تحت تابع المنادى مائة صورة ياتي منها بعد القيود المذكورة وتخصيص العموم ست صور فاقدح زدد ذهنك في استخراجها (قوله مراة لمحل المنادى) مربوط بقوله نصبا لا بقوله الزمه لما ان مراة المحل ليست بواجبة حتى يقتضي بلزوم النصب نعم لو ضم له توكيد ذلك بكون التابع مضافا لضمي بذلك واعلم ان بعضهم جعل هذا الحكم عاما في التابع المضاف والشبيه بالمضاف وذهب الرضي الى ان الشبيه بالمضاف لا يجب نصبه ثم المراد لاضافة المحضة كما يشير اليه الشارح والاولا فيجوز الضم ايضا (قوله اي كلهم يدعى) كانه يشير الى ان المراد من القطع ان يكون اللفظ منقطعا عما قبله غير مرتبط به وليس المراد به القطع السابق في باب التوابع وهو ان يضم مبتدا او فعل ينصب لفظ التابع (قوله والرفع اتباعا) وقيل على انها اعراب ويقدر عامل المنادى مبني للمجهول او يلاحظ في المقام عامل يقتضي الرفع غير ملفوظ به ولا مقدر كما في عطف التوهم في مثل ليس زيد قائما ولا قاعد وانما جاز رفع التابع المضاف المقرون بال لا مكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع ولذا لو لم يكن تابعا بل كان منادى مستقلا يجب نصبه لعدم امكان غير النصب على انفعولية التي هي وصف المنادى (قوله اولا) اي في قوله تابع ذي الضم وثانيا اي في قوله وما سواه (قوله نسقا) خاليا من ال وبدلا لم يوخر قيد المخلو من ال على بدلا حتى يرجع له ايضا لكون المصنف انما تعرض بالبسيت بعده لاقتتران عطف النسق بال ولم يتعرض للبدل وقيل لكونه لا يكون في النداء الا كذلك بخلاف النسق نعم يجوز الناظم ان يقتصر بدل المنادى بال وجوز فيه حينئذ الرفع والنصب (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) هذا يشير له قول المصنف كمستقل (قوله لان البدل

فالعطف على فضلا من ولقد آتينا داود منا فضلا واختار ابو عمرو وعيسى
 ويونس والجرمي النصب لان ما فيه ال لم يل حرف النداء فلا يجعل
 كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر لا ية اذ اجماع القراء سوى الاعرج على
 النصب وقال المبرد ان كانت ال معرفة فالنصب وإلا فالرفع لان
 المعروف يشبهه المضاف * تنبيه * هذا الاختلاف انما هو في الاختيار
 والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو
 يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش وسن تبعه إلا الرفع (وايها
 مصحوب ال بعد صفة * يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة) يجوز في
 ضبط هذا البيت ان يكون مصحوب منصوبا فايها مبتدا ويلزم خبره
 ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب ال
 وبالرفع في موضع الحال من مصحوب ال وبعد في موضع الحال مبني
 على الضم المحذف المضاف اليه وهو ضمير يعود الى اي والتقدير وايها
 يلزم مصحوب ال حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة او واقعا بعدها
 ويجوز ان يكون مصحوب مرفوعا على انه مبتدا ويكون خبره يلزم والجملة
 خبر ايها والعائد على المبتدا محذوف اي يلزمها ويجوز ان يكون صفة
 هو الخبر والمراد اذا نوديت اي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم
 وتلزمها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة
 وتوثق لتانيث صفتها نحو يا ايها الانسان يا ايها النفس ويلزم
 تابعا الرفع واجار المازي نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات
 المضمومة فالزجاج لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا تابعه احد
 بعده وعلته ذلك ان المقصود بالنداء هو التابع واي وصلت الى ندائه
 وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل
 عنه هذا الكلام ونسب اليه في شرح الكافية موافقة المازي وتبعه
 ولده والى التعريض بمذهب المازي الاشارة بقوله لدى ذي المعرفة
 وظاهر كلامه انه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر
 وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا
 احسن * تنبيهات * الاول يشترط ان تكون ال في تابع اي جنسية
 كما ذكره في التسهيل فاذا قلت يا ايها الرجل فالجنسية وصارت
 بعد المحصور كما صارت كذلك بعد اسم للاشارة واجاز القراء والجرمي
 اتباع اي بمصحوب ال التي للمحذوف نحو يا ايها الحمار والمنع
 مذهب الجمهور ويتعين ان يكون ذلك عطف بيان عند سن اجازة *
 الثاني ذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر
 لمبتدا محذوف واي موصولة بالجملة ورد بانها لو كان كذلك

في نية تكرار العامل) علة لقول المصنف واجعلا كمستقل نسقا وبدا
 مع ما اشعر به من كون بناء المنادى حيثنذ واعرابه سواء (قولم
 فللعطف على فضلا) او المفعولية معه او المفعولية المحذوف اي سخننا
 له الطير (قولم حال كونه صفة لها مرفوعة) لاظهر حال كونها
 صفة لها حال كونها بالرفع إلا انه اختصر وأشار لجواز التانيث باعتبار
 كون مصحوب صفة في المعنى هذا ويجوز ان يكون بالرفع وصفة الخ
 اخبارا لا احوالا كما لا يخفى (قولم واقعة او واقعا بعدها) يشير
 الى ان الصرف يصح ان يكون حالا عن صفة لتقدمه عليها او عن
 مصحوب ال ولذا لم يقل حال من مصحوب ال كما قال في بالرفع
 ويحتمل ان يكون حذف من مصحوب لدلالة ما قبله عليه ويكون
 ذلك اشارة الى انه حال من مصحوب ال قطعما وجواز التانيث
 باعتبار كونه صفة كما تقدم (قولم هو الخبر) اي خبر مصحوب
 واما خبر ايها فهو جملة مصحوب ال صفة وسكت عن العائد على
 هذا الاحتمال والظاهر انه ضمير مفعول بتلزم وجملة تلزم صفة صفة
 ولو بالتذكير على معنى الوصف ولكون هذا الوجه متكلفا اخرة تدبر
 (قولم والمراد اذا نوديت اي الخ) جعل هذا المراد دون ان يقول
 والمعنى كذا او نحوه للاشارة الى ان كلام المصنف بمجرد غير واف
 بذلك فمن اعترض عليه لم يفهم للاشارة (قولم وقد تضم) اي
 الهاء من ايم قرى ايم الثقلان وضمة اي ضمة بناء وضمة الهاء
 ضمة اتباع واستظهر بعض العكس (قولم وتوثق) في البديع
 ان ذلك اولى لا واجب فيجوز يا ايها المرأة ولا يسمعها من علامات
 الفروع غير التاء لا علامة تنبيه ولا جمع قال تعالى ايم الثقلان
 ايم المؤمنون (قولم لم يجز هذا المذهب احد) لا يرد بالسمع
 فقد قرى قل يا ايها الكافرين لان اللمانعين ان يوولوه (قولم
 جنسية) اي لا زائدة لازمة كاليسع والصعق ولا مجبورا بها فقد
 عليه كالزيدان قال الدماميني في شرح التسهيل ليس المراد بالجنس
 ما يقابل الوصف لجواز يا ايها النبي وانما المراد به ما يقابل العلم
 فلا يجوز يا ايها الصعق ويا ايها الحسين لانهما علمان وال في الاول
 للغلبة وفي الثاني للمحذوف وكذا لا يقال يا ايها الزيدان ذكره الاعلم
 في الرسالة الرشيدية لان ال هنا لتعريف العهد لا لتعريف الجنس
 (قولم وصارت بعد المحصور) اي لا للعهد كما قال الدماميني
 ورد بعضهم حضوريتها لعهديتها وكان الخلاف لفظي فتدبر (قولم
 واي موصولة بالجملة) اي وهي صالحة لمباشرة حرف النداء قطعما

لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث
ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتبسيه مع اسم الإشارة
فاذا قلت يا ايها الرجل تويد يا ايهدا الرجل ثم حذف إذا اكتفاء بها
الرابع يجوز أن توصف صفة اي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت
او مضافة كقولهم

يا ايها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكر
(وايهدا ايها الذي ورد) ايهدا مبتدا وايها الذي عطف عليه
وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على
حذف مضاف والتقدير لفظ ايهدا وايها الذي ورد او هو من باب -
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض - اي ورد ايضا وصف اي
في النداء باسم الإشارة وبوصول فيه ال كقولهم

الا ايهدا الباخع الوجد نفسه لشئ نحتته عن يديه المقسار
ونحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر (ووصف اي بسوى هذا) الذي
ذكر (يرد) فلا يقال يا ايها زيد ولا يا ايها صاحب عمرو * تنبيهان *
الاول يشترط لوصف اي باسم الإشارة خلوة من كاف الخطاب كما هو
ظاهر كلامه وفاقا للسيراني وخلافا لابن كيسان فانه اجاز يا ايها ذاك
الرجل * الثاني لا يشترط في اسم الإشارة المذكور ان يكون منعوتا بذى
ال وفاقا لابن عصفور والناظم كقولهم

ايهدان كلا زادكهما ودعاني واغلا فيمن وغل

واشترط ذلك غيرهما (وذو إشارة كاي في الصفة) في لزومها ولزوم
رفعها ولزوم كونها بال على ما مر نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام
هذا (ان كان تركهما) اي ترك الصفة (يقيت المعرفة) اي بان
تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصولة الى نداءها
كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم اما اذا كان اسم الإشارة هو
المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شئ من ذلك
ويجوز في صفة حيثما ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنية على
الضم (في نحو) يا (سعد سعد لاوس) وقولهم

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم وقولهم - يا زيد زيد اليعملات الذبيل
(ينتصب ثان) حتما (وضم واقترح اولا نصب) فان ضمته فلان
منادى مفرد معرفة وانتصاب الثاني حيثما لانه منادى مضاف او
توكيد او عطف بيان او بدل او باضمار اغني واجاز السيراني ان يكون
نعنا وتناول فيه الاشتقاق وان فتحته فثلاثة مذاهب احدها وهو مذهب
سيبويه انه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف
والمضاف اليه وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني

سواء قدرت بمن او بالذي وسن زعم انها تقدر بمن لا بالذي
لان يا لا تباشرها إلا اذا سمي بها فقد وهم للفرق بين استعمال
الشئ ومجرد اعتباره كما قدمنا غير مرة (قولهم لجاز ظهور المبتدأ)
رد بان للاختش ان يلتزم ان حذف المبتدأ لان باب النداء باب
حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه ولا يجوز في غيره إلا ضرورة
وصار التزام الحذف فيه كالتزامه في لاسيما زيد الاترى ان زيدا خبر
مبتدأ محذوف والتزمت العرب حذفه (قوله ولجاز وصلها بالفعلية
والضروف) رد ايضا بانه يقال من جهته انما التزموا فيها ضربا من
الصلة كما التزموا فيها ضربا من الصفة على مذهبكم وذلك انهم
انما اتوا بها وصلتة الى نداء ما فيه ال فلذلك اتوا بعدها بالاسم
الذي فيه ال اما على طريق الصفة كما ذهبتم اليه واما على جعله
خبرا لمبتدأ مضموم والجملة صلة لاي على ما ذهب اليه وما ذهب
اليه اولى لانها لا تكون اسما في غير الاستفهام والمجازاة والوصف
بها إلا بصلة (قولهم لا يشترط في اسم الإشارة المذكور ان يكون
منعوتا بذى ال) اي لجواز ان لا ينعت بشئ لان ينعت بغير ما فيه
ال يشير الى ذلك التمثيل (قولهم نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي
قام) اقتصر عليهما للإشارة الى انهما المرادان من قول المصنف
كالصفة لظهور ان اسم الإشارة لا يوصف بمثله (قولهم سعد سعد
لاوس) قطعة من بيت من ابيات قال صاحب الروض لاشف
سمعها اهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد بن معاذ
وسعد بن عبادة وهي

فان يسلم السعدان يصبح محمد بمكة لا يخشى خلاف المخالف
فيا سعد سعد لاوس كن انت ناصرنا وياسعد سعد الخزرجي الغطارفي
اجيبا الى داي الهدى وتمنيسا على الله في الفردوس منية عارف
(قولهم او بدل) الفرق بين هذا الوجه وبين كونه منادى
مضاف كالفرق بين جاء زيد اخوك وجاء زيد جاء اخوك فتدبر
(قولهم واجاز السيراني ان يكون نعنا) عبارته عندي وجه ثالث
لم اراه لاحد وهو قوي في نفسي وهو ان يكون مثل يا زيد بن عمرو
لان زيد عمرو صفة بمنزلة ابني وليس دونه في الكثرة . اهـ قيل
وهذا ضعيف جدا فان زيد بن عمرو كثير جدا فخفف في غير النداء
واما يا زيد زيد عمرو فلم يقل قط زيد زيد عمرو في غير النداء
فهذا يفيد ان التشبيه بينهما نازح (قولهم والثاني مقحم بين
المضاف والمضاف اليه) قال الشيخ لاثير قالوا ولا يجوز الفصل

على التوكيد وثانيها وهو مذهب البرد انه مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى الاخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم * تنبيهات *
 الاول صرح في الكافية بان الضم امثل الوجهين * الثاني مذهب البصريين انه لا يشترط في الاسم المكرر ان يكون عليا بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب لا منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد *
 الثالث اذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ورفع ونصبه عطف بيان على اللفظ او المحل

(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

(واجعل منادى صرح) آخرة (ان يصف ليا * المتكلم) كعبد عبدي عبد عبدا عبديا * ولا يفتح ولا اكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فائقون ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء الفا نحو يا حسرتنا واما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فاجازة الاخفش والمازني والفارسي كقولهم

ولست برجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني

اصلهم بقولي يا لهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال في شرح الكافية ذكروا ايضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجن احب الي وحكي يونس عن بعض العرب يا ام لا تعجلي وبعض العرب يقولون يا رب اغثري ويا قوم لا تفعلوا اما المعتل آخرة ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو يا فتاي ويا قاضي * تنبيهان * الاول ما سبق من الاوجه هو فيما اضافته للتخصيص كما اشعر به تمثيله اما الوصف المشبه للفعل فان ياء ثابتة لا غير وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي * الثاني قال في شرح الكافية اذا كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبن يابني او يابني لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياءات مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت التثنية وليس بعد اختيار الشيء الا لزومه والفتح على وجهين احدهما ان تكون ياء المتكلم ابدلت الفاء ثم التزم حذفها لانها بدل مستقل * الثاني ان ثانية ياء بني حذف ثم ادغمت اولهما في ياء المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه . اه . وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى ياء المتكلم (وقتح او كسر وحذف الياء *) والالف

بين المضاف والمضاف اليه الا في هذه المسألة خاصة وبالصرح والمجرور في ضرورة هذا والمراد باقحام الابن هنا انه ليس هو المضاف الى ما بعده لا وحده ولا مع الاول لا انه زائد محض فتامل (قولهم على التوكيد) لا على البدل او عطف البيان لانهما لا يكونان الا بعد كمال الاسم وهنالك يكمل بالاضافة (قولهم الخمسة) لم يراعي اجازة السيرافي والا لا بدل الخمسة بالسته (قولهم ان الاسمين ركبا) هذا صريح في ان المركب لاسمان فقط فاذا كانت الاضافة طرقت بعد التركيب كما في التوضيح فكيف يلزم تركيب ثلاثة اشياء كما قل المصروح تامل (قولهم صرح في الكافية) اي واما هنا فقد اوما اليه فقط بالتقديم اللفظي (قولهم بل اسم الجنس) اسم الجنس مبتدا والوصف معطوف عليه والخبر كالعلم (قولهم على اللفظ او المحل) نشر على ترتيب اللف هذا وفي شرح الكافية منع البيانية والسند فساد تيسين الشيء بنفسه *

* المنادى المضاف الى ياء المتكلم *

(قولهم صرح آخرة) اي ولو حكما ليتناول نحو دلو وضبي (قولهم عبدا) يحتمل ان يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال واما هذه فللمناسبة فقط ويحتمل ان هذه للمناسبة وهي حركة اعرابه ايضا لانفاء ذات الياء المانعة من ظهور اعرابه فتدبر (قولهم وهذا هو الاصل) اي الثاني لكونه على حرف واحد والا فالاصل الاول في المبنى السكون (قولهم ثم الرابع) هذه المرتبة الثالثة واما المرتبة الثانية ففيها الثاني والثالث كما يشير له العطف بالواو (قولهم والياء الفا) فالالف اسم لانقلابها عن اسم (قولهم وهو حذف الالف) نظيرة في حذف العوض والمعوذ منه واقام الصلاة على ما تقدم في ابنية المصادر وفي باب الاضافة (قولهم ففيه لغة واحدة) ولا يجوز حذفها ولا اسكانها ولا ضمها او كسرها للالتباس بالمفرد عن الاضافة ولما يلتقي ساكنان وللتقل (قولهم للتخصيص) اي التخصيص بالمعنى الاعم الشامل للتعريف بدليل المقابلة لا بالمعنى الاخص المقابل للتعريف فاندفع ما اورد عليه (قولهم يا بني بالصغير) (قولهم لا غير) اي من بقية اللغات الخمس المتكلم عليها فيما تقدم فلا نقص بقراءة ابن كثير تامل (قولهم مستثقل) على صيغة اسم المفعول ويصح قراءة بدل بالتثنية او بالاضافة (قولهم وحذف الياء والالف) لف على غير ترتيب النشر وهذا من الشارح حمل للياء على ما هو ظاهرها ولو حملها على ما هو اعم من بقائها على

حالها او قلبها الفا لما زادوا الالف وبعد الزيادة فيمكن ان يرجع كل من الياء والالف للفتح والكسر (قولهم تخفيفا لكثرة الاستعمال) مرتبط بحذف الياء والالف (قولهم استمر) اي مجموعهما او من باب نحن بما عندنا وانت بما عندك راض او واو والكسر بمعنى او اي استمر كل من الفتح مع حذف الالف والكسر مع حذف الياء (قولهم ويا ابنته عم) في التصريح ان بنتا كابتة واعترض عليه بان قياس ما تقدم اي في مسالمة ونحو زيد ضم وافتن من الخ الفرق وفيه ان المسالمة السابقة فيها اتباع آخر المنادى لحركة ابن وذلك لا ياتي في بنت لكون بائها حاجزا حصينا ولا كذلك في هذه المسالمة فتدبر (قولهم وبني) اي الاسم الواحد المركب الذي جعله لاسمان (قولهم ولهذا قل في يا ابن ام يا ابن عم ولم يقل في نحو الخ) فيه نظر فانه لو قل في نحو كذا لصح ان يفسر بضابط ينطبق على المراد كما وقع له في مواضع على انه لو تم هذا لا اقتضى اخراج ابنته ام وابنته عم مع ان المقصود ادخالهما كما اقتضاه كلامه في اول المسالمة فتأمل (قولهم ومن اليا التاء عوض) وجه تعويض التاء من الياء بافاداة كل التخييم هذا وصرح الشارح البدر بان التاء للتانيث وقال عليه بعضهم فيه تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في يا عبدا (قولهم وهو لاقيس) لكونه حركة الياء المعوض منها (قولهم وفهم ذلك من قوله عرض) اي لان المتبادر منه الطرو الذي لا ينفي الجواز الاصلي فان دوام الطواري نادر جدا فيندفع ما اورد عليه (قولهم هي لالف التي يوصل بها آخر المنادى) اي بناء على جواز زيادتها في آخر كل منادى كيا زيدا (قولهم على ما مر) اي بناء على قول شرح الكافية الذي مر انها ليست بدلا من ياء المتكلم ولا احتراز بذلك عن القول بالبديلية فانه ضرورة فلا تعد عليه عشرة ولألا لعدت مع الياء ايضا فكانت احدى عشر *

* أسماء لازمة للنداء *

الذي في النسخ التي راينا لازمة بهاء التانيث ودخول لام الجر على النداء ومتضمنى كلام بعض انه بناء التانيث وهائه وعدم دخول لام الجر على النداء فانه قال بصيغة الفعل او بصيغة اسم الفاعل مع جر ما بعده بالاضافة او نصبه هذا والتقييد بلازمة للنداء للاحتراز عما يستعمل في النداء وفي غيره نحو زيد وما يارزم غير النداء نحو غلامك فقد قال ابن الدهان لا يقال يا غلامك لان الكاف هو

تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر في) قولهم (يا ابن ام) ويا ابنته ام (ويا ابن عم) ويا ابنته عم (لا مفر) اما الفتح ففيه قولان احدهما ان لاصل اما واما بقلب الياء الفا فحذفت لالف وبقيت الفتحة دليلا عليها * والثاني انها جعلتا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح والاول قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين واما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره انه مما اجتري فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب قال في لارتشاف واصحابنا يعتقدون ان ابن ام وابنته ام وابن عم وابنته عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها من احد عشر اذا اضافوه اليها واما اثبات الياء والالف في قوله - يا ابن امي ويا شقيق نفسي - وقوله - يا ابنة عم لا تلومي واهجوي - فضرورة اما ما لا يكسر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن ام يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن ام يا ابن عم * تنبيهه * نص بعضهم على ان الكسر اجود من الفتح وقد قري قال يا ابن ام بالوجهين (وفي النداء) قولهم يا (ابنت) ويا (امت) بالتاء (عرض) * والاصل يا امي ويا امي (واكسر او افتح ومن اليا التاء عوض) * ومن ثم لا يكاد ان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو لاقيس وكسرها وهو لاكثر وبالفتح قرا ابن عامر وبالكسر قرا غيره من السبعة * تنبيهات * الاول فهم من كلامه فوائد الاولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم في اب وام لا يكون الا في النداء * الثانية ان ذلك مختص بالاب والام * الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الواجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله

يا ابتي لا زلت فينا فانمسا لنا امل في العيش مادمت عائشا فضرورة وكذا قوله - يا ابتنا ملك او عساكا - وهو اهلون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية لالف فيه هي لالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا او مستغافنا به او مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح لامرين * الثاني اختلف في جواز ضم التاء في يا ابنت ويا امت فاجازة الفراء وابو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل انه سمع من العرب سن يقول يا ابنت ويا امت بالضم وعلى هذا فيكون في نداءهما عشر لغات الست السابقة في نحو يا عبدا وهذه الاربعة اعني ثلث التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو يا ابتنا على ما مر * الثالث يجوز

ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على انها تاء التانيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جوائز وقد قري بالوجهين في السبع برسمت في المصحف بالتاء *

المخاطب والمخاطب يجب ان يكون هو المنادى (قوله
بعض ما يخص بالندا) قيد ببعض لانه تقدم له بعض آخر في
قوله وفي النداء ابنت امت عرض وباء بالنداء داخلة على المقصور
عليه (قوله لو كان مرخما لقل فيه الخ) يعني ان القول بترخيم
فلان على فل وفلانة على فلة باطل اما الاول فلان قياسه حينئذ
فلا بالالف اذ لا يحذف ما قبل الاخر في الترخيم إلا اذا كمل
اربعة فصاعدا وهو هنا مكمل ثلاثة فحذفهم لالف دليل على انه
غير مرخم واما الثاني فلان قياسه حينئذ فلان اذ لا تحذف إلا نداء
التانيث فحذفهم لالف والنون وابقاء النداء دليل على انه غير مرخم
فاسم ان وضمير كان المذكور من فلان وفلانة وضمير فيه لبعض
ذلك وهو فلان واعلم انه حمل قول الكوفيين على غير القياس ورد
بانه لا دليل حينئذ على ذلك ولا ضرورة لتحمل عليه مع الاعتراف
بمخالفة القياس نعم قد يحتمل الترخيم في عبارتهم على مطلق النقص
(قوله كناية) اي ما ذكر كناية (قوله اي مما يختص بالنداء)
هو في نحو مكرمان وملامان على المشهور وإلا فقد ذكر ابن سيده
انه يقال رجل مكرمان وملامان وامرأة ملامانة وروى ابو حاتم
السجستاني هذا زيد ملامان وهذه هند ملامانة غير مصروفين
(قوله وليس بشيء) اي لان دعوى التصحيف لا دليل عليها
مع انه سمع مطيبان وقال الشيخ لاثير زعم الشيخ ابو محمد بن السيد
انه مختص بالذم وزعم ان ما وجد في النسخ من قولهم يا مكرمان
تصحيف يا مكذبان وليس كما زعم اذ قد ذكر الاخفش يا مكرمان
وذكره سيبويه ولم ينص سيبويه على الذم في بناء مفعلان تدبر
(قوله ان يكون مجردا) قيل لا حاجة اليه لان الثلاثي عندهم لا
يشمل المزيد وهو ممنوع والسند انهم يقسمون الفعل الى ثلاثي
ورباعي وكلا الى مجرد ومزيد كما يشهد بذلك استقراء كلامهم في
باب ابيته المصادر نعم يرد على الشارح انه حمل الثلاثي في قول
المصنف من ذي ثلاث صرفا على ما يخرج المزيد وعبر هو عنه
بالثلاثي فان كان راي ان ذلك هو المتبادر من العبارة الزم مثله هنا
والا فما الفرق (قوله فلا يبنى من ناقص) فلا يقال كوان سن كان
ولا بوات من بات ومحل ذلك ما دامت ناقصة اما ان كانت
تامة فلا كما صرح به المصرح في باب اسماء الافعال اذ قال
ويجوز من التامة (قوله وعرعار من عرعر) في قوله يدعو
وليدهم بها عرعار الذي في شرح الشيخ لاثير للتسهيل يدعو بها

ولدانهم

(وفل بعض ما يخص بالندا) اي لا يستعمل في غير النداء ويقال
للمونثة يافلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه انهما كنيتان عن
نكوتين فنفل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين
ان اصلهما فلان وفلانة فرخما وردة الناظم بانه لو كان مرخما لقل
فيه فلا ولما قيل في التانيث فلة ومذهب الشلوبيين وابن عصفور
وصاحب البسيط الى ان فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى
فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده في شرح التسهيل وغيره
ان يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة قال وهما لاصل فلا
يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في انهما كناية عن العلم وان اصلهما فلان وفلانة ومخالفة في الترخيم
وردة بالوجهين السابقين و (لومان) بالهمز وضم اللام وملامان
بمعنى عظيم اللوم و (نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا *)
اي مما يختص بالنداء * تنبيهان * الاول الاكثر في بناء مفعلان
نحو ملامان ان ياتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يا مكرمان
حكاة سيبويه والاخفش ويا مطيبان وزعم ابن السيد انه مختص
بالذم وان مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء * الثاني قال في
شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه
ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه خلافا اجاز بعضهم القياس
عليه فتقول يا مخبشان وفي لاني يا مخبشانة (واطردا في سب لانشي
وزن) يا فعال نحو (يا خبات) يالكاع يا فساق واما قوله
اطرف ما اطوف ثم اوي الى بيت قيسدته لكاع
فضرورة (والامر هكذا *) اي اسم فعل الامر مطرد (من الثلاثي) عند
سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وتوك * تنبيهان * الاول اهل
الناظم من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون
مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو دراك من ادرك *
الثاني ان يكون تاما فلا يبنى من ناقص * الثالث ان يكون متصرفا
الرابع ان يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثاني ادعى
سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذا كقرقار من قرقر في قوله - قالت
له ريح الصبا قرقار - وعرعار من عرعر في قوله - يدعو وليدهم بها عرعار -
وقاس عليه الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من
الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاة عن الماضي
وحكى المازني عن الاصمعي عن ابي عمرو مثله والتصحيح ما قاله
سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الاول
نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار

ولدانهم عرعار وهي لعبة الصبيان يتداعون بها ليجمعوا (قولهم فخالف لفظ
 الاول لفظ الثاني) اي لما لم يقل قارقار وعارعار علم انه اي ما ذكر من قرقار وعرعار
 محمول على قرقر وعرعري اي عرعار بمعنى عرعر وقرقار بمعنى قرقرو وفي شرح الشيخ لاثير
 وما ذكره المصنف من ان قرقار اسم فعل هو مذهب سيبويه وكذلك قال في عرعار
 وزعم المبرد ان سيبويه غلط في هذا وان قرقار وعرعار حكاية للصوت كما يقال غاق
 غاق وحاء حاء وحوب حوب وحكي مثله عن المازني وابي عمرو ولا يظهر ما ذهب
 اليه سيبويه ومما يقوي ذلك وجود مثل قرقار اسم فعل في غير الامر حكى ابن
 كيسان في تصريفه انه يقال همهم وحمام ومجام وبجباح اي لم يبق شيء وانشد
 ما كان إلا كاصطفى لاقدام حتى اتيناهم فقالوا همهم

(قولهم يقال في نداء المجهول الخ) قال لاعلم من كناية عن نكرة من يعقل وقد
 يكتفى به عن معرفة سن يعقل هذا ولام من محذوف وهي واو لقولهم في الجمع
 هنوات ونون هنت مسكنة وتاؤها للالحاق كهبي في بنت واخت وتدل على
 التانيث (قولهم وقد يلي اواخرهن ما يلي آخر المندوب) ما واقعة على الالف
 وهاء السكت وهذا الايلاء رواه ابو حاتم عن العرب ونقله عنه ابو علي القالي في
 الامالي (قولهم بضم الهاء وكسرها) قال الشيخ الاثير ينبغي ان يحتمل الكسر
 على انه لما حرك حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ويحتمل الضم على انه للتشبيه
 لهذه الهاء بهاء الضمير قال الشاعر

وقد رايتي قولها يا هنساء ويحك قد الحقت شرا بشر

والذي حفظناه من الشيوخ ورويناه في هذا البيت الضم *

* الاستغاثة *

(قولهم اذا استغيت اسم) اي مدلوله لان الاحكام الواردة على الالفاظ مصروفة
 لمعانيها إلا لقرينة وتناول اطلاق الاسم حتى النكرة الغير المقصودة (قولهم ليخلص
 من شدة) اي يزيل عنه شدة التلبس بها او يعين على دفع مشقة اي يدفعها
 عنه ولا يتركها لتلبس به وعلى هذا فاو للتوزيع فان جعل التخليص بمعنى الدفع
 والمشقة بمعنى الشدة فاو لا يصح بقاؤها على ظاهرها لان المقام حينئذ للواو ومنهم
 من حمل الاعانة على دفع المشقة على ان يفعل الفعل المستغيت والمستغاث
 معا والتخليص من الشدة على ان يفعل المستغاث فقط (قولهم غالبا) اخذ من
 قوله فيما سياتي ولام ما استغيت عاقبت الف (قولهم للتخصيص على الاستغاثة)
 عبر بالتخصيص للتشبيه على انه عند عدم الجر لا يقطع بعدم الاستغاثة (قولهم
 وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من اجله) قيل هلا عكس واجيب
 بان الفتح مع المستغاث لانه اشبه ما هي فيه مفتوحة وبين ان هذا رجوع
 للتعليل الاول فهو اعتراف بعدم تمامية التعليل الثاني وقد وجه الفتح ايضا بان اللام
 حرف واصل ما كان كذلك الفتح كواو العطف وفاته وبان المنادى لما كان لا

فخالف لفظ الاول لفظ الثاني علم انه محمول على عرعر
 وقرقرو (وشاع في سب الذكور) يا (فعل) نحو قولهم
 يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (ولا تنفس) عليه بل
 طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا
 ونسب لسيبويه (وجر في الشعر فل) قال الراجز
 - في لجة امسك فلانا عن فل - والصواب ان اصل هذا
 فلان وانه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله
 - درس المنا بمتالع فابان - اي درس المنازل وليس هو
 فل المختص بالنداء اذ معناه ما مختلف على الصحيح
 كما مر ان المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان
 كناية عن علم ومادتهما مختلفتان فالمختص مادته ف ل ي
 فلو صغرته قلت فلي وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته
 قلت فلين وقد تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف
 * خاتمة * يقال في نداء المجهول والمجهولة ياهن
 وياهنت وفي التثنية والجمع ياهنان وياهننان وياهنون
 وياهنات وقد يلي اواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو
 ياهناه وياهناه بضم الهاء وكسرها وفي التثنية والجمع
 ياهنانيه وياهنانيه وياهنونا وياهنونا والله اعلم *

(الاستغاثة)

(اذا استغيت اسم منادى) اي نودي ليخلص من
 شدة او يعين على مشقة (خفصا) (غالبا) باللام
 مفتوحا (حال من اللام) (كيا للمرتضى) (وقول عمرو
 رضي الله عنه يا لله فخفصه للتخصيص على الاستغاثة
 وفتح اللام لوقوعه موقع المضمرة كونه منادى وليحصل
 بذلك فرق بينه وبين المستغاث من اجله وانما
 اعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع
 اللام اعطاه شبهها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد
 الاولى ان استغاث متعدد بنفسه لقوله اذا استغيت
 اسم والتخويرون يقولون مستغاث به قال الله تعالى
 اذ تستغيثون ربكم

يحتاج الى لام غيرت لامه الجارة عن الكسر الذي هو شان امثالها لدخولها في غير موضعها
وبان هذه اللام لما وليت يا لفظا او تقديرا وكثر استعمالها معها وصارت معها كالشيء الواحد
غيروها للفتح مناسبة لحركة يا هذا واعادة اللام نشعر باستقلال كل في انتاج المدعى مع ان
الثاني لا ينتج خصوص فتح لام المستغاث فاما انه تسامح في اعادة اللام والعلته المجموع او لا
والمراد للفرق بينه وبين المستغاث من اجله المعلوم كسر لامه وهذا اول مما قبله (قوله)
وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين) هو خلاف ما صرح به في شرح التسهيل فانه قال
فيه لاستغاثه دعاء المستنصر المستنصر به والمستعين المستعان به والمعروف في اللغة تعدي فعله
بنفسه نحو استغاث زيد عمرا قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقال فاستغاثه الذي من
شيئته فالداي مستغيث والمدعو مستغاث والنخويون يقولون استغاث به فهو مستغاث به
وكلام العرب بخلاف ذلك لكن قال عليه الشيخ لاثير وليس كما ذكر بل استغاث يتعدى
ثارة بنفسه وثارة بحرف الجر الذي هو الباء كما في لفظ سيبويه والنخويين في باب الاستغاث
وكان ينبغي ان لا يقدم على مخالفة النخويين خصوصا سيبويه الا بعد استقراء تام بل كان
ينبغي له اذا راي الامام قد تكلم به معدي بالباء ان يعتقد بعد استقراءه انه ليس استغاثا
تاما وان لفظ لامام سيبويه حجة في التعدي بحرف الجر فاما جاء من لسان العرب معدي
بالباء قوله

حتى استغاثت بماء لا رشاء له من الاباطح في حافاته البسرك
مكلل باصول البيت تنسجهم ريح حريق لصافي مائه حبك
كما استغاث بمي جر غيطلسته خاف العيون فلم ينظر به الحسك

وقال الاخر

حتى استغاثت باهل الملح ما طعمت في منزل طعم نوم غير تـ او يب

(قوله ان المستغاث معرب مطلقا) اي ولو مفردا معرفة واستفادة هذا من قوله خفضا باللام
فانه نص في اعرابه بها فاما ان خلا منها على ما ياتي فيجزي على تفصيل المناديات ثم
قوله خفضا اي ولو محلا كما في يا لهذا على ما يظهر (قوله يختص المستغاث من حروف
النداء بيئا) لا يرده - اعلم لك ابن صعصعة بن سعد - لكونه شاذ او ضرورة وفي شرح
التسهيل للشيخ الاثير واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث به اذا لم تكن فيه لام الاستغاث
واستدل بقول الشاعر - اعلم لك ابن صعصعة بن سعد - وهذا ضرورة وفيه نداء المستغاث
بغير ياء وقد تقدم منعه (قوله ان يائي حيث وقع الخ) اسم ان كلمته يائي مقصود لفظها
وخبرها مستغاث له وامل الثبوت المدلول عليه بنسبة الخبر المبتدا وجملته ان واسمها وخبرها
خبر الصحيح (قوله يا ادعو) الاولى اسقاط يا الاثنيان بعوضهما وهو ادعو (قوله وذلك غير
جائز) اي لما فيه من عمل فعل الفاعل المضمر المتصل في معموله المنصوب المنفصل والضمير ان الشيء
واحد وبيانه ان فاعل ادعو المستتر المتكلم وهو المفعول به الذي دخلت عليه اللام الزائدة وفرق
بين هذا وبين جعل المستغاث محذوفا اي بالقومي لي حيث كان المحذور بلام المستغاث
به هو عين ضمير ادعو بانه ليس مفعولا به كمدخول لام المستغاث بل مفعول لاجله مقرون

وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين *
الثانية ان المستغاث معرب مطلقا * الثالثة
انه يجوز اقترانه بال وان كان منادى
لان حرف النداء لم يباشرها فهم ذلك
من تمثيله وهو مجمع عليه * تنبيهات *
لاول يختص المستغاث من حروف النداء
بيئا يرشد الى ذلك تمثيله وقوله بعد ان
كررت يا * الثاني ما اطلقه من فتح لام
المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فاما معها
فتكسر نحو يائي وقد اجاز ابو الفتح في قوله
فيا شوق ما ابقى ويائي من النوى
ويادمع ما اجرى ويقلب ما اصبي
ان يكون استغاث بنفسه وان يكون
استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور
ان يائي حيث وقع مستغاث له والمستغاث
به محذوف بناء على ما سياتي من ان
العامل في المستغاث فعل النداء المضمر
فيصير التقدير يا ادع لي وذلك غير جائز
في غير ظننت وما حمل عليها * الثالث
اختلف في اللام الداخلة على المستغاث
فقيل هي بقية ال

بلام التعليل نعم يرد ذلك الرد ان هذا اعتبار فان الفعل لا يظهر بحال لا استعمال فلا يضر ما ذكر (قولهم ولاصل يا آل زيد) رد بما لا آل له نحو الماء والعشب وهو لا يتم اذا كان هذا القائل يرى ذلك في المستغاث فقط دون اسم التعجب او يرى في ذلك ان له آلا تنزيلا (قولهم تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني) هو مبني على ما ذهب اليه البعض من ان حروف النداء اسماء افعال نحو صه ومه وانها لذلك افادت مع الاسماء وان العمل لها (قولهم وافتح مع المعطوف) اي لثلا يقع لبس بالمستغاث من اجله وان المستغاث محذوف يدل على هذا قوله بعد وفي سوي ذلك بالكسر اثتيا لامن اللبس (قولهم وفي سوي ذلك التكرار) جعل لاشارة للتكرار المفهوم من قوله ان كررت يا فيكون هذا كلاما على مفهوم الشرط السابق والمعنى انه اذا لم تكرر يا فلا تفتح لام المستغاث مع المعطوف وعليه فوجه الاتيان بهذا ان ما قبله لا يعلم منه إلا انه اذا انتفى الشرط لا يفتح ولا يعلم منه خصوص انه يكسر لكنه لو ترك قوله التكرار وقال في سوي ما تقدم من فتح لام المستغاث افرد او كرر مع يا لدخل في كلام المصنف كسر لام المستغاث من اجله ويمكن ان يرد كلام الشارح لهذا فان سوي ذلك التكرار ينطبق على يا المبرتضى وعلى يا للكهول والشبان وعلى للعجب ولاول الاقرب وهذا لادق واعلم ان قول الشارح في التشبيه الثاني علم مما ذكر صحيح على الوجهين اما على الثاني فظاهر واما على لاول فيراد مما ذكر قول الشارح قبل وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر فتدبره فانه لم يتكرر للناظرين (قولهم احتمال الامرين) الاستغاثه به او من اجله (قولهم وقيل بفعل محذوف) الكلام على هذا جملتان بخلاف ما قبله وما بعده هذا وفي شرح الشيخ لاثير اما لام المستغاث من اجله فزعم ابن عصفور انها تتعلق بفعل مضمر قولا واحدا تقديره ادعوك لزيد وزعم ابن الصائغ انها تتعلق بفعل النداء قولا واحدا وليس كما زعم لان من الخويين سن ذهب الى انها تتعلق بمحذوف في موضع الحال اي مدعوا لزيد وهو مذهب ابن الباذش فمن قال التقدير ادعوك لعمرو جعل الكلام جملتين وسن قسال ان العامل فيه حال محذوفة تقديرها يا لزيد مدعوا لعمرو فهو مبني على ان الحال تجبي من المنادى وقد تقدم الخلاف فيه وسن قسال ان العامل فيه هو الفعل العامل في المنادى ففيه بعد لانه لم ينب هذا الفعل المضمر من القوة ان يتعلق به حرفا جر اللام الداخلة على المستغاث به واللام الداخلة على المستغاث من اجله ولا يقال كيف تعلق حرفا جر بفعل واحد وهما من جنس واحد لانه قد اختلف معنيهما فلا يمنع ذلك من التعلق لان اختلاف المعنى يقوم مقام اختلافه هذا كلامه فما قيل لم يذهب احد هنا الى التعلق بفعل النداء فاسد وافسد منه توجيهه بلثلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم اما اولاً فانه انما يتاق فيما اذا كان المستغاث من

والاصل يا آل زيد فزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى انها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان احدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني * الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفة نحو يا لزيد الشجاع المظلوم وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضوع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقولهم يا القومي ويا لامثال قومي لاناس توجهم في ازدياد (وفي سوي ذلك) التكرار (بالكسر اثتيا) على لاصل لامن اللبس نحو - يا للكهول وللشبان للعجب - * تشبيهات * لاول يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا في قوله

يا لعطافنا ويا لسرياح وابي المحشر الفتح النفاح الثاني علم مما ذكر ان كسر اللام مع المستغاث من اجله واجب على لاصل وهو ظاهر في الاسماء الظاهرة واما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمال الامرين وقد قيل في قوله - فيا لك من ليل ... - ان اللام فيه للاستغاثه * الثالث فيهما تتعلق لام المستغاث من اجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة اي مدعوا لزيد * الرابع

اجله مفعول له مجرور باللام لا مفعول به كما تقدم (قولهم قد
يجر المستغاث من اجله) حرر بعض لايمة ان ما بعد المستغاث
ان اريد به الخلاص منه صح المجهي باللام او بمن نحو يا لزيد
للظالم ويا لزيد من الظالم وان اريد تخليصه مما نزل به او مما
يتوقع نزوله به يتعين اللام نحو يا لزيد للظالم اي ادعوك له
لتخلصنا منه *

* الندبة *

(قولهم الندبة) اي النوح على الميت وذكر خصاله الحميدة وهي
من كلام النساء غالبا اضعف احتمالهن (قولهم وهو المتفجع عليه)
اي بيا او وا ليخرج زيد من تفجعت على زيد يدل على ذلك
قولهم الندبة نداء المتفجع النح (قولهم او المتوجع له) عطف
على المتفجع عليه (قولهم او منه) عطف على له اي المتوجع منه
(قولهم فيضم في نحو وا زيد) تفرغ على ما الهادي اجعل لمدوب
(قولهم وا صاربا عمرا) كذا مثل المصرح وغيره وهو محمول على
المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي او يجعل صاربا عمرا متوجعا
له او منه تجوزا وسياتي انه لا يشترط فيه عدم التنكير هذا وقد
اجاز الكوفيون ندبة النكرة مطلقا وكذا الرماني فافهم (قولهم كما
يوضح لاسم العلم) العلم صفة فاعل يوضح لا نائب فاعله ومتعلق
الفعل محذوف اي مسماه لا بالصفة تدبر (قولهم وما نكر لم
يندب) اي ولم يصف كما يشير له قول الشارح في اجازته
ندبة اسم الجنس المفرد فان اضيف فان كانت اضافته للتوضيح
جاز اتفاقا كما نبه عليه الشارح سابقا حيث قال ولا يندب إلا
العلم ونحوه كالمصنف وان كانت لغيره فلا خلافا للرماني ثم هذا
كلمه في المتوجع عليه لا منه اوله فيجوز (قولهم وذلك اسم للاشارة
والموصول) هكذا في نسج ولا شك في صحتها وفي بعضها كاسم
لاشارة وليس يندرج تحتها الضمير كما قيل لانتفاء ابهامه كيف
وهو اعرف المعارف بعد اسم الجلالة (قولهم ويندب الموصول)
اي الخالي من ال لقوله وباضطرار خص جمع يا وال (قولهم
ومنتهى المندوب) اي ولو حكما كأخر الصلته وظاهرة ولو في آخرة
هاء كعظيم الجاه وقيدة في التسهيل بسوى ذلك (قولهم واجمعي
الشاميتين) اي واقدهي الكائنين من خشب الذين يشرب بهما
الخمر المنسوبين للشمام زعموا انه سمع من عربي ضاع له قدحان
من خشب فندبهما وقال السيرافي لسث ادري اهو من كلام يونس

قد يجر المستغاث من اجله بمن كقولهم

يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المودي لهم ديننا
(ولام ما استغيت عاقبت الف) فكما تقول يا لزيد تقول ايضا
يا زيدا ومنه قوله يا زيدا لا أمل نيل عز وغنى بعد فاقته وجوان
ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يا لزيدا وقد يخلو منهما كقولهم - الا
يا قوم للعجب العجيب - (ومثله) في ذلك (اسم ذو تعجب الف) *
بلا فرق كقولهم يا لله يا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتها ويقال يا
لعجب ويا عجب لزيد ويا عجب له * تنبيه * جاء عن العرب في
نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثته
من اجله وكون المستغاث محذوفا * خاتمة * في مسائل متفرقة *
الاولى اذا وقف على المستغاث او المتعجب منه حالة الحاق لالف
جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث فيلي يا
المستغاث من اجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقولهم
يا لانس ابوا إلا مشابرة على التوغل في بغى وادوان
اي يا لغومي لانس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من اجله
نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتتصرف من نفسك والله اعلم *

(الندبة)

(ما الهادي) من الاحكام (اجعل لمدوب) وهو المتفجع عليه لفقدته
حقيقة كقولهم - وقمت فيه بامر الله يا عمرا - او لتزيله منزلة المفقود
كقول عمر وقد اخبر بجذب اصاب بعض العرب وا عمراه وا عمراه او
المتوجع له نحو فوا كبدا من حب من لا يحبني او منه نحو وا مصيبتاه
فيضم في نحو وا زيد وينصب في نحو وا امير المؤمنين وا صاربا عمرا
واذا اضطر الى تنوينه جاز ضممه ونصبه كقولهم - وا فقعسا واين مني
فقعس - ولا يندب إلا العلم ونحوه كالمصنف اضافة توضح المندوب
كما يوضح لاسم العلم مسماه (وما * نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه
خلافا للرياشي في اجازته ندبة اسم الجنس المفرد ونذر وا جهلاه
(ولا) يندب (ما ابهما) وذلك اسم للاشارة والموصول بما لا يعينه
فلا يقال وا هذه ولا وا سن ذهبا لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة
المصاب مفقود في هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذي اشتهر)
اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبشر زمزم يلي وا سن حفر) في
قولهم وا سن حفر بئر زمزما فانه بمنزلة وا عبد المطلبا (ومنتهى
المندوب) مطلقا (صله) جوازا لا وجوبا (بالالف) المسماة التي
الندبة فتقول في المفرد وا زيدا ومنه قوله ... - وقدمت فيه بامر
الله يا عمرا - وفي المضاف يا غلام زيدا وا عبد الملكا وفي المشبه به

وا ثلاثة وثلاثين وفي الصلته وا سن حفر بئر زمزما وفي المركب وا معدي كربا وفي المحكي وا قام زيدا فيمن اسمه قام زيد واجاز
يونس وصل الف الندبة بأخر الصلته نحو وا زيد الظريفا ويعصده قول بعض العرب واجمعي الشاميتين وهذه

ام من كلام العرب وذكر ابو البقاء العكبري وابن عصفور انه من كلام العرب
 (قولهم ان كان مثلها) ولو مثلها عن كلمة كيا عبدا فان لم يكن مثلها بقيت
 وقيل تحذف ايضا (قولهم مما مر) اي في مثال المصنف على القول بصرف
 زمزم وكذا على القول الاخر ان اريد من التنوين ما يتناول المقدر (قولهم واجاز
 الكوفيون فيه مع الحذف وجهين الخ) اي اجازوا ان يحذف واجازوا ان يذكر
 وعلى الذكر فقد اجازوا فيه وجهين ان يذكر محركا بالفتح او يذكر محركا بالكسر
 وفي نسخة مع عدم الحذف ووجهها ان المراد اجازوا في صورة بقاء التنوين
 ان يحرك الخ (قولهم واجاز الفراء وجهها ثالثا) اي بالنسبة لصورة الذكر فقط
 واما بالنسبة لصورة الحذف ايضا فراجع (قولهم اوله حرفا مجانسا) اي منقلبها
 عن الف الندبة كما يشير له قول الشارح بعد وبقيت الف الندبة بحالها واعلم
 ان مثل ذلك الشكل او الضمير وياوه على ما صرح به المصنف في التسهيل
 وغيره فانه يذكر بعدهما حرف مجانس دفعا للبس فيقال في ندبة قومي وقوموا
 مسمى بهما واقوميه وواقوموه ولا يقال واقوماه لئلا يلتبس ما سمي به مما اسند
 الى الجمع او المخاطبة بما سمي بما اسند الى اثنين وهذا مراد من قال لئلا يلتبس
 بالمتنى (قولهم بوم لابسا) الوهم ذهب ظن الانسان الى الشيء وهو يريد غيره يقال
 وعمت في الشيء بالفتح وهما بالاسكان اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره واما
 وهم بالكسر في الحساب فهو بالكسر بوم وهما بالفتح اذا غلط وسهى فهو غير الاول
 فاتيان المصنف بالوهم الساكن الهاء صواب (قولهم وندبته) هو على صيغة
 المصدر عطف على ندبه في قوله فتقول في ندبه (قولهم والحالة هذه) اي
 حالة الباس الفتح (قولهم واختاره في التسهيل) قال المصنف فيه وقلها ياء
 بعد نون اسم متنى جائز خلافا للبصريين وقال في شرحه البصريون يلتزمون
 فتح نون التثنية في ندبة المتنى فيقولون وازيدناه والكوفيون يميزون هذا ووا
 زيدانيه وهذا عندي اولي من الفتح وسلامة لالف لوجهين احدهما ان في
 الفتح وسلامة لالف ايها ان اللفظ ليس تثنية وانما هو من الاعلام المختصة
 بالفتح ونون مزيدتين كسلمان ومروان والثاني ان ابا حاتم حكى ان العرب تقول
 في ندائهم متنى يا هنادي ولم يحك يا هناداه والقياس انما يكون على ما سمع لا على
 ما لم يسمع (قولهم بل اجعله كالمنادى الخالي من الندبة) هذا يدل على انه
 جعل المد والهاء منصوبين بلا تزد وانه نفي للجميع لا نفي للجموع ولا يتوهم
 حينئذ تكرار مع قوله ما للمنادى لان ما واقعة على الاحكام المقررة للمنادى في باب
 من ضم او نصب ظاهرا او مقدرا وليس يذكرون له فيها ان يتجرد او لا ولذلك
 قال الشارح هنا كالمنادى الخالي منها وبالجملة فالذي في باب المنادى عدم حكم
 وما هنا حكم بالعدم ولا تكرر فيهما بوجه وارى من ذلك ان يتوهم تكرار مع
 قوله ومنتهى المندوب صلته بالالف ولما كان قوله ومنتهى المندوب صلته بالالف

الالف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) الف
 (مثلها حذف) لاجلها نحو واموساه واجاز الكوفيون
 قلبه ياء قياسا فقالوا وا موسياه (كذلك) يحذف لاجل
 الف الندبة (تنوين الذي به كمل) المندوب (من
 صلة او غيرها) مما مر كما رايت (نلت الامل) لضرورة
 ان لالف لا يكون قبلها الا فتحة على ما رايت
 والتنوين لا حظ له في الحركة هذا مذهب سيبويه
 والبصريين واجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه
 فتقول وا غلام زيدناه وكسره مع قلب لالف ياء فتقول
 وا غلام زيدنيه قال المصنف وما راوه حسن لو عضده
 سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور اهل
 الكوفة يحركون التنوين فيقولون وا غلام زيدناه وزعموا
 انه سمع انتهى واجاز الفراء وجهها ثالثا وهو حذفه مع
 ابقاء الكسرة وقلب لالف ياء فتقول وا غلام زيدنيه
 (والشكل حتما اوله) حرفا (مجانسا) فاول الكسرياء
 والضم واوا (ان يكن الفتح بوم لابسا) دفعا للبس
 فتقول في ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة وا غلامك
 وفي ندبته مضافا الى ضمير الغائب وا غلامه اذ لو قلت
 وا غلامك لالتبس بالمذكر ولو قلت وا غلامها لالتبس
 بالغائبة قال في شرح الكافية وهذا الاتباع يعني والحالة
 هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل
 بغيره اليه وبقيت الف الندبة بحالها فتقول في رقاش
 وا رقاشاه وفي عبد الملك وا عبد الملكة وفي سن اسمه
 قام الرجل وا قام الرجله هذا مذهب اكثر البصريين
 واجاز الكوفيون الاتباع نحو وا رقاشيه وا عبد الملكيه واقام
 الرجلوه * تنبيه * اجاز الكوفيون ايضا الاتباع في المتنى
 نحو وا زيدانيه واختاره في التسهيل (واقفا زد) في
 في آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد وان
 نشأ) عدم الزيادة (فالسد والهال لا ترد) بل اجعله
 كالمنادى الخالي عن الندبة وقد مر بيان

وقوله - ووافقا زدها سكت ان ترد - يقتضي بحسب طاهره ان آخر المندوب لا بد فيه من الف او بدلها وللمتكلم ان يزيد عليها هاء وله ان لا يزيد ذلك واما انه يسقطهما معا فلا دفع ذلك بقوله - وان تشا فائد والهاء لا تزد - هذا ما اراد الشارح بهذا الكلام فليتدبر فقد خلط هنا الناظرون (قولهم لاوجه الثلاثة) التجرد من المد والهاء او احدهما (قولهم لزمت الياء) لا يقال بجواز الحذف اذا كانت ساكنة لالتقاء الساكنين للتخلص منه بتحريرها بالفتح لاسيما وهو الاصل الثاني فيها كما تقدم *

* الترخيم *

(قولهم ترقيق الصوت وتليينه) الذي في عبارة غيره الترخيم لغة التسهيل يقال صوت رخيم اي لين سهل وقيل الرافة والاشفاق (قولهم واما في الاصطلاح حذف بعض الهم) الحق اما اسقاط اما او زيادة فهو (قولهم وهو حذف آخر المنادى) اي الحرف الاخير منه لما انه المتبادر ولانه خالف ما قبله حيث عبر فيه بحذف بعض الكلمة وانما اقتصر الشارح على حذف الاخر مع ان الترخيم يكون بغير الاخر لانه اللازم في الترخيم على معنى انه كلما حذف الحرف قبله حذف هو ولا عكس فحينئذ حذف ما قبل الاخر عرض مفارق في الترخيم ولان حذف الحرف الذي قبل الاخر انما يعتبر بعد حذف الاخر فيثبت له وصف كونه آخر بهذا الاعتبار وقد يشير الى هذا قول الشارح الا في واجاز سيويه ان يرخم ثانيا واما الترخيم بحذف عجز المركب فلم يدخل في التعريف لكون المنقول ان العرب لم تتكلم به وانما اجازة النحويون قياسا كما ياتي والتعريف للمسموع ومنهم من جعل الاخر متناولا للحرف الاخير والحرف الذي قبله ايضا وعجز المركب (قولهم ان يكون مفعولا له) قدم هذا لاحتمال لكون الفصل له بسلامته مما يرد على ما بعده ولا يرد عليه ان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه لما ان الترخيم مراد منه المحاصل بالمصدر الذي هو وصف اللفظ بخلاف الحذف فقد ذكر الرضي في قولهم ضربته ناديا انه ليس هنا حدثان بل هما في الحقيقة حدث واحد اذ المعنى ادبته بالضرب فالعلة هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة في نفسه بل هي اثره اي ضربته للتداب وعلى ما ذكره الرضي خرج بعض المحققين افترض عنكم الذكر صفحا في احد وجوهه فاعرفه (قولهم او مصدرا في موضع الحال) فيه ان وقوع المصدر المنكر حالا مقصور على السماع كما قدمه المصنف (قولهم او صرفا على حذف مضاف) فيه انه حذف من غير قرينة مع ان مجوز هذا الوجه شرط في المفعول فيه ان يدل على تعيين وقت او مقدار (قولهم وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى) فيه انه لا ملاقة لان الحذف اسم وكون الحذف قيد بكونه في آخر المنادى لا يكفي لان المطلوب الملاقة بين

لاوجه الثلاثة وافهم قوله ووافقا ان هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ومنه قوله الا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

(وقائل) في ندبة المضاف للياء (واعبديا واعبدا من في النداء ليا ذا سكون ابدا) فقال يا عبدي واما سن قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالفتح او يا عبد بالضم او يا عبدا بالالف اقتصر على الثاني وسن قال يا عبدي باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول * تنبيه * فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيويه وحذفها مذهب المبرد * خاتمة * اذا نذب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو وا ولد عبديا والله اعلم *

(الترخيم)

(ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي سهل لين ومنه قوله لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر اي رقيق الحواشي واما في الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم في اسود سويد وسياتي في بابهِ وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كما سماعا فيمن دعا سعادا) * وانما توسع في ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو ترقيق * تنبيه * اجاز الشارح في نصب ترخيما ثلاثة اوجه ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او صرفا على حذف مضاف واجاز المرادي وجها رابعا وهو ان يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى واجاز المكودي وجها خامسا

وهو ان يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف اي رخيم ترخيما (وجوزنه)
 اي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما انث بالها) اي سواء كان علما
 او غير علم ثلاثيا او زائدا على الثلاثي كقوله - اذلم مهلا بعض هذ
 التذلل - ... وكقوله - جاري لا تستمكري عذيري - ونحو يا شا ادجني
 اي اقمي بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا اي اقم به *
 تنبيهات * الاول قيد في التسهيل ما اطلقه هنا بالمنادى المبني لاجراج
 النكرة غير المقصودة والمضاي فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعشى يا
 جارية خذي بيدي لغير معينة ولا في نحو يا طاححة الخير واما قوله
 يا علمم الخير قد طالت اقامتنا فنادر * الثاني شرط المبرد في ترخيم
 المونث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جواز
 كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمته بن قلعمته لانه
 كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النخاعة بخلافه وليس
 كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف
 على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان نالحقه هاء ساكنة فتقول في
 المرخم يا طاححة فقول هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل
 هي التاء المحذوفة اعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال
 في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادةها
 او تعويض الف منها و اشار بالتعويض الى قوله - قفي قبل التثريق
 يا ضباعا - فجعل الف لاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن
 عصفور على ان ذلك لا يجوز إلا في الضرورة و اشار بقوله غالبا الى
 ان بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حتى سيبويه يا حرمم بالوقف
 بغير هاء قال ابو حيان اطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول ان كان
 الترخيم على لغة سن لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح *
 الخامس اختلف النخاعة في قوله - كيني لهم يا اميمة ناصب - *
 بفتح اميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بهارم ثم اختلفوا فقيل هو
 معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل
 بني على الفتح لان منهم سن يبني المنادى المفرد على الفتح لانها

المفعول المطلق ونفس عامله فان سلم قيل حذف آخر المنادى هو حد
 الترخيم فلا يظهر ان يكون ترخيما مصدرا للعدد وهو ظاهر ولا للتوكيد
 لكونه ليس نفس لفظه ولا مرادفه كما هو معلوم في كل حد ومحدود
 ولا للنوع لكون الترخيم ليس نوعا من حذف آخر المنادى بل هو هو
 فتامل (قوله وهو ان يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف) فيه انه
 تصرف في كلام المصنف بما لا يراه وحذف عامل الموكد امتنع
 وادعاء حذف من غير قرينة وعدم التمام حينئذ بين قوله ترخيما
 وبين قوله احذف وقد اجيز سادس وهو ان يكون مفعولا به
 المحذوف وهو فعل شرط حذف هو وادائه والفاء الرابطة والاصل
 ان اردت ترخيما فاحذف وفيه انه حذف من غير دليل مع
 اجحاف الحذف للكلام وكثرة المحذوفات (قوله اي سواء كان
 علما او غير علم) متضمنى كلام المصنف ان يزيد الشارح في تفسير
 لاطلاق هنا مضافا او لا إلا انه اسقط ذلك مراعاة لكلام التسهيل
 الذي نبه عليه (قوله بالمنادى المبني) قيده الشيخ لاثير بكونه
 مبنيا بسبب النداء لان مثل حذام لا يجوز ترخيمه لان العرب
 ابقته على بنائه حالة النداء (قوله صلعمته بن قلعمته) قيل
 الذي بخط الشارح قلعمته بتقديم الميم على العين والذي رايته
 انا في نسخة متيقة من شرح الشيخ لاثير على التسهيل صلعمته بن
 قلعمته بتقديم الميم في الكلمتين ومثله في القاموس (قوله لبيان
 الحركة) اي حركة الحاء في مثاله (قوله بحذفها عن اعادةها
 او تعويض الن) الضرف الاول متعلق بمرخم والثاني يستغنى وما بعد
 او معطوف على اعادةها (قوله ثم اقمم التاء) اي وسطها بين
 الميم وهاء التانيث المحذوفة المنوية يدل على ذلك ما بعده (قوله
 فتقول في عقنباة يا عقنبا) صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو
 مخالب حداد (قوله واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة سن
 لا يراعي المحذوف) اي ولو لم يكن لنا ساكنا زائدا مكلا اربعة

حركة تشاكل حركة اعرابه لو اعراب فهو نظير لا رجل في الدار وانشد هذا القائل - ياربع من نحو الشمال هي - بالفتح وذعب اكرم
 الى انه مرخم فصار في التقدير يا اميم ثم اقمم التاء غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث
 المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا للحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذي قد رخما بحذفها) اي بحذف
 الهاء (وفرة بعد) اي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان لنا ساكنا زائدا مكلا اربعة فصاعدا فتقول في عقنباة يا عقنبا بالالف
 واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة سن لا يراعي المحذوف ومنه قوله - احار بن بدر قد وليت ولايت - يربد احارثة وقوله - يا اربط
 انك فاعل ما قلته - ... اراد يا اربطة (واحظلا) اي امع (ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا إلا الرباعي فما فوق *) اي فاكشر (العلم دون

فهذه اربعة شروط * لاول ان يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد او تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور واجاز الفراء ولاخفش ترخيم المحرك الوسط واما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن لاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ومن نقل الخلاف فيه ابو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام * الثاني ان يكون علما واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غصنف في غصنفر قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح * الثالث ان لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله - خذوا حذرکم يا آل عكرم واعلموا - وهو عند المصريين نادر واندر منه حذف المضاف اليه باسرة كقوله - يا عبد هل تذكر في ساعة - يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند السحمي وذلك علم له وتقدم ان ترخيم المضاف نادر ايضا كما في نحو يا علقم الخبير * الرابع ان لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحرة وتابط شرا وسياتي الكلام عليه * تنبيه * اهل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثه * لاول ان لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلته * الثاني ان لا يكون مندوبا * الثالث ان لا يكون مستغاثا واما قوله كلما نادى مناد منهمس يا لثيم الله قلنا يا مال

فضرورة او شاذ واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله - اعام لك ابن صعصعة بن سعد - والصحيح ما مر (ومع) حذف الحرف (الاخر) في الترخيم (احذف) الحرف (الذي تلا) اي الذي تلاه لاخر وهو ما قبل لاخر ولكن بشروط اربعة لاول واليه اشار بقوله (ان زيد) اي ان كان ما قبل لاخر زائدا فان كان اصليا لم يحذف نحو مختار ومقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يا مختارا ويا مقادا * الثاني ان يكون (لينا) اي حرف لين وهو الالف والواو والياء فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل او ساكنا نحو قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء في قمطر فانه يجوز يا قم يحذف حرفين والثالث ان يكون

(ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هينق وقنور فتقول يا هينق ويا قنور والرابع ان يكون (مكملا اربعة فصاعدا) فان كان ثالثا شي لم يحذف خلافا للفراء كما في نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عماد ويا سمي فالمستكمل الشروط نحو اسماء ومروان ومنصور وشمال وقنديل علما فتقول فيها يا اسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ومنه قوله - ويا اسم صبورا على ما كان من حدث - وقوله - يا مرو ان مطبقي محبوسة ... - (والخلاف في واو وياء) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بهما فتح قفي) نحو فرعون وغرنيق علما فذهب الجرمي والفراء الى انه يحذف مع الاخر كالذي قبله حركته مجانسة فيقال يا فرع ويا غرن قسال في شرح الكافية وغيرهما لا يجوز ذلك بل يقول يا غرن ويا فرعو * تنبيه * يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف

شيء (قولهم قولوا واحدا) بجواز حذف حرف اللين إلا أنه إذا رخم على لغة سن لا ينتظر ردت لالف وجوبا لانتفاء سبب حذفها وهو النقاء الساكنين لفضا وتقديرا اما على لغة سن ينتظر فيجوز الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد لوجوده تقديرا (قولهم لان اصله مصطفيون) لاولى مصطفيون لانه واوي فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفاء التقي ساكنان فحذفت لالف لذلك (قولهم فتقول يا سيب) في شرح التسهيل للشيخ الاثير ولما لم يكن الترخيم مسموعا اختلفوا في مسائل من المركب وفي كيفية الترخيم فالمسائل المركب من العدد اذا سمي به فذهب البصريون الى جواز ترخيمه ومنع منه اكثر الكوفيين واما كيفية الترخيم فالبصريون مجمعون على حذف الثاني سواء كان مثل حضر موت ام خمسة عشر ام سيبويه فيقولون على لغة سن ينتظر يا حضر يا خمسة ويا سيب وعلى لغة سن لا ينتظر يضمون آخرة فيقولون يا حضر ويا خمسة ويا سيب الى ان قال والذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب المزجي لان فيه ثلاث لغات احداها البناء وينبغي ان لا ينبغي ترخيمه في هذه اللغة لانه مبني لا بسبب النداء فهو كحذام مبنيته وهو اولى بالمنع لان فيه من النقل بالتركيب ما ليس في حذام واذا كانوا منعوا ترخيم حذام فلان يمنع ترخيم المركب اولى واللغة الثانية ان يعرب اعراب المضاف والمضاف اليه وقد منع البصريون ترخيم المضاف واللغة الثالثة اعرابه اعراب ما لا يتصرف وينبغي ان لا يجوز ترخيمه لان العرب لم يحفظ عنها ترخيمه في شيء من كلام العرب هذا كلامه وبه يعلم ما في كلام الناظرين فتأمل (قولهم فتقول يا سيبويه) قيد بلغة سن ينتظر وإلا فتقول يا سيبوا بقلب الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها (قولهم قياسا) المقيس عليه ما فيه الف التانيث والجماع فتح ما قبل التاء والعجز غالبا والحذف في النسب والتصغير فيما قبلهما (قوله عليين) اشتراطه لثلاث يتبس باثنان الذي هو عدد في حالة الاضافة (قولهم فتقول يا اثن ويا اثنت) اعترض بان حذف الالف يودي الى بقاء الاسم على حرفين لسقوط حرف الاصل واجيب بان ذلك السقوط لعارض الا ترى انهم اتفقوا على ترخيم رجل يسمى انسان وزعموا انك تحذف الفاء ونونا (قولهم عمرو اسم سيبويه) هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الامام الرئيس المشهور . المكتوب اسمه في صفحات الايام ووجنات الدهور . الذي رزق في صناعة النخوة غاية السعادة . حتى القت عليه ملوكه مقاليد السيادة . الى ان صار غاية فضلهم التعلق بكتابه . ونهاية فخرهم الولوج في مصائق ابوابه . وامن الناس من رجل قدمه التحليل . وشهد له بالفضل لانم والشرف الجزيل . وبالجملة فشاورة بحيث لا يدرك . ومقامه بحيث لا يزحم فيه ولا يشرك . وحسبك من شهرته ان اغنت عن التعريف . ومن طيران صيته ان ردك عن طلب التوصيف . والله در الزمخشري حيث يقول

قولا واحدا كما نبه عليه في شرح الكافية لان الحركة المجانسة فيهما مقدرة لان اصله مصطفيون ومصطفيين واليه اشار في التسهيل بقوله مسبق بحركة مجانسة ظاهرة او مقدرة (والعجز احذف من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يا بعل ويا سيب وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما آخرة وية وذهب الفراء الى انه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول يا سيبويه وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف او الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضر لم ار به باسا والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما اجازة النخويون قياسا * تنبيه * اذا رخمنا اثنا عشر واثنتا عشرة عليهن حذفت العجز مع الالف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لولم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته ان عجزهما بمنزلة النون ولذلك اعربا (وقل ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو نابط شرا وبرق نحرة (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) اي نقل ذلك عن العرب قال المصنف اكثر النخويين لا يجوزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو جائز لان سيبويه ذكر ذلك في ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تأبط شرا تأبطي

الا صلى الاله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر
 فان كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا ابناء من
 إلا انه على فرط جلاله . وامتداد مجاله . نادى به الايام من ورائه . ثم فعلت به فعلتها
 بنظرائه . فانصته بمياه النوب . ونسلت له بالهموم من كل حدب . وبعثت له باعظم
 بليته . على يد المسالة الزنبورية . حتى اخرجته من اوكاره . وابتعدته من اوطانه واطاره .
 وقد حكى هذه الواقعة على وجه يفتت لا كبد . ويهون على الحر وقائع الحساد . ابو الحسن
 حازم في منظومته في النحو التي مطلعها

الحمد لله معلي قدر سن عليا وجاعل النحو في سبل الهدى عليا
 فقال والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنت فجأة الامر الذي دهمها
 وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها ربمها
 فان توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمها
 لذاك اعيت على لافهام مسالة اهدت الى سيبويه الحثف والغمها
 قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حمها
 وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصمها
 وخطا ابن زياد وابن حمزة في ما قال فيها ابا بشر وقد ظلمها
 وغاز عمرا علي في حكومتهم ياليتهم لم يكن في امرة حكمها
 كغيط عمرو عليا في حكومتهم ياليتهم لم يكن في امرة حكمها
 وجميع ابن زياد كل منتخب من اهله اذ غدا منه يفيض دما
 كفضة ابن زياد كل منتخب من اهله اذ غدا منه يفيض دما
 فظل بالكرب مضموما وقد كربت بالنفس انفسه ان تبلغ الكظمها
 قضت عليه بغير الحق طائفته حتى قضى هدرا ما بينهم هدمها
 حساده في الورى عمت فكلهم تليفه منتقدا للقول منتقمها
 فما النهى ذمما فيهم معاهدتها ولا المعارف في اهل النهى ذمها
 فاصبحت بعده لانفاس كامنسة في كل صدر كان قد كظ او كظمها
 واصبحت بعده لانفاس باكيته في كل طرس كدمع سح وانسجمها
 وليس يخلو امرء من حاسد اضم لولا التحاسد في الدنيا لما اضمها
 والغبن في العلم اشجى محنة عظمت وابرح الناس شجوا عالم هضمها

وقد فصل صاحب المغني هذه الواقعة وقرات في نفع الطيب للفاضل المقرئ سال بعض
 لادباء الاستاذ الاعلم المذكور عن المسالة الزنبورية المقترنة بالشهادة الزورية الجارية بين
 سيبويه والكساعي او الفراء والقضاء بينهم فيها وهي ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
 فاذا هو هي او اياها وعن نسب سيبويه هل هو صريح او موول وعن سبب لزومه الخليل بعد
 ان كان يطلب الحديث والتفسير وعن علته تعرضه للكساعي او الفراء وعن كتابه الجاري بين
 الناس هل هو اول كتاب او انشاه بعد كتاب اول ضاع كما زعم بعض الناس فاجاب ان المسالة

الماثورة بين سيوييه والكسائي او بينه وبين الفراء على حسب الاختلاف في ذلك بمحضر
 الرشيد او بمحضرة يحيى بن خالد البرمكي فيما يروى فقد اختلف الرواة فيها فمنهم من زعم
 ان الكسائي او الفراء قال لسيوييه كيف تقول ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
 فاذا هو هي او اياها فاجاب سيوييه بعد ان اطرق شيئا فاذا هو اياها في بعض الاقاويل وزعم
 آخرون انه قال فاذا هو هي ففيها من الاختلاف عنهم ما ترى فان كان اجاب باذا هو هي فقد
 اصاب لفظا ومعنى ولم تدخل عليه في جوابه شبهة ولا علقته لمعرض لان اذا في المسألة من
 حروف لا ابتداء المتضمنة للتعليل بالمخبر فاذا اعدت المصومين بعدها بالاسمين المظهرين
 لزعمك ان تقول فاذا الزنبور العقرب او السعة السعة اي مثلها سواء فلو قلت فاذا هو اياها
 بنصب الضمير الاخير لزعمك ان تقول فاذا الزنبور العقرب بالنصب وهذا لا وجه له فاذا لم
 يجز نصب الخبر المظهر فكيف يجوز نصب الخبر المضموم الواقع موقعه ويروى في المسألة ان
 الكسائي او الفراء قال لسيوييه بعد ان اجاب برفع الضميرين على ما يوجب القياس كيف
 تقول يا بصري خرجت فاذا زيد قائم او قائما فقال سيوييه اقول قائم ولا يجوز النصب
 فقال الكسائي اقول قائم وقائما والقائم بالرفع والنصب في الخبر مع النكرة والمعرفة فتناول
 الكسائي والفراء في اختيارهما فاذا هو اياها حمل الخبر المضموم في النصب على الخبر المظهر مع
 لاعراب بوجه النصب فكانه تسال فاذا الزنبور العقرب كما تقول فاذا زيد قائما فيجزي
 المعرفة في النصب مجرى النكرة وقولهما في هذا خطأ من جهتين احدهما ان نصب الخبر بعد
 اذا لا يكون إلا بعد تمام الكلام الاول في الاسم مع حرف المفاجأة ومع كون الخبر نكرة كقولك
 خرجت فاذا زيد قائم لانك لو قلت خرجت فاذا زيد تم الكلام لتعلق المفاجأة بزيد على
 معنى حضوره ثم تبين حاله في المفاجأة المتعلقة به فتقول قائما اي خرجت ففاجاني زيد في
 هذا الحال وقوله في المسألة اياها لا يتم الكلام في الاسم الاول دونها الا ترى انك لو قلت ظننت
 ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو وسكت لم يتم الكلام اولا ولا افدت بذكر المفاجأة
 وتعليقها بالزنبور فائدة وانما المفاجأة للضمير الاخر فلا بد من ذكره والاعتماد عليه وهذا يوجب
 الرفع في الخبر لان الضمير له لا المخبر عنه فهذا بين واضح والجهة الاخرى في غلطهما ان
 اياها معرفة والحال لا تكون إلا نكرة فقد اجتمع في قولهما ان اتيا بحال لم يتم الكلام دونها
 معرفة والحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ومع التشكيك فقد تبين خطوهما واصابة سيوييه في
 لزوم الرفع في الخبر فقط واما من زعم عن سيوييه انه قال خرجت فاذا زيد قائم بالرفع لا
 غير فيباطل وكيف ينسب اليه وهو علمنا ان الطرف اذا كان مستقرا للاسم المخبر عنه نصب
 الخبر واذا كان مستقرا للمخبر رفع الخبر ونحن نقول خرجت فاذا زيد فبتم الكلام ونظرت فاذا
 الهلال طالع فيتبعه الخبر رفعا كما تقول في الدار زيد قائم وقائما واليوم سيرك سريع وسريعا
 ولكن الخبر اذا كان الطرف له ولم يتعاقب إلا به لم يكن إلا رفعا كقولك اليوم زيد منطلق وهذا
 عمرو خارج لان الطرف لا يكون مستقرا للاسم المخبر عنه اذا كان زمانا والمخبر عنه جملة
 وكذلك المفاجأة اذا كانت للمخبر لم يكن إلا مرفوعا معرفة كان او نكرة فان كانت للمخبر عنه
 والخبر نكرة انتصب على الحال فجزي قولك ظننت ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو

هي وطننت زيدا عالما فاذا هو جاهل في لزوم الرفع في الخبر مجرى اليوم زيد منطلق وفندا عدو
 خارج كما جرى خرجت فاذا زيد قائم وقائما في جواز الرفع والنصب مجرى في الدار زيد
 جالس وجالسا فتأمل الفرق بينهما وحصله فان التخييين المتقدمين والمتأخرين قد اغفلوا
 الفرق بين المفاجآت بين اما نصب الخبر المعرفة بعد اذا تم الكلام او لم يتم فباطل لا تقوله
 العرب ولا يجيزه إلا الكوفيون وان كان سيويهم رحمه الله تعالى اجاب بقوله فاذا هو اياها كما
 روى بعضهم فظاهر جوابه مدخول كما قدمنا والخطا فيه بين من جهة القياس كما ذكرنا
 فان كان قاله والتزمه دون الرفع فقد اخطا خطأ لا مخرج له منه وان كان قد قاله وهو يرى
 ان الرفع اولي واحق إلا انه آثر النصب للاعراب حملا على المعنى الخفي دون ما يوجبه القياس
 واللفظ المجلي فاجوابه عندي وجهان حسنان احدهما ان يكون الضمير المنصوب وهو اياها كناية
 عن السعة لا عن العقرب والضمير المرفوع كناية عن الزبور فكانه قال طننت ان العقرب اشد
 لسعة من الزبور فاذا الزبور لسعة العقرب اي فاذا الزبور يوسع لسعة العقرب فاخترت
 الفعل لما تقدم من الدليل عليه بعد ان اصغر السعة متصله بالفعل فكانه قال فاذا الزبور
 يوسعها فاتصل الضمير بالفعل لوجوده فلما اختزل الفعل انفصل الضمير لعدم الفعل ونظير هذا
 من كلام العرب قولهم انما انت شرب لابل اي انما انت تشرب شرب لابل فاخترت الفعل
 وبقي عمله في المصدر ولم يرفع لانه غير الاسم لاول فلو اضمرت شرب لابل لاتصل الضمير
 بالفعل فلو حذفته لانفصل الضمير فقلت انما انت اياه فتدبره تجده منقاسا صحيحا والوجه
 الاخر ان يكون قوله فاذا هو اياها مجرولا على المعنى الذي اشتمل عليه اصل الكلام من ذكر
 الظن اولا وآخرا لان لاصل في تاليف المسألة طننت ان العقرب اشد لسعة من الزبور فلما
 لسعي الزبور طننته هو اياها فاختصر الكلام لعلم المخاطب وحذف الظن آخرا لما جرى من
 ذكره اولا ودلت عليه اذا لما فيها من المفاجأة على الفعل الواقع بعد لما الدالة على وقوع الشيء
 لوقوع غيره فاذا جاز حذف الكلام ايشارا للاختصار مع وجود الدليل على المحذوف كان قولنا
 فاذا هو اياها بمنزلة قولنا فلما لسعي الزبور طننته هو اياها فحذف الظن مع مفعوله لاول
 وبقي الضمير الذي هو العماد والفصل مؤكدا للضمير المحذوف مع الفعل ودالا على ما ياتي
 بعده من الخبر المحتاج اليه في حذف الخبر عنه لما تقدم من الدليل عليه مع الاتيان
 بالعماد والفصل مؤكدا له المثبت لما بعده من الخبر المحتاج اليه مثل قوله تعالى ولا يحسبن
 الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فحذف البخل الذي هو المفعول لاول لقوله
 يحسبن وبقي الضمير مؤكدا له مثبتا لما بعده من الخبر وجاز حذفه لدلالته يبخلون عليه والمعنى
 لا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم فهو في المسألة عماد مؤكدا للضمير الزبور المحمول
 على الظن المضمر ومثبت لما يجبي بعده من الخبر الذي هو اياها فتفهمه فانه متعكن من جهة
 المعنى وجاز من الاختصار لعلم المخاطب على قياس واصل وشاهدة القرآن في الحذف واستعمال
 العرب النظائر وهي اكثر من ان تحصي فدهما قولهم ما اغفل عنك شيئا اي تثبت شيئا ودع
 الشك وقولهم لمن انكر عليه ذكر انسان ذكره من انت زيدا اي من انت تذكر زيدا وربها
 قالوا من انت زيد بالرفع على تقدير من انت ذكرك زيد فحذفوا الفعل مرة وابقوا عمله وحذفوا

المبتدأ اخرى وابقوا خبره وكل ذلك اختصار لعلم المخاطب بالمعنى وكذلك قولهم هذا ولا
 زعماتك اي هذا القول والزم الحق ولا اتوهم زعماتك فحذف هذا لعلم السامع مع تحصيل
 المعنى وقيامه عند المخاطب والمحمل في كلامهم على المعنى اكثر من ان يحصى فان كان الضمير
 الاول في المسألة للزبور والضمير الاخر للعقرب لم يجوز البتة إلا رفع الضميرين بالابتداء والخبر
 على حد قولك ظننت زيدا صاقلا فاذا هو احمق وحسبت جد الله قاعدا فاذا هو قائم ولو
 تقدم ذكر الخبر والمخبر منه لقات فاذا هو هو ولم يجوز فاذا هو اياه البتة ويجوز في المسألة
 ان تقول فاذا هي هو على التقديم والتأخير على حد قولك فاذا العقرب الزبور اي سواء في
 شدة اللسعة كما تقول خرجت فاذا قائم زيد على تقدير فاذا زيد قائم ويجوز ان يكون هو
 كناية عن اللسع بدلالة اللسعة عليه وتكون هي كناية عن اللسعة على تقدير فاذا لسع
 الزبور لسعة العقرب ويجوز فاذا هي هو على اصدار اللسعة والسع والتقدير فاذا لسعة الزبور
 لسع العقرب وهذا كله لا يجوز فيه إلا الرفع عند البصريين لان الاخر هو الاول والخبر معرفة
 متعلق بالمغاياة فلا يجوز فيه الحال والكوفيون يجيزون النصب كما تقدم وهو غلط بين وخطا
 فاحش لا تقوله العرب ولا تعلق له بقياس فاعلمه ويجوز في المسألة فاذا هو هو على تقدير
 فاذا اللسع اللسع ويجوز فاذا هي هي على تقدير فاذا اللسعة اللسعة وفي هذا كناية ان شاء
 الله تعالى . واما نسب سيبويه ففارسي مولى لبني الحارث بن كعب بن علة بن خلدة بن
 مالك وهو مدحج واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر ولقبه الذي شهر به سيبويه
 ومعناه بالفارسية رائحة التفاح وكان من اطيب الناس رائحة واجملهم وجهها وقيل معنى سي
 ثلاثون ومعنى يويه رائحة فكان معناه الذي ضعف طيب رائحته ثلاثين مرة . واما سبب
 تعويله على الخليل في طلب النجوم ما كان عليه من الميل الى التفسير والحديث فانه سال
 يوما حماد بن سلمة فقال له احدك هشام بن عروة عن ابيه في رجل رغب في الصلاة بضم
 العين فقال له حماد اخطأت انما هو رغب بفتح العين فانصرف الى الخليل فشكا اليه ما لقيه
 من حماد فقال له الخليل صدق حماد ومثل حماد يقول هذا ورغب بضم العين لغة ضعيفة
 وقيل انه قدم البصرة من البيداء من قري شيراز من عمل فارس وكان مولده ومنشؤه بها ليكتب
 الحديث ويرويه فلزم حلقته حماد بن سلمة فينما هو يستملي على حماد قول النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس من اصحابي إلا من لو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه
 ليس ابو الدرداء بالرفع وظهر اسم ليس فقال حماد لنت يا سيبويه فقال سيبويه ساطلب
 علما لا تاحسني فيه فلزم الخليل وبرع في العلم . واما سبب وفوده على الرشيد ببغداد وتعرضه
 لمناظرة الكسائي والفراء فلما كان عليه من تمكن الحال والقرب من السلطان وعلوهمته وطلبه
 للظهور مع ثقتهم بعلمه لانه كان اعلم اهل زمانه وكان بينه وبين البرامكة اقوى سبب
 فوفد على يحيى بن خالد بن برمك وابنيه جعفر والفضل فعرض عليهم ما ذهب اليه من
 مناظرة الكسائي فسعوا له في ذلك واصلوه الى الرشيد فجرى بينه وبين الكسائي والفراء ما
 ذكر واشتهر وكان آخر امره ان الكسائي واصحابه لما ظهروا عليه بشهادة الاعراب على حسب
 ما لقنوا ان قسال يحيى بن خالد او الكسائي للرشيد يا امير المؤمنين ان رايت ان لا يرجع

خاتبا فعلت فامر له بمشرة آلاف درهم وانصرف الى لاهواز ولم يعرج على البصرة واقام هنالك مدة الى ان مات كمدا ويروى انه ذربت معدته فمات فيرون انه غما ويروى ان الكسائي لما بلغه موته قال للرشيده يا امير المؤمنين فاني اختلف ان اكون شاركت في دمه ولما احتضر وضع راسه في حجر اخيه فقطرت دمعة من دموعه على خده فرفع عينيه وقال

اخسين كنا فرق الدهر بيننا الى لامد الاقصى وسن ياتن الدهرا ومات على السنة والجماعة رحمه الله تعالى . واما كتابه الجاري بين الناس فلم يصح انه انشاه بعد كتاب آخر قبله على ان ذلك قلما ذكر فهذا ما حضر فيما سألت عنه فمن قرأه واشرف فيه على تقصير فليسط العذر فانه لساعتين من نهار املاء يوم الثلاثاء عشي النهار لثمان خلون لصفرة سنة ٤٧٦ الى هنا كلامه وانما جلبناه باسره لنفسه (قوله لان من العرب سن يقول يا تابط) اي بالترخيم وان لم يطلق عليه سيويه عنوان الترخيم اذ لا يفهم منه الا ذلك وان انكره الشيخ لائير واشياعه بما عاد عليهم بالانكار (قولهم ولغة سن ينتظر) هذه التسمية اعرف في الفن من التي قبلها وقد تسمى لغة يا حار كما تسمى لاخرى لغة يا حار (قولهم فتقول يا حار الخ) لاولي ان يزيد ويا سعا ويا مرو ويا معدي ويا اثن ويزيد بعد قهطر ويا سعاد ويا مروان ويا معدي كرب ويا اثنا عشر (قولهم يستثنى من قوله بما فيه الف الخ) قد يقال لا يستثنى ذلك بل ينطبق عليه قول المصنف بما فيه الف لان الكسر او الفتح في المسألة لاولي مما الف ايضا في البواقي وكذلك الياء والالف في المسألة الثانية غاية انه فيه اجمل لا يضر في المتن (قولهم وان كان اصلي السكون) عطف على قوله ان كان له حركة في الاصل لانه في معنى ان كان عارض السكون (قولهم اسم بقلته) في نسخ بالغين والصواب بالقاف اي نبت (قولهم وظاهر كلام المصنف في التسهيل الخ) قال فيه فلا يغير على الاعرف ما بقي الا بتكرير آخر تلا الفا وكان مدغما في المحذوف بفتحة ان كان اصلي السكون والا فبالحركة التي كانت له (قولهم ونقل بعضهم الخ) هو صاحب رءوس المسائل (قولهم لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) قال فيه متصلا بالعبارة التي ذكرنا قريبا خلافا لاكثرهم في رد ما حذف لاجل واو الجمع (قولهم ولاعلال) سيمثل

لان من العرب سن يقول يا تابط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم ان جواز ترخيمه على لغة قليلة * تنبيهه * عمرو اسم سيويه وسيويه لقبه وكنيته ابو بشر (وان نويت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نويت اي اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه الف *) قبل المحذف وتسمى هذه لغة سن ينوي ولغة سن ينتظر فتقول يا حار بالكسر ويا جعف بالفتح ويا منص بالضم ويا قهط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقهطر * تنبيهان * لاولي منع الكوفيين ترخيم نحو قهطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وجمتهم ما يلزم عليه من عدم النظر وقد تقدم مذهب الفراء فيه * الثاني يستثنى من قوله بما فيه الف مسالتان ذكرهما في غير هذا الكتاب لاولي ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف فانه ان كان له حركة في الاصل حركته بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر ان كانا اسمي فاعل وبالفتح ان كانا اسمي مفعول ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لان اصلا تحاج وان كان اصلي السكون حركته بالفتح نحو اسحار اسم بقلته فان وزنه افعال بمثلين اولهما ساكن لا حظ له في الحركة فاذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسحار بالفتح فتحركه بحركة اقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام المصنف في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيويه فقال السيرافي يحتم الفتح وقال الشلوين يختاره ويجوز الكسر ونقل ابن عمفور عن الفراء انه يكسر على اصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه ايضا انه يحذف كل ساكن يبقى بعد الاخر حتى ينتهي الى متحرك فعلى هذا يقال يا اسح الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي بنحو قاصون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفي برد الياء في لاول والالف في الثاني لزوال سبب المحذف هذا مذهب لاكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (واجعله) اي اجعل الباقي من المرخم (ان لم ينو محذوف كما * لو كان بالاخر وضعها تماما *) اي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من المحممة ولاعلال ما يستحقه لو كان آخره في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قهط بالضم في الجميع كما لو كانت اسماء تامة لم يحذف منها شيء * تنبيهان * لاولي لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة لتقدير الضم ولو كان مدغما

في الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي

لم بصما وكرا وما بعده (قولهم قدرت صما غير ضمة الاول) اي اعتبرت ان هذا الضم غير الضم الاول لان هذا ضم للبناء وذلك ضم اصلي (قولهم اذ ليس في العربية اسم معرب) اي اصالة فلا يصير بناء النداء لعروضه ثم هذا الكلام كالصريح في ان منشأ هذا استعمال العرب فلا معنى هنا لطلب الفرق بين الاسم والفعل (قوله صميان) بفتحات الشجاع وفسر بالتغلب والتوثب (قولهم مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه) هو وجود الساكن بعدهما (قولهم وعلاوة) بكسر العين ما يعلق على البعير بعد تمام الوقوف (قولهم بتضعيف لالف) اي قلبها همزة (قولهم كمسلمة وحارثة وحفصة) هذا ظاهر في حمل كلام المصنف على ما هو اعم من العلم والصفة وقيل الذي يدل عليه كلام سيبويه انه في الثاني فقط ولا يظهر ما للرصبي ان الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة عدم اللبس جاز وإلا فلا (قولهم بفتح الياء والواو) المتبادر انه بعطف الواو على الياء وعليه فيقرأ بفتح الواو فيهما وهو مشكل فان الكلام في لغة سن ينتظر والذي يوضح من قوة الكلام وكذا من كلام الشيخ الاثيري في شرح التسهيل انهما بكسرها وحينئذ فيكون الواو عطفًا على فتح لا على الياء تدبر (قولهم ولا يجوز القلب) اي قلب ياء حبلي الفا وواو حمراء همزة (قولهم الثالث ان يكون) تبع في عد هذا صاحب التوضيح والحق على الشارح اسقاطه من تفسير كلام المصنف لما انه لم يدل عليه كلام المصنف فلا يفسر به كلامه

قدرت صما غير ضمة الاول نحو نحتاج ومنص * الثاني يجوز في نحو يا حار ابن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر بن زيد (فقل على) الوجه (لاول) وهو مذهب سن ينتظر (في) ترخيم (ثمود يا ثمود) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم المحشوف لم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يا ثمي على) الوجه (الثاني بسيا) اي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الاجري والادلي والالزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم معرب آخرة واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمرعوب المبني نحو هو وذو الطائفة وبذكر الضم نحو دلو وغزو وباللزوم نحو هذا ابوك وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الاول يا صمي ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثاني يا صما ويا كرا بقلبهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه كما فعل برمي ودعا وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الاول يا سقاي ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثاني يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد الف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل في ترخيم لات مسمى به على الاول يالا وعلى الثاني يالاء بتضعيف لالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل في ترخيم ذات على الاول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفيرج على الاول يا سفير وعلى الثاني يا سفير عند الاكثرين وقسال الاخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الاول في) موضعين الاول ما يوحى

تقدير تمامه تذكير مونث (كمسلمة) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلبس بندا مذكورا لا ترخيم فيه والثاني ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة سن كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيلعل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب يئس في قراءة بعضهم ولا فيلعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كصغيم وفي المعتل الكسر كسفيد وصيب وهين وكحلبيات وحبلوي وحمراوي فتقول فيها يا حبلوي ويا حبلو ويا حمراوي بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون الف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتانيث * تنبيه * ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعلمه لاجل انه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ما هو (كمسلمة) بفتح الاول اسم رجل لعدم المحذوفين المذكورين فتقول يا مسلم بفتح الميم وضمة * تنبيه * الاكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو ان ينوي المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم اعرف من تقدير التمام بدونه (ولا اضطرار رخوا دون ندا * ما للندا يصلح نحو احمد) اي يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة * الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك في السعة * الثاني ان يصلح الاسم للنداء نحو احمد فلا يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطي من جعل من ترخيم الضرورة قوله او الفا مكتة من ورق الحمي - كما ذكره ابن جني في المحتسب والاصل الحمام محذوف لالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية * الثالث ان يكون اما زائدا على الثلاثة او بتاء التانيث

ولا تشترط العلية ولا التانيث بالتاء عينا كما افهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله -- ليس حي على المنون بخال -- اي بخالد * تنبيه * اقتضى كلامه ان هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله

لنعم الفتى نغشوا الى ضوء نسااره طريف بن مال ليلة الجوع والمخصر اراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه واما على لغة سن ينشطر فاجازة سيوييه ومنعه المبرد ويدل للسجواز قوله

الا اصححت حبالكم رماما واصححت منك شاسعة اماما هكذا رواه سيوييه ورواه المبرد وما عهدي كعهدك يا اماما قال في شرح الكافية والانصاف يقتضي لتقرير الروايتين ولا تدفع احدهما بالاخري واستشهد سيوييه ايضا بقوله

ان ابن حارث ان اشتق لرويته او امتدحه فان الناس قد علوا * خانمة * قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عار من الشروط الا ما شذ من يا صاح واطرق كرا على الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلية شذوذا و اشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم انه ليس مرخما وان ذكر الكروان يقال له كرا والله اعلم *

(الاختصاص)

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض افراد المذكور وهو خبر (كنداء) اي جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية احكام * الاول انه يكون (دون يا) واخواتها لفظا ونية * الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في انثائه وقد اشار اليه بقوله (كايها الفتى باثر ارجونيا) والثالث انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينصب مع كونه مفردا والسادس انه يكون بالقياسا كما سياتي امثلة ذلك السابع ان ايا توصف في النداء باسم لاشارة وهما لا يوصف به الثامن ان المازني اجاز نصب تابع اي في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه وفي الارشاد لا خلاف في تابعها انه مرفوع واعلم ان المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يتخسه او يشارك فيه على اربعة انواع لا اول ان يكون ايها وابتها فليهما حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلى بال لازم الرفع نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايها العصابة

والثاني ان يكون معرفا بال واليه لاشارة بقوله (وقد يرى ذا دون اي نوال * كمثل نحن العرب اسخى سن بذل) بالذال المعجمة اي اعطى والثالث ان يكون معرفا بالاضافة

(قوله ولا تشترط العلية ولا التانيث بالتاء عينا) ظاهرة ان المنفي اشتراطه تعيين احدهما اما احدهما ابهاما فشرط وهو غير صحيح لعدم فهمه من كلامه هنا ومما نص عليه في التسهيل فانه قال فيه ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء وان خلا من علية وهاء تانيث وفي شرح الشيخ لائير وقال بعض اصحابنا لما كان الترخيم في غير النداء مشبها به في النداء وجب ان لا يرخم في غير النداء الا ما كان يجوز ترخيمه في النداء وكذلك النكرة . انتهى يعني التي ليست فيها هاء تانيث هذا كلامه *

* الاختصاص *

(قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) تفسير للاختصاص الذي هو صفة المخصص بالقصر الذي هو صفة الحاكم لا ينبغي فاما ان يراد من الاختصاص التخصيص مجازا او من القصر لانفراد او يجعل القصر من المبني للمفعول ثم هذا اما تعريف بحسب اللغة او بحسب الاصطلاح على رأي مجوز التعريف بالاعم لشموله نحو لا عالم الا زيد وهذا كالم رواية للشارح والانصاف ان يسقط ذلك ويعرفه بتعريفه الاصطلاحي المشهور وهو تخصيص حكم علق بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرفة (قوله كما جاء الخبر النح) الاول في نحو احسن بزيد والثاني في نحو والوالدات يرصعن والثالث ليس الله بكفى عبده والرابع زيد عندك على تقدير الهمزة (قوله دون يا) لانه لم يقصد هنا الدعاء بل قصد تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه ومن هنا لم يكن انشاء بل اخبار (قوله كايها الفتى باثر ارجونيا) هذا مثال كونه في الاخر ومثال الوسط نحن معاشر الانبياء لا نورث و اشار الشارح بجعل مثال المصنف من وقوع المخصوص في لائناء الى ان لائناء ما قابل البدا فيشمل حتى لاخر فمن قال عليه انه سها فقد سها هذا وارجو فعل للجماعة والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به وايها معمول اخص محذوف ويجوز ان يكون ارجو مسندا للواحد وواوه للاشباع او للتعظيم نحو رب ارجعون والتخصيص اما للتكلم او المخاطب بل ربما ساغ بقاء الواو على بابها والفتى مخاطب لا متكلم وان كان قليلا ويكون داخلا تحت قول الشارح او مشاركا مثل نحن معاشر النح فليامل (قوله الثامن ان المازني النح) بقي ان لا يكون اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا ولا مستغنا بها ولا مندوبا (قوله وقد يرى ذا دون اي) المشار اليه المنصوب على

الاختصاص

(وقد يرى ذا دون اي نوال * كمثل نحن العرب اسخى سن بذل)

الاختصاص اللازم للاختصاص فان كان الاختصاص بمعنى المخصوص فهو المشار اليه وحينئذ فالنداء بمعنى المنادى ووجه الشبه ان كلا مفعول به منصوب ولو محلا وهذا هو الاظهر واليه يشير كلام لاوضح وان خالفه كلام الشارح بل لا يبعد ان يكون الاختصاص في الاصطلاح اسما لنفس المخصوص كما قد يوخذ من جعل ابن الحاجب التحذير في الاصطلاح هو الاسم المنصوب على التحذير كما صرح به شراحه تدبر (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء) ذكر الحفاظ ان الموجود هو ما في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء لا نورث بلفظ انا لا نحن (قوله في هذا الباب) اي باب الاختصاص بسائر اقسامه تدبر (قوله فمنصوب) اي على انه مفعول به وجملة الاختصاص اي اخص المحذوفه حاليتها نحو اللهم اغفر لنا ايتهنا العصاة اي مختصين من بين العصاة او اعتراضية نحو نحن العرب اسخى سن بذل فاسخى خبر نحن واخص العرب اعتراض بينهما (قوله الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه الخ) روى الشعبي ان عمر خطب الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال لا تغلوا في صدقات النساء فانه لا يبلغني عن احد ساق اكثر مما ساق نبي الله صلى الله عليه وسلم الا جعلت فضل ذلك في بيت المال ثم نزل فعرضت له امرأة من قریش فقالت يا امير المؤمنين كتاب الله احق ان يتبع ام قولك قال بل كتاب الله قالت فان الله تعالى يقول في كتابه وان آتيتهم احداهن قطارا فلا تاخذوا منه شيئا فقال عمر كل الناس افقر منك يا عمر مرتين او ثلاثا ثم رجع الى المنبر فقال اي كنت نهيتكم عن التغالي في صدقات النساء فليفعل الرجل في ماله ما شاء ثم رجع عن ذلك واصدق ام كلثوم بنت علي بن ابي طالب اربعين الفا (قوله وقد يلي ضمير مخاطب) لا تيان بقدر تشعر بقلته ومن هنا كان الاولى ان لا يكون اهل البيت في قوله تعالى رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت منصوبا على الاختصاص بل على النداء *

* التحذير والاعزاء *

(قوله التحذير والاعزاء) مصدر احذر واغرى على القياس فان قياس فعل التفعيل وافعل لافعال وانما قدم هنا التحذير على الاعزاء لان درا المفاسد مقدم على جلب المصالح والتخليته مقدمة على التخليته ولم يجز هذا في نعم وبئس فقدموا نعم لدلالاتها على المدح على بئس لدلالاتها على الذم تشريفا للاول على الثاني فاندفع ما اورد عليه فتدبر (قوله تنبيه مخاطب الخ) الذي اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به شراحه ان التحذير مسماه في الاصطلاح نفس لاسم فقد قال هو وشارحه الجمامي هذه العبارة الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لصيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا هذا كلامهما فلعل ما في كلام الشارح اطلاق فان في الاصطلاح او معنى لغوي ويتبعي ان يقيد المعرف بالكثير المقيس او يحتمل المخاطب على ما يعم المخاطب تنزيلا لئلا يرد تنبيه المتكلم والغائب مع انه تحذير واطلاق في المكروه فيتناول المكروه للتنبيه او للمخاطب او لهما ثم المراد بيجتنبه بحسب العقل ولو لم يتحقق ذلك شرعا واجر على نظير هذا في تعريف الاعزاء هذا ومقتضى التعريفين ان التنبيه على المكروه ليفعله

كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله - نحن بني ضبة اصحاب الجمل ... قال سيبويه واكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعاشر مضافة واهل البيت وآل فلان والرابع ان يكون لها وهو قليل ومنه قوله - بنا تميما يكشف الضباب - ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة * تنبيه * لا يقع المختص مبيئا على العزم الا بلفظ ايها وايتهما واما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب المحذوف لتقديره اخص واختلف في موضع ايها وايتهما فذهب الجمهور انهما في موضع نصب باخص ايضا وذهب الاخفش الى انه منادى ولا ينكر ان ينادي بالانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقر منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معرفة وزعم انها تحتمل وجهين ان تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير انا افعل كذا وايها الرجل اي المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور * خاتمة * لاكثر في المختص ان يلي ضمير متكلم كما رايت وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب *

(التحذير والاعزاء)

التحذير تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه والاعزاء تنبيهه على امر محمود ليفعله وانما ذكر ذلك

او على المحمود ليركبه ليس من شيء منهما وان التشبيه الاول لا يكون اغراء والثاني لا يكون تحذيرا وفي تفسير النسفي ان ناقته الله وسقيها اغراء لكنه قد اول بانها اغراء على ترك الناقته ولا يخفى انه حينئذ يحتمل الفعل على ما يعم الترك كما اقتضاه هذا التاويل فيتداخل التعريفان والاولى ان يحتمل ذلك على مجاز الضدية (قولهم بعد باب النداء) اي ولو بفضل اذ بعد لا تنافي ذلك بخلاف اثر اي ولو صورة ليدخل باب الاختصاص (قولهم يجب ستر عامله) الظاهر انه لا يجب تاخيرها خلافا للمصرح وغيره سيما اذا قصد عدم القصر ولا يضر ذلك انفصال الضمير فقد قدم الشارح في باب الضمير ان من شرائط اتصاله ذكر عامله ولا تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل لان هذا امر اعتباري لا سيما والعامل لا يظهر بحال مع انه على تقدير باعد نفسك او احذر تلامي نفسك او تلامي حقيقة نفسك او تلامي وعلى تقدير احذرك يكون الفعل مضارعا وادعا لضمير المتكلم فلا يرد ذلك (قولهم مطلقا) اي ولو مع غير عطف او تكرار (قولهم ممتنع على التقدير الاول) لامتناع النصب على نزع الجار في غير ان وان وكفي وقيد به بعضهم بما اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى لاثنتين بنفسه وإلا فالظاهر الجواز وينبغي لك ان تقيد ايضا برأي سن يقيس التضمين وإلا فيمتنع كما امتنع النصب على نزع الجار نعم التجوز في الفعل على غير وجه التضمين اذا استوفى شرائطه يخص من ذلك المنع فتأمل (قولهم وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل) الضمير للجواز المفهوم من جائز ويعضده قوله ويعضده البيت اما كون الجواز رأي الشارح فظاهر واما كونه ظاهر كلام التسهيل فلانه قال ولا يحذف العاطف بعد ايا إلا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر فانه ظاهر في ان اياك لاسد جائز إلا انه يقدر فعل آخر للاسد وليس النصب على نزع الحافظ حتى يكون ممنوعا كما قال الجمهور واما ان صاحب التسهيل يقدر ما عدا احذر فليس في كلامه ما يدل عليه بالصراحة إلا ان تقديره لفعل آخر ينبه على انه لا يقدر كابنه (قولهم ان تدنو من لاسد) لظاهر انه على نزع الحافظ ان لم يشبث في اللغة تعدي اتق لاثنتين وقيل هو بدل اشتمال وهذا على جواز حذف البدل وفي الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة من المعني ما يقتضيه إلا ان البدر الدماميني توقف فيه وقال ينبغي ان يتحرر النقل فيه إلا انه لا يضر هنا لان

بعد باب النداء لان الاسم في التحذير والاغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي * اعلم ان التحذير على نوعين الاول ان يكون باياك ونحوه والثاني بدونه فالاول يجب ستر عامله مطلقا كما اشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه) اي نحو اياك كاياك واياكما واياكم واياكن (نصب * محذر بما) اي بعامل (استشارة وجب *) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلامي نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني فان نصب ثم الثاني وانيب عنه الثالث فان نصب وانفصل (ودون عطف ذا) الحكم اي النصب بعامل مستتر وجوبا (لا ياناسب) سواه وجد تكرار قوله

فايالك اياك المراد فانه الى الشر دعاء وللشر جالب ام لم يوجد نحو اياك من لاسد والاصل باعد نفسك من لاسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من لاسد فتحذف اياك لاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثاني وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل لصلاحته لتقدير من قال في التسهيل ولا يحذف يعني العاطف بعد ايا إلا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر او مجرور بهن وتقديرها مع ان تفعل كاف * تنبيهان * الاول ما قدمته من التقدير في اياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال انه اقل تكلفا وقيل لاصل اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل * الثاني حكم الضمير في هذا الباب مؤكدا او معطوفا عليه حكمه في غيره

هذا اعتبار لا استعمال (قولهم نحو اياك نفسك ان تفعل الخ) لاول للتوكيد بلا فصل والثاني للتوكيد به والثالث للعطف بلا فصل والرابع له به (قولهم سواك ذكر المحذر الخ) اراد بالمحذر هنا الاسم الدال على الشخص المنبه على الامر المكروه بقريته تقسيمه وتمثيله واراد به المصنف في قوله وكمحذر لاسم المنصوب على التحذير وهو للاصطلاح (قولهم اي يا مازن ق راسك واحذر السيف) هذا على راي ابن طاهر وابن خروف ولو راعى الراي لاول اقال احذر تلامي راسك والسيف (قولهم يشعر بان لاخيرة) الاولى لاخيرتين ويزيد بعد راسك راسك والضعيم الضيعم ياذا الساري لان انتفاء العطف في المنصوب على التحذير وهو مفهوم الشرط في بيت الكافية يصدق بالتكرار مع ذكر المحذر وبدونه (قولهم واياه اشذ) وجهت الاشذية بان فيه زيادة على ما هو قياس التحذير من اختصاصه بالمخاطب طي فعل التحذير وطى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل يباغوه الامر بان يباعد نفسه عن الشواب ويباعد الشواب عن نفسه فيكثر الحذف (قولهم كليهما ونمرا) اصل هذا المثل ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا والزيادة عليهما (قولهم وامرا ونفسه) اصله ان شخصا لام آخر على امر فردعه عن ذلك وطلب منه ان يخلي بينه وبين ما فعله ثم صار مثلا يضرب لعدم التعرض بين كل شخص وما فعل (قولهم الكلاب على البقر) هو مثل معناه اذا امكنتك الفرصة فانتقمها وقيل خل بين الناس جميعهم خيرهم وشريهم وانتقم انت طريق السلامة فاسلكها (قولهم احشفا وسوء كيلة) قال ابو سهل

نحو اياك نفسك ان تفعل واياك انت نفسك ان تفعل واياك وزيدا ان تفعل واياك انت وزيد ان تفعل (وما سواه) اي ما سوى ما بايا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (ستر فعله لن يلزما الا مع العطف) سواك ذكر المحذر نحو ماز راسك والسيف اي يا مازن ق راسك واحذر السيف ام لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (او التكرار) كذلك (كالضعيم الضيعم) اي الاسد الاسد (ياذا الساري) ونحو راسك راسك جعلوا العطف والتكرار كالبديل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واطهاره نقول نفسك الشر اي جنب نفسك الشر وان شئت اظهرت وتقول الاسد اي احذر الاسد وان شئت اظهرت ومنه قوله - خل الطريق لمن يبني المنار به - ... * تشبهات * الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع * الثاني شمل قوله الا مع العطف او التكرار الصور الرابع المتقدمة وكلامه في الكافية يشعر بان لاخيرة منها وهي راسك راسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال ونحو راسك كايك جعل اذا الذي يحذر معطوفا وصل

وقد صرح ولده بما تقدم * الثالث العطف في هذا الباب لا يكون الا بالواو ويكون ما بعدها مفعولا معه جوائز فاذا قلت اياك وزيدا ان تفعل كذا صح ان تكون الواو او مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياي) في قول عمر رضي الله عنه لعذك لكم الاسل والرواح والسهام واياي وان يحذف احدكم الارنب والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب وابعدوا انفسكم عن ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من لاول المحذور ومن الثاني المحذر ومثل اياي ايانا (واياه) وما اشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة

(اشذ) من اياي كما في قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فايه ايا الشواب والتقدير فليحذر تلامي نفسه وانفس الشواب وفيه شذوذان مجي التحذير فيه للغائب واصافة ايا الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما اشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد سن قاس انتبذ) اي من قاس على اياي واياه وما اشبههما فقد حاد عن طريق الصواب . اه * تشبيهه * ظاهر كلام التسهيل انه يجوز القياس على اياي وايانا فانه قال ينصب محذر اياي وايانا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا * مغرى به في كل ما قد فضلا) من لاحكام فلا يلزم ستر عامله الا مع العطف كقوله المروعة والتجدة بتقدير الزم او التكرار كقوله - اخاك اخاك ان سن لا اخاك له كساع الى الهيجا بغير سلاح - وان ابن عم المرء فاعلم جناحه وعمل ينهض البازي بغير جناح اي الزم اخاك ويجوز اظهار العامل في نحو الصلاة جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضروا وجامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز * تشبيهه * قد يرفع المكرر في الاغراء والتحذير كقوله - ان قوما منهم عمير واشبا عمير ومنهم السفاح - لجديرون بالوفاء اذا قال اخو التجدة السلاح السلاح - وقال الفراء في قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقته على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير . اه * حساساتمة * قال في التسهيل الحق بالتحذير والاشراء في التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما ونمرا وامرا ونفسه والكلاب على البقر واحشفا وسوء كيلة

محمد بن علي الهروي هو مثل يضرب لمن يظلم من وجهين وتقديره انعطيتني حشفا ونسي الكيل
والكيله كالمجلسه (قولم سن انت زيدا) اصله ان رجلا غير معروف بفضل كانه ذكر زيدا
وكان زيد معروفا بشجاعة وفضل فلما ذكر الرجل زيدا الذي هو معروف بالشجاعة والفضل
دفع عن ذلك وانكر عليه فقليل له ذلك اي سن انت تذكر زيدا تحقيرا له ويقال لكل
سن ارتكب ما ليس هو من اهلكه كسائر الامثال (قولم كل شيء ولا هذا ولا شتيمة حر)
ليس لا شتيمة حر معطوفا على قوله ولا هذا بل هما جملتان احداهما كل شيء ولا هذا والاخر
كل شيء ولا شتيمة حر (قولم وان ثنائي فاهل الليل واهل النهار) اي تجدد سن يقوم لك
مقام اهلك في الليل والنهار وحذف الفعل لجر يانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال لانه كثر
استعماله في معنى المبرة والاطاف للمخاطب كذا في شرح التسهيل للشيخ لاثير ومثله في ما
بعده من الامثلة فما قيل لم يمثل ش لشبه المثل ومثاله انتبهوا خيرا لكم وهم (قولم عذيرك)
المراد منه هنا ما ذكر كشاهد وشهيد على ما قال المفصل وعليه حبيبك سن عدلك لا من عذرك
(قولم ديار الاحباب) قال الشيخ لاثير في شرح التسهيل لم تنفع لي هذه العبارة في اشعار
العرب انما يقع ذكر ديار مضافا لاسم المحبوبة كقول ذي الرمة

ديار حبيبة اذ مي تساعفني سا ولا يري مثلهما عجم ولا عرب

وقول طرفه

ديار سليمي اذ تضيرك بالمسني واذا حبل سلمي منك دان توصله

فان كان المصنف عنى بقوله ديار الاحباب ديار سن تحب كان كما ذكرناه والا فيحتاج في
اثبات هذا التركيب الى سماع وان وجد بهذا اللفظ في شعر وهو ديار الاحباب (قولم
باضمار الخ) نشر على ترتيب اللفظ واقتصاره في كليهما ونمرا على تقدير اعط اشارة الى ان نمرا
معطوف على كليهما فعامله عامله وسن قال وزدني نمرا فانما قصد بيان المعنى لا ان ذلك من
عطف الجمل بذلك اذ لا ضرورة تدعو اليه وذلك لان طلب اعطاء التمر بعد طلب كليهما
طلب للزيادة قطعاً كما لا يخفى نعم يحتاج لذلك على رواية الرفع في كليهما كما ياتي (قولم
اتبيع) لا ينافيه تقدير غيره انعطيتني لان لا اعطاء اعم من البيع فيحمل عليه (قولم واصبت
واثيت ووطننت) انما اختار المصنف هذا لانه الانسب بالمعنى والا فقد قدر غيره فعلا واحدا
للجميع اي صادفت وقدر سيبويه رحبت بلادك واهلت قيل وانما قدره بفعل لان الدعاء
انما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء المدعو به فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب
مرحبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك اهلا وهذا التقدير الذي قدره سيبويه انما هو اذا
استعمل دعاء اما اذا كان خبرا على تقدير اصبت رجبا واهلا فيكون مفعولا به لا مصدرا وهم
القواس فنسب لسبويه ان مرحبا مفعول به اي صادفت مرحبا لا صيقا وان مذهب غيره انه
مصدر بدل عن لفظ فعله قاله الشيخ لاثير (قولم اي كلاهما لي وزدني) يريد ان نمرا باق
على مفعوليه للمحذوف تقديره هنا زدني واما كلاهما فهو مبتدأ محذوف الخبر لزوما كما ان
الناصب في رواية النصب محذوف لزوما وذهب الفراء الى انه جاء على لغة سن يضيف
كلا وكلنا الى مصدر ويكونان بالالف على كل حال فكلاهما في موضع نصب كما كان

وسن انت زيدا وكل شيء ولا هذا ولا
شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان ثنائي
فاهل الليل واهل النهار ومرحبا واهلا
وسهلا وعذيرك وديار الاحباب باضممار
اعطني ودع وارسل واتبيع وتذكر واصنع ولا
ترتكب ولا اتوهم وتجد واصبت واثيت
ووطننت واحضر واذكر ثم قال وربما قيل
كلاهما ونمرا وكل شيء ولا شتيمة حر
ومن انت زيد اي كلاهما لي وزدني

(قوله وكل شيء أمم) أي قصد أي سهل يسير ارتكابه فأم هو الخبر المحذوف (قوله ولا ترتكب) هذا الفعل المحذوف العامل في شتيمة حر وفي نسخ الشارح ترتكبه بالضمير والمحق اسقاط الضمير لكون معموله ظاهرا وهو شتيمة وكذلك في نسخ التسهيل (قوله كلامك زيد أو ذكرك) قدره غيره مذكورك وقال هو أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لعدم الاخبار عن المعاني بالذوات ولذلك أول بعضهم كلامك بمتكلمك وذكرك بمذكورك *

* أسماء الأفعال والأصوات *

(قوله أسماء الأفعال الخ) أي أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ولا يضر في اسمية أسماء الأصوات كون المخاطب بها ما لا يعقل لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند الإطلاق لا أن يخاطب به من يعقل تدبر (قوله ولم يتأثر بالعوامل) ولم يكن فضلة لم يرد أن ذلك زيادة على كلام المصنف كيف وسيقول فقد بان لك أن قوله كشتان تسميم للحد فانه صريح في اخذ ما ذكره من كشتان وانما أثر الشارح هذا المسلك على أن يقال المراد من النيابة عن الفعل النيابة في المعنى والعمل وما واقعة على اسم بقرينة الترجمة لان الأول لا دليل واضح عليه والثاني في التحقيق تقييد للتعريف بالمعروف لان اسم الفعل الذي في الترجمة هو الذي في قوله هو اسم فعل نحو صه ونحوه على أن مثل هذا غير معهود في عبارات هذا الكتاب عهدية جعل لامثلة تنميما فاعرفه فانهم ما عرفوه (قوله لاخراج الحروف) أي النائية عن الأفعال كان واخواتها لا مطلقا كما يدل عليه السياق (قوله فشتان ينوب عن افتراق) هو بفتح النون وحكى ثعلب عن الفراء الكسر وحكى صاحب المغرب الوجهين ثم الافتراق الذي تدل عليه قيده الرمخشري بكونه في المعاني والأحوال قال ابن عمرون كالعلم والمجهل والصحة والسقم وقيل نائب عن بعد (قوله عن انكف) أي لا عن انكف لانه متعد غالبا ومه لا يتعدى وذلك لا يناسب ما هو الغالب من كون اسم الفعل يعمل عمل فعله كما في التسهيل وسينقله الشارح ولا ما هو الغالب من انه إذا كان احد المترادفين أو المترادفين متعديا فالآخر كذلك فلا يرد ما أورده تدبر (قوله كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح) أي لانها لا تلزم الاشتقاق وإن فيها التعريف بعدم التنوين والتنكير به والثنائي والمركب كحيهل ولذلك إذا أفردت يقال حي على الصلاة وقسال «حي على المحمول فان المركب قد ذهب» والمصغر كرويد والمنون كصه والمحلى بال كالنجاة بمعنى انبج وان ما سمي منها مما هو على فعال يعرب عند التميميين (قوله وذهب الكوفيون إلى انها أفعال الخ) رد بان منها ما هو موضوع على حرفين أصالة وانها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وان منها ما يخالف اوزان الأفعال نحو نزال وقرقار وان الطلبي لا تاحقمة نون التوكيد والأفعال ليست كذلك هذا والكوفيون يستدلون ويقولون هذه دلت على الحدث والزمان وكل ما كان كذلك فهو فعل ووجه الرد عليهم منع الكبرى بسند ان ذلك حيث كان الدال على الزمان الصيغة ولا كذلك هنا (قوله مدلولها لفظ الفعل) أي من حيث دلالة على الحدث والزمان فلما حدثت والزمان انتسابان انتساب إلى لفظ الفعل بلا واسطة وانتساب إلى لفظ اسم الفعل بالواسطة وقد حققنا ذلك في أول الكتاب فتذكر (قوله كما افهمه كلامه) أي أولا

وكل شيء أمم ولا ترتكب ومن أنت
كلامك زيد أو ذكرك والله اعلم *

(أسماء الأفعال والأصوات)

(ما ناب عن فعل) في العمل ولم يتأثر
بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه
هو اسم فعل وكذا أوه ومه) فما ناب
عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما
ينوب عن الفعل والقييد الأول وهو ولم
يتأثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما
والقييد الثاني وهو ولم يكن فضلة لاخراج
الحروف فقد بان لك أن قوله كشتان
تسميم للحد فيشتان ينوب عن افتراق
وصه ينوب عن اسكت وأوه عن اتوجع
ومه عن انكف وكلها لا تتأثر بالعوامل
وليست فضلات لاستقلالها * تنبيهات *
الأول كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو
الصحيح الذي عليه جمهور البصريين
وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت
استعمال الأسماء وذهب الكوفيون إلى
انها أفعال حقيقة وعلى الصحيح فالأرجح
أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان
بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان
كما افهمه كلامه وقيل انها تدل على
الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع

حيث قال اسماء لافعال وثانيا حيث قال ناب عن فعل وثالثا حيث قال هو اسم فعل ورابعا حيث قال وما بمعنى افعال وخامسا حيث قال والفعل من اسمائه فان مجموع هذه الاشياء يدل على ان المسمى هو الفعل اي لفظه وعليك ونحوه اسماء ودواله (قولهم لا باصل الصيغة) يريد ان الهيئة هنا لا دخل لها في الدلالة على الزمان بخلاف الفعل (قولهم وقيل مدلولها المصادر) اي ثم دخلها معنى الطلب والامر فتبعه الزمان او دخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الامر فتبعه الزمان ايضا في نحو اوه (قولهم وقيل ما سبق استعماله في ظرف او مصدر) هذا رأي ابي القسم بن القسم من نحاة الاندلس وقسال الشيخ الاثير قد خالف في ذلك جميع البصريين ولا تؤثر هذه المقالة لبصري الا ما روي عن المازني في الظروف خاصة وهذا مقابل لقوله وذهب الكوفيون الى انها افعال النح (قولهم كرويدا زيدا ودونك زيدا) لف ونشر معكوس قولهم اي ورود اسم الفعل) يشير الى تقدير مضاف وان المخبير عنه بكثرة حقيقة (قولهم آمين بمعنى استجب) في كفاية الطالب اسم لله تعالى ونونه مضمومة على النداء تقديره يا امين استجب دعاءنا قال ابن العربي فتحت تون آمين لسكونها وسكون الياء قبلها . اه . (قولهم وتيد وتيدخ) قال ابو علي الفارسي في الابيات المشككة له وارى ان هذا مأخوذ من التودة فتكون الغاء واوا ابدلت منها التاء والعين همزة والزمت بدل الياء (قولهم وويها بمعنى اغر) الغراء هو اللصوق بالشئ يقال غري كفرح يغرى كيجشى غراء كسواء بالمد ومده شاذ ولاغراء هو التسليط وهو راجع اعني لاالصاق فاذا قال وويها كانه قسال تسلط وفي فصيح ثعلب نقول وويها اذا زجرته عن الشئ واغريته به وهكذا قال ابو منصور محمد بن علي الجنان الرازي وويها اسم لقولك انجز واغر وقال ابن درستويه انما هي حص لا غير ومثله لابي الحسن الهروي وانشد

ويها خثيم انه يوم ذكر وزاحم لاصداء بالثب القدر
(قولهم كما في قوله اقول اذ خرت على الكلكال) الشاهد في الكلكال فان اصله الكلكل فاشبعت فتحته الكاف الثانية كما ياتي في قولهم اعوذ بالله من العقراب لا في اقول وان همزته اشبعت فقبل اقول كما وهم فيه الناظرون ففي القاموس والقات المدات ككلكال وخاتام وداناق في الكلكل والخاتم والدانق فامل (قولهم اي اعجب لعدم فلاح الكافرين) حمل على انه اشارة لكون الكاف بمعنى لام التعليل وان مصدرية مؤكدة والحق انه ليس الغرض ذلك هنا انما الغرض مجرد بيان مسمى هذه الاسماء من الافعال الماضية والمضارعية مع انه يحتمل ان تكون تلك لام مقدرة غير كافي ويك واما الرسم فلا يشهد لواحد من الاحتمالين لكونه بوصل وي بالكاف وبوصل الكاف بالهمزة خلافا لما وهموا فيه (قولهم تاحق وي كافي الخطاب كقوله الخ) الحق انه يصح ان تكون وي في بيت

لا باصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر وقيل ما سبق استعماله في ظرف او مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وما عداه فعل كنزال وصم وقيل هي قسم براسه يسمى خالفة الفعل الثاني ذهب كثير من النحويين منهم للاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني وسن وافقه الى انها في موضع نصب بهضم ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحاة الى انها في موضع رفع بالابتداء واغناها مرفوعها عن الخبر كما اغنى في نحو اقام الزيدان (وما بمعنى افعال كآمين كشر) ما موصول مبتدا وما بعده صلته وكشر خبره اي ورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصم بمعنى اسكت ومم بمعنى انكف وتيد وتيدخ بمعنى امهل وهيته وهما بمعنى اسرع وويها بمعنى اغر وايه بمعنى امض في حديثك وحيهل بمعنى انت او اقبل او عجل ومنه باب نزال وقد مر انه مقيس من الثلاثي وان قرقر بمعنى قرقر وعرار بمعنى عرعر شاذ * تنبيه * في آمين لغتان امين بالقصر على وزن فاعل وآمين بالمد على وزن فاعيل وكتلها مسموعة فمن الاولى قوله ثباعد مبي فطحل وابن امه امين فزاد الله ما بيننا بعدا ومن الثانية قوله - ويرحم الله عبدا قال آمينا - وعلى هذه اللغة فليل انه عجمي معرب لانه ليس في كلام العرب فاعيل وقيل اصله امين بالقصر فاشبعت فتحته الهمزة فتولدت ثلاث كما في قوله - اقول اذ خرت على الكلكال - قال ابن اياز وهذا اولي (وقيرة كوي وجهات نوز) اي غير ما هو من هذه الاسماء بمعنى فعل الامر قل وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق وجهات بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع كاه بمعنى اتوجع واف بمعنى انضجر ووا ووي وواها بمعنى اعجب كقوله تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر - وا بابي انت وفوك لاشنب ... وقول لآخر - واها لسلي ثم واها واها ... * تنبيهان * الاول تلاحق وي كافي الخطاب كقوله

ولقد شفى نفسي وابراسقها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم

عشرة بمعنى اعجب اي لتأخرك عن الحرب التي انت لها يا عترة اقدم نعم في كلامهم ما يدل على انها في البيت اصلها ويالك كما يقتضيه كلام القوم وفي شرح التسهيل للشيخ لاثير وذهب الكسائي الى ان ويك محذوفة من ويالك فالكاف على هذا مجرورة بالاضافة قسالة - ولقد شفى نفسي الخ - ومثله في التصريح (قولهم ولايت المذكورة) مبتدا وقوله تعالى معطوف عليه والخبر من ذلك (قولهم والصحيح الاول) هو كون وي اسم فعل والكاف تعليلية على هذا استقر رأي الناظرين وليس على ما ينبغي لان قوة الكلام تدل على انه لم يقصد مما قبل التنبيهين الا بيان الافعال التي لتلك الاسماء ولان الكلام عن ذلك انقطع بما اريد التنبيه عليه والحق ان المراد من الاول مجرد ان ويك ليس اصله ويك كما هو قول ابي عمرو بن العلاء وسن معه وكلام سيبويه ينتج هذا المقدار قطعاً وقول الشارح ويدل على ما قاله اي من مجرد فصل وي من كان الدال على انه ليس اصلها ويك فتدبر فان الناظرين اكثروا من التخليط هنا (قولهم مفعولة من كان) صرح الشيخ لاثير بانهم على مذهب سيبويه الكافي للتشبيه مركبة مع ان وعليه فلا يناسب البيت المذكور لان الظاهر منها التعليل الا ان يتكلف بحمل كان على التحقيق لكن هذا لا ضرر فيه لانه لم يقصد من هذا كلف الا مجرد الدلالة على انه ليس لاصل ويالك لا تحريز ان الكاف لام تعليل او حرف خطاب او حرف تشبيه ولا شك في وجود ذلك في البيت كما لا يخفى هذا غاية ما يصح به كلام الشارح في هذا المقام والا فهو منحل العرى واما الناظرين فقد راموا اصلاحه فزادوه فسادا وبعد هذا كلف فالمنسوب لسيبويه والتحليل ان الكاف حرف تعليل لا خطاب ففي التصريح هذه العبارة فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كليتان وقال الكسائي محذوف من ويالك هذا كلامه لكن كلام الشيخ لاثير الذي قدمنا مع الشارح في هذا (قولهم حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغت) اقتصر على تعداد لغات هيهات لانها التي في كلام المصنف والا ففي كتاب الحلال للزناقي في اف لغات تقارب الاربعين وذكر غيره في اوه عشر لغات وفي هيا تسع لغات استوفاهما وشرح اللغات التي حكاها الصغاني على اتم وجه الشيخ لاثير في شرح التسهيل فيرجع اليه سن ارادة (قولهم وايها وهيها) الاولى من هذه والثالثة ممدودتان والثانية والرابعة مقصورتان وسن زعم خلافه فقد وهم (قولهم لاول منقول من طرف او جوار ومجرور) هكذا عبر الشيخ لاثير وجماعة وقال الشارح البدر او حرف جر فلم يزد المجرور وردها بعضهم لما تقدم بتقديم او مجرورة وبعض ابقاها على ظاهرها وجعل المجرور شرطيا

قيل ولاية المذكورة وقوله تعالى ويكان الله ييسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب ابو عمرو بن العلاء الى ان لاصل ويالك فمحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح ان بفعل مضمر كانه قال ويك اعلم ان وقال قطرب قبلها لام مضمر والتقدير ويك لان والصحيح لاول قسالة سيبويه سالت الخليل عن لايتين فرعم انها وي مفعولة من كان ويدل على ما قاله قول الشاعر
وي كان من يكن له نشب يح

بب وسن يفتقر يعيش عيش ضر

الثاني ما ذكره في هيهات هو المشهور وذهب ابو اسحق الى انها اسم بمعنى البعد وانها في موضع رفع في قوله تعالى هيهات هيهات لما تواعدون وذهب المبرد الى انها ظرف غير متمكن وبني لابهامه وتاويله عنده في البعد ويفتح السجاريون ناء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالهاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فمذهب ابي علي انها تكتب بالهاء ومذهب ابن جني انها تكتب بالهاء وحكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغت هيهاء وايها وهيها وايها وهيها وايها وهيها واحدة من هذه الست مضمومة لآخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منونته وغير منونته فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهك وايهاك وايها وهيها (وهيها، اه) والفعل من اسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا * الفعل مبتدا ومن اسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر ودونك ايضا مبتدا خبره هكذا يعني ان اسم الفعل على ضربين احدهما ما وضع من اول الامر كذلك كشتان وصه والثاني ما نقل عن غيره وهو نوعان الاول منقول من طرف او جوار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم انفسكم اي الزموا شان انفسكم ودونك زيذا بمعنى خذ

(قولهم ومكانك بمعنى اثبت) هكذا شرحوا هذه اللفظة وسن قال تاخر فتفسير
 معنى ولم يحفظ البصريون إلا لزومها وحفظ الكوفيون تعديتها بمعنى انظر وهذا
 يويد الحكم بكونه اسم فعل دون بقائه على ظرفيته لاصليته مع انه قد امكن
 ان لا يقدر فعل فلا يناسب الذهاب للتقدير تامل (قولهم بل يقيس
 ما لم يسمع على ما سماع) اي بشرط ان لا يكون على حرف واحد نحو بك
 ولك (قولهم بمعنى ليلزم) يشير الى ان كون اسم الفعل بمعنى فعل الامر يتناول
 حتى المضارع المقرون بالامر ولا يمكن الاثبات بفعل الامر على غير هذا الوجه
 حقيقة لان عليه بهاء الغائب على ان هذا امر زائد على ما فيه كلام المصنف
 اذ هو كلام على الشاذ الذي ليس كلام المصنف فيه فاندفع ما استشكلوه هنا فتدبر
 (قولهم بمعنى اتخى) قال الشيخ الاثير لم يات في الخبر إلا قول بعضهم وقد
 قيل له اليك اي تنح فقال الي في معنى اتخى وليس فيه اغراء ومنه يظهر لك
 صحة عدم الاثبات بالامر ولا يمكن ان يوقى بالامر هنا على حقيقة لانه بيان
 معنى الي بياء المتكلم فلا اشكال كما زعموا فتدبر (قولهم الضمير المتصل الخ)
 في التصريح بكون الكاف في عليك واخوانه ضميرا رد على ابي الحسن ظاهر في
 شرح الجمل تبعا لغيره من انها لا موضع لها من الاعراب وانها كالكاف في رويدك
 وذلك تقيد معنى الخطاب (قولهم وهو الصحيح) وذلك لانه قيل على مذهب
 الفراء القائل بان موضعها رفع على الفاعلية ان الكافي ليس ضمير رفع واجب
 بانه وان لم يكنه لكنه نائب عنه وعلى مذهب الكسائي القائل بان موضعها
 نصب على المفعولية انه يلزمه ان عليك زيدا يتعدى الى اثنين وهو انما يتعدى
 لواحد وان نحو وراعتك بمعنى تاخر متعدد وهو لازم وانه يلزم تعددي فعل المصهر
 المتصل الى مضمرة في غير باب ظن (قولهم علي عبد الله زيدا) اي بدخول
 على على ياء المتكلم وجر عبد الله بعده لكن استشكله الشيخ الاثير بان الجر انما هو
 على التبعية وهي هنا متعذرة لبطان النعتية إلا بوجود الجمود المحض والتوكيد
 اللفظي بكون الثاني ليس عين الاول ولا مرادفه والمعنوي بعدم وجود الفاعله
 المخصوصة وعطف النسق بعدم حرفه والبيان بعدم الالتباس في ضمير المتكلم
 حتى يوضح والبدل فانه لا يتوهم إلا بدل الشيء من الشيء وقد انتفى شرطه
 وهو وجود الاحاطة واختار انه بدل شاذ لعدم وجود ذلك الشرط وانت تعلم
 انه اذا رجع الى الشذوذ لا تكون البدلية كذلك باولى من غيرها فليحور
 (قولهم ومع ذلك) اي مع كونه مجرورا (قولهم عليكم عليكم زيدا) خبص
 التمثيل بذلك ليكون مثلا واحدا للتوكيد في حالتي الجر والرفع واما ان كان التوكيد
 بكالنفس فان رفعت التوكيد فلا بد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول عليك
 انت نفسك زيدا وان خبصت فلا يجب ذلك فتقول عليك نفسك زيدا
 (قولهم توكيدا للمستكن المرفوع) اي لا للوجود البارز المرفوع على الصحيح

ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك
 بمعنى تاخر واليك بمعنى تنح * تنبيهات * لا اول قال
 في شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها
 إلا عند الكسائي اي فانه لا يقتصر فيها على السماع
 بل يقيس ما لم يسمع على ما سماع * الثاني قتال فيه
 ايضا لا يستعمل هذا النوع ايضا إلا متصلا بضمير
 الخطاب وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم وعلي الشيء
 بمعنى اوليه والي بمعنى اتخى وكلامه في التسهيل
 يقتضي ان ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه ايضا
 اختان في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضع رفع
 عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين
 وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فصحاء
 علي عبد الله زيدا بجر عبد الله فبين ان الضمير مجرور
 الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ومع ذلك فمع كل واحد
 من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع به يقتضي
 الفاعلية فلك في التوكيد ان تقول عليكم عليكم زيدا بالجر
 توكيدا للوجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع

وخلافا للفراء وإنما لم يصرح بهذا استغناء بظهوره من مفهوم قوله المستكن المرفوع
ولذلك صرح بما بعده فقط (قولهم ولا يجوز فيه النصب على الصحيح) أي
خلافًا للكسائي القائل بأن الوجود في محل نصب وهذا ثابت في قليل نسج والكثير
اسقاطه فاعرف هذا المقام على ما بينا فإنه لم ينفصل فيه الناظرون (قولهم
والدليل على أن النج) يريد أن الدليل على أن هذا اسم فعل وليس باقيا على
مصدريته كونه مبنيا والدليل على كونه مبنيا عدم تنوينه إذ لا موجب لاسقاطه
هنا سواء وهذه صورة قياس من الشكل الأول ونتيجته الدليل على أن هذا اسم
فعل لا مصدر عدم تنوينه إذ لو كان مصدرا لنون قطعا إذ لا موجب لاسقاط
التنوين فاندفع ما أورد عليه تدبر (قولهم بنصب الاكف) المعنى عليه أن
السيوف تترك الرغوس بارزة عن محلها كأنها لم تخلق على الابدان فدع الاكف
فإن قطعها من الايدي دون بالنسبة للرغوس فعلى هذا بله الاكف جملة فعلية
لا اسمية كما قيل لان المشهور أن أسماء الافعال لا محل لها وفتحة بله بنائية
(قولهم أي معربين بالنصب النج) استفاد لأعراب والنصب من قول الناظم
مصدرين ومعنى أيضا أي كما دلا عليه عند كونها اسمي فعل امر ودلالتهما على
الامر في حال مصدريتهما لكونهما بدلا من اللفظ بفعلهما لا مري كما قدمه الشارح
(قولهم وقد روي بله الاكف بالجر على الاضافة) المعنى عليه اترك الاكف
تركا والجملة حينئذ فعلية حذف مصدرها والفتحة اعرابية فظهر لك أن
المعنى المقصود على هذا وعلى ما قبله واحد لا مختلف فتأمل (قولهم والى
الفاعل) وقولهم أن المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله يستتر ضميره أي إذا نون
(قولهم نحو بهل زيد) ضبط بسكون الهاء وفتحتها (قولهم وهو الاصل في
المصدر النج) أي تنوين المصدر ونصب ما بعده به هو الحالة الاصلية واما
حذف التنوين والضافة فحالة محولة عن الحالة الاولى (قولهم الضمير في
يعملان النج) يريد أن فيه استخداما (قولهم حرف خطاب) أي لا ضمير
مخاطب مفعول به حتى يلزم أن يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا في غير افعال
القلوب (قولهم وقد روي بله الاكف بالرفع أيضا) المعنى عليه إذا جعلت
السيوف الابدان بلا رءس فلا تترك الايدي باكفها فالاستفهام للانكار لا
للتعجب كما وهم ومن العجب ادعاء أنه للتعجب ثم نفى العجب حيث قيل
فلا عجب أن تترك الايدي بلا اكف ثم أن المعنى المقصود أيضا مثل ما في قبله
إلا أنه ابرز في صورة لانكار والجملة على هذا اسمية قطعا والفتحة بنائية
(قولهم اطلعت) بضم الهمزة وكسر اللام (قولهم معربة مجرورة) رويت مفتوحة
أيضا وخرجت على أن كيف استفهامية استبعادية مجرورة محلا بمن وهما خبر

حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب مثلها في ذلك وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحينئذ الكاف في رويدك تحتل
الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا * الثالث تخرج رويد وبله عن الطلب فاما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها
مرفوعا وقد روي بله الاكف بالرفع أيضا ومن اجاز ذلك قطرب وابو الحسن وانكر ابو علي الرفع بعدها وفي الحديث يقول الله تبارك
وتعالى اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعت عليه فوعدت معربة
مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة وفسرها بعضهم بغير

المعنى ليس على الخبرية المحضه حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوابه المنع والسند انها
 قصدت ان تخبره بان دلوا دونه لياخذة فيملوه لها واستعمال الشيء وارادة لازمه كثير (قوله
 لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى افعالا الخ) يعني ان هذه الاشياء وان كانت مدلولاتها
 لفظ لافعال إلا ان الفاظها اسماء وحينئذ فما قصد منها من حيث انتسابه الى تلك الالفاظ
 التي هي اسماء يقبل التعريف والتنكير وان كان من حيث الانتساب الى لفظ الفعل لا يقبل إلا
 التنكير فلهذا جعلوا لها تعريفا وتنكيلا على هذا ينبغي ان تحمل عبارته (قوله) وذهب قوم
 الى ان اسماء الافعال كلها معارف) اي بناء على ان سماها معقولة لفظ الفعل من غير اعتبار
 التلطف به على ما تقدم في صدر الكتاب وحينئذ فلا يخالف هذا في الحقيقة القوم القائلين
 بالتنكير والتعريف العهدي او الحضوري من حيث المعنى المقصود مع ان الذهاب الى علمية
 اسم الجنس هاهنا لا ينبغي اذ لا ضرورة اليه ولولا الابتداء ومجئ المحال ومنع الصرف في
 نحو اسامة لما قيل به كما نبه عليه المحققون كالسيد السند وغيره وقد قدمنا ذلك فتذكر
 (قوله اجدى حكاية) اي افاد حكاية والحكاية مصدر فمعناها المحدث الذي هو من اوصاف
 الفاعل وله اضافة للمفعول ايضا ولفظ غاق مثلا محكي لا نفس الحكاية انما هي مفادة به ويدل
 له ما ياتي في احلك باي الخ فلذا قال اجدى حكاية لا لان شرط الحكاية ان تكون مثل
 المحكي والمحكي صوت خال عن الحروف اما اولا فلان دعوى ذلك لاشتراط ممنوعة اذ قد
 اطلقوا هنا اسم الحكاية وما شرط احد منهم ما ذكر مع عدم تحققه وقد قال المتنبى

فدع كل صوت عند صوتي فسانني انا الصائت المحكي والآخر الصدا

واما فاني... فان ذلك الشرط لو سلم لكان في المحكي به لا في الحكاية وبالجملة فالوجه ما
 ذكرنا لا ما ذكره فتامل (قوله) وعدس زجر للبعل) في كتاب البغال للجاحظ زعم ناس ان
 عدس اسم لكل بغلة وذهبوا الى قول الشاعر

اذا حملت بزني على عدس على التي بين الحمار والفرس

فما ابالي من غدا ومن جلس

وقال رجل من شيبان

بدلت بعد نجاتي وركاني اعداد سرج مفصص هـ لاج

ووقعت في عدس كافي لم ازل سيفا لقتل للنجائب ع لاج

والله لولا ان اصيب غـ زوتي لرجعت منقلبها لاج ادراج

وقال آخرون عدس للبعلة مثل قولهم ساسا للحمار وحل للناقمة واقل ابن مفرع

على بغل من بغال البريد وانشا يقول

عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحماين ط ليق

طليق الذي يحمي من الكرب بعد ما تلاحم في درب عليك مص ليق

الى هنا كلامه واعلم ان غرض التخوي من هذه الالفاظ انما هو مجرد انها مبنية وما عدا ذلك

فمرجعها اللغة وقد نكلم على اسماء الاصوات ابو الحسن علي بن جعفر السعدي المعروف بابن

القطاع في مصنف له في ذلك وفي المصادر فقط (قوله) وفي الحديث كخ فانها من الصدقة

لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى
 افعالا ومن قبل اللفظ اسماء جعل لها
 تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة
 منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير
 النكرة منها استعماله دونها ولما كان من
 الاسماء المحضه ما يلزمه التعريف
 كالمضمرات واسماء الاشارات وما يلزم
 التنكير كاحد وعريب وديار وما يعرف
 وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه
 الاسماء كذلك فالزموا بعضها التعريف
 كنزال وبله وآمين والزموا بعضها التنكير
 كواها وويها واستعملوا بعضها بوجهين فنون
 مقصودا تنكيلا وجرده مقصودا تعريفه كصه
 وصه واف واف . اهـ * تنبيهه * ما
 ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى
 ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها
 وما لم ينون تعريف علم الجنس (وما به
 خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل
 صوتا يجعل * كذا الذي اجدى حكاية
 كقب) اي اسماء الاصوات ما وضع
 لخطاب ما لا يعقل او ما هو في حكم ما
 لا يعقل من صغار الادميين او الحكاية
 لاصوات كذا في شرح الكافية * فالنوع
 الاول اما زجر كهلا للخيل ومنه قوله
 - واي جواد لا يقال له هلا - وعدس زجر
 للبعل ومنه قوله - عدس ما لعباد عليك
 اماره - ... وكخ للطفل وفي الحديث كخ
 كخ فانها من الصدقة

قاله صلى الله عليه وسلم للحسن لما اوتي له بالصدقة فاخذ منها الحسن فجزه عليه السلام
بذلك اي انجز عنها لانك من آل محمد وهم لا تحل لهم الصدقة هذا وفي القاموس كنج في
نومه يكنج كنجحنا غط وكنج كنج وتشد الخاء فيهما وتنون وتفتح الكاف وتكسر يقال عند زجر
الصبي عند تناول شئ وعند التذمر من شئ (قولهم وهيد وهاد وده وعه وعاه وعيه للابل)
ذكر لزجر لابل مطلقا ذكورا او اناثا ستة الفاظ لاول هيد بفتح الهاء وسكون الياء وفتح الدال
وجاء فيه ايضا كسر الهاء الثاني هاد بفتح الهاء وبالف وكسر الدال وعلى هذا قول القاموس وهيد
وهيد وهاد زجر للابل الثالث ده بفتح الدال وسكون الهاء ولم يذكر هذا في القاموس الرابع عم
بفتح العين وسكون الهاء وفي القاموس العه القليل الحياء المكابر وعهه بالابل زجرها بعه عه لتحتبس
الخامس عاه بفتح العين ثم الف ثم هاء مكسورة السادس عيه بعين مكسورة ثم ياء مشاة تحتية
ساكنة ثم هاء مكسورة وفي القاموس وعاه عاه وعيه عيه زجر للابل لتحتبس وربما يؤخذ منه
انهما لا يستعملان إلا مكررين واعلم انه زاد في التسهيل من هذا النوع حوب وحاي وعاي
وحاب (قولهم وعاج وهيج وحل للناقة) ذكر لزجر الناقة ثلاثة الفاظ لاول عاج بعين مفتوحة
ثم الف ثم جيم مكسورة وفي القاموس وعاج مبيسة على الكسر زجر للناقة الثاني هيج بهاء
مكسورة ثم ياء ساكنة ثم جيم ساكنة ومكسورة وفي القاموس هج بالكسر مبيسا على الكسر وهج
بالسكون من زجر الناقة الثالث حل بحاء مفتوحة ثم لام مكسورة منونة او مسكنة وفي
القاموس وحاحلهم ازالهم عن مواضعهم وحركهم فتحاحلوا وبالابل قال لها حل منونتين او حل
مسكنة (قولهم واس وهس وهج وقاع للغنم) ذكر لزجر الغنم اربعة الفاظ لاول اس بهمزة
مكسورة ثم سين مفتوحة مشددة وربما يؤخذ من القاموس انهما لا يستعملان إلا مكررين ففيه
وزجر الشاة باس اس الثاني هس بهاء مكسورة ثم سين مشددة مفتوحة ايضا كما ذكره بعض
اهل اللغة لكن قال في القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر الثالث هج بهاء مكسورة ثم
جيم ساكنة وفي القاموس هج بهاء مكسورة بالضم زجر للغنم وغلط الجوهرى في بناءه على الفتح وانما
حركه الشاعر ضرورة الرابع قاع بقاف مفتوحة ثم الف ثم عين مكسورة ولم يذكره في القاموس
(قولهم وهجا وهج للكلب) ذكر لزجر الكلب لفظين لاول هجا بهاء مفتوحة ثم جيم مفتوحة
ثم الف والثاني هج بهاء مفتوحة ثم جيم مكسورة منونة وتسكن وفي القاموس وهجا وهج زجر
للكلب وينون وقد يرجع قوله وينون لهما (قولهم وسع للضان) ذكر للضان لفظا واحدا وهو
سع بسين مفتوحة ثم عين ساكنة ولم يذكره في القاموس وزاد في التسهيل من هذا النوع حج
(قولهم ووح للبقرة) ذكر مما يزجر به البقر لفظا واحدا وهو وح بواو مفتوحة ثم حاء ساكنة
وفي القاموس ووح زجر للبقرة (قولهم وعز وعيز وحيز للعنز) ذكر مما يزجر به العنز ثلاثة الفاظ
لاول عز بعين مفتوحة ثم زاي ساكنة وظاهر القاموس انه لا يستعمل إلا مكررا فانه قال وعز
عز زجر لها الثاني عيز بعين مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم زاي مفتوحة ومكسورة وظاهر القاموس
انها لا تستعمل إلا مكررة وان العين مكسورة وقد تفتح وانها مبنيان فانه قال عيز مبنيان
على الفتح ويفتحان الثالث حيز بحاء مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم زاي مفتوحة ومكسورة والذي
في القاموس وحيز كبير زجر للحمار ثم ينبغي ان تعلم ان العنز اسم للانثى من المعز كما في

وهيد وهاد وده وعه وعاه وعيه للابل
وعاج وهيج وحل للناقة واس وهس وهج
وقاع للغنم وهجا وهج للكلب وسع للضان
روح للبقرة وعز وعيز وحيز للعنز

القاموس (قولهم وحر للحمار) ذكر مما يزجر به الحمار لفظا واحدا وهو حر بجاء مفتوحة وراء مكسورة منونة وقيل ساكنة وقيل مشددة والذي في القاموس انه زجر للبعير فانه قال الحر ضد البرد ثم قال وزجر للبعير (قولهم وجاه للبعير) ذكر مما يزجر به السبع لفظا واحدا وهو جاه بجيم مفتوحة ثم الف ثم هاء ساكنة وقيل مكسورة والذي في القاموس خلافه فانه قال وجاه جاه وينون ويسكن وجوه جوه زجر للبعير لا للناقة (قوله كاو للفرس) او بفتح الهمزة وسكون الواو كاو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو ولم يذكرها لذلك في القاموس والفرس معروف (قولهم ودوة للربع) دوة بدال مفتوحة ثم واو ساكنة ثم هاء مكسورة وفي القاموس ودوة ويضم دعاء للربع والتدوية ان تدعو لابل فتقول داه داه بالكسر والتسكين او دة دة بالضم لتجبي الى ولدها والربع بضم الراء وفتح الباء كصرد الفصيل (قولهم وعوه للبحش) عوه بعين مفتوحة وواو ساكنة وهاء مكسورة وظاهر القاموس انه لا يستعمل الا مكررا فانه قال ودعاء البحش بقولك عوه عوه والبعش على وزن المنع ولد الحمار (قولهم وبس للغنم) بياء مضمومة ثم سين مشددة مفتوحة وفي القاموس وبس بس مثلثين دعاء للغنم وفيه قبله ما يقتضي انه يزجر به لابل ايضا وتسكن بها الناقمة والغنم معروفة (قولهم وجوت وجوت وجوت لابل الموردة) جوت قيل بضم الجيم وسكون الواو وفتح التاء وظاهر القاموس انه بفتح الجيم وصرح بانها مثلث التاء فانه قال جوت جوت مثلثة لآخر مبنية دعاء لابل الى الماء وقد جاوتها وجايتها او زجر لها واما جوت فبجيم مكسورة ثم همزة ساكنة والموردة التي يراد شربها (قولهم وتونا لتيس المنزى) تونا بياء مضمومة ثم همزة ساكنة وتونا بفتح التاء وسكون الهمزة ولم يذكرهما في القاموس والتيس الذكر من الطيباء والمعز والوعول او اذا اتى عليه سنة والمنزى الذي اريد طروقه الاثني (قولهم ونخ مخففا ومشددا للبعير) الذي في القاموس النخ السير العنيف والابل تنخ عند المصدق ليصدقها وبساط طويل وقولك للبعير اخ اخ ليبرك وبالضم المنخ (قولهم وهدهع لصغار لابل المسكنة) هدهع بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين كذا قيل والذي في القاموس هدهع بكسر الهاء ساكنة العين وبسكون الدال مكسورة العين كلمة تسكن بها صغار لابل عن نفاها فقول الشارح المسكنة اي التي يراد تسكينها من نفاها (قولهم وسا وتشو للحمار الموردة) سا بسين مفتوحة ثم همزة ساكنة وفي القاموس ساسا بالحمار ساساة وساساء زجرة ليحتبس او دعاه ليشرب او يعضي وتشو بياء مضمومة ثم شين مضمومة ثم همزة ساكنة وقد يوجد في بعض النسخ سانشا وهو تحريف (قولهم ودج للدجاج) دج بدال مفتوحة ثم جيم ساكنة وفي القاموس دجدج صاح بها اي الدجاجة بدج دج (قولهم وقوس للكلب) قوس بقاف مضمومة ثم واو ساكنة ثم سين مكسورة وقيل بقاف مفتوحة وبياء ساكنة وسين مفتوحة (قولهم وماء بالامالة للظبية) ضبط بهيم مفتوحة والفاء وهمزة مكسورة وبهيم مفتوحة وهمزة مكسورة وبهيم مفتوحة والفاء (قولهم وشيب لشرب لابل) شيب بشين مكسورة ثم ياء ساكنة ثم باء مكسورة وفي القاموس الشيب بالكسر سير السوط وجبل وحكاية اصوات مشافر لابل فقول الشارح لشرب لابل اي لصوت مشافر لابل (قولهم وعيط للمتلاعبين) عيط بعين مكسورة ثم ياء ساكنة ثم طاء مكسورة يعني ان عيط لحكاية ما يكون من اللفظ والاصوات بين المتلاعبين

وحر للحمار وجاه للبعير واما دعاء كاو للفرس ودوة للربع وعوه للبحش وبس للغنم وجوت وجوت وجوت لابل الموردة وتونا لتيس المنزى ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ وهدهع لصغار لابل المسكنة وسا وتشو للحمار الموردة ودج للدجاج وقوس للكلب * والنوع الثاني كغاق للغراب وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب لابل وعيط للمتلاعبين

المشهور قسيم المضارع والماضي يتناول الدعاء ولهذا قابله الشارح
بالماضي وبالمضارع ولما اراد مقابل النهي والعرض والتخصيص
والاستفهام والدعاء اسقط فعل واقتصر على كلمة الامر إلا انه على
هذا كان ينبغي ان يعبر بومنه بدل ومثله فيتخلص بجعل ضمير
مثله لاضر بن زيد لا لفعل الامر وان كان لا ليق حينئذ ان يحذف
قوله الدعاء فيقول ومثله قوله النج ومن لم يتنبه لما ذكرنا قال
وقوله فعل الامر لاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء (قوله ولا
يوكدان الماضي مطلقا) اي ولو مستقبل المعنى ووجه عدم التوكيد
المذكور بالمنافاة بين المضي وبين الاستقبال الذي تخلص له
النون ولا يخفى انه قاصر لعدم تناوله ما اذا كان الماضي مستقبل
المعنى إلا ان يقال انها محمولة على مقابلتها او انها غير منظور اليها
لكونها مجازية والعبرة بالحقيقة (قوله بان ياتي امر النج) تصوير
مجبي المضارع ذا طلب بالامور السبعة المذكورة ايضا الى ان
اطلاق المصنف مصور بذلك وإلا لصدق بما وقع فيه الخبر موقع
الطلب كقولك للعاطس يرحمك الله والمطلقات يتربصن لان المتبادر
من كونه ذا طلب ان يكون حقيقة وليس ذلك إلا فيما ذكره
الشارح بخلاف ما وقع فيه الخبر موقع الطلب المذكور فانه مجاز
فقد صرح الخبير التفتازاني وغيره بان الخبر الموضوع موضع الانشاء
ككسبه مجاز مركب وهو لا يتعقل إلا بالقرينة كما هو معلوم فتدبره
فقد غلط فيه الناظرون (قوله او استفهاما النج) تكرير الامثلة
في هذا دون ما قبله للرد على من خص الاستفهام هنا بالهمزة وذلك
ان مذهب سيبويه هو ان الاستفهام هنا اعم من ان يكون بالاسم
او بالحرف عاملا او لا فانه قال وذلك قولك هل تقولن واتقولن
ذاك وكم تمكثن وانظر متى تقولن وكذلك جميع حروف الاستفهام
وذهب بعض النحويين الى انه يشترط كون الاستفهام عن الفعل
فلم يجز اي رجل تصر بن ولا كيف تقولن واليه ذهب ابن الطراوة
فلا تدخل عنده في الاستفهام حتى يكون موجها لذات الفعل فتكون
مجهولة بالجملة وذلك اذا سالت بالهمزة وهل واما اذا كان السؤال
عن صفة الفعل نحو كيف ومتى لم يكن مجهولا بالجملة فصار
بمنزلة الماضي وقد رد عليه بقوله فاقبل على رطبي النج وبقول الاخر
الا لبيت شعري ما تقولن فوارس اذا جاوب الهام المصحح هامتي
وانما اقتصر الشارح على البيت الاول دون هذا لانه الذي رواه
سيبويه وانما لم يؤثر العكس مع ان ابن الطراوة ادعى ان نون

ولا يوكدان الماضي مطلقا واما قوله - دامن سعدك ان رحمت متيها...
فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما يوكد بهما المضارع
حال كونه (آتيا ذا طلب) بان ياتي امر نحو ليقومن زيد او نهيسا
نحو ولا تحسبن الله غافلا او عرضا نحو الا تنزلن عندنا او تخصيصا
كقوله هلا تمنن بوعد غير مخالفة كما عهدتلك في ايام ذي سلم
او تمنيا كقوله

فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي افي امرؤ بك هاتم
او استفهاما كقوله

وهل يمنعي ارتيادي البلا د من حذر الموت ان ياتين
وقوله - ابعده كندة تمدحن قبلا - وقوله

فاقبل على رطبي ورطبك نبتحت مسامينا حتى نرى كيف نفعلا
او دعاء كقوله

لا يبعدن قومي الذين همو سم العداة وآفة الجـزر
النازلون بكل معـترك والطيبون معاقـد الازر

(او آتيا) شرطا اما تاليا) اما في موضع النصب مفعول به لتاليا
اي شرطا تابعا ان الشرطية الموكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن

فاما تزين واحترز من الواقع شرطا بغير اما فان توكيده قليل كما سيأتي
(او آتيا) مثنيا في) جواب (قسم مستقبلا) غير مفصول من لاهم

بفواصل نحو تالله لا كيدن اصنامكم وقوله

فمن يك لم يشار باعراض قومه فاني ورب الراقصات لاثارا
ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتو تذكر يوسف اذ

التقدير لا تفتو واما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنبسا فعل الكرام ولو فاق الورى حسبها
فشاذ او ضرورة

او كان حالا كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة وقوله
يمينا لا بغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل

وقوله

لئن نك قد صاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسمع
او كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتهم لالى الله تحشرون
ونحوه وسوف يعطيك ربك فترضى * تنبيهان * الاول التوكيد في
هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو
مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قدر
قبل حرف النفي فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه
واجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله
لا ضربه واما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا
فيه بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه احسن ولهذا
لم يقع في القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسي واكثر المتأخرين
وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيئه غير موكد من ذلك قوله
يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الحلان من شيمي
وقوله فاما تربني ولي لمسة فان الحوادث اودى بها
وقوله

فاما تربني كابنة الرمل صاحبا على رقة احفى ولا اتنعل
وذعب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعمنا ان حذفها
ضرورة * الثاني منع البصريون نحو والله ليفعل زيد لان استغناء
عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالموكد كقولك والله ان زيدا ليفعل
لان واجازة الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لا قسم
والبيتين . اه . (وقل) التوكيد (بعد ما) الزائدة التي لم تسبق بان
من ذلك قولهم بعين ما ارينك وبجهد ما تبغين وحيشما تكونن آتاك
ومتى ما تقعدن اقعده وقوله

اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عصته ما ينبتن شكيرها
وقوله « قليلا به ما يحمدنك وارث » * تنبيهان * الاول مراد
الفاظم ان التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل
مطلقا فانه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه
اطرادا وانما كان كثيرا من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع اشبهت
عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام نص على ذلك
سيبويه كما حكا في شرح الكافية * الثاني كلامه يشمل ما الواقعة
بعد رب وصرح في الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وطل ذلك بان
الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على ان الحاق النون بعدها
ضرورة وظاهر كلامه في التسهيل انه لا يختص بالضرورة

كيف نفعلنا في البيت المذكور تنوين الترنم ولم يمكنه ان يدي
ذلك فيما تقولن فوارس في البيت بعده لانه ليس في آخر قافية كانه
ايماء الى ان تلك الدعوى باطلة ايضا لان من شرط نون الترنم ان
لا يغير حركة ما قبله وقد غيرت هنا لان الفعل مرفوع (قوله
او كان حالا) عطف على او كان منفيما وكذا قوله الاتي او كان
مفصولا وشار بهذا الى ان قول المصنف مثبتا ومستقبلا مراعيان في
لا اعتبار قبل الكون في جواب قسم وعبرة التسهيل يا حقان وجوبا
المضارع الخالي من حرف تنفيس المقسم عليه مستقبلا مثبتا غير
متعلق به جار سابق (قوله في هذا النوع) اي الفعل المضارع
الذي ليس ذا طلب ولا آتيا شرطا لا ما يدل على ذلك قوله بعد
واما التوكيد بعد الطلب الخ وقوله واختلفوا فيه بعد اما الخ والمراد
من الشروط المذكورة هي كونه في جواب قسم مثبت مستقبلا غير
مفصول من لانه بفواصل (قوله كما نص عليه في التسهيل) قد جلبنا
لك عبارته قبل قريبا فتذكر (قوله كان المعنى نفي القيام) قيل
عليه بناء المحنفة اذ قالوا ان سن قال والله اصوم يحنث بالصوم وقال
غيرهم بعدم الصوم لبناء الايمان على العرف (قوله استغناء عنه
بالجملة الاسمية الخ) ظاهر هذا التعليل ردي جدا فانه يقتضي
ان يمنع كل تركيب امكن ان يودي معناه بتركيب غيره ثم ان تعيين
واحد للمنع تحكم ومنعهما معا سد لطرائق الوصول الى المعنى ولعل
مرادهم منه انهم تتبعوا موارد الاستعمال فوجدوهم كلها امكن لهم ان
يعبروا بمثل والله ان زيدا ليفعل لان امكنهم ان يعبروا بمثل والله
ليفعل زيدا الان مع انهم اقتصروا على الاول وتركوا الثاني ففهموا
عنه منعهم الثاني وانه لاستغنائهم عنه بالثاني ظنا كما هو محمول
لا جهاد وحينئذ فالرد عليهم بفساد الاستقراء كما اشار اليه الشارح
بقوله ويشهد له الخ فتأمل (قوله بعين ما ارينك) يقال لمن
يخفي عليك امرا او حيلة انت بصير بها فتقول اني اراك بعين
بصيرة (قوله بجهد ما تبغين) يقال على معنيين احدهما ان تحمل
شخصا فعلا ما فياباه فتقول بجهد ما تبغين اي لا بد لك من فعله
بمشقة والثاني ان تخبر بما تلقاه في ذلك من المشقة (قوله
ومن عصته ما ينبتن شكيرها) العصاة شجر معروف وشكيرها شوكرها
وقيل ورقها الصغار ومعناها ان كبار الورق لا تنبت الا من صغارها
يقال فيمن يتغي شيئا ويظهر انه لا يريده او ما ظهر من الصغار
يدل على الكبار قاله الشيخ الاثير (قوله وظاهر كلامه في التسهيل

انه لا يختص بالضرورة) قال فيه ويلحق به يعني بالنفي بلا متصلة
 النفي بلا منفصلة و بلم والتقليل المكفوف بما (قولهم وهو ما يشعر به
 كلام سيبويه النخ) قال في الكتاب وزعم يونس انهم يقولون ربما تقولون ذلك
 وكثر ما تقولون ذلك لانه فعل غير واجب ولا تقع بعد هذه الحروف إلا وما له
 لازمة فاشبهت لام القسم وان شئت لم تقع النون في هذا النحو فهو اكثر
 واجود هذه عبارته (قولهم وهو بعد ربما احسن) وجه بان المضارع بعدها قد
 يبقى على استقباله ولا كذلك لم (قولهم فاخرج النهي عن اسناده النخ) اخرج
 بالبناء للنائب او للفاعل والفاعل القائل الماخوذ من قوله وقيل واعلم ان سن قال
 لك لا تقع فقد نهاك عن القيام وانت بذلك مسند لك النهي اي مربوط بك
 وسن قال لا يتم زيد فقد نهى زيدا عن القيام وهو بذلك مسند له القيام وقول
 الله تعالى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة اسند فيه النهي الى الفتنة فمن
 ترك الامة على ظاهرها فقد ابقى النهي على اسناده الى الفتنة وسن قال انه نهى
 للظلمة على التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فقد اخرج النهي على ظاهرها
 من كون اسناده الى الفتنة لان الظاهر نفي الفتنة عن الاصابة وحمله على خلاف
 ظاهرها من كون اسناده الى الظلمة اذ قد ادعي انهم منهيون عن ان يتعرضوا للظلم
 وحينئذ فالنهي في لاية محمول من الظلمة من حيث التعرض الى الفتنة من حيث
 الاصابة ونظيره على هذا قولهم لا ارينك فالنهي فيه مسند الى المتكلم ظاهرا لكن
 المراد منه لا تات فارينك باسناد النهي الى المخاطب فحمل فيه اسناد النهي
 عن المخاطب الى المتكلم فعلى هذا القول فيه اخرجنا النهي فيه عن اسناده الى
 المتكلم الذي هو ظاهرة فاللام في قول الشارح للفتنة بمعنى الى متعلق باسناد كما
 هو الاقرب لا باخرج وصلة اسناد محذوفة كما قيل وبعبارة القاضي البيضاوي في
 هذا ويحتمل ان يكون نهيا بعد الامر بانقاء الذنب عن التعرض للظلم فان
 وباله يصيب الظالم خاصة ويعود عليه هذا كلامه فتدبر في المقام فيه دقة
 (قولهم هو على معنى الدعاء) لا فرق بين هذا وقوله اولا لا ناهية والجملة
 حكيمة بقول محذوف النخ إلا يكون النهي ثمة على بابه وهنا مراد منه الدعاء
 وانظر ما الداعي الى حمله على الدعاء وترك اصله ويحتمل ان يكون مراده
 بالدعاء النهي وان لا نافية وان الجملة خبرية استعملت في النهي مجازا ويحتمل
 ان يكون الدعاء على بابه ويكون المراد لاجعل الله الفتنة تصيب الذين ظلموا
 منهم خاصة كما يقول الملك لبعض عبده لا اصابك غضب مريدا لا اصبحتك
 بغضب وعلى هذين الوجهين وان كان الثاني اوجه تحسن المقابلة بينه وبين
 التاويل الاول ولا يرد ما اوردناه قبل واعلم انه لم يذكر القاضي البيضاوي هذا
 الوجه (قولهم جواب قسم ولا نافية) هذا التاويل كغيره من التاويلات لا
 يتوقف إلا على ان يكون قائله من الجمهور في قولهم ان مثل لا تصيبن الذين

وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولون
 ذلك ومنه قوله

ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
 (ولم) اي وقل التوكيد بعد لم كقوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيئا على كرسيه معمهسا
 * تنبيهه * نص سيبويه على انه ضرورة لان الفعل
 بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما قال في شرح الكافية
 وهو بعد ربما احسن (وبعد لا) اي وقل التوكيد بعد
 لا النافية قال في شرح الكافية وقد يؤكد باحدى النونين
 المضارع المنفي بلا تشبيها بالنهي كقوله تعالى واتقوا
 فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم قوم
 ان هذا نهى وليس بصحيح ومثله قول الشاعر
 فلا الجارة الدنيا بها تاحسبها

ولا الصيف فيها ان اناخ محمول
 إلا ان توكيد تصيبن احسن لاتصاله بلا فهو بذلك
 اشبه بالنهي كقوله تعالى لا يفتنكم الشيطان بخلاف
 قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي ومع
 ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد
 تصيبن لاتصاله احق واولى هذا كلامه بحروفه *
 تنبيهان * الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني
 والجمهور على المنع ولهم في لاية تاويلات فقيل لا ناهية
 والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير
 « جاؤا بمدق هل رايت الذئب قط » وقيل لا ناهية
 وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدا نهى الظلمة عن
 التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فاخرج النهي عن
 اسناده للفتنة فهو نهى محمول كما قالوا لا ارينك ههنا
 وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال لا خفش الصغير
 لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة
 موجبة ولاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم
 اشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل
 جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب
 كما دخلت في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبها فعل الكرام

ظلموا لا يصح توكيده ما دام على ظاهره لا في جميع ما يذهبون اليه فلا
 يضرة في تاويله بتقدير القسم وتنزيل المنفي منزلة الموجب كون الجمهور
 لا يجوزون ذلك وعلى هذا فلا يكون الصواب اسقاط هذا التاويل
 كما قيل فثبت (قولهم) وقال الفراء الجملة جواب لامر النح
 ذكر القاضي البيضاوي هذا الوجه وبينه فقال على ان قوله لا
 نصيبين اما جواب الامر على معنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين
 منكم ثم اعترضه فقال وفيه ان جواب الشرط متردد فلا يليق به
 النون الموكدة ثم اعتذر عنه بقوله لكنه لما تضمن معنى النهي ساغ
 فيه كقوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ولم يرد به اذ غير
 من ان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب لانك
 تقول في قولك ايتني اكرمك التقدير ان تاتي اكرمك كأنه لكونه
 لا يتم الزامه على قائله لاحتمال ان لا يرى ذلك التقدير لازما بل
 يكفه الى ما يناسب المقام نظير ما اشتهر عن الكسائي في لا تذن
 من الاسد ياكلك ثم ان كان الجمهور يكتبون في كون المضارع ذا
 طلب بالكون في جواب الامر فالامر بين والا فقد نهى على
 انه لا يشترط في الموصول الا ان يكون مع الجمهور في هذه المسألة
 الذي دعت الى الصرف عن الظاهر لا في جميع ما يروونه فلا
 يضرة ان يكون ما صرف اليه انما يجري على مختاره في جهة
 اخرى لا على مختارهم واعلم ان من في قوله تعالى منكم للتبعض
 على مختار الناظم وعلى التاويل الاول والثالث والخامس والسابع
 والبيان على ما سوى ذلك يشير الى ذلك كلام القاضي البيضاوي
 عند سن تامله (قولهم) وذلك يشمل المجرد من ما النح (لاشارة
 الى كون المضارع بعد غير اما (قولهم) وجواب الشرط مطلقا عطف
 على غير لا على شرط ومعنى لا اطلاق سواء كان الشرط اما او غيرها
 (قولهم) وهذا من تشبيه لفظ (هو افعال في التعجب بلفظ هو افعال
 في الامر وان اختلفا معنى لكون الامر طلبا والتعجب ليسه ثم الواو
 في وان اختلفا للحال كما لا يخفى (قولهم) لما عرفت اول الكتاب
 انه تركب معها النح (الظاهر من هذه العبارة ان التركيب علة للفتح
 على ما هو مرتضى ابن هشام من انه لا يقتضي اصل البناء وانما
 يقتضي الفتح ولم يعلل اصل البناء لاصلته في الالفعال وقد ذكرنا في
 اول الكتاب ما لا ينبغي ان ينسى والذي ذهب اليه الزجاج والسيرافي
 انه مبني على السكون واما الفتح فللتخلص من التقاء الساكنين ولم
 يكن كسرا صيانة للفعال من اخي الكسر (قولهم) المسند اليه)

التعبير

وقال الفراء الجملة جواب لامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك
 ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا
 تطرحنك * الثاني اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا
 كلامه يشعر بالاطراد مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصلة
 ضرورة (وغير اما من طوالب الجزا) اي وقل بعد غير اما الشرطية
 من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما غيرها ويشمل
 الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله «سن يشقن منهم
 فليس بأيب» ومن توكيد الجزاء قوله «فمهما تشا منه فزارة تعطكم»
 «ومهما تشا منه فزارة تمنعا» وقوله

ثبتم ثبات الخيزراني في الوفي حديثا متى ما ياتك الخبير ينفعا
 * تنبيهان * الاول مقتضى كلامه ان ذلك جائز في الاختيار وبه
 صرح في التسهيل فقال وقد تاحق جواب الشرط اختيارا وذهب
 غيره الى ان دخولها في غير شرط اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة *
 الثاني جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك
 لم يتعرض له ومنه قوله

ليت شعري واشعرون اذا ما قربوها منشورة ودعسيث
 واشذ من هذا توكيد افعال في التعجب كقوله

ومستبدل من بعد تعصبى صريمة فاحر به من طول فقر واحريا
 وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى واشذ من هذا قوله

«... اقاتلن احصروا الشهودا» (وآخر الموكد افتح) لما عرفت اول
 الكتاب انه تركب معها تركيب خمسة عشر ولا فرق بين ان يكون
 صحيحا (كابوزا) اذ اصله ابرزن بالنون الخفيفة فابدلت الفاء في
 الوقف كما سياتي واضربن او معتلا نحو اخشين وارمين واغزون امرا
 كما مثل او مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب
 سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين
 فتقول هل ترمين يا زيد ومنه قوله «ولا تقاسن بعدي الهم والجزعا»
 هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والياء فان كان مسندا
 اليهن فتحكمه ما اشار اليه بقوله (واشكله قبل مضميرين بما جانس)
 اي بما جانس ذلك المضمير (من تحرك قد علمنا) فيجانس الالف
 الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمير) المسند اليه الفعل (احذنه)

لاجل التقاء الساكنين مبغيا حركته دالة عليه (إلا لالف) ابقتها
لحفتها تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها
فاصل يا قوم هل تضربن هل تضربون فحذفت نون الرفع لتوالي
الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين واصل يا هند
هل تضربن هل تضربين فعل به ما ذكر وتقول يا زيدان هل تضربان
فاصل تضربان تضربان فحذفت نون الرفع لما ذكر ولم تحذف لالف
لحفتها ولما يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لا تقبل الحركة
وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخر
بعد الف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان
كان بالواو والياء فكالصحيح تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما
قبل النون ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسرة فتحذف مع نون الرفع
الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى لالف فان قلت ليس
هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل
الاخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو
والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد
ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر
بل له حكم آخر اشارة اليه بقوله (وان يكن في آخر الفعل الف
فاجعله) اي الالف (منه) اي من الفعل (رافعا) حال من الفعل اي
حال كون الفعل رافعا (غير اليا والواو) اي بان رفع الالف او النون او
ضميرا مستترا او اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل اي اجعل لالف
حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان يا زيدان وهل تخشيان وترضيان
يا نسوة ويا زيد هل تخشين وترضين وهل يخشين ويرضين زيد
والامر في ذلك المضارع (كاسعين سعيا) يا زيد وكذا بقية الامثلة
* تنبيه * انما وجب جعل لالف ياء لان كلامه في الفعل الموكد
بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون لالف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير
مبدلة كسعي او مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من
الرضوان (واحذفه) اي الالف (من رافع هاتين) اي الياء والواو
وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفي واو ويسا شكل مجانس قفي)
اي تبع يعني ان الواو بعد حذف لالف تضم والياء تكسر وانسا
احتيج الى تحريكهما ولم يحذف لان قبلهما حركة غير مجانسة اعني
فتحة لالف المحذوفة فلو حذف لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين
يا هند) وهل ترضين يا هند (بالكسر ويا قوم اخشون) وهل ترضون
(واضم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) * تنبيهان * لاول اجاز

الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين يا هند فتقول اخشن يا هند وحكى الفراء انها لغة طي * الثاني فرض المصنف الكلام على
الضمير وحكم لالف والواو اللذين هما علامة اي بان اسند الفعل الى الظاهر على لغة الكوفي البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع)
اي النون (خفيفة بعد الالف) اي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها او حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على
لغة الكوفي البراغيث او كانت التالفة لثون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين

التعبير بذلك نظرا لقول المصنف المصمر وما كان الحكم جاريا في
العلامات ايضا نبه الشارح عليه فيما سيأتي حيث قال الثاني
فرض المصنف الكلام الخ (قوله لاجل التقاء الساكنين) اي على
غير حده لكون الساكنين ليسا في كلمة ومن لم يشترطه فالحذف عنده
لكون الكلمة ثقلت واستطالت مع وجود دليل المحذوف وهذا في
الثقيلة واما في الخفيفة فليس على حده اتفاقا لعدم الادغام (قوله
لتوالي لامثال) هو ظاهر في الشديدة واما في الخفيفة فبالحمل عليها
ثم لامثال الكثيرة انما تقتضي الحذف اذا كانت زوائد فلا يرد
النسوة جن (قوله لحفتها ولما يلتبس الخ) اي لا لكون الالتقاء
على حده (قوله لانه حذف آخره الخ) استدلال على القضية
السالبة التي هي نقيض الموجبة التي ادعاهما ولا بقوله فكالصحيح
وحاصل الدليل ان كان استثناءيا لو كان كالصحيح لما حذف آخره
وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله لكنه حذف وجعلت فليس
كالصحيح وبيان الملازمة انه تقدم انه يقال يا قوم هل تضربن
بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها وهل تضربان وان كان اقترانيا
المعتل بالواو وبالياء يحذف آخره وتجعل الحركة المجانسة على ما
قبله وكل ما كان كذلك فليس كالصحيح فالمعتل بالواو والياء ليس
كالصحيح وبيان الصغرى المشاهدة والكبرى ما تقدم (قوله
هل تخشيان) اي بعدم حذف نون النسوة لغوات الغرض منها
وبزيادة لالف بينهما وبين نون التوكيد لئلا تجتمع لامثال ولا
يخفى ما في الامثلة مع الممثل له من النشر واللف المرتب وسر
تكرير المثال في كل نوع (قوله كالمضارع) إلا في رفع الظاهر هذا
وغرض الشارح دفع ما اورد على المصنف من عدم المطابقة بين
الممثل به والمتكلم فيه بحسب الظاهر (قوله واحذفه) اي ولا
تقلبه ياء وإلا لاجتماع في نحو اخشين يا هند حين يقال فيه
اخشين يان اولاهما مفتوحة والثانية مكسورة وفي نحو ترضين
يا هند حين يقال فيه ترضون واو وياء ولا يخفى ثقل ذلك مع
انه يلزم الرجوع للالف المفروق منه بتحريك حرف العلة وانفتاح
ما قبله تامل (قوله اعني فتحة لالف) اضافة الفتحة للالف
لانها مناسبتها (قوله او كانت التالفة الخ) اسم كانت ضمير
الف والتالفة خبرها وهو عطف على كان الفعل مسندا الى ظاهر
مندرج في خلال التصوير (قوله وخلافا ليونس الخ) لم يقل

سوى يونس والكوفيين لايهام دخول الكوفيين في البصريين كيونس ولم يقل سوى يونس وخلافا للكوفيين لايهامهم ان المخالف هو الكوفيون وان يونس ليس من البصريين وان لم يخالف ولم يقل والبصريين وخلافا له لعم تنبيهه على كون يونس ليس من البصريين ولم يقل وخلافا له للكوفيين ايشارا للاسم الظاهر لاظهر الذي لا يحوج الى اعادة اللام في المعطوف هذا غاية ما يراعى به جانب الشارح (قولهم لان فيه التقاء الساكنين الخ) هو علة لقول المصنف ولم تنقع خفيفة الخ ولقول الشارح وفاقا الخ ووجه الالتقاء لو بقيت ان النون ساكنة والالف ساكنة وقد تخلص المخالف من ذلك بحسرها لكن الجمهور يرون ان المبالغة في تخفيفها لا تناسب تحرر يونها واعلم ان كون مذهب يونس والكوفيين ما ذكر هو الذي ذكره المصنف في شرح الكافية والذي نقله سيبويه عن سن ذكر ابقاء النون ساكنة ولا يبالون بالتقاء الساكنين لقول العرب ازدهت حلقتا الدرع (قوله لالتقاء الساكنين) غاية التوجيه لهذه العبارة ان تكون اضافة كسرها عهدية وان الساكنين هما النون الاولى والنون الثانية وان المراد التخلص من الالتقاء بالحركة لاصليته في ذلك وان قوله لانه علة لتقع شديدة وان اسم ان عائد الى التقاء الساكنين الذي يستلزمه قوله تنقع شديدة من اجتماع الالف والنون الاولى فيصح الكلام وان كان لا يوافق ما تقدم من ان علة الكسر الشبه بنون التثنية ثم وجدت في نسخ لا لالتقاء الساكنين بزيادة لا النافية قبل قوله لالتقاء الخ وشرحها ان تقول وكسرها للشبه بنون التثنية كما تقدم لا لاجل الالتقاء لان الالتقاء هنا على حدة فلا يطلب ما يخص منه وعليها فالامر ظاهر كما لا يخفى وكان النسخ اسقطها ظنا منهم انها مكررة لما راوا صورتها صورة ما بعدها فامل (قولهم ويمكن ان يكون منه الخ) اي ولا يتعين لجواز كون الواو للحال ولا نافية والنون نون الرفع (قولهم واحذف خفيفة الخ) اي لبيان خسة ما يختص بالافعال على ما يختص بالاسماء وهو التنوين حيث حرك في الاكثر (قولهم لانها لما لم تصلح للحركة) انما لم تصلح لها عند الجمهور لما قدمنا من ان الغرض ان تكون على اخف حالة وليس ذلك إلا اذا سكنت لان الحرف المحرك فيه ثقل ما بالنسبة للساكن (قولهم والثاني) اي من الامرين اللذين تحذف النون الخفيفة لاجلها فهو عطف على قوله لاول الخ (قولهم واردد) اي اعتناء به لكونه كلمة ولذلك لم

لان فيه التقاء الساكنين على غير حدة (لكن) تنقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (الف) لانه على حدة اذ لاول حرف لين والثاني مدغم ويعضد ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا حكاهما ابن جني ويمكن ان يكون منه قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون * تنبيهان * لاول ذكر الناظم ان سن اجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي * الثاني هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ ابو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن ان يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (والفا زد قبلها) اي زد قبل نون التوكيد (موكدا فعلا الى نون الاثنا اسندا) لئلا تتوالى الامثال فتقول هل تضربنن يا نسوة بنون مشددة مكسورة وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربنن يا نسوة (واحذف خفيفة لساكن ردف) اي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لامرين لاول ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله

لا تهيسن الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

لانها لما لم تصلح للحركة عولت معاملته حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهي بعد الف على مذهب المجيز فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضرب الغلام واضرب الغلام قال سيبويه وهذا لم نقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعني بحذف الالف والنون والثاني ان يوقف عليها تالية ضمة او كسرة والى ذلك اشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) فتقول يا هولاء اخرجوا ويا هذه اخرجي تريد اخرجن واخرجن اما اذا وقعت بعد فتحة فسياتي (واردد اذا حذفتها في الوقف ما) اي الذي (من اجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير ويائمه كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وابدلنها بعد فتح الفا وقفا) اي واقفا

يورد تنوين كقاص لانه جزء كلمة (قولهم ويحتمل ان يكون مفعولا له) اي على معنى ارادة الوقف نحو ضربته ناديبا اي ارادة للتاديب (قولهم ومنه قوله لنسفا النح) قال الجار بردي وكتب اضربا بالالف وهو امر للواحد المذكور مؤكدا بالنون الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون الحاقا له باضربن امر للجمع المذكور وكان قياس اضربن ان يكتب بواو والف لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التوكيد وقلت اضربوا وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه قلت اضربي باسقاط النون ورد الياء وكان قياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التوكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبيين هذا الاصل وهو انه عند الوقف يحذفون نون التوكيد ويردون ما حذف لاجل نون التوكيد فانه لا يعرفه الا المحاذق في هذا الفن (قولهم ونذر حذفها لغير ساكن ولا وقف) هذا بيان مفهوم قول المصنف لساكن ردف وبعد غير فتحة اذا تقف (قولهم وحمل على ذلك النح) حمل ايضا على لغة من نصب بلم (قولهم مطلقا) اي ولو في غير المعتل (قولهم وهو ما نقله الناظم في التسهيل) قال فيه واجاز يونس للواقف ابدالها واوا وياء في اخشون واخشين (قولهم وفي الغرة اذا وقفت النح) هذا ساقط من كثير من النسخ *

ما لا ينصرف *

لاوجه في ذكره عقب فصل نوحي التوكيد ان لكل تعلقا بالفعل فانه محل للتونين وبشبهه منع الصرف ووجه ايضا باشمال كل من البابين على ثقل وخفيف التونين في الباب السابق وغير المنصرف والمنصرف في الباب اللاحق (قولهم شبهه بالفعل او بالحرف) هو نشر على غير ترتيب اللف وهكذا قوله فان شابه الحرف النح واختاره مع ان الترتيب الطبيعي يقتضي خلافه ليوالي بين احد الشيتين وما هو له وليتخلص بذكر شبه الفعل آخرا للدخول على كلام المصنف وباء بلا معاند للصاحبة بخلاف بقاء بكونه فرعا فانها للسببية تدبر (قولهم امكن) هو من مكن لا من تمكن لقوله سابقا من ذي ثلاث (قولهم بقاوة على اصله النح) قيل اخصر منه واظهر ان يقال هو كونه خاليا من شبه الحرف والفعل اما لاول فظاهر واما الثاني فلان اخذ الصرف في تعريف الصرف دور واجيب عن هذا بان المعتبر في الصرف عدم مشابهة الحرف

ويحتمل ان يكون مفعولا له اي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول في قفن قفا) ومنه لنسفا وليكونا وقوله « ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا » وقوله

فمن يك لم يثار باعراض قومه فاني ورب الراقصات لا ثارا ونذر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله « اضرب منك الهموم طارقها » وقوله « كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا » وحمل على ذلك قراءة من قرأ الم نشرح لك صدرك * خاتمة * اجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء او واوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشوا وغيره يقول اخشي واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على ان يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال واما يونس فيقول اخشوا واخشوي يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من اجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقف على الموكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت الفاء نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغي ان تحذف احدهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت الفاء عوض النون فاجتمع الفان فهزمت الثانية فقلت اضرباء . اهـ وقياسه في اضربان اضرباء والله اعلم *

(ما لا ينصرف)

قد مر في اول الكتاب ان الاصل في الاسم ان يكون معربا منصرفا وانما يخرج عن اصله شبهه بالفعل او بالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بني وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه لانية منع الصرف ولما اراد بيان ما يمنع الصرف بدا بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين اتي مينا * معنى به يكون لاسم امكنا) فقوله تنوين جنس يشمل انواع التنوين وقد تقدمت اول الكتاب وقوله اتي مينا النح مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به لاسم امكن اي زائدا في التمكن بقاوة على اصله اي انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف * تنبيهات * لاول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين

والفعل واما البناء والمنع من الصرف فخارجان عن التعريف اضطره الى لاتيان بهما شرح السببية التي اقتضاهما قول المصنف معنى به يكون الاسم امكنا (قولهم) وقيل الصرف هو الجر والتنوين النح (هذا والذي قبله على القول الثاني والذي قبله من التنبيه الرابع (قولهم الثالث يستثنى النح) الظاهران تنوينه للمقابلة والتمكين معا على ما اشرنا اليه في اول الكتاب نظير ما قدمنا عن الرضي في تنوين التنكير (قولهم في جهات الحركات) المراد بالحركات حركات الجسم لا الحركات الاصطلاحية لان الكلام في معنى المنصرف اللغوي المنقول منه وازافة الجهات اليه لادنى ملازمة والمعنى ان المنصرف ماخوذ من انصراف الجسم في الجهات التي يتحرك لها فاندفع ما قيل الصواب اسقاط الحركات تدبر (قولهم فكانه انصرف عن شبه الفعل) اي ولم ينصرف حقيقة لان ذلك فرع الشبه بالفعل وهو لم يكن (قولهم كدرهم) فرعيته تحقير المعنى وتحويل اللفظ الى فعيل وجهتهما الواحدة التصغير (قولهم كاجيمال) فرعيته الجمع والتصغير ثم لا يذهب عليك انه لا ينبغي الاتيان بهذا وبما قبله لتقييد العلل بالتسع والتصغير والتحقيق ونحو ذلك ليس منها (قولهم كحائظ وطامث) فرعيته التانيث والوصف لكن يقال جعل الشارح التانيث فرعية راجعة الى المعنى يناني ما ياتي من ان التانيث مطلقا ولو معنويا كما في زينب فرعية لفظية وجوابه ان لفظيته هناك لوجدان التاء او ما قام مقامها من الحرف الرابع او حركة الوسط وذلك مفقود هنا هذا والطامث يطلق على الذي افتض البكر وعلى الماس وعلى ذي الدنس وعلى الفاسد وعلى الحائظ اذ هو ايضا احد اسماء المحيض العشرة المجموعة في قول القائل

المحيض عشرة اسماء وخمستها حيض محيض محاض طمث اكنار
طمس عراك فراك مع اذى صحك درس دراس نفاس قرء اعصار
(قولهم عدل ووصف النح) العدول في قوله ثم جمع ثم تركيب
عن الواو الى ثم لاستقامة الوزن وقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل للطرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الطرف المتقدم ولا يخفى
انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والطرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل

وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثاني تخصيص تنوين التمكن
بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير
والعوض والمقابلة * الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه
منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم
اول الكتاب * الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف
وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة

« له صريف صريف القعو بالمسد » اي صوت صوت البكرة بالحبل
وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو
الرجوع فكانه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي
منصرفا لانقياده الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجه من
وجوه الاعراب الى غيره . اه . واعلم ان المعتبر من شبه الفعل في منع
الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيان مختلفتان مرجع احدهما اللفظ
ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في
الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في
المعنى وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون
إلا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحتمل عليه في الحكم
إلا اذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل ومن ثم صرف من الاسماء
ما جاء على الاصل كالمفرد الجماد النكرة كرجل وقرس لانه خف
فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من
جهته واحدة كدرهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيمال
او من جهة المعنى كحائظ وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل
الشبه بالفعل ولم يصرف نحو احمد لان فيه فرعيتين مختلفتين
مرجع احدهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو
التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين
وكان في موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قلبها الف ووزن فعل وهذا القول تقريبي

النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليهما في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء في زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم عليه في الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلة بصورة الكلام المنظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لانها في عددها خلاف قال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة قاله الجامي ثم ان البيهقي ينسبان الى الشيخ ابن المحاسب وليس كذلك كما نص عليه المصنف في شرح الكافية وقد ذكر المحافظ السيوطي في الاشباه والنظائر ابياتا كثيرة اخرى في جمع علل الصرف فعليك بها ان شئت (قولهم والمعنوية منها العلية) هذا الى قوله وجميع ما لا ينصرف الخ ساقط من كثير النسخ (قولهم بدا بما يمنع الخ) اي بالذي يمنع حالي التعريف والتبكيير المتقدمين ويبعد حمل الحالتين على القصر والمد وان كان يناسب الدخول على خصوص البيت (قولهم او ممدودة) ليس منها الف افياء لان وزنه افعال لا فعلاء (قولهم وفرعية من جهة لزوم الخ) هذه معنوية والاولى لفظية (قوله كحذرية وعرقوة) الاول بحاء مهملة مكسورة وذال معجمة ساكنة وراء مكسورة وياء مفتوحة وهاء تانيث يطلق على القطعة الغليظة من الارض وعلى حرة لبني سليم وعلى الاكمة الغليظة والثاني بعين مهملة مفتوحة ولا نظم وراء مهملة ساكنة وقاف وواو مفتوحة وهاء تانيث ويقال عرقاة بكسر العين وبالـف في موضع الواو والعرقوتان خشبتان معترضتان على الدلو كالصليب وخشبتان يضمنان ما بين واسط الرحل والموخرة والمجمع العراقي (قولهم هكذا) اي لا تنفك استعمالا عن ما هي فيه بقسميه ولذلك اي لكون الالف لا تكون الا لازمة والتاء مقسمة لانفصال غالبا واطلق في الالف وهي مقيدة بالمقصورة كما يوضح من التمثيل وسيجيء والـف التانيث حيث مدا (قوله في قرقرى الخ) في القاموس والقرقرى الظهر كالفقرى كعفلى (قولهم زجيجية) بتشديد الياء على وزن فيعللة (قولهم لان الفها للتانيث) هذه العلة جاريتة حتى في كلتا من رايت كلتا جاريتيك ومررت بكلتا جاريتيك فقوله سابقا من قولك قامت كلتا جاريتيك يعني او من

والمعنوية منها العلية والوصفية وبقية لفظي فيمنع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كمشي وثلاث ووزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومروان واربعة اخرى وهي العجمة كابراهيم والتانيث كطاحمة وزينب والتركيب كمعدي كرب والـف للحاق كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير وما شرع في بيان الموانع بدا بما يمنع في الحالتين لانه امكن في المنع فقال

(فالف التانيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع * اي الف التانيث مقصورة كانت او ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مر او جمعا كجرحي واصدقاء اسما كما مر ام صفة كحبيلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة لانفصال ففي المونث بالالف فرعية من جهة التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المونث بالتاء وانما قلت في الغالب لان من المونث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهيمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المونث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذريته وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذريته وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له اذ ليس في كلام العرب فعلي ولا فعلا الا ان وجود التاء هكذا قليل فلا اعتماد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس اصلي فقيل في قرقرى قرقرى كما قيل في سفيرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل في زجاجة زجيجية * فرعان * الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لان الفها للتانيث وان سميت بهما من قولك رايت كلتيهما او كلتي المرأتين في لغة كنانة صرفت

لان الفها حينئذ منقلبة فليست للتانيث * الثاني اذا رخصت حبليوي على لغة الاستقلال عند سن اجازة فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا (وزائدا فعلان) رفع بالعطف على التصيير في منع اي ومنع صرف الاسم ايضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (في وصف سام * من ان يرى بتاء تانيث ختم) اما لان مونثه فعلى كسكران وعصبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مونث له نحو لحيان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه ايضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تنقيدا لانا لو فرضنا له مونثا لكان فعلى اولى به من فعلانته لان باب فعلان فعلى اوسع من باب فعلان فعلانته والتقدير في حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف اكرم وادر مع انه لا مونث له ولو فرض له مونث لا يمكن ان يكون كمونث ارملة وان يكون كمونث احملة لكن جملة على احر اولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذي مونثه فعلانته فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانه وسيقان وسيقانه وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومونثه فعلانته في قوله

اجز فعلى لفعلانسا اذا استثنيت حبلانا
ودخاننا وسخاننا وسيقان وصحياننا
وصوجانا وعلاننا وقشوانا ومصاننا
وموتانا وندماننا واتبعهن نصراننا

واستدرك عليه لفظان وهما خصمان في لغة واليان في كبش اليان اي كبير كلالية فذيل الشارح المرادي اياته بقوله « وزد فيهن خصانا » على لغته واليانا » فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلي غيظا والدخانان اليوم المظلم والسخانان اليوم الحمار والسيقان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحثير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللثيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم اما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مونثه ندمى وقد مر والنصران واحد النصرى * تشبيهات * لا اول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجماد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادة المصارعين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الف في حمراء في بناء يخص المونث وانهما لا تاحتمها التاء فلا يقال سكرانته كما لا يقال حمراءه مع ان لا اول من كل من الزيادة الف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في افعال ونفعل فلها اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف

الصرف

ان لا اول من كل من الزيادة الف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في افعال ونفعل فلها اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف

والصرف (قولهم وانما لم تكن الوصفية الخ) سوال وجواب حاصل
 الاول ان اعتبار الالف والنون الزائدتين وتكلف مشابتهما للالف
 والهمزة في حراء لا داعي اليه لم لا يعتبر الاشتقاق فرعية لفظية مع
 الوصفية المعنوية فان المشتق فرع عن المشتق منه من جهة اللفظ والصفة
 فرع الجامد من جهة ان الصفة تحتاج الى موصوف تنسب اليه
 لدخول النسبة في مفهومها والجامد لا يحتاج لما ذكر والمحتاج فرع
 عن غير المحتاج وحاصل الثاني ان الاشتقاق لا يعتبر فرعية لفظية لضعفه
 من حيث ان لفظ المشتق كلغظ المصدر الذي لا فرعية لفظية فيه فان
 كلا اسم منكر واما ذلك لانتساب الى الموصوف فانه لا يستأثر
 به المشتق عن المصدر اذ قد يوجد في المصدر في الجملة في نحو
 رجل عدل ودرهم ضرب الامير الا ان المصدر هاهنا يحتاج الى تاويل
 بارادة المشتق منه او تقدير المصناف ولا كذلك الوصف المشتق
 ولهذا فلنا والمصدر صالح لذلك بالجملة فالاشارة بذلك الى ما ذكر
 من نسبة معنى المحدث الى الموصوف والمصدر مبتدا خبره صالح
 وبالجملة يتعلق به وباراة بمعنى في قولهم وكذا انما صرف نحو
 ندمان الخ) يعني ان الفرعيتين السابقتين وهما الوصفية وزيادة
 الالف والنون موجودتان بحسب الظاهر في نحو ندمان مما موثقه
 فعلاية فحتمه ان لا يصرف لكنه صرف لان الفرعيتين المذكورتين
 غير موجودتين في التحقيق لان الزيادة المذكورة لما كانت تصحب
 التاء تارة وتنفك عنها اخرى نزلت منزلة حرف اصلي والحرف
 الاصلي لا يعتبر فرعية فكذا ما نزل منزله (قولهم فهم من قوله
 زائدا فعلا الخ) اي لانه عبر به مفتوح الفاء والتمتاد انه اراد
 خصوص ذلك ولم يات بما ينافيه ومن هذا ظهر الفرق بين هذا
 وبين قوله الا في كذاك حازي زائدي فعلا الخ حيث عم المفتوح
 والمضموم والمكسور لانه اتى هناك بما ينافي حيث قال كعطفان
 وكاصبهان فاندفع ما اورد عليه (قولهم لان في اوله الخ) ليس
 فيه ظرفية الشيء لنفسه كما وهم لان مفهوم الزيادة من حيث
 هي زيادة اعم من مفهوم اول افعل من حيث هو كذلك ويكفي
 ذلك في المغايرة وقد صرح السيد السند في حواشي المطول في
 بحث المقدمة بنظير ما ذكرنا وقد قالوا في قوله تعالى كتب ربكم
 على نفسه الرحمة انه من اضافة للاعم الى الاخص لا من اضافة
 الشيء الى نفسه فتدبر (قولهم فلا يحتاج هنا لذكرهما) لعل وجه
 الاحتياج الى ذلك التنبية على ان وزن افعل في كلام والده كناية
 وادابر فلا يحتاج هنا لذكرهما اذ لم يدخل في كلام الناظم فانه علق المنع على وزن افعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على
 وزن اصلي في الفعل اي الفعل به اولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها « ووصف اصلي ووزن اصلا في الفعل تا انتهي به لن توصلها »

وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع ان في الصفة فرعية في
 المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية
 اللفظ في الصفة لانها كالصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم
 يخرجها الاشتقاق الى اكثر من نسبة معنى المحدث فيها الى الموصوف
 والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير
 فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر
 ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما
 صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من
 جهة ان الزيادة فيه لا تخص المذكر وتالحقه التاء في المونث نحو
 ندمانته فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في حالتي التنكير
 والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك ان قوما من العرب
 وهم بنو اسد يصرفون كل صفة على فعلا لانهم يوثقون بالتاء ويستغنون
 فيه بفعلاية عن فعلي فيقولون سكرانته وعضبانته وعطشانته فلم تكن
 الزيادة عندهم شبيهة بالفي حراء فلم تمنع من الصرف * الثاني فهم
 من قوله زائدا فعلا انهما لا يمنعان في غيره من الاوزان كفعلاية بضم
 الفاء نحو خمسان لعدم شبهتهما في غيره بالفي التانيث * الثالث ما
 تقدم من ان المنع بزائدي فعلا لشبهتهما بالفي التانيث في نحو حواء
 هو مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع لكون النون بعد الالف
 مبدلة من الف التانيث ومذهب الكوفيين انها منعها لكونها زائدتين
 لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالفي التانيث (ووصف اصلي ووزن افعلا
 ممنوع) بالنصب على الحال من وزن افعلا اي حال كونه ممنوع
 (تانيث بتا كاشهلا) اي ويمنع الصرف ايضا اجتماع الوصف
 الاصلي ووزن افعل بشرط ان لا يقبل التانيث بالتاء اما لان موثقه
 فعلاء كاشهل او فعلي كافضل او لانه لا موثق له كاكمر وآدر فهذه
 الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فان وزن
 الفعل به اولى لان في اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم
 فكان ذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اصل لما زيادته لغير
 معنى فان انت بالتاء انصرف نحو ارمل بمعنى فقير فان موثقه ارملت
 لضعف شبهه بلفظ المصارع لان تاء التانيث لا تاحقه واجاز لاخفش
 منعه لجرية مجرى احمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام ارمل
 غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلي عن
 العارض فانه لا يعتد به كما سياتي * تبيينان * الاول مثل الشارح لما
 تاحقه التاء بارمل واباتر وهو القاطع رحمه وادابر وهو الذي لا يقبل
 نصحا فان موثقه ارملت واباترة وادابرة اما ارمل فواضح واما اباتر
 وادابر فلا يحتاج هنا لذكرهما اذ لم يدخل في كلام الناظم فانه علق المنع على وزن افعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على
 وزن اصلي في الفعل اي الفعل به اولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها « ووصف اصلي ووزن اصلا في الفعل تا انتهي به لن توصلها »

ولهذا احترز ايضا من يعمل ومونثه يعمله وهو الجمل السريع * الثاني
 لاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به اولى لا على وزن
 افعل ولا الفعل مجردا يشمل نحو احيمر وايضلا من المصغر فانه لا
 ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو ابيطر ولا يرد نحو بطل
 وجدل وندس فان كل واحد منهما وان كان اصلا في الوصفية وعلى
 وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل اولى به من الاسم فلا
 اعتداد به . ا ه . (والعين عارض الوصفية * كاربع) في نحو مررت
 بنسوة اربع فانه اسم من اسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو
 منصرف نظرا للاصل ولا نظرا لما عرض له من الوصفية وايضا فهو
 يقبل التاء فهو احق بالصرف من ارمل لان فيد مع قبول التاء كونه
 عارض الوصفية وكذلك ارنب من قولهم رجل ارنب اي ذليل فانه
 منصرف لعروض الوصفية اذ اصله لا ارنب المعروف (وعارض الاسمية)
 اي والغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف
 للوصف الاصلي ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (فالادهم القيد
 لكونه وضع * في الاصل وصفا انصرفه منع *) نظرا الى الاصل وطرحا
 لما عرض من الاسمية * تنبيه * مثل ادم في ذلك اسود للحمية العظيمة
 وارقم لحمية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية
 (واجدل) للصر (واخيل) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق
 (وافعى) للحمية (مصروفة) لانها اسماء مجردة عن الوصفية في اصل
 الوضع ولا اثر لما يلحق في اجدل من الجدل وهو الشدة ولا في اخيل
 من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا في افعى من الايذاء لعروضه عليهم
 (وقد ينلن المنع) من الصرف لذلك وهو في افعى ابعد منه في
 اجدل واخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر واما افعى فلا مادة
 لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فاشبهت المشتق
 وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه اجدل واخيل غير
 مصروفين قوله

كان العقيليين يوم لقيتهم فرأخ القطا لاقين اجدل بنازيا
 وقول الاخر
 ذريني وعلهي بالامور وشيمستي فما طائري يوما عليك باخيلا
 كما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في اجدل واخيل وافعى كذلك شذ
 الاعتداد بعروض الاسمية في ابطح واجرع وابرق فصرفها بعض العرب
 واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغني بها عن ذكر
 الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف ارنب
 واكلب حين اجريا مجرى الصفات إلا ان الصرف لكونه الاصل
 وبما رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن

نالت على يدها ما تلامه يدي نقشا على معصم او مت به كبدي

(قولهم عدل) هو خروج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب او تخفيف او الحاق او معنى زائد فخرج نحو باب ونحو فتحذ بسكون الحاء ونحو كوثر ونحو رجيل (قولهم في اخر) قد اريتك سابقا تصحيح هذه العبارة (قولهم معدولان عن واحد واحد) نص في الدرر على انه لا يصح ان يقال جاءوا واحدا واحدا ولا اثنين اثنين لان العرب قد عدلوا عن ذلك الى احاد ومثنى وكذا اخواتهما فهذا من اصول المهجورة هذا وقد استدل على ذلك العدل بان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر ابدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدوا احاد غير مكرر لفظا والمقصود التقسيم حكموا بان اصله لفظ مكرر (قولهم وثناء ومثنى الخ) في شرح التسهيل للبدردمايني اشتهر السؤال بان الوصف في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف باربع في قولك مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف فيها ولم يؤثر في اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو اربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل الوصفية له بطريق العروض فافترقا هذا كلامه (قولهم اما نعتا الخ) اما تجوز الخ او تمنع وينظر للغالب كقوله

وخل كفاهما ولم يكفها ثناء الرجال ووحدانها

ثم ان قوله اما نعتا الخ هو مصب المحصر وانما عدل عن ان يقول الا نكرات اوصاف اما نعتا الخ فرارا من توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (قولهم واما حالا) صاحبها ما او ضمير طاب او النساء (قولهم وانما كرر لقصد التوكيد) جواب سوال تقريرية لا نسلم ان مثنى ونحوه يفيد التكرار والسند خبر صلاة الليل مثنى مثنى ووجه التمسك به انه كرر اللفظ ليحصل التكرار في المعنى ولو كان لفظ مثنى وحده يفيد التكرار لما اعاده مرة اخرى وتقرير الجواب ان التكرار المعنوي انما افادته اللفظ الاول واما اللفظ الثاني فانما اكده فقط ولم يفد معنى تاسيسيا (قولهم وذهب الزجاج الى ان المانع الخ) الظاهر ان الزجاج لا يعتبر العدل كما يعتبره القوم بان يجعل جاء القوم احاد معدولا عن جاء القوم واحدا واحدا وانما يرى ان اللفظ المفرد الذي هو احاد مثلا اصله لفظ واحد لكنه غير لفظ احاد ثم اللفظ المغير المعدول عنه وهو واحد لا تضعيف فيه بخلاف المعدول اليه ففيه ذلك وهذا هو الذي يدل عليه كلام الشارح حيث قال تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف وقال عدل عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف ونظر بامثلة المبالغة التي عدل فيها عن فاعل الى فعال وقال الا ان تكون فرعية في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار فان تم هذا اندفع ما قيل مقتضا ان المعدول عنه اسم العدد غير مكرر وهو غير صحيح لما تقدم ان المقصود التقسيم فليكرر (قولهم فلكونها تغيرت الخ) يريد ان لفظ احاد وان كان المعنى الذي يستفاد منه واحد واحد لكنه هو احد اللفظين المعدول عنهما فرجع به لما ذكر بالتصرف واحد اللفظين الذي هو اصل له غير مفيد للتضعيف وهو مفيد له فقد تغير عن المعنى الذي كان يفهم منه في الاصل قبل ان يصير لفظ احاد مثلا تدبر (قولهم كابتية المبالغة) لا يخفى عليك ان النقص بامثلة المبالغة مشترك بالالزام اذ يقال في امثلة المبالغة عدل ووصف كما في تلك الالفاظ الا ان يقال بالفرق بان امثلة

لاصل فلا يصار اليه الا بسبب قوي (ومنعد مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث واخر) منع مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفي لفظ متعلق به اي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين احدهما المعدول في العدد الى مفعول نحو مثنى او فعال نحو ثلاث والثاني في اخر المقابل لآخرين اما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما واما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها ال قال في الارتشاف وضافتها قليلة وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بانها لو كان المانع من صرف احاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم احد امرين اما منع صرف كل اسم يتغير عن اصله لتجدد معنى فيه كابتية المبالغة

والمبالغة كثيرا ما تستعمل غير اوصاف واحوال واخبار ففي وصفيتها ضعف ليس في فعال ومفعول لكن يقال ان آخر مثل امثلة المبالغة في ذلك نعسم على ما ذكرنا من ان المعدول عنه عند الزجاج مفرد ومكرر القوم عند القوم وبعد ذلك كله فالحق ان كل ما يدعيه في ثلاث ونحوه يمكن ادعاؤه في امثلة المبالغة فلجرح (قولهم واسماء الجموع) لاضافة لليان اي اسماء هي الجموع او اضافة اسم الى مسمى اي لاسماء الدالة على الجماعة وليس المراد اسماء الجموع المعروفة لعدم التغيير فيها (قولهم إلا ان تكون الخ) اي لا ان كانت فرعيتها في اللفظ بعدله عن واحد وفي المعنى بالتغيير المذكور لان جهتهما واحدة وهي العدل يدل على ذلك صدر عبارة الشارح حيث قال وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في اللفظ والمعنى (قولهم عن لالف واللام) اي ذي لالف واللام وانما اقتصر على لالف واللام ايشارا لما به المغايرة بين المعدول عنه والمعدول اليه (قولهم والتحقيق انه معدول عما كان يستحقه الخ) ليس هذا هو العدل المراد الذي هو سبب لمنع الصرف وانما هو كناية عنه اذ يلزم من المعدول عن استعماله بلفظ واحد للواحد وغيره المعدول عن لفظ الواحد المذكور لغيره وهو المقصود ولما كان هذا قد يخفى اى الشارح ببيانته بقوله وذلك ان آخر من باب الخ حتى استنتج منه ما هو المراد فقال اولا فعدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع الخ وقال ثانيا فكل من هذه لامثلة صفة معدولة عن آخر وانما كان هذا تحقيقا وما قبله ليس كذلك لان الاول اما ان يوم ان العدل غير كائن في آخران وآخرين واخرى واما ان يوم انها ممنوعة الصرف كلها للعدل والكل باطل وبهذا اندفعت شكوك الناظرين (قولهم بدليل قوله تعالى وان عليه النشأة الاخرى) مرتبط بقوله اخرى بمعنى اخرى (قولهم ويعطف عليها مثلها) عطف مسبب على سبب اذ يتسبب على كونها بمعنى اخرى اي مغايرة ونسفي الدلالة على لانتهاه جواز العطف المذكور اذ لا مانع من جواز تعدد المغايرات وهكذا قوله ولا يعطف عليها على ما قبله فتأمل (قولهم اذا سمي بشي من هذه الخ) قد علم مضمون هذا التنبية مما ذكره سابقا قبيل قول المصنف فالف التثنية مطلقا الخ وانما اعاده هنا المناسبة مع دفع الغفلة ولاجل ان يكون كالشرح لكلام التسهيل لاتي بعد هذا ولذا قال فيما سياتي واما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها مع ان

واسماء الجموع واما ترجيح احد المتساويين على الاخر واللازم منتف بائفاق وايضا كل ممنوع من الصرف لا بد ان يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها ان تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتاق ذلك في احاد إلا ان تكون فرعيتها في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى بلزوم الوصفية وكذا القول في اخوانه واما اخر فهو جمع اخرى انثى آخر بفتح الحاء بمعنى مغاير فالمانع له ايضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر التحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعال التفضيل فحقه ان لا يجمع إلا مقرونا بال والتحقق انه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكور بدون تغيير معناه وذلك ان آخر من باب افعال التفضيل فحقه ان لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق إلا مع الالف واللام او لاضافة فعدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتثنية بحسب ما يراد به من المعنى فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى ونساء اخرى فكل من هذه لامثلة صفة معدولة عن آخر إلا انه لم يظهر اثر الوصفية والعدل إلا في اخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف اخرى فان فيها ايضا الف التثنية فلذلك خص اخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع الصرف عليه فظهر ان المانع من صرف اخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المونث لان حقه ان يستغنى فيه بافعال عن فعل لتجرده من ال كما يستغنى بأكبر عن كبير في قولهم رابتهما مع نساء اكبر منها * تنبيهان * الاول قد يكون اخر جمع اخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لان مذكورها آخر بالكسر بدليل قوله تعالى وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الاخرة فليست من باب افعال التفضيل والفرق بين اخرى انثى آخر واخرى بمعنى آخرة ان تلك لا تدل على لانتهاه ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة اخرى واخرى اخرى بمعنى آخرة فتدل على لانتهاه ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لاولى في قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي ان يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال

ومنع الوصف وعدل اخررا مقابلا لآخرين فاحصرا

الثاني اذا سمي بشي من هذه لانواع الثلاثة وهي ذو الزياتين وذو الوزن وذو العدل بقي على منع الصرف لان الصفة لما ذهب بالتسمية خلفتها العلمية (وزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلمها)

كعدافر او الفد عوض من احدى ياعي النسب اما تحقيقا
 كيما وشام فان اصلهما يمني وشامي فحذفت احدى
 الياءين وعوض عنها الالف او تقديرا نحو ثمان وثمان
 فان الفهما موجودة قبل وكانهم نسبوا الى فعل او فعل ثم
 حذفوا احدى الياءين وعوضوا عنها الالف او ما يلي
 الالف غير مكسور بالاصل بل اما مفتوح كبراءء او
 مضموم كندارك او عارض الكسر لاجل الاعتلال كشدان
 وتوان ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالته لان الساكن
 الذي يلي الالف فيه لاحظ له في الحركة والعبالة الثقل
 يقال القى عبالته اي ثقله او يكون ثافي الثلاثة متحرك
 الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة
 او هو والثالث عارضان للنسب منوي بهما لان انفصال
 وضابطه ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين
 بها كبراحي وظفاري او غير منفيكين كبحاري وهو الناصر
 وحوالي وهو المحتمل بخلاف نحو قساري وبخاقي فانه
 بمنزلة مصايح وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل ومفاعيل
 ليست إلا لجمع او منقول من جمع كما سيأتي ودخل
 بذكر التقدير نحو دواب فانه غير منصرف لان اصله
 دواب فهو على وزن مفاعل تقديرا * تنيهات الاول لا
 فرق في منع ما جاء على احد الوزنين المذكورين بين ان
 يكون اوله ميما نحو مساجد ومصايح او لم يكن نحو دراهم
 ودنانير * الثاني اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه
 والجمهور قال في الارتشاف وذهب الزجاج الى انه لا
 يشترط ذلك فاجاز في تكسيره ان يقال هباي بالادغام
 اي ممنوعا من الصرف قال واصل الياء عندي السكون
 ولولا ذلك لظهرتها الثالث اتفقوا على ان احدى العلتين
 هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية فقال ابو علي هي خروجه
 عن صيغ الاحاد وهذا الرأي هو الراجح وهو معنى قولهم ان
 هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار
 الجمع تحقيقا او تقديرا فالتحقيق نحو اكلب وارهط اذ
 هما جمع اكلب وارهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه
 وان كان جمعا من اول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر اعني
 اكلب وارهط فكانه ايضا جمع جمع وهذا اختيار ابن
 الحاجب واستضعف تعليل ابي علي بان افعالا وافعلا نحو
 افراس وافلس جعان ولا نظير لهما في الاحاد وهما مصروفان

(قولم كعدافر) بضم العين وبالذال المعجمة قال في القاموس كغلاب لاسد
 والعظيم الشديد من لابل (قولم اصلهما يمني وشامي) اي على وزن حلي
 (قولم وثمان) في كتاب ابي الفضل البطايوسي في ثمان لغتان الصرف لانه
 ليس بجمع وانما هو اسم عدد ومنع الصرف كما قال يحدو ثمانى * لانه صار
 عنده جمعا من جهة معناه لانه عدد يقع للجمع بخلاف يمان وشام لانه غير
 جمع وسجي التنيه عليه في كلام الشارح والذي ذهب اليه الجوهري ان ثمان
 منسوب الى الثمن لانه جزء صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا اوله لانهم
 يغيرون في النسب (قولم وكانهم نسبوا الى فعل او فعل) كلاهما مفتوح الفاء
 إلا ان الاول مسكن العين والثاني مفتوحها وانما عطف باو لان الخليل تردد بين
 هذين الوزنين في تهامة كانهم فكوا صيغته الى تهيم او تهيم وتردده في ذلك مسجي
 السماع بذلك في يمان وشام (قولم كبراءء) في التصريح بفتح الموحدة والراء
 وهو الثبات في الحرب والذي في القاموس وايتروكوا جشوا للركب فاقبتلوا وهي
 البروكاء كجولاء والبركاء (قوله الوسط) الضواب اسقاطه (قولم كبراحي)
 نسبة لرباح كسحاب اسم جماعة وقلعة بالاندلس منها محمد بن سعد اللغوي
 وقاسم بن الشارب الفقيه ومحمد بن يحيى النخوي والرباحي جنس من الكافور
 وقول الجوهري والرباح دويبة يجلب منها الكافور خلف واصح في بعض النسخ
 وكتب بلد بدل دويبة وكلاهما غلط لان الكافور صمغ شجر يكون داخل الخشب
 ويتخشخش فيه اذا حرك فينشر ويستخرج كذا في القاموس وبه تعلم ما في كلام
 الناظرين فتدبر (قولم وظفاري) نسبة لظفار قال في القاموس كسحاب وقد
 يمنع شيء من العطر كانه ظفر مقتلع من اصله فتدبر ايضا (قولم كما سيأتي) ناظر
 لقوله او منقول عن جمع (قولم ودخل بذكر التقدير نحو دواب الخ) فرق
 بينه وبين عبال المتقدم بان عبال لم يعلم له فعل يرجع اليه يعلم به تحركه
 بخلاف دواب فان له دب (قولم اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه
 والجمهور) وعبارة الشيخ لاثير والى اشتراط ان ما بعد هذه الالف متحرك لفظا او
 تقديرا ذهب سيبويه والجمهور فلم يعبر بخصوص الكسر كما صنع الشارح فاقترض
 ان الخلاف انما هو في عموم الحركة وهو الانسب بقولهما بعد قال واصلها عندي
 السكون وعبارة الشارح الثاني اقتضت ان مذهب سيبويه اشتراط خصوص الكسر
 ومذهب الجمهور اشتراط عموم الحركة ومذهب الزجاج عموم الاشتراط (قولم
 ولولا ذلك لظهرتها) رد بمنع الملازمة والسند ان اجتماع المثليين في كلمة موجب
 للادغام ولو كان اولهما متحركا واما الجواب بان هذه قضية شرطية لا تستلزم الوقوع
 فيرد بان هذا منع الملازمة وهو يضر الشرطية ولا مساس له بكون الشرطية تقتضي
 الوقوع ام لا لا بمجرد ان يقال هذا يؤدي الى ضياع هذه الجملة وكونها وقعت
 عبثا من هذا الامام كما قيل (قوله على ان احدى العلتين) اي اللتين قام مقامهما

والجواب عن ذلك من ثلاثة اوجه الاول ان افعالا وافعلا يجمعان نحو اكلب وانعام واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى
 افعال وافعل مجرى لاحاد في جواز الجمع وقد نص الزمخشري على انه مقيس فيهما الثاني انهما يصغران على لفظهما كاحاد نحو اكيلب
 وانيعام واما مفاعل ومفاعيل فانهما اذا صغرا

الجمع المتناهي (قولهم ردا الى الواحد) نحو رد مساجد لمسجد فيقال مسجدا (قولهم او الى جمع القلعة) نحو رد انعام الى انعام فيقال انيعام (قولهم الثالث ان كلاما من افعال النخ) لاجوبة الثلاثة منع لقول السائل ولا نظير لهما في الاحاد الا ان الاولين اثبتا المناظرة في الجمعية مرة اخرى والتصغير والثالث اثبتها في الوزن فتأمل (قولهم نحو تجوال) في القاموس وجول تجوالا واجتال وانجال طاف (قولهم وتطواف) على قياس ما قبله يكون فعله طوف والذي في القاموس طاف حول الكعبة وبها طوفا وطوفا وطوفا واستطاف وتطوف وطوف تطوفا بمعنى (قولهم نحو ساباط) في القاموس سقيفة بين دارين تحتها طريق والجمع سوابط وساباطات وبلد بما وراء النهر وموضع (قوله نحو صلصال) في القاموس الطين الحرجل بالرمل او الطين ما لم يجعل خزفا (قولهم وخزعال) في القاموس خزعل الصبع عرج وخمع والماشي نفص وجليه وناقاة بها خزعال طلع (قولهم نحو تنفل) في القاموس والتنفل كتنصف وقنفد ودرهم وجعفر وزبرج وجندب وسكر الثعلب او جرورة وهي بهاء وتنضب ما ييس من العشب او شجر او نبات اخضر (قولهم وتنضب) في القاموس والتنضب شجر حجازي كشوك العوسج وموضع قرب مكة (قولهم على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما امكنه النخ) قيل عليه بل يمكنه ان يعلل بعدم التكرار لعدم تكرار جمع ملائكة حقيقة وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من اول وهلة وتقديرا لكونه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل او مفاعل لتحرك وسط الثلاثة وفيه ان شرط عدم تحرك الوسط انما وقع من الجمهور فيما قالوا به من الخروج على صيغ الاحاد ولم يشترطه سن قال بتكرار الجمعية وكلام المحيب معه (قولهم يعني ان ما كان النخ) خلاصته ان اذا اعتلال في عبارة المصنف عام يتناول نحو جوار وغواش ونحو عذارى ومدارى والحكم المشار اليه بقوله اجرة كسار رفعا وجرا لا يعمها فلذلك اخرج نحو عذارى ومدارى من عموم وذا اعتلال منه بقوله كالجوار والعناية منسجمة على جميع ما قبل التنبيه فمن قال كلامه اولا يقتضي دخول صورتين بمقتضى يعني وكلامه آخرا صريح في خروج الصورة الثانية منه وهو كذلك فبين طرفي كلامه تناف فكان لاولى حذف يعني فقد وهم (قولهم في حذف يائه وثبوت تنوينه) لا في تقدير كسوته ولا في كون تنوينه تنوين صرف اتفاقا كما سينبه عليه (قولهم وفي النصب مجرى دراهم) كانه اثره لوجود صيغة منتهى الجموع فيه والا فهو مثل قاض وسار في حالة نصبه ايضا لظهور الياء مفتوحة في الكل (قولهم عوض عن الياء المحذوفة) الذي يتراءى من كلام المصنف لاتي المنقول عن شرح الكافية ان علة حذف الياء التخفيف وكلام بعضهم صريح في ان علة حذف الياء على هذا القول التقاء الساكنين وهو الذي يتراءى من كلام الشارح البدر لاتي فيحتمل ان يكون وفاقا بناء على ان التخفيف جزء علة لحذف الياء المحركة ويحتمل ان يكون خلافا وهو لا يظهر فان بعض المحققين مال الى التعليل بالتخفيف تبعا لشرح الكافية قال وليس لالتقاء الساكنين لان التنوين انما جاء عوضا فاذا كان انما جاء بعد زوالها فكيف يقال انها انما حذف لاجل اجتماعها معها وهما لم يجتمعا هذا كلامه وهو مبني على ان مذهب سيويه مبني على ان منع الصرف مقدم على الاعلال على ما صرح به الجامي وغيره اما على ما فسر به السيرافي وغيره كلام سيويه من ان الاعلال مقدم على منع الصرف

فيعلل

ردا الى الواحد او الى جمع القلعة ثم بعد ذلك يصغر ان * الثالث ان كلا من افعال وافعل له نظير من لاحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف فافعال نظيرة في فتح اوله وزيادة الالف رابعة تنفعال نحو تجوال وتطواف وفعال نحو ساباط وخاتام وفعال نحو صلصال وخزعال وافعل نظيرة في فتح اوله وصم ثلثه تنفعال نحو تنفل وتنضب ومفعول نحو مكرم ومهلك على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما امكنه ان يعلل صرفه الا بان له في الاحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية (وذا اعتلال منه كالجوار * رفعا وجرا اجرة كساري *) يعني ان ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان احدهما ان يكون آخرة ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والاخرى ان تقلب ياء الف نحو عذارى ومدارى فالاول مجرى في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن فوقهم غواش والتجر وليال عشر وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخرة وظهور فتحته نحو سبوا فيها ليالي والثاني يقدر اعرابه ولا ينون بحال ولا خلافي في ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجواري * تنبيهات * لا اول اختلف في تنوين جوار ونحوه فذهب سيويه الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذف تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيويه واما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة

فيعمل بالتقاء الساكنين كما قررنا به في صدر الكتاب ولا يلزم شيء ويصح ايضا ان يعلل بالتخفيف وقد خلط الناظرون هنا غاية التخليط وزعموا انه اذا علل بالتقاء الساكنين في نفس الامر فلا معنى للسؤال في كلام الشارح وغير ذلك مما كرروه فتدبر (قولهم لكان التعويض عن حركة لالف الخ) يعني ان الف نحو موسى وياء نحو جوار اذا اقتضى العامل فيهما ضمما فتحقه ان يظهر لكونه لاصل إلا ان عدم اظهاره في الاول لعدم لامكان وفي الثاني للاستئصال فقط فاذا اريد ان يرقى بتنوين في الثاني يجعل عوضا عن الحركة التي حقها ان تظهر وان لم تظهر للثقل فليوت بتنوين في الاول ويجعل عوضا من الحركة التي حقها ان تظهر وان لم يمكن اظهارها بل هذا اولى لان الحركة في الثاني جائز اظهارها فليس لها مزيد طلب للتعويض بخلافها في الاول فانها لا يجوز اظهارها التثنية فلها مزيد طلب للتعويض هذا هو معنى هذا الكلام لا ما زعموه ولقائل ان يقول انه يعارض بان حركة الالف لما تعدر ظهورها انقطع تشوفها للظهور فلم تطلب ان يعرض عنها شيء بخلاف حركة الياء فانها لامكان ظهورها يشتد تشوفها له فكانت اطلب لان يعرض عنها شيء تدبر (قولهم ولا لحق مع الالف واللام الخ) اي بجامع ان كلا عوض فان هذا عوض عن حركة وتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق ورد هذا بانهم مشتركوا في الالف واللام كما هو الصحيح لو كان عوضا عن الياء للاحق مع الالف واللام كما لحق معهما تنوين الترنم (قولهم فان قلت الخ) مورد السؤال قوله سابقا الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة وقوله بعده عوض عن حركة الياء ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فانه ذكر علة الحذف في الثاني ولم يذكره في الاول ثم هذا مبنى السؤال من غير ان يتقيد بكون سبويه في نفس الامر يقول بكون الاعلال مقدما على منع الصرف او العكس نعم الجواب مبني على ان الاعلال مقدم فقط فتدبر فقد زل فيه الناظرون (قولهم قلت قال في شرح الكافية الخ) الغرض من كلام شرح الكافية قوله قد تحذف تخفيفا فانه روح الجواب إلا انه استكمله بتمامه تشكيرا للفائدة فليس بتمامه جواب السؤال حتى يقال ان السائل لم يسأل عن سبب الوجوب فحق المجيب ان لا يجيب عنه وما يقال ان حق السائل ان يسأل عن سبب وجوب الحذف ايضا فمما لا ينبغي تدبر (قولهم ما كان جائزا في الادنى ثقلا) رد بان حذف ياء المنقوص الذي ينصرف لازم لا جائز وقد يجاب بان المراد من الجواز في كلامه حيث قابله باللزوم عدم اللزوم ولا شك ان اللزوم صحيح في غير المنصرف بخلاف المنصرف فقد جاء « فيوما يرافين الهوى غير ماضي » وكذلك غيره حتى بنى على ذلك القاضي عياض آياته التي ذكرناها في اول الكتاب مع غيرها ولم يجيء ذلك فيما هنا اصلا وان كان الوجوب الذي لا ينافي لانفكاك الضروي موجودا في الكل فتثبت (قولهم وحذفوا لاجله الياء) لتوهم التقاء الساكنين الظاهر ان هذا مبني على ان ذلك مبني على ان منع الصرف

لكان التعويض عن حركة لالف في نحو موسى وعيسى اولى لان حاجته المتعذر الى التعويض اشد من حاجته المتعسر ولا لحق مع الالف واللام كما لحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم واما كونه للصرف فصعيف ايضا اذ المحذوف في قوة الوجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف اعراب واللازم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها اولا قلت قال في شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل الترنم فيه من المحذف ما كان جائزا في الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم . اه . واعلم ان ما تقدم عن المبرد من ان التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنويننا مقدرا بديل الرجوع اليه في الشعر وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الوجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجرح لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف ملافاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجرح متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره ابو علي من ان يونس ومن واقعه ذهبوا الى انه لا ينون ولا تحذف ياءه وانه يجز بفتحه ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسياتي بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامته جرة فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر ان قوله كسار انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان سار جرة بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكن لا العوض لانه منصرف وقد تقدم اول الكتاب (وسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع *) اعلم ان سراويل اسم مفرد اعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة

مقدم على الاعلال اما على مقابله فلا يتم (قولهم لما عرفت ان الخ)
 هذا هو دليل افراده وعجمته (قولهم وانه في التقدير جمع سرواله)
 اراد من التقدير اصله قبل ان ينقل ويجعل اسم جنس كما يدل
 عليه ما هنا من قوله سمي به المفرد وما ياتي في الرد من ان النقل
 لم يثبت في اسماء الاجناس (قولهم احدهما ان سرواله الخ)
 هذا رد لكون سراويل جمعها هو ظاهر وخلاصته انه وان ورد
 سرواله لا تتم دعوى جمعيتها سراويل لانها بمعناه ومعنى المفرد لا
 يساوي معنى الجمع (قولهم والاخر ان النقل الخ) هورد لقوله
 سمي به المفرد وخلاصته انه لو سلمت جمعيتها منع انه يسمى به
 المفرد لانه حيثئذ يكون نقلا في اسماء الاجناس وهو لم يثبت فيها
 وانما ثبت في الاعلام (قولهم لقليل فيه سرييل) اصله سريويل
 فقلبت الواو ياء وادغمت ياء التصغير فيها (قولهم يعني ان ما
 سمي به من مثال الخ) لم يقل يعني ان ما سمي به من سراويل
 ومما لحقه سراويل من سائر ما ذكر قبله مع عمومته لانه غير المتبادر
 مع انه لا بد من حمل اللحق حيثئذ على مجرد التبعية في الذكر
 وذلك التعميم لا يقاوم ما ذكر (قولهم مثل كشاحم) ليس المراد
 به الشاعر المشهور فانه بضم الكاف والمراد هنا مفتوحها وقد ذكرت
 بكشاحم من قوله ما لا باس بذكره وهو

يا سن يومل جعشرا من بين اهل زمانه
 لو كان في استك درهمها لاستلمه بلسانها
 ومثله قول الاخر

ان هذا الفتى يصون رغيضا ما اليه لناظر من سبييل
 هو في سفرتين من ادم الطائف في سلتين من مندييل
 ختمت كل سلة بحديد وسيور قددن من جلد فييل
 في جراب في جوف تابوت موسى والمفاتيح عند اسرافيل
 وقول الاخر

فتى لو ادخل الحمام حولا وحولا بعد احوال كثيرة
 والبس الف فرو بعد الف ولحفا حشوها قطن الجزيرة
 لما عرفت انامله لبخيل بعشر عشر معشار الشعيرة
 وقول الاخر

رغيفك في الحجاب عليه قفل وحراس وابواب منيعه
 راوا في بيته يوما رغيضا فقال لصيفه هذا وديعه
 وقول الاخر

لما عرفت ان بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا للجمع
 او منقول من جمع فحق ما وازنهما ان يمنع من الصرف وان فقدت
 منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا تكون الفه عوضا عن
 احدى ياعني النسب ولا كسرة ما يلي الفه عارضة ولا بعد الفه
 ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر ولما وجد
 في مفرد اعجمي وهو سراويل لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهها
 واحدا خلافا لمن زعم ان فيه وجهين الصرف ومنعه والى التنبيه
 على ذلك اشار بقوله شبه اقتضى عموم المنع اي عموم منع الصرف
 في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن التخوين سن زعم
 ان سراويل عربي وانه في التقدير جمع سرواله سمي به المفرد
 ورد بان سرواله لم يسمع واما قوله « عليه من اللوم سرواله ... »
 فمصنوع لا حجة فيه وذكر لاخفش انه سمع من العرب سن يقول
 سرواله ويرد هذا القول امران احدهما ان سرواله لغة في سراويل
 لانها بمعناه فليس جمعها كما ذكره في شرح الكافية والاخر ان
 النقل لم يثبت في اسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام * تنبيهان *
 الاول قال في شرح الكافية وينبغي ان يعلم ان سراويل اسم مونث
 فلو سمي به مذكر ثم صغر لقليل فيه سرييل غير مصروف للتانيث
 والتعريف ولولا التانيث لصرف كما يصرف شراويل اذا صغر
 فقليل شرييل لزوال صيغة منتهى التكسير * الثاني شذ منع صرف
 ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وان الفه غير
 عوض في الحقيقة قال في شرح الكافية ولقد شبه ثمانيا بجوار سن قال
 يحدو ثمانيا مولعا بلقاعها حتى هممن بزيفة الارتاج
 والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان

(وان به سمي او بما لحق * به فالانصراف منعه يحق)

يعني ان ما سمي به من مثال مفاعل او مفاعيل فحقه منع الصرف
 سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل او مما لحق به
 من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراويل او لفظ ارتجال للعلية مثل
 كشاحم قال الشارح

رغيفك في الامن ياسيدي يحل محل حمام الحرم
فله درك من سيّد حرام الرغيف حلال الحرم

وقول الاخر

فتى على خبزة وناتلهم اشفق من والد على ولده
رغيفه منه حين تسالهم مكان روح الجنان من جسده

(قوله والعلّة في منع صرفه الخ) هذا من كلام الشارح البدر كما هو صريح الشارح فلا يضره ان العلة غير جارية في جميع ما ذكره هو في حل عبارة المتن تدبير (قولهم لشبهه باصله) اي من الجمعية لا العلية بدليل آخر الكلام (قولهم والعلم) اي ولو علم جنس (قولهم بالعلية) الاولى في الباء فيه وفيما بعده ان تكون للتصوير (قولهم ان يجعل لاسمان اسما واحدا) ليس من التعريف قوله بل ينزل الخ وان كانوا كثيرا ما يذكرونه بل يقتضون عليه وحيثذ فيتناول هذا التعريف المركب العددي فيقتضي انه تركيب مزجي ومن صرح بذلك ابن هشام في شرح الشذور والشارح الثاني في باب النسب كما سننبه عليه ان شاء الله وكلامه الاتي في التبيين الثاني يدل على انه ليس منه ووفق بانه ليس من المركب المزجي المعرب الذي الكلام هنالك فيه وان كان من مطلق المركب المزجي (قولهم من الصدر الخ) من ابتدائية اتصالية اي ينزل عجزه حال كونه نازلا منه ومتصلا به نزول واتصال تاء التانيث بما قبلها (قولهم وان كان مثلها) مبالغة في قوله سكنوا ياء معدي وضميم مثلها لياء معدي كرب وقبل الخ حال من المضاف لا من المضاف اليه (قولهم درديس) قال في القاموس الداهية والشيخ والمعجوز الفانية وخزرة للحب (قولهم ولان من العرب سن يسكن الخ) عطف على لان ثقل التركيب لا على تشبيها بياء درديس لان هذا من علائق مسالة المزج لا مسالة الاضافة فسيقول الشارح الثاني احتراز بقوله تركيب مزج عن تركيبه للاضافة الخ ولا يريبك قول الشارح وقد يضاف فانها اضافة لا تخرج المركب المزجي الى باب نحو غلام زيد قطعا انما حد للاضافة اللفظ ولا قول الشارح المركب فان ال فيه عهدية وبالجملة ان تلك للاضافة صورية فقط لا تثنائي ما نحن بصددده ومنهم من جعله عطفًا على تشبيها بياء الخ لا على لان ثقل الخ قائلا لان ذلك من مسالة المزج وهذا من علائق مسالة الاضافة وخلاصة هذا التعليل ان من العرب سن يسكن الياء من نحو رايت القاضي كما تسكن الالف من نحو رايت الفتى عند الكل وياء معدي من معدي كرب مماثلة لتلك الياء فلتسكن ايضا إلا ان ياء معدي كرب تلزم السكون لزيادة الثقل بخلاف ياء القاضي لا تلزمه لانثناء تلك الزيادة بل يجوز لنا ان ننطق بالسكون وبالفتح في تلك الحالة واعلم اني بعد ما كتبت ما رايت رايت الشيخ الاثير صرح بعين ما ذكرت لك اولا فانه قال صاحب التسهيل وقد يضاف صدر

والعلّة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية او قيام العلية مقامها فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول . اه . قال المرادي قلت مذهب سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح . اه .

(والعلم اذ منع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معدي كربا) قد تقدم ان ما لا ينصرف على ضربين احدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع في الثاني وهو سبعة اقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعدي كرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج ان يجعل لاسمان اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التانيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معدي كرب لان ثقل التركيب اشد من ثقل التانيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معدي كرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التانيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف اول جزاي المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدي كرب ونحوه تشبيها بياء درديس فيقال رايت معدي كرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد

ويعامل الجزء الثاني معاملة لو كان منفردا فان كان فيه مع التعريف سبب موثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف عجمة موثرة فيجبر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورايت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورايت حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حيثئذ فيقول في الاضافة هذا معدي كرب فيجعله مونثا وقد يبنيان معا على الفتح ما لم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وانكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم * تشبيها * الاول اخرج بقوله معدي كربا ما ختم بويه لانه مبني على الاشهر ويجوز ان يكون مجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للعربات وقد تقدم ذكره في باب العلم * الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبى للاضافة ولاسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر ففتحتم البناء عند البصريين واجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجرة وسياتي في بابها فان سمي به ففيه ثلاثة اوجه ان يقر على حاله وان يعرب اعراب ما لا ينصرف وان يضاف صدره الى عجرة واما تركيب الاحوال والظروف نحو شجر بعر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به اضيف صدره الى عجرة وزال التركيب هذا راي سيويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذلك حاوي زائدي فعلا * كغظان وكاصبهانا) يعني ان زائدي فعلا ينعان مع العلية في وزن فعلا وفي غيره نحو جدان وعثمان وعمران وغظان واصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل * تشبيهات * الاول علامة زيادة الالف والنون سقوطهما في بعض التصاريح كسقوطهما في رد نسيان وكفران الى نسي وكشر فان كانا فيما لا ينصرف فعلا زيادة ان يكون قبلهما اكثر من حرفين اصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتبار ان قدرت اصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون اصلية مثال ذلك حسان

المركب فيتاثر بالعوامل ما لم يعتل وللعجز حيثئذ ما لم لو كان مفردا وقد لا يصرف كرب مضافا اليه معدي وقد يبنى هذا المركب تشبيها بخمسة عشر فقال الشيخ الاثير المركب الالف واللام فيه للعهد اي المركب الذي يضاهاى لحاق ما التانيث على ما ذكر لان المركب يقال باصطلاحات وانما يعني المركب تركيب المزج (قوله ويعامل الجزء النخ) عطف على يستصحب السكون (قوله لان فيه مع التعريف عجمة) اي التعريف الذي حصل له من الكل لانهم اعطوا الجزء تعريف الكل هنا (قوله فيجعله مونثا) الفاء للتفريع باعتبار العلم لانه اذا علم ان بعض العرب لا يصرفه مع انه ليس فيه الا تعريف الكل علم انه يجعله مونثا بمعنى الكربة لستم علنا منع الصرف وقول الشارح البدر ومن العرب من يقول هذا معدي كرب يمنعه من الصرف لانه عنده مونث لا ينافي ما ذكره الشارح لان الشارح تعرض للانية وهو تعرض للية تدبر (قوله تشبيها بخمسة عشر) معمول لبنيان لا يسكن كما هو ظاهر (قوله شجر بعر) في القاموس وتفرقوا شجر بعر ويكسر اولهما اي في كل وجه (قوله كغظان وكاصبهان) الاول بالعين المعجمة المفتوحة والطاء المهملة والفاء المفتوحة والفاء والنون قبيلة سميت باسم ابينا غظان بني سعد بن قيس بن غيلان والثاني بالهمزة المكسورة كما اسنده ابو عبيدة وقيدتها غيره بفتح الهمزة وبالباء الموحدة المفتوحة على لسان اهل المغرب اما اهل المشرق فيقرءونه بالفاء وبهاء وبالفاء والنون اسم بلدة سميت باسم اول من نزلها اصبهان ابن فلوح بن لطي بن يافث وفي شرح الشفا للخفاجي اصبهان بفتح الهمزة وكسرها وبالباء والفاء بلدة عظيمة قال صاحب المطالع قيدناها بالفتح من جميع شيوخنا قال وقيدتها بالكسر ابو عبيدة البكري قال واهل المشرق يقولون اصبهاني بالفاء واهل المغرب بالباء ومعنى اصبهان مقر الفرسان لان اصهب بمعنى فرس قبيل وهي لا تخلو غالبا من ثلاثين رجلا يستجاب دعاوهم وكان نمرود حمل منهم ثلاثين رجلا لحرب الخليل فلما راوه آمنوا فدعا لهم بذلك اي بان تجاب دعوتهم كما اجابوا دعوته (قوله وقد نبه على التعميم النخ) اي اصل التعميم وان لم يذكر البعض من الافراد الا بالاشارة بالكاف (قوله علامة زيادة الالف والنون النخ) لا يخفى ان ليس التعرض في هذا التشبيه الا لعلامة يعرف بها الالف والنون الزائدتان من غيرهما ثم بعد ذلك ان وجدت عليه كما في حسان

على احد الاحتمالين منع الصرف او وصفيته كما في شيطان منع
ايضا وان انتفيا كما في نسيان وكفران فلا منع ولذلك مثل الشارح
بالامثلة الثلاثة فلا استطراد في كلامه تدبر (قوله ان جعل من المحس)
لا وجه لكون الاولى اسقاطه (قوله ارض مرمنة) الذي بخط
الشارح رمته ولكن الذي في التاموس مثل ما في النسخ لا ما في
خطه لكن سيانيك في باب حروف الزيادة انهم نقلوا عن خط
الشارح في هذا خلاف ما نقلوه عن خطه هنا فاعرفه (قوله من
حرف اصلي) من هنا يعلم ان الف حناء المدودة ليست للتانيث
فقوله بعكس اصيلا لاي مجرد الصرف كما يدل عليه قوله صرف
بعكس اصيلا (قوله في حناء) هو بكسر الحاء كما في القاموس
(قوله مطلقا) لفظا او تقديرا ليس تفسيرا للاطلاق الذي في
عبارة الناظم وانما تفسيره ما بعده من قوله مطلقا اي سواء كان موثقا
في المعنى ام لا (قوله ففي الموث المسمى في الحال) المسمى
نائب فاعل الموث اي الموث مسماه وفي الحال يتعلق بالموث
وهذا احسن مما اشار اليه بعضهم من تقدير به وجعل المسمى
نعتا للموث (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) اي
لا يجعلونه مشتركا لفظيا بينها غالبا (قوله وبه صرح في
التسهيل) قال فيه فان كان علم الموث ثنائيا او ثلاثيا ساكن المحشو

ان جعل من المحس فوزنه فعلان وحكمه ان لا ينصرف وهو لاكثر
فيه ومن شعرة

ما حاج حسان رسوم المسدام ومظعن المحي ومبنى الخيام
وان جعل من المحسن فوزنه فعال وحكمه ان ينصرف وشيطان ان
جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن
انصرف ولو سميت برمان فذهب سيوييه والحليل الى المنع لكثرة
زيادة النون في نحو ذلك وذهب للاخفش الى صرفه لان فعلا في
النبات اكثر ويويده قول بعضهم ارض مرمنة * الثاني اذا ابدل من
النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبديل حكم المبدل مثال ذلك
اصيلا فان اصله اصيلا فلوسمي به منع ولو ابدل من حرف اصلي
نون صرف بعكس اصيلا ومثال ذلك حنان في حناء ابدلت همزته
نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلية وزيادة الف قبل
نون اصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك
(كذا موث بهاء مطلقا * وشروط منع العاركونه ارتقى)

(فوق الثلاث او كجور او سقر * او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر)

(وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع احق)

مما يمنع الصرف اجتماع العلية والتانيث بالتاء لفظا او تقديرا اما
لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلية في معناه ولزوم علامة
التانيث في لفظه فان العلم الموث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة

الالف في حبل وصحراء فائرت في منع الصرف بخلافها في الصفة واما تقدير افغي الموث المسمى في الحال كسعاد وزينب او في الاصل
كعناق اسم رجل اقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالموث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا اي سواء كان موثقا
في المعنى ام لا زائدا على ثلاثة احرف ام لا ساكن الوسط ام لا الى غير ذلك مما سياتي نحو عائشة وطاحنة وهبة واما الموث المعنوي فشرط تحتم
منعه من الصرف ان يكون زائدا على ثلاثة احرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة تاء التانيث او محرك الوسط كسقر ولطى لان الحركة
قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان سقر ممنوع الصرف بانفاق ليس كذلك او يكون اعجميا
كجور وماه اسمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع
الصرف وانما اثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقول انه كهند في جواز الوجهين او منقولاً من مذكر نحو زيد اذا سمي به امرأة لانه
حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيوييه والجمهور وذهب عيسى بن عمر والمجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف
النقل عن يونس وشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى ان الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولاً من مذكر كهند
ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع احق فمن صرفه نظر الى خفة السكون وانها قاومت احد السببين ومنع نظر الى وجود السببين ولم
يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله * لم تتلف بفضل مئزها * دعد ولم تسق دعد في العلب * * تنبيهات * الاول ما ذكره من ان المنع احق
هو مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف افصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قيل ولاخفش الى انه منختم المنع قال الزجاج لان
السكون لا يغير حكما او جبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى ان ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يرددون اسم
البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند * الثاني لا فرق في ذلك بين ما سكونه اصلي كهند او عارض بعد التسمية كخخذ او الاعلال كدار *
الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت امرأة بييد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيوييه هذا لفظه وظاهرة جواز
الوجهين وان لا جود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند
ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هندية ويديته فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي الفاظ مسموعة

المحشو وضعاً او اعلا لا غير مصغر فثمة وجهان اجودهما المنع (قولهم انصرف)
اي جوازاً لما سباني في التنبيه الثالث من ان ياء التصغير لا يعتد بها وانما
لم يعتدوا بها واعتدوا بالياء الراجعة في التصغير نحو هندية لقوة امر التاء لا سيما
مع ياء التصغير (قولهم مطلقاً) لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لضعف معنى اللفظ
بكون اللفظ والمعنى مذكورين (قولهم او تقديرها كاللفظ) اي تقديرها بمنزلة اللفظ
بان كان الحذف قياسياً كذا قيل والذي في شرح الشيخ لاثير للتسهيل وقوله كاللفظ
اي ان هذا المقدر بمنزلة الملفوظ به لان هذا التقدير قد يصير محتملاً في الكلمة
فينطق به بخلاف ما لا يمكن النطق به وهو مقدر وذلك نحو كتف وقدم اذا
سميت بهما مذكراً فانهما يصرفان ومع ذلك فالنحاة يقولون اذا سمي بهما مونث
امتنع الصرف لان الحركة تنزلت منزلة الحرف الرابع فكانه مقدر فيه ولذلك
اذا صغروا ذلك المحقوة ها التانيث فقالوا كتيفة وقديمة ومع ذلك وان كان
الحرف الرابع مقدراً قامت الحركة مقامه فلا يجوز اللفظ به وهو مكسر فهذا
تقدير لا يلفظ به ومانع للصرف لكن في المونث لا في المذكر (قولهم فاشبهت
تاء جيت وسحت) هذا اللف على ترتيب النشر السابق في قوله بنبت او
اخذت والاول قال في القاموس بالكسر الصنم والكاهن والساحر والسحر والذي لا
خير فيه وكل ما عبد من دون الله تعالى والثاني قال فيه ايضاً بالضم وبضمين الجرام
او ما خبت من المكاسب فلزم عنه العار (قولهم وقياس قول سيبويه) اي من
ان تاءه قد بنيت الكلمة عليها (قولهم للاحتراز من تاء بنت النج) ان اراد علي
القول بانها للتانيث والاسم معها ممنوع عن الصرف فلا معنى للاحتراز عنها إلا
ان يراد للاحتراز عن خروجها وان اراد على مقابله من انهما ليستا للتانيث فيرد انه
خارج حتى لو عبر بتاء فكانه بني على ان باء تاء اللابسة لا لالة (قولهم
ابتداء) اي لا ثانياً وان نقلته لاسمية الجنس ثم للعلية إلا ان قوله بعد وهؤلاء
لا يشترطون ان يكون الاسم علماً في لغة العجم يقتضي ان قيد لابتداء لغو إلا
ان يحمل على ما لا ينافي ذلك وذكر الناظر ان الشرط عند هؤلاء احد
الامرئين الكون علماً في لغة العجم او كونه منقولاً عند العرب والذي في شرح
التسهيل للشيخ لاثير وهل يشترط ان يكون في لسان العجم علماً في ذلك خلاف
المشهور هو قول الجمهور انه لا يشترط ذلك والى ذلك ذهب للاستاذ ابو علي
الشلوبين وابو عبد الله ابن هشام وابو الحسن ابن صفور وابو الحسن الابدي وغيرهما
وزعم ابو علي المذكور انه مذهب سيبويه واستدل على ذلك بقوله اعلم ان كل
اسم اعجمي اعرب وتمكن في الكلام فدخلته الالف واللام وصار نكرة فانك
اذا سميت به رجلاً صرفته قال فتبين بذلك ان الاعجمي الذي ينصرف في حال
التعريف هو المتمكن في كلام العرب بتنكيره مرة ودخول الالف واللام عليه اخرى
قبل ان يسمى به قال وقالون وامثالهم لم يتمكن في كلام العرب قبل ان يسمى

انصرف * الخامس اذا سمي مذكر بمونث مجرد من
التاء فان كان ثلاثياً صرف مطلقاً خلافاً للفراء وتعلب
اذ ذهب الى انه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو
فخذ ام سكن نحو حرب ولا بن خروف في المتحرك
الوسط وان كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سعاد او
تقديرها كاللفظ نحو جيل مخفف جبال اسم للضبع بالنقل
منع من الصرف * السادس اذا سمي رجل بنبت او
اخذت صرف عند سيبويه واكثر النحويين لان تاءه
قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فاشبهت تاء جيت
وسحت قال ابن السراج ومن اصحابنا من قال ان تاء
بنت واخذت للتانيث وان كان الاسم مبنياً عليها فيمنعونهما
الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس
قول سيبويه انه اذا سمي بهما مونث ان يكون على
الوجهين في هند * السابع كان الاولى ان يقول بتاء بدل
قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين ان علامة
التانيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف وقد عبر
بالتاء في باب التانيث فقال علامة التانيث تاء او الف
وكانه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت واخذت وكذا
فعل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع
العار العاري من التاء لفظاً وإلا فما من مونث بغير
الالف إلا وفيه التاء اما ملفوظة او مقدرة (والعجمي
الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع *)
اي مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلية وفرعية
اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين ان يكون
عجمي التعريف اي يكون علماً في لغتهم وان يكون
زائداً على ثلاثة احرف وذلك نحو ابراهيم واسماعيل
واسحق فان كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف
انصرف كالجمام اذا سمي به رجل لانه قد تصرف فيه
بنقله عما وضعته العجم له فالحق بالامثلة العربية
وذهب قوم منهم الشلوبين وابن صفور الى منع صرف
ما نقلته العرب من ذلك الى العلية ابتداء

به بتسكيره ودخول الالف واللام فلم يجز صرفه بذلك وكذا ذكر
ابن هشام هذا كلامه ثم نقل بعده عبارة ابن صفور فانظره مع كلام
الشارح وغيره (قولهم كبندار) هو في لغة العجم اسم التاجر الذي
يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء ثم نقلته العرب للعلية
(قولهم نحو نوح ولوط) لا نحو جور فيمنع من الصرف كما مر
لزيادة التانيث (قولهم شتر) اي اسم لمكان عبر عنه في
التصريح بقلعة ازان والذي في القاموس وبالتحريك الانقطاع
وانقلاب الجفن من اعلى واسفل وانشقاقه او استرخاء اسفله
(قولهم وملك) فسروه هنا بجلاء يتكلم به وفيه ان الكلام هنا
في العلم فالاولى ان يفسر باب نوح عليه السلام ففي القاموس
الملك الجلاء يكلم به العين كالمالك ثم قال وملك محركة وكهاجر
ابو نوح النبي صلوات الله عليه . اه . (قولهم لان العجمة
سبب ضعيف) هو علة لقوله ولا التثاق يعني ان ضعف العجمة
المتسبب عليه عدم التأثير بدون زيادة على ثلاثة ولو مع الحركة
يقتضي عدم التثاق لقول من فصل فجوز الوجهين مع السكون وحتم
المنع مع الحركة والمراد نفى التثاق من غير جهة السماع واما من
جهته فسيرده بقوله ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا
لوجد في بعض الشواذ فما قيل علة لما فهم من صدر الكلام من عدم
التفرقة بين ساكن الوسط ومتحركه ولا يصح ان يكون علة لعدم
التثاق المذكور لان هذا حقه ان يعلل بعدم النقل عن العرب
المفهوم من قوله قولاً واحداً في لغة جميع العرب ليس على ما ينبغي
(قولهم مطلقاً) اي ولو مع الحركة كما يقتضيه سابقه (قولهم
ويتصل) لم يقل فتصل لما ان القول الثالث لم يوخذ مما تقدم له
(قولهم هو مصدر زاد يزيد النح) الاول هو مصدر زاد يزيد
ويقال ايضا زيادة وزيدانا (قولهم بغير فاصل) احترز به من
نحو القبح والمتجنيق فانه وان كان اكثر ما يكون في اللغة لاعجمية
لكن لا يقصر عليها (قولهم نحو قح) ليس في القاموس الا انه
قال القحجة لعبة يقال لها عظم وضاح (قولهم وجق) الذي
في القاموس الجمقة بالكسر الناقمة الهرمة وجق الطائر ذرق وفي
بعض الهوامش تفسير هذا وما قبله باخرج واهرب (قولهم نحو
الصولجان) في القاموس الصولجان بفتح الصاد واللام المحجن والمجمع
صوالمجة وفي المصباح المحجن وزان مقود خشبة في طرفها اعوجاج
مثل الصولجان قال ابن دريد كل عود معطوف الراس فهو محجن

كبندار وهولاء لا يشترطون ان يكون لاسم عليا في لغة العجم وكذا
ينصرف العلم في العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بان يكون على
ثلاثة احرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على اصل ما تبني
عليه الاحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو
نوح ولوط والمتحرك نحو شتر وملك قسال في شرح الكافية قولاً
واحداً في لغة جميع العرب ولا التثاق الى من جعله ذا وجهين
مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف
فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة قال ومن صرح بالغاء عجمة
الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من
المتقدمين مخالفاً ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد
في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة . اه . قلت
الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وثبعه ابن
قتيبة والجرجاني ويتصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة
لا اثر لها فيه مطلقاً وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه لا
ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث ان ما تحرك وسطه لا
لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب
* تنبيهات * الاول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيادة
وزيدانا * الثاني المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا
يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان لاعجمي رباعياً واحداً حروفه
ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم
بوجوه احدها نقل لائمة ثانيها خروجه عن اوزان الاسماء العربية
نحو ابراهيم ثالثها عروءة من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي
فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربياً نحو سجد وهو قليل
وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها ان يجتمع
فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير
فاصل نحو قح وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو

سكرجة وتبعية الراء للنون اول كلمة نحو
 نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز
 (كذلك ذو وزن يخص الفعلا * او غالب
 كاحمد ويعلى *) اي مما يمتع الصرف
 مع العلية وزن الفعل بشرط ان يكون
 مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما
 لا يوجد في غير فعل إلا في نادر او علم او
 اعجمي كصيغة الماضي المفتوح بتاء المطاوعة
 كتعلم او بهمة وصل كاتطلق وما سوى
 افعل ونفعل وتفعّل ويفعل من اوزان
 المضارع وما سلت صيغته من مصوغ لما
 لم يسم فاعله وبناء فعل وما صيغ الامر
 من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودرج
 فاذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل
 هذا انطلق ودرج ورايت انطلق
 ودرج ومررت بانطلق ودرج وهكذا
 كل وزن من الاوزان المبنية على انها تختص
 بالفعل والاحترار بالنادر من نحو دئل
 لدويبة ويتجلب لخرزة وتبشر لطائر
 وبالعلم من نحو خصم بالعجمتين لرجل
 وشمر لفرس وبالاعجمي من بقم واستبرق
 فلا يمتنع وجدان هذه الاسماء اختصاص
 اوزانها بالفعل لان النادر والعجمي لا حكم
 لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص
 باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به
 اولي اما لكثرة فيه كائمد واصع وابلم
 فان اوزانها تنقل في الاسم وتكثر في الامر
 من الثلاثي واما لان اوله زيادة تدل على
 معنى في الفعل دون الاسم كافتل واكلب
 فان نظائرها تكثر في الاسماء والافعال لكن
 الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في
 الفعل نحو اذهب واكتب ولا تدل على
 معنى في الاسم فكان المفتوح باحدهما من
 الافعال اصلا للمفتوح باحدهما من الاسماء
 وقد يجتمع الامران نحو

والجمع المحاجن (قولم سكرجة) قال الجواليقي هي بفتح السين المهملة وضم الكاف وفتح
 الراء المهملة المشددة وجيم وهاء وهي اعجمية معربة وقيل الصواب اسكرجة بهمزة مضمومة
 وقد جاء في الحديث الصحيح بدون همزة ومعناها مقرب الخُل وفسرت بتصعته صغيرة يوضع
 فيها الكوامخ والجوارشات في جوانب المائدة فيها ما يعين على الهضم وقيل قصعة مدهونة
 وقيل انها مائدة صغيرة وعلى كل فهي ما يصنع العجم والمقلدون لهم من المتكبرين وفي الحديث
 الصحيح من طريق البخاري وغيره ان انس بن مالك رضي الله عنه قال ما اكل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقق ولا راى شاة سميظا قط
 (قولم وما سوى) عطف على مجرور الكاف ومن اوزان النخ بيان لما والمراد من السوى
 انفعل وافتعل واستنفل ونحو ذلك وما سلت صيغته عطف على ما سوى او على صيغة
 الماضي ومن مصوغ لما لم يسم فاعله بيان لما سلت وبناء فعل عطف على ما او على صيغة
 الماضي لا على مصوغ ومن غير فاعل لغو متعلق بصيغ فاعل يقرأ بصيغة الماضي وقوله والثلاثي
 عطف على فاعل وقوله نحو انطلق مثال لما صيغ (قولم لدويبة) اي لنوعها بدليل قول
 الشارح لاني او علم النخ وقول الشيخ الاثير فهذه اسماء اجناس وهي ابنية خاصة بالافعال هذا
 وصارة القاموس في هذا والدال بالفتح الذئب ودويمة كابن عرس وابن محلم بن غالب ابو
 قبيلة في الهون بن خزيمية (قولم لخرزة) اي لنوعها ايضا وانما سميت بذلك لانهم
 يزعمون انه يجلب به الغائب ويقولون في رقيته

اخذته بالينجلب ولا يرح ولا يغيب

ولا يزل عند الطلب

(قوله وتبشر لطائر) في القاموس والتبشر بضم التاء والباء وكسر الشين المشددة وبخط الجوهري
 الباء مفتوحة طائر ويقال له الصفارية الواحدة بهاء (قوله لرجل) في القاموس وخصم كبقم الجمع
 الكثير من الناس ومدينة وماء ورجل او اسم العنبر بن عمرو بن تميم وفي كلام غيره وهو اسم موضع ايضا
 قال لولا الاله ما سكتنا خصما ولا ضلنا بالمشافي خيما

وحينئذ فلا منافاة بين قول الشارح اسم رجل وقول الموضح اسم مكان (قولم لفرس) هو
 فرس جد جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر وفيه يقول

ابوك حباب سارق الضيف برده وجدي يا حجاج فارس شمس

وفي القاموس وكبقم فرس جد جميل بن عبد الله بن معمر الشاعر وناقته رجل (قولم من بقم)
 في القاموس البقم مشددة القاف خشب شجرة عظام وورقه كورق اللوز وساقه احمر يصغ
 بطبخه ويأحم الجراحات ويقطع الدم المنبعث من اي عضو كان ويجفف القروح وقال في
 العندم هودم لآخرين او البقم (قولم واستبرق) في القاموس الاستبرق الديباج الغليظ معرب
 استروه اوديبيج يعمل بالذهب او ثياب حرير صفاق نحو الديباج او قدة حمراء كانها قطع
 لاوتار (قولم اما لكثرة فيه النخ) اعترضه شراح التسهيل بان وزن فاعل بفتح العين كضارب
 وقائل اكثر في الافعال مع ان ما على وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح اذا سمي به مصروف
 واجيب بان ذلك نادر والمنظور له الغالب (قولم كائمد) بكسر اوله وثالثه واصبع بكسر

اوله وفتح ثالثه وهي لغته فيه من عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة لاول في ثلاثة الثالث مع
 اصبوع وابلم بضم اوله وثالثه ثم لاكمد قال في القاموس بالكسر حجر الكحل وكاحمد موضع
 وتضم الميم والاصبع معروفة ولا بلم قال في القاموس ايضا غليظ الشفتين وبقلته لها قرون كالباقلي
 وخص المقل ويتلث اوله كالبهتة مثلثة الهمزة واللام (قولم يرمع) في القاموس واليرمع
 الخذروف يلعب به الصبيان وحجارة رخوة اذا فتت انفتت (قولم تنضب) هو على وزن
 تنصر قال في القاموس شجر حجازي شوكة كشوك العوسج وقرية قرب مكة (قولم قد انضح بما
 ذكر) اي من قوله والمراد بالغالب فانه يدل على ان ذلك بيان مراد لا مدلول كناية غالب
 ومن جعل ما في اوله زيادة النخ قسيما للكثير الذي هو بمعنى الغالب (قولم اجود من التعبير
 عنه بالغالب) قيل يندفع بان مراده بالغالب الغالب حقيقة لكثرة في الفعل او حكما بان
 يكون القياس يقتضي كثرته فيه لكون اوله يدل على معنى فيه وفيه انه انما ينفع لو كان
 محمول الحملية في كلام الشارح الصوابية لا الاجودية والواقع خلافه تامل (قولم غير الغالب)
 اي لا في الافعال والا لمنع الصرف قولا واحدا ولا في الاسماء والا لصرف قولا واحدا ايضا
 فيما يظهر ولا ينبغي ان يحمل على عدم الغلبة في الافعال حتى يدخل المساوي في ما لا ينصرف
 عند يونس (قولم خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل) ليس المراد خصوص فعل بل عموم
 الفعل الماضي يدل على ذلك العبارة المنقولة عنه وهي كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا
 ينصرف ورد سيبويه عليه باجماع العرب على صرف كعسب فاندفع ما قاله على قول الشارح
 والذي يدل النخ على ان ذلك مبني على قراءة فعل في قول الشارح فيما نقل من فعل بفتح الفاء
 والعين مع انه بكسر الفاء وسكون العين فتامل واعلم ان ما ذكره الشارح من مذهب عيسى هو
 الحق واياك ان تظن به لظاهر قول التسهيل ولا يؤثر وزن مستوي فيه وان نقل من فعل خلافا
 لعيسى فقد رده الشيخ الاثير بان صوابه اسقاط الواو لان عيسى يقيده لا يطلق لكن ظني انه
 وهم منه فان مثل تلك العبارة التي في التسهيل انما يقتضي ان المبالغ عليه هو محل الخلاف
 لا ما قبل المبالغة ايضا فتدبر (قولم فهو محكي) لعلم تحريف او مسقط منه شيء والا
 فالصواب ان يقول مثلا او هو محكي النخ على انه جواب ثان يدل على ذلك كلام التوضيح فانه
 قال واجيب بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا ففيم ضمير وهو من باب
 المحكيات كقولم «نبئت اخوالي بني يزيد» وان يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف اي
 انا ابن رجل جلا لامور هذا كلامه هذا وقد اعترض في التصريح كلا الجوابين (قولم والذي
 يدل على ذلك) اي على ان الوزن المشترك لا يمنع الصرف وقيل اي على عدم الجمية في
 البيت (قولم اذا اسرع) عبارة سيبويه وهو اي كعسب العدو الشديد مع تداني الخطا
 والذي في القاموس كعسب عدا وهرب ومشى سريعا او عدا بطيئا او مشى مشية السكران وكعسب
 اسم (قولم وقد ذهب بعضهم النخ) يعني ان الجواب بالحكاية مبني على ان جلا منقول من
 الفعل والفاعل معا فيكون محكي لا ممنوعا من الصرف ويمكن ان يقال بانه منقول من الفعل
 وحده على ما ذهب البعض وانه محكي وليس بمنوع من الصرف (قولم ما يقرب من
 مذهب عيسى) اعلم ان هاهنا صورا ثلاثا في الوزن المنقول من الفعل لانه اما غالب في

يرمع وتنضب فانهما كائما في كونه على
 وزن يكشر في الافعال ويقل في الاسماء
 وكافكل في كونه مفتحا بما يدل على معنى
 في الفعل دون الاسم * تنبيهات * لاول
 قد انضه بما ذكران التعبير عن هذا
 النوع بان يقال او ما اصله للفعل كما
 فعل في الكافية او ما هو به اولى كما في
 شرحها والتسهيل اجود من التعبير عنه
 بالغالب * الثاني قد فهم من قوله ينخص
 الفعل او غالب ان الوزن المشترك غير
 الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب
 ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل
 من فعل فانه لا يصرفه متمسكا بقوله
 «انا ابن جلا وطلاع الثنايا» ... ولا حجة
 فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل
 جلا لامور وجربها فجلا جملة من فعل
 وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف
 كقولم «نبئت اخوالي بني يزيد» ...
 والذي يدل على ذلك اجماع العرب على
 صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول
 من كعسب اذا اسرع وقد ذهب بعضهم الى
 ان الفعل قد يحكي مسمى به وان كان
 غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت
 ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب
 عيسى قال لا مثله التي تكون للاسماء
 والافعال ان غلبت للافعال فلا تجوز في
 المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا
 اللفظ وان كان اسما للعسل لا يبيض هو اشهر
 في الفعل وان غلب في الاسم فاجرة في
 المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر
 لانه يكون فعلا

نحو حجر عليه الفاضي ولكنه اشهر في الاسم * الثالث
 يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان احدهما ان
 يكون لازما الثاني ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو
 للاسم فخرج بالاول نحو امرى فانه لو سمي به انصرف
 وان كان في النصب شيئا بالامر من علم وفي الجر شيئا
 بالامر من ضرب وفي الرفع شيئا بالامر من خرج لانه
 خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم
 تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثاني نحو رد وقيل فان اصلهما
 رد وقول ولكن الادغام والاعلال اخرجاهما الى مشابهة
 برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي ولو سميت رجلا
 بالبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفك
 الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى ابو عثمان عن ابي
 الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى
 مثال هو للاسم قسمين احدهما ما خرج الى مثال
 غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو رد وقيل والاخر
 ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه
 فانه خرج الى بناء انقل وهو نادر وهذا فيه خلاف
 وجوز فيه ابن خروف الصرف والممنوع وقد فهم من
 ذلك ان ما دخله الاعلال ولم يخرج به الى وزن للاسم
 نحو يزيد امتنع صرفه * الرابع اختلف في سكن
 التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين
 مخففا من ضرب المجهول فمذهب سيبويه انه كالسكون
 اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني
 والمبرد وسن وافقهما الى انه ممنوع الصرف فلو خفف
 قبل التسمية انصرف قولا واحدا (وما يصير علما من
 ذي الف * زيدت للاحاق فليس ينصرف * اي الف
 الاحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلية لشبهها
 بالف التانيث من وجهين الاول انها زائدة ليست
 مبدلة من شيء بخلاف المدودة فانها مبدلة من ياء
 والثاني انها تقع في مثال صالح لالف التانيث نحو

لاسم او غالب في الفعل او مستو فيهما نقل عن عيسى بن عمر حكم لاخيرة صراحة
 ويؤخذ منه حكم التانيث بالاولى وسكت عن الاولى وقد اخذ الفراء لامثلة التي
 تكون مشتركة بين الاسماء والافعال وقسمها الى ما هو من حيث خصوص لفظه اشهر
 في الفعل والى عكسه وسكت عن قسم تقتضيه القسمة وحكم في الاول بمنع الصرف
 فتوافق فيه مع عيسى وفي الثاني بالصرف فتخالف معه وسكت عن الباقي فكان
 مذهبه قريبا من مذهب عيسى لا مبادئه ولا عينه فتدبره فانه لم يفهمه الناظرون
 فقالوا ما قالوا (قولهم نحو حجر) بالفتح والتخفيف لا بالشديد (قوله يشترط في
 الوزن المانع شرطان الخ) قيل ان الشرط الاول ليس عاما حتى في الوزن الغالب
 كما توهمه العبارة لكونه في اوله زيادة تنبه على الوزن ولذلك امتنع صرف اهب
 واشد عليين وان الشرط الثاني غير محتاج اليه لان ما اخرج به يخرج صابط
 المختص السابق وقيد ما سلمت صبغته السابق ايضا وفي الامرين بحث اما الاول
 فانه لا يخفك انه يقتضي ان ما احترز عنه الشارح بالشرط الاول من قبيل الوزن
 المختص مع انه ليس كذلك فان امر ضرب وعلم وخرج من الغالب بالتفسير
 الذي ذكره الشارح لا المختص فالذي يظهر حينئذ انه شرط في الثاني لا في الاول
 فقط وما رايت احدا من شراح التسهيل ولا غيرهم ذكروا مثل ما قال هذا القائل
 واما الثاني فلان قيد السلامة انما يخرج ما ذكر ما يختص بالفعل وهو ان كان
 ايضا خارجا مما في اوله زيادة تدل على الفعل لكن يحتمل ان يكون داخلا
 تحت ما يكثر في الفعل بالشرط الثاني يتيقن خروجه فيحتاج اليه تدبر (قوله
 فخرج بالاول نحو امرى) اي على لغة الاتباع والا فيمنع الصرف للزوم الوزن
 حينئذ كما تقدم (قوله وفي الرفع شيئا بالامر) منع باختلاف حركة الهمزتين
 (قولهم البب) تقول العرب بنات البب يعنون لبه اي بنات خواطر جمع
 لب او بنات البب المحي اي اصحابهم لبا فيكون جمع لبيب ونظيرة رغيث وارغف
 ومعناه بنات الب ما فيه والب ما في الانسان قلبه وفي القاموس وبنات البب
 بضم الباء وفتحها المبرد عروق في التلب تكون منها الرقة (قولهم باين الفعل)
 اي فعله لا مطلق فعل (قولهم انقل) في القاموس قحل الشيخ كفرح يبس
 جلده على عظمه فهو قحل بالفتح وككتف وانقل كجر دحل (قولهم نحو
 يزيد) فانه من لاوزان الغالبة في الفعل لكونه مفتحا بياء تدل في الفعل على
 الغيبة (قولهم لشبهها بالف التانيث) لم تستعمل بالمنع كالف التانيث اعلاما
 بانحطاط رتبة المشبه عن رتبة المشبه به (قولهم انها زائدة ليست مبدلة
 من شيء) هكذا في كلام النحاة وقد وجد في كلام ابن صفور خلافا وزعم ان
 الف الاحاق تقدر منقلبة عن حرف متحرك ولكنه رده عليه ابن هشام الحضراوي
 في نقده على كتاب المتع لابن صفور وذكر انه لم يقل احد في الف الاحاق
 انها منقلبة وقد ذكر ابن صفور في غير كتاب المتع ان الف الاحاق لا تكون

منقلبة لا من واو ولا ياء بل هي الف زائدة في الآخر كما ذهب اليه الناس
 (قولهم ارطى) بسكون الراء كما يدل عليه وزنه بسكوى وعزى الرجل الذي لا يلهو
 والارطى شجر يدبغ به وانما لم تكن الفه للتانيث لانهم قالوا ارطاة والف التانيث مقصورة
 كانت او ممدودة لا تكون معها التاء (قولهم بخلاف الممدودة) اي فانها لم تشبه الف
 التانيث الممدودة لان الف اللاحق الممدودة منقلبة عن غير مانع وهو الياء والف التانيث
 الممدودة منقلبة عن مانع وهو الف التانيث المقصورة وبهذا رد عن ابن الطراوة في قوله ينبغي
 على قياس التحويين ان لا ينصرف لان هذه الهمزة يعني همزة اللاحق الممدودة متطرفة بعد
 الف منقلبة فاشبهت همزة حمراء كما تشبه الف علقى الف حبلى فاذا انضم الى هذا الشبه
 التعريف المانع من لحاق علامة التانيث قوي الشبه كما كان ذلك في علقى وارطى (قولهم
 وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يحق به) هكذا في كثير من النسخ وشبهه بفتح الشين والباء
 والشيء الاول واقع على الف اللاحق مثلا والشيء الثاني واقع على الف التانيث وفاعل ياحق
 ضمير يعود لشبه والضمير المفعول للشيء الاول وضمير به للشيء الثاني ولا يصح ان يقرأ شبه
 بكسر الشين وسكون الباء وإلا لوجب اسقاط بالشيء ومفعول ياحق وفي بعضها وشبه الشيء
 بالشيء كثيرا ما يحق به وعليها فمفعول ياحق محذوف وفي بعضها ولشبه الشيء بالشيء
 كثيرا ما يحق به فلشبه علة ياحق ويحق بالبناء للمجهول (قولهم ونون لغير جمعية)
 مرفوع معطوف على واو لا مجرور معطوف على ضمة لظهور فساده (قولهم كما فعل في
 الكافية) مربوط بقوله بهما (قولهم حكم الف التثنية الخ) اقتضى ان الف التثنية ليست
 الف الحاق وهو كذلك لان الف اللاحق زيدت لتقابل اصلا بخلاف الف التثنية ومن ثم
 عرفوا اللاحق بان تبنى مثلا من ذوات الثلاثة كلمة تكون على بناء يكون رباعي لاصول ليجعل
 كل حرف مقابل حرف فتفتى اصول الثلاثي فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من
 الرباعي لاصول فيسمى ذلك الحرف حرف اللاحق (قولهم قبعثرى) هو هنا علم رجل وفي
 لاصل قال في القاموس القبعثرى مقصورا الجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر
 والعظيم الشديد (قولهم اجتماع التعريف والعدل) العدل يستعمل بمعنى التسوية ويتعدى
 بنفسه نحو فسواك فعدلك على قراءة التخفيف وبمعنى الاقسط ويتعدى بفي يقال عدل في
 حكمه اي اقسط ولم يجز وبمعنى الميل ويتعدى بعن ومنه العدل هنا (قولهم وهو ظاهر
 مذهب سيوييه) عليه يكون مذهب ان التعريف بنية لاضافة يقوم في باب ما لا ينصرف
 مقام العلية في بعض المواضع (قولهم وقيل بالعلية) اي الجنسية لمعنى الاحاطة وايد بجمعها
 بالالف والنون مع انها ليست بصفات وبه رد على المصنف ابطال عليته في شرح الكافية
 حيث قال وليس يعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض
 الاشخاص والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعليته
 باطل (قولهم وهو ظاهر كلامه هنا) اي لانه ذكر على وجه الكلية ان العلية والعدل يمنعان
 الصرف وذكر فعل في التوكيد بعده جزعيا مقرونا بالكاف فيتبادر من ذلك التمثيل وهو وان
 كان خلاف ما للناظم في شرح الكافية لا يضرب كثيرا ما يتخالف كلامه في كتبه وكون الكاف

ارطى فانه على مثال سكوى وعزى فهو
 على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو
 علباء وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يحق به
 به كحاميم اسم رجل فانه عند سيوييه
 ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن
 والامتناع من الالف واللام وكحمدون عند
 ابي علي حيث يمنع صرفه للتعريف
 والعجمة يرى ان جدون وشبهه من الاعلام
 المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير
 جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول
 على العربية بل في استعمال عجمي حقيقة
 او حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف
 والعجمة المحضة * تنبيهان * الاول كان
 ينبغي ان يقيد كالف بالمقصورة صريحا
 او بالمثال او بهما كما فعل في الكافية فقال
 والف اللاحق مقصورا منع

كعلق ان ذا عليته وقع
 الثاني حكم الف التثنية كحكم الف اللاحق
 في انها تمنع مع العلية نحو قبعثرى ذكره
 بعضهم (والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل
 التوكيد او كعدلا) (والعدل والتعريف
 مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر *)
 اي يمنع من الصرف اجتماع التعريف
 والعدل في ثلاثة اشياء احدها فعل في
 التوكيد وهو جمع وكنع وبصع وبتع فانها
 معارف بنية لاضافة الى ضمير المؤكد
 فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير
 قرينة لفظية هذا ما مشى عليه في شرح
 الكافية وهو ظاهر مذهب سيوييه واختاره
 ابن صفور وقيل بالعلية وهو ظاهر كلامه هنا
 وردة في شرح الكافية وابطله وقال في
 التسهيل بشبه العلية او الوصفية قال ابو
 حيان وتجوزة ان العدل يمنع مع شبه
 الصفة في باب جمع لا عرف له فيه سلفا

فيه للتظير مع كونه خلاف المتبادر يحوج الى تاويل العلم بولو
 حكما والكلام انما هو في الظاهر فظهر لك ان سن قال كلام الشارح
 يوخذ منه ان كاف كفعل للتظير قد وهم فتدبر (قولهم ومعذولة
 عن فعلاوات) عطف على قوله معارف من قوله فانها معارف بنية
 الاضافة (قولهم لان مذكرة جمع بالواو والنون) الصواب في
 التعبير ان يقول وانما قياس فعلاء فعلاوات لان حق فعلاء اذا كان
 اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات او لان مذكرة
 الخ لانه تعليل ثان للناظم وابنه عدل عنه صاحب التعليل الاول
 لانه رده على المصنف بان العلية نفاها والوصفية مغايرة للتوكيد
 اتفاقا وشبه الوصفية الذي ذكره في التسهيل لا يكفي (قولهم
 وزفر) معدول عن زافر اي ناصر واما زفر بمعنى كثير العطاء فمصرف
 وزحل كوكب من الخس ومصر هو ابن نزار ابو قبيلة وهو مصر
 الحمراء سمي مصرا لولعه بشرب اللبن الماصر او لبياض لونه وهبل
 ابو بطن من كلب وهم الهيلات وصنم كان على بئر في جوف الكعبة
 وتعل ابو حي من طي وهو تعل بن عمرو اخو نهمان وهم الذين
 عناهم امرؤ القيس في قوله

رب رام من بني ثعلم مخرج كثير من ستر

وقيل المعنى هنا عمرو بن المسيح الطاعني وفد الى النبي عليه الصلاة
 والسلام بالمدينة في وفد العرب وهو ابن مائة وخمسين سنة
 واسلم وهو ارمى العرب وجشم الجوف او الصدر بصلوعه المشتملة
 عليه والنقل واحياء من مصر ومن اليمن ومن تغلب وفي ثقيف
 وفي هوازن وقريظة بسبهق وعبد حبشي حصن الحرث بن لوي
 فقيل لبنيه بنو جشم وقثم بن العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير
 العطاء والجموع للخير والعيال والجموع للشرا وجمع اسم لرجال
 متعددة وقزح ملك موكل بالسحاب او اسم ملك من العجم ودلف
 اسم لرجال ومن كناهم ابو دلف (قولهم فان منعه للتانيث والعلية)
 هذا اذا كان اسما للبقعة اما اذا كان اسما له من حيث انه مكان
 فلا بد من العدل (قولهم تتل) ذكر انه اسم عظيم من الترك
 (قولهم فالاصل ان يعرف بال او بالاضافة) مفرغ على قوله
 اذا اريد به معين وفائدة هذا التنبيه على ان العدل هنا تحقيقي
 دل عليه ان اللفظ اسم جنس اريد به معين فاصلا ان يعرف بال
 او بالاضافة لا تقديري لم يدل عليه الا منع الصرف (قولهم اما
 العدل فعن اللفظ بال) المناسب لما تقدم فعن اللفظ بال او بالاضافة

ومعدولته عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكسعاء وبصعاء وبتعاء
 وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء
 وصحراوات لان مذكرة جمع بالواو والنون فحق مؤنثة ان يجمع
 بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولته عن فعل لان قياس
 افعل فعلاء ان يجمع مذكرة ومؤنثة على فعل نحو حمر في احمر
 وحمرء وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن صفور وقيل انه
 معدول عن فعالي كصحراء وصحاري والصحيح الاول لان فعلاء لا
 يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لا فعل صفة كصحراء وصفراء ولا
 على فعالي الا اذا كان اسما محضا لا مذكرا كصحراء وجمعاء ليس
 كذلك * الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل
 ومصر وهبل وتعل وجشم وقثم وجمع وقزح ودلف فعمر معدول عن
 عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن افعل وهو
 ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من
 سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين احدهما انه لو
 لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من
 الموانع غير العلية والاخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجمع معدولا
 عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر
 بعضهم لعدله فائدتين احدهما لفظية وهي التخفيف والاخرى
 معنوية وهي تمحيص العلية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة فان ورد
 فعل مصروفا وهو علم علينا انه ليس بمعدول وذلك نحو ادد وهو
 عند سيوييه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الالاد وهو العظيم
 فهمزته اصلية فان وجد في فعل مانع مع العلية لم يجعل معدولا
 نحو طوى فان منعه للتانيث والعلية ونحو تتل اسم اعجمي فالمانع
 له العجمة والعلية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة اذ لا وجه
 لتكلف تقدير العدل مع امكان غيره وبلتخق بهذا النوع ما جعلها
 من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال
 المصنف وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل
 عمر مقدر . اه . وهو مذهب سيوييه وذهب الاخفش وتبعه ابن
 السيد الى صرفه * الثالث سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه فالاصل
 ان يعرف بال او بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حيث
 ظرف لا يتصرف ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع
 له من الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بال فانه كان
 الاصل ان يعرف بها واما التعريف فقيل بالعلية لانه جعلها لهذا
 الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل وقيل بشبه العلية لانه تعرف

بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن صفور وقوله هنا والتعريف بومعني اليه اذ لم يقل والعلية وذهب صدر الافاضل وهو ابو
 الفتح ناصر بن ابي المكارم

إلا انه اقتصر على ما ذكره لا ان تعريف ال اخصر من تعريف
 الاضافة مع كفايته في المتصود وباء بال الملابس اي اللفظ الملتبس
 بال وقد يكون لغوا متعلقا باللفظ بمعنى التلظ (قولهم المطرزي)
 هو بضم الميم وفتح الطاء وكسر الراء احد تلامذة الرمضري
 وخليفته في الاعتزال كما قال ابن خلكان وهو الذي ورى به القائل
 شهت خد جيبني تشبيهه فكر مبرز
 مقامة للحريري وشرحها للمطبرز
 (قولهم احدها ان ما ادعاه الخ) حاصل هذا الوجه ان كون سحر
 دال على معين يحتمل ان يدعى ان ذلك بالعدل ويحتمل ان يدعى
 ان ذلك بالتضمن لكن يرجح الاول كونه خروجا عن الاصل من
 جهة واما الثاني فمن جهتين وكلاهما اولي فيتوجه القول به على
 الثاني فليست علة البناء ممنوعة الوجود جزما حتى يلزم ان البناء لا
 وجه له ولا مسلية حتى لا يضمر الخروج المذكور لكونه لمعارض
 فاندفع تشكيك الناظرين عند التدبر نعم يرد ان تقول هذا معارض
 بانهم صرحوا بان الاصل فيما خرج عن الاصل ان يخرج من جميع
 وجوهه (قولهم انه لو كان مبنيا لكان جائزا لاعراب الخ) في
 شرح التسهيل المرادي فيه نظر لان تضمن الاسم معنى الحرف
 سبب موجب للبناء ولا يضركونه عارضا (قولهم فلو نكر سحر)
 هو مفهوم قولهم سابقا اذا اريد به معين (قولهم وذهب الشلوين
 الصغير) اعلم ان المقابلة بين قول الشلوين وقول السهيلي السابق
 باعتبار القيد لانهما وان اتفقا على لاعراب إلا ان القائل الاول
 يضم له ان موجب حذف التنوين نية لاضافة والقائل الثاني
 يضم له نية ال فيكون منصرفا ولذلك حكى الشارح القول الاول
 بقوله الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية لاضافة والثاني
 بقوله انه معرب وانما حذف تنوينه لنية ال ثم فرع عليهما
 قوله فهو من قبيل المنصرف وحيث ان المقابلة في غاية الظهور لا
 كما زعموا (قولهم في الاحوال الثلاثة) منها الجر ولو بغير مذ ومنذ
 (قولهم لامتناع الفتح في موضع الرفع) اي انما لم نجدهم فتحوا
 امس في الموضع الذي يوجد فيه عامل الرفع نحو مضي امس فكيف
 يكون مبنيا على الفتح في احواله كلها (قولهم او لفظ معه بالالف
 واللام) واما قوله «فاني وقفت اليوم والامس قبله» فمحمول على
 ان ال زائدة او مجرور بباء محذوفة كما قاله الخليل في لقيته امس
 (قولهم او نكر) بان اريد به مطلق يوم قبل يوم من الايام الماضية

المطرزي الى انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح
 الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة اوجه احدها ان ما ادعاه ممكن
 وما ادعيته ممكن لكن ما ادعيته اولى لانه خروجه عن الاصل بوجه
 دون وجه لان المنوع الصرف باق على لاعراب بخلاف ما ادعاه
 فانه خروج عن الاصل بكل وجه الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير
 الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لثلا
 يتوهم لاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والنادى المبني الثالث انه
 لو كان مبنيا لكان جائزا لاعراب جواز اعراب حين في قوله

«على حين عانت المشيب على الصبا» ... لتساويهما في ضعف سبب
 البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض المواضع
 وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وان فتحته اعرابية وان عدم
 التنوين انما كان من اجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف
 والاعتصاف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا . اه . وذهب
 السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية لاضافة وذهب
 الشلوين الصغير الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية ال وعلى
 هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور
 * تنبيه * نظير سحر في امتناعه من الصرف امس عند بني تميم فان
 منهم من يعربه في الرفع غير منصرف وبينه على الكسر في النصب
 والجر ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة
 خلافا لمن انكر ذلك وغير بني تميم بينونه على الكسر وحكى ابن ابي
 الربيع ان بني تميم يعرّبونه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع او جر
 بمذ او منذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من بينه على الفتح
 واستشهد بقول الراجز «ابي رايت عجا مذا امسا» قال في شرح
 التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان
 سيويه استشهد بالرجز على ان الفتح في امسا فتح اعراب وابو القاسم
 لم ياخذ البيت من غير كتاب سيويه فقد غلط فيما ذهب اليه
 واستحق ان لا يعول عليه . اه . ويدل للاعراب قوله

اعصم بالرجاء ان عنّ باس وتناس الذي تضمن امس
 واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير بالامس فحذف الباء
 والفتحة الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف
 في اعراب امس اذا اضيف او لفظ معه بالالف واللام او نكر

(قولم او صغر) اي على مذهب المبرد والفرسي وابن مالك
والحريري قياسا على ورود التكسير اخي التصغير واما رأي سيويه
فالمنع وقوفامع السماع (قولم لشبهه بنزال) اي المشبه للحرف
والمشبه للمشبه للشبه لذلك الشيء في الجملة وذلك كافي
سيما عند اهل هذا الفن (قولم وليس بعد منع الصرف إلا البناء)
قيل واما اذريجان فاعرب للتشبيه على ان ذلك ليس بموجب
(قولم لان لغتهم لامالته) نوقش فيه بان لامالته مذهب جميعهم
والحكم المعلل ليس كذلك وبان لامالته لا توجب فيه بناء ما لم
يوجد فيه سبب البناء (قولم وقد جمع الاعشى النخ) اورد ان
لاعشى ان كان غير تميمي او من اكثر بني تميم فليس عنده إلا البناء
على الكسر وان كان من الاقل فليس إلا الاعراب وجوابه ان للعربي
ان يتكلم بغير لغته نعم لا يتكلم بالخطا وقد جلبنا من كلام العلماء في
ذلك في اول الكتاب ما لا يسعك نسيانه فتذكر (قولم كعناق)
العناق لانثى من ولد المعز وجمعه عنوق واعنق (قولم وان
سمي به مونث فهو كحذام النخ) عبارة التسهيل وكلها معدول عن
مونث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح
وان سمي به مونث فهو كرقاش على المذهبين وفي شرح
الشيخ لاثير اذا سميت بفعال المعدول المبني الذي ليس من باب
رقاش مونثا جاز فيه وجهان البناء والاعراب اعراب ما لا ينصرف
كما ذكره المصنف وهو صريح في ان البناء جائز في هذه المسألة
فلا يصح ان يبقى كلام الشارح على ظاهرة من ربط قوله ولا يجوز
البناء خلافا لابن بابشاذ بقوله وان سمي به مونث فهو كحذام
نعم يجعل مربوطا بقوله قبل فان سمي ببعضها مذكر النخ ففي الشرح
المذكور اذا سميت بنزال او حماد او بداد او حلاق او فساق او
نحوها مذكرا فهو كعناق يعني انه يعرب اعراب ما لا ينصرف كما
اذا سميت المذكر بعناق فتمنعه الصرف للتانيث والعلية ولا
يسبى لانه لا يجيء معدولا عن مذكر فيشبه به ويحمل في البناء
عليه وزعم ابن بابشاذ انه يجوز فيه الاعراب كما لا ينصرف والبناء
حملا على لاسم المونث العلم ووجهه انه شبيه برقاش وهو مونث
عندهم فكما ان في رقاش وجهين البناء والاعراب اعراب ما لا
ينصرف وذلك على اللغتين فكذلك هذا الذي شبه به وهذا باطل
لان رقاش مونث وهذا مذكر هذا كلامه (قولم واصرفن ما نكرا
من كل ما التعريف فيه اثرا) لا يذهب عليك ان قولنا ما نكرا مما

او صغرا وكسر (وابن على الكسر فعال علما * مونثا) اي مطلقا في لغة
الاجازيين لشبهه بنزال وتعريفا وتانيثا وعدلا وقيل لضمه
معنى هاء التانيث قاله الربيعي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع
الصرف إلا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور تقول هذه حذام
ووبار ورايت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قولم
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
(وهو نظير جشما*) وعمرو زفر (عند تميم) اي ممنوع الصرف للعلية
والعدل عن فاعلة وهذا رأي سيويه وقال المبرد للعلية والتانيث المعنوي
كز ينب وهو اقوى على ما لا يخفى وهذا فيما ليس آخرة راء فاما نحو
وبار وظفار وسفار فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز لان لغتهم لامالته
فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت وقد جمع
لاعشى بين اللغتين في قوله

ومر دهر على وبار فهلكت حجرة وبار

* تشبهان * الاول افهم قوله مونثا ان حذام وبابه لو سمي به مذكر لم
يسن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلية والنقل عن
مونث كغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مونثا لارادتك به ما عدل عنه
فلما زال العدل زال التانيث بزواله * الثاني فعال يكون معدولا وغير
معدول فالمعدول اما علم مونث كحذام وتقدم حكمه واما امر نحو نزال
واما مصدر نحو جاد واما حال نحو (والخيل تعدو في الصعيد بداد) واما
صفة جارية بحرى للاعلام نحو حلاق اللينة واما صفة ملازمة للنداء نحو
فساق فهذه خمسة انواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مونث فان
سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمي به مونث
فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما
كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو
سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولوا واحدا إلا ما كان مونثا كعناق
(واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه اثرا) وذلك لانواع السبعة
المتاخرة وهي ما امتنع للعلية والتريك او الالف والنون الزائدتين او
التانيث بغير الالف او العجمة او وزن الفعل او الف اللاحق او العدل
تقول رب معدي كرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم واجد وارطى
وعمر لقيتهم لذهاب احد السببين وهو العلية واما الخمسة المتقدمة وهي
ما امتنع لالف التانيث او للوصف والزيادتين او للوصف ووزن
الفعل او للوصف والعدل او للجمع المشبه مفاعل او مفاعيل فانها لا
تصرف ذكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف ايضا اما ما فيه الف
التانيث فلانها كافية في منع الصرف

اثر فيه التعريف لا يقتضي ان كل ما اثر فيه التعريف ينكر حتى يحتاج الى ان يخرج منه فعل في التوكيد بل يكاد يفهم ان ما لم ينكر مما اثر فيه يبقي على منع صرفه على ان الكلام بظاهرة دال على ان فعل معرف بالعلية لانية للاضافة كما قدمه الشارح ولذا عبر هنا بالعلية وان رده في شرح الكافية كما قدمنا فالتعميم في كلام المصنف صحيح سواء كان في الاشخاص او في الانواع فما قيل من كل ما التعريف فيه اثرا اي مما يمكن فيه التنكير فهو عام مخصوص او اريد به الخصوص او كل مستعملته بمعنى الغالب كما ذهب اليه بعضهم وعلى هذا فلا يرد فعل في التوكيد نقضا لانه معرفة بنية للاضافة فلو نكرت لم يصح تبعيتها لما قبلها لانها تصير غير المؤكد والتوكيد يستدعي الاتحاد ولعل هذا هو السر في حمل الشارح التعريف على خصوص العلية لان فعل التوكيد لا علية فيه عند المصنف على ما تقدم عن شرح الكافية ليس بشي تامل (قولهم ووهم سن الخ) هذا الواهم هو الجزوي ووجهه ان العلية انما تضم للتانيث بالتاء لا للتانيث بالالف الذي هو الموجود هنا (قولهم الا سحر وامس) اي لانها معدولان عن ذي كالف واللام وذلك لا يجامع العلية والا توالى معرفان على معرف واحد كذا قيل وعبارة الشيخ لاثير والفرق بين سحر وغيره من المعدولات التي ذكرناها ان سحر قد استعملته العرب معدولا وغير معدول وعدله انما هو بالاشارة الى يوم بعينه فاذا لم تشر الى يوم بعينه فهو مصروف غير معدول واذا سميت به فلا اشارة ليوم بعينه فهو اشبه بالمصروف فيصرف وجمع ونحوه لم يستعمل الا معدولا فصار لفظها نصا في العدل فروعيا لاصل الى هنا كلامه (قولهم هذا كلامه بلفظه) انما قال ذلك لئلا يتوهم انه نزل بالمعنى مع ان ما تضمنه من كون بعض العلماء اخطا في نسبة ذلك الى سيبويه لا يقوم باعبائه الا مثل المصنف في التحقيق والاتقان وليكون ذلك في عهدته لا للثبوت منه بلزوم تكرار وهو خلاف مذهب سيبويه مع التنصيص على مذهبه اول العبارة كما وهم لانه ممنوع والسند ان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه مع كونه ليس عين ما تقدم اوتي به لدفع توهم ان يكون مذهب الاخفش ومن معه يرجع لمذهب سيبويه بوجه من الوجوه (قولهم فلانها لما نكرت) وقصد منها ذات ما مسماة

ووهم سن قال في حواء امتنع للتانيث والعلية واما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان او وزن افعال فلان العلية تخلف الوصف فيصرف منه للعلية والزيادتين او للعلية ووزن افعال واما ما فيه الوصف والعدل وذلك اخر وفعال ومفعول نحو احاد وموحد فمذهب سيبويه انها اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول سمي به فعده باق الا سحر وامس في لغة بني تميم فان عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلية عددا كان او غيره هذا هو مذهب سيبويه وسن عزنا اليه غير ذلك فقد اخطا وقوله ما لم يقل والى هذا اشرت بقولي

وعدل غير سحر وامس في تسمية تعرض غير متشفي

وذهب الاخفش وابو علي وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه واما الجمع المشبه مفاعل او مفاعل فتقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شي من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف ايضا اما ذو الف التانيث فللالف واما ذو الوصف مع زيادتي فعلان او مع وزن افعال او مع العدل الى فعال او مفعول فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمعت اصرف لشبهه وصف مع هذه العلة هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه واما باب احمر ففيه اربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش في احد قوله ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفتهم وذكر موافقتهم اولى لانها آخر قوله والثالث ان سمي باحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمي به اسود او نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري والرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى فعال او مفعول فمن صرف احمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية * تنبيه * اذا سمي بالفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله في شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التي كان عليها اذا كان صفة فان وصفته مشروطة بصاحبة من لفظا او تقديرا . اد . فان سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولنا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف في نحو احمر فيه

(وما يكون منه منقوصا ففي * اعرابه نهج جوار يقتضي) يعني ان

ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التي احدى عليها العلية او من الانواع الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم ان نحو جوار ياحتمه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله في غير التعريف اعيم تصغير اعنى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويالحقه التنوين

رفعا وجرا نحو هذا اعم ومررت باعيس ورايت اعيمي والتونين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا لا خلاف فيه ومثاله في التعريف قاص اسم امرأة فانه غير منصرف للتانيث والعلية ويعيل تصغير يعلي ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلية والتونين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى ابن عمر والكسائي الى ان نحو قاص اسم امرأة ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعلي ويرمي وقاصي ورايت يعلي ويرمي وقاصي ومررت يعلي ويرمي وقاصي واحتجوا بقوله

قد عجبت مني ومن يعليا لما رانني خلقا متلوليا
وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله

« ولكن عبد الله مولى ماليا » (ولا ضرار او تناسب صرف * ذو المنع)
بلا خلاف مثال الضرورة قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عيسرة فقالت لك الويلات انك مرجلي
وقوله واتاها احيمر كاخى السهت بمبعض فقال كوني عقيرا

وقوله « تبصر خليلي هل ترى من طعائن » وهو كثير نعم اختلف في
نوعين احدهما ما فيه الف التانيث المتصورة فمنع بعضهم صرفه
للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله

اني مقسم ما ملكت فجاصل جزا لاخوتي ودنيا تنفسع

انشده ابن الاعرابي بتونين دنيا ونايهما افعل من منع الكوفيين
صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما

ومذهب البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاحمر
لا من بدليل صرف خير منه وشمر منه لزوال الوزن ومثال الصرف

للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسل وغللا وسعيرا قواريرا قواريرا
وقراءة لاعمش بن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا * تنبيه * اجاز قوم

صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف
ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا

اليه في الشعر فجرت سنتهم على ذلك في الكلام (والمصروف قد لا
ينصرف *) اي للضرورة اجاز ذلك الكوفيين والاخفش والفارسي واباه

سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك
قوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجسم

وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند
وقوله

طلب الازرق بالكتائب اذ جوت بشيب غائلة النفوس غدور

بهذا الاسم شابهت حالها قبل التسمية وهي الدلالة على ذات
موصوفة بالمبدأ (قوله نعم اختلف في نوعين الخ) استدراك

رافع لما عسى ان يتوهم من قوله بلا خلاف من ان الوفاق في
صرف كل فرد من ذي المنع لا في جنسه (قوله اذ يزيد بقدر ما

ينقص) ما واقعة على كالف لانها تحذف لالتقاءها مع التونين
والمزيد هو التونين قال الشيخ لاثير وقد رد هذا بعض شيوخنا وقال

بل اذا صرف ما في آخره الف مما لا ينصرف كان في ذلك فائدة
وذلك انه اذا صرف فنون امكن ان يلتقي بساكن بعده فيكسر

لالتقاء الساكنين وقد يحتاج الى ذلك لاقامة وزن الا ترى انك
تقول مررت بفتي انطلق فتكسر التونين فكذلك تقول مررت

بسكران انطلق فتكسر التونين فيزداد حرف يقوم به وزن في شعر
بحيث لو فقد كسر التونين لم يتزن البيت الذي فيه هذا (قوله

ورد بقوله الخ) لانصاف انه اذا كانت دعوى المانع ان ما فيه
الف التانيث لا يجوز صرفه بحال فالبيت يرد عليه اما اذا كان

مناط دعواه الكون للضرورة كما هو الظاهر من العبارة في الشرح فالرد
مردود لظهور استقامة الوزن صرف او منع فليثامل (قوله وزعم

قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة) زاد في التسهيل بعده
والاعرف قصر ذلك على نحو سلاسل وقوارير قال الاخفش وهذه لغة

الشعراء وعلى ذلك بنى ابن حجة قوله

قد منعتم صرف الدنانير عني ولكم في الورى هبات كثيرة
وانا شاعر وفي شعر نظمي صرفها واجب لاجل الضرورة

وابن الوردي في قوله

صرف الشاعر نصفا زغلا عند جنان فلما ان صرف
قال هذا زغل قال نعمم يصرّف الشاعر ما لا ينصرف

والسراج الوراق في قوله

ومبخل بالمال قلت لعلمه يندى وطني فيه ظن مخلف
جمع الدراهم ليس جمع سلامة فاجابني لكنه لا يصرّف

وعلى ذكر ذلك فقد اكثر الشعراء من التوجيه بما يناسب الفن
فمن ذلك قول محاسن بن الشواء

لنا صديق له خلال تنبى عن اصله لاخسس
اصحت له مثل حيث كف وددت لو انها كامسس

وقول ابن الوردي

قلت لتخوي اذا عرضا له باوقات الرضى اعرضا

يا حيث لو اصبحت باب الرضا كيف لما كنت كاهن ماضي
وقول السراج الوراق

كم يريد الخباز يرفع رطلي وارجي بالنصب مشي اموري
والى كم سراي بالجر منسه وانصراي بخاطر مكسور

وقول ابن العفيف

ومستتر من منا وجهه بشمس لها ذلك الصدغ في
كوى القلب مني بلام العذار فعرفني انها لام كي

وقول محاسن بن الشواء

وكنا خمس عشرة في التمام على رغم العدو بغير آفهم
فقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبي لا تفارقه الاضافهم

واختتم هذا الذكر بسيتي اليها زهير فانهما مسكن كل فاضل مع الدهر الا ما قل
يقولون لي انت الذي سار ذكره فسمن صادر يثني عليه ووارد

هبوني كما قد تعلون انا الذي فابن صلاتي منكم وعوائدي
(قولهم وابيات اخر) هي قول قيس الرقيات

ومصعب حين جد كالمهم راكمها واطيبها
وقول الكميث

يرى الراعون بالشقرات منها وقود ابي حباب والصبينا
وقول ذي الاصبع

وممن ولدوا عمو مر ذو الطول وذو العريض
(قولهم منهم ثعلب احمد بن يحيى) اخذوا ذلك منه في واقعة هي انه انشد

اومل ان اعيش وان يمومي باول او باهون او جمبار
او التالي دبار فان افتهم فمونس او عروبة او شيار

ف قيل له هذا موضوع لان مونس ودبار مصروفان وقد ترك صرفهما فقال هذا
جانز في الكلام فكيف في الشعر (قولهم ويويده) كان الاولى وبدل له لان

السماع في العلم ليس الا هو الدال على اجازة المنع لوجود احدى العلتين التي
هي العلية ومنع المنع لغيرها فليتأمل (قولهم تحلوي) في الغاموس والتحلوي بالكسر

شعر وجه الاديم ووسخه وسواده كالتحلية وما افسده السكين من الجلد اذا قشر
(قولهم وتوسط) هو مصدر توسط بين الشيئين اذا جعل وسطا بينهما (قولهم

وترتب) اي على وزن قنفذ وفي الغاموس الترتب كقنفذ وجندب الشيء
المقيم الثابت (قولهم وتهبط) هو بكسرات وفي الغاموس والتهبط بكسرات

مشددة الباء طائر اغبر يتعلق برجليه ويصوت بصوت كانه يقول انا اموت
انا اموت (قولهم مما حذف) لا يخفى ان الذي يحذف للتصغير في

الامثلة المذكورة احدى سببي توسط وباعي تهبط كما يوحى من بابه الاتي

وابيات اخر * تبينه * فصل بعض المتأخرين بين ما
فيه علمية فاجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما
ليس كذلك فصرفه ويويده ان ذلك لم يسمع الا في
العلم واجاز قوم منهم ثعلب احمد بن يحيى منع صرف
المنصرف اختيارا * خانسة * قال في شرح الكافية
ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير اربعة
اقسام ما لا ينصرف مكبرا وما لا ينصرف مصغرا وما لا ينصرف
مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف
مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا وينتقم منه مصغرا *
فالاول نحو بعلبك وطاحته وزينب وحمراء وسكران
واسحق واحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في
تكبير ولا تصغير * والثاني نحو عمر وشمر وسرحان
وعلقى وجنادل اعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع
فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعلق وجنيدل
بزوال مثال العدل ووزن الفعل والفى سرحان وعلقى
وصيغة منتهى التكبير * والثالث نحو تحلوي وتوسط
وترتب وتهبط اعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب
المنع فان تصغيرها تحيلي وتوسط وترتبط وتهبط
على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع
فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جي في
التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف

(قولهم لعدم وزن الفعل) يعني لانك تقول تيسيط وتيسيط *

* اعراب الفعل *

(قولهم يعني انه يجب رفع المضارع حينئذ) يعني ان ارفع في كلام المصنف امر فيفيد الوجوب واذا فيها معنى الظرفية فهي تقييد لارفع فمدلول العبارة حينئذ انه يرفع المضارع وجوبا وقت التجرد المذكور وكان هذا من الشارح تعريض بالمصرح وغيره ممن زعم ان عبارة المصنف دالة على ان الرفع هو التجرد كما قال به الكوفيون ووجه التعريض انه لم يستفد من العبارة إلا ان الرفع يكون وقت التجرد مع احتمال ان يكون به او بغيره ويجاب بان افعال الشروط اسباب لغوية فان قولك ان جئتني اكرمتك يدل على سببية المحيي ومسببية الاكرام فلا جرم يستفاد من عبارة المصنف ان السبب الرفع هو التجرد (قولهم كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء) فيه انه صرح الشيخ لاثير في شرح التسهيل رادا على ابن المصنف بانه لم يقل بهذا القول من الكوفيين إلا الفراء فقط هذا وقد دلت عبارة الشارح كغيره على ان المذاهب في المسألة اربعة والذي صرح به الشيخ لاثير انها سبعة فانه قال في شرح التسهيل هذه العبارة وقد اختلف النحويون في رافع المضارع على مذهبين احدهما عدمي والاخر ثبوتي فالعدمي فيه مذهبان احدهما التعري من العوامل اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين ونسب في الافصح للفراء وابي الحسن والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء وقال لاعلم ارتفع بالاهمال وهو قريب من هذا القول واما المذهب الثبوتي فهو على وجهين احدهما لفظي والاخر معنوي فاللفظي هو ما ذهب اليه الكسائي من انه ارتفع بحرف المضارعة فاذا قلت اقوم مثلا فهو مرفوع بالهمزة والمعنوي اختلفوا فيه فذهب جمهور البصريين الى انه ارتفع بوقوعه موقع لاسم وزاد بعضهم فقال بوقوعه موقع لاسم المرفوع وذلك نحو زيد يقوم فكونه وقع موقع قائم هو الذي اوجب له الرفع وذهب احمد ابن يحيى الى انه ارتفع بنفس المضارعة وذهب الى انه ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع الى هاهنا كلامه ولا يخفى ان التعري والتجرد والاهمال عبارات تشمل الى معنى واحد فلا معنى لعددها مذاهب ثلاثة مختلفة وكذلك تقول في السادس والسابع فالحق ما صنعه الشارح وامثاله (قولهم فانه ينتقض بنحوه لا تفعل وجعلت افعال وما لك لا تفعل ورايت الذي تفعل) هذا النقض مبني على احتمال ان يكون المراد بوقوعه موقع لاسم مطلقا اما على احتمال ان يكون المراد بوقوعه موقع لاسم بالاصالة ولو منع منه مانع للاستعمال كما في الامثلة المذكورة فاللازم ان يرفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في نحو وان احد من المشركين استجارك (قولهم مع ان لاسم لا يقع فيها) وجهه ان مدخول ادوات التخصيص وخبر افعال الشروع والواقع بعد ما لك وصلة الذي لا يكون اسما مفردا (قولهم وصح القول بان رافعه التجرد) عطف على بطل القول فهو منخرط في سلك فاء التفريع وبطلان القول المذكور مفرغ على نقضه بالنحو المذكور وصحة القول بان الرفع التجرد مفرغ على سلامته من النقض وهذا صنيع على غاية من الاستقامة مع ان الكلام طاهر في ان التصحيح نسبي لا مطلقا وما

لعدم وزن الفعل **الرفع** نحو حند وحيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف . اه . والله اعلم *
(اعراب الفعل)

(ارفع مضارعا اذا تجرد * من ناصب وجازم كتسعد *) يعني انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع لاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثاني فانه ينتقض بنحوه لا تفعل وجعلت افعال وما لك لا تفعل **رايت** الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان لاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع لاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع لاسم وصح القول بان رافعه التجرد . اه . ورد الاول بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي واجاب الشارح بان لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمحيي به على صفة ما ليس بعدمي

قيل عليه من ان مجرد ابطال ان الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي
 صحة ان الرفع التجرد وانما يقتضي ذلك ابطال لاقوال الثلاثة
 فوهم منشاء ظن تفريع التصحيح للقول بان الرفع التجرد على ابطال
 القول بان الرفع المحلول محل الاسم وانما يتم ذلك لو قال الشارح
 ولما بطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم صح القول بان رافعه
 التجرد هذا وقد رد المذهب الثاني بان المشابهة ان اقتضت شيئا فلا
 تقتضي إلا الاعراب لاعم من الرفع ولاعم لا اشعار له باخص معين
 والبراع بان جزء الشيء لا يعمل فيه (قولهم) انما لم يقيد المضارع
 الخ) الحق ان المراد من الرفع ما هو اعم من اللفظي والمحملي وكذا
 المراد من النصب والجزم بعد فليس التقييد محتاجا اليه حتى يحتاج
 الى الاعتذار عن تركه (قولهم) ولا تفيد تاييد النفي) اي لانه
 لم يثبت ذلك بنقل صريح عن الواضع وذلك هو الذي يثبت
 به المطلوب قطعا (قولهم) وليس اصلها لا لان المعهود هو ابدال
 النون الفا ولان الابدال لا يغير حكم المهمل ولانه كان ينبغي ان
 لا تختص بالمضارع فان لا كذلك (قولهم) فابدلت لالف نونا
 الحامل للفراء على هذا اتفاقهما في النفي وفيهما المستقبل وجعل لا
 اصلها لانهما اعد في النفي من حيث نفيها الاسماء والافعال (قولهم)
 ولا لان فحذفت الخ) اي لانه يلزم ان تكون مع الفعل
 بعدها في تاويل مصدر فيكون لن يقوم زيد كلاما فان جعل المصدر
 مبتدا والخبر محذوف اي لا قيام زيد موجود رد بانه يجب تكرار
 لا حينئذ مع ان هذا الخبر لم يصرح به في كلامهم قط ولانهم قالوا
 زيدا لن اضرب كما في الشرح (قولهم) وبه استدلال الخ) وجه
 الدلالة انها لو كانت مركبة من لان لما جاز تقديم معمولها لان
 ان حرف موصول والفعل المنصوب بعدها صلة له ومعمول الصلة
 من تمام الصلة فكما ان الصلة لا تتقدم على الموصول فكذلك
 معمولها لكنه جاز تقديم الموصول فليست مركبة مما ذكر واعلم
 ان بعض النحويين اعتذر عن التحليل بانه يحدث بالتركيب حكم
 لم يكن قبله فان حل تدخل على الجملتين بخلاف هلا ولم يقبل
 هذا الاعتذار بعض اصحاب الشيخ لاثير للفرق بتغير المعنى في هلا
 لانها صارت للتخصيص ولا كذلك في لن لبقاء النفي والاستقبال
 وردة بعض آخر منهم بوجود التغير بصيرورة لن اضرب كلاما مستقلا
 ولم يكنه قبل التركيب والاقوى رد الشلوبين بان صحة التركيب
 تتوقف على كون الحرفين ظاهرين (قولهم) الاخفش الصغير)

* تنبيه * انما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره فون توكيد ولا
 نون انك اكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب (وبلن انصبه وكبي)
 اي الادوات التي تنصب المضارع اربع وهي لن وكبي وان واذن
 وسياتي الكلام على الاخيرتين فاما لن فحرف نفي تختص بالمضارع
 وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن اضرب
 ولن اقوم فتنتفي ما اثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تاييد النفي
 ولا تاكيده خلافا للزمخشري الاول في انموذجه والثاني في كشافه
 وليس اصلها لا فابدلت لالف نونا خلافا للفراء ولا لان فحذفت
 الهمزة تخفيفا ولالف للساكنين خلافا للتحليل والكسائي * تنبيهات *
 الاول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن
 اضرب وبه استدلال سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير
 الثاني تاتي لن للدعاء كما اثبت كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن
 السراج وابن صفور من ذلك قوله

لن تزلوا كذلك ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
 واما فلن اكون ظهيرا للمجرمين فليل ليس منه لان فعل الدعاء لا
 يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب ويرده قوله ثم لا
 زلت لكم * الثالث زعم بعضهم انها قد تجزم كقوله
 « فلن يحل للعينين بعدك منظر » وقوله
 لن يخب لان من رجائك سن حركت دون بابك الخلقه

والاول محتمل للاجزاء بالفتحة عن لالف للضرورة واما كي فعلى
ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا من كيف كقوله
كي تجنحون الى سلم وما ثثرت قتلاكم وظى الهيجاء تضطرم
الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على
ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لم وعلى
ما المصدرية كما في قوله

اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيمه يضرو وينفع
وقيل ما كافتة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني
اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار ان بعدها واما قوله
« كيمه ان تغر وتخدعا » ضرورة * الثالث ان تكون بمنزلة ان
المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام
وليس بعدها ان كما في نحو كذبا تاسوا ولا يجوز ان تكون حرف جر
لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها ان كقوله « اردت لكيما ان
تطير بقربتي ... » احتمال ان تكون مصدرية مؤكدة بان وان تكون تعليلية
مؤكدة لللام وبترجيح هذا الثاني باو الاول ان ام الباب فلو جعلت
مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل
الثاني ما كان اصلا في باب لا يكون مؤكدا لغيره الثالث ان ان لاصقت
الفعل فترجح ان تكون هي العاملة ويجوز الامر ان في نحو جئت
كي تفعل كيلا يكون دولته فان جعلت جارة كانت ان مقدرة بعدها
وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها * تنبيهات * الاول ما
سبق من ان كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيوييه
وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها ناصبة للفعل دائما وتاولوا
كيمه على تقدير كي تفعل ما ذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما
الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل
المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ومما يرد قولهم
قوله « فاوقدت ناري كي ليصير ضوءها » وقوله

كي لتضيئي رقيته ما وعدتني غير مختلس

لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى انها حرف
جر دائما ونقل عن الاخفش * الثاني اجاز الكسائي تقديم معمول

لاخافشة اثنا عشر ومشاهيرهم ثلاثة الكبير شيخ سيوييه والوسط
تليذ سيوييه وهو سعيد بن مسعدة وهو اشهرهم والصغير وهو علي بن
سليمان البغدادي (قولهم محتمل للاجزاء بالفتحة عن لالف)
لانه من حليت المرأة في العين لا من حلى يحلو (قولهم لدخول
حرف الجر عليها) قيل ان اراد الشارح بدخول حرف الجر على
حرف الجر المنتع مطلق اجتماعهما اشكل على ذلك ما في التسهيل
بلا شبهة وان اراد ما كان الثاني هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا
ينتج مطلوبه من الانتصار لسيوييه لجواز كونها حرف جر مؤكدة
للالام قبلها كما في عكسه فليتأمل (قولهم لا يكون مؤكدا لغيره) اي
حقه ذلك فدهتضاه جواز الاول بمرجوحية لا امتناعه تدبر (قولهم
تنبيهات الخ) انما لم يكتف بالتنبيهات السابقة فيقول هنا الرابع
ما سبق الخ لما انه وان كان الكل من الست متعلقا بالمتن من
جهة التعلق بلن وكى المذكورين فيه الا ان المناسب لصنيع
الشارح حيث اولا شرح مسالة لن على حدة وثانيا مسالة كي
على حدة ان يذكر التنبيهات المتعلقة بشرح الاولى اثرها والتنبيهات
المتعلقة بشرح الثانية اثرها وهذا ظاهر وان وهم فيد (قوله واخراج
ما الاستفهامية عن الصدر) وما تمسك به المصنف مما وقع في
الصحيح في قضية الافك اقول ما ذا فقد رده الشيخ لاثير (قولهم
خلافا للكسائي) في قوله بجواز الفصل بين كي والفعل بمعمول ذلك
الفعل وبالتمسك وبالشرط وقوله ولا يجوز في الاختيار اي الا فيما
اجمعوا عليه وهو الفصل بلا النافية وما الزائدة واما ظاهر كلام الشارح
فقد تابع فيه ظاهر كلام الناظم في التسهيل وابنه فيما كتبه عليه كل
ذلك يستفاد من كلام الشيخ لاثير في شرحه على التسهيل (قولهم
اي ونحوه من افعال اليقين) يريد ان ظاهر كلام المصنف نفى
كونها ناصبة بعد مادة العلم مع ان المراد ما هو اعم من مادة العلم
حتى يشمل كل ما دل على اليقين فلا بد من اخراج العبارة على ظاهرها
كان يدعى فيها حذف الواو ومعطوفها اي ونحوه من افعال اليقين
ومثل ذلك ان يقدر المصنف اي مفيد علم وكذا يقال في قوله والتي

معمولها عليها نحو جئت الخو كي اتعلم ومنعه الجمهور * الثالث اذا فصل بين كي والفعل لم يطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت من
كي فيك ارضب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح ان الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار * الرابع زعم الفارسي
ان اصل كما في قوله « وطرفك اما جئتنا فاحبسنه » كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر « كيمه فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف
الى انها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله « لا تشتم الناس كما لا تشتم »
الخامس اذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمركي والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها
فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة و (كذا بان) اي من نواصب المضارع ان المصدرية نحو وان تصوموا والذي اطمع ان
يعغري خطيبي (لا بعد علم) اي ونحوه من افعال اليقين فانها لا تنصب

من بعد ظن وما قيل لا حاجة الى قوله ونحوه من افعال اليقين لان مراد الناظم لا بعد مفيد علم وكذا فيما بعده فليس بشيء (قوله لانها حينئذ المخففة من الثقيلة) قال الشيخ لاثير في شرح التسهيل وسبب ان لا تقع بعد افعال التحقيق هو ان حرف اذا كانت المخففة كان معناها التوكيد فناسب معناها معنى الفعل الذي يقتضى تأكيد الشيء وثبوته واستقراره وان الناصبة للمضارع لا تدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها انما بابها ان تدخل للاستقبال هذا كلامه (قوله مما شذ) ولا يصح ان يقال هو محمول على التاويل لاني اما تخريجه مخرج لاشارة فظاهر واما تاويل العلم بمعنى الظن فلانه يصير الشاعر متمدحا بان الناس ظنوا ان لا يدانهم بشر والعرض ان الناس متيقنون ذلك لا بمجرد ظن منهم فتدبر (قوله من افعال الرجحان) لا الشك فيجب النصب (قوله ولهذا انفقوا عليه الخ) مر في باب الفاعل تنبيه التحرير التفاضلي على ان القراء قد يجمعون على الغير الراجح فتذكر (قوله السحياني) بكسر اللام المشددة منسوب الى الحيان قال الجوهري ابو قبيلة وهي الحيان بن هذيل ابن مدركته والذي في القاموس والسحيان بالكسر الوشل وخذود خدوها السيل والسحياني ابو قبيلة هذا وصباح بتشديد الموحدة هذا ونقل الشيخ لاثير في الارشاف ان فصحاء العرب ينصبون بان واخوانها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجمزون بها (قوله فيها معنى القول دون حروفه) اي وتأخر عنها جملة ولم تكثر بجار فخرجت المخففة في آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والزائدة في نحو قلت له ان افعل ومعمول القول صريح الجملة والمصدرية في نحو واوحى ربك الى الفعل ان اتخذني من الجبال بيوتا لان الوحي السابق بمعنى الالهام فليس فيه معنى القول كما قاله الرازي ردا على الزمخشري والتي لا يجوز النطق بها بل باي نحو ذكرت مسجدا ان ذهب والمصدرية في نحو كتبت اليه بان افعل بالقييد الاول والثاني والثالث والرابع والخامس (قوله فاوحيانا الخ) مثالان للمفسرة للمفعول المحذوف اما المذكور فنحو ان اوحيانا الى امك ما يوحي ان اذنيه ولا تفسر غيرهما كما في الرضي هذا واستظهر ان في المثال الاول زائدة والجملة منصوبة المحل مفعول اوحيانا (قوله وانطلق الملا منهم ان امشوا) في المغني اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق الستهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء والذي في

لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع اي انه سيكون وان لا يرجع واما قراءة بعضهم ان لا يرجع بالنصب وقوله

نرضى عن الله ان الناس قد علوا ان لا يدانينا من خلفه بشر فمما شذ نعم اذا اول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما علمت إلا ان تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج لاشارة فجري مجرى قولك اشير عليك ان تقوم وقيل يجوز بلا تاويل ذهب اليه الفراء وابن الانباري والجمهور على المنع (والتي من بعد ظن *) ونحوه من افعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على انها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد *) حينئذ (تخفيفها من ان) الثقيلة (فهو مطرد *) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا ان لا تكون فتنة قرا ابو عمرو وحذرة والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا انفقوا عليه في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا * تنبيهات * الاول اجري سيبويه ولاخفش ان بعد الخوف مجراها بعد العلم ليقن المخوف نحو خفت ان لا تفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله * اخاف اذا ماتت ان لا اذوقها * ومنع ذلك الفراء * الثاني اجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله

ربيته حتى اذا تعددا كان جزاءي بالعسا ان اجلدا
قال في التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره او امكان تقدير عامل مضمرة * الثالث اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو اريد ان عندك اقعده وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرابا كقوله

لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء
والنقديران ادع القتال مع شهود الهيجاء مدة روية ابي يزيد *
الرابع اجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله السحياني عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب
وقوله احاذران تعلم بها فتردها فتردها ثقل علي كما حيا
وفي هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتردها عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم * الخامس ثاني ان مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع للمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحيانا اليه ان اصنع الفلك وانطلق الملا منهم ان امشوا

والزائدة هي التالية لنا نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف
ومجرورها كقوله « كان طيبة تعطوا الى وارق السلم » في رواية
المجر وبين القسم واوكوله

فانقسم ان لو التيقنا وانقسم لكان لكم يوم من الشر مظلم
واجاز لاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا
ان لا نقاتل وبالقياس على حرف المجر الزائد ولا حجة في ذلك لانها
في الاية مصدرية فقبل دخلت بعد ما لنا لتاوله بما معنا وفيه نظر
لانهم لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول ولان الاصل ان لا
تكون لا زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا
نقاتل والفرق بينها وبين حرف المجر ان اختصاصه باقى مع الزيادة
بخلافها فانها قد وليها الاسم في البيت الاول والحرف في الثاني
(وبعضهم) اي بعض العرب (اهل ان حملا على * ما اختها) اي
المصدرية (حيث استعقت عملا *) اي واجبا وذلك اذا لم يتقدمها
علم او ظن كقراءة ابن محيصة لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله

ان تقرأن على اسماء وبحكما مني السلام وان لا تشعر احدنا
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة
* تنبيه * ظاهر كلام المصنف ان افعالها مقيس (ونصبوا باذن المستقبلا *)

ان صدرت والفعل بعد موصلا * او قبله اليمين) اي شروط النصب
باذن ثلاثة الاول ان يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع في اذا
تصدق جوابا لمن قال انا احبك * الثاني ان تكون مصدرية فان
تاخرت نحو اكرمك اذا اهلكت وكذا ان وقعت حشوا كقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقبلها
فاما قوله لا تتركني فيهم شظيرا افي اذن اهلك او اطسيرا
فضرورة او الخبر محذوف اي افي لا استطيع ذلك ثم استأنف اذن
اهلك فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسياتي * الثالث ان لا
يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو اذن انا
اكرمك ويغفر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرهم بحسب يشيب الطفل من قبل المشيب
واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والنداء وابن عصفور الفصل بالظرف
والصحيح المنع اذ لم يسمع شيء من ذلك واجاز الكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند

تفسير الغاضي البيضاوي وانطلق الملا منهم وانطلق اشرف قريش
من مجلس ابي طالب بعد ما بكنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
امشوا قائلين بعضهم لبعض امشوا واصبروا على آلهتمكم ثم قال وان
هي المفسرة لان الانطلاق عن مجلس التناول يشعر بالقول وقيل المراد
بالانطلاق الاندفاع في القول وامشوا من مشيت المرأة اذا كشرت
ولادتها ومنه الماشية اي اجتمعوا فقد حكى ما ذكره الشارح بقيل
(قوله التالية لها) اي التوقيتية (قوله وبين القسم ولو)
بقي موضع رابع ذكره في المغني كقوله

فامله حتى اذا ان كانسه معاطي يد في لجة الماء غامر
(قوله واجاز لاخفش اعمال الزائدة الخ) عبارة المغني وزعم لاخفش
انها تزداد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء
الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نقاتل الخ هذا كلامه (قوله
والصواب) اي في الرد على لاخفش في الاستدلال بالاية غير ما قيل
من تاويل ما لنا بما معنا الخ بل قول بعضهم الخ (قوله كقراءة ابن
محيصة الخ) الذي في كلام الرضي نسبة هذه القراءة الى مجاهد فقد
قال وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة هذا وقد خرجت
هذه القراءة على ان الاصل يتموا رعاية لمعنى من وحذفت واو
الجمع لالتقاء الساكنين لفظا (قوله ظاهر كلام المصنف ان افعالها
مقيس) اي حيث قال جلا على ما مع انه ليس في كلامه ما يدل
على الشذوذ واما كلمة بعض فلم تدل إلا على انه ليس لجميع العرب
وليس ذلك ملزوما للشذوذ (قوله فيجب الرفع) اي لكون النصب
يقضي الاستقبال المنافي للحال المقصود هكذا يذكرون ولا يذهب
عليك انه يتضمي ان يعد الاستقبال شرطا في ان ايضا (قوله كقوله
لئن عاد لي عبد الخ) عبارة المغني ولاكثر ان تكون جوابا لان او لو
ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقوله لئن عاد لي الخ وهو ظاهر في
ان الجواب هنا للشرط فتكون اذا حشوا بين الشرط وجوابه ولما كان
هذا مخالفا لما هو المشهور من ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب
للسابق جعل الناظرون هنا المحشوية بين القسم وجوابه والتقدير والله
لئن عاد الخ اذا لا اقبلها وفي هذا مزيد كلام سنستوفيه في شرح
الشواهد ان شاء الله (قوله ضرورة) فيه نظر بالنسبة الى اهلك اذ
لو قال فاهلك بالرفع ويكون اظير مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة القافية لما كان فيه من ضرر ولعله لذلك لم يذكره
صاحب المغني (قوله والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب)

ولا يبطل العمل كما ذهب اليه في كمي للفرق باقتضاء كمي شدة
الاتصال لاجل السبك المفقود في اذن (قولهم وارفعوا) الفم بدل
من نون التوكيد اتى بها لترجيح الرفع وردا لما قد يشعر به تقديم
النصب في الذكر من ارجحيته (قولهم وقيل يتعين النصب)
عطف على جاز الرفع والنصب وهو مرتب على تقدير العطف
على الجملتين فيقتضي ان تعيين النصب على ذلك التقدير ايضا
وحيث ينافيه التعليل بالاستيناف وان ناسبه التعليل بالعطف
على الاول فكان الصواب ان يقول اثر قوله حشوا وإلا جاز الرفع
والنصب وقيل الخ فيندرج تحت إلا ما اذا لم يعطف اصلا او
عطف على الاول ويكون التعليل الاول ناظرا للاول والثاني للثاني
والجواب ان المراد الاستيناف من حيث المعنى وهو لا ينافي
العطف في اللفظ يعني ان الجملة الاولى لما لم تكن ذات محل
تشاركها فيه الثانية بسبب العاطف كان العطف صورة فقط واما
في المعنى فمنقطعة عنها حتى لو لم تذكر الاولى راسا كانت الثانية
تامة بنفسها فتكون اذن مصدرة فيجب عملها وحاصل التعليل
الثاني ان العاطف اكسب الجملة الثانية ان تكون اولى لانها
معطوفة على جملة اولى ومهما وقعت اذن في جملة اولى ولو بسبب
العطف وجب عملها هذا واصل ما عبر به الشارح للمعنى فانه قال
فان قدرت العطف على الجواب جزمتم وبطل عمل اذن لوقوعها
حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف
وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على
لاول اول ومثل ذلك الخ وعبارة الشيخ لاثير في شرح التسهيل
وان كان الثاني بان تكون قد عطف على الجملة المتقدمة من
الشرط والجزاء او من المبتدا والخبر جاز اذ ذلك الالغاء رعا لحرف
العطف والاعمال لان المعنى على استيناف ما بعد حرف العطف
وقال بعض اصحابنا ان عطف على الجملة المتقدمة عملت وصار
لها حكمها اذا ابتديت بتقدم كلام (قولهم ان عطف على الفعلية
رفعت) هذا ظاهر في انه عطف جمل وهو المناسب لقوله سابقا
اذا كان العطف على ما له محل وقد يجعل من عطف المفردات
تامل (قولهم لا مركبة من اذ وان) اي لانه قد يبطل عملها
اولان الاسم يقع بعدها نحو اني اذا قائم ولانه يليها فعل الحال نحو
اذن اظنك صادقا على ما ياتي ولانه يليها اللام نحو اذا لاذنك اذا
لذهب وكل ذلك لا يكون في ان (قولهم اذ لا مجازاة هنا) اي

هشام الرفع (وانصب وارفعوا اذا اذن من بعد عطف) بالواو والغاء
(وقعا) وقد قرع شادا واذا لا يلبثوا خلقك فاذا لا يوتوا الناس فقيرا
على الاعمال نعم الغالب الرفع على الاهمال وبه قرأ السبعة * تنبيهات *
لاول اطلق العطف والتحقيق انه اذا كان العطف على ما له محل
الغيت فاذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف
على الجواب جزمتم واهملت اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا
جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او
لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه
ان عطف على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان * الثاني
الصحيح الذي عليه الجمهور ان اذن حرف وذهب بعض الكوفيين
الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جثني اكرمك ثم حذف
الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها
بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة
لان مضمرة بعدها كما افهمه كلامه * الثالث معناها عند سيبويه
الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر
وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذ لا مجازاة هنا * الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها
والصحيح ان نونها تبدل الفاء تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف
بالنون لانها تكون لن وان روي ذلك عن المازني والمبرد وينبغي على
هذا الخلاف خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت
في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت
بالالف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف

الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمران من العرب من يلغيا مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما عملها الاكثرون حلا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وئاخرها عنها وتوسطها بين جزايبها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال . اهـ . وبين لا ولا مجر التزم . اظهار ان ناصبة) نحو لثلا يكون للناس على الله حجة لثلا يعلم اهل الكتاب لا في الاية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم * لا فان عمل مظهرا او مضمرا *) لا في موضع الرفع بعدم وان في موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما من ان ان كانا اسمي مفعول او من فاعل عمل المستتر ان كانا اسمي فاعل اي يجوز اظهار ان واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقتصر الفعل بلا فالاضمار نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين ولاظهار نحو وامرت لان اكون اول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار ان بعدها وهذا اشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما اضمرا *) اي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها لام كي لانها للسبب كما ان كي للسبب وحاصل كلامه ان لان بعد لام المجر ثلاثة احوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا وجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب للاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجحود وانما لم يقيد كلامه بالناصفة اكتفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في ابواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن اي المضارع المنفي بلم كما رايت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن اجازة في اخواتها قياسا ومن اجازة في ظننت * تنبيهات * الاول ما ذكره من ان اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام المجر والنصب بان مضمورة هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الى ان اللام ناصبة بنفسها ومذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف في اللامين اعني لام الجحود ولا مكي * الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام عندهم جارة وما بعدها في تاويل مصدر وصرح

لان ظن الصدق ليس مما يجازى به المحب (قولم حكى سيبويه وعيسى بن عمران) المتصود التعريض بالكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين الا احمد بن يحيى فانهم انكروا ذلك (قولم التزم) يحتمل الامر لمناسبة عمل والماضي المبني للمجهول لمناسبة عدم (قولم ناصبة) قيده لصديق العمل بان تنصب ضمير الشأن اسما وترفع الجملة بعد خبرا (قولم فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار ان بعدها) سال محمد بن الوليد ابن ابي مسهر وكانا قد قرآ كتاب سيبويه على المبرد وراى ابن ابي مسهر ان قد اتقند لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشي وجهه غيره بان ايجاب ما كان زيد ليقوم كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف فكذلك كرهوا ان يجمعوا بين اللام وان في اللفظ ويدل على المقابلة انه لا يجوز ما كان زيد سيقوم ولا سوف استغناء بقولهم ليقوم (قولم وسماها النحاس لام النفي) تبع في هذه التسمية المغني والذي ذكره صاحبه في غيره ان المنازع في ذلك صاحب نفع الغلل ابن ميمون القرطبي العبدري وانه قال الحمد نفي الحق ومعاذ الله ان يقال ذلك فيما ورد في النفي من قبله تعالى (قولم وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف) لم يصرحوا به وانما لزم قولهم ان اللام جارة قال الشيخ الاثير وهذا الذي ذهب اليه البصريون يلزم منه حذف الخبر في هذا التركيب وكان المعنى يدل عليه ففي مذهب الكوفيين يتسلط النفي على الفعل المنصوب بعد اللام وفي مذهب البصريين يتسلط على ذلك الخبر المحذوف فينتفي بانتفائه متعلقه (قولم لان اللام عندهم جارة) اي وغير زائدة ومع هذا يتم الدليل تامل (قولم لم يكن لنصب الفعل الخ) قيل لما يلزم من الاخبار بالمصدر عن الذات ويرد ان محل المنع في الصريح دون الموصول كما قال السيد الا ان يقال انه وان اختاره فلم يختاره البصريون بل اطلقوا المنع مع انه قائل بالتاويل الذي قالوا به في وما كان هذا القرآن ان يفترى كما ياتي (قولم اي ما كان جمع الخ) نازع فيه

المصنف بانها مؤكدة لنفي الخبر الا ان الناصب عنده ان مضمورة فهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة انها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدر او هاما او مستعدا لان يفعل * الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله « فما جمع ليغلب جمع قومي * مقاومة ولا فرد لفردي » اي فما كان جمع ومنه قول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما * الرابع اطلق النافي ومراده ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفي غير المستقبل بها قليل واما لما فانها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال واما ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال

في قراءة غير الكسائي انها لام الجحود لكن يبعده ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق والذي يظهر انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدة معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في نظمها بالجبال كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل * الخامس اجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واطهار ان مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى والصحيح المنع ولا حجة في الاية لان ان يفترى في تاويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد او اذا يصلح في * موضعها حتى او إلا ان خفي *) ان مبتدا وخفي خبره وكذلك وبعد متعلقان بخفي وحتى فاعل يصلح وإلا عطف عليه اي كذا يجب اضمار ان بعد او اذا صلح في موضعها حتى نحو لالزمتك او تصيني حقي وقوله

لاستسهلن الصعب وادرك المنى فما انقادت الامل إلا لسابر
او إلا كقولك لاقتلن الكافر او يسلم وقوله
وكننت اذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيمها
ويحتمل الوجهين قوله

فقلت لم لا تبك عينك انما نحاول ملكا او نبوت فعذرا
واحترز بقوله اذا يصلح في موضعها حتى او إلا من التي لا يصلح في
موضعها احد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار ان
كقوله ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوعك علقيا

* تنبيهات * الاول قال في شرح الكافية وتقدير إلا وحتى في موضع
او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على
اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل
مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لا تنظرنه او يقدم ليكون
انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكون قبله او اسلامه
وكذلك العمل في غيرها * الثاني ذهب الكسائي الى ان او المذكورة
ناصبة بنفسها وذهب الفراء وسن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل
انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها لان او
حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرها على مصدر
متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها * الثالث قوله اذا يصلح في موضعها
حتى او إلا احسن من قوله في التسهيل بعد او الواقعة موقع الى ان او
إلا ان لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني

التعليل مثل كي فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله او يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي وقد بان لك ان قول الشارح يريد حتى بمعنى الى لا التي بمعنى كي لا وجه له وكننا العبارتين خيرا من قول الشارح بعد او بمعنى الى او إلا فانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي او العاطفة كما مر (وبعد حتى هكذا اضمار ان * حتم) اي واجب والغالب في حتى حيث ان تكون للغاية نحو لن نرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها ان يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل انها تكون

البدر الدماميني بان البيت ولا اثر لا يتعينان لحذف كان لجواز ان يكون معنى البيت فما جمع مناضلا لغلب جمع قومي ولا فرد غالبا لفرد ومعنى الاثر ما انا مريدا لتركهما ولا يخفياك ان الظاهر المتبادر من البيت والاثر ما ذكره لا ما ذكره فتدبر (قوله في قراءة غير الكسائي) اما قراءة الكسائي فبفتح لام لتزول الاولى وصم الثانية على ان الاولى اللام الفارقة واعلم ان من قراءة غير الكسائي ايضا قراءة سن قرا بفتح اللامين على لغته سن يفتح لام كي (قوله لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق) هذا احد الوجوه الفارقة بين لام الجحود ولام كي ومنها ان لام الجحود لو سقطت لم يخل المعنى بخلاف لام كي ومنها ان لام كي تعليلية بخلاف لام الجحود ومنها ان لام الجحود تضر ان بعدها وجوبا وبعد لام كي جوازا ومنها ان لام الجحود لا يقع بعدها فعل مستقبل ولا مقيد بظرف ولا يوجب الفعل معها بخلاف لام كي (قوله وكننت اذا غمرت النخ) كلام البدر الدماميني في تقرير الاستعارة التمثيلية في البيت يقتضي انه يجوز ان تكون او في البيت بمعنى الى ايضا والذي صرح به الشيخ لاثير والمرح وغيرهما منعه والانصاف ان تعيين كونها بمعنى إلا منظور فيه للتركيب المستعار باعتبار معناه الاصلي فان كسر الكعوب ليس امرا ممتدا مغيا بالاستقامة وتجوز الامرين منظور فيه للمعنى المستعار له فان حسم المواد الموجبة للفساد يكون شيئا فشيئا الى ان يحصل الصلاح فاعرفه فانه جيد (قوله انتصب بالمخالفة) يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا فهو نظير لو تركت ولاسد لاكلك وكذا زيد امامك وخلصك ورد بان المخالفة اذا اوجبت النصب فليكن في الفعلين معا لان المخالفة نسبة بينهما معا وبقول العرب ما قام زيد لكن عمرو واقام زيد لا عمرو (قوله ومن ثم) اي من اجل ان او حرف عطف لا عمل لها والحال ان المضارع منصوب بعدها لزم اضمار ان بعدها لثلا يلزم وجود النصب من غير ناصب فاندفع ما قيل الاولى اسقاط اللزوم لعدم لزومه تدبر (قوله فانه يوهم ان او ترادف الحرفين) لكون مرادف الشيء ما هو بعناه اما قول المصنف هنا يصلح في

بمعنى إلا ان كقولهم

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيوييه في تفسير قولهم والله لا
افعل إلا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوي
ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما يعلنان من احد حتى يقولوا والظاهر
في هذه الاية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر في قوله
والله لا يذهب شبحي باطلا حتى ابير مالكا وكاهــــلا
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه * تنبيهه * ذهب
الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها توكيدا
كما اجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتلو حتى حالا او مولا * به) اي
بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا *) اي لا ينصب الفعل بعد
حتى إلا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بان كان بالنسبة الى
زمن التكلم فالنصب واجب نحو لا سيرن حتى ادخل المدينة وكالاية
السابقة وان كان غير حقيقي بان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة
فالنصب جائز لا واجب نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قولهم
انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا
فالرفع وبه قرا نافع على تاويله بالحال والنصب وبه قرا غيره على
تاويله بالمستقبل فالاول يقدر انصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين
آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة الى تلك الحال والثاني
يقدر انصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ولا يرتفع
الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط * الاول ان يكون حالا اما حقيقة نحو
سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والرفع
حينئذ واجب او تاويلا نحو حتى يقول الرسول في قراءة نافع
والرفع حينئذ جائز كما مر * الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فيمتنع
الرفع في نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت حتى ادخلها واسرت
حتى تدخلها لان انقضاء السببية اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما
الثالث فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع في ايهم سار حتى يدخلها
ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل
او في عين الزمان واجاز لاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل
الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل
حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيوييه لم يمنع

موضعها وفي التسهيل الواقعة موقع كذا فلا يوحى اذ ليس يلزم من
ذلك الترادف ولو وهما فتثبت (قوله بمعنى إلا) اي في الدلالة
على الاستثناء انقطاعا كما في البيت او اتصالا كما في مثال سيوييه
بعده (قوله ظاهر من قول سيوييه الخ) فانه لما جعل حتى في
مكان إلا صح انهما يقعان في مكان واحد تعاقبا (قوله حتى يقولوا)
الظاهر انه لا يصح ان يكون المعنى إلا ان يقول على ان الاستثناء
مفرغ في الطرف ما يعلنان احدا في وقت من الاوقات إلا وقت
ان يقولوا لان التعليم ليس في نفس وقت القول المذكور بل يكون
بعده كما هو معلوم من تفسير الاية نعم يتم هذا الغرض بان يقال
ما يعلنان احدا في وقت من الاوقات إلا بعد صدور القول المذكور
لكنه ليس شيئا قضى به جميعه اللفظ فلا جرم يكون الظاهر فيها
كونها للغاية كما قال الشارح خلافا لما توهمه الناظرون (قوله
نعم هو ظاهر في قوله الخ) اي على انه منقطع لا متصل على ما
وهم تدبر (قوله انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى
زمن قص ذلك علينا) اي استقبال حقيقي فلا يناهني ما ياتي من
انه مستقبل بالنظر الى زمن قص ذلك علينا لان ذلك تنزيه يبدل
على ذلك آخر كلامه (قوله بالدخول في القول) انما لم يقتصر
على قوله بالقول لانه يحتمل ان يراد منه بالقول عزا فلا يقابل
ما بعده (قوله فهو حال بالنسبة الى تلك الحال) الاول بمعنى
الزمان والثاني بمعنى الصفة التي هي تقدير انصاف المخبر عنه
الخ وعلى هذا لا يرد على الشارح ان يقال الاول ان يكتفي في
ذلك بانه مستقبل بالنظر لما قبله فقط ولا يحتاج لتقدير من وقع
منهم القول في الماضي متصفين بالعزم عليه لان ويحتمل ان تفسر
الحال الثانية بحال التكلم اي حال قص الله ذلك علينا وعلى هذا
يكون خلاصته ما اشار اليه الشارح ان القول بالنسبة لزمن الحكاية
ماض قطعاً إلا انه اذا نزل منزلة الواقع في الحال كان المضارع حينئذ
مرفوعا وان نزل منزلة الذي يقع بعد الحكاية وان الذي وقع
عندها انما هو العزم كان المضارع منصوبا وعلى هذا يرد القيل المتقدم
تأمل (قوله ان يكون مسببا الخ) اختيار مسببا عن يتسبب ليسير
الى تحقق السبب ولذلك فرع عنه امتناع الرفع في الامثلة المذكورة
(قوله في عين الفاعل او في عين الزمان) راجع لما قبل الفاء

على

الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك * الثالث ان يكون فضلا فيجب النصب في

نحو سيرني حتى ادخلها وكذا في كان سيرني امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الطرف خبرا . اه * تنبيهات * الاول تجيء
حتى في الكلام على ثلاثة اضرب جارة وعاطفة وقد مرنا وابتدائية اي حرف تبثدا بعده الجمل اي تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله
« فما زالت القنلى تمج دماعا * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل » وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله « يغشون حتى ما تهر كلابهم »
وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف ان حتى هذه جارة

ونوزع في ذلك * الثاني اذ كان الفعل حالا او موقولا به فحقي ابتدائية واذا كان مستقبلا او موقولا به فهي الجارة وان مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا او موقولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حقي ويجب حينئذ ان يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها . اهـ . (وبعد فاجواب نفي او طلب * محضين ان وسترها حتم نصب *) ان مبتدا ونصب خبرها وسترها حتم مبتدا وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب يعني ان ان تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او جواب طلب وهو اما امر او نهي او دعاء او استفهام او عرض او تخصيص او تمنن فالامر نحو قوله يا ناق سيري عنقا فسيحبا الى سليمان فنستر يحبا

والنهي نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله لا يخذعنك ماثور وان قدمت ترائه فيحق الحزن والنسدم والدعاء نحو ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله

رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن

وقوله فيارب عجل ما اومل منهم فيدفا مقرر ويشبع مرسل

والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله

هل تعرفون لبانا في فارجوان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

والعرض نحو قوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والتخصيص نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكون من الصالحين وقوله

لولا تعوجين يا سلمى على دنف فتخدي نار وجد كاد يفنيه

والتمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقوله

يا ليت ام خليلد واعدت فوفت ودام لي ولها عمر فنصطحبا

واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما

تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تاتينا فانت تحدثنا على

اضمار مبتدا فيكون المقصود نفي الاول واثبات الثاني واذا قصد الجواب لم يكن الفعل

إلا منصوبا على معنى ما تاتينا محذورا فيكون المقصود نفي اجتماعهما او على معنى ما تاتينا

فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لان نفاء الاول واحترز بمحضين عن النفي

الذي ليس بمحض وهو المنتقض بالا والتلو بنفي نحو ما انت تاتينا إلا فتحدثنا

ونحو ما تزال تاتينا فتحدثنا ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل

او بالمصدر او بما لفظه خبر نحو صه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو

سكوتا فينام الناس ونحو رزقي الله مالا فانفقته في الخير فلا يكون لشيء من ذلك

جواب منصوب وسياتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك * تنبيهات * الاول مما

مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فياكل إلا طعامه قال ومنه قول

الشاعر وما قام مناقم في ندينا فينطق إلا بالتي هي اعرف

على ترتيب لامثلة (قوله ونوزع في ذلك) اي لان فيه تكلف تقديران من غير ضرورة (قوله جواب نفي الخ) اطلاق الجوابية عليه مع ان ما قبلها ليس شرطا لمساوية الشرط في عدم تحقق المضمون ولتسبب ما بعدها على ما قبلها تسبب الجزاء عن الشرط وقال ابن الشجري سماها النحويون جوابا لانها لو سقطت انجزم الفعل الذي بعدها بكونه جوابا إلا بعد نفي (قوله وبعد متعلق بنصب) اختاره لاوليته من جعله متعلقا بمحذوف حالا من مفعول نصب المحذوف (قوله او استفهام) اي حقيقي واما الانكاري فيدخل تحت النفي مع النفي بالاسماء او الافعال او الحروف او قليا او قد اما التثري فلا يتصب الفعل بعده (قوله عن الفاء التي لمجرد العطف) وكذا الفاء التي لمجرد الاستئناف نحو الم تسال الربع القواء فينطق . (قوله وبمعنى ما تاتينا) اي في المستقبل فانت تحدثنا لان عكس ذلك (قوله واذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا) اي لان العدول عن العطف الى النصب ينصص على السببية فان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى (قوله واعترضهما) اي المثالين او الناظم وابنه هذا واصل الاعتراض المذكور للشيخ الاثير في شرح التسهيل فانه قال وشرح المصنف ما اراد بالمحص فقل معنى نضع يعني في قول الكافية او نفي نضع اي خلص قال اشرت بذلك الى ان النفي الذي ليس نفي خالصا لا جواب له منصوب نحو ما انت إلا تاتينا فتحدثنا وما زال زيد ياتينا فيحدثنا وما قام زيد فياكل إلا طعامه قال ومنه قول الشاعر

وما قام مناقم في ندينا فينطق إلا بالتي هي اعرف

فاما المسالتان الاوليان فصواب واما ما قام زيد فياكل

إلا طعامه والبيت فخطا لانه يجوز النصب وعلى

النصب انشد البيت سيبويه فمقي وقعت إلا بعد

الفعل الداخلة عليه الفاء جاز النصب فيما بعد الفاء

سواء كان ما بعد إلا معمولا للفعل الذي قبل الفاء ام

للفعل الذي بعد الفاء (قوله جاز النصب) اي

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك واعترضهما المرادي وقال ان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى

النصب انشد « فينطق إلا بالتي هي اعرف » * الثاني قد تضمن ان بعد الفاء الواقعة بين مجزومي اداة شرط او بعدها او بعد حصر بانها اختيارا

لكون المانع انما جاء بعد ما استوفى السبب مقتضاه
 (قولهم نحو ان تاني الخ) هو نشر على ترتيب اللف
 (قولهم اضطرارا) راجع لمساقي المحصر بالا والخبر
 المثبت (قولهم التشبيه الواقع موقعا) تبع فيه
 الكوفيين قال ابن السراج وليس بالوجه وكما الحق
 بالنفي التشبيه المحقق به قد الواقعة موقعا كما
 صرح به في التسهيل ذكره ابو الحسن ابن سيده
 وحكى عن بعض النحاة قد كنت في خير فتعرفه
 (قولهم وهو عندي جائز) حتمه جواز ذكر لا مع
 المعطوف على المضاف اليه نحو غير المعصوب عليهم
 ولا الضالين وصحة اعمال الصفة للاعتماد على غير
 نحو غير ما سوف على زمن (قولهم بالمخالفة) لان الثاني
 خبر لا نفي فيه ولا اول اما طلب او نفي (قولهم
 ليكن منك اعلام بذهاب زيد) اي الى اي لا يمكن
 (قولهم ولا بد مع الخ) الحق ان هذا ليس بزائد على
 كلام ابن السراج فانه يقتضيه قوله وارادت عطف
 الفعل على مصدر الفعل إلا ان يقال لما تسمع ابن
 السراج واطلق على الفعل انه معطوف مع ان المعطوف
 في الحقيقة المصدر الماخوذ منه ومن ان خيف ان
 يشمل بذلك التسميح صورة ما اذا قدر المبتدا اذ يقال
 الفعل معطوف حينئذ تسمحا فلذلك قال الشارح
 ولا بد مع هذا الخ (قولهم ان تسقط الفاء) تسقط
 على وزن تكرم او على وزن تنصر وهو المناسب لقد
 قصد ثم التعبير بالسقوط في الفاء نظرا لكونه تكلم
 على نصب المضارع معها اولا فلا بد عند الجزم من

نحو ان تاني فتخصن الي كافئك ونحو متى زرقتني احسن اليك فاكرمك ونحو اذا
 قضى امرا فانما يقول له كن فيكون في قراءة سن نصب وبعد المحصر بالا والخبر
 المثبت الخالي من الشرط اضطرارا نحو ما انت إلا تاتينا فتحدثنا ونحو قوله

سائررت منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحنا

الثالث يالحق بالنفي التشبيه الواقع موقعا نحو كانك وال علينا فتشمتنا اي ما
 انت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية ان غيرا قد تفيد نفي فيكون
 لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال غير قائم الزيدان فتكرهما اشار الى ذلك
 ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندي قلت وهو عندي جائز والله اعلم هذا
 كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة
 وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في او والصحيح مذهب البصريين
 لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدر على مصدر متوهم والتقدير
 في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحدث وكذا يقدر في جميع المواضع
 الخامس شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل
 احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك
 مصدر مستقبل منه وهو مذهب ابي علي ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان
 ابن ذهب زيد فتبعه بالنصب مع ان الفعل في ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن
 سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكتاه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب
 زيد فانباغ منا (الواو كالفا) في جميع ما تقدم (ان تفد مفهوم مع) اي يقصد
 بها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزم) اي لا تجمع بين هذين وقد سمع
 النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء الا اول النفي نحو ولما يعلم الله
 الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين الثاني الامر نحو قوله

فقلت ادعي وادعوا انى لصوت ان ينادي داعيان

الثالث النهي نحو قوله

لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

الرابع الاستفهام نحو قوله

* اتيت ريان الجفون من الكرى * وابيت منك بليلة المسوع * وقوله * الم اك جاركم ويكون بيبي * وبينكم المودة والاخاء * سقطها

الخامس التمني نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وحفص وقيس الباقي قال ابن السراج الواو
 ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك اذا لم ترد لاشتراك بين الفعل والفعل وارادت عطف
 الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء واضمرت ان وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية ان
 لا يكون الفعل بعد الواو مبني على مبتدا محذوف لانه متى كان كذلك وجب رفعه ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تاكل السمك وتشرب
 اللبن ثلاثية اوجه الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي والنصب على النهي عن الجمع والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير
 وانت تشرب اللبن * تشبيه * الخلف في الواو كالخلف في الفاء وقد تقدم (وبعد غير النفي جزما اعتمد) * جزما مفعول به مقدم اي
 اعتمد الجزم (ان تسقط الفاء والجزء قد قصد) اي انفردت الفاء عن الواو بان الفعل بعدها ينجز عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزاء وذلك

سقوطها وإلا فسبقت الوجود غير شرط (قوله بعد الطلب) استثنى
 منه التثني الطاري على لوفي نحو فلوان لناكرة فلذا لم يسمع فيه جزم
 (قوله ويحتملها قوله تعالى) الظاهر أن الآية تحتل مع الحالية
 من فاعل اضرب ولاستثناف أيضا ان تكون الجملة صفة لطريقا
 وكأنه اقتصر على الاحتمالين السابقين دون هذا لا احتياجه الى
 تقدير اي لا تخاف دركا فيها (قوله جائز) اي غير ممنوع
 فلا ينافي انه عند توفر سائر شروطه واجب (قوله واختاره
 المصنف) رده الشيخ الأثير بان التضمن لا يجوز هنا اصلا لان
 المضمن معنى شئ تصوير له دلالة على ذلك الشئ بعد ان لم تكن
 له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلي فاذا قلت سن يانتي انه
 فقد ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت
 لها دلالتان دلالة مجازية وهي معنى ان ودلالة حقيقية وهي مدلول
 الشخص العاقل واما في هذه المسائل فان قولك انتني اكرمك تكون
 قد ضمنت انتني معنى ان تانتي فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل
 المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الاصلي وهو دلالة
 حقيقية ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين وقد اشار لهذا
 الشارح (قوله اي حذف جملة الشرط وانبت هذه في العمل منابها)
 اعترض بان نائب الشئ يودي معناه والطلب لا يودي معنى الشرط
 اذ لا تعليق فيه وفيه ان كون النيابة عن الشئ تقتضي اداء معنى
 الشئ المنوب عنه ممنوع والسند باب النائب عن الفاعل نعم
 التضمنين باحد معنييه يقتضي ذلك (قوله بشرط مقدر) هو ان
 لانها ام (قوله ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف) كانه اراد بالتجوز
 والتكلف ارتكاب مذهب الكوفيين في افعال الامر كلها انها افعال
 مضارعية سقطت عنها اللام الجازمة لها فلا جرم يكون هذا التكلف
 والتجوز بترك الحقيقة المتبادرة من استعمال الامر محصلا لا طراد
 حذف اللام المذكورة وكيف لا وسائر الافعال الامرية حيثذ منه
 ويحتمل وهو الاظهر ان المراد ان تقدير لام الامر في المضارع المذكور
 وان صح في مثل هذا المثال لا يطرد اي لا يجري في كل مثال
 غيره فانه لا يصح في مثل لا تعص الله يدخلك الجنة وهل تزور
 ازرك إلا ان تتجوز بترك ما يتبادر من هذه الامثلة وتكلف لها
 معان اخر وعلى كل بسقط ما قيل انه كان الصواب حذف قوله
 إلا بتجوز وتكلف فانه لا معنى له تدبر (قوله قبل لا النافية)
 هذا هو الاطلاق الحقيقي وسن قال النافية فعلى حد قوله تعالى وآتوا

بعد الطلب بانواعه كقوله « قفانك من ذكرى حبيب ومنزل » وكذا
 بقية الامثلة اما النفي فلا يجزم جوابه لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع
 كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد
 الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي واحترز بقوله والجزء قد قصد
 عما اذا لم يقصد الجزء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف
 نحو ليت لي مالا انفق منه او الحال او الاستثناف ويحتملها قوله
 تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله
 كروا الى حرتيكم تعبرونهما كما تكرالى اوطانها البقر
 * تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية المجزم عند التعري من الفاء
 جائز باجماع * الثاني اختلف في جازم الفعل حيثذ فقيل ان لفظ
 الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف
 واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهي
 وباقيها نابت عن الشرط اي حذف جملة الشرط وانبت هذه
 في العمل منابها فجزم وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن
 عصفور وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب اكثر
 المتأخرين وقيل المجزم بلام مقدرة فاذا قيل الا تنزل تصب خيرا
 فعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف والاختار
 القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف لان الشرط لا بد له من
 فعل ولا جائز ان يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى
 حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة لاصل ولا مقدر بعده لامتناع
 اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم ان
 يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير . ا . ه . (وشرط جزم
 بعد نهى) فيما مر ان يصح (ان تضع * ان) الشرطية (قبل لا)
 النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع *) ومن ثم جاز لا تدن
 من الاسد تسلم وامتنع لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم خلافا
 للكسائي واما قول الصحابي يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم
 وقوله عليه الصلاة والسلام سن اكل من هذه الشجرة فلا يقربن
 مسجدنا يوذنا بريح الثوم فجزمه على الابدال من فعل النهي لا على
 الجواب على ان الرواية المشهورة في الثاني يوذنا بثوب اليا *
 تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور
 غير الكسائي وقال المرادي وقد نسب ذلك الى الكوفيين *

اليتامى اموالهم (قولهم بعد الامر) الاولى الطلب (قوله نحو قوله تعالى تومنون بالله الخ) التمثيل نشر على ترتيب اللف فقوله حسبك ينم الناس مثال لاسم فير الفعل لا لاسم الفعل واما تفسيره باكفف فليبان كون المقصود الامر كما هو فرض المسألة لا انه اسم فعل امر ولذلك قال فيما بعد او خبر بمعنى الامر نحو حسبك (قولهم فان المعنى آمنوا) هذا راي الفراء والزجاج ورد عليهما بلزوم بناء تومنون لوقوعه موقع آمنوا بالوجه الذي ذهب اليه في يقيمو الصلاة قال الشيخ الاثير والصحيح عندنا ان جزمه على ان يكون جوابا للاستفهام اما ان يكون حقيقة ويكون ثم حذف فكانه قال ان دللتكم وفعلتم يغفر لكم كما تقول اطع الله يغفر لك التقدير ان تطعه وقبل طاعتك يغفر لك واما ان يكون استفهاما على طريق الارشاد كانه قال اتجروا هذه التجارة يغفر لكم (قولهم في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق) رد بانه ليس في كونه مشتقا ما يسوغ تاوله بالمصدر فان المصحح للنصب في نحو انزل فانزل هو صحة تاول فعل الامر بالمصدر من قبل ان فعل الامر يصح ان يقع في صلة ان مصدر كما في نحو او عزت اليه بان افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق كما لم يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب (قولهم وتاولوا ذلك بما فيه بعد) منه انه عطف على المعنى لانه كثر اقتران خبر لعل بان فكانه قيل ان ابلغ فاطلع ان يذكر فتتفعه ان تدلنا فتستريح (قولهم وقول ابي موسى الخ) قول مبتدا خبره يقتضي تفصيلا او من قرا فاعل او مبتدا وشرها فعله او خبره والتفصيل هو النصب عند ذلك الاشراب وعدمه عند عدمه (قولهم ينصبه ان) في بعض النسخ نصبه على انه ماض ولم تحققه علامة التانيث لا هو ولا ثابتا مراعاة لكون ان حرفا وفي بعضها بالمصارع المفتوح ياء الغيبة والتذكير المذكور بحاله وينبغي ان يقرأ حينئذ برفع الجزاء لان الشرط ماض على ما هو الحسن الا في لا بجزمه لانه غير متزن نعم لو قيل ثابتة تم ذلك (قولهم لولا توقع معتر الخ) المعتر المعترض المعروف والاتراب بكسر الهمزة مصدر اترب الرجل اذا صار ذا

الثاني شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما ان شرطه بعد النهي صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو احسن الي لا احسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الي لا احسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يرحم اجراء خلاف الكسائي فيه . اه . (والامر ان كان بغير افعل) بان كان بلفظ الخبر او باسم فعل او باسم غيره (فلا * تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امره وفعل خيرا يثب عليه وقوله «مكانك تحمدي او تستريحي» وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق واثبتى واكفف * تنبيهان * الاول اجاز الكسائي النصب بعد الفاء الجواب بها اسم فعل امر نحو صه او خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن اجازة ابن صفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاة ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك * الثاني اجاز الكسائي ايضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب *) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلي ابلغ لاسباب اسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يزكى او يذكر فتتفعه الذكري وقول الراجز انشده الفراء «عل صروف الدهر اودولاتها تدلنا للمة من لمانها» فتسريح النفس من زفرانها * ومذهب البصريين ان الرجاء ليس له جواب منصوب وتاولوا ذلك بما فيه بعد وقول ابي موسى وقد اشر بها معنى ليت تن قرا فاطلع نصبا يقتضي تفصيلا * تنبيه * القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند تن اجاز النصب وذكر في الارشاد انه قد ستم الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب اليه الفراء . اه . (وان على اسم خالص فعل عطف * ينصبه ان ثابتا او محذوف *) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وان بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من ان ومحذوف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة اي ينصب الفعل

مال

بان مضمره جوازا في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضمره وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترب الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لا فان اعلم مظهرا او مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي ان تعطف الفعل على اسم خالص باحد هذه الحروف الاربعة الواو واو والفاء وثم نحو قوله «لبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف» ونحو او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على وحيا ونحو قوله «لولا ترقع معتر فارضيه * ما كنت اوتر اترابا على ترب» وقوله «اني وقتلي سليكاثم اعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر»

واللام التي ينتصب بعدها المضارع وقد اشعر كلامه انهما لا يجزمان
فعلي المتكلم وهو كذلك في لا وندر قوله
لا اعرفن ربها حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار
وقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراصم
نعم ان كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي
غير المتكلم واما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جاز في
السعة لكنه قليل ومنه قوموا فلاصل لكم ولتحمل خطاياكم وقل
منه جزمها فعل الفاعل مخاطب كقراءة ابي وانس فبذلك فلنفرحوا
وقوله عليه الصلاة والسلام لتأخذوا مصافكم ولاكثر الاستغناء عن
هذا بفعل الامر * تنبيهات * الاول زعم بعضهم ان اصل لا الطليبة
لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت وزعم بعضهم انها لا النافية
والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين
في اللفظ وهما ضعيفان * الثاني لا يفصل بين لا ومجزومها واما قوله
وقالوا اخانا لا تحشع لظالمهم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم
فضرورة واجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب *
الثالث حركة اللام الطليبة الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد
الواو والفاء ثم وتسكينها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها وليس
بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك * الرابع
تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك على ثلاثة اضرب كثير مطرد
وهو حذفها بعد امر بقول نحو قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة
وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير امر كقوله

قلت لبواب اديبه دارها تيدن فاني حموها وجارها
قال المصنف وليس مضطرا لتكنه من ان يقول ائذن قال وليس
لناقيل ان يقول هذا من تسكين المتحرك على ان يكون الفعل مستحقا
لرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا
عن الفاء فكان يقول تئذن افي وقليل مخصوص بالاضطرار وهو
الحذف دون تقدم قول بصيغة امر ولا بخلافه كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
وقوله فلا تستطل مني بقاء ي ومدني ولكن يكن للخير منك نصيب
انتهى (هكذا بلم ولما) اي لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام
الطليبتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ويشتركان في الحرفية والاختصاص
بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى الفعل الماضي

لا تطعني (قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع) اي لام كي
ولام الجحود (قوله وقد اشعر الخ) اي لانه قال طالبا والطلب
نسبة احد طرفيها المتكلم فلا يكون هو الاخر الا على نوع تجوز
(قوله قوموا فلاصل لكم) الفاء زائدة واللام لام الامر لا اجلية
كما سبق اليه بعض الاقلام (قوله قبلها) لا بعدها والا لدل على
نفي الطلب لا طلب النفي وليس بمقصود (قوله وهما ضعيفان)
اما الاول فلانه لا دليل عليه واما الثاني فانه مع حذف اللام
قد لا يطرد يفيد طلب النفي وفرق بينه وبين النهي (قوله
حركة اللام الطليبة الكسر) اي حملا لها على لام الجر اذ قد
يحمل الشيء على صده لا السكون لكونها حرفا احاديا وعكس
المصنف في شرح الكافية وجعل اصلها السكون لكون السكون
مقدما على الحركة وليتشاكل اللفظ والعمل فالسكون مع الفاء ونحوها
رجوع الى الاصل (قوله وفتحها لغة) اي لبني سليم ووجهت
بان الفتح اخف ولذلك بنيت بعض حروف الجر التي على
حرف واحد كواو القسم وكاف التشبيه عليه ثم ظاهر كلامه ان
الفتح لغة مطلقا والمحكي عن الفراء خلافاه ففي كتاب الاعراب
وحكى الفراء ان من العرب من يفتح هذه اللام لفتح ما بعدها
قال فعلى هذا فلا تفتح ان انكسر ما بعدها او ضم وفي غيره قال
الفراء في سورة النساء وبنو سليم سمعهم يفتحون اللام اذا استوفت
فيقولون ليقم زيد يجعلون اللام منصوبة في كل جهة كما نصبت
تسيم لام كي اذ قالوا جئت لآخذ حقي يريد انهم لا يفتحون
لام الامر الا اذا لم يكن قبلها واو اوفاء او ثم لانها تسكن فلا تفتح
(قوله وليس مضطرا) اي بناء على مذهبه في الضرورة
(قوله اي لم ولما يجزمان المضارع مثل الخ) كانه يشير
الى ان لم مبتدا مراد لفظه وباوه زائدة نحو بحسبك درهم ولما
معطوف عليه وهكذا خبر مقدم واما جعل بلم ولما معطوفان على
بلا ولما بحذف حرف العطف فمع كونه لا يساعدة الشارح
يجعل كلمة هكذا مستدركة تدبر (قوله وقلب معنى الفعل
للمضي) هذا مذهب المبرد لانه يرى ان الاصل يفعل فدخلت
عليه وصرفت معناه الى الماضي وبقي اللفظ على ما كان عليه ومذهب
سيبويه انما يصرفان لفظ الماضي الى المضارع دون معناه لانه
جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل وهو الصحيح لانك اذا ناقضت
من اوجب قيام زيد قلت لما يقم زيد والمناقضة انما تكون بادخال

وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته وجواز انقطاع نفي
منفيها عن الحال بخلاف لما فانه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كقوله
فان كنت مأكولا فكنت خيرا آكل والا فادركني ولما امرزق
ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا
كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينسا تكن في الناس يدركك المراء
وقوله فاضحت مغانيها ففارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش توهل
وانها قد تلغى فلا يجزم بها قال في التسهيل جلا على لا وفي شرح الكافية جلا على
ما وهو احسن لان ما تنفي الماضي كثيرا بخلاف لا وانشد لاخفش على افعالها قوله
لولا فوارس من ذهل واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجسار
وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها
والوقف عليها في الاختيار كقوله

فجئت قبورهم بدعا ولمسا فاديت الثبور فلم يجيبسه

اي ولما اكن بدعا قبل ذلك اي سيدا وتقول قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها
وهو احسن ما خرج عليه قراءة سن قرا وان كلا لما ولا يجوز ذلك في لم واما قوله
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم لا عازب ان وصلت وان لم

فضرورة ويكون منفيها يكون قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم
يكن زبد في العلم الماضي مقبلا ولا يجوز لما يكن وقال المصنف كون منفي لما يكون
قريبا من الحال غالب لا لازم ويكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى
ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوا الى الان وان ذوقهم له متوقع قال
الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان
هؤلاء قد آمنوا فيما بعد . اهـ . وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما
سيان في التوقع وعدمه مثال التوقع مالي قمت ولم يتم او ولما يتم ومثال عدم التوقع
ان تقول ابتداء لم يتم او لما يتم * تنبيهات * الاول قال في التسهيل ومنها لم ولما
اختها يعني من الجوازم فقيد لما بقوله اختها احتراز من لما بمعنى الا ومن لما التي هي

حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال احتزرت بقولي اختها من لما الحينية ومن لما بمعنى الا هذا كلامه وانما لم يقيدنا هنا بذلك
وكذا فعل في الكافية لان هاتين لا يليهما المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة
سن شدد الميم او على الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي الا فعلت والمعنى ما اسالك الا فعلك والتي هي حرف وجود لوجود
لا يليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء امرنا نجينا هوذا واما قوله « اقول لعبد الله لما سقاونا » ونحو بوادي عبد شمس وهاشم « فقد تقدم
الكلام عليه في باب الاضافة وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة اي انها
طرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ وهو احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة وعند ابن خروف انها حرف * الثاني
حكى اللحياني عن بعض العرب انه ينصب بلم وقال في شرح الكافية زعم بعض الناس ان النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف الم
نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز « في اي يومي من الموت افر » ايوم لم يتدرام يوم قبر « وهو عند العلماء محمول على ان الفعل
موكد بالنون الحقيقية ففتح لها ما قبلها ثم حذف ونويت هذا كلامه وفيه شذوذان تؤكد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين *
الثالث الجمهور على ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة * الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران الم والمما باقيتين على عملهما نحو
الم نشرح الم يجحدك يتيما ونحو قوله « وقلت لما اصح والشيب ازرع » ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل الى ما يجزم فعلين فقال
(واجزم بان وسن وما ومهما * اي متى ايان اين اذما * وحيشما اني) فهذه احدى عشرة اداة كلها تجزم فعلين نحو وان تبدوا ما في انفسكم

اداة النفي على ما اوجب الذي قصدت مناقضة كلامه
ولان صرف التغير الى جانب اللفظ اولى من صرفه
لجانب المعنى لان الالفاظ خادمة للمعاني ليس الا وانما
ارتكبت صرف المعنى دون اللفظ في نحو ان قام زيد
قام عمرو لان الشرط يطلب الاستقبال فلا يمكن بقاء
معنى الماضي وان كان لفظه صالحا لمباشرة الشرط (قوله
وتنفرد لم بمصاحبة الشرط) وجه بان لم يفعل نفي
فعل فكما ان فعل تدخل عليه ادوات الشروط فكذلك
نفيه واما لما فانه نفي قد فعل وقد فعل لا تدخل
عليه ادوات الشروط لتخليصها الماضي للاستقبال وقد
تقريبه من زمن الحال فكذلك نفيه (قوله وجواز
انقطاع النح) اي الا في نحو زوال وبرج (قوله وهو
احسن) اي وان كان حملها على لا احسن بجامع نفي
الماضي في الجملة ولا يضر ان الغالب عليها نفي
المستقبل اذ لا يشترط الاشتراك في سائر الوجوه تدبر
(قوله وان كلا لما) اي يهملوا لكن الذي في تفسير
القاضي البيضاوي ان قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة
لما بالشديد على ان اصله لمن ما فعلت النون ميبا
للادغام فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت اولاهن والمعنى
من الذين يوفينهم ربك جزاء اعمالهم وقرئ لما بالتنوين
اي جميعا كقوله اكلا لما وان كلا لما على ان ان نافية
ولما بمعنى الا (قوله ويكون منفيها يكون قريبا من
الحال) اي باعتبار مبداه واما باعتبار منتهاه فلا بد من

او تخفوه يحاسبكم به الله واما ينزغتك من الشيطان نزع فاستعد
 بالله ونحو سن يعمل سوء يجز به وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله
 ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الايام والدمع ينفسد
 ونحو وقالوا مهما تانا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقوله
 ومهما تكن عند امرى من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم
 ونحو ايا ما تدعوا فله الالسماء الحسنى وقوله « في اي نحو يميلوا ذنبه
 يمل » ونحو قوله
 متى تانه تعشوا الى ضوء نساره تجد خير نار عندها خير موقد
 وقوله متى ما تلقى فردين ترجف روانف البيتك وتستطسارا
 ونحو قوله
 ايان نومك تاتس غيرنا واذا لم تدرك لامن منا لم تزل حذرا
 وقوله « فايان ما تعدل به الريح تنزل » ونحو قوله
 اين تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي
 ونحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله
 صعده نابتة في حياير اينما الريح تيملها تمسل
 ونحو قوله
 وانك اذا تات ما انت امر به تلف سن اياه تامر آتيا
 ونحو قوله
 حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
 ونحو قوله
 خليلى اى تانيافى تانيسا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول
 (وحرف اذا ما) اي اذا حرف (كان) معنى وفاقا لسيبويه لا
 طرف زمان زيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد في احد قوليه وابن السراج
 والفارسي (وباقي الادوات اسما) اما سن وما متى واي واين واين
 وف حيثما فباتفاق واما مهما فعلى الاصح وتنقسم هذه الالسماء الى
 ظرف وغير ظرف فغير الظرف سن وما ومهما فمن لتعميم اولى العلم
 وما لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة وكتاهما مهممة في ازمان الربط
 ومهما بمعنى ما ولا تجرح عن الالسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا
 ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما ولا تجر باضافة
 ولا بحرف جر بخلاف سن وما وذكر في الكافية والتسهيل ان ما
 ومهما قد يردان ظرفي زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين
 يجعلون ما ومهما مثل سن في لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالهما
 ظرفين ثابت في اشعار النحساء من العرب وانشد ابينا منها في ما
 قول الفرزدق

زمن الاتصال (قوله اي اذا حرف) اي فاذا مبتدأ وحرف
 خبره (قوله لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد)
 قيل ان مذهبه اولى من مذهب سيبويه لان مذهب سيبويه
 آل الى ان التركيب في اذا نسخ الالسمية فيها راسا ومذهب المبرد
 آل الى انه انما ازال منها الدلالة على المضي فقط وما آل الى نسخ
 بعض مدلول الكلمة اولى مما آل الى نسخ المدلول باسره مع ان
 ابا عبيدة حكى ان اذ وحدها تستعمل ظرفا للمستقبل كما في قوله
 يجزيه رب العرش عني اذ خزا جنات عدن في العلى الى العلى
 ولان خروج الالسم بالتركيب الى الحرف لا يوجد في لسانهم
 (قوله وباقي الادوات اسما) محلها نصب على الظرفية ان وقعت
 على زمان او مكان او على المفعولية المطلقة ان وقعت على حدث
 ورفع على الابتدائية ان وقع بعدها فعل لازم فان كان متعديا واقعا
 عليها فنصب على المفعول به وعلى ضميرها او ملابسها باشتغال
 (قوله وهي موصولة) الجملة حالية من فاعل تدل وقد بين
 الشيخ لاثير ما في قوله تدل عليه بقوله من الالهام والظاهر ان يبين
 بعدم العلم (قوله لمن زعم انها تكون حرفا) هو ابو زيد السهيلي
 فانه قال ان عاد عليها ضمير فاسم وإلا فحرف كما في ومهما تكن
 عند امرى البيت فان مهما فيه حرف شرط ومن خليقة اسم
 تكن والخبر عند امرى وظاهر كلام ابن السيد انه قائل بذلك
 ايضا ورد بانها في البيت مبتدأ يعود لها ضمير تكن المونث حملا
 على المعنى لان من خليقة بيان لمهما وجملة تكن عند امرى
 من يكن واسمها وخبرها خبر مهما (قوله خلافا لمن زعم انها تكون
 استفهاما) زاعم ذلك المصنف تبعا لبعض النحاة قبله كما صرح
 به الشيخ لاثير وانشد ابو علي على ذلك

مهما لي الليلة مهما لي اودى بنعلي وسر باليه
 بناء على انها استفهامية مبتدأ خبره لي قيل ويرده احتمال ان تكون
 اسم فعل استونف ما بعده ولا يخفى انه لا يناسب كتابتها متصلة
 (قوله منها في ما قول الفرزدق النح) ومنه ما في قول الاخر
 وما تك يا بن عبد الله فينا فلا ظلمنا نخاف ولا افتقارا

ومنها ما في قوله
 فما تحي لا اخش العدو ولا ازل على الناس اعلو من ذرى المجد مفرعا
 ومنها ما في قول تميم العجلاني

ولو كحلت حواجب خيل قيس بتغلب بعد كلب ما قذينا

ومنها ما في قوله
 فما تحي لا ارب وان كنت جارما ولو عد اعدائي علي لهم دخلا

وقول ابن الزبير « فما تحي لا نسام حياة وان تمت » فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا. وفي مهما قول حاتم

« وانك مهما تعط بطنك سوله » وفرجك نالا منتهى الالسم اجمعا » وقول طفيل الغنوي « نبث ان ابا شتيم يدعي » مهما يعش يسمع بما لم يسمع

ومنها ما في قوله
 فما تحي لا ارب وان كنت جارما ولو عد اعدائي علي لهم دخلا

وقول ابن الزبير « فما تحي لا نسام حياة وان تمت » فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا. وفي مهما قول حاتم

« وانك مهما تعط بطنك سوله » وفرجك نالا منتهى الالسم اجمعا » وقول طفيل الغنوي « نبث ان ابا شتيم يدعي » مهما يعش يسمع بما لم يسمع

ومنها ما في قوله
 فما تحي لا ارب وان كنت جارما ولو عد اعدائي علي لهم دخلا

وقول ابن الزبير « فما تحي لا نسام حياة وان تمت » فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا. وفي مهما قول حاتم

« وانك مهما تعط بطنك سوله » وفرجك نالا منتهى الالسم اجمعا » وقول طفيل الغنوي « نبث ان ابا شتيم يدعي » مهما يعش يسمع بما لم يسمع

ومنها ما في قوله
 فما تحي لا ارب وان كنت جارما ولو عد اعدائي علي لهم دخلا

وقول ابن الزبير « فما تحي لا نسام حياة وان تمت » فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا. وفي مهما قول حاتم

« وانك مهما تعط بطنك سوله » وفرجك نالا منتهى الالسم اجمعا » وقول طفيل الغنوي « نبث ان ابا شتيم يدعي » مهما يعش يسمع بما لم يسمع

فما نسلم لكم افراس قيس فلا ترجو البنات ولا البنينا
وقد انشد غير المصنف ايضا على ذلك
وما يك في من عيب فاني سمين الكلب مهزول الفصيل
وقول الاخر

عودت قومك ان كل مبسرز مهما يعود شبخه يتعسود
خدما وبر اللاله وشيمسته يعفو على خلق المسيء المفسد
(قولم قال ابنه) اي فيما كتبه على التسهيل وهذه عبارته ولا
ارى في هذه الابيات حجة لانه كما يصح تقديرها ومهما فيها
بطرف زمان كذلك يصح تقديرها بالمصدر على معنى اي كون قصير
او طويل تكن فينا فلا نخاف واي حياة هنية او غير مرضية
تحي لا نسام واي عطاء قليل او كثير تعط نفسك سولها وفرجك
نالا منتهى الذم اجمعا لكن يتعين جعل ما ومهما في الابيات المذكورة
مصدرين لان في كونهما طرفين شذوذا وقولا بما لا يعرفه جميع
التحويين بخلاف كونهما مصدرين لانه لا مانع من ان يكنى بنا
ومهما عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من ان يكنى بهما عن المفعول
به اذ لا فرق (قولم فثقل اجتماعهما فابدلت الاولى هاء) نظير
ذلك قولهم في حاحا زيد حببني زيد بقلب الالف ياء كراهة اجتماع
الفين وفي دهدت الحجر دهديت بقلب الهاء الاخيرة ياء كراهة
اجتماع هاءين (قولم هذا هو مذهب البصريين) الذي للشيخ
الاثير انه مذهب الخليل (قولم ومذهب الكوفيين) الذي للشيخ
الاثير انه للاخفش والزجاج والبغداديين (قولم واجازة سيويدي)
واما سن قبله فجزم به (قولم وقيل انها بسيطة) كانه اخره
اهتماما بغيره لانه راجع لعدم ملكة بالنسبة لما قبله والا فقد قال
الشيخ الاثير وقابله محققون والذي نختاره انها ليست مركبة وانها
موضوعة كلمة مفردة بسيطة لان دعوى التركيب لم يتم عليها دليل
(قولم لا يجوز الا مقترنا بها) اي للتعويض عن المضاف اليه
او لتكف مدخولها عن الاضافة حتى يتاقى الجزم والا لامتنع الجزم
فان ما اضيف اليه في محل الجر (قولم فالشهور انه لا يجوز
بها) جعل في التسهيل علة عدم الجزم بها مخالفتها للادوات
الشرطية بسبب كونها لما تحقق كونه او رجح لا لما احتمل امره
وستانيك عبارته فيما تستقبله قريبا وذكر في غير التسهيل لذلك
عطين اخريين احدهما كون تضمنها معنى الشرط ليس باللائم
والثانية ان اضافتها لتاليها تقتضي الجر لا الجزم وقد نوزع فيهما

قال ابنه ولا اري في هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها
بالمصدر . اه . واصل مهما ما ما الاولى شرطية والثانية زائدة فنقل
اجتماعهما فابدلت الف الاولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين اصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب
معنى لم يكن واجازة سيويدي وقيل انها بسيطة واما اي فهي عامته
في ذوي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت
الى طرف مكان فهي طرف مكان وان اضيفت الى طرف زمان فهي
طرف زمان وان اضيفت الى غيرهما فهي غير طرف واما الطرف
فينقسم الى زماني ومكاني فالزماني متى وايمان وهما لتعميم لازمة
وكسر همزة ايان لغة سليم وقرئ بها شاذا والمكاني اين واني وحيشما
وهي لتعميم لا مكنة * تبيينات * الاولى هذه الادوات في الحاق ما
على ثلاثة اصرب ضرب لا يجزم الا مقترنا بها وهو حيث واذ كما
اقتضاه صنيعه واجاز الفراء الجزم بهما بدون ما وضرب لا يلحقه
ما وهو سن وما ومهما واني واجازة الكوفيين في سن واني وضرب
يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتى واين وايمان ومنع بعضهم في
ايمان والصحيح الجواز * الثاني ذكر في الكافية والتسهيل ان ان قد
تهمل حملا على لو كقراءة طاححة فاما ترين بياء ساكنة ونون
مفتوحة وان متى قد تهمل حملا على اذا ومثل بالمحدث ان ابا بكر
رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفي الارتشاف
ولا تهمل حملا على اذا خلافا لمن زعم ذلك يعني متى * الثالث لم
يذكر هنا من الجواز اذا وكيف ولو اما اذا فالشهور انه لا يجوز بها
الا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدها ما
خلافا لزاعم ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال

وشاع جزم باذا حملا على متى وذا في الشعر ان يستعمل
وقال في شرحها وشاع في الشعر الجزم باذا حملا على متى فمن ذلك
انشاد سيويدي
ترفع لي خذدك واللله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقعد
وكانشاد الفراء
استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتصمل

(قولهم لكن ظاهر كلام التسهيل الخ) قال فيه ومنها اذا للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط لكنها لما تيقن كونه او رجح بخلاف ان فلذا لم تجزم غالبا إلا في الشعور هذا كلامه ووجه كون ظاهره جواز الجزم باذا في النثر على قلت انه قيد قصر الجزم بها على الكون في الشعر بالغالب فاتصنى بمفهومه انه في غير الغالب وهو القليل يقع الجزم بها في غير الشعر وهو النثر (قولهم فيجأزي بها معنى) قال سيويوه وسالت الخليل عن قوله كيف تصنع اصنع قال هي مستكرهه وليست من حروف الجزاء ومخرجهما عن الجزاء لان معناها على اي حال تكن اكن هذا وفي كلام التسهيلي الدلالة على ان جواز المجازاة بها معنى مقيد بما اذا انفق الفعلان وذكر غيره انه ينبغي ان لا تجوز المجازاة بها من حيث المعنى حتى يثبت ذلك من لسان العرب كثيرا بحيث تبنى عليه القواعد ولا ينبغي ان يلتفت الى تمثيل النخاعة بقولهم كيف تصنع اصنع بدون ثبوت عن العرب وان كان لا ينبوعه الطبع فكم من كلام يقبله الطبع وليس عربيا نحو لا يكيف والكيف واما ينفق كيف يشاء ويسطه في السماء كيف يشاء فانما تدل على الربط وهو اعم من المجازاة المعنوية بدليل نحو حين تقوم اقوم (قولهم لا عملا) وجه بامور احدها انه لا يكون جوابها إلا نكرة واما جواب اسماء الشروط اذا خرجن عن معنى الشرط واستعملن لمحض الاستفهام فيكون بالنكرات والمعارف وفي هذا اصلاح لكلام ابن صفور فدبره ثانيا قصورها عن ادوات الشرط من حيث ان الفعلين بعدها لا يكونان إلا متفتحين نحو كيف تصنع اصنع ولا يكونان مختلفين نحو كيف تصنع اخرج ولا كذلك ادوات الشروط ثالثها ان في ادوات الشرط تعليق فعل بفعل وفي كيف ان سلم التعليق تعليق حال بحال وظهور الفعل امكن التعليق فيه بخلاف الحال لثباتها (قولهم في التوضيح) اسم تعليق للمصنف على صحيح البخاري لاعرابه (قولهم وتاول في شرحها الخ) قال فيه وهذا لا حجة فيه لان من العرب من يقول جا يجي وشا يشي بترك الهمزة فيمكن ان يكون قائل هذا البيت من لغته تركت همزة يشا فقال يشا ثم ابدل لالف همزة كما قيل في عالم عالم وكما فعل ابن ذكوان في ناكل منساته حين قرا منساته بهمزة ساكنة والاصل منساة مفعلة من نساء اي زجرة بالعصا فابدلت الهمزة الفاء ثم ابدلت لالف همزة ساكنة فعلى هذا يحمل قوله لو يشا واما قوله تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيباننا فهذا من تسكين ضمة لاعراب تخفيفا كما قرا ابو عمر ينصرمك ويامرهم ويشعركم وكما قرا السلف ورسنا لديمهم يكتبون بسكون اللام هذا كلامه وسيعيد الشارح المسألة ويذكر التاويل في آخر فصل لو (قولهم احدهما يقتضي المنع) هو قوله في اواخر باب الجوازم ولاصح امتناع حمل لو على ان فان مقتضاه منع الجزم بها مطلقا ولو في الشعر فيخالف ابن الشجري حيث اجازة في الشعر (قولهم والثاني ظاهرة موافقة ابن الشجري) هو قوله في فصل لو فلذا لم يجزم بها إلا اضطرارا فانه ظاهر في ان الجزم بها متصور على الضرورة وهو رأي ابن الشجري واعلم انه بقي مذهب ثالث فيها وهو انه يجزم بها باطراد في لغة وسيذكره الشارح في آخر فصل لو (قولهم اي تطلب هذه الادوات فعلين) يشير الى ان يقتضي بمعنى يطلب مضارع والنون ضمير عائد الى هذه الادوات المذكورة سابقا بتمامها لا الى باقي الادوات للاسما وفعلين

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلت وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا وثلاثين الحديث واما كيف فيجأزي بها معنى لا عملا خلافا للكونيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما واما لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انها يجزم بها في الشعر وعليه مشى المصنف في التوضيح ورد ذلك في الكافية فقال وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفتها سن يدري وتاول في شرحها قوله لو يشا طار بها ذو ميعتة... وقوله

تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت

احدى نساء بني ذهل بن شيباننا
ووقع له في التسهيل كلامان احدهما يقتضي المنع مطلقا والثاني ظاهرة موافقة ابن الشجري (فعلين يقتضيين) اي تطلب هذه الادوات فعلين

مفعول مقدم يقتضين لا باجزم السابق فانه منزل منزلة اللازم اي اوجد الجزم وهذا منزل
منه منزلة الجواب من السؤال فان الاول تبين لمجرد انها جوازم فيقال كم تقتضي هذه الادوات
فيجيب بتقتضي فعلين النخ فافهم (قولهم الجزاء) هو اسم اصطلاح منقول من الجزاء بمعنى
الثواب والعقاب المرتب على الفعل وكذلك التسمية بالجواب فانها اصطلاحية منقولة من
جواب السؤال بجماع اللزوم بين الشرط والجزاء كاللزوم بين السؤال والجواب وهذا ظاهر تدبر
(قولهم وانما قال النخ) يريد ان العدول عن التعبير بالجمليين الى التعبير بالفعلين للاشارة
الى ان المطلوب لهذه الادوات الافعال بدليل الجزم فيها لا الجمل وان كان لا بد منها لضرورة
اقتضاء الفعل فاعلم ثم ذلك الاصل والاداء فقد يكون الجزاء جملة اسمية كما سيأتي لكن صرحوا
ومنهم المحققون كالسيد السند وغيره بان هذه الكلمات وضعت لتعليق حصول مضمون جملة
بمصول مضمون اخرى ومقتضاه ان يكون مقتضاها الجمليين لا الفعلين وفي التسهيل وكلها
تقتضي جمليين (قولهم وان تقدم) الاولى فان تقدم (قولهم وهو مذهب المحققين)
اختاره الجزوي وابن صفور والابدي ووجهه ان الاداة اقتضت فعملت فيهما كما عملت
كان وطن وان واما الجار فليس فيه هذا الاقتضاء حتى يعمل هذا العمل هذا وفي شرح التسهيل
للشيخ الاثير وطال للتخوين الكلام في العامل في هذين الفعلين وكثر الاختلاف والاستدلال
لكل قول والرد عليه بما نزهنا عنه كتابنا هذا اذ هو اختلاف لا يترتب عليه حكم نظقي ولا
اختلاف في معنى الكلام وكل اختلاف لا يترتب عليه حكم نظقي ولا اختلاف في معنى الكلام
فلا حاجة الى الاشتغال به (قولهم لما رواه البخاري) قد ذكر الشيخ الاثير في شرح هذا
الموضع من التسهيل كلاما طويلا رايانا ان نذكره لتبين ما عندنا فيه فنقول قال المصنف في
التسهيل ولا يختص نحو ان تفعل فعلت بالشعر خلافا لبعضهم فقال الشيخ الاثير هذا البعض
الذي خالفه المصنف هو الجمهور نصوا على انه مخصوص بالشعر ونقل المصنف عن الفراء انه
اجاز ذلك في الاختيار وانشد النحويون على ذلك في الشعر قول الشاعر

سن يكدي بسبي كنت منه كالشجا بين حلقه والوري سد

وقول الاخر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملانمو انفس الاعداء اربابا

وقول الاخر

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحسا مني وما يسمعون من صالح دفنوا

قال ابن المصنف ناقلا اكثر لفظ ابيه في شرح الكافية اكثر النحويين يخصون الوجه الرابع
يعني هذا الوجه بالضرورة ولا ارى ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال سن يقيم ليلة القدر
ايماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ولان قائل البيت الاول متمكن من ان يقول بدل كنت
منه ك منه وقائل الثاني متمكن من ان يقول بدل وصلناكم نواه لكم وبدل ملانم تملثوا مع
سهولة تعاطيه فعلم انهم غير مضطرين وقد صرح بجواز ذلك الفراء وجعل منه قوله تعالى
ان نشا نزل عليهم من السماء آية فظلت لان ظلت بلفظ الماضي وقد عطف على نزل وحق
المعطوف ان يصح حوله محل المعطوف عليه . اه . كلامه فاما استدلاله بالانتر فنقول قد

(شرط قدما * يتلو الجزاء) اي يتبعه
الجزاء (وجوابا وسما) اي علم يعني
يسمى الجزاء جوابا ايضا وانما قال فعلين
ولم يقل جمليين للتنبه على ان حق الشرط
والجزاء ان يكونا فعلين وان كان ذلك لا
يلزم في الجزاء وافهم قوله يتلو الجزاء انه
لا يتقدم وان تقدم على اداة الشرط شبيهه
بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا
مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
والمبرد وابو زيد الى انه الجواب نفسه
والصحيح الاول وافهم قوله يقتضين ان
اداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء
مع لاقتضائهما لهما اما الشرط فتدل الانفاق
على ان الاداة جازمة له واما الجزاء ففيه
اقوال قيل هي الجازمة له ايضا كما اقتضاه
كلامه قيل وهو مذهب المحققين من
البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه
وقيل الجزم بفعل الشرط وهو مذهب
الاخفش واختاره في التسهيل وقيل بالاداة
والفعل معا ونسب الى سيبويه والحليل
وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين
(وماضيين او مضارعين تليهما) اي
تجدهما (او متخالفين) هذا ماض وهذا
مضارع فمثال كونهما مضارعين وهو الاصل
نحو وان تعودوا نعد وماضيين نحو وان
عدتم عدنا وماضيا فمضارعا نحو سن كان
يريد حوث الاخرة نزل له في حوثه
وعكسه قليل وخصه الجمهور بالضرورة
ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار
وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله
عليه الصلاة والسلام سن يقيم ليلة القدر
ايماننا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة
رضي الله عنها ان ابا بكر رجل اسيف
متى يقيم مقامك رقي

لهذا المصنف في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه وما رايت احدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل على ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرين الاحكام من لسان العرب والمستنبطين المتأخرين كابني عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والحليل بن احمد وسيبويه من ائمة البصريين وكعباد والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من ائمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقيين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنجاة بغداد واهل الاندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين لاذكاء فقال انما تنكب عن العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية به وانما كان ذلك لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قضية واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيها لفظا واحدا فنقل بانواع من الالفاظ بحيث يجزم الانسان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل تلك الالفاظ جميعا نحو ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم زوجتها بما معك من القرآن ملكتها بما معك خذها بما معك وغير ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة فيعلم قطعاً انه لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ بل لا يجزم انه قال بعضها اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ غيرها فانت الرواة بالمرادف اذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم ياتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من يضبط المعنى وانما ضبط اللفظ بعيد جدا لاسيما في الاحاديث الطوال التي لم يستمعها الراوي الا مرة واحدة ولم تمل عليه فيكتبها وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه ان قلت لكم اني احديثكم كما سمعت فلا تصدقوني انما هو المعنى ومن نظر في الحديث ادنى نظر علم العلم اليقين انهم انما يروون بالمعنى الامر الثاني انه وقع اللحن كثيرا فيما روي في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فرقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك او وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ونعلم قطعاً غير شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس فلم يكن ليتكلم الا بالفصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها واذا تكلم بلغة غير لغته فانما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريقة الاعجاز وتعليم الله له ذلك من غير معلم انساني ولا تلقف لها من اهلها كحديثه مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير اهل لغته والله در ابي عبد الله بن الاعرابي رحمه الله فانه مر على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون على زعمهم في القرآن لحناً ويلكم هبكم شككم في كونه نبينا انشكون في كونه عربيا والمصنف رحمه الله قد اكثر من الاستدلال بما اثر في الاثر متوقفا بزعمه على النحويين وما معن النظر في ذلك ولا صاحب من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والامامة ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه وينسب اليه مذاهب ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب اليها سيبويه ولا ارادها وقفت له على ذلك ومنها زعمه ان مذهب سيبويه ان الفعل المبني للمفعول اصل بنفسه ومنها زعمه ان مذهب سيبويه ان النافية تعمل عمل ما النافية

ومنها زعمه ان ترخيم الجملة جائز وغير ذلك يستنبط ذلك بزعمه من كلام سيويه والعارفون
 بالكتاب وبمقاصده والعاكفون على اقراءه والجمع بين اطرفه يخالفون في ذلك فدل ذلك
 على انه حين ينظر في كتاب سيويه انما ينظر نظر من لم يتفقه مع احد ولقد حكى لي استاذنا
 العلامة ابو جعفر احمد بن ابراهيم بن الزبير قدس الله روحه وهو الذي اخذنا عنه علم
 اللسان في كتاب سيويه وفي غيره ان صاحبه الشيخ المحدث المحافظ ابا جعفر احمد بن
 صابر القيسي المالقي الطاهري المذهب كان يعيبهم ويلومهم على الاشتغال بكتاب سيويه
 على الشيوخ والتفقه فيه بين ايديهم ويزعم انه يحل الكتاب بنفسه من غير شيخ ولا
 موقف قال فطلبنا منه ان يشرح منه شيئا من غير ان يطالع كلام احد من الشراح عليه
 ففعل ذلك ليلة من الليالي وقد اصبح وشرح منه شيئا من غير ان يطالع على زعمه فصار
 هزاة للساخر وضحكة للناظر وهكذا وجدنا جل سن نظر وحده من غير شيخ وان كان ذكي
 الفطرة يزل في اكثر مباحثه ويفهم غير ما اراده اهل ذلك الفن ويكثر طعنه على ايتمه وازراوه
 عليهم وما ذلك إلا لان في غضون الكتاب اشياء يقصر عنها دلالة اللفظ يحتاج الى عالم بذلك
 الفن يزيل لبس ذلك اللفظ ويعين ما ابهمه ويفصل ما اجمل ويرتب ما خلط ويبين ما
 اخطأ فيه قد حصل مواد ذلك من غير الكتاب الذي يحله للطالب وصار له استشراف
 على عكن الفن الذي يزاوله من غير كتاب في ذلك الفن واين سن هو بهذه المثابة على وجه
 الارض وانما الناس الفاضل منهم من يحل كتابا او كتابين في الفن المنسوب اليه هذا اذا كان
 مزاولا لذلك الكتاب واما ان كان صاحب تنانيف ينظر في علوم كثيرة فهذا لا يمكن ان يبلغ
 الامامة في شيء منها وقد قال العلاء ازدهام العلوم مصلته للفهوم ولذلك تجد سن بلغ الامامة
 من المتقدمين في علم من العلوم لا يكاد ان يشتغل بغيره ولا ينسب الى غيره وقد نظمت ابيانا
 في شان من يهتدي بنفسه ويأخذ العلوم من الصحف بفهمه

يظن الغمر ان الكتب تهتدي اخالب لادراك العلوم
 وما يدري الجهول بان فيها غوامض حيرت عقل الفهيم
 اذا رمت العلوم بغير شيخ ضللت عن الصراط المستقيم
 وتلبس الامور عليك حسي تصير اضل من توما الحكيم

اشرت لقول بعضهم

قال حمار الحكيم ————— وما لو انصفوني لكنت اركب
 لانني جاهل بسيــــــــــــــــط وراكبي جاهل مــــــــــــــــركب

وقد كان بعض من تولى قضاء القضاة بديار مصر من اهل الصعيد يقول هذا كتاب سيويه
 فيه عجمة ونكادة لفظ وما ذلك إلا لكونه لم يقرأ النحو او قرأ منه نورا يسيرا على مبتدع في
 النحو هذا وما كان مرفوعا عن فطنة وذكاء واعمال فكر واكداده وبعض انصاف رحمه الله
 واما هذا المصنف الذي كملنا شرح كتابه فانه كان رجلا صالحا معنيا بهذا الفن النحوي كثير
 المطالعة لكتبه منفردا بنفسه لا يحتمل ان ينازع ولا يجادل ولا يباحث ونظم في هذا الفن
 كثيرا ونشر وجمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به وبمراجعة الكتب ومطالعة

الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب وحوث مصنفاته منها نوادر وعجائب
ومنها كثير استخراجها من اشعار العرب وكتب اللغات ولم يكن ممن لازم في هذا الفن اماما
مشتهرا به ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه في هذا الفن ولقد طال فحصي
وثقيري عن قرا عليه هذا المصنف او من استند في العلم اليه فلم اجد من يذكر لي شيئا
من ذلك ولقد جرى يوما ذكره مع صاحبنا تلميذه علم الدين ابي الربيع سليمان بن ابي
حرب الفارقي الحنفي رحمه الله تعالى فقال ذكر لنا انه قرا على ثابت بن خيار من اهل بلدة
جيان وذكر لنا عنه ايضا انه جلس في حلقة الاستاذ ابي علي الشلوبين نحو من ثلاثة عشر
يوما وثابت بن خيار ليس من المعدودين في لاندلس من اهل النحو والجمالية والشهرة انما
ذكره بانته مقرر للقرآن فاضل فيه وثابت هذا هو ابن المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن
خيار الكلاحي اصله من ليلة ويعد في اهل جيان توفي بغرناطة سنة ثمانية وتسعين وستمائة
وابن المصنف رحمه الله كانه موافق لابيه في استدلاله بما روى في الحديث فانه يذكره
على طريقة التسليم وقال لنا قاضي القضاة ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن جماعة الكتافي
الحموي وكان ممن قرا على المصنف وكتب عنه نكتا عن ابن الحاجب وقد جرى ذكر ابن
مالك واستدلاله بما اشرنا اليه قال فقلت له يا سيدي هذا الحديث روته لاعاجم ووقع
فيه بروايتهم ما نعلم انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء وانما اعنت الكلام في هذه
المسألة لئلا يقول مبتدا ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون
بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم واضرابهما فاذا طالع ما ذكرناه ادرك
السبب الذي لاجله لم يستدل النحاة بالحديث واما قول المصنف ان قائل البيت الاول
متمكن من بدل كنت منه اك منه وقائل الثاني متمكن من كذا فهذا حديث من لم يفهم معنى
قول النحويين في ضرورة الشعر ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالقاء الى الشيء فمقال
فانهم لا يلتجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما
من ضرورة الا يمكن ازالها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك
من تراكيههم الواقعة في الشعر المختصة به ولا تقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في
الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ
وانما يعنون ما ذكرنا والا لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا وامكن للشاعر ان يغيره
ثم قال واما قوله وقد صرح بجواز الفراء فقول الفراء ليس حجة الا اذا عضده الدليل واما
جعل الفراء منه الاية الكريمة فالجواب انه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل هذا كلامه
وعندي فيه نظر من وجوه . الاول ان سن عددهم ممن لم يستدل بالحديث اقتضى كلامه
الاقبي انهم لم يكونوا مشتغليين به ولا قاربوا ذلك اذ قال ان من بلغ الامامة في علم من العلوم
لا يكاد ان يشتغل بغيره ولا ينسب لغيره ولا لهم اذ ذاك كتب صحيفته مشتهرة فيها بينهم
مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة ومستدرک
الحاكم فلعلهم لذلك لم يستدلوا بالحديث وليس المصنف مثلهم . الثاني انهم كانوا في ازمنة
فيها ارباب اللسان العربي كثيرون يخاطبونهم في بياعاتهم وشرائهم ونحو ذلك فكيف ذلك

عن الاستشهاد بالاحاديث التي يحتاجون فيها الى الوسائط الكثيرة فيما بينهم وبين قائلها ولا
كذلك المصنف فمثل الفراء لما اجاز ان تفعل فعلت في الاختيار سمي ونظائره من فصحاء
متعددين ولم يمكن ذلك للمصنف فاحتج له بالحديث وهذا لا خفاء في حسنه . الثالث
ان ما عاى به تنكب العلماء ذلك من عدم الوثوق بان ذلك من لفظ رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان اراد به ان من تنكب منهم لم يثق كان صحيحا فلا ينافي ان يثق المصنف
بالعص فلا يتنكب بل يقال لا يدل التنكب على عدم الوثوق لاحتمال عدم بلوغ ذلك
الحديث له اصلا وان اراد انه لا وثوق في شيء من الاحاديث بانه لفظ رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما يدل عليه كلامه ولو بمعنى الظن القوي الكافي في مثل هذه الصناعة كان في
المرتبة العالية من البطلان فان بعض الاحاديث بل كثيرا منها لم تختلف فيها الرواة اصلا
فكان ذلك كالاتماع منهم على انها لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم . الرابع ان الرواة
وان جوزوا النقل بالمعنى لكن ما وصلوا به الى ان يقال ما من حديث جاء عن النبي صلى
الله عليه وسلم الا وهو محتمل ان يكون ليس مرويا باللفظ وذكرنا ان الراوي بالمعنى يقول
او كما قال او نحوه ومن مارس كتب الحديث يرى ان الراوي اذا شك في كلمة من المروي
عنه عليه الصلاة والسلام ياتي بكلمة او وان كان ممن بعدهم فنقاد الحديث يعلمون ذلك
وينبهون عليه فهذا كله يدل على ان طرد الاحتمال في جميع الاحاديث حتى يتفي الظن
القوي باطل وحيث فلا يسوغ الرد على المصنف في كل حديث استشهد به بمجرد الاحتمال
بل حتى يبين انه مثلا قصة جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفاظ متعددة .
الخامس ان القصة الواحدة اذا وردت عنه صلى الله عليه وسلم بالفاظ وعلت جميعها يجزم
بان واحدا منها لفظه عليه الصلاة والسلام جزما بالمعنى السابق وان لم يتعين عندنا واما ان
الرواة جميعا تركوا لفظه باحتمال عقلي لا عبرة به بل يجري اصلا لان وقوفهم عند تلك
الفاظ كالاتماع على نفي ما يراها سيما اذا كان في الرواة مثل عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه الذي كان اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تغير لونه وارتعد خروفا من ان
يخالف او يغير الحديث . السادس انا وان طردنا احتمال الرواية بالمعنى في جميع الاحاديث
لكننا نقول ان ذلك في الغالب للصحابة والتابعين وهم فصحاء اعراب غالبا فما غير اليه لفظه
عليه السلام من ذلك يجوز الاستشهاد به لذلك وحيث فمجرد احتمال الرواية بالمعنى لا
يكفي في الرد على المصنف انما الذي يرد عليه به ان يبين في الحديث الذي يستشهد به
انه مروى بالمعنى رواه فلان بن فلان غير فيه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير عربي
وافى له بذلك . السابع ان ذلك الاحتمال وان طردناه في جميع الاحاديث لكنه قد يعارضه
ما ينفيه من وجوه البلاغة واسرار الفصاحة التي تكون في بعض الاحاديث مما لا يصل اليه
غيره عليه الصلاة والسلام كما في جوامع من كلمة عليه الصلاة والسلام وقد اعنتي بها الفضلاء
وافردوها بالتأليف . الثامن ان دعوى ان الصابط منهم من يضبط المعنى باطلته قطعيا وكيف
ذلك في مثل ابن عباس رضي الله عنهما الذي سمع قصيدة عمر بن ابي ربيعة
« امن آل نعم انت غاد فبكر » مرة واحدة فردها كما سمعها مع فرط طولها الى الغاية من غير

ان يبديل منها حرفا فضلا عن لفظ وفي مثل ابي هريرة الذي قال فيه الشافعي وناهيك به
 احفظ سن روى الحديث في دهره وقال في نفسه انتم تقولون ما بال المهاجرين لا يحدثون عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الاحاديث وما بال الانصار لا يحدثون بهذه الاحاديث
 وان اصحابي من المهاجرين كانت شغلهم صفقاتهم في الاسواق وان اصحابي من الانصار كانت
 شغلهم اراضيهم والقيام عليها وافي كنت امر مرة معتكفا وكنت اكثر من مجالسة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم احضر اذا غابوا واحفظ اذا نسوا وان النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا يوما ثم
 قال من بسط ثوبه حتى افرغ من حديثي ثم يقبضه فانه ليس ينسى شيئا سمعه مني فبسطت
 ثوبي او قال ردائي فقبضته الي فوالله ما نسيت شيئا سمعته منه والظاهر من هذا انه لم
 ينس اللفظ ولا المعنى وفي مثل البخاري الذي وقع له عند دخوله بغداد الواقعة التي طبقت
 الافاق . التاسع انه لا بعد جدا في ضبط بعض الاحاديث ولو في الاحاديث التي لم يسمعها
 الراوي إلا مرة واحدة ولم تمل عليه فيكتفيها فان غالب العرب امية وحفظهم لقائد بعضهم
 بعضا ومقاماتهم وخطبهم مع طولها جدا امر بالغ الى الغاية يعرف ذلك العارف باحوالهم
 وايامهم بل ذلك حتى في غير العرب ممن اعتاد الكتابة ونحوها فقد ذكروا ان بديع الزمان
 الهمداني كان يوقى له بالقصيدة الطويلة جدا والرسالة كذلك فيقرأها مرة واحدة ثم يرفعها
 عن ظاهر قلبه بل يعيدها على السامعين مبتدئا من آخرها الى ان يصل بها الى اولها وينظر
 في الاربع والخمس اوراق من الكتاب الذي لم يره قط فيرفعها من غير ان ينقص او يزيد او
 يحرف كلمة وان من الناس من ينظر الجدول الكبير المربعات نظرة واحدة ثم يرسمه بنسخه
 في قرطاس آخر مثلا من غير ان ينقص شيئا او يزيد او يبدل لا في المربعات ولا فيما رسم فيها
 لا كيفا ولا كما مع غرابتها وغرابته ما رسم فيها الغاية بل من الناس من يحفظ الكلام الكثير جدا
 باللغة التي لا يرفعها اصلا كابي الغلاء المعري وابن النحاس والبخاري وغيرهم فما بالك بالعرب
 فما بالك بمن اشتعلت انوار قلوبهم بصحبة نبيه واختارهم الله لحفظ كلام نبيه عليه السلام
 وجعلهم سببا في قيام هذا الدين وبقائه الى قيام الساعة فما بالك بمن دعا له عليه السلام
 مثلا بذلك . وغاية ما هنالك ان هذا الفاضل ما انس بذلك من حاله ولا من احوال سن
 سار في مجاله فاستبعده وان شئت سر ذلك فنقول ان نفوس من تعويله على الضبط بالكتابة
 اعتادت ذلك وتربت فيها ملكته فلم تشرب بمجرد السماع الى ان ترسم فيها الصور الواردة
 فلا تحرك اظافرها ولا انيابها للتشبث فيها ولا كذلك نفوس العرب التي لم تلتفت الى كالكتابة
 مع قوة الدواعي على تحصيل ما يسمع ان لفظا فلفظا وان معنى فمعنى ثم تزايدت في ذلك الى
 ان قويت فيه ملكتها مع صفاء النفوس فلا جرم تبلغ الغاية في ذلك يعرف ما اشرنا اليه
 من يعرف طبائع العمران واحوال الخليقة . العاشر ان قوله سن نظر في الحديث ادنى نظر
 علم اليقين انهم انما يروون بالمعنى باطل اذ من نظر في الحديث علم انهم يروون بالمعنى لا
 انهم لا يروون إلا به . الحادي عشر ان الذي نعلمه قطعا غير شك ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يتكلم بفتح اللغات وبافصحها وبالحسن من التراكيب وباحسنها وبجزلها
 واجزلها لا انه لا يتكلم إلا بافصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها . الثاني عشر

ان احتمال الرواية بالمعنى قائم في حديثه صلى الله عليه وسلم مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من اهل جلولة فما باله جزم بان تلك الالفاظ هي الفاظه عليه الصلاة والسلام . الثالث عشر ان ذلك يسد على المجتهد باب ان يحتج بغير التراكيب التي سمعها نفسها من العرب بل يسد باب الاحتجاج للقواعد راسا وذلك لان القاعدة التي يقدها المجتهد من نحو كل مفعول به التيسر بضمير الفاعل يجب تقديمه لا تتم له بمجرد التراكيب التي يسمعها بنفسه من افواه العرب لاحتمال ان تكون التراكيب التي لم يسمعها بخلاف ذلك فيحتاج الى ان يعتمد على رواية غيره وباب الرواية بالمعنى مفتوح فيما بين العرب في محاوراتهم اكثر من فتحه في الحديث فنجده قصة واحدة وقعت عندهم فقال منهم قاتل فيها قولا فنقل بانواع من الالفاظ بحيث يجزم للانسان ان القائل لم يقل تلك الالفاظ جميعا بل لا يجزم انه قال بعضها اذ يحتمل انه قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ غيرها فانت الرواة بالمرادف اذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى الخ ما قال . الرابع عشر ان ضعف استنباطات المصنف من كلام سيبويه ان سلم لا يدل على انه لم يصحب سن له التمييز والاستبحار والامامة اذ كثيرا ما يقع ذلك لمن صحب من له ذلك وانما ذلك لعدم العصمة من الخطا والفاصل سن قلت عثرته « كفى المرء نبلا ان تعد معاتبه » الخامس عشر ان غاية ما يصنعه المصنف ان ينظر في كتاب سيبويه فيجده مقتضيا لشيء غير صحيح فاذا رأى هذا الفاصل ذلك من المصنف ينكر عليه وياخذ في الثناء على سن اول ذلك وادعى ان مراد سيبويه خلافه مع انه في التحقيق لا مخالفة بين المصنف وذلك الغير لان سن صرف اللفظ عن طاهرة معترف بان طاهرة يرد عليه ما يورد وسن اورد على الطاهر معترف بانه لو اول لصح على ان غاية ما هنالك ان كلا مجتهد وسلك طريقا غير ما سلكه لآخر واي معرفة في ذلك ورحم الله البلغيني حيث قال للامام ابن عرفة

وهبك انك راء حله نظـسرا فما اجتهدك اولى بالصواب ولا

السادس عشر ان طائفة من الصحاء لم يقرءوا ولا كتبوا ولا درسوا ومع ذلك اطلعهم الله على معارف لم يصل اليها سن ابنى عمرة في المدارس والمباحثة والتلمي والحفظ كالفاصل الخواص والعارف الدباغ وغيرهم وقد اعترف هذا الفاضل بصلاح المصنف وثقواه فلا يبعد ان يقوم له ذلك مقام كثرة الاخذ وصحبة الائمة المتبحرين وان قلت قراءته والله امه اذ قال في طالعة التسهيل واذا كانت العلوم منحا الهيم . ومواهب اختصاصيه . فغير بعيد ان يدخر لبعض المتأخرين . ما عسر على كثير من المتقدمين . نسال الله السلامة من حسد يسد باب الانصاف . ويصد عن جميل الاوصاف . السابع عشر ان قوله فهذا لا يمكن ان يبلغ الامامة في شيء باطل ضرورة اذ كثير من العلماء بلغ الامامة في علمين واكثر وهو اظهر من ان يخفى . الثامن عشر ان كون المصنف لم يلزم في هذا الفن اماما مشتهرا ولا يعلم له فيه شيء باطل فقد قال المحافظ الذهبي ولد سنة ستمائة ثم نشا واعتنى بعلوم اللسان العربي واثقنها ونبغ فيها وحاز قصب السبق وغرب ثناؤه وشرق

وسار به من لا يسير مشسرا وغنى به من لا يغني مغردا

ارتحل الى حماة بلد من بلاد الشام واقام بها دهرنا ناشرا علما جبارا ثم استوطن دمشق عاكفا فيها على الافادة وانتفع به خلائق وسمع بها من السخاوي والحسن بن صباح وجماعة واخذ العربية عن غير واحد ولازم بحلب الامام ابن يعيش شارح المفصل مدة ثم تلميذه ابن عمرو فاعجب به وترك مجلس شيخه . وذكر تاج الدين التبريزي في اواخر شرح الحاجية انه جالس في حلقة ابن الحاجب رحمه الله واخذ عنه وقرا كتاب سيويده على ابي عبد الله المرشافي . التاسع عشر ان هذا الفاضل كثيرا ما يخالف غيره ولا يستند إلا الى شاهد واحد ثم يقول والتاويل خلاف الظاهر فاذا رأى المصنف خالف مخالفة ما واحتج بشواهد كثيرة من النظم والنثر اجلب عليه بخيله ورجله ويقول لايبات ضرورة وغيرها يوول ثم ينادي باطول لسان واجرا جنان انه لم ياخذ الفن عن الشيوخ ونحو هذا وقد نهينا على هذا قبل . العشرون انا لا نسلم ان المصنف لم يفهم معنى الضرورة عند النخاعة بل فهمها وعلم ان اسماء ارباب الفنون من قبيل التوصيفات فدل لفظ الضرورة على الاجراء لا سيما وهم يقابلونه بالاختيار والجمال ان لا الجاء فيما يقولون فيه ضرورة وما يقولون فيه ضرورة فلعله يقول كان لاولى التعبير في مثل هذا بالقليل حتى يجمع لاختياره لا بالضرورة المنافية فهو نظير اعتراضه عليهم بان لاولى التعبير بنائب الفاعل بدل التعبير بما لم يسم فاعله . الحادي والعشرون ان الذي يتلخ من صنيع المصنف في شرح التسهيل عند من ضم اطرافه واعمل السياق والسياق ان المصنف يرى ان الضرورة عند القوم ما لم يقع في النشرا ولا في الشعر الكثير وفي ذلك معنى عدم المندوحة في الجملة لذلك التائل لا ما وقع في الشعر مطلقا ولا ما لا مندوحة للشاعر عنه مطلقا وذلك انهم قد يجدهم ادعوا في حكم من الاحكام انه ضرورة فلا ينكر عليهم ذلك اذا وجد له شاهدا نثريا او شواهد نظمية لم يطلع عليها اولئك الحاكمون بالضرورة وظاهر هنا ان عدم المندوحة لم يوجد ولا في الجملة وربما يقتصر في بعض المواضع على شاهد واحد ويقول لا ضرورة لتمكن الشاعر من كذا لكنه في التحقيق مراع لغيره وان لم يذكره في ذلك الموضوع كمسألة ان تفعل فعلت فانه وان لم يذكر لها في شرح التسهيل إلا شاهدين فقد ذكر لها في توضيحه على صحيح البخاري عشرة شواهد . الثاني والعشرون ان الدليل هنا عند قول الفراء الذي اختاره المصنف وهو الشواهد الكثيرة التي هي ظواهر متكاثرة تفيد القطع سيما في مثل صناعة النجوم كآية القرآنية واما انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرونه في الاوائل فلا يرتكب إلا اذا انسدت كل باب غيره وليس فليس على ان تلك التاءدة مخرج منها باب البدل على ما صرح به هذا الفاضل والعام اذا دخله التخصيص منهم سن لا يرى حجيته في الباقي فلعل المصنف منهم لا سيما ولهم مواضع يمكن اجراؤها فيها وما اجروها سيما والمضايقة لا تنبغي في مثل هذا الفن * هذا ما وصل اليه الفكر الفائر * والنظر القاصر * في هذا المقام * والله ولي الانعام * وسن احاط به هانت عليه تهويلات الشيخ لاثير في شرحه فانها دائرة على ما ذكرنا (قولهم ومنه ان نشا ننزل) رد بانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل (قولهم سن يكدي الخ) رد بانه ضرورة بالمعنى المشهور والردان للشيخ لاثير وقد اريناك ما فيهما (قولهم على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا) على هذا القول لا يجوز

ومنه ان نشا ننزل عليهم من السماء آية
فظلت لان تابع الجواب جواب وقوله
سن يكدي بسيمى كنت منه

كالشجا بين حلقة والوريد
وقوله

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا
ملائموا انفس الاعداء اربابا

وقوله
ان يسمعوا سبته طاروا بها فرحا

مفي وما يسمعون من صالح دفنوا
واورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد
شعرية (وبعد ماض رفعتك الجزا حسن *)
كقوله

وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم

وقوله
ولا بالذي ان بان عنه حبيبه

يقول ويخفي الصبراني لجازع
ورفعه عند سيويده على تقدير تقديمه
وكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون
والمبرد الى انه على تقدير الفاء وذهب
قوم الى انه ليس على التقديم والتأخير
ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة
الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا

عطف على هذا المرفوع ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الادوات
ولا كذلك على قول الكوفيين وكذلك على القول الثالث تدبر (قوله
ضعفت عن العمل في الجواب) اي في لفظه لانها لم تعمل في
لفظ الاقرب اليها لمانع فتوهنت فلم تقدر على ان تعمل في لفظ
الابعد واما المحل فعاملة بالنسبة له في كل منهما فلا يرد انه يلزم عليه
ان لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لا لفظا ولا تقديرا (قوله
وقد يشمله كلامه) بان يراد ماض ولو معنى فقط وانما ادرج قد لانه
خلاف المتبادر (قوله كما اشعر به كلامه) اي حيث لم يعبر
باحسن كما عبر به صاحب ذلك الثيل فاقضى ان الاحسن هو الجزم
(قوله وقد عرفت) اي من التبيين الاول الا ان هذا اذا بقي
قوله ماض على اطلاقه اما اذا اريد منه ماض ولو معنى كما اشار
اليه قبل فقوله مضارع اي ليس ماضيا لا لفظا ولا معنى على اطلاقه
(قوله واقربن بفا) قال الشيخ لا يثر هذا قانون كلي حسن في ضبط
ما تدخله الفاء وهو كل ما لا يصلح ان تدخل عليه اداة الشرط وهذا
احسن واقرب مما ذهب اليه اصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء
موضعا موضعا هذا كلامه واورد على طرده وان اطعموهم انكم لمشركون
وان جاء زيد انقول له اجلس وعلى عكسه وسن عاد فينتقم الله
منه واجيب عن الاول بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له
وعن الثاني بان الهمزة تمنع الفاء فليست قابلة للفاء والكلام في
القابل لها وتحقيق هذا ان جواب الشرط اذا كان مصدرا بهمزة
لاستفهام سواء كان جملة فعلية او اسمية لم تدخله الفاء لان
الهمزة من الادوات المعيرة لمعنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط
فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط فتخرج عن الضابط المتقدم فاذا
قلت ان اكرمك اكرمك فيكناك قلت ان اكرمك تكرمني وحلت
سائر ادوات الاستفهام على الهمزة وعن الثالث بان الفاء داخله
على مبتدا محذوف اي فهو وقد يقال ان ما لا يصلح لان يجعل
شرطا قبل دخول الفاء يصدق عليه بعد دخول الفاء انه لا يصلح
ان يجعل شرطا فيقترب بالفاء وهكذا فتسلسل الفاءات ويجاب بان
قوله جوابا موصوف بصفة محذوفة يدل عليها المقام اي جوابا خاليا
من الفاء وما يخلفها وهو ظاهر (قوله اجتماعا) اي لاسمية والطلبية
(قوله او مانحو فان توليتهم فما سالتكم من اجر او لن النح) ذكر المص
ايضا اذا كان الجواب منفيا بان نحو ان يقيم زيد فان زيد قائم او فان
قام عمر تريد فما زيد قائم وفما قام عمر (قوله وقد تحذف للضرورة)

ضعفت عن العمل في الجواب * تنبيهان * الاول مثل الماضي في
ذلك المضارع المنفي بلم تقول ان لم تقم اقوم وقد يشمله كلامه *
الثاني ذهب بعض المتأخرين الى ان الرفع احسن من الجزم والصواب
عكسه كما اشعر به كلامه وقال في شرح الكافية الجزم مختار والرفع
جائز كثير (ورفعه) اي رفع الجزاء (بعد مضارع وهن) * اي
ضعف من ذلك قوله

يا اقرع بن حابس يا اقصرع انك ان يصرع اخوك تصرع
وقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبوعة من يانها لا يصيرها
وقراءة طاححة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت وقد اشعر كلامه
بانه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه ايضا في شرح الكافية وفي
بعض نسخ التسهيل وصرح في بعضها بانه ضرورة وهو ظاهر كلام
سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر وقد عرفت ان قوله بعد مضارع
ليس على اطلاقه بل محله في غير المنفي بلم كما سبق * تنبيهات * الاول
اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على
حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يمكن ان يطلبه
نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتأخير وبين
ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل
ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضممار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير
الثاني قال ابن الانباري يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزاء
قبل ان كقولهم طعامك ان تزرنا ناكل تغديرة طعامك ناكل ان تزرنا
الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ويحتمل ان
يكون سماه جزاء باعتبار الاصل وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع
(واقربن بفا حتما) اي وجوبا (جوابا لوجعل شرطا لان او غيرها)
من ادوات الشرط (لم يتجعل) وذلك الجملة لاسمية نحو وان
يمسك بخير فهو على كل شيء قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله
فاتبوني يحببكم الله ونحو وسن يعمل من الصالحات وهو مومن فلا
يخف ظمها ولا ضمها في رواية ابن كثير وقد اجتمعا في قوله تعالى وان
يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده والتي فعلها جامد نحو ان ترفي
انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي او مترون بقدر نحو ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او تنفيس نحو وان خفتهم عيلة فسوف
يغنيكم الله او مانحو فان توليتهم فما سالتكم من اجر او لن نحو وما
تفعلوا من خير فلن تكفروا وقد تحذف للضرورة كقوله

« سن يفعل الحسنات الله يشكرها » وقوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلقى على طول السلامة نادما

قال الشارح او ندور ومثل للندور بما اخرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن
المبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله « بني ثعل من ينكع العنز ظالم » وانما وجب قرن الجواب بالفاء
فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال احق بان لا يصلح مع الانفصال

قده بعضهم بان يكون الجزء جملة اسمية إلا ان البيت الثاني
 ترده وفي محفوظ الشيخ لاثير قديما ان المبرد منع من حذف الفاء
 في الضرورة وانه زعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحان يشكره
 ورده بانه على تقدير صحة الرواية فلا تطعن في الرواية الاخرى
 (قوله فاذا قرن بالفاء علم الارتباط) وانما لم تصحح الفاء ربطه
 ايضا حتى يجعله شرطا لامتناع موالاة ادوات الشرط للفاء (قوله
 او منفيا بلا) اي التي لم يرد بها نفي المستقبل وسن قال التي اريد
 بها نفي المستقبل اما اذا اريد بها مجرد النفي فمتنع الفاء لامكان
 مجامعتها لحرف الشرط فقد ظن انه يقول على ما قبل قول الشارح
 اما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا الخ تامل (قوله ويجوز
 اقترانه) اي الجواب الصالح للجعل شرطا (قوله يقتضي ظاهرة)
 التعبير بظاهرة للاشعار بضعف هذا الاعتراض حيث كان مبنيا على
 الظاهر الذي لا ينبغي البناء عليه . والباطن الذي ينبغي النظر اليه
 هو ان يجعل اطلاق الشارح البدر الجواب على ذلك مجازا علاقته
 الجزئية بل هذا من الظاهر بالدليل فان قوله فان كان مضارعا
 رفع يدل على ذلك اذ لو كان هو الجزء لجزم وهكذا تقول في تعبيره
 بالظاهر في الاعتراض الثاني والباطن فيه ان جواز ما ذكره في الماضي
 يكفي لصدقه الجواز في صورة ولا يتوقف على ان يجري في سائر
 افراده فاندفع الاعتراضان الاول والثاني واما الثالث فدفعه ان
 الجواز في كلام الشارح البدر مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب الذي
 في المثال (قوله حسن ان يقدر ماضي المعنى) اي للمبالغة في
 تحقق وقوعه (قوله وهو بعيد) ينبغي ان يكون وجه بعده انها
 لو كانت عاطفة لكان ما بعدها شرطا لان المعطوف على الشرط
 شرط واما التوجيه بعدم جزم المضارع بعدها لفظا فلا ينبغي لانك
 قد علمت انه حيثئذ على اصمار المبتدا والجزم محل الجملة (قوله
 لانها مثلها) متعلق بتخلف (قوله خلافا لمن زعمه) هو ابو الحسن
 الاخفش مخالفا لسيويه والتحليل فانه قال ولا ارى اذا بمنزلة
 الفاء إلا رديا لا تقول ان تاني اذا اكرمك كما تقول فانا اكرمك
 ولكن ارى لاية يعني اذا هم يقنطون على حذف الفاء . هـ . ورد
 بان حذف الفاء فيما تلزمه الفاء لم يجيء في كلامهم إلا في الشعر
 وانه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب قال سيويه وزعم الخليل
 ان ادخال الفاء على اذا قيسح ويعني بقبيح انه ممتنع (قوله
 لكنه لا يعطي اشتراطها) اي بخصوصها وتعيينها وبهذا يندفع ما

فاذا قرن بالفاء علم الارتباط اما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما
 هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترب بها وذلك اذ كان ماضيا متصرفا مجردا
 من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او لم قال الشارح ويجوز
 اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه
 قد من قبل فصدقت وقوله ومن جاء بالسبيمة فكبت وقوله فمن يومن
 بربه فلا يخاب بخسها ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة
 اوجه * الاول ان قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهرة ان الفعل هو
 الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حيثئذ ان الفعل خبر مبتدا محذوف
 والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف
 الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزياة الفاء
 وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير
 السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة
 وانها داخلية على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به * الثاني
 ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي
 المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو
 ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد او وعيد نحو ان قام زيد قام
 عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان
 كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه
 بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد او وعيد نحو ومن جاء
 بالسبيمة فكبت وجوههم في النار قال في شرح الكافية لانه اذا كان وعدا
 او وعيدا حسن ان يقدر ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وقد
 نص على هذا التفصيل في شرح الكافية * الثالث انه مثل ما يجوز
 اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب
 كما مر * تنبيه * هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم
 عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم انها عاطفة جملة على
 جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وتخلف الفاء اذا المفاجاة *)
 في الربط اذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها اداة نفي
 ولم يدخل عليها ان (كان تجرد اذا لنا مكافاه *) وان تصبهم سيئة بما
 قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لانها مثلها في عدم الابتداء بها فوجودها
 يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فاما نحو ان عصى زيد فويل
 له ونحو ان قام زيد فعمرو قائم ونحو ان قام زيد فان عمرا قائم فيتعين
 فيها الفاء وقد افهم كلامه ان الربط باذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها
 خلافا لمن زعمه وانها ليست اصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء وانه
 لا يجوز الجمع بينهما في الجواب * ثنيسهان * الاول اعطى القيود
 المشروطة في الجملة بالمثال لكنه لا يعطي اشتراطها فكان ينبغي ان يسببها * الثاني ظاهر كلامه ان اذا يربطها بعد ان وغيرها

قد يقال لو جعل كان تجدد الخ نعتا لمصدر محذوف اي وتختلف الفاء اذا خلفا
 كخلف ان تجدد الخ لاعطى لاشتراط (قولهم وفي بعض نسخ التسهيل الخ)
 والذي في البعض لآخر وقد تنوب اذا المفاجأة عن الفاء في الجملة لاسمية
 (قولهم قال الشيخ ابو حيان الخ) اعلم انه وقع في التسهيل نسختان احدهما
 بالقييد بعد ان والاخرى بعدمه فبين الشيخ لاثيران النسختة الاولى ماشية
 مع السماع فانه ما ورد في شرط جازم إلا في ان وان النسختة الثانية ماشية مع
 نصوص لا يمة فانها متضافرة على الاطلاق ولما قيد لولا بالشروط المجازمة وتناولت
 نسختة لاطلاق بظاها اي شرط كان ولو غير جازم بين ان السماع جاء ايضا
 بذلك في اذا من الشروط الغير المجازمة وهذه عبارته ثبت في بعض النسخ وقد
 ينوب بعد ان اذا المفاجأة والنصوص متضافرة في الكتب على الاطلاق في الربط
 باذا الجملة لاسمية ولكن السماع انما ورد في ان من ادوات الشرط المجازمة
 قال الله تعالى وان تصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيحتاج في
 اثبات ذلك في غير ان من الادوات الى سماع وكذلك جاء جواب اذا باذا
 الفجائية نحو قوله تعالى واذا ادقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم اذا لهم
 مكر في آيتنا وقال تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون
 الى هنا كلامه فقول الشارح قال الشيخ ابو حيان تاييد لما في بعض النسخ وما
 يؤذن به المثال وقوله ومورد السماع ان اي من الشروط المجازمة الموضوع
 لها الباب وقوله وقد جاءت بعد اذا الشرطية اي جاءت بعد شرط غير جازم
 كما جاءت بعد شرط جازم فليس الشيخ لاثير معترضا على الاطلاق ولا ان كلام
 الشارح عنده ليس مورد سماع وانه يتعجب منه ولا ان قوله ومورد السماع
 ان من كلام الشارح متوركا به على ابي حيان كما وهم في ذلك كله الناظرون
 (قولهم وهو ان تاخذ الخ) الاولى اي من بعد اخذ اداة الشرط جوابها وإلا
 فهذا لا يصح ان يعود لا على الفعل ولا على بعد ولا على الجزاء تدبر (قولهم
 والرفع على الاستثناى) هو اما مصروف للواو فقط او متابعة لمن يقول به في
 الفاء او كناية عن عدم العطف على المجزوم وان كان معطوفا على جملة الشرط
 والجزاء وإلا ففي المغني قيل تكون الفاء للاستثناى كقوله
 «الم تسال الربع القواء فينطق» اي فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما
 بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله انما يقول له كن فيكون بالرفع اي
 فيكون حيثنذ وقوله

الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به الى المحضص قدمه يريد ان يعر به فيعجمه

اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه والتحقق
 ان الفاء في ذلك كله للعطف وانما المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف

من ادوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب
 بعد ان اذا المفاجأة عن الفاء فخصه بان وهو ما يؤذن به
 تمثيله قال الشيخ ابو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت
 بعد اذا الشرطية نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده
 اذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزاء) وهو ان
 تاخذ اداة الشرط جوابها (ان يقترن * بالفا او الواو
 بتثليث قمن) اي حقيق فالجزم بالعطف والرفع على
 الاستثناى والنصب بان مضمره وجوبا وهو قليل قرا
 عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغير بالرفع وباقهم
 بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن سن يصل الله
 فلا حادي له ويذرهم في طغيانهم وان تخفوها وثوتوها
 الفقراء فهو خير لكم وتكفر وقد روي بهن تاخذ من قوله
 فان يهلك ابو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد المحرام
 وناخذ بعده بذناب عيش * اجب الظهر ليس له سنم
 وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق
 وقومه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام اما اذا
 كان اقتران الفعل بعد الجزاء بشم فانه يمتنع النصب
 ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء
 او الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه
 ويجوز النصب والى ذلك الاشارة بقوله (وجزم او
 نصب لفعل اثرفا * او واوان باجملتين اكتنفا *)
 فالجزم نحو انه سن يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر
 المحسنين وهو الاشهر ومن شواهد النصب قوله
 «ومن يقترب منا ويخضع نووه» ولا يجوز الرفع

لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء والحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن وسن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او (والشرط يعني عن جواب قد علم) اي بقريئة نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض لااية اي فافعل وهذا كثير ويجب ذلك ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى نحو وانتم لاعلون ان كنتم مومنين او ما تاخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي (والعكس) وهو ان يعني الجواب عن الشرط (قد ياتي) قليلا (ان المعنى فهم) اي دل الدليل على المحذوف كقوله

فلطفا فلست لها بكفـو ولا يعل مفرك الحسام
اي والا تطلقها يعل وقوله

متى توخذوا قسرا بظنة عامر ولا ينج إلا في الصفاذ يزيد
اراد متى تتقفوا توخذوا * تنبيهات * لا اول اشار بقدر الى ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية ان كما في البيت الاول وهو واضح فليكن مراده هنا انه اقل منه في الجملة * الثاني قال في التسهيل ويحذفان بعد ان في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله

قالت بنات العم ياسلى وان كان فقيرا معدما قالت وانـسن
التقدير وان كان فقيرا معدما رضيته وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلته وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك اعني حذف الجزئين معا مع غير ان * الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا اذا حذف وحده كله فان حذف مع لاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم تقيديرة ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولي تقديره ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وقوله تعالى يا عبادي الذين آمنوا ان ارضي واسعة فاي اي فاعبدون اصله فان لم يبات ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاي اي في غيرها فاعبدون وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان احد من المشركين استجارك ونحو ان خيرا فخير (واحذف لدى اجتماع شرط) غير امتناعي (وقسم) جواب ما اخرت) اي منهما استغناء بجواب المتقدم (فهو) اي المحذف (ملتزم) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام او ان او منفيًا وجواب الشرط مقرون بالفاء او مجزوم

عليه في هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر التخويون كلمته هو ليسينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف (قوله) لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء) وجهه ان الجزاء في نهاية الارتباط بالشرط فلا يفصل بينهما بشيء مقتطع عن كل واحد منهما لم يعد على واحد منهما بمنفعة ومن هنا جاز الاعتراض بين الشرط والجزاء دون الاستئناف لان النكتة الملتزمة فيه سيرته متصلا بهما واعلم انه في البيت المذكور لا يصح الاعتراض ايضا لانهم لا ياورون اليهم لعزتهم وانفتهم إلا المقترب الخاص اما المقترب المتكبر المتجبر فيستاصلون شافه فافهم (قوله) لكنه في بعض نسخ التسهيل الخ) وفي البعض الاخر حذف قيد المنفي بلا تالية ان واعلم ان اصل عبارة التسهيل على النسخة التي ذكرها الشارح ويحذف الجواب كثيرا لقريئة وكذا الشرط المنفي بلا تالية ان واعترضها الشيخ لاثير بان مفهومه انه اذا كان مثبتا او منفيًا بلم لم يجوز حذفه وليس كذلك ويؤخذ من كلام الشارح رده بان التشبيه في المحذف الكثير فمفهومه انه اذا كان مثبتا او منفيًا بلم لم يكثر حذفه وهو اعم من عدم الجواز فيندرج تحته ما يجوز لا على كثرة مما ذكره في الميثب (قوله) وان احد من المشركين استجارك) اي لان احد فاعل فعل محذوف وجملة الفعل والفاعل هو الشرط اذ هو المعلق عليه وفي التسهيل وكلها تقتضي جملتين تسمى اولاهما شرطا ثم قال وتسمى الثانية جوابا ومثله في شرح الشيخ لاثير وشرحي ابن الناظم على الكافية والتسهيل وغيرهم فاندفع ان المحذوف هنا الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لا جملة الفعل والفاعل تدبر (قوله) فهو ملتزم) اي عند البصريين واما ما ياتي من قوله وربما رجح الخ فرائي للفراء والكوفيين (قوله) ولزوم كونه ماضيا الخ) جواب شبهة يتمسك بها من قبل الجمهور اي ان لزوم كون الجواب ماضيا في امثلة ما ذكر يشهد للجمهور على ان الجواب للشرط لامتناعي المتأخر عن القسم لا للقسم وحاصل الجواب منع تلك الشهادة والسند ان لزوم الجواب للماضوية وان كان للقسم باعتبار اغناؤه عن جواب الشرط لامتناعي الذي لا يكون إلا ماضيا (قوله) وقوله في باب القسم الخ) يعني ان كلامه في باب القسم من التسهيل يدافع كلامه في

الفصل الاول

فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله اكرمه وان يتم والله فلن اقوم ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لا قوم والله ان لم يتم زيد ان عمرا ليقوم او يقوم والله ان لم يتم زيد ما يقوم عمرو واما الشرط لامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم او تاخر كقوله * فاقسم لو اندي الندي سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر * وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون إلا ماضيا وقوله في باب القسم في التسهيل وتصدر يعني جملة الجواب في الشرط لامتناعي بلو او لولا يقتضي ان لو ولولا وما دخلنا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي ان جواب القسم محذوف استغناء

الفصل الاول من باب عوامل الجزم منه فان الاول اقتضى عدم الحذف فيما اذا سبق القسم وجاء بعده الشرط لامتناعي وان جملة الشرط وجوابه جملة جواب للقسم والثاني اقتضى ان لكل منهما جوابا مستقلا إلا ان جواب القسم محذوف وانه استغني عنه بجواب الشرط لامتناعي (قولهم موضوع للشرط الغير لامتناعي) اي بدليل انزاده بالكلام بعد هذا الباب (قولهم والمغاربة لا يسمون الخ) ان كان يريد والمصنف منهم فلا يناسبه اطلاق قوله لو حرف شرط وإلا فلا يناسب ايراد هذه الجملة في هذا المقام (قولهم رجع مطلقا) اي ولو تاخر (قولهم لان سقوطه محل بمعنى الجملة الخ) قد يقال ان قامت القرينة عليه كما هو الفرض لان احد الجوابين يدل على الاخر فلا اخلال سيما اذا اندرجنا على قول من يجعل خبر المتبدا جملة الشرط فان الخبر مذكور حيثئذ وان لم تقم فلا مزية لما اذا تقدم ذو الخبر على ما اذا لم يتقدم لو لم يكن جواب احدهما قرينة على جواب الاخر (قولهم والمراد بذوي الخبر الخ) هو مكرر مع قوله سابقا من مبتدا باق على ابتدائيتها او منسوخ لابتداء باحد النواسخ ثم زايت في بعض النسخ بايدي اصحابنا اسقاط السابق وهي الحق (قولهم والجملة التسمية) اي جملة القسم وجوابه (قولهم اذا تولى شرطان) يطلق الشرط على الاداة ويطلق على عقد السببية والمسببية وعلى الفعل وهو المراد هنا ولذا مثل للتوالي بقوله وان تومنوا وتتقوا يوتكم تدبر (قولهم فالجواب لهما) اي لفعلي الشرط معا بمعنى انه مسبب عن الاول ومسبب عن الثاني ثم ان وجدت اداة واحدة فالامر بين وان وجد لاداتان معا يكون جواب احدهما محذوفا لثلا يتوالى عاملان على معمول واحد من جهة واحدة إلا ان ينزلا منزلة العامل الواحد لكون الجهة واحدة *

* فصل لو *

(قولهم على خمسة اقسام) بقي سادس وهو التخصيص في نحو لو تامر فطاع وكانه تركه لقربه من العرض وهذا نظير ما اعتذر به الشارح عن المصنف في ترك العرض في قوله وبهما التخصيص

بجواب لو ولولا والعتذر له في عدم التنبه هنا على لو ولولا ان الباب موضوع للشرط الغير لامتناعي والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو إلا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي ذكره اذا لم يتقدم على الشرط غير لامتناعي والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم او تاخر كما اشار الى ذلك بقوله (وان تواليا وقبل ذو خبر) من مبتدا باق على ابتدائيتها او منسوخ لابتداء باحد النواسخ (فالشرط رجع مطلقا بلا حذر) وذلك نحو زيد ان يتم والله يكرمك وزيد والله ان يتم يكرمك وان زيدا ان يتم والله يكرمك وان زيدا والله ان يتم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذوي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه وافهم قوله رجع انه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام او ان لم يتم لاكرمه وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل التختيم وليس في كلام سيويه ما يدل على التختيم (وربما رجع بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء تمسكا بقوله

لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلقنا عن دماء القوم نتفلس
وقوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * اصم في نهار الفيظ للشمس باديا
ومنع الجمهور ذلك وتاولوا ما ورد على جعل اللام زائدة * تنبهات *
الاول كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ما حسي اللفظ او مضارعا مجزوما بلم نحو ولئن سالتهم سن خلتهم ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لارجمنك ولا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان يتم لاقوم واما قوله « واديك ان هو يستزدك مزيد » وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * يعلم ربي ان بيتي واسسع
فضرورة واجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء * الثاني اذا تاخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حيثئذ هي الجواب واجاز ابن السراج ان تنوى الفاء فيعطى القسم المتاخر مع نيتها ما اعطيه مع اللفظ بها فاجاز ان تقم يعلم الله لازورك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي ان لا يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة * الثالث لم ينبه هنا على

اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتنقيده بحال واقعة موقعه كقوله « ان تستغيثوا بنا ان تدعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم » وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف في شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجركم لاية وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو ان تاتي وان تحسن الي احسن اليك او باو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها او بالفاء فنصوا على ان الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو * (فصل لو) اعلم ان لو تاتي على خمسة اقسام الاول ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا

مز وهلا الخ كما سيأتي (قولهم ذكره في التسهيل) ذكر الدماميني في شرحه انه انفرد به (قولهم تصدقوا ولو بظلف محرق) هكذا اوردته جماعة وهو بمعنى رواية النساء وغيره ردوا السائل ولو بظلف محرق وفي رواية ولو بظلف والمراد الرد بالاعطاء والمعنى تصدقوا بما تيسر من كثير او قليل ولو بلغ في الفلانة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق اي الشئ كما هو عادتهم فيه لان النبي قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي واعلم انه بعد ما ذكر صاحب المغني هذا المعنى للو منسوبا لقائله قال وفيه نظر ووجه بالتزام ان لو فيما ذكر شرطية بمعنى ان كما صرح به ابن قاسم في الجني الداني والتقليل استفاد من المقام (قولهم ولكن قد يوق لها بجواب منصوب) اي وقد لا يوق لها به كما في قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبت كما سيأتي (قولهم وذلك) اي كون المصنف يقول انها اغنت عن فعل التمني لانها نفسها وضعت للتمني (قولهم لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينهما وبين ليت) قال البدر الدماميني الظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مراد الزمخشري فيكون مذهبه ان لو ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اوردته من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوقة للدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجيء لو مصدرية هذا كلامه وحاصله ان يدعى ان لو وليت اشتركا في الوضع للتمني الا ان ليت ملزومة له ولو تخرج عنه فيمتنع اجتماع فعل التمني مع ليت لعدم امكان ادعاء معنى آخر فيها ولا يمتنع اجتماعه مع لو لامكان ادعاء معنى آخر فيها (قولهم وقال في التسهيل الخ) فائدة نقل هذا الكلام هو انه نسب للمصنف سابقا القول بان لو مصدرية ايضا مع ان الكلام السابق لم يدل الا على ان المصنف يرى اغناءها عن فعل التمني والتنبيه على ان المصنف عرض بالزمخشري في شرح التسهيل بقوله وهذا عندي هو المختار كما صرح بالرد عليه في غيره تامل (قولهم ولك ان تقول الخ) اي معترضاً على قولنا نصب لانه جواب تمن انشائي (قولهم واعتذر الخ) يعني ان ادعاء كون لو مصدرية وان النصب في المضارع من باب العطف

ذكره في التسهيل * الثاني ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره * الثالث ان تكون للتمني نحو لو تائبنا فتحدثنا قيل ومنه لو ان لنا كرامة ولهذا نصب فنكون في جوابها واختلف في لوهذه فقال ابن الصانع وابن هشام الخضراوي هي قسم براسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يوق لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله

قلو نبش المقابر عن كليب فيحضر بالذئائب اي زير بيوم الشعثين لقر عيننا وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تائبنا فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تائبني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالته لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه اشرت الى نحو قول الشاعر

سرينا اليهم في جموع كانها * جبال شرورى لو تعان فتهدا

قال فلان في تهدا ان تقول نصب لانه جواب تمن انشائي كجواب ليت لان الاصل وددنا لو تعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك ان تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تاويل مصدر هذا كلامه ونص على ان لو في قوله تعالى لو ان لنا كرامة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين ان المصدرية بوجهين احدهما ان التقدير لو ثبت ان والاخر ان تكون من باب التوكيد * الرابع ان تكون مصدرية بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن فيدهنون

على المصدر وان جرى في البيت المذكور وفي مثال الزمخشري ايضا لا يجري في فلوان لناكرة لان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فيكفي للاعتماد عليه في اثبات كون لو للتعني وان المضارع منصوب في جوابها ولكن المصنف اعتذر عن ذلك الخ (قولم قتيلة) هو بقاى مضمومة فمشاة فوقية فياء الصغير فلام فهاء تانيث بنت النضر بن الحرث بن عثمة بن كلدة بفتح الكاف واللام بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي الذي قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم منصورا من بدر بالصفراء وقتل معه عقبته بن ابي معيط وكان النضر ممن يوزي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمكة وقيل اسمها ليلي وقال ابن هشام قتيلة بنت الحرث زاد ابن سيد الناس اخت النضر قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته قاله الزبير ابن بكار وشيرة وكذلك وقع في الدلائل قال الواقدي وقد اسلمت قتيلة هذه عام الفتح وكانت تحت عبد الله ابن الحرث بن امية لاصغر ابن عبد شمس بن عبد مناف قاله ابو عمر بن عبد البر وقال السهيلي تحت الحرث بن امية وقال الذهبي لم يذكر ابن الاثير ما يدل على اسلامها والظاهر من حاله انه توقف فيه (قولم وقول الاعشى) ذكر المحافظ السيوطي انه للقطامي (قولم فعطف يدهنوا الخ) اعترضه البدر الدمايني بانه ليس بشيء وانما ينبغي ان يقال ان يدهنوا منصوب بان مضرة والمصدر المسبوك منها ومن صلته معطوف على المصدر المسبوك من لو وصلتها ورد بمنع جواز اضمار ان بعد الفاء هنا لان ذلك حيث العطف على اسم ليس في تاويل الفعل نحو «اولا توقع معتر فارضيه» حتى لو كان ذلك للاسم في تاويل الفعل وجب الرفع نحو الطائر فيغضب زيد الذباب (قولم لان توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ) في بعض النسخ الموصول وهو الصواب وعلى ذلك عبارة المغني وانما كان في فلوان لناكرة تأكيد الموصول قبل تمام صلته لان الفرض ان لو مصدرية فيكون لناكرة صلة له لينسبك المصدر من ذلك وان مؤكدة للو وقد تقدمت على لناكرة ولا شك ان لناكرة صالح للو من حيث مصدريتها لينسبك منه مصدر كما ينسبك في اعجبني ان زيدا في الدار ثم ان كان هذا القائل يرى ان كرة منصوب بفعل محذوف اي نكرة فالامر ظاهر وان كان يرى انه منصوب بان اشكل عليه ما ذكره في اتاك اتاك اللاحقون من ان المؤكد لا يعمل . فاندفع ما قيل انظر ما معناه فان ما بعد ان يصلح لها لا للوفان صلة لو التي اكدت لو قبل مجيها . وما قيل الا ان يقال التوكيد قبل مجيء الصلة صادق مع عدمها . فلا ينبغي لان علة منع ما ذكر من التوكيد قبل مجيء الصلة لزوم الفصل بين الموصول وصلته وهما كالشيء الواحد وهو مفقود اذا عدت صلة الاول راسا فتأمل (قولم فيما مضى) هو متعلق بتعليق على ما حقه الشارح تبعا لهم من ان لو انما تدل على انتفاء شرطها مع ان جزاءها كان حصوله معلفا على حصول شرطها . وعبارة المغني وتفيد ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي الى هنا كلامه نعم في شرحي التلخيص المطول والمختصر وحواشيهما ان التعليق بلو حالي لا ماضي انما الماضي حصول مضمون الشرط المعلق عليه حصول مضمون الجزاء (قولم فيلزم من تقدير حصول شرطها الخ) اي اذا فرض ان شرطها حصل فرضا مطابقا لنفس الامر يتعين ان يحصل الجزاء وكذا يقال في قوله لاتي اذ لو قدر

يود احدهم لو يعبر ومن وقوعها بدونها
قول قتيلة
ما كان ضرك لو مننت وربما
من الفقى وهو المغيظ المحقق
وقول الاعشى
وربما فات قوما جل امرهم
من التاني وكان الحزم لو عجلوا
واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية
وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن
المتأخرين الشيرازي وابو البقاء وتبعهم
المصنف وعلامتها ان يصلح في موضعها
ان ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو
تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف
يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه
ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان
في نحو وما عملت من سوء تود لو ان
بينها وبينه انما بعيدا وجوابه ان لو انما
دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها
تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه كما
اجاب به المصنف في لو ان لناكرة على
رايه كما سبق واما جوابه الثاني وهو ان
يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على
حد فجاجا سبلا ففيه نظر لان توكيد
المصدر قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد
ابن علي والذين تن قبلهم بفتح الميم *
الخامس ان تكون شرطية وهي المرادة
بهذا الفصل وهي على قسمين امتناعية وهي
للتعليق في الماضي وبمعنى ان وهي
للتعليق في المستقبل فاشار الى القسم الاول
بقوله (لو حرف شرط في مضي) يعني
ان لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل
فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما
بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك

حصوله تدبر الخ (قوله ولم تكن للتعليق الخ) عطف على كان الجواب كذلك فهو تنصيص لللازم
 (قوله وحاصله انها الخ) خلاصة هذا المقام ان الجمهور قالوا ان لو حرف امتناع لامتناع
 اي حرف يدل على امتناع الجزاء بسبب امتناع الشرط فاعترضه الشيخ ابن الحاجب في
 الامالي بان الاول سبب والثاني مسبب ولا يلزم من نفي السبب نفي المسبب لجواز ان يكون
 للشيء اسباب اذا انتفى احدها خلفه بالامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على
 انتفاء جميع اسبابه وقال غيره الحق ان لو انما تدل على انتفاء الشرط فقط واما الجزاء فعلى
 ثلاثة اقسام ممتنع وواجب ومحتمل لانه ان لم يكن له سبب غير الشرط فالاول نحو ولو
 شئنا لرفعناه بها ولو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا وان ناسب باولوية فالثاني نحو
 لو لم يخف الله لم يعصه والا فالثالث نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا ولو كانت الشمس
 طالعة لكان الضوء موجودا وقد بين السعد في شرحي التلخيص ما اراد القوم من تلك العبارة
 ومنشأ شبه المتأخرين ودفع تلك الشبهة بما لم يطلع الله عليه غيره قبله وفيه يقول ابو الفضل
 قاسم بن غانم رحمه الله تعالى

لو ان لو عذراء فوق منصبة ما كنت منتظرا لكشف خمارها
 ولو انها بين الحدايق نخلصة قصرت يدي عن ذيل بعض ثمارها
 فهي التي في العدوة التصوى ولو ركضت جياذ الخيل في مضمسارها
 هجبت حجاب الحاجب العلم الذي رجعت اليه كبارها بكبارها
 اذ قال لو منعت وجود جوانبها فلذلك امتنع الوجود لمسارها
 واذا يعوق السعد نور خريسة خفيت ولو برزت كشمس نهارها

(قوله ومنه نعم المرء صهيبي الخ) لم ينسبه الى احد للاضطراب في قائله فقد نسبه ابو
 بكر بن العربي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونسبه الخطيب الى النبي صلى الله عليه
 وسلم وصرح البهاء السبكي في الغروس بان له يرة في شيء من كتب الحديث مع شدة
 الفحص وقال المحافظ العراقي لا اصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقت
 له على اسناد في شيء من كتب الحديث وبعض النخاعة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله
 ولم ار له اسنادا الى عمر . نعم وقع في الحلية لابن نعيم في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة من
 حديث عمر بن الخطاب يرفعه ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما
 عصاه وصهيبي هو ابن سنان كان ابوه وعمه عاملا بنيوي ككسرى ثم انه جلب الى مكة
 فاشتراه عبد الله بن جدعان التيمي وهو من السابقين لاولين شهد بدرا والمشاهد وكنيته ابو
 يحيى توفي بالمدينة في شوال سنة ثمان وثلاثين عن سبعين سنة او ثلاث وسبعين هذا
 ووجه الفصل بمنه ان الجزاء في هذا المثال واجب الوقوع بخلاف المثال قبله فانه فيه
 محتمل (قوله العبارة الجيدة في لو) اي من جهة السلامة من اقتضاء كون الجواب ممتنعا في
 كل موضع (قوله وهي) اي عبارة سيويه انما تدل على امتناع الجزاء الناشئ عن فقد السبب
 الذي هو الشرط لا مطلق لامتناع حتى يرد عليه ان الجزاء يكون واجبا ويكون محتملا ايضا
 (قوله على انه مراد العبارة الاولى) ترق من تصحيح عبارة سيويه لفظا ومعنى لتصحيح عبارة

ولم تكن للتعليق في المضى بل للايجاب
 فتخرج عن معناها واما جوابها فلا يلزم
 كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون
 ثابتا مع امتناع الشرط نعم الاكثر كونه ممتنعا
 وحاصله انها تقتضي امتناع شرطها دائما
 ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم
 امتناعه نحو ولو شئنا لرفعناه بها وكقولك
 لو كانت الشمس طالعة لكان النهار
 موجودا والا لم يلزم نحو لو كانت الشمس
 طالعة لكان الضوء موجودا ومنه نعم المرء
 صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه فقد
 بان لك ان قولهم لو حرف امتناع لامتناع
 فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا في
 كل موضع وليس كذلك ولهذا قال في
 شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال
 حرف يدل على امتناع قال يلزم لثبوته
 ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام
 زيد لقام عمرو محكوم بانثاقته فيما مضى
 وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمرو
 وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام
 زيد او ليس له لا يتعرض لذلك بل
 الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين . اهـ .
 وعبارة سيويه حرف لما كان سيقع لوقوع
 غيره وهي انما تدل على الامتناع الناشئ
 عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع
 على انه مراد العبارة الاولى اي ان جواب
 لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتا
 لثبوت سبب غيره وأشار الى القسم الثاني
 بقوله (ويقل * ايلاوها مستقلا لكن قبل *)
 اي يدل ايلاء لو فعلا

الجمهور من حيث المراد والمعنى انه لا يتوهم من نفي مطلق الامتناع في الجزاء عن عبارة سيبويه ثبوته في عبارة الجمهور على ما يوهمه الحكم عليها بالفساد السابق المنظور فيه لجورها فان مرادهم منها صحيح كما مراد سيبويه من عبارته واصل هذا التصحيح للشارح البدر لكن في رسالة لوالشيخ التقي السبكي ذكر بدر الدين ابن مالك ما ملخصه الموافقة على انها حرف امتناع لامتناع الشرط لا لامتناع مطلقا فلذلك لا ينافيه الثبوت في نفس الامر ويرد عليه انه اخذ على الحكم قيدا فيه وان عدم نفاذ الكلمات لا يصدق عليه الامتناع بوجه من الوجوه وانه استدلال على امتناع الشرط بانه لو ثبت لثبت جوابه وهذا استدلال على امتناع الشرط بامتناع الجواب لامتناع الشرط فيلزم الدور (قولهم مستقبل المعنى) قيد الاستقبال في عبارة المصنف بالمعنوي ليتناول الماضي اللفظ والمضارع فيتناول على ما ورد في الايات وغيرها (قولهم وقال لا حجة فيه) قال في شرحه على التسهيل وليس بحجة لان غاية ما فيه ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من المضي وذكر ان ذلك مذهب المحققين ورد بوجوه . الاول انه لا يعرف لهم انكار ذلك بل كثير منهم سكتوا عنه وجماعته منهم ائبته . الثاني ان لو على ما قرره في الاية والبيت لامتناع الاول لامتناع الثاني وهو خلاف ما ائبته من انها لامتناع الثاني لامتناع الاول . الثالث ان ما خرج عليه الاية والبيت لا يجري في كثير مما وردت فيه لو بمعنى ان وقد ذكر هذا الشارح (قولهم لو غيرك قالها يا ابا عبيدة) ضمير قالها عائد على جملة افرار من قدر الله وابو عبيدة هذا هو عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي امين هذه الامة واحد العشرة واحد الرجلين اللذين عينهما ابو بكر للخلافة يوم السقيفة وهو من السابقين الاولين شهد بدرا والمشاهد كلها وكان امير امراء الاجناد بالشام توفي في طاعون عمواس الواقع بناحية الاردن سنة ثمان مائة وثمان وخمسون سنة وجواب لو محذوف قال الزركشي في حواشي البخاري وفي تقديره وجهان احدهما لو قالها غيرك لادبته في اعتراضه على مسألة اجتهادية وافقنا عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم تعجب منه وانما تعجب من قولك مع فضلك وسبب هذا القول كما خرج الشبخان عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امراء الاجناد ابو عبيدة بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم واخبرهم بالوباء فاختلفوا فقال بعضهم خرجت لامر لا ارى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك ببيعة الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي لانصار فاستشارهم فسلخوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي سن كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليهم رجلان وقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس ابي مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذلك امير الشام افرار من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله ارايت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت واديا له عدوتان احدهما خصبة

مستقبل المعنى وما كان من حقاها ان يلها لكن ورد السماع به فوجب قبوله وهي حيثشذ بمعنى ان كما تقدم الا انها لا تجزم من ذلك قوله

ولو تلتقي اصداونا بعد موتنا

ومن دون رمسينا من الارض سبب

لظل صدى صوتي وان كنت رمة

لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

وقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرها

خلق الكرام ولو تكون عديما

واذا وليها حيثشذ ماض اول بالمستقبل نحو

ولبخش الذين لو تركوا الاية وقوله

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت

علي ودوني جنبدل وصفائح

وان تلاها مضارع تخلص للاستقبال كما ان

ان الشرطية كذلك وانكر ابن الحاج في

نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في

المستقبل وكذلك انكرة الشارح وتاول ما

احتجوا به من نحو ولبخش الذين لو تركوا

الاية وقوله « ولو ان ليلى الاخيلية سلمت »

وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضي وما

قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج

بها فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من

الخويين بان لو فيه بمعنى ان قوله تعالى

وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره

على الدين كله ولو كره المشركون قل لا

يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة

الخبيث ولو اعجبك ولو اعجبك ولو اعجبك

اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو

جاء على فرس وقوله

قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم

دون النساء ولو بانث باطهار

(وهي في الاختصاص بالذم كان) اي لو

مثل ان الشرطية في انها لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول غير رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقال ابن صفور لا يليها فعل مضمر الا ضرورة كقوله « اخلاي لو غير الحممام اصابكم » عتبت ولكن ما على الدهر معتب » او نادر كلام كقول جاتم

والأخرى جذبة الست ان رعيت المحصبة رعيها بقدر الله وان
رعيت المجذبة رعيها بقدر الله فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان
متغيبا في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا لعلا سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا
عليه وان وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فحمد الله
عمر وانصرف وكان ذلك سنة سبع عشرة من الهجرة . واعلم ان
كلام الراغب يقتضي ان جواب عمر افر من قضاء الله الى قدره فقد
قال الراغب في المحاضرات قال ابو عبيدة رضي الله عنه لعمر
رضي الله عنه حين كره طواعين الشام ورجع الى المدينة اتفر من
قضاء الله قال نعم افر من قضاء الله الى قدر الله فقال ايفع الحذر
من القدر فقال لسنا مما هناك في شيء ان الله لا يامر بما لا ينفع
ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة
وقال تعالى وخذوا حذرکم . اه . بقي ان جواب عمر هذا ماخوذ
من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قام من عند الحائط المائل فقيل
له اتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فراري ايضا الى
قضاء الله (قولهم لو ذات سوار) اي لو حرة لان الاماء لا يلبسهن
اذ ذلك والمجواب محذوف اي لهان علي وتقدم الكلام على هذا
المثال في اول الكتاب فتذكر (قولهم محذوف الفعل اولا) اي
من الاول والمبتدا من الآخر وهو ثمان بالنسبة لذلك الاول تدبر
(قولهم فقال سيويه وجمهور البصريين الخ) ليس لسيويه
نص في المسألة ولكن الشيوخ استنبطوا كونه مبتدا من كلامه
واختلفوا فممن سن استنبطه من تشبيهه وقوع ان بعد لو بانصاب
غدوة بعد لدن ورد بانه لا دليل فيه ومنهم من استنبطه من قوله
وتقول لو انه ذبح لكان خيرا فان مبنية على لو كما كانت مبنية
على لولا فاننا نعلم ان الواقعة بعد لولا في موضع رفع بالابتداء
باجتماع اهل البصرة واعلم ان هذا الاستنباط يناسب ان يكون
سيويه يرى تقدير الخبر لا عدمه راسا كما ذكره الشارح (قوله
وذلك لان لعل لا تقع هنا الخ) يعني ان الاحتياج لتقدير الخبر
موجه بالفرار من اشتباه ان المؤكدة بان التي هي لغة في لعل لو
قدر الخبر موحرا وهو غير جار هنا من حيث ان لعل التي ان لغة
فيها لا تقع بعد اما واذا انتهى ذلك للاشبهة فيرجع الى كونه موحرا
على ما هو الاصل (قولهم انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد)
اي انما يجب ان يكون الخبر فعلا اذا اريد الاخبار عن ذلك

لو ذات سوار لظمتني والظاهر ان ذلك لا يختص بالضرورة والناذر
بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة
ربي حذف الفعل فانفصل الضمير واما قوله
لو بغير الماء حلني شسرق كنت كالفصان بالماء اعتصاري
فقيل على ظاهرة ان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وقال ابن خروف
هو على اصمار كان الشاذية وقال الفارسي هو من الاول والاصل لو شرق
حقلي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا آخر ثم نبه على ما تفارق
فيه لو ان الشرطية فقال (لكن لو ان بها قد تتقنون *) اي تختص
لو بمباشرة ان نحو ولو انهم آمنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم
ولو انهم فعلوا ما يعظون به وقوله « ولو ان ما اسعى لادى معيشة ... »
وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيويه وجمهور البصريين
بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما اي ولو ثابت ايمانهم على
حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا موحرا ويشهد
له انه يأتي موحرا بعد اما كقوله

عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلو جد كاد يبريني
وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشبه ان المؤكدة اذا قدمت بالتي
بمعنى لعل فالاولى حينئذ ان يقدر الخبر موحرا على الاصل اي ولو
ايمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل
ثبت مقدرا كما قال الجميع في ما وصلتها في لا اكلمه ما ان في
السماء نجما ومن ثم قال الزمخشري يجب ان يكون خبر ان فعلا
ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن المحجب وغيره بقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر
المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله
ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
وقوله

ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبدا وازنمسا

المتدا بشي مشتق اما اذا اريد الاخبار بجماد فلا يكون الخبر فعلا
 كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام (قوله ورد
 المصنف قول هولاء) يعني ان ابن الحاجب وغيره وان منعوا وجوب
 كون الخبر فعلا فيما اذا كان الغرض الاخبار بجماد لكنهم سلموه فيما
 اذا كان الغرض الاخبار بمشتق وهذا التسليم باطل لو روي الخبر مشتقا
 غير فعل فتعين انه لا يجب ان يكون الخبر فعلا بوجه واجب
 عن الرمخشري بان كلامه يدل على ان مراده اذا اريد الاخبار بغير
 الجماد فيسقط رد ابن الحاجب وان ورود الخبر مشتقا نادر فيسقط
 رد الناظم (قوله فافتزانه بالللم نحو لو نشاء لجعلناه حطاما) في
 البرهان في اعجاز القرآن . فان قيل لم اكد الفعل بالللم في الزرع ولم
 يؤكد في الماء قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى
 يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى انتم
 تزرعونهم ام نحن الزارعون او انه من سقى الماء وجفافه من عدم
 السقي وحرارة الشمس او مرور الاعصار فاحبر سبحانه انه الفاعل
 لذلك على الحقيقة . وانه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو
 شاء وانزال الماء من السماء مما لا يتوهم ان لاحد قدرة عليه غير الله
 تعالى (قوله واما قوله عليه الصلاة والسلام) وارد على قوله
 سابقا جواب لو اما ماض معنى او وضعا *

اما ولولا ولو ما *

(قوله اي اما بالفتح والتشديد الخ) ليس هذا تفسيرا لمجرد
 التشبيه في قول المصنف كالمهم بل الغرض بيان وتفسير
 لاحكام العارضة للفظ اما المذكورة في المتن اعم من التي ذكرها
 المصنف وغيرها كالفتح والتشديد والبساطة وغير ذلك فصح ما
 ذكر بعد اي التفسيرية على انهم كثيرا ما يتسامحون في مثل ذلك
 فيدرجون بعد اداة التفسير مسائل زائدة على المفسر فلا يرد ما قيل
 لاولي اسقاطهما اي قوله بالفتح الخ وقوله حرف بسيط اذ لا
 يستفاد ذلك من التشبيه المذكور حتى يصح وقوعه بعد اي
 التفسيرية فافهم (قوله فيه معنى الشرط الخ) ظاهرة انها ليست
 حرف شرط حقيقة وقد صرح به غير واحد من النحاة واخذ من
 كلام سيويه الا في وجهه بان ما كان شرطا حقيقة لا يدل إلا على
 استلزام جملة لجملة واما تدل على استلزام مفرد لمفرد في نحو اما
 زيد فقائم ويحتمل انه اراد كونها حرف شرط حقيقة بدليل انه
 ذكر انها فيها معنى التوكيد والتفصيل وهي لها حقيقة إلا ان

ورد المصنف قول هولاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله

لو ان حيا مدرك الفسلاح ادركه ملاعب السرمح
 وقوله

ولو ان ما ابيت مني معلق يعود ثمام ما تاود عوده
 وقوله

ولو ان حيا فانت الموت فاته اخو الحرب فوق القارح العدوان
 (وان مضارع تلاها صرفا * الى المضي نحو لو يفي كفى) اي لو
 وفي كفى ومنه قوله

لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة ركعا وسجدا
 وهذا في الامتناع واما التي بمعنى ان فقد تقدم انها تصرف الماضي
 الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستعمل المعنى * تنبيهان *
 الاول لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو اريد بها معنى ان
 الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازة جماعة في
 الشعر منهم ابن الشجري كقوله « ولو يشا طار بها ذو ميعه » وقوله
 نامت فوادك لو يحزنك ما صنعت

احدى نساء بني زهل بن شيبان
 وخرج على ان ضمة لاعراب سكنت تخفيفا كقراءة ابي عمرو
 وينصرمك ويشعركم ويامرهم ولاول على لغة سن يقول شايشا بالالف
 ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والمخاتم * الثاني جواب لو
 اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او وضعا وهو اما مثبت
 فافتزانه بالللم نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو
 نشاء جعلناه اجاجا واما منفي بما فالامر بالعكس نحو ولو شاء ربك
 ما فعلوه ونحو قوله

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي
 واما قوله عليه الصلاة والسلام فيما اخرجه البخاري لو كان لي
 مثل احد ذهبا ما يسرفي ان لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء فهو
 على حذف كان اي ما كان يسرفي قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية
 نحو ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة
 او جواب لتسم مقدر ولو في الوجهين للتمييز فلا جواب لها *

(اما ولولا ولو ما)

(اما كنهما يك من شيء) اي اما بالفتح والتشديد حرف بسيط
 فيه معنى الشرط والتفصيل

يشكف بالعطف على معنى وصرح بذلك ابن الحاجب وصاحب اللب ودل عليه كلام الرضي والمغني والتزموا انها لاستلزام جملة لجملة غايته ان شرطها ملتزم المحذف والاصول المتروكة كثيرة في كلامهم (قوله والتوكيد) هذا ماخوذ من التشبيه في قول المصنف كهما يك من شيء فانه اذا كان التعليق على مطلق وجود شيء يتأكد وقوع الجزء فلا جرم يكون ذلك فيما هو بمعناه وهو اما وسيقول الشارح وهذا التفسير مدلل بفائدتين الخ فلا يرد ما قيل انه لم يستفد من كلام المصنف ليس بشيء تامل (قوله فبدليل لزوم الفاء الخ) وجهه في المغني بطلان ان تكون للعطف كونه لا يعطف خبر على مبتدئه بالفاء وبان تكون زائدة لعدم صحة الاستغناء واعتراض عليه بان الزائدة قد يلزم كباء افعل به في التعجب وال في الذي واجب عنه بان مراده بصحة الاستغناء جواز المحذف كما يدل له آخر كلامه والفاء المذكورة لا يجوز حذفها استقلالاً إلا في ضرورة او ندور لتوقف الربط عليها ولا كذلك الباء وال المذكورتان فافهم (قوله اما بعد ما بال رجال) هاهنا نسختان احدهما وهي الشائعة صورتها او ندور نحو ما خرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كافي انظر اليه اذ يتخدر في الوادي وقول عائشة رضي الله عنها اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا واما قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث خرجه البخاري فيجوز ان يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال واما التفصيل الخ والثانية او ندور نحو قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال الحديث واما التفصيل الخ وما اقتضته النسخة الاولى من تخريج آية آل عمران وحديث اما بعد ما بال رجال على حذف القول دون ما ذكر معه هو الحق اما الاول فلان الغرض في الآية توبيخ المسودي الوجوه يوم القيامة بان يقال لهم ذلك الكلام وفي الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك انكارا للخروج عن حدود الله واما الثاني فانه لا معنى للزوم ان يقول النبي كافي انظر الى موسى ولا لزوم ان تقول عائشة طافوا طوافا واحدا ولا لان يقال لا قتال لديكم مما ذكر قبله كما لا يخفى على متامل في معاني الكلام (قوله في آية البقرة) كانه لم يرد آية آل عمران السابقة مع ظهور التفصيل فيها لانه لم يذكر عدل اما الاولى فيها الذي يظهر به التفصيل (قوله وعلى هذا) اي على كون قوله والراسخون في العلم الخ كلام ذكر بعد اما مستغنى به عن تكرارها وانه قائم مقام القسم الثاني فالوقف على إلا الله اذ لو وصل به والراسخون الخ لكان من تنمة القسم الاول فلا يكون قائما مقام القسم الثاني (قوله فالوقف على إلا الله) على هذا القول يكون المراد من المشابه ما استأقر الله بعلمه . ثم ان هذا قول السلف ونقله البغوي عن اكثرين من الصحابة والتابعين والنحويين وقال ابن منصور انه الاصح

وبالغ

والتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون لاية والى ذلك الاشارة بقوله (وفا) لتلو تلوها وجوبا الفا) فا مبتدا خبره الف وتلو متعلق بالف ومعنى تلو قال وجوبا حال من الضمير في الف و اشار بقوله (وحذف ذي الفاعل في نشر اذا) لم يك قول معها قد نبذا) اي طرح الى انه لا تحذف هذه الفاء إلا اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة كقوله

فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب او ندور نحو ما خرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال وقول عائشة اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا واما التفصيل فهو غالب احوالها كما تقدم في آية البقرة ومنه اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر واما الغلام واما الجدار الايات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد التسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا اي كل من المشابه والمحكم من عند الله ولايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على إلا الله

وبالغ ابن السمعاني في نصرته وتكون الحكمة في انزاله ابتلاء الراسخين بالتوقف فعن عائشة انها قالت من رسوخهم في العلم ان آمنوا بالمشابه ولم يعملوا تاويله وقريب منه عن عمر بن عبد العزيز ومقابلته الوقف على في العلم وعليه يعلم بعض الاصفياء تاويل المشابه قال الرمخشري وهو الوجه وعزاه ابن ابي شريف للاشعري والمعتزلة وقال ابن الحاجب هو الطاهر لان الخطاب بما لا يفهم بعيد ومثله للنووي في شرح مسلم ورجحه الشيرازي وحكاه امام الحرمين والفاضل عن اكثر القراء والنحاة وبالغ بعض فيه حتى قال ان مقابله باطل وعلى هذا فيقولون مستأنف لا حال كما قال الشيخ لاثير وعلى الاستئناف قال السيد في حواشي الكشاف لا حاجة الى تقدير مبتدا اي هم يقولون على ما يشعر به كلام كثيرين وفيها ان الحق ان اريد بالمشابه ما لا سبيل اليه لمخلوق فالوقف على إلا الله وان اريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمورل فالحق العطف (قوله) وهذا المعنى (اي تفصيل الناس وتقسيمهم الى قسمين زائف يتبع المشابه ابتغاء الفتنة وراسخ في العلم يقول كل من المشابه والمحكم من عند ربي ولايمان به واجب المدلول عليه بقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ على احتمال الوقف على إلا الله كما تبين هو المعنى المشار اليه في آية البقرة فاما الذين آمنوا فيعملون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا ان تدل على ان الناس على قسمين مومن يعلم انه الحق من ربه وهو ذلك الراسخ الذي يقول كل من عندي ربي ولايمان به واجب وكافر يقول ماذا اراد الله بهذا مثلا وهو ذلك الزائف المتبع للمشابه ابتغاء الفتنة ولعل معنى كون آية البقرة مشيرة الى مجرد ذنك التسمين على الوجه المبين مجرد انها دالة على ذلك ومذكور بها وان لا يرد ذلك فلا يصح لان آية البقرة مصروحة بذلك فكيف يقال انها مشيرة له وانما ترجى ذلك من غير قطع لصحة حمل الاشارة على مقابل الصريح بان يقال ان التقسيم الماخوذ من آية البقرة في الناس بالنسبة الى صرب المثل المدلول عليه بقوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة وقد عبر فيها عن التسم الاول بالذين آمنوا العالمين بانه الحق وعن التسم الثاني بالكافر الفائل ماذا اراد الله بهذا مثلا واما التقسيم المستفاد من آية آل عمران في الناس فبالنسبة الى الكتاب المنزل وقد عبر فيه عن التسم الاول بالزائغين المتبعين للمشابه ابتغاء الفتنة وعن الثاني بالراسخين في العلم الفائلين كل من عند ربنا وبين ان الاول ليس صريحا في الثاني بل يشير اليه ليس إلا . وهذا ما قال بعضهم وهذا المعنى اي التفصيل المذكور وقوله هو المشار اليه لعله اراد بالاشارة الذكر لا ما يقابل الصريح وإلا فأية البقرة مصروحة بذلك هذا كلامه . وسن زعم انه غير سديد وانه تكلف وانه حينئذ يكون مكررا مع قوله السابق واما التفصيل فهو غالب احوالها كما تقدم في آية البقرة فهو وهم فليتبدر (قوله) كمعنى مهما وشرطها (لاولى ان تكون الواو بمعنى او التي لمنع الخلو وجواز الجمع وكذا في قوله بعده بمعنى اسم وفعل ليدل الكلام على نفى ان تكون اما بمعنى مهما فقط او بمعنى يكن فقط او بمعناها معا وعلى ادلة ذلك فافهم (قوله) انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من اسم واحد) اي كما افهم انه لا يجوز عدم الفصل راسا ثم المراد لاسم الواحد ولو حكما فيتناول جملة الشرط في نحو فاما ان كان من المتربيين فروح

وهذا المعنى هو المشار اليه في آية البقرة السابقة فتاملها وقد تاقى لغير تفصيل نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل سن ذكره وقد احكم الرمخشري شرحه فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا سجالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمته قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط . اه . * تنبيهات * لا اول ما ذكره من قوله اما كمعنى يك لا يريد به ان معنى اما كمعنى مهما وشرطها لان اما حرف فكيف يصح ان تكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد ان موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط * الثاني يوحى من قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من اسم واحد فلو قلت اما زيد طعامه فلا تاكل لم يجز كما نص عليه غيره * الثالث لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة إلا ان كانت دعاء

(قولهم بشرط ان يتقدم الجملة فاصل) اي لنلا يتوهم ان جملة الدعاء شرط اما جبي به على الاصل وقيل لان اما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل ولا يخفى ان مقتضى التعليق الجواز في الدعائية لاسميته ولو بلا فاصل إلا ان تحمل على الفعلية فليحصر (قولهم بواحد من ستة امور) اي واما باكثر من واحد فلا يجوز لان كراهة مجامعة اما للفاء يكفي في الخروج من عهدتها الواحد من تلك الامور فلا يتحمل الزائد عليه (قولهم منصوب لفظا او محلا بالجواب) والفاء وان كانت قبل ذلك الجواب وبعد المنصوب لكنها متقدمة عنهما اصالة فهي مزحقة فليس إلا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما بعدها لا فيما قبلها (قولهم بعد الفاء) اي لانه لو قدر قبلها لقدر قبل المعمول الفاصل لانه لا اصل في العامل فيلزم دخول الفعل النائية عنه اما على ذلك الفعل المقدر (قولهم وقبل ما دخلت عليه) اي لانه الجواب في الحقيقة لان الموجود مفسر له فقط وحينئذ فقولهم لان اما نائية النح ناظر لقوله بعد الفاء فقط تدبر (قولهم وخالفهم المبرد) هذا قوله القديم لكنه رجع عنه الى قول سيبويه فيما حكاه عنه ابن ولاد قال الزجاج رجوعه عندي مكتوب بخطه (قولهم مما قيل انه مفعول مطلق) الظاهر على هذا القول في صورة التنكير تجوز المفعولية المطلقة والمفعولية لاجله والمحالية وفي صورة التعريف لا ولان فقط وعليه فكان حق العبارة ان كان معرفا لا حالا ايضا إلا ان كان منكرا (قولهم يلزمان لا ابتداء) يمكن بقاوه على ظاهره المعروف في باب المبتدا وحمله على المبتدا (قولهم ان يدل على امتناع شيء لوجود غيره) ليس هذا منعكسا في قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة لان التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب بالسواك النح ولا متخلفا في قول الشافعي رضي الله عنه ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد واشجع في الوغا من كل ليث. وآل مهلب وابي يزيد ولولا خيفة الرحمن ربي حسبت الناس كلهم عبيد لان واو واشجع ليس للعطف حتى يكون مدخولها جوابا بل بمعنى مع فقط (قولهم وقد مر بيان ذلك) فيه تغليب اذ لم يقدم في باب المبتدا الكلام على لوما (قولهم مصدرا بماض النح) تفسير للتشبيه المدلول للكاف وبقي مما يدخل تحته ايضا اقتران جواب لولا بقدره كقولهم

بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمتك الله فالامر كذا * الرابع يفصل بين اما وبين الفاء بواحد من ستة امور احدها المبتدا كالايات السابقة. ثانيها الخبر نحو اما في الدار فزيد. ثالثها جملة الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وربحان لايات. رابعها اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر لايات. خامسها اسم كذلك معمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائية عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل. سادسها ظرف معمول لا ما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف نحو اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والممازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف * الخامس سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها وفيه دليل على انه لا يلزم ان يقدر متهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهمما ذكرت وعلى ذلك فيخرج اما العلم فعالم واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله ان كان معرفا وحال ان كان منكرا وفيه دليل ايضا على ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به * السادس ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى اما اذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر « ابا خراشة اما انت ذا نفر ... » بل هي فيهما كلمتان والتي في الاية ام المنذبة وما لاستفهامية ادغمت الميم في الميم والتي في البيت هي ان المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها في باب كان * السابع قد تبدل ميم اما الاولى ياء استئثالا للضعيف كقوله

وات رجلا يما اذ الشمس عارصت فيضحي وايما بالعشي فيخصر
 « لولا ولوما يلزمان لا ابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا * » اي للولا ولوما استعمالان * احدهما ان يدل على امتناع شيء لوجود غيره وهذا ما اراده بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا اي اذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازما بينهما ويقضيان حينئذ مبتدا ملتزما فيه حذف خبره غالبا وقد مر بيان ذلك في باب المبتدا وجوابا كجواب لو مصدرها بماض او مضارع مجزوم بلم فان كان الماضي مثبتا قرن باللام غالبا نحو لولا انتم لكننا مومنين ونحو قوله

لولا الاصاحبة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء وان كان منغيا تجرد منها غالبا نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من احدا ابدا وقوله « والله لولا الله ما اهتدينا » وقوله « لولا ابن اوس ناى ما ضيم صاحبه » وقد يقترن بها المنفي كقوله « لولا رجاء لفاء الطاعين لما * ابقث نواهم لنا روحا ولا جسدا » وقد يخلو منها المثبت كقوله « لولا زهير جفاني كنت منتصرا » وقوله « وكم موطن لولاي طحمت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوي » واذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم

ورحمته وان الله تواب حكيم * والاستعمال الثاني ان يبدا على
 التخصيص فيحصان بالحمل الفعلية ويشاركهما في ذلك هلا والا الموازنة
 لها والا بالتخفيف وقد اشار الى ذلك بقوله (وبهما التخصيص من
 هلا * الا الا واوليتها الفعلا *) اي المضارع او ما في ناوله نحو
 لولا تستغفرون الله ونحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما نانا
 بالملا * ونحو قولك هلا نسلم او الا نسلم او الا نسلم فدخل المجنة
 ونحو الا يغفلون قوما نكثوا ايمانهم والعرض بالتخصيص الا ان العرض
 طلب بلي والتخصيص طلب بحث (وقد يليها) اي قد يلي هذه
 الادوات (اسم بفعل مضمرة * على او بظاهر * وخر) فالاول نحو قولك
 هلا زيدا تضربه فزيدا على بفعل مضمرة بمعنى انه مفعول للفعل
 المضمر والناح نحو قولك هلا زيدا ضربه فزيدا على بالفعل الظاهر
 الذي بعده لان مفرغ له * تنبيهات * كاول نرد هذه الادوات
 للويج والتقديم فتخص بالماض او ما في ناوله ظاهرا او مضمرا
 نحو لولا جاءوا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا
 من دون الله قربانا الهية ونحو قوله

نعدون عن النبي افضل مجدم بني صوطى لولا الكه المتنا
 اي لولا نعدون الكمي بمعنى لولا * ذم لان المراد توبيخهم على نرت
 عده في الماضي وانما قل نعدون على حكاية الحال ونحو قوله

امت بعبد الله في الدمونقا فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر
 اي فهلا اسرت سعيدا * الثاني قد تقع بعد حرف التخصيص مبتدا
 وخبر فية المضمرة كان الشايتة كقوله

ونبت ليلى ارسلت بشغاسته الي فهلا نفس ليلى شغيعه سنا
 اي فهلا كان الشان نفس ليلى شغيعها * الثالث المشهور ان حروف
 التخصيص اربعة وهي لولا ولوما وهلا والا بالشديد ولهذا لم يذكر
 في السهول والكافية سواها واما الا بالتخفيف فهي حرف عرض
 فذكرها لهما مع حروف التخصيص يحتمل ان يزيد انها قد تأتي
 للتخصيص ويحتمل ان يكون ذكرها معهن لمشاكرتها المن في الاخصاص
 بالفعل وقرب معانها من معانها وبيد بقوله في شرح الكافية وانحق
 بحروف التخصيص في الاخصاص بالفعل الا المقصود بها العرض نحو

الا تزورنا * خانمة * اصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا ركبة
 من هل ولا والا يجوز ان تكون هلا فابدل من الهاء همزة وقد يلي
 الفل لولا غير مفهومة تخصضا كقوله

انت المباركة والمومن سيرته لولا نقيم دره التوم لاختلنا
 فتقول بلولم اي لولم نوم او تجعل التخصصة بالاسماء والفعل صلته لان مندرية على حد نسمع بالمعدي والله تعالى اعلم *

الباء في قوله الذي للسببية لا للاعبية لدخولها على
 المختبر عنه لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا لاخبارا كما سنقف عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل لاخبار عن زيد من نام زيد

لولا لاله ولولا حق طاعتهم لندشربت دما احلى من العسل
 واقران جواب لوبها في قوله (لوشدت قد ذنع القواد بشرية)
 مع الامة فيهما الا ان جواب لولم يسبق متبونا باللام وقد معا
 (قولهم والاستعمال الثاني) قسيم قوله احدهما وللبعد لم
 يعنونهم بهنهما (قولهم نرد هذه الادوات للتوبيخ النح) ظاهر كلام
 السهول ان الادوات للتخصيص وان مدخولها ملزوم للتوبيخ *
 لكن صرح في كتاب الاعراب بمل ما ذكره الشاح فانه قال يدخل
 على المسئلة اذا كانت تخصيضا والماض اذا كانت توبيخا نحو
 هلا فعلت كذا توبخهم على الموت وقال تعالى لوما نانا بالملائكة
 تخصيضا فصر الويغ على الماض (قولهم بالماض او ما في ناوله
 ظاهرا او مضمرا) مثل للماض الصريح الظاهر باليتين ولماض
 الصريح المضمر بفهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر ولماض الموصول
 المضمر بلولا الكه المتنا ومثال الماض الموصول الظاهر هلا تستغفر
 الله بمعنى هلا تستغفرت الله توبيخا وتنديما على نرت لاله غنار واعلم
 انه لا يلزم من وقوع الماض بها التوبيخ والتقديم فذ قال تعالى
 لولا اخبرني الى اجل قريب فاولا نفر من كل فرقة والغرض منه
 العرض (قوله اي لولا نون الكمي النح) كانه راعى في تخصيصه
 صدر البيت والا فقد ذكر العيني ان الفيز لولا ناون او بما زدن
 او نحو ذلك (قولهم فبدر المضمر كان الشايتة) اي لا لظ
 شغعت قبل نفس وهي قبل شغيعها كما قاله المغاربة ولا يهتر على
 ظاهر بناء على جواز ذلك على قاتر كما قاله الابي (قولهم
 وقرب معانها من معانها) على هذا يكون التخصيص في عبارة
 المصنف مستعملا في حقته ومجازا او يدر الواو مع ما عطف
 فيسقط على كالا بعة بحقيقته وعلى الا اخففة بمجازة تدبر *

*** الاخبار بالذي والالف واللام ***

(قوله الباء في قوله بالذي للسببية) لاوجر من جهة المعنى
 ولاوفق بقول المصنف ما قيل لاخبار النح وبقوله لدخولها على لاخبار
 عنه ان تكون بمعنى عن ثم هذا بالنظر للمعنى على الوجه المتعارف
 في غير هذا الباب والا بالنظر لهذا الباب لم يبق لاخبار به مرادا
 منه الا لاخبار عنه وبالعكس قلبا في العبارة فقط لاخبار ذم
 الطالب وقد ذكر في توجيه ذلك المصريح وجوهها اربعة

فتقول بلولم اي لولم نوم او تجعل التخصصة بالاسماء والفعل صلته لان مندرية على حد نسمع بالمعدي والله تعالى اعلم *

(لاخبارا بالذي والالف واللام)

المختبر عنه لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا لاخبارا كما سنقف عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل لاخبار عن زيد من نام زيد

فالمعنى اخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبرث عنه بالذي وهذا الباب
 وضعه النحويون للتدبر في الاحكام النحوية كما وضع النحويون
 مسائل المراد في الواعد الصريفة وعندهم سمي هذا الباب باب
 السبك قال الشارح وكثيرا ما يشار الى هذا الاخبار لصد الاختصاص
 او تنوي الحكم او نشوب السامع او اجابة الممتحن . ا . ه . والكلام
 في هذا الباب في امرين الاول في حية ما يخبر عنه والثاني في
 شروطه وقد اشار الى الاول بقوله (م قيل اخبر عنه بالذي خبر *
 عن الذي مبتدا قبل استمر *) ا . ب . موصولة مبتدا وخبر خبرها ومبتدا
 حال من الذي الثاني والذي الاول والثاني في البيت لا يحتاجان
 الى صلة لانه انما اراد نعلق الحكم على لفظهما لانهما موصولان
 والتدبر ما قيل لك اخبر عنه بهذا اللفظ اعنى الذي هو خبر عن لفظ
 الذي حال كونه مبتدا استراولا (وما سراه ا) اي ما سوى الذي
 وخبره (فوسطه صام * عاندا) وهو ضمير الموصول (حلت معطي
 الكلام *) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية او مفعولية او غيرها
 (نحو الذي ضرب زيد فذا * ضربت زيدا كان فاعلا لما خذا *)
 اي اذا قيل لك اخبر عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته
 زيد فصدر الجملة بالذي مبتدا ونحو زيد او هو الخبر عنه فتجمله خبرا
 عن الذي وتجعل ما بينهما صلة الذي وتجعل في موضع زيد الذي
 اخبرته ضمرا عاندا على الموصول ولو قيل لك اخبر عن انا من هذا
 المثال قلت الذي ضرب زيدا انا ففعلت به ما ذكر الا ان التاء ضمير
 متصل لا يمكن تأخيرها مع بناء الاتصال وان قيل اخبر عن زيد من
 قولك زيد ابوك قلت الذي هو ابوك زيد او عن ابوك قلت الذي
 هو زيد ابوك (وبالذين والذين والي * اخبر مراعا رفاق المنبت *)
 وهو ما قيل لك اخبر عنه في التنية والجمع والتانيث كما تراعي وفافه
 في الافراد والذكر فاذا قيل لك اخبر عن الزيديين من نحو بلغ الزيدان
 العمريين رسالتك قلت اللذان بلغا العمريين رسالتك الزيدان او عن
 العمريين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالتك العمريون او عن الرسالتك
 قلت التي بلغها الزيدان العمريين رسالتك فتقدم الضمير وتصله لانه اذا
 امكن الوصول لم يجز العدول الى التصل وحينئذ يجوز حذفه لانه
 عائد متصل منصوب بالفعل فـ اشار الى الثاني وهو ما في شروط الخبر
 عنه بقوله (بول بالخبر ويعرب لما * اخبر عنه ههنا قد حتما *)
 (كذا الغنى عنه . باجني او * بمضمرة شرط فواع ما عرا *) اعلم ان
 الاخبار ان كان بالذي او احد فروعها اشترط للمخبر عنه تسعة امور *
 الاول قبوله بالخبر فلا يخبر عن ايهم من قولك ايهم في الدار لانه
 تقول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فيخرج لاستفهام عماله من وجوب
 الصديقية وكذا الاول في جمع اسماء الاستفهام والشرط

(قوله فـ من اخبر عن مسمى زيد الخ هذا مما شاهد لكون الباء
 سببية وعلى انها بمعنى عـ فـ ان يقال المعنى اخبر بزيد عن الذي
 (قوله لصد الاختصاص) اي قصر المسند اليه على المسند افرادا
 او قليا او تعيينا (قوله او تنوي الحكم) اي بتكره الاستناد مرة
 الى المبتدا ومرة الى الفاعل (قوله او نشوب السامع) اي لان
 ذكر الموصول وصلته يحصل للسامع اشتياقا للعلم بمن له تلك
 الصفة (قوله او اجابة الممتحن) اي لان الدائل اخبر بزيد
 من قام زيد فاصد امتحان السائل فاذا قال له الذي قام زيد
 فـ اجابه وتخلص من الامتنع وهذا الاخبر هو لغرض للنحوي واما
 الاول فللياني . هذا والمصدر ان تغيير التوكيد لاصلي الذي لم
 يجعل فيه الذي ونحوه مبتدا والاسم الاخر خبرا الى ما ذكر لغرض
 من الاعراض المذكورة وهو غير لازم منه نفس الاعراض المذكورة لو
 اوفى بالراكيب المذكورة بصورة الاخبار من اول وهلة فتدبر
 (قوله قلت الذي هو زيد ابوك) ينبغي ان يعرب زيد مبتدا
 موخر وهو خبر مقدم ليكون الضمير خلفا عن الاسم الظاهر في الخبرية
 وقريته هذا قوله سابقا خلف معطى الكلمات في ماله من فاعلية
 او مفعولية او غيرها وعلى هذا فكلام الشارح لم يخالف الصواب
 (قوله وبالذين والذين) اي واللين واللافي اذ لا فرق (قوله
 فيخرج لانه فهم اليه) قيل هلا اخبر عنه وقدم لاجل صدره
 كما تقدم الخبر في اين زيد وقد قبل بذلك هنا واجيب بانهم
 ارادوا كون باب الاخبار على طريقتة واحدة من تاخير الخبر دائما
 (قوله وضمير الشأن) تبع في صدره من لازم الصدر الموضح
 وقال ابن جماعة ان القول بذلك في مخرج لازم يتضي ان
 العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله « اذا مت كان الناس صنفان »
 ان اسم كان ضمير الشأن وفي ان الحمد لله رب العالمين ان اسم
 ان ضمير الشأن هذا كلامه والمراد منه محذوف ان ضمير الشأن ليس
 من لازم الصدور لانه لا يخبر به وبأليات ما يلزم من عوده
 على متأخر لفظا ورتبة وقد يقال المراد من كونه لازم الصدور هنا
 محذوف انه لا يتاخر عن التمام المفسرة له المتأني للاخبار والحواب
 احق ان عدل ان او كان في ضمير الشأن لا يتأني صدرها انما
 المتأني له ان يتقدم مفسرة وسياق للشارح في باب كم وكين وكذا
 ان كم لها الصدارة وان كانت تجوز تارة باحرف وتارة بالمصنف فلتأمل

قوله
 قول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فيخرج لاستفهام عماله من وجوب الصديقية وكذا الاول في جمع اسماء الاستفهام والشرط
 وكم الخبرية وبما اشعر به في ضمير الشأن فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرناه وفي التسهيل ان الشرط ان يتقبل الاسم او خلفه بالخبر بذلك
 لان الضمير المتصل يخبر عنه مع انه لا يتاخر ولكن يتاخر خلفه وهو الضمير المنفصل

(قوله كما مر) في قوله سابقا ولو قيل لك اخبر عن النا من هذا المثال الخ (قوله مر والظاهر كاسم للاشارة الخ) عطف على قوله فالضمير كالتالي من نحو زيد ضربته الخ (قوله فلا يجوز ان يقال التي هي على البئر الكلاب) اي التي هي مأمور بارسلها على البئر الكلاب وانما لم يدل التي اما على البئر الكلاب مع انه الذي يقيه ضيه كون الكلاب منصوبا لانه حينئذ يكون مفعولا باسأل فتكون صلاته الموصول استثنائية لا خبرية لكنه يخالف قول الشارح سابقا فيما لم من فاعلة او مفعولة او غيرها واعلم ان المثال اصافيد لزوم النصب في لفظ الكلاب نابل (قوله فلا يخبر عن اسم المحرور بحق الخ) يعني بسبب عدم الاستغناء عنه بالضمير شرطا والشرط يلزم من عدمه العدم بتعدم صحة الاخبار عن محرور. حين او مذ او مذ لانعدام ذلك الاستغناء فيمن لانهم لا يجوزون الا الظاهر واما ما لا يتعدم فيه ذلك الاستغناء كمحرور رب لانه يجزى المضمير فلا يقدح ما هنا صحة الاخبار عنه اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. وفي شرح البدر الدمامي على التسهيل قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن محرور رب لانها تجزى الضمير ولكن التحق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود الى ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب الى ما بعده انتهى فليابل (قوله انما ان لا يكون في احدى الخ) خلاصة الكلام في هذا المام ان تدول اذا وجد جملتان وادت الاخبار فيهما فلا يخلو اما ان كونها مستثنيتين او بمنزلة اعملة الواحدة فان كان الاول فلا يصح الاخبار لادانته الى عطف ما ليس صلاته لعدم الضمير فيها على ما هو صلاته لوجود الضمير فيها او عكسه في جملتين لا انما لا لاحدهما بالاخري وان كان الثاني فيصح لاقصانه انتفا ما ذكر بعد الاخبار سواء كان انفاؤه بانفائه اصل العاطف او بوجوده وهو فا او غير فاع مع ضمير واحد كفي عن الاخر او بوجود ضمير في كل جملة وذلك لان كون اعملة من بمنزلة اعملة الواحدة قبل الاخبار يصيرهما بعد الاخبار جملة واحدة وقعت صلاته فان وجد فيهما حينئذ ضميران فالامر بين وان وجد ضمير واحد كفي ثم كون الجملتين بمنزلة اعملة الواحدة قبل الاخبار فانه يكون بسبب كون اعملين شرطا وجزا فان اداء الشرط تركبها كجملة واحدة ونارة يكون بسبب عطف النازية على الاولى بالفاء فان بسبب النازية على الاولى تركبها كجملة واحدة ونارة بسبب اسمال النازية على ضمير يعود على ما في الاولى فان توقفت ضمير النازية على مفسره

كما مر * الثاني قوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للذكير فلا يصح جعل المضمير مكانهما لانه ملازم للتعريف وهذا اليد لم يذكره في التسهيل * الثالث قبول الاستغناء عنه باجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه باجنبي ضميرا كان او ظاهرا فالضمير كالتالي من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها باجنبي كعمرو وبكر فلما اخبرت عنها لمت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير الموصول لان خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بفصلته واخره ثم هذا الضمير الموصول ان قد يرب رابطا للضمير بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عاندا على الموصول قبل الخبر بلا رابط والظاهر كاسم للاشارة في نحو وليس التوحي ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه لو اخبر عنه لزم التحذير السابق والاسماء الواقعة في الامثال نحو الكلاب في قولهم الكلاب على البئر فلا يجوز ان يقال التي هي على البئر الكلاب لان الكلاب لا يستغنى عنه باجنبي لان الامثال لا تغير * الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المحرور بحق او بعد او بعد لانهم لا يجوزون الا الظاهر والاخبار يستغنى عنه بقا الضمير عنه كما تقدم فغنى نحو قولك سرا با زيد قرب من عمرو الكريم يجوز الاخبار عن زيد ويمنع عن الباقي لان الضمير لا يخلقهن اما الاب فلان الضمير لا يصف واما الرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومحرور ولا غيره واما عمرو والكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان اخبرت عن المصطفى والمصطفى اليه معا وعن الدامل والمعمول معا وعن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن الضمير عنه فقول في الاخبار عن المصطفى مع المصطفى الذي سره قرب من عمرو الكريم او زيد وعن العامل مع المعمول الذي سرا با زيد قرب من عمرو الكريم وعن الموصوف مع صفته الذي سرا با زيد قرب من عمرو الكريم * الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند * السادس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد وذياب وعمرب لتلا يخرج عما لزمه من الالعمال في الثاني * السابع ان يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان اعملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة * الثامن ان لا يكون في احدى جملتين مستثنيتين نحو زيد من قولك ام زيد وقعد عمرو ولا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذي استترانه الصلة بغير الفاء فان كانتا

في الاولى تركهما كجملة واحدة واس ذلك محصوا في هذه فان تنازع فعلي الجمالين في شيء واحد تركهما بمنزلة جملة واحدة . وبيان ان كون الجمالين بمنزلة الجملة الواحدة يقتضي انقضاء المحذور في المواضع المذكورة بعد الاخبار انك اذا اردت الاخبار عن زيد من قولك ان قام زيد قام عمرو قلت الذي ان قام عمرو - زيد وهو ليس فيه ذلك المحذور اذ لا عاطف والجملة الثانية وان لم يكن فيها ضمير فان ضمير الاولى كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة وكفى في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي ان قام زيد قام - عمرو وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور اذ لا عاطف والجملة الاولى وان لم يكن فيها ضمير لكن ضمير الثانية كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة الجملة الواحدة ويكفي في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن زيد من قولك قام زيد فقدم عمرو قلت الذي قام فقدم عمرو - زيد وهو ليس فيه ذلك المحذور المذكور لان الجملة الاولى وان وجد فيها ضمير وقد عذبت عليها الثانية المائلة منه فان ضمير الاولى كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة ويكفي في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي قام زيد فقدم - عمرو وهو ليس فيه ذلك المحذور لان الجملة الثانية وان وجد فيها ضمير وقد عطفت على الاولى الخالية منه فان ضمير الثانية كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة ويكفي في جملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن زيد من قولك قام زيد وقدم عنه عمرو قلت الذي قام وقدم عنه عمرو - زيد وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور لوجود ضمير في كل من الجمليتين بسبب اندمال التركيب قبل الاخبار على ضمير يعون لما في الاولى الذي صيرهما بمنزلة الجملة ولولا ذلك ما وجد في النانبة بعد الاخبار ضمير الموصول ولزم المحذور المذكور . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي قام زيد وقدم عنده - عمرو وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور لان الجملة الثانية وان وجد فيها ضمير وقد عطفت على الاولى الخالية منه فان ضمير الثانية كاف لان الفرض ان المجموع بمنزلة جملة واحدة وكفى في الجملة الواحدة ضمير واحد . واذا اردت الاخبار عن زيد وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور المذكور . واذا اردت الاخبار عن زيد من قولك ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمته عمرو قلت الذي ضربني وضربت - زيد وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور المذكور لوجود ضمير في كل من الجمليتين بسبب افعال ضربني في ضمير زيد المنسب عن تنازع مع ضربت الذي صيرهما بمنزلة الجملة الواحدة ولولا ذلك لم يوجد في الجملة الاولى بعد الاخبار ضمير الموصول ويلزم المحذور المذكور . واذا اردت الاخبار عن عمرو من ذلك قلت الذي اكرمني واكرمته - عمرو وهو ايضا ليس فيه ذلك المحذور لوجود ضمير في كل من الجمليتين بسبب افعال اكرمت في ضمير عمرو المنسب عن تنازع مع اكرمني الذي صيرهما بمنزلة الجملة الواحدة ولولا ذلك لم يوجد في الجملة الثانية بعد الاخبار ضمير الموصول ولزم المحذور المذكور . فقول الشارح لئلا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذي اسمة وانما اصله برسد او عكسه في جملتين مستقلتين اما الاول فلعلم الفرق ولما تقدم له في باب العطف واما الثاني فلعله قبل في احدي جمليتين مستقلةين واتوله بعده فان كانا غير مستقلين النح وقوله كجمليتي النح دخل تحت الكاف مسالة التنازع

فهم مستلزمين بان كانا في حكم الجملة الواحدة كجمليتي الشرط والحزا وكما لو كان العطف بالفاء او كان في الاخرى ضمير الاسم الخبر عنه جار الاخبار لان الفاء المحذور المذكور ففي نحو ان قام زيد قام عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو الذي ان قام زيد قام عمرو وفي نحو قام زيد فقدم عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي قام فقدم عمرو زيد وعن عمرو الذي قام فقدم عمرو لان ما في الفاء من معنى السببية نزل الجمليتين منزلة الشرط والحزاء وفي نحو قام زيد وقدم عنه عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي قام وقدم عنه عمرو زيد وعن عمرو الذي قام زيد وقدم عنه عمرو وفي نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربت زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو * التاسع امكن لاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس احتمه معنى كشواي لا اعلام نحو بكر من ابن بكر اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شيء * تنبيهات * لا اول

بدليل

بدليل ذكرها بعد وقوله او كان في الاخرى ضمير المخبر منه لا يريد ان صاحب الضمير هو الذي يصح الاخبار عنه فقط بدليل قوله بعد وعن عمرو الذي قام زيد وقعد عنده عمرو وقوله جاز الاخبار اي عن كل من المسند اليهما في الجملتين بدليل صنيعه بعده وقوله لا تنفاه المحذور المذكور اي عطف ما ليس صلة على ما هو صلة او عكسه في جملتين مستقلتين وانتفاؤه يصدق بالصور التي بينا وقوله ففي نحو ان قام زيد قام عمرو الخ ناظر لقوله كجملتي الشرط والجزاء وقوله وفي نحو قام زيد فقعد عمرو الخ ناظر لقوله وكما لو كان العطف بالفاء وقوله وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ ناظر لقوله او كان في الاخرى ضمير المخبر عنه قوله وفي نحو وضربني وضربت زيدا ناظر للكافي في قوله كجملتي الشرط والجزاء . ولما لم يقدر الناظرون على استخراج هذه الدرر من عبارة الشرح . ولا اشرفوا على الكنوز المحببة في قننة ذلك الصرح . ظنوا انهم حصلوا من المسألة على طائل . وانهم اصابوا حيث اخطاوا . ولذلك قالوا اولا على قول الشارح وعن عمرو الذي قام الخ هذه العبارة كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة على ما لا يصلح لها لان الجملة الاولى ليس فيها عائد وثانيا على قوله وفي نحو ضربني وضربت زيدا هذه العبارة انت خير بان الصواب اسقاطهما لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون مما نحن فيه . وسن اتقن ما شرحناه . وتدبر ما تلوناه . علم حاله . وابتى محاله . وليت شعري ما الذي ردهم عن ان يعترضوا قول الشارح ايضا تقول في الاخبار عن زيد الذي قام وقعد عنده عمرو - زيد بالوجه الذي ذكره في القول الاخير . وانما اطنبت في هذا المقام . لكونه مزلة للاقدام . (قوله الشرط الرابع في كلامه مغن عن الشرط الثاني) اي فيما هو المتصود منه وهو الاخراج ولذا علله بقوله لان ما لا يقبل التعريف وهو ما يخرج به الشرط الثاني لا يقبل الاضمار فيخرج بالشرط الرابع فالتعليل مناسب للمعلول فتدبر (قوله زيادة على ما سبق) يفهم هذا من كون المصنف اطلق في المخبر عنه سابقا حيث قال لما اخبر عنه ثم ذكر هذه الثلاثة بعد قوله واخبروا هنا بال (قوله فلا يخبر عن زيد من قولك زيد اخوك) اي ولا عن اخوك منه (قوله والى هذين الشرطين الاشارة الخ) هذا رد على من زعم انه اشارة للتصرف فقط (قوله وان رفعت ضمير ال الخ) هو بيان لمفهوم غير وسكت عن مفهوم ضمير لظهوره اذ لا يتصف مرفوع صلة ال حيثئذ باستتار

الشرط الرابع في كلامه مغن عن اشتراط الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على انه ذكره زيادة في البيان * الثاني او في قوله او بمضمرب معنى الواو لما بان لك ان الشروط المذكورة في النظم اربعة وان الثالث والرابع لا يغني احدهما عن الاخر وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط باو فقال وشرط الاسم مخبرا عنه هنا جواز تاخير ورفع وغسنى عنه باجنبي او بمضمر او مثبت او عادم التنكير مع عدة كلا منها في الشرح شرطا مستقلا * الثالث سكت في الكافية ايضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها في التسهيل (واخبروا هنا بال) اي الموصولة (عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدا *) اي يشترط لجواز الاخبار عن ال ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذي وفروعه * الاول ان يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل وهي الفعلية والى هذا الاشارة بقوله فيه الفعل قد تقدا * الثاني ان يكون ذلك الفعل متصرفا * الثالث ان يكون مشبها فلا يخبر عن زيد من قولك زيد اخوك ولا من قولك عسى زيد ان يقوم ولا من قولك ما قام زيد والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (ان صح صوغ صلة منه لال *) اذ لا يصح صوغ صلة لال من الجامد ولا من المنفي ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل *) فان اخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله او عن المفعول قلت الواقيه الله البطل ولا يجوز لك ان تحذف الهاء لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله « ما المستفز الهوى مجود عاقبة » (وان يكن ما رفعت صلة ال * ضمير غيرها) اي غير ال (ابين وانفصل) وان رفعت ضمير ال وجب استتاره ففي نحو قولك بلغت من اخويك الى الزيدين رسالتك ان اخبرت عن التاء فقلت المبلغ من اخويك الى الزيدين رسالتك انا كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لال

ولا انفصال (قولهم) اي الضمير المستتر في المعنى لال فصح ان يكون في صلتها وانما كان ذلك الضمير المستتر في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر خلف من ضمير المتكلم وال خلف من ضمير المتكلم فهو في المعنى لال (قولهم لانه فعل المتكلم) اي حدث التبليغ فعل المتكلم (قولهم من نحو زيد ضرب جاريتهم) لا يخالف هذا قول المصنف عن بعض ما يكون الفعل قد تقدما لكونه متقدما بالنسبة للجملته الصغرى وهو ظاهر (قولهم زيد الضارب جاريتهم هو) لا يناهز هذا قولهم المخبر عنه يكون مقدما مبتدا لكونه كذلك بالنسبة للجملته الصغرى *

* العدد *

(قولهم العدد) هو بفتحتين المعدود قال تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين والمصدر العد قال تعالى انما نعد لهم عدا (قولهم نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام) هو مثال لقوله ولو مجازا (قولهم هذا اذا ذكر المعدود) لاشارة للوجوب المتبادر من قول المصنف قل ولو حملته على ما هو اعلم من الوجوب لتناول ما اذا قصد ولم يذكر في اللفظ على ما هو الفصح لكنه صرح فيما بعد بتناول كلام المصنف للقسمين فلنكن لاشارة للحكم السابق بقيد كونه في قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال إلا انه في حمل اذا ذكر الزئ على هذا ركة بينة إلا ان يقدر خبر اي هذا الحكم الكائن فيما اذا ذكر المعدود تبين منا فان قصد ولم يذكر فلنبينه ايضا فنقول الفصح الخ فتأمل (قولهم ومنه واتبعه بست من شوال) روى الطبراني مرفوعا سن صام رمضان واتبعه بست من شوال خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه (قولهم لانها اعلام) اي على الاجناس (قولهم لم يشملها كلامه) اي لان ما في قوله في ما آحاده واقعة على المعدود (قولهم وقال الكسائي الخ) الاولى والاخر ولاظهر خلافا للبغداديين والكسائي وقال الكسائي الخ تدبر (قولهم سجلات) يجوز ان يضبط بوزن زيد لان الجمع حينئذ ليس سجلات بل بكسر السين والجمع ففي القاموس السجل الدلو العظيمة مملوءة مذكر وملء الدلو والرجل الجواد والصرع العظيم الجمع سجلات ثم قال وكتب السجل لكتاب العهد ونحوه والجمع سجلات (قولهم ان كان اسما) قسيده سيأتي وهو قوله وان كان صفة (قولهم ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى) اي بان يذكر مع العدد والمعدود ما هو للونث نحو كاعبان ومعصر في البيت الاول فان الكاعب الجارية اول ما يبدو ثديها

والمعصر

رايت ثلاث سجلات بغيرها وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء * الثاني اعتبار التانيث في واحد المعدود ان كان اسما فبلغه تقول ثلاثة اشخص قاصد نسوة وثلاث اعين قاصد رجال لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى

لانه خلف من ضمير المتكلم وال للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدا نفس الخبر وان اخبرت عن شيء من بقية اسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخيرين المبلغ انا منهما الى الزيدين رساله اخواك وعن الزيدين المبلغ انا من اخويك اليهم رساله الزيدون وعن الرساله المبلغها انا من اخويك الى الزيدين رساله فالمبلغ خال من الضمير في هذه الامثلة لانه فعل المتكلم وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخرته فانا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريتهم زيد الضارب جاريتهم هو ففي الضارب ضمير ال مستتر لجريانه على ما هو له فان اخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها هو جاريتهم فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له * خانمة * يجوز الاخبار عن اسم كان بال وغيره فتقول في نحو كان زيد اخاك الكائن او الذي كان اخاك زيد واما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو الكائن او الذي كانه زيد اخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت الكائن او الذي كان زيد اياه اخوك وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذي يخلفه بفي كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت في الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من في فتقول الذي صمته يوم الجمعة واعلم ان باب الاخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله اعلم *

(العدد)

(ثلاثة بالتاء قل للعشرة * في عد ما آحاده مذكرة * في الضد) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازا (جرد) من التاء نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام هذا اذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في اللفظ الفصح ان يكون كما لو ذكر فتقول صمت خمسة تريد اياما وسرت خسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر ومنه واتبعه بست من شوال اما اذا لم يقصد معدود وانما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم واما ادخال ال عليها في قولهم الثلاثة نصف الستة فكدخلوها على بعض الاعلام كقولهم الالهة وهو اسم من اسماء الشمس حين قالوا الالهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب لهنية وهذه لم يشملها كلامه وشمل الاوليين * تنبيهات * الاول فهم من قوله ما آحاده ان الاعتبار تذكير الواحد وتانيثه لا تذكير الجمع وتانيثه فيقال ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فانهم يقولون ثلاث

حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث حمامات ورايت ثلاث سجلات بغيرها وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء * الثاني اعتبار التانيث في واحد المعدود ان كان اسما فبلغه تقول ثلاثة اشخص قاصد نسوة وثلاث اعين قاصد رجال لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى

والمعصر الجارية اول ما ادركت ونحو القبائل في البيت الثاني وهو ظاهر ونحو اما في الآية (قوله او يكثر فيه قصد المعنى) اي يكون لفظ المعدود كثيرا ما يقصد به المذكر مثلا وان كان هو مونثا اصله نحو انفس في البيت الثالث (قوله كما سيأتي) اي في شرح قول المصنف واول عشرة الخ (قوله فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان) اي وان كانت مونثة بدليل ان تقول نفس لآية ورد بقوله تعالى بلى قد جاءتك واستحسن ان فيها وجهين (قوله فتقول ثلاثة من القوم واربعة من الغنم) ذكر في هذا القسم مثالين احدهما لاسم الجمع والاخر لاسم الجنس وفي كل من التسمين بعده مثلا لاسم الجنس فاقضى ان اسم الجمع يكون لمذكر وان اسم الجنس منه ما يلزم التذكير ومنه ما يلزم التانيث ومنه ما يجوز فيه الوجهان . وظاهر انه لم يقتض ان اسم الجنس بقيد كونه جمعيا ينقسم تلك الى تلك الاقسام . اما اولا فلانه لم يقع القيد في كلامه ولا علم لا اشعار له باخص معين . واما ثانيا فان الغنم ليس اسم جنس جمعي لكونه لا واحد له من لفظه وكذلك البط لانه ذكر هنا انهم التزموا تانيثه وذكر في خانمة جمع التكسير ان التزم التانيث يثاني الكون اسم جنس جمعي . وهذا لا يثاني ما اشار اليه الشارح في بحث الكلام من انا اذا بيننا على ان الكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميرة التذكير على الاصل والتانيث ملاحظة للجمعية . فما زعمه الناظرون من التخالف بين ما هنا وبين ما تقدم ليس بشيء نعم يرد عليه ان تقول قد ذكر في خانمة جمع التكسير ان ما له واحد من لفظه ويميز بينه وبين واحدة بالتاء او بالياء والتزم تانيثه جمع لا اسم جنس جمعي ولذلك حكم سيبويه بجمعية تخم وتهم فعليه يكون البط جمعا لا اسم جنس فتامل (قوله البط) في القاموس البطة الدبة او اناء كالقارورة وواحدة البط للاوز والتبيط التجارة فيه (قوله او يكن نائبا الخ) مجزوم معطوف على يفصل قبله (قوله فذكر عدده كما يفعل بالمنوب عنه) لا يخفى ان مفرد المنوب عنه مذكر فيونث عدده فكذلك يونث عدد النائب عنه فكيف يقول فيذكر عدده إلا ان يقرأ بسكون الذال وتخفيف الكاف لكنه لا يرتبط ارتباطا حسنا بقوله كما يفعل بالمنوب عنه إلا ان يقال ان معنى تذكير العدد هنا ان يكون معدودة مذكرا فيونث هو (قوله لا يعتبر ايضا لفظ المفرد) اي بل المعتبر معناه فان كان

او يكثر فيه قصد المعنى فان اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى فالاول كقوله ... « ثلاث شخص كاعبان ومعصر » وقوله وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بريء من قبائلها العشر وجعل منه في شرح الكافية وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا اما قال فبذكر ام ترجح حكم التانيث لكنه جعل اسباطا في شرح التسهيل بدلا من اثنتي عشرة وهو الوجه كما سيأتي والثاني كقوله « ثلاثة انفس وثلاث ذود » فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان كان صفة فمبصوفا المنوي لا بها نحو فله عشر امثالها اي عشر حسنات وتقول ثلاثة ربعات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان الدابة صفة في الاصل * الثالث انما تكون العبرة في التانيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع اما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول ثلاثة من القوم واربعة من الغنم بالتاء لانك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بتترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتانيث وثلاثة من البقر او ثلاث لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى وإلا فالمراعى هو المعنى او يكن نائبا عن جمع مذكر فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا اثر للوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور والثاني نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مونث إلا انه جاء نائبا عن تكسير راجل على ارجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه * الرابع لا يعتبر ايضا لفظ المفرد اذا كان عليها فتقول ثلاثة الطامحات وخمس الهندات *

الحامس اذا كان في المعدود لغتان التذكير والتانيث كالحال جاز المحذف
والاثبات تقول ثلاث احوال وثلاثة احوال . ا . هـ . (والمميز اجرر *
جمعا بلفظ قلة في الاكثر *) اي مميز الثلاثة واخوانها لا يكون إلا
مجرورا فان كان اسم جنس او اسم جمع جرب من نحو فخذ اربعة من
الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجرب باضافة العدد نحو وكان في
المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة
وقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان
غيرهما باضافة العدد اليه وحقه حيثئذ ان يكون جمعا مكسرا من
ابنية القلة نحو ثلاثة اعد وثلاث أم وقد يتخلف كل واحد من هذه
الثلاثة فيصاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وسبعمائة وشذ
في الضرورة قوله « ثلاث مئين للملوك وفي بها ... » ويضاف لجمع
التصحيح في ثلاث مسائل احدها ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع
سموات وخمس صلوات وسبع بقرات والثانية ان يجاور ما اهل
تكسيرة نحو سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات والثالثة
ان يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلته سعائد ويجوز
ثلاث سعائد ايضا بل المختار في هاتين الاخيرتين التصحيح ويتعين في
الاولى لاهمال غيره فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهل تكسيرة
لم يصف اليه إلا قليلا نحو ثلاثة احمدين وثلاث زينات والاضافة
الى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على النعت
ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة في مسالتين احدهما ان
يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم والثانية ان
يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا او سمعا فينزل لذلك منزلة المعدوم
فالاول نحو ثلاثة قروء فان جمع قروء بالفتح على اقراء شاذ والثاني نحو
ثلاثة شسوع فان اشساعا قليل الاستعمال (ومائة والالف للمفرد اصف *)
نحو صدي مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار والالف عبد والفا مائة
وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نرزا قد ردف *) في قراءة حمزة
والكسائي ثلثمائة سنين * تنبيه * شذ تمييز المائة بمفرد منصوب
كقوله « اذا عاش الفتي مائتين عاما ... » فلا يقاس عليه واجاز ابن كيسان
المائة درهما والالف دينار (واحد اذكر وصلنه بعشر *) مجردا من
التاء (مركبا) لهما (قاصد معدود ذكر *) نحو احد عشر كوكبا وحمزة
احد مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد
يقال واحد عشر على اصل العدد (وقل لدى التانيث احدى عشرة *)

مذكرا كطالحة فيونث عدده ولو كان هو مونثا لفظا فتقول ثلاثة
الطاحات وان كان مونثا كهند فيذكر عدده ولو كان هو مذكرا لفظا
نحو خمس الهندات فما قيل قد يقال في خمس الهندات مراعاة
اللفظ والمعنى ليس بشيء (قولهم اذا كان في المعدود) اي في
واحدة بدلالة السابق واللاحق (قولهم فان كان اسم جنس
النح) صنيعة لا يتنضي دخول هذا في كلام المصنف لانهم كثيرا ما
يذكرون بعد اذاعة التفسير زيادات كثيرة على المفسر قبلها يعرف
ذلك من خالط كلامهم وغاية ما هنالك انه اشار الى ما يقيد به
الكلام ولو سلم فيكفي لذلك اشارة المصنف له بالمفهوم لان تنقيح
جر المميز بكونه جمع قلة في الاكثر يفهم انه في غير الاكثر يكون
للقلة ويكون غير جمع راسا فاندفع ما اورده عليه تامل (قولهم
باضافة العدد اليه) اي فجرة باضافة العدد اليه فهو على تقدير
المبتدا لا الفعل وان سبق التعبير به (قولهم جمعا مكسرا) اي
لا مصححا وان كان من ابنية القلة عند سيبويه (قولهم أم) هو
جمع امته واصله امي على وزن اعدت الهمة الفا وضمة
الميم كسرة ثم اعل اعلال قاص (قولهم والثانية ان يكون له بناء
قلة) اي مسموع فيه ولكنه شاذ قياسا او شاذ سمعا فينزل
لاجل احد الشذوذين منزلة المعدوم ويضاف لجمع الكثرة واما
ما لم يسمع راسا وان اقتضاه كافر على وزن افلس في وزن قروء فهو
معدوم قطعاً فلا يتوهم انه يمنع الاضافة لجمع الكثرة وانه يتخلص
من ذلك بتنزيله منزلة المعدوم فاندفع ما اورده عليه (قولهم
واجاز ابن كيسان) مقابل قوله فلا يقاس عليه (قولهم واول عشرة
النح) اي اجعل عشرة تابعة لاثنتي لا لاثني اذا تشا معدودا واحدة
اثنتي كما تجعل عشرة تابعة لاحدى لا لاحد اذا تشا معدودا واحدة
اثنتي واول عشرة اثني لا اثنتي اذا تشا معدودا واحدة ذكر كما
تجعل عشر تابعا لاحد اذا تشا معدودا واحدة ذكر فقد علم بهذا
البيت حكم اثني واثنتي في التركيب هل يطابقان اولا وعلم حكم
ثلاثة وتسعة وما بينهما في حال التركيب بالبيت قبله وعلم حكم
العشرة في التركيب هل تطابق اولا بالبيت قبله وعلم حكم احد
واحدى في التركيب هل يطابق اولا بالبيتين قبله وعلم حكم

الثلاثة

امراة باثبات التاء وقد يقال واحدة عشرة (والشين فيها عن تميم كسرة *) اي مع المونث فيقولون احدى عشرة واثنتا عشرة
بكسر الشين وبعضهم يفتحها وهو الاصل إلا ان الافصح التسكين وهو لغة الحجاز واما في التذكير فالشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر
فيقال احد عشر وكذلك اخواته لتوالي الحركات وبها قرأ ابو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين
(و) اما (مع غير احد واحد) ما معهما فعلت في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر واثباتها مع المونث (فافعل قصدا *) والحاصل
ان للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التانيث (وثلثا وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما *) اي في
الافراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المونث (واول عشرة اثنتي وعشرا * اثني اذا اثنتي تشا او ذكرا *) فتقول جاءني اثنتا عشرة امرأة

الثلاثة والتسعة في الافراد وتمييزه وتمييز المائة والالف بالابيات قبله وبما قررنا طهر ان ما قيل ان قول المصنف واول عشرة النح قد علم من قوله ومع غير احد واحد النح اي لان من جملة الغير اثنين واثنين وقد ذكر فيما تقدم انه يفعل بعشر معه ما فعل به مع احد واحد وقد فعل بعشر مع احد التذكير ومع احدى التانيث فيفعل ذلك به مع اثنين واثنين لانهما من افراد الغير واذا علم ذلك علم ايلاء عشر لاثنتين وعشرة لاثنتين وهذا ظاهر لا يخفى على من تأمل ليس بشيء كما هو ظاهر لا يخفى على متأمل (قولهم في جزاي سواهما) اي سوى اثنتي عشرة واثني عشر والمراد من جزاي اثني عشر واثنتي عشرة الجزء الاول من كل منهما اذ هما المذكوران قبل وما بقي سواهما فيتناول جزاي السوى العشرة والعشر من اثنتي عشرة واثني عشر واحد عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر والظاهر من قول الشارح قبل واما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا انه لم يدخل عشرة وعشر من اثنتي عشرة واثني عشر في كلام المصنف وحينئذ فقوله اما العجز اي من التراكيب كلها اما على ما قلنا فظاهر واما على ما قاله الشارح فلقوله قبل واما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا ثم نسبه تضمن حرف العطف للعجز دون الصدر لان تعلقه به اولا وتعلقه بالصدر ثانيا وحرف العطف يتعلق بالمعطوف فيجرب له التشريك مع الاول فالتعلق الاول قبل التعلق الثاني . فاندفع ما اوردوه من لزوم بناء الاجزاء الاول لذلك (قولهم فعلته بنائه النح) ووقوع البناء في الجزء الاول هنا كوقوعه في ليسجن ويتربصن وغير ذلك ولا يرد ان البناء كالأعراب لا يكون إلا آخرها لان البناء هنا في الآخر حقيقة وان كان التركيب صير الكلمتين كالكلمة الواحدة فان المضاف والمضاف اليه مركب وكالكلمة الواحدة ومع ذلك يقع لأعراب على آخر المضاف وآخر المضاف اليه . وما اورد من ان سبب البناء منحصر في شبه الحرف . فقد اجابوا عنه بان ذلك في البناء الاصيلي الواجب لا في العارض المجائز وما اورد هنا على قولهم بني كذا على حركة لان له اصلا في التمكن من ان كل اسم له اصل في التمكن . فقد ذكرنا في صدر الكتاب ما فيه فتذكر (قولهم ولذلك النح) اي ولكون علة بناء الصدر وقوع عجزه موقع التاء اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة وانما ترتب على كون علة بناء الصدر وقوع عجزه موقع التاء اعرب صدر اثني عشر لانفتاء تلك العلة منه لوقوع موقع ما يقبل النون الذي هو مكان لأعراب ٢ فقوله لوقوع العجز علة لما تضمنته العلة التي قبلها ونظيره ان تقول العلة في حرمة الخمر لاسكار ولذا حل الماء لاستقامته عقل شاربه وما كان كذلك لا اسكار فيه ومثل هذا في عبارة المؤلفين كثير ومنهم المحققون كالسيد والسعد ٢٠ فما قيل انظر كيف يجعل هذا ٣ علة لأعراب مع تعليه اياه بقوله ولذلك النح من غير اتيان بحرف العطف مع ان ذلك غير جائز وهم (قولهم اعرب صدر اثني عشر) اي بدليل اختلاف آخره عند اختلاف العوامل (قولهم قد فهم من كلامه) اي حيث اقتصر في صور جواز التركيب وتفصيلها على النيف مع العشرة فانه يشير الى عدم الجواز في الجملة . وما قيل ان السكوت في مقام النفي يقتضي الحصر ممنوع (قولهم ولعلم للالباس في نحو رايت خمسة عشرين النح) قد يقال للالباس موجود في نحو خمسة عشر فانه يحتمل خمسة من ثياب مثلا لعشر نسوة مثلا . والجواب الفرق بان عشرين تميزها

واثنا عشر رجلا (واليا غير الرفع) وهو النصب والمجر (وارفح بالالف *) كما رايت واما الجزء الثاني فانه مبني على الفتح مطلقا (والفتح في جزاي سواهما) اي سوى اثنتي عشرة واثني عشر (الف *) اما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث في لزوم الفتح ولذلك اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا محل بناء ووقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال احد عشر ولا يقال اثنا عشر * تنبيهان * الاول قد فهم من كلامه انه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة عشرين ولعلم للالباس في نحو رايت خمسة عشرين رجلا فانه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك * الثاني اجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا اضيف نحو خمسة عشر (وميز العشرين) وبابه (للتسعينا * بواحد) منكر منصوب (كاربعين حينا *) وخمسين شهرا ويقدم النيف بحالتيه اي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التانيث ثم يذكر العقد

(٣) قوله يجعل هذا النح المشار اليه هو ما سبق من قوله لوقوع النح تأمل

مفرد منصوب فاذا ركبت معها النيف بقي التمييز كذلك فيجب الاحتمال واما العشرة
فتتميزها قبل التركيب مجرور وبعد التركيب منصوب فلا الباس تامل (قولهم
معطوفا على النيف) قيل ولو بغير الواو (قولهم فاسباطا بدل) لا يشكل كما قال
المصريح وتبعوه على قولهم المبدل منه في نية الطرح لان معناه ان العامل ينصب على
المبدل وحده وعلى البدل وحده لا انه ينصب عليهما انصباة واحدة كما في
بقية التوابع منه على ذلك الشيخ لاثير وغيره ولا انه ملغى حتى يقال ولو قيل
وقطعناهم اسباطا لثابت فائدة كمية العدد على انه فرق بين المطروح بالفعل وبين
ما في نيته وفوات الفائدة المذكورة على الاول لا الثاني وقد ذكر الفاكهي ايضا ان
مذهب سيويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض
آخر كقولك رايت غلامه رجلا صالحا فلو استقطه لم يصح كلامك وعليه الرضي
والسعد التفتازاني ومثله في التصريح في باب عطف البيان (قولهم لذكر
العددان وافرد التمييز) في الكشاف ان قلت تمييز ما عدا العشرة مفرد فوجه
جمعه ما هو قلت المراد اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط فواقع
اسباط موقع قبيلة كما قال « بين رماحي مالك ونهشل » وقال عليه المصنف
مقتضاه جواز رايت احد عشر انعاما على ارادة احدى عشرة جماعة كل منها نعم
ولا باس برايه لو ساعده استعمال وقوله كل قبيلة اسباط لا سبط خلاف قول
ايمه اللغة السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب وعليه فمعنى قطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم اثنتي عشرة قبائل بايقاع اسباط موقع قبائل لا قبيلة
فلا يسوغ انه تمييز بل بدل والتمييز محذوف هذا كلامه . وفي تفسير النسفي
انما لم يقل اثني عشر سبطا لان المراد اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة اسباط لا سبط
فوضع اسباط موضع قبيلة ولا سباط اولاد الولد وقوله اما بدل من اثنتي عشرة
لان كل اسباط كانت امه عظيمة وكل امه قوم خلافي ما تومر الاخرى . اه .
(قولهم ولا يقال اثنان) اذا اريد العدد وكذا اذا كانت لاثنتي عشر علما على
شخص وقصد التنكير لانه وان انتفت تلك العلة لكن خلفتها علة اخرى
وهي ان تغيير الاعلام سيما بمثل هذا لا يسوغ فافهم (قولهم لمذكرهما مطلقا)
اي تندم المذكر او تاخر اتصل التمييز او انفصل وقوله وان فقد العقل مفهوم
قوله سابقا ان وجد العتل وقوله والمونث ان فضلا اي والحكم للمونث ان
فضلا وهذا بيان لمفهوم قوله سابقا بشرط لاتصال وقوله في الاضافة عطف على
قوله سابقا في التركيب وقوله لسابتهما مطلقا اي الحكم لسابتهما عاقلا او لا سبق
المذكر او المونث . وعبارة التسهيل في هذا فصل حكم العدد المميز بشيئين في
التركيب لمذكرهما مطلقا ان وجد العتل والا فللسابتهما بشرط لاتصال ولمونتهما
ان فضلا بيمين وعدم العقل وللسابتهما في الاضافة مطلقا (قولهم وان اضيف
عدد مركب) هذا صريح في ان مجموع العدد المركب هو المضاف وما بعده

معطوفا على النيف فيقال في المذكر ثلاثة وعشرون رجلا
وفي المونث تسع وتسعون نعجة (وميزوا مركبا بمثل ما *
ميز عشرون) وبابه اي بمفرد منكر منصوب (فسويتهما *)
نحو احد عشر كوكبا واثنى عشرة عينا واما وقطعناهم اثنتي
عشرة اسباطا فاسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف
اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان اسباطا تمييزا لذكر العددان
وافرد التمييز لان السبط مذكر وزعم الناظم انه تمييز
وان ذكر امسا رجح حكم الثاني * تنبيهات * لا اول
يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندي
احد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينارا ناصريا ومراعاة
المعنى فتقول ظاهريه وناصريه ومنه قوله
فيها اثنتان واربعون حلوبة * سودا كخافية الغراب لا اسحم
الثاني قد يضاف العدد الى مستحق المعدود فيستغنى
عن التمييز نحو هذه عشرون زيد ويفعل ذلك بجميع
الاعداد المركبة الا اثني عشر فيقال احد عشر ك وثلاثة
عشر ك ولا يقال اثني عشر ك لان عشر من اثني عشر
بمنزلة نون لاثنتين كما مر فلا تجامع الاضافة ولا يقال
اثنان لثلاثا بلبس باضافة اثنتين بلا تركيب * الثالث
حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا
ان وجد العقل نحو عندي خمسة عشر عبدا وجارية
 وخمسة عشر جارية وعبدا وان فقد فللسابق بشرط
الاتصال نحو عندي خمسة عشر جملا وناقته وخمس
عشرة ناقته وجملا والمونث ان فضلا نحو عندي ست
عشرة ما بين ناقته وجملا او ما بين جمل وناقته وفي
الاضافة لسابتهما مطلقا نحو عندي ثمانية اعبد وآم
وثمان آم وعبد ولا يضاف عدد اقل من ستة الى مميزين
مذكر ومونث لان كلا من المميزين جمع واقل الجمع
ثلاثة * الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز واما قوله
على اني بعد ما قد مضى * ثلاثون للحجر حول كميلا
فضرورة (وان اضيف عدد مركب * يبقى البناء) في الجزاين
على حاله نحو احد عشر ك مع احد عشر زيد بفتح
الجزاين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع لالف واللام
بالاجماع فكذا مع الاضافة والثاني ان يعرب عجزه مع
بقاء التركيب

مضاف

(١) نص عبارة الكشاف فان قلت ميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعا وهلا قيل اثني عشر سبطا قلت لو قيل
ذلك لم يكن تحقيقا لان المراد قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة اسباطا لا سبط فوضع اسباطا موضع قبيلة ونظيره بين رماحي مالك ونهشل

مضاف اليه (قوله كعبك) اي في كون عجزه معربا مع بقاء التركيب (قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) وان كان لغة مراعاة لضعفها، وعبرة التسهيل وقد يجري ما اصيف منها مجرى بعلبك وابن عرس ولا يقاس على الاول خلافا للاخفش ولا على الثاني خلافا للفراء (قوله مطلقا) اي حتى في ثمانية عشر (قوله في ثماني اذا ركب الخ) هكذا وقع في التسهيل فقال البدر الدمايني ورتبها المصنف على ما ينبغي لها فلونبه على رجحان المتلو وضعف التالي فيهن كان حسنا غير ان الرضي زعم ان فتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة لا واخر مركبة مع العشرة وكانه راي قاده اليه ما ابداه من العلة وظاهر كلام الجماعة انها مرتبة على نحو ما حكاه المصنف (قوله لبضعة الخ) ندر من العرب من يكسر باءه (قوله ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة) في كتاب الزيادي مسندا الى الشعبي قال لما نزلت الم غلبت الروم الى في بضع سنين قال المشركون لابي بكر رضى الله عنه الا ترى الى صاحبك يزعم ان الروم تظهر على فارس قال صدق فخاطروه على قلائص وجعلوا الاجل ست سنين فجاءت الست سنين ولم تظهر الروم فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا بكر كم البضع فقال ما بين الثلاث الى التسع فقال فهل مضت التسع قال لا قال فاذهب فزايدهم في الخطر ومادهم في الاجل فتزايديا قلوبين الى مثلها وجعلوا الاجل تمام تسع سنين فلم تات التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بظهور الروم على فارس . اه . (قوله فما فوقهما) اي صغ من اسم اثنين فاسم ما فوق الاثنين وهو اسم الثلاثة وهذا على نسخ فيها فما فوقهما بالثنائية والكثير من النسخ فما فوقها بالافراد اي فما فوق كلمة اثنين من باقي كلمات العدد (قوله فليس يوصف) قد ذكر الرضي انه وصف من وحد يحد وحدا اي انفرد (قوله فتضيفه) يشير الى ان مفعول تضيف في كلام المصنف ضمير محذوف يعود الى الوصف المذكور (قوله لان العرب تقول ثنيت الرجلين) قاله ابن القطاع ايضا في كتاب الافعال (قوله فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر)

كعبك حكاه سيبويه من بعض العرب نحو احد عشر مع احد عشر زيد واليه اشار بقوله (وعجز قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن صفور وزعم انه لا يصح ووجه ذلك بان الاضافة ترد للاشياء الى اصلها في الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستحسانه لان المبني قد يضاف نحوكم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو ان يضاف صدره الى عجزه مزا لا بناوهما حكى الفراء انه سمع من ابي فقعهس لاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشر و ذكر في التسهيل انه لا يقاس عليه خلافا للفراء * تنبيهات * الاول قال في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر يعني باضافة الاول الى الثاني دون اضافة المجموع كقوله

كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حخته
اي من عامه ذلك وفي دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثاني في ثماني اذا ركب اربع لغات فتح ايا وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله

واقدر شريت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنين واربع
وقد تحذف ياوها ايضا في الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لها ثمانيا اربع حسان واربع ففتحها ثمان
وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث قال في شرح الكافية لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الافراد والتركيب وعطف عشرين واخواته عليه نحو لبثت بضعة اعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة امته وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وبضع من ثلاث الى تسع . اه . (وصغ من اثنين فما فوق) اي فما فوقهما (الى عشرة) وصفا (كفاعل) اي على وزن فاعل (من فعلا *) كضرب نحو ثان وقالت ورابع الى عاشر واما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من اول الامر (واختتمه في التانيث بالتا ومتى * ذكرت) اي صغته لمذكر (فاذا فاعلا بغير تا *) فتقول في التانيث ثمانية الى عشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما تفعل باسم الفاعل من نحو صارب وصاربة وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم انه يسلك به

سبل العدد الذي صيغ منه (وان ترد) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الذي منه بني * تصف اليه مثل بعض بين *) اي كما يضاف البعض الى كلام نحو اذ اخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثمانية اثنين وثلاثة ثلاث الى عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب حيثشذ لانه ليس في معنى ما يعمل ولا مفعرا عن فعل فالتزمت اضافة لان المراد احد اثنين واحدى اثنتين واحد عشرة واحدى عشر فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة هذا مذهب الجمهور وذهب للاخفش وقطرب والكسائي وتعلب الى انه يجوز اضافة الاول الى الثاني ونصبه اياه كما يجوز في صارب زيد فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده والى هذا ذهب في التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منها فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان لم فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة اقوال

وثعلب اجاز نحو رابع اربعة وما له متابع
وقال في شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به واجاز ذلك ثعلب
وحده ولا حجة له في ذلك هذا كلامه فعم المنع وقد فصل في التسهيل
وخص الجواز بثعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائي
وقطرب كما تقدم . اهـ . (وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق) اي اذا
اردت بالوصف المصوغ من العدد انه يجعل ما هو تحت ما اشتق
منه مساويا له (فحكم جعله له احكاما *) فان كان بمعنى الماضي
وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز
تنوينه واعماله فتقول هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة اي هذا مصير الثلاثة
اربعة وتونث الوصف مع المونث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ
اسم فاعل حقيقة لانك تقول ثلثت الرجلين اذا انضمت اليهما فصرتم
ثلاثة وكذلك رعت الثلاثة الى عشرت التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل
وجاز مجرأه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي
يراد به معنى احد ما يضاف اليه فان الذي هو في معناه لا عدل له ولا
تفرع له على فعل فالترتبت اضافته كما سبق * تنبيهات * الاول
الوصف حينئذ ليس مصوغا من الفاظ العدد وانما هو من الثلث والرابع
والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب
ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لامة عينا وهو ربع وسبع وتسع
فانه على وزن شفع يشفع * الثاني لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا
يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا واجازة بعضهم وحكاة عن العرب *
الثالث افهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف
عليه عقد اليعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة
وهذه اربعة ثلاثا وثلاثين بالاعمال واربعة ثلاث وثلاثين بالاضافة . اهـ .
(وان اردت مثل ثاني اثنين * مركبا فحجى بتركيبين *) اي اذا اردت
صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض اصله كثنائي اثنين
فحجى بتركيبين صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث وصدر
ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التانيث
فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي
التانيث ثمانية عشرة اثني عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة باربع كلمات
مبنية واول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثاني الى اثنين وهذا
لاستعمال هو الاصل ووراء استعمالان آخران الاول منهما ان يقتصر
على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناوة
والى هذا اشار بقوله (او فاعلا بحالتيه) يعني التذكير والتانيث
* اصف * الى مركب بما تنوي يفي *) يفي جواب اصف فهو مجزوم

اي لانه كثافي رجلين الذي سمع له نيت الرجلين وانظر رد
الشيخ لاثير على المصنف في هذا ورد الموضح عليه في التصريح
(قولهم تنبيه الخ) غرضه من هذا التنبيه بينه في قوله
فعم في المنع الخ وحاصله ان كلامه في شرح الكافية يخالف
لكلامه في التسهيل من وجهين الاول انه عم في المنع في شرح
الكافية مع انه فصل في التسهيل بين ثان فيعمل وغيره فلا يعمل
الثاني انه خص الجواز في شرح الكافية بثعلب مع انه نقله في
التسهيل عن الاخفش هذا وعبارة التسهيل المشار اليها يصاغ موازن
فاعل من اثنين الى عشرة بمعنى بعض اصله فيفرد او يضاف الى
اصله وينصبه ان كان اثنين لا مطلقا خلافا للاخفش (قولهم
المصوغ من العدد) هذا مجرأة للسمح الذي ارتكبه المصنف
في قوله سابقا وصغ من اثنين الخ وسيبين المراد بعد هذا في
التهيهات (قولهم فتقول هذا رابع ثلاثة الخ) هذا اشارة الى ان
لاقليمية ولاكثرية في كلام المصنف والتحتية في كلامه هي معتبرة
بدرجة واحدة فقط على ما هو المتبادر (قولهم اذا انضمت اليهما
فصرتم ثلاثة) يشير الى ان معنى تصيير الاثنين ثلاثة بالثالث ان
المجموع من الاثنين والواحد يصير ثلاثة لا ان الاثنين المنضم لهما
الثالث تصير ثلاثة كما قد يتوهم بل جعله بعض سببا في قلة
النصب بفاعل في هذا الباب على باب اسم الفاعل فتدبر (قوله
الوصف حينئذ) اي حين اذ كان بمعنى بعض كذا او كان بمعنى
جاعل وسن قال اي حين اذ اريد ما ذكر فما اعطى حق التفسير
(قولهم لا يستعمل هذا الاستعمال ثان) هذا صريح في انه كلام
على الاستعمال الاخص من مجرد الجواز وان من الناس من اجاز ذلك
لاستعمال فلا معنى لما قيل رد بانه لا مانع من قولك زيد ثان
واحدا اي مصير الواحد اثنين بنفسه (قولهم باربع كلمات
مبنية) اي في غير ما اذا كانت الكلمة الثالثة اثني او اثني (قوله
واول التركيبين مضاف الى ثانيهما) اي اعم من ان تكون الى
الثاني حقيقة كما اذا لم يكن التركيب الثاني اثني عشر او اثني
عشرة او حكما كما اذا كان لان الاضافة حينئذ حقيقة الى الصدر
اما العجز فمنزل منزلة نونه (قولهم جواب اصف) هذا هو
الوجه الدال عليه البيت السابق واما جعله صفة فلا يتم لان
ما تنوي من المعنى المبين في قوله وان اردت الخ لا يفي به
المركب المضاف اليه فاعل بحالتيه بل مجموع فاعل وذلك المركب

هذا يحفظ المؤلف ولا يحفى عدم جريانه على عبارة الشارح كما هو واضح

فافهم (قولهم اشبعت كسرته) لا يظهر داع قوي الى هذا الاشباع
 تامل (قولهم وفيه حينئذ ثلاثة اوجه) كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها وجهان إلا انه على الاولى بين الوجه الاول بقوله
 الاول ان يبني صدره وعجزه الخ وعلى الثانية بين الاول بقوله
 الاول ان يعرب صدره مضافا الى عجزه (قولهم لانه لا دليل
 حينئذ على ان الخ) هو لازم للوجه الاول ايضا على النسخة
 الاولى كما لا يخفى (قولهم ٢ والثاني ان تعربهما معا) كذا في بعض
 النسخ وهو يناسب النسخة الثانية من النسختين اللتين بينا
 قبل وفي بعضها والثالث وهو يناسب الاولى منهما (قولهم في
 موضع خفض) اي باضافة الاول اليه والتركيب حينئذ نظير
 جاء في غلام سيبويه ولم يمنعه احد واما عدم صحة الاضافة في
 نحو عبد الله زين العابدين او زيد زين العابدين فللطول مع
 ظاهر اضافة الشيء لنفسه المنتفي هنا على ان الرضي ذكر ان
 لاوجه للاضافة في نحو زيد زين العابدين فظهر انه لا مخالفة
 بين ما هنا وما تقدم في باب العلم فتدبر (قولهم وهو مصادم
 لحكاية الاجماع) احيب بان المحكي فيه الاجماع على ما يدل
 عليه كلام حاكمه ما اذا جئ بالتركيبين معا لانه الذي ينتفي
 فيه تنوين فاعل اللازم لعمله النصب (قولهم يورخ) يقرأ بالهمز
 وبالواو اصلا او بدلا . واعلم ان العرب كانت تورخ بالخصب
 وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور قال الربيع بن ضبع الفزاري
 ها انا ذا أمل الخلود وقصد ادركت عقلي ومولوي حجرا
 ايا امرئ القيس هل سمعت به هيهات هيهات مثل ذا عمرا
 وقال النابغة

فمن يك سائلا عني فسأني من الشبان ايام الجبان
 وقال الاخر

وما هي إلا في ازار وعلقسة مغار ابن همام على حي خشعما
 وكانوا قديما يورخون بهبوط آدم من الجنة ثم ارخوا بالطوفان وبغير
 ذلك فارخوا بعام الفيل وبه ارخ مولد النبي صلى الله عليه وسلم
 والفجار وببعثه عليه الصلاة والسلام وبناء الكعبة وبين مبعثه
 عليه السلام وبناء الكعبة خمس سنين وبين الفيل والفجار
 عشرون ولم يزل ذلك شأنهم حتى جاء عمر رضى الله عنه وفتح البلاد

لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذكرا * وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالته) من التذكير والتانيث (قبل واو يعتمد *) يعني ان العشرين
 وبابه الى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالته فتقول الحادي والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة
 والتسعين ولا يجوز ان تحذف الواو وتركب فتقول حادي عشرين كما تقول حادي عشر الحاقا لكل فرع باصله فانه يجوز احد عشر
 بالتركيب ولا يجوز احد عشرين بالتركيب كما مر * تنبيهه * لم يذكروا في العشرين وبابه اسما مشتقا وقال بعض اهل اللغة عشرين
 وثلاثين اذا صار له عشرون او ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرون ومتسعون . ه * خاتمة * يورخ بالليالي

اشبعت كسرته والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الاول
 الذي نويته فتقول في التذكير ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي
 التانيث ثمانية اثني عشرة الى تسعة تسع عشرة والثاني منهما ان يقتصر
 على صورة التركيبي الاول بان يحذف العقد من الاول والثيف من
 الثاني واليه اشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادي عشر * ونحوه) اي
 ثاني عشر الى تاسع عشر وفي التانيث حادية عشرة الى تسعة عشرة
 فتذكر اللفظين مع المذكر وتوثقهما مع المونث وفيه حينئذ ثلاثة اوجه
 الاول ان يبني صدره وعجزه مقدرا حذف التركيبي الثاني بكماله
 وان هذا الباقي هو الاول بكماله والثاني ان يعرب صدره مضافا الى
 عجزه مبنيا حكاية ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه حذف عجز
 الاول فاعربه لزوال التركيبي ونوى صدر الثاني فبناه ولا يقاس على
 هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم انه يجوز بناوهما للحلول كل منهما محل
 المحذوف من صاحبه وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ على ان هذين
 لاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الاول * والثالث
 ان تعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثاني لزوال مقتضى
 البناء فيهما حينئذ فيجربى الاول على حسب العوامل ويجرب الثاني
 بالاضافة اما اذا اقتصر على التركيبي الاول بان استعملت النيف
 مع العشرة ليقيد الاضاف بمعناه مقيدا بمصاحبه العشرة كما هو ظاهر
 النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزئين على البناء * تنبيهان *
 الاول انما مثل بحادي عشرون غيره ليشتمل التمثيل فائدة التنبيه
 على ما التزمه حين صاغوا احدا واحدى على فاعل وفاعلة من القلب
 وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادي عشر وحادية عشرة والاصل واحد
 وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما
 عالف وعالفة واما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم واحد عشر فشاذ
 نبه به على الاصل المرفوض قال في شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب
 في واحد إلا في تنييف اي مع عشرة او مع عشرين واخواته * الثاني
 لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع
 إلا ان سيبويه وجماعة من المتقدمين اجازوه قياسا وذهب الكوفيون
 واكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر
 او رابع ثلاثة عشر ولا يجوز ان تحذف النيف من الثاني مع حذف
 العقد من الاول للالباس ويتعين ان يكون التركيبي الثاني في موضع
 خفض قال في اوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادي اجاز بعض
 النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وهو مصادم

فذكر له امر التاريخ وذلك انه قام اليه رجل فقال ارخوا فقال ما ارخوا فقال شي تعلمه
 الاعمى يكتبون في شهر كذا من سنة كذا فقال عمر حسن فارخوا وقيل ان ابا موسى الاشعري
 كتب اليه انه ياتينا من قبل امير المؤمنين كتب ليس فيها تاريخ فلا ندري على ايها العمل وقيل
 انه كتب مكاملة شعبان فلم يدري الشعبانين هل هو الماضي او المستقبل فامر بالتاريخ
 يومئذ ثم اختلفوا في مفتتح التاريخ فقال بعض من الفيل وقال قوم ببناء الكعبة وقوم بوفاته عليه
 السلام وقال قوم بالهجرة ثم اتفقوا عليها لانها الوقت الذي امن فيه المسلمون وعز الاسلام ثم
 اختلفوا فقيل يبدا من الشهور برضان لانه انزل فيه القرآن وقيل برجب لانه شهر حرام
 وقيل بالمحرم لانه منصرف الناس من حجهم وهو شهر حرام فاجمعوا عليه (قولهم لسببها)
 اي في متعارف العرب لان اكثرهم اهل براري يتعسر عليهم معرفة الشهر الا بالهلال وهو انما
 يكون ليلا . والتعليل بسببية الليالي تعريض بالزجاجي حيث زعم ان هذا من باب التغليب
 وفي المغني وهو سهو منه عن حقيقة التغليب . واعلم ان هذا التعليل غير متفق عليه فقد
 قيل لان اول الشهر ليلا فلو حمل على الايام لستطت من الشهر ليلة وهو قول ابن القاسم
 في الحمل وهو ضعيف لان اليوم لا بد له من ليلة كما ان الليلة لا بد لها من يوم فاذا ارخ
 باليوم كانت الليلة في ضمنه وقيل لان العدة المونث اخف لسقوط التاء منه وقيل لانه لو
 لم يمض الا الليلة الاولى دون يومها لارخت فلما ثبت لها التاريخ اولا حمل تاريخ الشهر
 كله على الليلة دون اليوم وصوبه ابن عصفور (قولهم لاول ليلة منه) اي في اول نحو
 لا يجعلها لوقتها او عند اول كقراءة البحدي بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف
 الميم قاله ابو الفتح وذكر الرضي انها للاختصاص على ما هو اصلها هذا وقال ابن بري قال بعض
 النحويين اللام مع خلا بمعنى بعد ومع بقي بمعنى قبل فاذا قلت لثلاث خلون فمعناه بعد
 ثلاث خلون واذا قلت لثلاث بقين فمعناه قبل ثلاث بقين قال وهذا المعنى صحيح (قولهم
 او لغرته) ان كانت الغرة مختصة بالليلة الاولى فالامر بين وان عم الثلاث لاول كما اقتضاه
 كلام للجوهري وكلاما ابن عصفور والشيخ لاثير فيخصص في المعطوف عليه هنا (قولهم او
 مهله او مستهله) ها وهما مفتوحة وهما اسما زمان كقدم الحاج . وقول البدر الدمايني اسما
 مفعول من اهل واستهله مبنيين للمفعول قيل عليه انه تعسف . واعلم انه اولع متأخرو
 المصريين يكسرها مستهله حتى بنوا عليه التورية فقال محيي الدين عبد الظاهر
 لا تسالني عن اول العشق افي انا فيه قديم هجر وهجره
 انا من ادعني ووجهك ارخصت غرامي بمستهله وغرته

وقال ابن نباتة

اخط سوالي بالرقاع ولا ارى جفائك يا هذا بوصلك ينسخ
 وتذبح جفني بالدموع وما لم سوى الشهر بعد الشهر في البعد يسلخ
 ترى هل لعامي من جبينك غرة هلالا بدعني المستهله يورخ
 لمن اشبهت منك الغصون معاطف لقد اصبحت ايضا تتيه وتشمخ

* فائدة * في تسمية الشهور ولايام التسمية بالمحرم لتخريم القتال فيه .
وصفر لخلو الطرقات فيه بحصول الخوف لخروج شهر الامان . والربيعين لانهما
صادفا اذ ذاك وقت الربيع . وجادى لمصادفتها جودا وبردا . ورجب لترجييه
اي تعظيمه ويقال فيه لاصب لان الرحمة والامان ينصبان فيه والاصم لانه
لا تسمع فيه للسلاح حركة . وشعبان لان القبائل تتشعب فيه اي تتفرق
لذهاب شهر الامان رجب . ورمضان لانه صادف اذ ذاك وقت الرمضاء اي
شدة الحرارة الذي هو الصيف . وشوال لان الانعام تشول فيه اذ نابها من الطير
الذي يلدغها . وذو القعدة لعودة الناس فيه عن القتال لانه اول الاشهر المحرم .
وذو الحجة لوقوع الحج فيه . والتسمية بالاحد الى الخميس ظاهرة واما بالجمعة
فلان العرب كانت تجتمع بها وتعظمها وبالسبت لان السبت القطع وراوا في
بعض الكتب القديمة ان الله لم يخلق فيه احدا . وعندهم للشهور اسماء اخر
وهي موتمر وناجر وخوان وبضان وحنين ورنى ولاصم والعاذل وناقق والوعل
ورنة وبرك . ولايام اسماء اخر وهي اول اهنون جبار دبار منوس عربوثة شيار
(قولم اجود) اي لاختصاره (قولم او ساخه او انسلاخه) منصوب نصب
صلاة العصر وقدم الحاج (قولم وقد تخلف النون الخ) تقدم تحقيقه
للشارح عند قول المصنف والله يقضى بهيات وافرة *

* كم وكاين وكذا *

(قولم هذه الفاظ يكتفى بها عن العدد) الذي في عبارة غيره العرب تكفي عن
العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثره بها وبكاين (قولم لعدد مبهم الجنس
والمقدار) قال الرضي كم للاستفهامية والخبرية يدلان على معدود فالاستفهامية
لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند
المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج للميز المعدود . اه . فما قيل اي مبهم جنسه ومقداره عند
المتكلم وهم ظاهر (قولم وخبرية بمعنى عدد كثير) ذكر بعض ان كونها خبرية
لا ينافي كونها للانشاء التكثر لان خبريتها انما هي باعتبار دلالتها على الكثرة
وانشاءيتها من جهة التكثر القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج هذا
كلامه ولا يذهب عليك انه جار في جميع الاخبار اذ يقال ان خبرية زيد
قائم انما هي باعتبار دلالتها على ثبوت القيام لزيد اذ هو معروض الصدق والكذب
وانشاءيتها من جهة الاخبار القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج والاولى
ان تسميتها بالخبرية لاشارة الكلام بها الى ان كذا كثير وان الخبرية ليس فيها
انشاء اصلا وهو ظاهر كلام الشارح في وجوه افتراق الاستفهامية من الخبرية .
واعلم انه ذهب ابو بكر بن طاهر وابن خروف الى انها تقع على القليل والكثير
كرب وقالوا ان ذلك مذهب سيويه والكسائي وايدة الشيخ الاثير وسيشير الشارح

وهو اجود من الخمس عشرة خلت او بقيت ثم لاربع
عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر بقين او ثمان بقين
الى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه او سرارة او سررة
ثم لآخر يوم منه او ساخه او انسلاخه وقد تخلف
النون التاء وبالعكس والله اعلم *

(كم وكاين وكذا)

هذه الفاظ يكتفى بها عن العدد ولهذا اردت بها باب
العدد اما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهي على
قسمين استفهامية بمعنى اي عدد وخبرية بمعنى عدد
كثير وكل منهما يفتقر الى تمييز اما الاولى فمميزها كميز
عشرين واخوانه في الافراد والنصب وقد اشار الى ذلك
بقوله (ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم
شخصا سما *) اما الافراد فلانم مطلقا خلافا للكوفيين

فانهم يميزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجماعات نحوكم فلانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان جاز ولا فلا وهو مذهب الاخفش واما النصب ففيه ايضا ثلاثة مذاهب احدها انه لازم مطلقا والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيراfi وعليه حمل اكثرهم - كم عمته لك يا جرير وخالة - والثالث انه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجع على الجر ان دخل عليها حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذكر سيوييه جره الا اذا دخل عليها حرف جر والى هذا الاشارة بقوله (واجزان تجره من مضمر * ان وليت كم حرف جر مظهرا *) فيجوز في بكم درهم اشتريت النصب وهو الارجح والجر ايضا وفيه قولان احدهما انه بمن مضمر كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيوييه والفراء وجماعة والثاني انه بالاضافة وهو مذهب الزجاج * واما الثانية وهي الخبرية فميزها يستعمل تارة كميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد اشار الى ذلك بقوله (واستعملتها مخبرا كعشرة * او مائة ككم رجال او مرة *) ومن الاول قوله - كم ملوك باد ملكهم - ومن الثاني قوله - وم ليلة قد بتها غير آثم - وقوله كم عمته لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري ويروى هذا البيت بالنصب والرفع ايضا اما النصب فقيل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيتك وعليهما فكم مبتدا خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم واما الرفع فعلى انه مبتدا وان كان نكرة لانها قد وصفت بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما حذف لك من صفة خالة مدلولها عليها بلك لاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان الخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة * تنبيهات * لا اول افراد تمييز الخبرية اكثر وافصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم * الثاني الجر هنا باضافة كم على الصحيح اذ لا مانع منها وقال الفراء انه بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين * الثالث شرط جر تمييز الخبرية للاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك جائز فيها في السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف او مجرورا كقوله

الى هذا في وجوه الافتراق (قوله فانهم يميزون جمعه مطلقا) والبصريون يجعلون ذلك حالا وتقدير كم عبيدا ملكت عندهم كم نفسا ملكت حال كونهم مملوكين (قوله ان تجره من مضمر) جواز ابن الحاجب ان تكون مظهرة نحوكم من ملك في السموات سل بني اسرائيل كم آتيناكم من آية وانما اوجب الجمهور اضمارها لان جاركم عوض عنها (قوله اذا كان مفردا) هذا التقييد اصله لابن هشام الحضراوي فقد قال الشيخ لاثير وقال ابن هشام لا يكون منصوب كم الخبرية جمعا لانه تمييز والتمييز يلزمه ان لا يجمع الا ما استثنى منه . ا . ه . وهو ما ذهب اليه ابو علي الشلوبين ومختار الشيخ لاثير جواز الوجهين كما كان حال خفضه سواء كان النصب مع الفصل او بدونه كما في هذه اللغة بل نص على جواز الجمع السيرافي وفي الكتاب ما يدل عليه وفي الافصح ظاهر كلام ابن علي وكلام سيوييه وابي العباس انه يجوز نصب ميمز الخبرية مفردا كان او جمعا (قوله فقد نسيتك) لاولى بالمبالغة في الهجاء حذفه ليكون اشارة الى كثرة خدمه من عمات جرير وخالاته بحيث لم يعرف عددهم اصلا (قوله حينئذ) اي حين الرفع ومقابلته حين النصب والجر فان عليه لا يحتاج لتقدير ذلك لان الخبر عنه وان كان متعدد المعنى لاضافته الى متعدد او تمييزه لكنه مفرد في اللفظ (قوله هنا) قيد بالظرف للاحتراز عن كم الاستفهامية فان الجر فيها بمن مضمر على الارجح (قوله اذ لا مانع منها) اي من الاضافة في كم الخبرية واما الاستفهامية فان المانع فيها هو ان شرط الجر بعدها على مذهب سيوييه والفراء والتحليل دخول حرف الجر عليها الذي هو عوض من من المقدره فلا يمكن ان يكون الجر بالاضافة حينئذ والمقابل وهو الزجاج يمنع عوضية ذلك الحرف فتأمل (قوله فان فصل نصب) اي فصل بغير الفعل المتعدي و الا فقد قال الرضي واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاثيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات كم اهلكتنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبه يقيد قوله فيما سياتي ايضا تعين النصب وهو مذهب سيوييه (قوله فان ذلك) اي الفصل جائز فيها اي الاستفهامية في السعة يدل على هذا كلامه في وجوه الافتراق (قوله والصحيح اختصاصه بالشعر) اي الفصل بالظرف والجار والمجرور لا مطلقا لئلا

يرد

كم دون مية مومة يبال لها اذا تيممها الخريت ذو الجلد وقوله كم بجرد مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه وقوله كم في بني بكر بن سعد سيد صخم الدسيعة ماجد نفاع والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه وقد مر وذهب الكوفيون الى جوازه في الاختيار

كم عمته لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري ويروى هذا البيت بالنصب والرفع ايضا اما النصب فقيل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيتك وعليهما فكم مبتدا خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم واما الرفع فعلى انه مبتدا وان كان نكرة لانها قد وصفت بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما حذف لك من صفة خالة مدلولها عليها بلك لاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان الخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة * تنبيهات * لا اول افراد تمييز الخبرية اكثر وافصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم * الثاني الجر هنا باضافة كم على الصحيح اذ لا مانع منها وقال الفراء انه بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين * الثالث شرط جر تمييز الخبرية للاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك جائز فيها في السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف او مجرورا كقوله

كم دون مية مومة يبال لها اذا تيممها الخريت ذو الجلد وقوله كم بجرد مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه وقوله كم في بني بكر بن سعد سيد صخم الدسيعة ماجد نفاع والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه وقد مر وذهب الكوفيون الى جوازه في الاختيار

يرد نحوكم تركوا من جنات الخ (قوله وقيل ان كان الفصل
بناقص الخ) المراد بالنقص والتام هنا هو المراد بهما فيما تقدم حيث
يقولون يخبر بالظرف والمجرور التامين لا الناقصين (قوله وان
بناءهما على السكون) في التسهيل وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى
حرفه وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى (قوله اذا دل عليه
دليل) نحوكم صمت اي يوما او يومين لان الصوم لا يكون إلا
فيه (قوله وانهما يلزمان الصدر) اما الاستفهامية فتضمنها الاستفهام
واما الخبرية فاجريانها مجراها هذا ونقل لاخفش عن بعض العرب
انه يقدم العامل على كم الخبرية قيل والصحيح القياس عليه
(قوله وإلا فان كانت الخ) اي وإلا يتقدم عليها حرف جر او
مضاف فان كانت كناية عن مصدر لوقوعها مميزة بالجنس الواقعة
عليه نحوكم ضربته ضربت او لم تكن كناية عن مصدر وانما
كانت كناية عن ظرف نحوكم يوم صمت فيه فهي على الاول
منصوبة على المصدر وعلى الثاني منصوبة على الظرف وإلا
تكن كناية عن ظرف ولا عن مصدر فان لم يلها فعل اصلا لا
متعديا ولا لازما نحوكم عبد مملوك او وليها فعل والحال انه لازم
نحوكم رجل قام او وليها فعل متعد رافع ضميرها نحوكم عبد قتل
سيدا او وليها فعل متعد لم يرفع ضميرها بل رفع سببها اي اسما
ظاهرا ملتبسا بضمير يعود عليها نحوكم رجل صحب ابنه الخليفة
فهي في محل رفع على انها مبتدا في هذه الصور كلها وان وليها
فعل متعد لم يرفع ضميرها ولا سببها بل رفع اجنبيا فان كان لم
ياخذ مفعوله نحوكم رجل ضربت فتكون هي مفعولا له وان
اخذ مفعوله نحوكم رجل ضرب زيد عمرا عنده فهي مبتدا إلا اذا
كان الفعل المتعدي الذي بعدها اخذ مفعوله وكان ذلك المفعول
ضميرا يعود عليها نحوكم عبد ملكته ففيها حيثذ وجهان احدهما
ان تكون مبتدا والاخر ان تكون مفعولة لفعل محذوف يفسره
المذكور من باب الاشتغال هذا ايضا كلامه (قوله يعني هذه
اي الخبرية) انما خصص بها مراعاة لكلامه في التسهيل فيه معنى
كائن وكذا كعنى كم الخبرية الخ ولان كذا المشبهة ايضا لا تكون
للاستفهام ومجبي كائن له قليل (قوله في الدلالة على تكثير
الخ) هكذا نقله المصنف وغيره وسعيدة الشارح صريحا في الاوجه
التي اشتركت فيها كم وكذا قريبا لكن قال بعض على المصنف في
كذا الظاهر انها لمجرد عدد مبهم (قوله ويتصب تمييز ذين) اي

وقيل ان كان الفصل بناقص نحوكم اليوم جائع اتاني وكم بك ماخوذ
جاء في جاز وان كان بتام لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل
بجملة كقوله ... كم فالتالي منهم فضلا على عدم - او بظرف وجار ومجرور
معا كقوله قوم سنانا وكم دونه من الارض محدودبا غارها
تعين النصب قاله المصنف وهو مذهب سيويه * الرابع الاستفهامية
والخبرية يتفقان في سبعة امور ويفترقان في ثمانية امور فيتفقان في
انهما اسمان ودليله واضح وانهما مبنيان وان بناءهما على السكون
وقد سبق ذلك في اول الكتاب وانهما يفتقران الى مميز لابهامهما
وانهما يجوز حذف مميزهما اذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف
تميز الخبرية وانهما يلزمان الصدر فلا يعدل فيهما ما قبلهما إلا المضاف
وحرف الجر وانهما على حد واحد في وجوه الاعراب فكم بقسميها
ان تقدم عليها حرف جر او مضاف فهي مجرورة وإلا فان كانت كناية
عن مصدر او ظرف فهي منصوبة على المصدر او على الظرف وإلا
فان لم يلها فعل او وليها وهو لازم او رافع ضميرها او سببها فهي
مبتدا وان وليها فعل متعد ولم ياخذ مفعوله فهي مفعولة وان اخذ
فهي مبتدا إلا ان يكون ضميرا يعود عليها لابتداء والنصب على
الاشتغال ويفترقان في ان تمييز الاستفهامية اصله النصب وتميز
الخبرية اصله الجر وفي ان تمييز الاستفهامية مفرد وتميز الخبرية يكون
مفردا وجمعا وفي ان الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في
السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مر وفي
ان الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر
وتليذه ابن خروف وفي ان الخبرية تختص بالماضي كرب فلا يجوز
كم غلمان لي ساملكم كما لا يجوز رب غلمان ساملكم ويجوز كم عبدا
ساشترية وفي ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب
بخلافه مع الاستفهامية وفي ان الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا
بخلافه مع الاستفهامية وفي ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة
بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون
بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون * اه * (كم)
يعني هذه اي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار
(كائن وكذا ويتصب * تمييز ذين او به صل من تصب *)
بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كائن رجلا رايت ومنه قوله
وكائن لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا تدرون ما من منع
وقوله

اطرد الياس بالرجاء فكائن أما حم يسره بعد عسس

وتقول كائن من رجل لقيت ومنه وكائن من نبي قتل معه ربيون كثير وكائن من آية في السموات والارض يعمرون عليها وتقول رايت كذا رجلا

لا يضاف لان المحكي لا يضاف هذا وسياتي للشارح التصريح
بالاعتراض على المصنف بان تمييز كذا لا يجزى والتلويح لذلك
ايضا حيث مثل لتمييز كايين منصوبا ومجرورا ولتمييز كذا منصوبا
فقط (قولهم توافق كل واحدة من كايين وكذا كم الخ) اراد من كم
هنا مطلقها اي لا بقيد كونها خبرية كما حملها عليه في كلام المتن
وقرينة ذلك قوله قريبا وافادة التثنية تارة وهو الغالب والاستفهام
اخرى وهو نادر (قولهم كايين تقرا سورة الاحزاب آية) كايين
مفعول مقدم لتقرا مضمنا معنى تعدد . واعلم ان الذي ذكره الرضي
ان المفعول له ذلك زر بن حبيش لا عبد الله بن مسعود هذا ولما
قال لابي ذلك قال له ابي قط ما كانت كذا (قولهم بسطة على
الصحيح) مقابلها انها مركبة من كاف التشبيه وما للاستفهامية
محدوفة الالف للكاف وتسكين الميم للتخفيف وهو مذهب الكسائي
والفارسي (قولهم وتركيبها من كاف التشبيه واي المنونة) اي
وقد زال التشبيه من الكافي والاستفهام من اي وحدث معنى التثنية
وقال ابن صفور الكافي زائدة الا ترى انك لا تريد بها معنى
التشبيه ومع ذلك هي لازمة ولذلك لا تتعلق . واعلم ان الشيخ
لاثير استظهر ان كايين بسطة واستدل عليه بما جاء فيها من
اللغات لان التصرف في اللفظ ياتي تركيبه (قولهم لان التنوين
لما دخل الخ) اي انما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه واي
المنونة جواز الوقف عليها بالنون الخ لان التنوين لما دخل الخ
(قولهم وانها يجب نصب تمييزها الخ) عطف على قوله وانها
(٢) يجب نصبها او على انها مركبة الخ وليس من كلام التسهيل
كما هو ظاهر (قولهم ولهذا قال فقهاؤهم) اي الكوفيين قيل مثلهم
الحنفية (قولهم وبقوله كذا كذا درهما الخ) ما ذكره في كذا درهما
وكذا وكذا درهما وكذا كذا درهما هو الذي ذكره ابن الحاجب
وابن شاس والشيخ خليل ومذهب سحنون يسأل القائل ويقبل
تفسيره (قولهم في غير مسالتي لاضافة الخ) اما فيهما فيفسران
بجمع معرف بالالف واللام مجرور بمن (قولهم قد بان لك ان
قوله او به صل الخ) اي من قوله وانها يجب نصب تمييزها فلا

* تنبيهات * الاول توافق كل واحدة من كايين وكذا كم في امور وتخالفيها
في امور اما كايين فانها توافق كم في خمسة امور وتخالفيها في خمسة
فتوافقها في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة
التثنية تارة وهو الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبت الا ابن
قتيبة وابن صفور والمصنف واستدل له بقول ابي بن كعب لابن
مسعود كايين تقرا سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفيها في
انها مركبة وكم بسطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه واي
المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب
اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا وسن وقف بحذفه
اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وفي ان مميزها مجرور
بمن غالبا حتى زعم ابن صفور لزوم ذلك ويرده ما سبق وفي انها لا
تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى وفي انها لا تقع مجرورة خلافا
لابن قتيبة وابن صفور اجازا بكاين تباع هذا الثوب وفي ان مميزها لا
يقع الا مفردا واما كذا فتوافق كم في اربعة امور وتخالفيها في اربعة
فتوافقها في البناء والابهام والافتقار الى المميز وافادة التثنية وتخالفيها
في انها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الاشارية وانها لا تلزم
التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وانها لا تستعمل غالبا الا
معطوفا عليها كقوله

عد النفس نعمي بعد بوساك ذا كرا كذا وكذا لطفابه نسي المجهود
وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون
عطف وذكر الناظم ان ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل وقل
ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وانها يجب نصب تمييزها فلا يجوز
جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم اجازوا في غير تكرار
ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح
ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا
دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون
وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائره
من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل في غير مسالتي لاضافة
المبرد والاختش وابن كيسان والسيرافي وابن صفور وهم ابن السيد
فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازة المبرد ومن ذكر معه وعبارة

التسهيل وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن احد عشر
وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين وبابه * الثاني قد بان لك ان قوله او به صل من تصب راجع الى تمييز كايين دون كذا فلو قال
« ككم كايين وكذا ونصبا » وقيل كايين بعده من وجبا . لكان احسن من اوجه احدها التنصيص على الخلف السابق فانها التثنية على
اختصاص كايين بمن دون كذا نالها افهام ان وجود من بعد كايين اكثر من عدمها لجريان خلف في وجوبها رابعها افادة ان كائن لغته في كايين
وفيها خمس لغات افصحها كايين وبها قرا السبعة الا ابن كثير ويليهما كائن على وزن كاعن وبها قرا ابن كثير وهي اكثر في الشعر من الاولى وان
كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله « وكائن بالباطح من صديق » يراني لو اصبحت هو المصاها « (٢) فيه سبق ظاهرا

يجوز جرة بمن اتفاقا (قولهم ومنه قوله واسلمني الزمان الخ) كلام الشيخ لاثير في كتابه المسمى بالشذا في احكام كذا يقتضي ان كذا في هذا البيت من النوع الاول وهو ما وقعت فيه كناية عن غير العدد وانها هنا كناية عن حال فكثرة والمعنى خذلني الزمان حال كوفي كذا وما اندرج عليه الشارح هو مقتضى كلام المغني (قولهم عن الحديث الذي اردت ابهامه) قال ابن بغى وهي كناية عن الحديث المراد ابهامه ولكن قال غيره يقال للرسول بحديث فل كيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وضمها وكسرهما (قولهم بفتح التاء وكسرهما) اي او ضمها ففي التسهيل بعد ما ذكر الفتح وتكسر او تضم تاء كيت وذيت (قولهم وليس فيهما حينئذ) اي حين التركيب الا البناء على الفتح والتقيد بالطرف للاحتراز عن حين التخفيف فان فيها اذ ذلك لاوجه الثلاثة . هذا وقد وجه الرضي بناءهما فقال وانما بنيتا لان كلا منهما كلمة واقعة موقع الكلام والمجمل من حيث هي لا تحتل اعرابا ولا بناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام . واورد انه كان يجب بناهما كالجمل . واجاب بجواز خلو الجمل من الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد وهو ممنوع الخلو عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي كون الكلمات عليه وهو البناء اذ يكفي بعض المبنيات الخالي عن الاعراب عريه عن سبب الاعراب فصار ذلك العري سبب البناء كما قيل عدم العلة علت العدم . واورد انها وضعتا كناية عن ذوات المحل من الجمل نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قام وهي في محل نصب . واجاب بعروض الاعراب لمحكى الجمل فلم يعتد به وبناهما على الفتح استئقالا للياء كما في اين وكيف وكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل وعلى الكسر والضم تشبيها بجير وحيث (قولهم ولا يقال كان من الامر كيت) اي بل يقال كيت وكيت . قال في اللباب ولا تستعمل كيت وكيت الا مكررتين قال ابن هشام وهو المعروف هذا وقال ابو علي اذا قلت كان من الامر كيت وكيت فكان شائبة مخبرا عنها بكيت وكيت ولا يكون اسمها كيت وكيت كما لا يكون جملة قال ابن هشام لده در هذا الامام ما ادق نظره قال وسالني سائل بم يتعلق من الامر حيث شائتها بل كيف يكون اسمها شانيا ويتعلق بها مجرور وتودي معنى الشان فقلت الطاهر انه باعني مقدرا قال البدر الدمايني انت خير بانه يلزم على ما قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح بحجزها . واجاب غيره بانها لكون كيت مع افراذه كناية عن جملة ومن ثم ادعي كونها في محل *

* الحكايسة *

(قولهم احك باي) باوه بالالة وهو بالنسبة لاي وسن ظاهر وكذا بالنسبة للعلم لانه محكى به مع سن وان كان المحكى ايضا علما ثم المراد اي الاستفهامية يدل

والثالثة كايين مثل كعين وبها قرا لاعمش وابن محيىن *
والرابعة كيشن بوزن كيعن * والخامسة كان على وزن
كعن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال *
الثالث تاني كذا هذه اعني المركبة كناية عن غير العدد
وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة
والنكرة ومنه الحديث يقال للعبء يوم القيامة اتذكر
يوم كذا وكذا وتكون كذا ايضا كلمتين على اصلهما وهما
كافى التشبيه وذا الاشارية نحو رايت زيدا فاضلا
وعمرا كذا ومنه قوله

واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس

وتدخل عليها ها التشبيه نحو اهكذا عرشك * خانمة *
يكنى عن الحديث الذي اردت ابهامه ايضا بكيت
وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرهما والفتح اشهر
وهما مخففتان من كيت وذيت وقالوا على الاصل كان من
الامر كيت وكيت وذيت وذيت وليس فيهما حينئذ الا
البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد
من تكررها وكذلك ذيت لانها كناية عن الحديث
والتكثير مشعر بالطول *

(الحكايسة)

هذا الباب للحكايسة باي وبين العلم بعد سن (احك
باي ما المنكور سئل * عنه بها في الوقف او حين تصل *)
اي يحكى باي وصلا ووقفا ما المنكور

عليه قوله سئل عنه بها ويؤخذ من كلام التسهيل جواز ان تكون
الباء للظرفية فانه قال حكى فيها اي مطلقا وستسمع قريبا
عبارته (قوله مذکور) كانه تعريض بالمصنف حيث لم يذكره
في ضابطه هذا النوع من الحكاية لكنه يلزمه مثله حيث لم يقل
مذكور في كلام غيره فان مجرد ذكر المستول عنه المنكر لا يصحح
الحكاية كما في قولك ابتداء اي رجل بل يكون على حسب
العوامل نعم لزوم ما لزم المصنف اشد بل قد يقال ان المتبادر من
كونه مذكورا انه ذكر في كلام الغير مع ان ما صنعه الشارح عين
عبارة المصنف في التسهيل ففيه ان سئل باي عن مذکور منكر
عاقل او غيره حكى فيها مطلقا (قوله او صالحا) عطف على موجودا
فيصير المعنى او كان جمع التصحيح صالحا لان يوصف بجمع
التصحيح وهو غير صحيح فيجعل الضمير للجمع بدون قيده حتى
يصير المعنى او كان الجمع صالحا لان يوصف بجمع التصحيح ولو
رفع صالحا بالعطف على الضمير المستتر النائب عن الفاعل في
موجودا لما وقع في مثل ذلك اذ يصير المعنى اذا كان جمع التصحيح
موجودا في المستول عنه هو او صالح لان يوصف به ولا ريب
في استقامة هذا المعنى (قوله منان ومنين الخ) اعلم انه اختلف
الخبويون في هذه الحروف اللاحقة لمن فذهب المبرد وابو علي
الى انها حروف زيدت اولا ولزمت عنها الحركات وذهب بعضهم
الى انها عوض من لام العهد لان النكرة متى اعيدت كانت باللام
لثلاثتهم ان الثاني غير الاول وذهب ابو سعيد الى ان الحركات
وقعت بها الحكاية ثم اشبعت فتولدت عن الحركات الحروف اذ
لا يوقف على حركة وذهب بعض الى ان الالف في حكاية النصب
بدل من التنوين لاجل الوقف وهكذا الواو والياء واما سيبويه
فلم يتكلم على هذه الاحرف وقال في هذا الباب وسنين وجه هذه
الواو والتاء والالف في غير هذا الموضع ان شاء الله لكنه لم يوف
بهذا الوعد فافهم (قوله وقد يقال منت باسكان النون وسلامته
التاء) ادراج قد للتشبيه على قلته لان ما قبله هو لافصح (قوله
وانما كان الفتح هو الاشهر) اي وان كان القياس التسكين لكون
لافصح في المفرد التسكين كما تقدم (قوله لثلاثتهم ساكنان)
انما ترتب مع هذا الاشهرية لا الوجوب لان التقاء الساكنين

مذكور مستول عنه بها من اعراب وتذكير وافراد وفروعها فيقال لمن
قال رايت رجلا وامراة وغلماين وجاريتين وبنين وبنات ايا واية
وايين وايتين وايمين وايات هذا في الوقف وكذا في الوصل فيقال
ايا ياهذا واية ياهذا الى آخرها واعلم انه لا يحكى بها جمع تصحيح
الا اذا كان موجودا في المستول عنه او صالحا لان يوصف به نحو
رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون هذه اللغة
الفصحى وفي لغة اخرى يحكى بها ما له من اعراب وتذكير وتانيث
فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال ايا او ايا ياهذا لمن قال رايت رجلا او
رجلين او رجالا واية او اية ياهذا لمن قال رايت امراة او امرأتين او
نساء (ووقفا احك ما لمنكور بمن * والنون حرك مطلقا واشبعن *)
فتقول لمن قال قام رجل منو ومن قال رايت رجلا منا ومن قال مررت برجل
مني هذا في المفرد المذكر (وقل) في المثني المذكر (منان ومنين بعد)
قول القائل (لي * الفان بابنين) وضرب حران عبيدين فمنان لحكاية
المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعديل *)
وانما حرك في النظم للضرورة (وقل) في المفرد الموث (من قال انت
بنت منه *) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان
النون وسلامة التاء وقل في المثني الموث لمن قال لي زوجتان مع امتين
او ضربت حرثان رقيقتين متتان ومتين فمتتان لحكاية المرفوع ومتين
لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تا المثني مسكنه * والفتح) فيها
(نزر) اي قليل وانما كان الفتح اشهر في المفرد ولاسكان اشهر في الثنية
لان التاء في منت متطرفة وهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لثلاث
يلتقي ساكنان ولا كذلك متتان (وصل التا والالف * بمن) في
حكاية جمع الموث السالم فقل (بائر) قول القائل (ذا بنسوة كلف *)
منات باسكان التاء (وقل) في حكاية جمع المذكر السالم (منون ومنين
مسكنا) آخرهما (ان قيل جا قوم لقوم فطنا *) او ضرب قوم قوما فمنون
المرفوع ومنين للمجرور والمنصوب * تشبيه * في الحكاية بمن لغتان
احدهما وهي الفصحى ان يحكى بها ما للمستول عنه من اعراب
وافراد وتذكير وفروعها على ما تقدم ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى
ان يحكى بها اعراب المستول عنه فقط فيقال لمن قال قام رجل او
رجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو وفي النصب منا وفي
الجر مني (وان تصل فلفظ سن لا يختلف *) فتقول سن يافتي في

يجوز في

الاحوال كلها هذا هو الصحيح واجاز يونس اثبات الزوائد وصلا
فتقول منو يافتي وتشير الى الحركة في منت ولا تنون وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع وتنون منات ضمنا وكسرا

وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر « اتوا ناري فقلت منون انتم ... » وهذا شاذ عند سيبويه والمجهور
من وجهين احدهما اثبات العلامة وصلا والاخر تحريك النون وقال ابن المصنف

يجوز في الوقف (قوله ولاخر انه حكى مقدرًا) وذلك لان قوله اتوا ناري حكاية لما وقع له مع الجن وانه حين اتيانهم له قال لهم منون انتم ولا يخفى ان المفهوم من هذا الكلام انه حين اتيانهم لم يتكلم بقوله اتوا ناري ثم بقوله منون انتم بل لم يتكلم بقوله اتوا ناري الا بعد قوله منون انتم حين اتيانهم اخبارا بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى وقول التصريح انه ليس من حكاية المقدر ممنوع معنا واضحا بل قال الشهاب عندي انه سهو كذا في الحواشي الياسينية على المتن فافهم (قوله ويغلط) بالبناء للنائب والمنشد نائب فاعل وبه يتعلق على احدى الروايتين واما بالرواية الاخرى فمتعلق بالمنشد (قوله وليس لامر كما يظن) اصل هذا الاعتراض على الزجاج للاستاذ ابن السيد فانه قال لقد صدق ابو القاسم فيما حكاه عن ابن دريد ولكنه اخطا في تخطية رواية سن روى عموا صباحا لان هذا الشعر الذي انكره واقع في كتاب سد مارب ونسبه واضع الكتاب الى خديج بن سنان الغساني في حكاية طويلة وزعم انها جرت له مع الجن وكلا الشعرين اكذوبة من اكاذيب العرب لم يقع قط فمنهم من يرويها على الصفة التي ذكرها ابو زيد ومنهم من يرويها على ما وقع في كتاب السد والشعر الذي على قافية الميم ينسب الى شمر بن الحرث الضبي وينسب الى تابط شرا واما الشعر الذي على قافية الحاء فلا اعلم خلافا انه ينسب الى خديج بن سنان الغساني (قوله وهي مشهورة) هي هذه

ونار قد حضات بعيد وهن بدار ما اريد بها مقاما
سوى ترحيل راحلة وعين اكلتها مخافة ان تنام
اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فقلت الى الطعام فقال منهم زعيم تحسد لانس الطعاما
لقد فضلتم بالاكل فينا ولكن ذلك يعتبكم سقاما

وحضات بالحاء المهملة والضاد المعجمة والهمزة يعني شعلت وبعيد تصغير بعد والوهن قريب من نصف الليل وترحيل الراحلة ازالة الرجل عن ظهر الناقة واكلتها اي احفظها لئلا تنام وعموا ظلاما بكسر العين وفتحها اي انعموا ظلاما والزعيم الرئيس (قوله اولها الخ) بعد البيتين المذكورين ابيات اخر وهي

اتيتم وللأقدار حتم تلاقى المرء صباحا او راحا
اتيتم غريبا مستضيفا راوا قتلي اذا فعلوا جناحا
اتوني سافرين فقلت اهلا رايت وجوههم وسما صباحا
نحرت لهم وقلت لهم هلموا كلوا مما طهيت لكم سماحا
اتاني قاشر وبنو ابيهم وقد جن الدجا والنجم لاحا
فنازعي الزجاجاة بعد وهن مزجت لهم بها عصلا وراحا
وحذرفي امورا سوف تساق اهز لها الصوارم والرماحا
سامضي للذي قالوا بعزم ولا ابغي لذلكم قداحا
اسات الظن فيه وسن اساه بكل الناس قد لاقى نجاحا

ولاخر انه حكى مقدرًا غير مذكور وقد اشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (ونادر منون في نظم عرف *) وهو لتابط شرا ويقال لشمر الغساني وثمame - فقالوا الجن قلت عموا ظلاما - ويروي عموا صباحا ويغلط المنشد على احدى الروايتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجي فغلط سن انشده صباحا وليس الامر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة فهو على رواية عموا ظلاما من ابيات رواها ابن دريد عن ابي حاتم السخيتاني عن ابي زيد الانصاري اولها ونار قد حضات بعيد وهن

بدار ما اريد بها مقاما وهي مشهورة وعلى رواية عموا صباحا من ابيات معزوة الى خديج بن سنان الغساني اولها اتوا ناري فقلت منون انتم

فقالوا الجن قلت عموا صباحا نزلت بشعب وادي الجن لما رايت الليل قد نشر الجناحا

وقد تافى الى المرء المناسبا بابواب الامان سدى صراحا
 سبغى حكم هذا الدهر قوما ويهلك آخرون به ذباحا
 انعلبة ابن عمرو ليس هذا اوان السير فاعتد السلاحا
 الم تعلم بان الذل موت يتيح لمن الم به اجتياحا
 ولا يبتغى نعيم الدهس الا لقرم ماجد صدق الكفاحا

سافرين كاشفين عن وجوههم ووسما جمع وسيم بمعنى جميل وصباحا بكسر الصاد جمع صبيح
 وطهيت طبخت وقاشر اسم جنى والقذاح بكسر الفاف جمع قذح بكسرهما ايضا سهم لا نصل
 له ولا ريش يكتبون على بعضها افعال وعلى بعضها لا تفعل وبعضها غير مكتوب عليه
 ويخطونها فان خرج مكتوب عليه عملوا بمقتضاه وان خرج غير مكتوب عليه اعدوا العمل
 وضمير فيه للقذاح وصراحا بضم الصاد اي ظاهرا وذباحا بضم الذال نبت يقتل سن الكله
 والاجتياح لاستئصال والقوم السيد (قولهم قيل وكلا الشعرين الخ) قائله لاستاذ ابن السيد
 البطليوسي كما تقدم (قولهم والعلم) ليس معمولاً لاحكيه مقدما عليه حتى يفيد تقديمه
 قصر الحكاية عليه دون غيره من المعارف على ما وهم بل المحذوف فان قدر مقدما افاد ذلك
 والا فلا كما صرح به في التلخيص نعم يستفاد ذلك من عبارة المصنف حيث خصص لفظ
 العلم فانه يشير بطريق المهوم لعدم جريان ذلك في غير العلم فانهم ثم حكاية العلم من بعد
 سن لرفع توهم ان المسئول عنه غير الاول (قولهم وهذه لغة الهجازيين) كذا في التسهيل
 قال الشيخ لاثير المنقول ان الهجازيين قد يرفعونه على كل حال كلغة غيرهم وقد يحكون
 اعرابه وبنوا تميم يعربون ولا يحكون ولا عراب اقيس لانها لا تصور الا بخروج الخبر عما عهد
 فيه من الرفع ولذلك يجيز الهجازيون لاعراب فيرجعون الى اللغة التميمية ولا يجيز بنو
 تميم الحكاية اصلا (قولهم فلا يحكون) لان وقوع الاسم عقب ذكر المحكي بصورته ظاهر في
 ان المسئول عنه هو الاول (قولهم فان اقترنت بعاطف) كلام بعض المحققين يشير الى ان
 العطف حقيقي وانه هنا بالواو او الفاء وانه قريب من عطف التلقين فانه قال اذا قيل
 لك رايت زيدا فقلت وبن زيد فليس الا الرفع وكذلك في مررت بزيدا ونحوه وكذلك
 الفاء اذا قلت فمن زيد . وسبب ذلك ان الغرض بالحكاية بيان ان المسئول عنه هو المتقدم
 في الذكر لا غير فاذا طفت جملة السؤال على كلام المسئول صار في ذلك بيان ان المسئول
 عنه هو الاول لانك لا تبدي سوالا عما لم يذكر مصدرا بحرف العطف اذ كان حرف
 العطف لازما للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه . ا . ه . (قولهم وبن قال رايت اخا زيد
 وعمرا بن اخا زيد وعمرا) هكذا في بعض النسخ وهو للناظم في شرح الكافية ففيه اختلف
 في حكاية العلم معطوفا او معطوفا عليه غير علم فبعضهم اجاز وبعضهم منع نحو قولك سن
 سعيدا وابنه لمن قال رايت سعيدا وابنه وبن غلام زيد وعمرا لمن قال رايت غلام زيد
 وعمرا هذا كلاله وفي شرح الشارح البدر وفي حكاية العلم معطوفا عليه غير علم خلاف
 فمنهم من منع ذلك ومنهم من اجازة فيقولون لمن قال رايت سعيدا وابنه وبن سعيدا
 وابنه ومن قال رايت غلام زيد وعمرا بن غلام زيد وعمرا الى هنا كلامه وفي بعض النسخ

قيل وكلا الشعرين اكدوبة من اكاذيب
 العرب (والعلم احكيه من بعد سن * ان
 عربيت من عاطف بها اقترن *) فتقول
 لمن قال جاء زيد بن زيد ورايت زيدا
 بن زيدا ومررت بزيد بن زيد وهذه
 لغة الهجازيين واما غيرهم فلا يحكون
 بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد سن
 مرفوعا مطلقا لانه مبتدا خبره سن او خبر
 مبتدوءه سن فان اقترنت بعاطف نحو
 وبن زيد تعين الرفع عند جميع العرب
 * تنبيهات * الاول يشترط لحكاية العلم
 بمن ان لا يكون عدم الاشتراك فيه
 متيقنا فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن
 قال سمعت شعر الفرزدق لان هذا الاسم
 يقين انشاء للاشتراك فيه * الثاني شمل
 كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف
 عليه غيرة وفيه خلاف ممنع يونس
 وجوزة غيره واستحسنه سيبويه فيقال
 لمن قال رايت زيدا واباه وبن زيدا واباه
 وبن قال رايت اخا زيد وعمرا بن اخا
 زيد وعمرا * الثالث اجاز يونس حكاية
 سائر المعارف قياسا على العلم والصحيح
 المنع * الرابع لا يحكى العلم موصوفا بغير
 ابن مصانف الى علم فلا يقال سن زيدا
 العاقل ولا بن زيدا ابن الامير لمن قال
 رايت زيدا العاقل او رايت زيدا ابن
 الامير ويقال سن زيد ابن عمرو لمن قال
 رايت زيد بن عمرو * الخامس فهم من
 قوله احكيه ان حركاته حركات حكاية
 وان اعرابه مقرر وقد صرح به في غير
 هذا الكتاب

والجمهور على ان سن مبتدا والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية * السادس قد بان لك ان سن تخالف ايا في باب الحكاية في خمسة اشياء احدها ان سن تختص بحكاية العاقل واي عامة في العاقل وغيره ثانيها ان سن تختص بالوقف واي عامة في الوقف وفي الوصل ثالثها ان سن يجب فيها الاشباع فيقال منو ومننا ومنى بخلاف ابي رابعها ان سن يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم واي تختص بالنكرة خامسها ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول اية وايتان وفي سن يجوز الفتح والاسكان على ما سبق * خاتمة * الحكاية على نوعين حكاية جلة وحكاية مفرد فاما حكاية الجملة فضر بان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

والمكتوب نحو قوله قرأت على فصح محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد فان كانت الجملة ماحونة تعين المعنى على الاصح واما حكاية المفرد فضر بان ضرب باداة الاستفهام ويسمى الاستثبات باي او بمن وهو ما تقدم وضرب بغير اداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هاتان تمرتان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابيا وساله جل فقال انهما قرشيان فقال ليسا بقرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل ساله اليس قرشيا قال ليس بقرشيا والله اعلم *

(التانيث)

(علامة التانيث تاء او الف *) فالتاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت ولالتاء كذلك مفردة وهي المتصورة كحبلى والتاء قبلها الف فتقلب هي همزة وهي المدودة كحمراء واعلم ان التاء اكثر واظهر دلالة من اللالف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف اللالف فانها تلتبس بغيرها فيحتاج الى تمييزها بما ياتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على اللالف وانما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ولان مذهب البصريين ان التاء هي الاصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيين وانما لم يوضع للذكور علامة لانه للاصل فلم يحتج لذلك (وفي اسام قدروا التاء كالتفت *) واليد والعين وماخذة السماع (ويعرف التندير بالصمير *) العائد على الاسم (ونحوه كالرد في التصغير *) كيدية الى ما هي فيه حسا والاشارة اليه بذي

الثاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وذهب بعضهم الى خلافه فيحكى ان اذا كانا مما يحكى فتقول سن زيدا وعمرا واذا كان احدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم واتبعته الاخر فاذا قيل رايت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قلت رايت رجلا وزيدا او زيدا ورجلا فلا يحكى في الاول ويحكى في الثاني انتهى والذي في هذه النسخة متابعة للشيخ الاثير وتابعيه واستحسن (قولهم والجمهور الخ) بيان لكيفية الاعراب المهم قيل وليس مقابلا لما قبله كما قد يتوهم (قولهم قد بان لك ان سن تخالف ايا في باب الحكاية) الحق ان الاول لم يبين وما قيل بان من هنا ومن باب الموصول لانه علم منه ان الاصل وضع سن للعاقل وان اي بحسب ما تصاف اليه مفردود يكون الامر الاول اختصاص سن بحكاية العاقل وعموم اي في حكايته وحكاية غيره وان هذا مما به التخالف في باب الحكاية ولا شك ان هذا القدر لم يعلم حتى من باب الموصول *

* التانيث *

(قولهم علامة التانيث) اي في الاسم المتمكن كما تشير له امثلة الشارح ليخرج نحو انت يا هند وهن الهندات ونحوه وفي التسهيل وعلامته في الاسم المتمكن تاء ظاهرة او مقدرة (قولهم والت قبلها الف فتقلب هي همزة) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب قوم الى ان الهمزة نفسها للتانيث وذهب قوم الى ان الهمزة والالف معا للتانيث وقيل الالف الاولى للتانيث والثانية للفرق بين مونث افعال نحو حمراء وفعال نحو سكرى ويلزمه وقوع علامة التانيث وسطا (قولهم بغيرها) اي من الف اللاحق والتكثير وقد يقال كما ان الف التانيث تلتبس بالف التكثير كذلك تاء التانيث تلتبس ايضا بتاء المبالغة ونحوها كما ياتي (قولهم لانه الاصل) وجه بانه ما من مذكر او مونث الا ويطلق عليه شيء وهو مذكر وبان آدم مخلوق قبل حواء (قولهم وفي اسام) جمع اسماء جمع اسم اشار به الى كثرة ما ورد فيه ذلك حتى افرد بالتصانيف والمراد اسماء ما لا فرج له والا فيستغنى عن التندير (قولهم الى ما هي فيه) متعلق بالرد وحسا مربوط به ايضا والمعنى اذا صغرت يد رددتها الى بنية هي اي تاء التانيث موجودة

وما في معناها ووجودها في فعله وسقوطها من عدده وتانيث خبره
 او نعته او حاله والامثلة واضحة (ولا تلي فارقة فعولا * اصلا
 ولا المفعول والمفعيلا *) اي لا تلي التاء هذه الاوزان فارقة بين
 المونث والمذكر فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير وهذه امرأة
 صبور ومهذار ومعطير وفهم من قوله ولا تلي فارقة انها قد تلي غير
 فارقة كقولهم ملولة وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تاحق
 المونث والمذكر واحترز بقوله اصلا عن فعول بمعنى مفعول فانه قد
 تاحقته التاء نحو اكلتة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة
 بمعنى محلووبة وانما كان فعول بمعنى فاعل اصلا لان بنية الفاعل
 اصل وقال الشارح لانه اكثر من فعول بمعنى مفعول فهو اصل له
 (كذاك مفعول) اي لا تليه التاء فارقة فيقال رجل معشم وامرأة
 معشم (وما تليه * تا الفرق من ذي) (الاوزان الاربعة) (فشذوذ فيه *)
 نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امرأة
 مسكين على القياس حكاة سيويده ومن فعيل بمعنى مفعول (كقتيل)
 بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (ان تبع * موصوفه غالبا التاء
 تمتنع *) فيقال رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح ولا احتراز
 بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تاحقه
 التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة وبقوله ان تبع موصوفه من ان
 يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل
 فانه تاحقه التاء نحو رايت قتيلًا وقتيلة فرارا من اللبس ولو قال
 ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التاء تحذف
 لكان اجود ليدخل في كلامه نحو رايت قتيلًا من النساء فانه ما
 يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال في شرح الكافية فان
 قصدت الوصفية وعلم الموصوف مجرد من التاء وأشار بقوله غالبا الى
 انه قد تاحقه تاء الفرق حملا على الذي بمعنى فاعل كقول العرب
 صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذي بمعنى فاعل عليه في
 التجرد كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال سن
 يحيي العظام وهي رميم * تنبيه * لاصل في لحاق التاء للاسماء
 انما هو تمييز المونث من المذكر واكثر ما يكون ذلك في الصفات
 نحو مسلم ومسلمة وظريف وظريفة وهو في الاسماء قليل نحو رجل
 ورجلة وامرئ وامرأة وانسان وانسانة وغلانم وغلانمة وفتى وفتاة
 وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات نحو تمر
 وتمرّة ونخل ونخلة وشجر وشجرة وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد

في تلك البنية المرود اليها وجودا حسيًا كيدية فافهم (قوله وما
 في معناها) اي لاشارة بذي او لفظة كنف تدبر (قوله فارقة)
 قال الشيخ لاثير ليس كل اللغات فرق فيها بين المذكر والمونث بل
 في بعض اللغات لا يفرقون بين المذكر والمونث تفرقا لفظيا لا في
 نفس الكلمة ولا في نسبة شي اليها وذلك نحو لغة الترك والفرس
 فان المذكر والمونث عندهم سواء (قوله مهذار) بالذال المعجمة
 قال في القاموس هذر كلامه كفرح كثر في الخطا والباطل والهذر
 محركة الكثير الردي او سبط الكلام هذر في منطقته يهذر ويهذر هذرا
 وتهذارا وهذر هذى ورجل هذر وهذرة وهذرة وهذرة وهذار وهذار
 وهذار وهذريان ومهذار ومهذارة ومهذرة وهي هذرة ومهذار ويوم
 هاذر شديد الحر (قوله ومعطير) في القاموس العطر بالكسر الطيب
 ثم قال ورجل عطر وامرأة عطرة ومعطارة ومعطرة ومعطرة وكلاهما
 معطير ومعطار وناقته معطار ومعطر شديدة حسنة (قوله فرارا
 من اللبس) منه يعلم ان الموصوف لاصطلاحه ليس بشرط فيدخل
 مثل المتدنا لاتتفاء اللبس ثم العلة جاريتة في سائر الاوصاف
 فالاولى التعليل بالسمع كما استظهر (قوله لكان اجود) اقتضى
 ان صنيعه هنا جيد وسببه ان يرد من الموصوف ما هو اعم من
 المذكور حقيقة او حكما لان ما قامت عليه القرينة كالمذكور فقوله
 ليدخل النخ اي دخولا لا يحتاج فيه لتفسير كلامه بما ذكر فاندفع
 ما قيل قد يجاب عنه بان المراد بالتبعية التبعية في المعنى لا في
 اللفظ (قوله كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين)
 قد قدمنا في الاية توجيهات كثيرة في باب الاضافة فتذكر (قوله
 لاصل في لحاق التاء النخ) هذا التنبيه شرح لمضمون قول التسهيل
 واكثر مجي التاء لفصل اوصاف المونث من اوصاف المذكر والاحاد
 المخلوقة من اجناسها وربما فصلت للاسماء الجمادة والاحاد المصنوعة
 وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وربما لازمت صفات مشتركة
 او خاصة بالمذكر لتانيث ما وصف بها في الاصل او تنبيها على ان
 المونث اولى بها من المذكر وتجي ايضا لتأكيد التانيث او الجمع
 او الواحدة او لبيان النسب او التعريب او المبالغة او عوضا من
 محذوف لازم الحذف او معاقب النخ كلامه (قوله وانسانة)
 قال في القاموس هي عامية وقال في الصحاح لانسان واحد
 لاناسي يطلق على الذكر والانثى ولا تقل انسانة والعامية تقوله
 وسمع في شعر كانه مولد

لقد كستني في الهوى ملابس الصب الغزل

انسانة فتانسة بدر الدجى منها خجل

اذا زنت عيني بهيها فبالدموع تغتسل

(قولم وكمة) عطفه على جبا وجباة عطف عام على خاص لان الجبا بفتح الجيم وسكون الموحدة على ما قيل ضرب من الكمة احمر وظاهر القاموس خلافه فاند قال والجبا الكمة ولا كمة ونعيم يجتمع فيه الماء (قولم وقلنسوة) قيل الذي بخط الشارح في شرح التوضيح وقلنس واصله قلنسوكسرت السين وقلبت الراوياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قولم ججاجمة) الجيم فيه مقدمة على الحاء وهم السادات قال

نحن قلنا السيد الججاجا دهرا فهيجنا به انواحا

(قولم نحو كياجمة وكياجة) رد بان كياجة جمع كياج لا كياجمة وفيه انه قال في القاموس والكياجمة مكيال الجمع كياجمة وكياج وكياجمة لقب محمد بن صالح (قولم لاجرد تكثير الن) لانسب بالسابق واللاحق اسقاط كلمة مجرد (قولم كنعجة وناقمة) انما كانت فيه لتأكيد التانيث لانهم جعلوا للذكر اسما يخصه كجمل فلو قيل نعج او ناق كفى (قولم وخولة وعمومة) قيل فيه نظر لان خولة وعمومة مصدران لا جمعان وليس بشيء . ففي القاموس الخال اخو الامم الجمع اخوال واخولة وخوول وخول وخوولة . وفيه ايضا العم اخو الاب الجمع اعمام وعمومة واعم واعمومون (قولم وذات مد) قيل متتضاة ان الف التانيث في نحو حمراء كالف الاولى لانها التي توصف بالمد ولم يثل به احد لان الخلاف منحصر في ثلاثة اقوال . الاول ان كالف والهمزة معا للتانيث وهو قول الاخفش . الثاني ان الهمزة وحدها للتانيث وكالف زائدة وهو قول الزجاج والكوفيين . الثالث ان كالف زائدة والهمزة منثابة عن الف التانيث وهو قول البصريين وفيه نظرا اما اول فلان ذات المد بمعنى صاحبة المد ويكفي في تلك الصحبة ان تكون الف انتقلت همزة وقبلها مد فيتناول كلام المصنف على القول المشهور واما ثانيا فقد صرح شروح التسهيل بان ثمة من يقول بان كالف الاولى هي التي للتانيث وردة بلزوم ان تكون علامة التانيث وسطا وقد قدمنا ذلك (قولم ولاشتهار الن) اعترضه الموضح بان بعض هذه الاوزان لادر فانظرة (قولم وجنفي لموضع) تبسع فيه الجوهري . وفي القاموس وكجمزى واربي ويمدان وحمراء ماء لفزارة لا موضع وهم الجوهري (قولم لعظام النمل) قيل هو من اضافة الصفة الى الموصوف اي النمل العظام اي الكبار والذي في القاموس المجعبي نمل احمر الجمع جمعيات (قولم كحيدى) اي يحيد

نحو جبا وجباة وكمة ولتميز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنسوة وقلنسوة وسفين وسفينة وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ولتأكيد المبالغة كعلامة ونسابة وقد تجي معاقبة ليا مفاويل كزنادقة وججاجمة فاذا جبي بالياء لم يجا بها بل يقال زناديق وججاجيح فالياء والهاء متعاقبان وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم اشعني واشعنة وازرقى وازرقة ومهلبى ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الاسماء المعجمة نحو كياجمة وكياجمة وموزج وموازجة والكياجمة مقدار من الكيل معروف والموزج الخف وقد تكون لاجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسنائة وتجي عوضا من فاء نحو عدة او من عين نحو اقامة او من لام نحو سنة وقد عوضت من مدوة تفعيل في نحو تركية وتنمية وتنزية وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ليغندل الغامة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجي في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تانيثه كنعجة وناقمة ومنه نحو حجارة وصمورة وخوولة وعمومة فانها لتأكيد التانيث اللاحق للجمع (الف التانيث ذات قصر * وذات مد نحو انثى الغر *) اي غراء والمتصورة هي الاصل فلهذا قدمها (ولاشتهار في مباني الاولى *) اي المتصورة (يبديه) اي يظهره اوزان الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثاني نحو (اربي) للداهية وادمى وشعبي لموضعين وزعم ابن قتيبة انها لا رابع لها ويرد عليه اربى بالنون لحب يعتمد به اللين وجنفي لموضع وجعبي لعظام النمل * تنبيه * جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المتصورة والمدودة وهو الصواب ومنه مع المدودة اسما خششاء للعظم الذي خلف الاذن وصفتة ناقمة عشراء وامرأة نفساء وهو في الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء * الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني ومنه اسما بهمي لنت وصفتة نحو حبل (والطولى *)

ومصدرا نحو رجعى وبشرى * الثالث فعلى بفتحتين ومنه اسما بردي لنهر بدمشق واجلى لموضع ومصدرا بشكى وجمزى (ومرطى) يقال بشكت الناقطة وجمزت ومرطت اي اسرعت وصفتة كحيدى * تنبيه * عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع المدودة قراء وجفاء لموضعين وابن دائاء

وهي لامته ولا يحيط غيرها * الرابع فعلى بفتح لاوول وسكون الثاني وقد اشار اليه بقوله (ووزن فعلى جمعا *) نحو جرحى (او مصدرا) نحو نجوى (او صفة) لانثى فعلان (كشعبي *) فان كان فعلى اسما لم يتعين كون الفه للتانيث ولا قصرها بل قد تكون مقصورة كسلبى ورضوى وتكون ممدودة كالعواء وهي منزلة من منازل القمر وفيها التصر والمد وتكون للتانيث كما مر وللحاق ومما فيه الوجهان ارطى وعاقى وتثرى * الخامس فعلى بضم اوله ويكون اسما كسمانى (وكحبارى) لطائرين وجمعا كستارى وزعم الزبيدي انه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جمل علادى * السادس فعلى بضم لاوول وتشديد الثاني مفتوحا نحو (سمهى) للباطل السابع فعلى بكسر لاوول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سبطرى *) ودفعى لضربين من المشى الثامن فعلى بكسر لاوول وسكون الثاني مصدران نحو (ذكرى) وجمعا نحو جملى وظربنى جمع جملة وظربان على وزن قطران وهي دويبة تشبه الهرة منتنة الفسول ولا ثالث لهما في المجموع فان كان فعلى غير مصدر او جمع لم يتعين كون الفه للتانيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتانيث نحو ضمى بالهمز وهي التسمتة الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان والدفلى وهو شجر وان نون فالفه لللاحق نحو رجل كيسى وهو المولع بالاكل وحده وعزهى وهو الذي لا يلهو وان كان ينون في لغة ولا ينون في اخرى ففي الفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف اذن البعير ولاكثر فيه منع الصرف ومنهم ايضا سن نون دفلى وعلى هذا فتكون الفه لللاحق * التاسع فعلى بكسر لاوول والثاني مشددا نحو هجبرى للعادة (وحيشى) مصدر حث ولم يجى الا مصدر * تنبيه * عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلاته اي بامرة الباطن وخصيصة للاختصاص وفخياء للغنر ومكيناء للتمكن وهذه الكلمات تمد وتصغر وجعل الكسائي هذا الوزن مقبسا والصحيح قصره على السماع * العاشر فعلى بضم لاوول والثاني وتشديد الثالث نحو حذرى وبذرى من الحذر والتبذير (مع الكفرى *) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثاني ايضا مع تثليث الكاف * تنبيه * حكى في التسهيل ساحفء بالمد وحكاة ابن النطاع فعلى هذا يكون من لاوزان المشتركة وحكى الفراء ساحفء وظاهرة ان الف ساحفء ليست للتانيث الا ان يجعل شاذا مثل بهامة * الحادي عشر فعلى بضم لاوول وفتح الثاني مشددا نحو

عن ظله لنشاطه (قولم وهي لامته) الضمير لداءء واما ابن داءء فقد فسره في التاموس بالاحق (قولم نجوى) النجوى هي السر (قولم رضوى) اسم فرس واسم جبل بالمدينة (قوله ارطى وعاقى وتثرى) لاوول شجر يدبغ به والثاني نبت قضبانه دفاق عسر رضها تتخذ منه المكاس ويشرب طبيخه للاستسقاء والثالث بمعنى المتابعة فقال تعالى ثم ارسلنا رسلنا تترى قرا ابن كثير وابو عمرو بالنون والباقون بدونه (قولم علادى) بالدال لا بالواو اي شديد (قوله وظربنى) هو بالطاء لا بالصاد (قولم وهي دويبة تشبه الهرة الخ) في التاموس بعد هذا وفسا بينهم الظربان اي تماطعوا لانها اذا فست في ثوب لا تذهب رائحتها حتى يبلى ويقال تشوي جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتاكله (قولم ولا ثالث لهما في المجموع) ذكر في ترجمة المتنبى واطنه في وفيات الاعيان لشمس الدين ابن خلكان ان ابا علي الفارسي اجتمع بالمتنبى فساله وقال له كم في اللغة جمع على وزن فعلى فقال له على البديهة جملى وظربنى فقال ابو علي الفارسي مكنت ثلاثة ايام بلياليها افش كتب اللغة فسا عثرت له على ثالث قال المترجم المذكور وحسبك بعدن يقول فيه ابو علي هذه المقالة (قولم للناطف) فسروه هنا بالحلوى ولم يذكره صاحب التاموس والذي يوخذ منه انه يطلق على المتهم بريئة والمتلخ بعبع وعلى الذي فسد وعلى الذي بشم من اكل ونحوه وعلى البعير الذي دبر او اغد في بطنه او اشرفت دبوته على جوفه فنقبت عن فواده وعلى الماء اذا سال وعلى القاذى لشخص بشجور او الذي لطخه بعبع وعلى صاب الماء (قولم للغز) في التاموس للغز ويفتح وكصرد جحر الضب والفار واليربوع (قولم لضرب الخ) الحق انه غير صواب ففي شرح التسهيل للشيخ لاثير وقوله واربعاء ثبت هذا اللفظ في نسخة الشيخ بهاء الدين الرقي والاربعاء بضم الهمة وفتح الباء ضرب من مشي الارنب وقوله واربعوى ما كان على وزن فعلاوى فالفه للتانيث نحو اربعوى يقال قعد اربعوى اذا قعد متربعا هذا كلامه . وفي التاموس وقعد الاربعاء والاربعوى بضم الهمة والباء منهما اي متربعا والاربعاء ايضا عمود

من قبيطى للناطف (كذاك خايطى) للاختلاط ولغيزى للغز * تنبيه * سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلاته ولم يسمع غيره * الثاني عشر فعلى بضم لاوول وتشديد الثاني نحو خبارى (مع الشقارى *) لبنتين وخضارى لطائر (واعز) اي انسب (لغير هذه) لاوزان في مباني المتصورة (استندارا *) فما ندر فعلى كخيبرى للخسارة وفعلاوى كهونوى لنبت وفعولى كفعولى لضرب من مشي الشيخ وفعولى كفيوضى وفعولى كفضوضى للمفاوضة وفعلايا كبرجايا

من عمد البناء وبيت اربعاء بالضم والمد على عمودين (قولهم للعجب) بضم العين
وسكون الميم كذا قيل هذا والذي فسره ابن القطاع برحايا انه من البرح (قولهم كحندقوق
لنسبت) اما ان تكون النون فيه اصلا فيكون وزنه فعلولى او زائدة فيكون وزنه فعلولى
وقد قيل بالقولين . قال ابن القطاع هونبت ويقال بكسر الحاء والبدال ويقال بفتح الدال
والقاف مع كسر الحاء وفتحها وذكر سيبويه حندقوق على وزن فعلولى وانه صفة وفسرها
غير سيبويه بانها بثلثة بغير الف ذكرها البصريون وقد ذكرها ابن النطان بالف كما ذكرها
المصنف ويحتمل ان يكون ذلك وقع في شعر فاشعبت الفتحة فظن انها بنيت الكلمة عليها
فينبغي ان يتوقف في اثبات هذه البنية ليتحقق انها من كلام العرب كذا في شرح الشيخ
لاثير (قولهم كهبيخي اشية النخ) قال الشيخ لاثير المحفوظ في هذا اللفظ هبيخ بوزن فعيل
وهكذا ذكره البصريون سيبويه وغيره وهو بلغة اهل اليمن الغلام والهبيخة الجارية ويقال
هي المرأة المرضع وامرأة هبيخة لا ترد كف لاسم وقد ذكرها ابن النطان بالالف كما ذكر
المصنف فيحتمل هذا اللفظ ان يكون وقع في الشعر بالالف على طريقة الاشباع فظن انها
مما بنيت على الالف للتانيث فينبغي ان يتوقف في ذلك حتى يثبت هذا البناء من كلام
العرب (قولهم كهبيري) قال الشيخ لاثير ايضا المحفوظ فيه انما هو يهبر بغير الالف وقال
ابو بكر ابن السراج ربما زادوا فيه كالف فقالوا يهيري وهو من اسماء الباطل وزيادة الالف
ذكره ابن النطان وذكر ان وزنه فعلى وصاحب المتع ذكر ان وزنه يفعلى ولم يجئ الا
اسما وهو قليل وقولهم اكنب من الهير وهو السراب وقال الزبيدي في حجر يهبر الصلب . وفي
خط شيخنا اللغوي رضي الدين ابي عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي رحمة الله
عليه صمغ الطلح عن ابن عمرو وانشد

اطعمت راعي من الهبير فظل يعوي خطا ويشري

خلف اسمه مثل نهيق الهر

وقال الاحمر الحجر الهير الصلب ومنه سمى صمغ الطلح يهيري (قولهم كمكورى للعظيم الارنية
ومفعلى كمكورى للعظيم الروثة) الذي في القاموس والمكوري اللثيم والتصير العريض والروثة
العظيمة وتكسر الميم في الجميع (قولهم لحمل نبت) ضبط بكسر الحاء وسكون الميم وليس
بصواب بل حارة مفتوحة وعبرة الشيخ لاثير والشغلى هو حمل بعض الشجر ينقلق عن مثل
التطن ولم حب كالمسم (قولهم كمرحيا) هو بفتحات (قولهم كيردرايا) ضبطه بعض
المتأخرين بمشاة تحتية مفتوحة فراء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء مهملة ولم
يذكره في القاموس ولا ضبطه من رايت من شروح التسهيل الا انه في نسخة تتبقة
مصححة عندي من التسهيل بالباء الموحدة لا بالياء المشاة (قولهم وفي كون هذه كلها نادرة
نظر) يعني فلا ينبغي ان تحملا لاضافة في قول المصنف لغير هذه على انها استغراقية حتى
يرد عليه هذا النظر بل على انها للجنس (قولهم او جمعا في المعنى كطرفاء) انما قيد بفي
المعنى لانه المتفق عليه اما الجمعية اللفظية فليس متفتنا عليها لان منهم من يقول بان طرفاء
اسم جمع فانهم هذا والطرفاء شجر مشهور (قولهم او لغيره) اي غير افعل كهطل ككنف او

للعجب وافعلوى كاربعاوى لصرب من
مشي الارنب وفعلوى كرهبوى للرهبة
وفعلولى كحندقوق لنبت وفعللى كهبيخي
لمشية بتختير ويفعللى كهبيري للباطل
وافعللى كايجلى لموضع ومفعلى كمكورى
للعظيم الارنية ومفعلى كمكورى لعظيم
الروثة من الدواب ومفعلى كمكوردى
للكثير الرقاد وفعللى كدودرى للعظيم
المحصيتين وفعللى كشنفلى لحمل نبت
وفعللى كمرحيا للمرح وفعللايا كيردرايا
وفوعلى كحوليا وحضان لموضعين وفي
كون هذه كلها نادرة نظر (لمدها) اي
للف التانيث المدودة اوزان مشهورة
واوزان نادرة وقد ذكر من المشهورة سبعة
عشر وزنا لاول (فعلاء) كيف اتى اسما
كصحراء او مصدرا كغرباء او جمعا في المعنى
كطرفاء او صفة لانثى افعل كصحراء او لغيره

كديمة هطلاء والثاني والثالث والرابع (افعللاء * مثلث العين) كاربعا واربعاء واربعاء بفتح الباء وكسرهما وضموها للرابع من ايام الاسبوع نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل ومن المتصورة قولهم اجفلى لدعوة الجماعة (و) الخامس (فعلااء *) كعقرباء لمكان وهو من المشترك ومن المتصورة فرتنى اسم امرأة (ثم) السادس (فعلاا) كتصااص للتصااص كما حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره والسابع (فعلاا) بضم لاوول كتفصاء ولم يجيى إلا اسما وحكى ابن الطع انه يقال قعد الثرفصى بالتصر فعلى هذا يكون مشتركا ويجوز في ثالثة الفتح والضم والثامن (فاعولا *) كعاشوراء وهو من المشترك ومن المتصورة بادولى لموضع (و) التاسع (فعلااء) كتصااص لا حد بابي جمرة اليربوع والعاشر (فعليا) بكسر لاوول وسكون الثاني ككبرياء والحادي عشر (مفعولا *) كمشبوخاء لجماعة الشيوخ والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر فعلااء وفعلااء وفعلواء واليهما اشار بقوله (ومطلق العين فعلاا) والغاء مفتوحة فيهن فعلااء نحو براساء يقال ما ادري اي البراساء هو اي اي الناس هو وبراءة القتال شدته وقد اثبت ابن القطاع فعلى متصورا في الفاظ منها خزازى اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا وفعلااء نحو بريساء بمعنى براساء وتمر قريناء وكريشاء لنوع منه وعدة في التسهيل من المشترك ومن المتصورة كبرى وفعلااء نحو دبرقاء للعدرة وحروواء لموضع تنسب اليه الحرورية * تنبيه * عد في التسهيل هذا الوزن في المختص بالمدودة واثبت ابن الطع فعولى بالتصر من ذلك حصورى لموضع ودبوقى لغة في دبرقاء بالمد ودبوقى لثزية بالبحرين وقطورى قبيلة في جرحم وفي شعر امرئ القيس مقاب تنوفى وطى هذا فهو من المشترك وهو الصحيح والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلااء مثلث الغاء والعين مفتوحة فيها واليهما اشار بقوله (وكذا * مطلق فاء فعلااء اخذا *) فالفتح نحو جنفاء اسم موضع وقد تقدم ان هذا الوزن من المشترك والكسر نحو سبراء وهو ثوب مخطط يعمل من النز والضم نحو عشاء ونفساء وقد تقدم انه من المشترك * تنبيه * كلامه يوم حصر اوزان المدودة المشهورة فيما ذكره وقد بقي منها اوزان ذكرها في غير هذا الكتاب منها فيعلااء نحو ديكساء لقطع من الغنم ويفاءلاء نحو ينابيع لمكان وتفعلااء كتركساء لمشية المتختر وفعلااء نحو برنساء بمعنى براساء وهم الناس وفعلااء نحو برنساء بمعناه ايضا وفعلااء نحو طرمساء لليلة المظلمة وفعلااء نحو خنفساء وعصلااء وهو بصل البر وفعلااء نحو معكوكاء ومعكوكاء

هطل كشداد في المثال المذكور (قولهم كديمة هطلاء) الديمة قال في التاموس بالكسر مطر يدوم في سكون بلا رعد وبرق او يدوم خمسة ايام او ستة او سبعة او يوما وليلة او اقله ثلث النهار او الليل واكثره ما بلغت وهطلاء متباعدة (قولهم نعم هو بفتح العين من المشترك) قد يقال يفسد المحصر الذي يفيد التقديم حينئذ ضرورة ان هذا ليس مقصورا على الانصاف بكونه لمدها وجوابه اولان التقديم ليس حصريا بل لضرورة الوزن وثانيا انه حصري ويعتبر العطف قبل المحصر اي مجموع هذه الاوزان مقصور على الانصاف بكونه لمدها فلا ينافي اشراك البعض وذلك ظاهر (قولهم لدعوة الجماعة) هذا لا يناسب ما في التاموس ففيه ودعاهم الجفلى محركة ولاجفلى اي بجماعهم فامل (قولهم اسم امرأة) طاهرة انه علم لامرأة وهو الذي تدل عليه بعض ايمانهم والذي قاله ابو عبيدة ان كل امرأة عند العرب فهي تسمى فرتنى وانشد وابن بنو القعناع عن ذرير فرتنى وعن اصل ذلك العرن ان يتقسما والذي في التاموس وفرت كتصر ففجر ومنه امرأة فرتنى وهي المرأة الفاجرة (قولهم بادولى لموضع) يجوز فيه فتح الدال بل هو لاكثر على ما يؤخذ من القاموس (قولهم لا حد بابي جمرة اليربوع) قال ابو حاتم يقال قصع اليربوع وهو ان يحسفر جمرة فاذا فرغ ودخل فيه سد فم البحر يتراب يجيى به من داخل عليه فيسمى ذلك البحر التصااص والتافقاء جحر من جحرة ايضا لا يخرقه فاذا اخذ عليه سائر البحر ضرب فم ذلك البحر براسه ففتقه (قولهم شدته) هذه الشدة في المثال مفسرة بان يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقابلوا رجاله (قولهم خزازى اسم جبل) يقع في النسخ بالحاء المهملة والصواب انه بالحاء المعجمة وفي التاموس في فصل الحاء من باب الزاي وخزازى كجبالى او كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قولهم لنوع منه) في التاموس قريناء ضرب من اطيب الثمر بسرا والكريناء بسر طيب فامل (قولهم من التز) هو لا يبريسم (قولهم كلامه يوم حصر اوزان النح) وجه هذا لا يهيم ان المصنف ذكر اوزانها كثيرة الى ان وصل بها الى مثل هذا العدد فيتبادر من ذلك انه استصاها فتكون محصورة فيما ذكر ولما كان لا يلزم من ذلك الاستصااء المحصر حقيقة كان ايها لا تحية فتامله فقد غفل عنه الناظرون حتى وقعوا في حيص بيص (قوله نحو ديكساء لقطع من الغنم) الذي في القاموس والديكساء

بكسر الدال وفتح الياء قطعة عظيمة من الغنم (قولم للشر والجلبة) ليس لفا
ونشرا كما قد يتوهم بل كل من معكوكاء وبعكوكاء مسماه الشر والجلبة كما يوخذ
من الفاموس والجلبة ارتفاع الاصوات (قولم لعمر بن عامر ملك اليمن)
عامر هذا هو المثلث بماء السماء وهو ابن حارثة الغطريف بن امرئ القيس
البطريق بن ثعلبة البهلول بن مازن بن لاذن وانما لقب بماء السماء لانه كان
اذا اجذب قومه منهم حتى يخلصوا فلقب بماء السماء لانه ينوب عنه وهو
الذي خرج من اليمن لما احس بسيل العرم وانما لقب ابنه عمرو بمزيتيا
لانه كان حائكا باليمن وكان يحرك لعمر وحلة لا يكملها الا في عام فاذا
لبسها يوم زينت اول لبسة مرقها كبيرا كي لا يلبسها غيره كذا ذكره ابن دريد
والذي ذكره غيره انه كان يلبس كل يوم حليين ويمزقهما بالعشي يكرة العود
فيهما ويانف ان يلبسها غيره (قولم ومنها) ان من الاوزان المشتركة بين
المقصورة والمدودة ولذلك يذكر الشارح مثالين لكل وزن واحدا للمقصورة والاخر
للمدودة (قولم نحو جلندي وجلنداء) ظاهرة ان ثانيه مفتوح على كل سن
مدة وقصرة وهو وهم اصله للجوهري وفي الفاموس وجلنداء بضم اوله وفتح
ثانيه ومدودة وبضم ثانيه مقصورة اسم ملك عمان وهم الجوهري فقصرة مع فتح
ثانيه قال الاعشى

وجلنداء في عمان مقمسا ثم قيسا في حضرموت المنيف

للشر والجلبة وفعولاء نحو عشوراء لغت في عاشوراء
ومفعلاء نحو مشيخاء للاختلاط وفعيلاء نحو مزيتيا لعمر
ابن عامر ملك اليمن * خاندسة * الاوزان المشتركة
بينهما فعلا بفتحتين وفعلا بضم ثم فتح وفعلا بفتح الاول
والثالث وسكون الثاني وفعلا بفتح الاول وكسر الثاني
وفعلا بكسر الاول والثاني مشددا وفعلا بضم الاول وفتح
الثاني مشددا وفعولاء وقد تقدم التنبيه عليها ومنها
ايضا افعلاء نحو احمجيري واهمجيراء وهي العادة وفعولاء
نحو خوزلي لضرب من المشي وحوصلى للحوصلة
وفعلاء نحو خيزلي بمعنى خوزلي وديكساء بمعنى ديكساء
وفعلاء بكسر الاول والثاني وتشديد الثالث نحو زمكي
وزمكاء لمنسبت ذنب الطائر وفعلاء بضم الاول وفتح
الثاني وسكون الثالث نحو جلندي وجلنداء وفعاللى
نحو جخادبي وجخادباء لضرب من الجراد واما فعلاء
كعلباء وهو عرق في العنق وحرباء لدويبة وسيساء
وهو حد فتار الظهر والشيشاء وهو الشيص وفعلاء كحواء
وهو نبت واحدة حواء ومزاء وهو ضرب من الخمر
وقوباء وهو الخزاز وخشاء وهو العظم النائي خلف الاذن
فكل هذه الفها لللاحاق بقراطس وقرناس لانها منونته *

(المقصور والمسدود)

المقصور هو الذي حرف اعرابه الف لازمة والمدود
هو الذي حرف اعرابه همزة قبلها

* المقصور والمدود *

(قولم الذي حرف اعرابه الف لازمة) اخرج عن الذي بايقاعه على
لاسم نحو يخشى وبحرف اعرابه نحو متى الا ان هذا تبع لبعض المتأخرين
كابن هشام والجاربردي والتقدمون على عدم التقييد وقد تعرف ابن الحاجب
المقصور بما آخرة الف مفردة والمدود بما بعدها فيه همزة فعم اطلاقه كلا من

ضربي المعرب والمبني كذا ومتى وذا واولاء وقد اعترف بذلك
 شروح الشافية وغيرهم وعن الفراء اطلاق الممدود على نحو جاء
 وشاء وقد اطلقوا على اطلاق كل منهما على اولاء وهولاء (قولهم
 الف زائدة) احترز به عن نحو ماء فان اصله موه قلبت الواو
 الفا والهاء همزة (قولهم صحيح) اخذه من قوله بعد فلنظيره
 المعل (قولهم لما علت الخ) علة مستوجب الخ (قولهم فغراء
 مصدر) اي قياسي لما ياتي من قوله وكفعال مصدر فاعل الخ
 (قولهم كفعل الخ) اعلم ان قول المصنف كفعل حيث لم يات
 بالواو فيد ظاهر في انه تمثيل لما قبله فاما للاسم الصحيح المستوجب
 فتح ما قبل الطرف واما للاسف واما للنظير المعل وعلى كل اما ان
 يكون فعل وفعل واقعين على الصحيح نحو قرب وقرب او على
 المعتل نحو فرى ومدى فتلك احتمالات ست فعلى الاول حتمه
 زيادة الواو ليكون معطوفا على كلاسف ومع ذلك يراد من كلاسف
 جهة عمومه وهي كونه على وزن فعل ويحتمل ان يكون هذا
 مراد الشارح والثاني لا يصح قطعاً لان للاسف جهة عموم كما
 علت وجهه خصوص وظاهر ان نحو قرب وقرب ليس جزئياً لا
 للاولى ولا للثانية ولا يصح هذا زيادة الواو كما هو ظاهر والثالث
 كذلك ضرورة ان الممثل به صحيح والممثل له معتل وايضا
 الظاهر من النظير المعل انه على وزن فعل بفتح الفاء لقوله كلاسف
 ولا يصح هذا زيادة الواو ايضا والرابع كذلك ضرورة ان الممثل
 به معتل والممثل له صحيح ولا يصح هذا زيادة الواو ايضا
 والخامس كذلك ايضا لا من جهة عموم لاسف ولا من جهة
 خصوصه ولا يصح هذا ايضا زيادة الواو لكون المعطوف معتلا
 والمعطوف عليه للصحيح والسادس كذلك الا ان يؤخذ المعتل
 النظير للصحيح لا بقيد كون نظيره الصحيح كلاسف ويجعل
 مثاله بذلك النيد محذوفا ويقدر العاطف ويحتمل ان يكون
 الشارح اشار الى هذا فيكون وكفعال وقول الخ معطوفا على نحو
 جوي جوي وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل كانه بتقدير وكفعال محذوف
 العاطف صحيح وان الاعتراض عليه بان قوله كفعل تمثيل لمعتل
 الاخر وقوله كلاسف مثال للصحيح كما قال الشارح غير وارد
 وان كان كلاهما كلام غير محيط فامل (قولهم نحو فريته الخ)
 الفريته الكذب والمريته الجدال والمديته السكين والدمية الصورة
 المنقوشة في كحائط والقربية اناء الماء المعروف والترتبة مصدر

الف زائدة وكلاهما قياسي وهو وظيفة النحوي وسماحي وهو وظيفة
 اللغوي وقد اشار الى المقصور القياسي بقوله (اذا اسم) صحيح
 (استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير) من المعتل
 (كلاسف *) مثال للصحيح (فلنظيره المعل الاخر * ثبوت قصر
 بقياس ظاهر *) نحو جوي جوي وعمي عمي وهوي هوي فهذه
 وما اشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل
 آخره نحو اسف اسفا وفرح فرحا وشر اشرا لما علت في باب ابنية
 المصادر ان فعل الكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين واما قوله
 اذا قلت مهلا غارت العين بالكا غراء ومدتها مدامع نهسل
 فغراء مصدر غاريت بين الشيتين غراء اذا وايت كما قاله ابو
 عبيدة لا مصدر غريت بالشئ اغرى به اذا تماذيت فيه في
 مضبك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فهما
 (في جمع ما * كفعلته) بكسر الفاء (وفعلته) بضمها والعين ساكنة
 فهما الاول للاول والثاني للثاني فالاول نحو فريته وفري ومريته
 ومري والثاني (نحو) الدمية و (الدمى *) ومدية ومدى فان
 نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف وقربة وقرب بضمها
 وهو مستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة
 احرف نحو معطي ومتقني فان نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم
 وهو مستوجب ذلك وكذلك افعال لفضيل كان كالاتقى او
 لغير تفضيل كاعشى واعشى فان نظيرهما من الصحيح

تقرب (قوله لا بعد) هو نظير لاقصى ومرادفه ايضا ولاعش
 نظير ما بعده (قوله ومدر) هو قطع الطين اليابس او العلك
 الذي لا رمل فيه (قوله حالان من الضمير المستتر في الخبر)
 قد يقال لم لم يجعلها حالين من الضمير في العادم العائد على ال
 مع انه سالم مما اشار اليه بقوله وفيه ما عرف في موضعه .
 ويجاب بان العادم كالمومن والكافر في كون المراد منه الثبوت لا
 الحدوث فتكون ال معرفة لا موصولة فجعله صاحب حال جعل
 لها من ابتدا (قوله على عاملها المعنوي) اي الذي تضمن معنى
 الفعل لا حروفه لتضمن الظرف معنى استقر (قوله في موضعه)
 اي في باب الحال في قوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه
 موخرا لن يعمل (قوله يعني في الجملة) هو قيد لمجمع والمقصود
 ان لاجتماع من الجمل لا من الكل (قوله ويرد مذهب الفراء
 النخ) لاوي ان لو قال اولرد مذهب الفراء بقوله النخ ليكون جوابا
 آخر بانه لم يعتد بمذهب الفراء لكونه باطلا بالسماع تامل
 (قوله من ذلك قوله النخ) صاهر هذا ان البيتين يردان على الكوفيين
 والفراء ولاول ظاهر دون الثاني لان بلاء وغناء نحو مقلء وقد
 قدم انه اجازة الفراء لوجود مفتاح فكان كاليق ان يذكر اثر قول
 الكوفيين رد قولهم بالشعر المذكور ثم يذكر مذهب الفراء بعد ذلك
 وقد يجاب بان البيتين يردان على الكوفيين والبيت بعدهما يرد
 على الفراء لان اللهاء وزنه المفعال وهو يمنع مد مفعل لادائه الى
 المفعال وهو معدوم وهو ظاهر ولكنه لا يصح لان وزن لهاء بالمد
 فعال وال كلمة اخرى وبها الوزن الفعال لا منعال وهو ظاهر

لا بعد ولاعش وكذلك ما كان جمعا للفعل انشى لا فعل كالتصوي
 والقصى والدنيا والدنى فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبرى
 والاخرى والاخر وكذلك ما كان من اسماء الاجناس دالا على
 الجمعية بالتجرد من التاء كاتنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة
 بمصاحبة التاء كحصاة وحصى وقطة وقطا فان نظيرهما من الصحيح
 شجرة وشجر ومدرة ومدر وكذلك المفعل مدلولا به على مصدر او
 زمان او مكان نحو ملهى ومسعى فان نظيرهما من الصحيح مذهب
 ومسرح وكذلك المفعل مدلولا به على آلة نحو مرمى ومهدى وهو
 وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصب ومغزل ثم اشار
 الى الممدود القياسي بقوله (وما استحق) اي من الصحيح (قبل
 آخر الف * فالمد في نظيره) من المعتل (حتما عرف *) وذلك
 (كمصدر الفعل الذي قد بدنا * بهمز وصل كارعوى) ارعواء
 (وكارتاي *) ارتياء وكاستصى استصاء فان نظيرهما من الصحيح
 انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا ومصدر افعل
 نحو اعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح اكرم اكراما ومصدر فعل
 دالا على صوت او مرض كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيرها من
 الصحيح البغام والدوار وكفعال مصدر فاعل نحو والى ولاء وعادى
 عداء فان نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقائل قتالا ومفرد
 افعلته نحو كساء واكسية ورداء واردية فان نظيره من الصحيح حرار
 واحرة وسلاح واساحة ومن ثم قال لاخفش ارحية واقفية من كلام
 المولدين لان رحي وقفا مقصوران واما قوله
 في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطبا
 والمفرد زدى بالتصغر ضرورة وقيل جمع ندى على نداء كجمل

وجمال ثم جمع نداء على اندية ويعدده انه لم يسمع نداء جمعا وكذا ما صغ من المصادر على تفعال ومن الصفات على فعال او مفعال
 لتصد المبالغة كالنعاء والعداء والمعطاء لان نظيرها من الصحيح التذكار والخجاز والمهذار (والعادم النظير ذا قصر وذا * مد ينقل كالجمعا
 وكأخذا *) العادم مبتدا وينقل خبره وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي وفيه
 ما عرف في موضعه والمعنى ان ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماي وما ليس له نظير اطرد زيادة الف قبل آخره فمدده
 سماي فمن المتصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والشرى التراب والسجا العتل ومن الممدود سماعا الفتاة حدائة السن والسناء
 الشرف والشراء كثرة المال والمخذاء النعل (وقصر ذي المد اضطرارا مجمع * عليهم) لانهم رجوع الى الاعل اذ الاعل القصر ومنه قوله
 * لا بد من صنعا وان طال السفر ... * وقوله * فهم مثل الناس الذي يعرفونه * واهل الرفا من حادث وقديم * * تنبيه * منع الفراء قصر
 ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل فتقول المصنف وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليهم يعني في الجملة ويرد مذهب الفراء قوله
 * وانت لو باكرت مشمولا صفرا كلون الفرس لاشتر * وقوله * والناح العدا وكل طمرة * ما ان ينال يد الطويل فذالها * (والعكس)
 وهو مد المتصور اضطرارا (بخلف يقع *) فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازة جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مد ما لا يخرج
 المد الى ما ليس في ابنتهم فيجيز مد ملى بكسر الميم فيقول مقلء لوجود مفتاح وينع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد لمى بكسر
 اللام فيقول لماء لوجود جبال وينع مد لمى بضم اللام لانه ليس في ابنته المجموع الا نادرا والظاهر جواز مطا للورودة من ذلك قوله
 * والمرء يباليه بلاء السربال تعاقب لاهلال بعد لاهلال * وقوله * سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقير يدوم ولا غناء * وليس هو
 من غانيته اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفنح بمعنى النفع

(قولم كما قيل) الثائل جمهور البصريين (قولم الكلام في هذه المسألة الخ) فيه تسمح ظاهر اذ لا يلزم من كون الاسم لا ينصرف فانصرف او بالعكس ان يكون متصورا فمد او بالعكس ولا العكس فاحرى ان يكون عينه وليس الخلف هنا كالمخالف ثمة والوفاق كالوفاق كما يتتبعه كلام بعض الناظرين كما يعلم من كلامي الشارح هنا وثمة عند التامل *

* كيفية تشيئة المتصور والممدود *

* وجمعهما تصحيحا *

(قولم تصحيحا) اي جمع تصحيح فهو مفعول مطلق لا حال لان مجيئها مصدرا منكرا متصور على السماع وربما صح جعله تمييزا (قولم انما اقتصر عليهما الخ) يعني انه انما ذكر كيفية التشيئة وجمع التصحيح للاسماء المقصورة والاسماء الممدودة وما ذكر كيفية التشيئة وجمع التصحيح لغيرها من الاسماء لما ان في كيفية تشيئتهما وجمعهما تصحيحا خفاء بخلاف غيرهما وقد بقي امر آخر لم يتعرض له الشارح هنا وهو انه لم يقتصر على جمعهما تصحيحا فاجيب بدعوى الوضوح فيه ورد بمنع ذلك على اطلاقه وانما الوجه في التثنية عقدة لجمع التكسير بابا بسط الكلام فيه عليه فمن قال على قول الشارح انما اقتصر عليهما الخ اي على التشيئة وجمع التصحيح ولم يذكر جمعهما تكسيرا لانه فقد لجمع التكسير بابا يخصه فناسب ذكره فقد خلط احد الامرين بالآخر واخطا في فهم كلام الشارح الا ان يكون فسر او لا ضمير التشيئة ثم استأنف بعد كلاما آخر بقوله ولم يذكر الخ من غير ان يقصد به تفسير قول الشارح اقتصر عليهما تدبر (قولم نحو حبلى ومعطى الخ) قد يفهم منه اللبس والنشر المرتب وكذا في ما بعده وليس كذلك فان معطى ومصطفى ومستدعى واويات واما حبلى وحبارى وقبشرى فلم يعلم ان اصلها الياء او الواو لعدم فعل او مصدر لها (قولم لالية) هي بفتح الهمزة لا بكسرها (قولم لانه تشيئة مذرى) اي على صيغة التشيئة وصورتها اذ لم يسمع له واحد من لفظه كما سياتي للشارح في التشيئة على قوله على نقل قصر واذا قيد بقوله في التقدير (قولم نحو الفتى) واما الفتوة فواوه منقلبة عن ياء لانضمام ما قبلها كما قالوا قصو الرجل بلب الياء واوا للضمه قبلها لانه من قضيت (قولم والجامد الذي اميل الخ) اعترض بان اطلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح في نفسه لكن لا تصح تشيئته حيثما اذ التشيئة من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تشيئته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لاطباقهم على ان الجامد اذا سمي به صار متصرفا واجيب بانهم اريد

كما قيل لاختراجه بالفقر وقوله يالك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاة ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعموا ان سيبويه استدلل على جواز في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد فزيادة لالف قبل آخر المتصور كزيادة هذه الياء * تشبيهه * الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه *

(كيفية تشيئة المتصور والممدود)

وجمعهما تصحيحا

انما اقتصر عليهما لوضوح تشيئتهما غيرهما وجمعه (آخر متصور تشيئتي اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتبةيا *) ياء كان اصله او واوا رابعا كان نحو حبلى ومعطى او خامسا نحو مصطفى وحبارى او سادسا نحو مستدعى وقبشرى تقول حبلان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبشريان وشذ من الرباعي قولهم لطرفي لالية مذروان والاصل مذريان لانه تشيئة مذرى في التقدير ومن الخماسي قولهم قهتران وخوزلان بالمخذف في تشيئة قهترى وخوزلى (كذا الذي ايا اصله) اي اصل الفه (نحو الفتى *) قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ قولهم في حى حموان بالواو (والجامد الذي اميل كمتى *) وبلى اذا سمي بهما فذلك تقول في تشيئتهما متيان وبلبان (وا في غير ذا) المذكور انه تتقلب الفه ياء (تقلب واوا لالف *) وذلك شيان الاول ان تكون الفه ثالثة بدلا من واو نحو صا وقفا ومنا لغة في المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال وقد اعددت للعدال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في رضا رضيان بالياء مع انه من الرضوان والثاني ان تكون غير مبدلة ولم تمل نحو الاستفتاحية واذا تقول اذا سميت بهما الوان واذوان * تشبيها * الاول في لالف التي ليست مبدلة وهي الاصلية والمراد بها ما كانت في حرف او شبهه والجهولة لاصل فلانة مذاهب الاول وهو المشهور ان يعتبر حالهما

باجامد

بالامالة فان اميلا ثنيا بالياء وان لم يبالا فبالواو وهذا منذهب سيبويه وبه جزم هنا والثاني ان اميلا او قلبا ياء في موضع ما ثنيا بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية فعلى هذا يشنى على والى ولدى بالياء لانقلاب الفه ياء مع الضمير وعلى الاول يشين بالواو والقولان عن الاخفش

بالمجامد هنا ما ليس له اصل يرد اليه ولا مشاحة في الاصطلاح
ثم ان بعضا حمل قول المصنف اميل على مجرد الصلوحية للامالة
لا لامالة بالفعل والظاهر خلافه فليحور (قوله الثالث لالف
لاصلية والمجهولة) لاولى الثالث ان يتلبا ياء مطلقا من غير
ذكر لالف لاصلية والمجهولة اذ هو موضوع المسألة (قوله قد
يكون للالف اصلان باعتبار النح) قد ذكر صاحب القاموس انه
يقال في تشبیه الفتح فتبان وفتوان فان صح كان من هذا القبيل
اي قبيل ما له اصلان بآء بار لغتين فامل (قوله اي اول الواو)
اقصر عليها لقبها وإلا فالياء مثلها (قوله وحيا) قيل هو خلق
يبعث على اجتناب التبع ويمنع من التقصير في حق ذي الحق
ونحوه واولى الحيا الحياء من الله بان تجتنب ان يراك حيث
نهاك . وقيل هو تغير وانكسار يعتري للانسان من خوف ما يعاب
به ويذم . وقيل هو انحصار النفس خوف ارتكاب الابايح واشتقاقه
من الحياة يقال حيي الرجل نقصت حياته كنسي اذا اعتل نساء
وهو عرق في الفخذ وحشي الرجل اعتل حشاه فكانه لحوق المذمة
تنقص حياته وتضعف هذا تقرير الزمخشري وعكس الواحدي
ذلك فقال استحيي الرجل قويت شدة علمه بمواقع العيب والذم
قال والحياة من قوة النفس (قوله تصحيحه) اي عدم نظمهم
به بالياء على القياس (قوله ومثله) اي مثل مذروان في كون
علته عدم تصحيحه انه لم يستعمل إلا المثني الخ يدل على ذلك
كلام التسهيل لاتي (قوله تصحيح شقاوة وسفاية) اي عدم
قلب واو الاوول وياء الثاني همزة (قوله لكن حكى الخ)
استدراك على قول التسهيل للزوم علمي التنئية والتانيث الخ

والثالث لالف لاصلية والمجهولة يتلبان ياء مطلقا * الثاني قد يكون
للالف اصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية في
لغة سن قال رحيت وواوية في لغة سن قال رحوت فلن ثناها ان
يقول رحيان ورحوان والياء اكثر (راولها ما كان قبل قد الف *)
اي اول الواو المنقلبة اليها لالف ما الف في غير هذا من علامة التنئية
المذكورة في باب الاعراب (وما كصحراء) مما همزته بدل من الف
التانيث (بواو نيا *) نحو صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واوا
وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو يجب تصحيح الهمزة لثلا
يجتمع واوان ليس بينهما إلا لالف فتقول في عشواء عشواآن بالهمز
ولا يجوز عشواوان ويجوز الكوفيون في ذلك الوجهين وشذ حرايان
بقلب الهمزة ياء وحمراآن بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران في
قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة لالف معا والجيد الجاري على
القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل
من حرف اللاحق والعلباء عصبه العنق وهما طباران بينهما منبت
العرق والثوباء داء معروف يتشتر ويتسع ويعالج بالريق واصلها
علباي وقوباي يباء زائدة للاحتهما بقراطس وقرناس ونحو (كساء)
مما همزته بدل من اصل هو واو اذ اصله كساو (و) نحو (حيا *)
مما همزته بدل من اصل هو ياء اذ اصله حياي يثني (بواو او همز)
فتقول طباران وكساوان وحياوان وعلباآن وكساآن وحياآن نعم لارجح
في الاول الاعلال وفي الاخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا
لبعضهم ونص سيبويه والاخفش وتبعهما الجزولي على ان التصحيح
مطلقا احسن إلا ان سيبويه ذكر ان التلب في التي لللاحق اكثر
منه في المثلية عن اصل مع اشتراكهما في التلثة وشذ كسايان
بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفي العفال قالوا عقل بعيرة

بثنايين والقياس بثناوين او بشناءين لانه تنئية ثناء على وزن كساء تنديرا (وغير ما ذكر *) من المهموز وهو ما همزته اصلية اي غير
مبدلة من شيء نحو قواء ووضاء (صحح) في التنئية فتقول قرآن ووضاآن والقراء الناسك والوضاء الوضي وشذ قرآوان بقلب الهمزة
لاصلية واوا (وما شذ) في تنئية المتصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (على نقل قصر *) فلا يئاس عليه * تنبيه *
جملة ما شذ من المقصور ثلاثة اشياء لاول قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم وعلته تصحيحه انه لم يستعمل إلا المثني فلما لزمته
التنئية صارت الواو كانها من حشو الكلمة ومنه في الممدود ثنايان قال في التسهيل وصحوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسفاية
للزوم علمي التنئية والتانيث يعني انه لم ينطق بمذروين وثنايين إلا مثني ولم ينطق بشقاوة وسفاية إلا بناء التانيث فلما بينت الكلمة
على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى ابو عبيد عن ابي عمرو مذرى مفردا وحكى عن ابي
عبدة مذرى ومذريان على القياس الثاني خوزلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون الثالث رضيان وقاس عليه الكسائي فاجاز تنئية رضي
وعلا من ذوات الواو المكسور لاول والمضمومة بالياء والذي شذ من الممدود خمسة اشياء لاول حمراآن بالتصحيح حكى الخناس ان
الكوفيين اجازوه والثاني حمرايان بالياء وحكى بعضهم انها لغة فزارة والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة لالف وقاس عليه الكوفيون
والرابع كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله ابو زيد عن لغة فزارة والخامس قرآوان بقلب لاصلية واوا وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم
يسمع (واحذف من المتصور في جمع على * حشد المثني ما به تكملا *) يعني اذا جمعت المتصور الجمع الذي على حد المثني وهو جمع
المذكر السالم حذف ما تكمل به وهو لالف

لالتقاء الساكنين (والفتح) اي الذي قبل الالف المحذوفة (ابق شعرا بما حذف) * وهو الالف نحو وانتم لا تلون وانهم عندنا لمن المصطفين * تنبيهات * الاول انهم اطلاقه انه لا فرق فيما ذكره بين ما الفه زائدة وما الفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فنقل عنهم انهم اجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله المصنف عنهم في ذي الالف الزائدة نحو حبلى مسمى به قال في شرح التسهيل فان كان اعجميا نحو عيسى اجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها * الثاني انما لم يذكر حكم الممدود اذا جمع هذا الجمع احالة على ما علم في التثنية فان الحكم فيهما فيه على السواء فتقول في وضاء وضاءون بالتصحيح وفي حمراء علما لمذكر حمراوون بالواو ويجوز الوجهان في نحو علباء وكساء علمي مذكر * الثالث كان ينبغي ان ينبه على ان ياء المتقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو جاء القاضون ورايت القاضين (وان جمعتهم) اي المتقوص (بناء والف * فالالف اقلب قلبها في التثنية *) كالف مفعول به لاقلب مقدما وقلبها نصب على المصدرية يعني ان المتقوص اذا جمع بالالف والتاء قلبت الفه مثل قلبها اذا ثني فتقول حبيبات ومصطفيات ومستدييات وفتيات وميتيات في جمع متى مسمى بها انثى بالياء وتقول في جمع عصا والا واذا مسمى بهن اناث عصوات والوات واذوات بالواو لما عرفت في المثني * تنبيه * حكم الممدود والمتقوص اذا جمعا هذا الجمع كحكما اذا ثنيا ايضا فلم يذكرهما احالة على ذلك وانما ذكر المتقوص وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (وتاء ذي التاء الزمن تنبيه *) تاء مفعول اول بالزمن وتنحية مفعول ثان اي ما آخرة تاء من المتقوص وغيره تحذف تاوه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويعامل لاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فتقول في مسلمة مسلمات واذا كان قلبها الف قلبت على حد قلبها في التثنية فتقول في فتاة فتيات وفي قناة قنوات وفي معطاة معطيات واذا كان قلبها همزة تلي الفا زائدة صححت ان كانت اصلية نحو قراءة وقرآت وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من اصل

(قولهم لالتقاء الساكنين) هذه مناسبة للحكم بعد الوقوع لا انه امر باعث على ما هو الاكثر في علل الفن فلا يرد ان يقال هلا قلبت تلك الالف ياء او واوا وحركت كما في المثني وجمع المونث ويسلم بذلك من التقاء الساكنين (قولهم كان ينبغي الخ) اي لئلا يتوهم ان ياءه كالف المتقوص تبقى الكسرة قلبها مشعرة بها لشدة قربه منه ولا يضره في ذلك اقتصاره في الترجمة على المتقوص والممدود لكون ذكر هذا حينئذ ضرورة لاحقة لا بالقصد لاولي فيندفع ما قيل وجه ترك التنبيه المذكور انه لم يتعرض في هذا الباب لغير المتقوص والممدود (قولهم وكسرها) بالرفع عطف الفاعل المستتر في يحذف لوجود فاصل ما واضافة الكسر للياء لكونه لاجلها وانما لم تبقى كسرة ياء المتقوص فرارا من قلب واو الجمع ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة (قولهم ويكسر ما قبل الخ) اي يجتلب كسر آخر كما يدل عليه سابقا كسرها لان الكسر لاولي قد ذهب بزحاف متبوعه وهو ياء المتقوص الخ فتدبر (قولهم اي المتقوص) انما فسره بذلك ولم يفسره بالاسم المختوم بالالف مطلقا حتى يتناول المتقوص والممدود رعاية لما يقتضيه اسلوب الكلام فان المصنف لما ذكر قوله وان جمعتهم اثر قوله واحذف من المتقوص الخ ولم يذكر المختوم بالالف مطلقا ظاهرا كان ذلك مفسرا لضميره وكما انه ترك في المسألة السابقة حكم الممدود في جمع المذكر كذلك يكون هنا فلذلك عقد الشارح التنبيه لاني وانما اطلق في تاء ذي التاء ولم يصنع به ما صنعه هنا لان كلام المصنف في ما بعده صريح في ذلك فانه عدل عن الاضمار حيث لم يقل وتاوه الى الاظهار حيث قال وتاء ذي التاء فدل ذلك على انه اراد من ذي التاء جهة عمومه هذا هو الذي يقتضيه اسلوب الكلام . فما قيل في تفسير ضمير جمعتهم بالمتقوص قصور لان الحكم لاني لا يختص به فكان لاولي ان يقول اي لاسم المختوم بالالف مطلقا ليشمل المتقوص والممدود ليس بشي فتامل (قولهم مونثا) قيل لا حاجة لهذا القيد لان الكلام في المونث . وفيه ان الكلام انما هو في الجمع بالالف والتاء ولم يتعرض المصنف لشروط مفردة من كونه مونثا

مثلا

نحو نباءة فيقال نباءت ونباوات كما في التثنية (والسالم العين الثلاثي اسما اثل * اتباع عين فاعه بما شكل *) (ان ساكن العين مونثا بدا *) يعني ان ما جمع بالالف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تستمع عنه ناءة في الحركة مطلقا

مثلا ان سلم كونه شرطا في مطلق هذا الجمع (قولهم خمسة)
 قيل بل هي ستة لان السالم العين تحته شرطان ان لا يكون
 معتل العين وان لا يكون مضعفها وليس بشيء لان السلامة في
 العين قيد واحد وان احترز به عن تضعيف العين وعن اعتلالها
 ولا يخرج الفيد الواحد عن كونه واحدا ولو اخرج به الف
 شيء كما لا يخفى او انحل الى الف شيء فان الحيوان قيد واحد
 في تعريف الانسان وان اخرج نحو الحجر والنبات والماء ونحو
 ذلك او انحل الى الجسمية والنمو والاحساس والتحرك بالارادة
 (قولهم بثولهم ثلاث غرفات) وجه الرد انه لو كان جمع جمع
 ما وقع تمييزا لثلاث بل لتسع فاكثر وقد يقال اي مانع من جملة
 على ان المراد ثلاث جموع الا ان يثبت انهم يقولون ذلك عند
 الثلاثة افراد وهو الظاهر (قولهم افهم كلامه) اي حيث قال
 التالي غير الفتح (قولهم واستثنى من ذلك في التسهيل الخ) قال
 فيه ولا يقال فعلاات اختيارا فيما استحق فعلاات الا لاعتلال اللام
 او شبه الصفة (قولهم نحو ذرورة وزبيبة) ذرورة الشيء بالضم
 والكسر اعلاه والزبيبة بضم الزاي الرابية لا يعلوجا ماء وحفرة لاسد
 (قولهم بكسر الراء) اي فقط (قولهم قد ظهر) اي من قوله
 ومنعوا الخ (قولهم لجمته) اللجمية بفتح لاول وتسكين الجيم وتكسر
 اللام ايضا وتضم واللجمية بكسرها واللجمية كعنية يطلق على الشاة
 التي قل لبنها وعلى الشاة الغزيرة اللبن فهو من اسماء الاضداد وقيل
 خاص بالمعزى (قولهم ربعة) الربعة الرجل والمرأة بين الطول
 والقصر (قولهم وهو الحمار) نبه في الفاموس على انه غلب على

والشروط المذكورة خمسة لاول ان يكون سالم العين واحترز به عن
 شيئين احدهما المشددة نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين
 والاخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه
 حركة مجانسة نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب
 قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل
 فيه الاتباع ولغة غرهم لاسكان وسياتي ذكره الثاني ان يكون ثلاثيا
 واحترز به من الرباعي نحو جعفر وخرنق وفسنق اعلاما لانات فانه
 يبقى على حاله الثالث ان يكون اسما واحترز به من الصفة نحو
 ضخمة وجلفمة وحلوة فليس فيه الا التسكين الرابع ان يكون ساكن
 العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبتة وسمرة فانه لا يغير
 نعم يجوز لاسكان في نحو نباتات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لا
 ان ذلك حكم تجدد حالة الجمع الخامس ان يكون مونثا واحترز به
 من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع
 المذكور ولا يشترط للاتباع المذكور ان يكون فيه تاء التانيث كما اشار
 الى ذلك بقوله (مختصا بالتاء او مجردا) * فمثال المستكمل للشروط
 المذكورة مختصا بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثاله مجردا منها دعد وهند
 وجمل فتقول في جمعها الجمع المذكور جفئات وسدرات وغرفات
 ودعدات وهندات وجملات (وسكن التالي غير الفتح او * خفقه
 بالفتح فكلما قد روي) * اي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة او
 المكسورة وجهان مع الاتباع وهما لاسكان والفتح ففي نحو سدرة وهند
 من مكسور الفاء وغرفة وجمل من مضمومها ثلاث لغات للاتباع
 والاسكان والفتح * تنبيهان * لاول اشار بقوله فكلما قد روي الى ان
 هذه اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم ان الفتح في نحو غرفات

انما هو على انه جمع غرف ورد بان العدول الى الفتح تخفيفا سهلا من ادعاء جمع الجمع وردة السيراي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح *
 الثاني افهم كلامه ان نحو دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كطبيات وشبه الصفة نحو اهل
 واهلات فجوز فيهما التسكين اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء كما في (نحو ذرورة * وزبيبة)
 لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلافي في ذلك (وشذ كسر جرورة *) فيما حكاه يونس من قولهم جرورات بكسر الراء وهو
 في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو * تنبيهات * لاول قد ظهر ان لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة *
 الثاني فهم من كلامه جواز لاسكان والفتح في نحو ذرورة وزبيبة اذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح في شرح الكافية * الثالث فهم منه
 ايضا جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحمة ومنع بعض البصريين للاتباع في نحو لحمة لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه مشى في
 التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كما لم يحتفلوا باجتماع ضميتين والواو كذلك لم
 يحتفلوا باجتماع كسرتين والياء (ونادر او ذو اضطرار غير ما * قدمته او لانس انتمى *) اي ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو اما
 نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه ابو حاتم وقياسه لاسكان لانه صفة ولا يئاس عليه
 خلافا لتطرب ولا حجة في قولهم لجبات وربعات في جمع لجمته وربعة لان من العرب من يقول لجمته وربعة فاستغنى بجمع المفتوح عن
 جمع الساكن ومن النادر ايضا قول جميع العرب عبرات بكسر العين وفتح الياء جمع عبر وهي لا بل التي تحمل الميرة والغير مونثة وذهب
 المبرد والزجاج الى انه عبرات بفتح العين قال المبرد جمع عبر وهو الحمار

حمار الوحش (قولمه الذي في الكتف او القدم) اي العظم
النائبي في ذلك وزاد في القاموس في معانيه كل نائبي في مستو
وماقعي العين او جفنها او انسانها او لحظها وما تحت الفرع من
باطن الاذن وواد وموضع كان مخصصا فغيره الدهر فافقره ولقب حمار
ابن مويلى كافر كان له ولد فارسل الله نارا فاحرقته وخشبة
تكون في مقدم الهودج والوند والجبل والسيد والمملك وجبل بالمدينة
والطبل (قولمه يتم) اي يرده ما حذفت منه *

* جمع التفسير *

(قولمه بصورة تغيير اصيغة واحدة) اورد عليه ان تقييد التغيير
بالصيغة يخرج نحو صنوان كما ان اسقاطه يدخل نحو الزيدون
وجوابه ان التغيير قد اطلق فيحمل على المفرد الكامل وهو التغيير
الذي ليس المغير به في نية الانفصال ولا كذلك في الجمع للسقوط
في الاضافة . واورد ايضا ما جمع بالف وقاء لكونه مثل صنوان
وذا يجاب بان المغير فيه ايضا في نية الانفصال من حيث انه
فرع نحو الزيدون ومحمول عليه في حمل حالة النصب على
حالة الجر . وبان قيد الحيشية مراد في التعريف اي ما دل على
اكثر من اثنين بصورة تغيير النح من حيث هو تغيير وما جمع
بالف وقاء دلالة على الجمعية ليس بالتغيير المذكور من حيث
هو تغيير بل من حيث ان المغير به خصوص كذا واما لا من
حيث ذلك فلا دلالة له على جمعية اصلا . وبان هذا تعريف
بالاعم على مذهب الاقدمين (قولمه وصنوان) هو بكسر الصاد
ويجوز ضمها وقرئ بهما في السبعة وفي القاموس وبالكسر الحنو
المعطل وقلب لبني ثعلبة ولاخ الشقيق والابن والعم المجمع اصناء
وصنوان وهي بهاء والنخلتان فما زاد في الاصل الواحد كل واحد
منهما صنو ويضم او علم في جميع الشجر وهما صنوان وصنيان
مثلثين (قولمه كتخمة) من الوخامة قال

والبغي مرتع مبتغيه وخيم

بالبهاء عوض من الواو فمادته وخ م واما التخوم بمعنى الحدود فمادته
ت خ م . واعلم ان تخمة وتخم تسكن خاوة وتفتح في المفرد والجمع
(قولمه لان الحركات التي في الجمع النح) يريدان التغيير حقيقة
يتتضي ان حركات الجمع هي حركات المفرد الا انه وقع فيها تغيير
وليس كذلك فان حركات المفرد غير حركات الجمع من اصلها وهذا
رعاية لجانب الشارح والا فلو اسقط كلمة صورة من التعريف لم

وقال الزجاج جمع غير الذي في الكتف او القدم وهو مونث ومنه
ايضا جريات كما تقدم ومن الضرورة قوله

وحملت زفرات الضحى فاطتها وما لي بزفرات العشي يسدان
وقول الراجز «... فتستريح النفس من زفراتها» وقياسه الفتح ومن
المتنمي الى قوم من العرب لا يباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل
العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم «اخو بيضات راتح متارب...»
وبلغتهم قرئ ثلاث عورات لكم ومن المتنمي الى قوم ايضا نحو
طبيبات واهلات باسكان العين كما تقدم * خاتمة * يتم في الشنية
والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة وذلك
نحو قاض وشج واب واخ وحسم وهن من الالهاء الستة تقول
قاضيان وشجيان وابوان واخوان وحسمان وهنوان كما تقول هذا
قاضيك وشجيك وابوك واخوك وحسمك وهنوك وشذ ابان واخان
وما لا يتم في الاضافة لا يتم في الشنية وذلك نحو اسم وابن ويد
ودم وحر وغد وفم فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران
وغدان وفمان كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرک وغدك
وفمك وشذ فموان وفميان واما قوله «يديان بيضاوان عند معلم»
وقوله «جرى الدميان بالخبر اليقين» ضرورة *

(جمع التفسير)

جمع التفسير هو الاسم الدال على اكثر من اثنين بصورة تغيير
لصيغة واحدة لنظا او تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر الى
سته اقسام لانه اما بزيادة كصنو وصنوان او بنقص كتخمة وتخم
او تبديل شكل كاسد واسد او بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال او
بنقص وتبديل شكل كتضيب وقضب او يهن كغلام وغلان وانما
قلت بصورة تمييز لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات
التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد

يحتاج الى ما ذكر فليتبهر (قولهم والتغيير المقدر في نحو فلك) الظرف خبر التغيير وهذا اما معطوف على قوله وقسم المصنف التغيير الظاهر الخ واما مستأنف جواب سؤال مقدر كان قائله قال اما التغيير اللفظي فقد علم فيما ذا يكون ففيما ذا يكون التغيير المقدر (قولهم للتخلقة) هو ناظر للشمال فقط اما هجان فهو الواحد والجمع من الابل البيض والخيار واما دلاص فالواحد والجمع من الدروع الملس اللينة (قولهم فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والجمع) فيد تأمل بالنسبة لهجان ففي التاموس وكتاب الخيار ومن الابل البيض والرجل الحسيب وبالنسبة لشمال بمعنى الطبيعة فيه ايضا الشمال ضد اليمين كالشمال والشمال بكسرهن الجمع اشمل وشمائل وشممل وشمال بلفظ الواحد وشممل به اخذ ذات الشمال والشمال الطبع الجمع شمائل فتأمل (قولهم عفتان) زيد عليه كناية للناقمة المكتنزة اللحم وامام (قولهم ودعاه الى ذلك) اي دعى سيويوه لا المصنف كما قد يتوهم (قولهم نحو جففات ومصطفين) اي من حيث تحريك العين في الاول وحذف الف المقصور في الثاني واما جففات من حيث تغييره بزيادة الالف والتاء فوارد . وقد اجبنا نحن عنه بوجوه قدمناها وما في كلام ابن هشام مما يفيد ان نحو حبليات وجففات من جموع التكسير فجواب آخر وحاصله ان مناط جمعية التكسير فيما ذكر التغيير بغير الالف والتاء ومناط جمع المونث التغيير بهما فلا ضرر في ان يجتمعا (قولهم ما فوق العشرة) وقيل ما فوق الاثنين فهو كجمع القلته والتعريف السابق لا ينائي واحدا من الثولين . وفي التلويح واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلته وجمع الكثرة فدل بظاهرة على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلته مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من النقات . اه . ولما نقله البدر الدماميني في باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر من شرحه للتسهيل قال عقبه ويعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق يريد ان العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين اقتلوا المشركين واكرم العلماء مثلا حيث جعلوا كلا منهما شاملا للثلاثة وما فوقها الى غير النهاية فدل عدم الفرق بحسب الظاهر في هذه الحالة على ان التفريق بينهما حال كونهما منكرين انما هو في جانب الزيادة كما قال وحاصله ان الجمعيين متفقان باعتبار المبدأ متفرقان باعتبار المنتهى فمبدأ كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلته العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة وبهذا التقرير لا يحتاج الى ان تقول في محل من المحال هذا ما استعير فيه جمع القلته لجمع الكثرة . اه . ولا يذهب عليك انه يرد على صاحب التلويح ان يقال ان باب الجمعية شيء وباب الاستغراق آخر فكيف يدل عدم التفريق بين ما كان جمع قلته وما كان جمع كثرته حين انتفاء الجمعية عنهما ومجيئ الاستغراق في افادة الاستغراق على انه لا فرق بينهما حال كونهما جمعيين في مفادهما اذ ذلك . وعلى البدر الدماميني ان يقال عدم الفرق المذكور على الوجه السابق انما يتفرع عليه انه لا يحتاج الى ان يقال استعير جمع الكثرة لجمع القلته لا عكسه فان استعمال جمع القلته في العشرين مثلا يحوج لذلك قطعاً فليتأمل (قولهم ثمث افعال) ثم بمعنى الواو فعطف المفردات حينئذ (قولهم جموع قلته) جموع قلته جمع كثرته فالتعبير به لكثرة

والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للتخلقة قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجمالي فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والجمع ومذهب سيويوه انها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ففلك اذا كان مفردا كتقل واذا كان جمعا كبدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها ودعاه الى ذلك انهم ثنوها فقالوا فلان ودلاصان فعلم انهم لم يتصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذا جنب وهؤلاء جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية وخالفه في التسهيل فقال ولاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير * تنبيهه * لا يرد على التعريف المذكور نحو جففات ومصطفين فان التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يدخل بالجمعية واعلم ان جمع التكسير على نوعين جمع قلته وجمع كثرته فمدلول جمع القلته بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الاخر مجازا كما سيأتي وللاول اربعة ابيته وللثاني ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاول فقال (افعله افعال ثم فعله * ثمث افعال جموع قلته *) اي كاساحة وافلس وفتية وافراس * تنبيهات * لا اول ذهب الفراء الى ان من جموع القلته فعل نحو

المواد من افراد وبعض ذي الخ (قولهم انصرف بذلك) اي بال او اضافته بوضع تركيبي الى
الدلالة على الكثرة اي الى ان يدل على مسمى معين كثير كما ان رجل بال يدل بوضع تركيبي على
معين تعيين استغراق . ثم ان ظاهر هذا الكلام ان مدخول ال او المضاف مدلوله من الثلاثة
الى العشرة وبال لاستغرافية صار مدلوله من الاحد عشر الى ما فوق والضمير مدلوله من الاحد
عشر الى ما فوق ولذلك صار المضاف دالا على ما يدل عليه جمع الكثرة المذكور مع ان ال
لاستغرافية تبطل الجمعية وتصيره الى باب الجمعية. وان استغراقه كاستغراق المفرد على ما هو
الحق الذي لا شك فيه كما في المطول وحواشيه وحيث قد فدخل ال على جمع القلة لا يصيره
جمع كثرة والضمير المضاف اليه ليس جمع كثرة حتى يكسبها المضاف فان ما موضوع للتركيب
مع غيره ليس الا على ان ذلك ليس معدودا من الامور التي يكسبها المضاف من المضاف اليه
نعم للاضافة كال فتاتي للاستغراق . ولعل مرادهم بهذا الكلام خلاف ظاهره وهو ان جمع القلة
لا يتجاوز العشرة حقيقة ولكن اذا دخلت عليه ال للاستغرافية او اضيف اضافة استغرافية زال
وقوفه عند العشرة لان الاستغراق كذلك . واصل هذا الكلام جواب من بعض شيعة حسان
رضي الله تعالى عنه عن بعض ما اعترض به عليه النابغة وذلك ان النابغة كانت تضرب له
قبة بسوق عكاظ فياتيهم الشعراء يعرضون عليه اشعارهم فدخل عليه يوما حسان بن ثابت
وعنده الاعشى وقد كان انشده لاعشى شعرا له فاستحسنه واذا بالخساء فانشدته

يا صخر وراة ماء قد تبساده اهل المياه وما في ورده عيار
مشي السبتي الى الهيجاء معظلة لها سلاحان انياب واطفار
فمما عجل على بسوتحن له لها حنينان اعلان واسرار
ترتاع ما غفلت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبصار
يوما باوجع مني يوم فارقتني صخر وللدهر احلاء وامرار
وان صخر لمولانا وسيدنا وان صخر اذا نشوا لخصار
وان صخر لتاتم الهداة بهم كأنه علم في راسه نزار
جواب قاصية جزاز ناصية عقاد الوية للحجيش جزار
حامى الحقيقة محمود الخليفة مه دي الطريقة نفاع وضرار
لم ترة جارة يمشي بساحتها لريبة حين يخلو بيته الجار

فقال لها النابغة لولا ان ابا بصير يعني لاعشى انشدني قبلك لقلت انك اشعر لانس والجن
فقال حسان انا اشعر منك ومنها ومن ابي بصير حيث اقول

لنا الجففات الغر يلعن في الضحى واسيافنا يقطرن من نجسدة دما
ولدنا بني الققعاق وابن محمّد فاكرم بنا خالا واکرم بنا ابننا

فقال له النابغة انك لشاعر لولا انك قلت الجففات فقلت العدد ولو قلت الجفان كان اكثر
وقلت يلعن بالضحى ولو قلت يشرقن بالدجى كان ابلغ وقلت يقطرن ولو قلت يجربن
كان ابلغ وفخرت بها ولدت ولم تفخر بمن ولدك على انك يا بني لا تحسن ان تقول
فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المتئى عنك واسع

ظلم وفعل نحو نعم وفعل نحو قدرة وذهب
بعضهم الى ان منها فعلة نحو بررة نقله
ابن الدهان وذهب ابو زيد الانصاري
الى ان منها افعلاء نحو اصدقاء نقله عنه
ابو زكرياء التبريزي والصحيح ان هذه
كلها من جوع الكثرة * الثاني ذهب ابن
السراج الى ان فعلة اسم جمع لا جمع
تكسير وشبهته انه لم يطرد * الثالث
يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة
جمعا الصحيح * الرابع اذا قرن جمع
القلة بال التي للاستغراق او اضيف الى
ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى
الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد
جمع الامر بن قول حسان

لنا الجففات الغر يلعن في الضحى

واسيافنا يقطرن من نجسدة دما

(وبعض ذي بكثرة وضعا يفي *) اي
بعض هذه الابنية ياتي في كلام العرب
للكثرة (كارجل) في جمع رجل

فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة نظيرة عنق واعناق وفواد وافئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصفي *) جمع صفاة وهي الصخرة المساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب وصرد وصردان * تنبيهان * الاول كما يغني احدهما عن الاخر وضعا كذلك يغني عنه ايضا استعمالا لقرينته مجازا نحو ثلاثه قروء * الثاني ليس الصفي مما اغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حكى الجوهري وغيره صفاة واصفاء واعلم ان اصطلاح النحويين في الجموع ان يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس المصنف واصطلاح على ان يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل اسما صح عينا افعال * وللرباعي اسما ايضا يجعل *) يعني ان افعلا احد جوع القلة يطرد في نوعين من المفردات الاول ما كان على فعل بشرطين ان يكون اسما وان يكون صحيح العين فشمّل نحو فلس وكف ودلو وطي ووجه فتقول في هذه افلس واكف وادل واظب واوجه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على افعال واما عبد واعد فلعلبة لاسمية وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثور فلا يجمع على افعال وشذ قياسا قولهم عين وقياسا وسماعا قوله « لكل دهر قد لبست اثوبا ... »

وقوله « كانهم اسيف بيض يمانية ... » * والثاني ما كان رباعيا باربعة شروط ان يكون اسما وان يكون قبل آخرة مدة وان يكون مونثا وان يكون بلا علامة وقد اشار الى بقيته هذه الشروط بقوله (ان كان) اي الاسم الرباعي (كالعناق والذراع في * مد وتانيث وعتاد الاحرف *) فشمل ذلك نحو عناق وذراع وعتاب ويمين فيقال فيها اعنق واذرع واعتب وايمن فان كان الرباعي صفة نحو شجاع او بلا مدة نحو خضر او مذكرا نحو جار او بعلامة التانيث نحو سحابة لم يجمع على افعال ونذر من المذكر طحال واطحل وغراب واغرب وعتاد واعتد وجنين واجنين

فقام حسان خجلا منكسرا وانا اظن ان دعوى الاستغراق في البيت ياباها الطبع السليم لا سيما في الصدر المقدم فيه المسند وان الاعد ان يكونا عهديتين وان الجمعية باقية وان اعتراض النابغة متمكن وان خجلة حسان لدريته بما ذكر والمعرفة نسبة للمعاني وليس كل معنى احتمله تركيب ينطبع عليه كما نبه عليه السكاكي عن شبحه الحانمي اول القسم الثالث من المفتاح وليس كل احد يقدر ما ذكرناه حق قدرة . وللناظرين كلمات مختلطة في هذا المقام (قوله فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة) حاصل ما يشير اليه ان المفرد اذا لم يكن له الا جمع قلة او كثرة وقد استعملوه فيهما فالاغناء وضعي ولا مجاز بل اللفظ حيثذ مشترك واما اذا كان له الجمعان فالاغناء استعمال مجازي لتعين كون اللفظ حيثذ مستعملا في غير ما وضع له . وقد يقال على الاول ان الحمل على المجاز فيما لا تناسبه الصيغة اولى من الحمل على الحقيقة لان المجاز مقدم على الاشتراك (قوله جاء وضعا) اعترض عليه بانهم كان لاوولى ان لا يقيد بوضعا ويقول وضعا او استعمالا فيندفع ما ذكره في التبيين الثاني والحق ان الحق اسقاط وضعا من هنا لانه ماخوذ من قول المصنف والعكس وان السوابق تاتي من ذلك التعميم واما الاعتراض المذكور فسياتي جوابه على ان كلام الشارح ليس صريحا في الاعتراض اذ يحتمل ان يكون اشارة الى مبدا الجواب بان الكاف تنظيرية (قوله ليس الصفي الخ) مبنى هذا الاعتراض من صاحب التوضيح على ان مدخول الكاف مثال ولو جعله نظيرا لم يعترض وبعد ذلك فقد اجيب عنه بان الوضعي عنده على وجهين وضعي حقيقي نبه عليه بارجل ووضع حكمي نبه عليه بالصفي لان اصفاء في غاية الندور فكانه لم يوضع فلا اعتراض عليه (قوله ولكل وجه) اما وجه الاول فان المفرد جزء يسبق كنه ووجه الثاني ان الجمع هو المقصود هنا لكن قيل ان طريقة المصنف احسن لطول الاخرى لان بعض الجموع تكون مفرداته كثيرة منتشرة كفعال وفعال وهم يرتبون المفردات على ترتيبها الطبيعي الثلاثي اولا ثم الرباعي ثم الخماسي والمذكر ثم المونث والاسم ثم الصفة فيحتاجون الى ذكر الجمع مع كل مفرد من تلك المفردات المنتشرة وفي ذلك تطويل وبعد عن الضبط اما اذا عرف في محل واحد جميع ما يجمع على افعال او فعال او غير ذلك فانه اخصر واوفر للذهن (قوله وعتاد) في الحديث الذي سبق اليه الحسين اخاه الحسن سال فيه اباه عليا رضي الله تعالى عنه عن مدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومخرجه ومجلسه وشكده قال الحسين قلت فاخبرني عن مخرجه كيف كان يصنع فيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخزن لسانه الا مما يعنيه ويولفهم ولا يفرقهم ويكرم كريم كل قوم ويوليهم عليهم ويحذر الناس ويحترس منهم من غير ان يطوي على احد بشرة وخطمه ويتفقد اصحابه ويسال الناس عما في الناس ويحسن الحسن ويصوبه ويقبح القبيح ويوهنه معتدل الامر غير مختلف لا يغفل مخافته ان

يغفلوا او يملوا لكل حال عنده عتاد لا يقصر عن الحق ولا يجاوزه
الى غيره الذين يلونه من الناس خيارهم . وافضلهم عنده اعينهم
نصيحة . واعظمهم عنده منزلة احسنهم مساواة وموازرة انظر بقية
في كتب الحديث فسر شرحه بالعدة اي انه يعود لكل شئ ما
يقتضيه . وفي التاموس وكسحاب القدح الضخم والعدة (قوله
وانبوب) الضواب اسقاطه لان الكلام في الرباعي والانبوب من
القصب والرمح كعبيهما كالانبوبة والانبوب ولعله متصور منه ومن
الجبل الطريقة فيه والسطر من الشجر والارض المشرفة والطريق
وانابيب الرنة مخارج النفس منها (قوله ففهم من تمثله الخ)
هو بيان للغير وكيفية اخذه من كلام المصنف واخذ ما خفي من
الشرط (قوله لتمثله الخ) لا يخفى ان التمثيل المذكور لا يدل
إلا على انه لا يشترط في حركة الاول ان تكون فتحة او ان تكون
كسرة واما انه لا يشترط احدهما حتى يخرج الضم فلا تدبر (قوله
نحو ضبع الخ) اي على احد الوجهين فيه من فتح اوله وضم ثانيه
لا على الاخر وهو ضمهما وهو سبع كالذئب إلا اذا جرى كانه اعرج
فلذا سمي الضبع العرجاء وسن امسك بيده حنضلة فرت منه
الضباع وسن امسك اسنانها معه لم تنبح عليه الكلاب وجلدها
ان شد على بطن حامل لم تسقط وان جلد به مكيسال وكيل به
البذر من الزرع من آفاته ولاكتحال بمراتها يحد البصر (قوله
فرط) هو بالفاء المضمومة والراء المهملة المضمومة ايضا الفرس
السريعة والامر المجاوز فيه الحد والظلم والاعتداء وفي القرآن
وكان امره فرطا . وما قيل انه بالسكون لا بالضم فعلى تصحيف
فائه بالقاف . والضلع معروف ويطلق ايضا على الجبل المنفرد
وعلى الجبل الدليل المستدق وعلى موضع بالطائف . ولاكمة بفتح
الكاف التل من القف من جارة واحدة او هي دون الجبال او الموضع
يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا .
والذئب حيوان معروف . والجمل بكسر الجيم الرجل الجاني .
والربع الذي يلقي السن التي بين الثنية والنايب (قوله جعل في
التسهيل افعالا قليلا الخ) قال فيه وقل في فعل معتل العين وندر
في فعل ولزم في فعل وغلب في نحو مدي ولبب ونمر وضد
وضب وطنب وقلو وعدو (قوله لا يبوخذ من كلامه هنا حكم جمع
فعل) اي الحكم الذي هو عدم المنع فلا يرد انه يبوخذ حكمه
الذي هو المنع بمفهوم المخالفة تدبر (قوله وعليه مشى في التسهيل)

وانبوب وانبب ونحوها * تنبيهات * الاول ما ذكرته من الشروط
وغيرها مأخوذ من كلامه ففهم من تمثله بالعناق والذراع ان حركة
الاول لا يشترط ان تكون فتحة ولا غيرها لتمثله بالفتوح والمكسور
وفهم من اطلاق قوله في مد ان الالف وغيرها من احرف المد في
ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعري من العلامة من قوله وعد
لاحرف اذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لانه
صرح اولا بالرباعي * الثاني مما حفظ فيه افعال من الاسماء فعل نحو
جبل واجبل وفعل نحو ضبع واصبع وفعل نحو قفل واقفل وفعل نحو
فرط وافرط وفعل نحو ضلع واصلع وفعل نحو اكمه واكم وفعل نحو
نعمة وانعم وفي فعل مطلقا اي اسما وصفة نحو ذئب واذوب
وجلف واجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين
ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم ربع واربع * الثالث
ليس التانيث مصححا لاطراد افعال في فعل نحو قدم خلافا لليونس
ولا في فعل نحو قدر ولا في فعل نحو ضلع ولا ما قبله نحو قدم وضبع
وغول وعنق خلافا للفراء (وغير ما افعال فيه مطرد * من الثلاثي
اسما بافعال يرد *) يعني ان افعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه
افعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو
باب وثوب وسيف وغير فعل من اوزان الثلاثي وهي فعل نحو حزب
واحزاب وفعل نحو صلب واصلاب وفعل نحو جل واججال وفعل نحو
وعل واوعال وفعل نحو تضد واعضاد وفعل نحو عنق واعناق وفعل
نحو رطب وارطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع واصلاع
واحترز بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع على افعال إلا ما شد
مما سياتي التنبيه عليه * تنبيهات * الاول جعل في التسهيل افعالا
قليلا في فعل المعتل العين نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب
وربع ولازما في فعل نحو ابل وغالبا في الباقي * الثاني لا يبوخذ من
كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على افعال وقد سمع منه قوله
ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب المحواصل لا ماء ولا شجر
وقوله وجدت اذا اصاحوا خيروهم وزندك انثب ازنادهسا
فجمع فراخ على افراخ وزند على ازناد ومذهب الجمهور انه لا ينقاس
وعليه مشى في التسهيل وذهب الفراء الى انه ينقاس فيما فاوه همة
نحو الف او واو نحو وهم وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على
الثاني فانه قال ان افعالا اكثر من افعال في فعل الذي فاوه واو كوقت
واوقات ووصف واوصاف ووقف واوقاف ووكر واوكار ووهر واوعار

قال فيه وليس مقيسا فيما فاوه همة او واو خلافا للفراء (قولهم ووغد واوغاد) الوغد الاحق الضعيف الرذل الدنيء والضعيف جسما والضعيف وخدام القوم وثمر الباذنجان والعبد (قولهم وشت واشتات الخ) الشث التفريق . والفن الحال والضرب من الشيء . والغذ الفرد واول سهام الميسر والمتفرق من الثمر والظرد الشديد (قولهم نحو هضبة الخ) الهضبة الجبل المنبسط على الارض او جبل خلق من صخرة واحدة او الجبل او الطويل الممتنع المنفرد ولا يكون إلا في جمر الجبال . والنضوة المهزولة من الابل وغيرها (قولهم طائر من طير الماء) زاد في القاموس صغير ابيض (قولهم نمرة وانمار الخ) النمرة الانثى من حيوان معروف وفسر بنوع من البسط ولا يساءده كلام القاموس . والقمط الشيء الذي يقط اي يلف به يدا ورجلا الصبي . والغشاء بزنة غراب وفيه وجه آخر وهو زنة زنار وهو ما على وجه الارض من قنائة الاشياء والزبد والهالك والبالى من ورق الشجر المخالط زبد السيل . ولاغيد الوستان المائل العنق والمكان الكثير النبات ومن النبات الناعم المشفى . والخريدة البكر لم يمسس والخفرة الطويلة السكوت الخافضة الصوت المسترة . والواد بالهمزة الصوت او العالي الشديد وهدير البعير (قولهم لضرب من العناكب تلسع) وصفها صاحب القاموس بانها صفراء الظهر (قولهم في صرد صردان الخ) الصرد طائر ضخم الراس يصطاد العصافير وهو اول طائر صام لله تعالى . والمجرذ ضرب من الفار . والنغر البابل وفراخ العصافير ويصغورها جاء الحديث (قولهم وقال صفة لمد) اي لا مضاف اليه لانه يومه على ما هو المتبادر المبني عليه قول المصنف وفعل لاسم رباعي الخ ان يكون الثالث مهودا فيكون المد رابعا فلا ينزل على نحو طعام ورغيف وقصيب وعمود من امثلة المسالمة بل على نحو سليمان ورمضان ومنصور ومسكين التي ليست منها وذلك باطل . فما قيل يحتمل ان يكون مضافا اليه وهو الاقرب ليس كما ينبغي (قولهم بمد قبل آخره) هو معنى قول المصنف ثالث لان الفرض ان لاسم رباعي فاذا كان المد قبل الاخر تعين كونه ثالثا (قولهم وعقاب الخ) هو طائر معروف (قولهم قدح واقدحة) القدح بكسر القاف السهم قبل ان يراش . ومن الفوائد اللاتقنة بهذا المقام بيان قداح الميسر التي كانت العرب تضرب بها لانه ذكر هنا لفظ القدح وتقدم سابقا لفظ التوام ولفظ الوغد فنقول ان قداح الميسر عشرة الغذاء . والتوام . والرقيب . والحلس . والنافس . والمسبل . والمعلى . والمنيع . والسفيح . والوغد . وداب العرب انهم اذا ارادوا الميسر نحرروا جزورا وقسموا لحمها على ثمانية وعشرين جزءا ويجعلون القداح العشرة في خريطة ويضعونها على يدي عدل ثم يحركها ويدخل يده فيخرج باسم رجل رجل فالقدح سهم وللتوام سهمان وللرقيب ثلاثة وللحلس اربعة وللنافس خمسة والمسبل ستة والمعلى سبعة فلا يبقى شيء من الجزور فيأخذون ثمنها ممن خرج له المنيع والسفيح والوغد

ووغد واوغاد ووهم واوهام فاستثقلوا ضم عين افعل بعد الواو فعدلوا الى افعال كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة وكما شذ في المعتل عين واثوب كذلك شذ فيما فاوه واو اوجه هذا لفظه بحروفه ثم قال ان المضاعف من فعل كالذي فاوه واو في ان افعالا في جمعه اكثر من افعل كعم واعمام وجد واجداد ورب وارباب وبر وابرار وشت واشتات وفن وافنان وفوذ وافذاذ هذا ايضا لفظه * الثالث مما حفظ فيه افعال فعيل بمعنى فاعل نحو شهيد واشهاد وفاعل نحو جاهل واجهال وفعال نحو جبان واجبان وفعل نحو عدو واعداء وفعلته نحو هضبة واهضاب وفعلته نحو نضوة وانضاء وفعلته نحو بركة وابراك والبركة طائر من طير الماء وفعلته نحو نمرة وانمار وقالوا جلف واجلاف وحر واحرار وقماط واقماط وغناء واغناء واغيد واغيد واخزاد واخزاد وواد واوداء وذوطة واذواط لضرب من العناكب تلسع وقالوا ايضا اموات لجمع ميت وميته وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وغالبا اغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان *) اي ان الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين ان يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرد جردان وفي نغر نغران وارش بقوله غالبا الى ما شذ من ذلك نحو رطب وارطاب * تنبيه * نص في غير هذا الكتاب على ان فعلان مطرد في فعل وكلامه هنا غير موفى بذلك (في اسم مذكر رباعي بمد * ثالث افعلته عنهم اطرده) افعله مبتدا واطرده خبره وفي اسم وعنه يتعلقان باطرده ومد في موضع جر صفة لاسم وثالث صفة لمد يعني ان افعله يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمد قبل آخره نحو طعام واطعمة ورغيف وارغفة وعمود واعددة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المونث وبالرباعي من المونث وبالمد الثالث من العاري عنه فلا يجمع شيء من ذلك على افعله إلا ما شذ من قولهم شحيح واشحة وهو صفة وعقاب واعتبه وهو مونث وقدح واقدحة وهو ثلاثي وجائز واجوزة وليس مدة ثالثا والجائز المشبهة الممتدة في اعلى السقف ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم

ويتقسمون ثمن الجزور على ثلاثة اقسام متساوية فمن خرج له
 المنيع ياخذون منه ثلث ثمن الجزور وكذا من خرج له السفيح
 والوغد وقيل يتقسمون ثمن الجزور على سبعة وعشرين جزءا فمن
 خرج له المنيع اخذوا منه ثمانية اجزاء من سبعة وعشرين ومن خرج
 له السفيح اخذوا منه تسعة اجزاء منه ومن خرج له الوغد اخذوا
 منه عشرة اجزاء منه وهذا القول اصح وكانوا يدفعون تلك لانصباء
 الى الفقراء ولا ياكلون منها ويفتخرون بذلك ويذمون من لم
 يدخل فيه ويسمونهم البرم اي الذي لم يدخل في الميسر لخله
 (قوله نجد وانجدة) النجد ما اشرف من الارض والطريق الواضح
 المرتفع وما يخالف الغور اي تهامة (قوله وعيل واعولت) العيل
 بتشديد الياء ذوالعيال المفتقر (قوله نحو بتات الخ) البتات الزاد
 والجهاز ومتاع البيت . والزمام معروف والثبا بالنصر نبت ونوع
 من الثياب . والعنان بالكسر ما تقاد به الدابة وبالفتح الكسر .
 والحجاج بكسر الحاء وفتحها العظم الذي ينبت عليه الحماجب (قوله
 وسياتي تقييد كلامه) اي تقييدا صريحا على ما هو المتبادر فان
 قوله فعال او فعال محتمل لان يريد عموم المد لا خصوص كونه
 بالالف بخلاف قوله ذو الالف فلا يرد ما قيل انه لا حاجة لقول
 الشارح وسياتي تقييد الخ لان قوله فعال او فعال يفيد ان المضاعف
 من ذي الياء كسريير ومن ذي الواو كذلول لا يجمع على افعلة
 بل على فعل بصمتين نعم يرد على الشارح انه لم يقيد هو كلام
 المصنف تقييدا صريحا مثل ما ياتي اذ المثال لا يخصص (قوله
 وصفين متقابلين) اي احدهما المذكور والاخر للمونث لم ينفرد احدهما
 عن الاخر بدليل ما بعده (قوله لمانع في الخلقة) اي يكون المذكور
 لا يتصف بما للمونث كما في رتقاء فان الرتق انسداد الفرج باللحم
 وعفلاء فان العفل شيء يجتمع في الفرج للبراة يشبه الادارة للرجل او
 يكون المونث لا يتصف بما للمذكور كما في اكرم فان الكمرة راس الذكر
 وادر فان الادارة الخصية المشفحة (قوله واطلاقه هنا يوافق الاول)
 اي بناء على ما يتبادر من قوله في نحو اجر وجرء من ان المراد هذان
 الوزنان واما التخصيص بالمتقابلين في الوجود من غير مانع خلقي او
 استعمال في منع مخالفتهم للتبادر لا قرينة في الكلام عليه ومخرج
 للمنفردين لمانع خلقي على ما يتبادر من كون المفهوم مخالف بصورته
 فتدبر (قوله لما سيذكر في التصريف) اي في قول المصنف
 « ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع اهيما »

قوله

نجد وانجدة وصلب واصلبة وباب وابوبه ورمضان وارضضة
 وعيل واعولت وجزرة واجزة ونضيضة وانضة وقرن واقنة وخال واخولة
 وقفا واقفية والجزرة صوف شاة مجزوزة والنضيضة المطرة القليلة (والزمر)
 اي الجمع على افعلة (في فعال) بالفتح (او فعال) بالكسر (مصاحبي
 تضعيف او اعلال) فالاول نحو بتات وابته وزمام وازمة والثاني
 نحو قباء واقبيسة واناء وآنية وشذ من الاول عنان وعنن وحجاج
 وحجج ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سمي وسمع ايضا
 اسمية على القياس وسياتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله
 ما لم يضاعف في لاعم ذو الالف (فعل) بضم الفاء وسكون العين
 جمع كثرة وهو على قسمين قياسي وسماوي فالقياسي ما كان جمعا
 (لنحو احمر وحمر) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر او لافعل
 وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقة نحو اكرم للعظيم الكمرة
 وادر ورتقاء وعفلاء فتقول فيهما كمر وادر ورتق وعفل فان كانا منفردين
 لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء اذ لم يتولوا
 رجل اعجز ولا امرأة الياء في اشهر اللغات ففي اطراد فعل حينئذ
 خلاى نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في
 التسهيل على ان فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول * تنبيهات *
 الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر
 في التصريف * الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة
 عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله
 « وانكرتني ذوات الاعين النجل » وهو كثير فان اعتلت عينه نحو
 بيض وسود او لامه نحو عمي

(قولهم وعشوا الخ) هو من العشا وهو سوء البصر بالليل والنهار
 او العمى . ولاغر الابيض المجبهة من الخيل ثم اشتهر في كل واضح
 معروف . والبدنة محرمة الدال من الابل والبقر كالاصحية من
 الغنم تهدي الى مكة للذكر والانثى . والعفو الصفيح وترك العتوبة
 والاحر واحل المال واطيبه وخيار الشيء والفضل والمعروف وما
 فضل عن الشاربة من الماء وما لا اثر لاحد فيه بملك من البلاد
 وولد الحمار . والبازل الناقة او الجمال في تاسع ستمه والسن التي
 تطلع في وقت البزول . والعائذ الملتحي واطل بظاء مشالته ولام
 مشددة بطن لاصبع ومن لابل باطن المنسم (قولهم هو الثاني في
 السيادة) اي كالوزير بالنسبة الى السلطان ثم هذا تفسير للثني
 بكسر الاول وفتح الثاني واما ما تقدم وهو المكسور الاول المسكن
 الثاني فهو احدي طاقات الجبل مثلا (قولهم نحو قذال الخ)
 كسحاب جماع موخر الراس ومعناه العذار من الفرس خلف
 الناصية . وصناع كسحاب ايضا الحاذقة الماهرة بعمل اليديين . وكان
 ككتاب كثيرة اللحم صلبة (قولهم ويرد عليه فعول) اي لانه
 وصف مع انه يوهم اخراج الوصف مطلقا بقوله لاسم كما هو
 المتبادر وكما هو في قوله سابقا الفعل اسما وقوله في اسم مذكر الخ
 وفي قوله لاحقا للفعل اسما صح لاما فعلته واكون هذا مراد الشارح
 قال هنا وسياتي وقال فيما سياتي فاوهم وحينئذ فلا يجاب بما
 قيل ان مفهوم قول المصنف لاسم فيه تفصيل وهو لا يعترض به
 وانما يجاب بان المتون المعتمد فيها على التوقيف لا يصرفها الايهامات
 (قولهم دانق الخ) الدانق الاحمق والسارق والمهزول والساقط

وعشوا وكان مضاعفا نحو فر جمع اغر لم يجز الصم * الثالث من قسم
 السماعي من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن واسد واسد وسقف وسقف
 وثني وثني وعغو وعغو ونموم ونم وعميمة وعم وبزل وعائذ وعوذ
 وحاج وحج واطل وظل ونق ونق والنفوق الصفدعة الصياحة
 والنموم النمام والعميمة النخلة الطويلة ولاطل باطن القدم والعائذ
 النافقة القريبة العهد بالنساج (وفعلة جمعا بنقل يدرى *) فعلة مبتدا
 خبره يدرى وجمعا مفعول ثان بيدي اي من جموع القلعة فعلته
 كما عرفت ولم يطرد في شيء من الابنية بل محفوظ في ستة اوزان
 فعيل نحو صبي وصبيته وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشبيخته
 وثور وثيرة وفعل نحو غلام وغلته وفعل نحو غزال وغلزته وفعل نحو
 ثني وثنية والثنى هو الثاني في السيادة ومرجع ذلك كلمة النقل لا التباس
 كما اشار اليه بقوله بنقل يدرى * تنبيهان * الاول فائدة قوله
 جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه اول الباب ولذلك لم
 يتل مثل هذا في غيره من جموع التلثة اذ لا خلاف فيها * الثاني لو
 قدم قوله وفعلته جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو احمر وحمر
 لكان انسب لتوالي جموع التلثة (وفعل لاسم رباعي بدم * قد زيد قبل
 لام اعلال فقد * ما لم يصاغف في الاعم ذو الالف *) اي من امثلة
 جمع الكثرة فعل بضميتين وهو يطرد في اسم رباعي بمدة قبل لامه صحيح
 اللام وهو المراد بقوله اعلالا فقد فاعلا لا مفعول مقدم فان كانت
 مدته ياء او واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب
 وقضب وعمود وعمد وان كانت الفاء اشترط فيه مع ذلك ان لا يكون
 مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمير واحترز بالاسم عن الصفة فانها
 لا تجمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال
 نحو ناقة كزاز ونوق كزاز وحكى ابن سيدة ان من العرب من يقول نوق كزاز
 بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه اول
 الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذر ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور
 وغفور فانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسياتي التنبيه عليه
 واحترز بالرباعي من غيره نحو نار وفيل وسور ونحو قطار وقطير وعصفور
 فانه لا يجمع على فعل وشذ نمرة ونمر وبكونه قبل اللام من نحو دانق
 وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصححة اللام عن المعتلها نحو
 سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف في ذي الالف عن
 نحو بنات وزمام فان قياسه افعلته كما مر وشذ عنان وعنن وحجاج
 وحجج ووطاط ووطط كما اشار اليه بقوله في الاعم وفهم من تخصيص ذلك
 بذوي الالف المصاغف من ذي الياء نحو سرير وذوي الواو نحو
 ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلك * تنبيهات * الاول لا فرق في الاعم
 الرباعي الجامع للشروط بين ان يكون مذكرا كما مثل او مؤنثا مثل
 اتان واتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل * الثاني ما مدته الف على
 ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسورة وضمومه اما الاول والثاني
 ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما واما الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطوار
 فعل فيه وبه صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد وقراد وكراع
 وكرع في المطرد وتبعه الشارح وذكر في التسهيل ان فعلا نادر في فعال
 وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب واذا
 قلنا باطراده فيشترط ان لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في اخويه * الثالث
 يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واو نحو
 نحو سوار وسور ومن ضمها في الضرورة قوله * اغر الثنايا اهم اللغات *
 يحسنها سوك لاسمحل * ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واو نحو
 قذل وحمير وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سيل
 وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يردي اليه من الادغام
 ونذر قولهم ذباب وذب ولاصل ذب * الرابع فعل يطرد في نوعين احدهما
 المتقدم والاخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور

وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فلوهم انه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى) من امثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويترد في نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسما نحو غرقت وغرف فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم * الثاني الفعلي انتهى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن انتهى الافعل نحو بهمي ورجعي لم يجمع على فعل * تنبيهات * الاول اخل باشتراط الاسمية في فعلة وهو شرط كما عرفت واما اشتراط كون فعلى انتهى الافعل فاعطاه بالمثال * الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك يعني فعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شللة وهي السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكلميين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذلك بدل جدد وذلك فهذا نوع رابع على هذه اللفظة يطرد فيه فعل * الثالث اختلف في ثلاثة انواع اخر اولها فعلى مصدرا نحو رجعي وثانيها فعلة فيما ثانيد واو ساكنة نحو جوزة فماسه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعها رجع وجوز كما قالوا في روبا ونوبة روى ونوب وغيره يجعل روى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه وثالثها فعل مونثا بغير تاء نحو جعل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره بقصره على السماع

من الرجال والنوق وسدس الدرهم . والوطاط كسحاب ضعيف العقل والبدن . والذلول ضد الصعب . ولاتان الحمارة ولاتان لغة قليلة . والقلوص من لابل كالشابة من النساء . والسيال كسحاب موضع بالحجاز (قولهم رجل بهمة) اي شجاع لا يدرى من اين يوق واما البهيمى الاقاي مع رجعي فنبت معروف . والرويا ما يراه النائم في الحلم . والنوبة ما ينوب الانسان اي يصيبه وواحدة النوب يقال جاءك نوبتك في الامر الفلاني (قولهم فان اصله) اي قبل ان تحذف الهاء وهو زمن عوضته الهاء عن الفاء وبعد ان اعتبرت العوضية حذفت فاوه وبقي الهاء التي اعتبرت عوضيتها عنها على ما هو الواجب من عدم الجمع بين العوض والمعووض عنه واعلم ان عبارة الشارح هذه قريية من قول النخوير التفزازي في شرح التلخيص اصله اي الله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وقد بينت بنظير ما ذكرنا وحيشذ يظهر ان عبارة الشارح هنا صواب لا كما قيل فتدبر (قولهم نحو ضيعة النخ) الضيعة الصنعة (قولهم واحد فعل) اي بكسر الفاء وسكون العين (قولهم نحو لثة) اللهات وشجرة (قولهم صار النخ) صار من الضراوة اي باد منه الدم . ورذني اي بغير منقطع وتن

وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فانه قال فيها * وهند مثل كسرة في فعل * وجمل مثل برمة في فعل * وقال في شرحها ويأحق فعل وفعل مونثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجمل وجمل * الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم نخمة ونخم وقرية وقرى وعدو وعدى ونقوق ونفق وحكى ابن سيده في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعية فعل الذي لم واحد على فعلة ان لا يستعمل إلا مونثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب واكلت رطبا طيبا ونخم عنده جمع لانه مونث . اه . (ولفعلة فعل *) اي من امثلة جمع الكثرة فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وجمعة ومرة ومرى والاحترار بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة في الفاظ ذكرت في المخصص وذكر انها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع وشذ رجل صمة ورجال صمم وامرأة ذربة ونساء ذرب والصممة الشجاع والذربة الحديدية اللسان وبالتام عن نحو رقة فان اصله ورق ولكن حذفت فاوه فانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لانه مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم انها لم تجيء صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه * تنبيهات * الاول ناس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكر وفي فعلة ياء اي العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو روى ونوبة وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جعل وقد تقدم ومذهب الجمهور ان ما ورد من تلك يحفظ ولا يقاس عليه * الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعني فعل باتفاق في فعلة واحد فعل اي نحو سدرة وسدر والمعووض من لامة تاء اي نحو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وحضبة وقامة وهدم وصورة وذربة وعدو وحدادة والتشع الجلد البالي والهدم الشوب الخلق * الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاوه ياء إلا ما نذر كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدي يربط في الزبية للاسد (وقد يجيء جمع) اي فعلة بالكسر (على فعل *) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحلية وحلى ولحية ولحى والثاني كصورة وصورة وقوى (في نحو رام ذو اطراد فعلة *) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد اي من امثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورامة وقاض وقضاة وغازة وقد اشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشتري وواد ورامية وصار وصف اسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة وباز وبزاة وجادروهدرة وهو الرجل الذي لا يعتد به كما ندر غوي وفؤاة وعريان وعراة وعدو وعداة ورذني ورذاة (وشاع نحو كامل وكمله *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكلمته وباز وبهرة وقد اشار ايضا بالمثال الى الشروط

انثله المرض (قوله) ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى) يشير به الى ان زمن مبتدا وما بعده معطوف عليه والخبر من بفتح الميم قال بعض وهذا هو الذي اراه وربما يجوز العطف على قتل بالجر (قوله نحو درج الخ) الدرج بضم الدال وسكون الراء وعاء المغازل . والدب بضم الدال حيوان معروف . والغرد بفتح العين وسكون الراء الخص وبناء للثوكل بسر سن راي وضرب من الكماء والعلاج بكسر العين وسكون اللام العير وجمار الوحش السمين الثوي والرغيف الغليظ الحرف والرجل من كفار العجم (قوله وهو محفوظ في هذين) الانصاف ان هذا لا يقتضي انه لا يشترط فيهما الاسمية وصحة اللام حسبما يدل عليه كلام المصنف حتى لا يصح قوله بعده وندر في علاج عاجلة وبالصحیح اللام من نحو وضو وطبي ونحي فلا يجمع شيء من ذلك لانه سيأتي ان فعول مسموع في فاعل وقد قيده بكونه وصفا غير مضاعف ولا معتل العين وستراه من الشارح ومنا نقلا عن التسهيل (قوله) حاجب العين وجائزة البيت) اي لا حاجب السلطان وجائزة الصفة (قوله فيما ذكر) بتشديد الكاف لا بتخفيفها حتى يتناول فاعل وفاعلة (قوله) وتاوله بعضهم) اي موجهها لكلام ابن الاعرابي حين خطأ الاصعبي بحضرة الرشيد في قوله صداد جمع صادة في البيت (قوله في سخل الخ) سخل بفتح السين وسكون الخاء الرجل الضعيف الرذل . ولا عزل بفتح الهمزة وسكون العين وفتح الزاي الرجل المنفرد المنتقع والمائل الذنب عادة من الدواب وسحاب لا مطر فيه ونصيب الغائب من اللحم واحد السماكين لانه لا سلاح معه كما كان مع الرامح اولانه اذا طلع لم يكن في ايامه ريح ولا برد وسن لا سلاح معه . وسرور بفتح السين وضم الراء بوزن فعول الجرادة والسمة البيوض . والخريدة البكر لم تمسس والخفرة الطويلة السكوت الخافضة الصوت المستترة واللولة لم تثقب . والخدلة بخاء مفتوحة ودال ساكنة المرأة الغليظة الساق المستديرتها (قوله منه) يريد ان كلام المصنف يومهم ان كل ما صاحب التاع ولو من غير فعل يطرد فيه وليس بصحيح بل المراد ما صاحب التاء من فعل بفتحتين

فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبيثة وبر وبررة ونافع ونعفة وهي الغربان * تنبيه * لا يلزم من كونه شائعا ان يكون مطردا فكان الاحسن ان يقول كذلك نحو كامل وكمله (فعلى لوصف كتنثيل وزمن * وهالك وميت به قمن *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك او توجع او تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى واسير واسرى ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمى وفاعل كهالك وهلكى وفعل كمييت وموتى وفعل لا بمعنى مفعول كمرىض ومرضى وفاعل كاحق وحقى وفعلان كسكوران وسكرى وبه قرا حزة والكسائي وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى وسنان ذرب واسنة ذربي ومنه قوله اني امرؤ من عصابة سعدية ذربي لاسنة كل يوم تلاق

(لفعل اسما صح لا ما فعله * والوضع في فعل وفعل قلله *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والمحمل الضب وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك كقولهم لضد الاثنى ذكر وذكره وقولهم هادر وهدة واحترز بالاسم من الصفة وندر في طح عاجلة وبالصحیح اللام من نحو وضو وطبي ونحي فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله *) اي من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل او فاعلة نحو عاذل وعذل وعاذله وعذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) اي مثل فعل (الثعال فيما ذكرا *) اي في المذكر خاصة فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذل وندر في المونث كقولهم ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد

وتاوله بعضهم على ان صداد في البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حصاد (وذان) اي فعل وفعال (في المعل لاما ندرا *) نحو غاز وغزا وغزاء وندر ايضا في سخل وسخل وسخال وفي نفساء نفس ونفاس وندر فعل ايضا في نحو

اعزل وعزل وسرور وسريع وخريدة وخرد * تنبيه * سمي في التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فعل وفعلة فعال لهما *) باطراد اسمين كانا او وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليها منهما *) اي نحو صيف وضياف وضيعة وضياع * تنبيه * قل ايضا فيما فاوة الياء منهما ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وفعل ايضا له فعال * ما لم يكن في لامة اعتلال *) اي يطرد فعال ايضا في فعل نحو جبل وجبال وجمل وجمال وانما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة الاول ان يكون صحيح اللام فلا يطرد في نحو فتى والى ذلك اشار بعجز البيت والثاني ان لا يكون مضعفا فلا يطرد في نحو طلل والثالث ان يكون اسما لا صفة نحو بطل والى الثاني لاشارة بقوله (او يك مضعفا) واما الثالث فذكره في التسهيل (ومثل فعل ذو التا) منه

بقريته نظائره وهو فعل وفعلته سابقا وكذلك في انشاء ايضا اطرد
في لاقحه (قوله نحو فعلته) نحو كالكاف في انها تكون استصاوية
فيدفع ان الصواب اسقاط نحو ولا تيان بدله بهو (قوله كمدى)
المدى بضم الميم مكيال للشام ومصر وهو غير المد (قوله على فعلانا)
يقرا بمنع الصرف للعلية من حيث قصد هذا الوزن والزيادة فصح
منع صرفه من غير اقتضاء ان يكون له انثى فقط وهي فعلى وإلا
لم يصرف (قوله نحو خصمان) هو هنا بسكون الميم كما لا
يخفى وان ورد فيه فتحها ومعناه صامر البطن (قوله إلا الى
التصحيح) اي واما البقية فانه يتجاوز فيها الى امثلة التكسير
ايضا (قوله كالتحفة واقاح الخ) اللقحة الواحدة من الابل . ويرى
كحلبى الشاة اذا ولدت واذا مات ولدها ايضا والمخديثة التاج
والاحسان والنعمة والماجة والعقدة المحكمة . ولاعجف المهزول .
والريط كعيط المربوط . والربع كصد الفصيل يتبع في زمن الربيع .
والجمد كثقل المكان الصلب كذا قيل والذي في الفاموس الجمد
بضمين وبالتحريك ما ارتفع من الارض . وسرحان بكسر السين
الذئب ولاسد وكلب وفرس عسارة بن حرب البخترى وفرس
محرز بن نضلة ومن الحوض وسطه (قوله خلت إلا اواصر او
نثيا) تمامه محامرها كاشرفة لاصين . وفي كثير من النسخ قالت
خلت إلا اياصر او نثيا وليس بصواب (قوله وشجون) اي
حوائح جمع شجن بمعنى حاجة اما شجن بمعنى الحزن فجمعه
اشجان كما دل عليه كلام بعض فما قيل شجن اي حزن لا يناسبه

قوله

كخصمانه ومما يحفظ فيه فعول كخروف وخراف وفعلته كالتحفة . واقاح وفعل كتمرة ونمار وفعلته كعباءة
وعباء وفي وصف على فاعل كصائم وصيام او فاعلة كصائمة وصيام او فعلى كربي ورباب او فعال كجواد وجياد او فعال كهبان للفرد والجمع
او فيعل كخير وخيار او افعل كاعجف وعجاف او فعلاء كعجفاء وعجافى او فيعل بمعنى مفعول كربيط ورباط وفي اسم على فعلته كبرمة
وبرام او فعل كربع ورباع او فعل كجمد وجماد او فعلان كسرحان وسراح او فيعل كفضيل وفصال او فعل كرجل ورجال (وبفعل فعل نحو
كبد * يخص غالبا) اي من امثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور وشار بقوله يخص الى انه لا
يجاوز فعولا الى غيره من جوع الكثرة غالبا وشار بقوله غالبا الى انه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر ونمار ايضا كما مر (كذلك
يطرد * في فعل اسما مطلق الفا) اي يطرد ايضا فعول في اسم على فعل او فعل او فعل وهو معنى قوله مطلق الفا نحو كعب وكعوب وحمل
وحمول وجند وجنود واحترز بالاسم عن الوصف نحو صععب وجلف وحلو فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيوف * تنبيه *
اطراد فعول في فعل مشروط بان لا يكون عينه واوا كحوض وشذ فووج في فوج ومشروط في فعل بان لا تكون عينه واوا ايضا كحوت
ولا لامة ياء كمدى وان لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ نهي في نوي ومنه « قالت خلت إلا اواصر او نثيا » والنوي حفيرة حول الجباء لئلا
يدخله ماء المطر وشذ حص وحصوص والحص بالمهملين وهو الورس (وفعل * له) فعل مبتدا ولم خبره والضمير لفعل اي فعل من افراد
فعول نحو اسد واسود وشجن وشجون وندب وندوب وذكر وذكور * تنبيهات * الاول تردد كلام المصنف في ان فعولا مقيس في فعل او
محفوظ فمسمى في التسهيل على الاول وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر في هذا
النظم غالبا إلا المطرد ولما يذكر غيره يشير الى عدم اطراده غالبا بقدر او نحو قل او ندر واما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال يعني
المصنف وفعل له يعني له فعول ولم يقيد باطراد فعول انه محفوظ فمسمى نظر لان مثل هذه العبارة انما يستعملها المصنف في الغالب في

(قوله نصف) النصف المراتة بين الصغر والكبر وقال الحماسي لا تتكحن عجزوا ان دعيت لها واخلع ثيابك عنها مبيغا حربا وان اتوك وقالوا انها نصف فان امثل نصفها الذي ذجا واللبب موضع الثلاثة من الصدر وما يشد على صدر الدابة او الناقة يمنع الرجل من الاستبخار وما استرق من الرمل (قوله الاربعة) اي التي هي فعل مطلقا وفعل مفتوح الفاء والعين التي ليس تختص غالبا بفعل بل يشاركه فيها فعلا واما فعل بفتح الفاء وكسر العين فيختص غالبا بفعل حسبما تقدم ولا يشاركه فيه فعال . وفي التسهيل ويشاركه يعني فعلا فعول قياسا في اسم على فعل ليس عينه واوا او على فعل او فعل غير مضاعف او فعل وسماعا في فاعل وصفا غير مضاعف ولا معتل العين وفي نحو فصل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة وشذوذ في نحو ظرف اسينة وحص وانسة وانفرد مقيسا بنحو كبد وبيت ومسموعا بنحو نوي وطلل وعتاق وسماه وهراوة . اه . فظهر ان ما قيل صواب الشارح ان يقول والخمسة بدل الاربعة غير صواب منشاها عدم فهم كلام المتن والتسهيل والشارح فتدبر (قوله فصل النح) الفصل من الرجال قليل المروءة . والفوج الجماعة من الناس . والبدرة عشرة آلاف دينار . وشعبة بالشين والعين والباء كما هو بخط الشارح وفي التسهيل معروفة . والقنة اعلا الجبل . وانسه كجمرة ضد الوحشة . واسينة كفتيلة سير من سيور الوتر (قوله والظلم ذكر النعام) يطلق ايضا على اللبن قبل ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظلم (قوله نحو ضخم وجميل وبطل) هذا يقتضي ان قيد الاسمية مراعى في الثلاث خلاف ما يتبادر من كلام المصنف مع ان تمثيله قبل هذا بذكر ان ينافيه لان ذكر وصف قطعاً قال تعالى اتاتون الذكران من العالمين (قوله وذكر في التسهيل النح) قيل لا مخالفة بينهما لان ما في التسهيل من وصفية جذع منظور فيه للاصل وما في شرح الكافية من اسميته منظور فيه لغلبة الاستعمال (قوله وقاع) قيل الصواب اسقاطه لان وزنه فعل بفتح العين والمصنف صرح باشتراط عدم الاعلال فيه . والجواب ان المراد ان يكون باقي الهيئة على وزن فعل ولذلك اخرج بقوله غير محل العين نحو قود فقط وسياني في التصريف اشارة اليه (قوله وعويل) اي بكاء برفع صوت قالت الخنساء

المطر على ما هو بين من صنيعه * الثاني اذا قلنا ان فعولا مقيس في فعل فذلك بشرطين ان يكون اسما وان لا يكون مضاعفا فلا يقال في نصف نصف ولا في لبب لبب وشذ في طلل طول * الثالث جعل المصنف فعولا في التسهيل على ثلاث مراتب مقيسا في الاوزان الاربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ومسموعا في فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقائم نحو شاهد وشهود وفي نحو فصل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة وشاذ في نحو ظرف وانسة وحص واسينة (وللفعال فعلا حصل *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلا بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالبا اغناهم فعلا في فعل التنبيه على اطرادها في فعل نحو صرد وصردان (رشاع) اي كثر فعلا (في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما) من كل اسم على فعل او على فعل واوي العين فالاول نحو حوت وحيتان ونون ونيسان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع وقيعان وقاج وتيجان وجار وجيران * تنبيه * هو مطرد في الاول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقضاه كلام التسهيل (قل في غيرهما *) اي مجيء فعلا في غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك في الاسماء قنو وقنوان وصوار وصيران والصوار قطع بقرو الحوش وغزال وغزلان وخروف وخرفان وظلمان والظلم ذكر النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعيد وعيدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وقضفة وقضبان والقضفة بالفتح الائمة وفي الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان * تنبيه * مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه مشى الشارح ان فعلا لا يطرد في فعل صحيح العين كحرب وخربان واخ واخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطرادها فيه والحرب ذكر المحباري (وفعلا اسما وفعلا وفعل * غير محل العين فعلا شمل *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلا بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران او فعلا نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان او فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان وخرج بقوله اسما نحو ضخم وجميل وبطل وبقوله غير محل العين نحو قود فلا يجمع شيء منها على فعلا * تنبيهات * الاول ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في امثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل ان فعلا يحفظ في بسع ولا يقاس عليه

لانه صفة * الثاني اقتضى كلامه ان نحو ذئب وذوبان غير مقيس وصرح في شرح الكافية بانم قليل لكنه في التسهيل عدده من المقيس * الثالث اقتضى كلامه ايضا ان فعلا مقيس في نحو سيف وقوس وقاع وعويل لانم لم يشترط صحة العين الا في الاخير وهو فعل بفتحتين الرابع مما يحفظ فيه فعلا فاعل كحاجز وحجران وافعل فعلاء كاسود وسودان واعمي وعميان وفعال

بكتيك في نساء معسولات

وكنتم احق سن ابدى العويلا
 (قوله كحوار) الحوار ولد الناقته قبل ان ينفصل
 عنها والا ففصيل (قوله نحو ظنين واطناء) كذا
 في كثير من النسخ وفي بعضها ونصيب وانصباء وهي
 الصواب لان ظنين من المضعف الا ان يقال ان
 غير ما تقدم صادق بكون فعيل بمعنى مفعول ولو من
 المضعف والمثال له (قوله صومعة) في الاموس
 صومعة كجوهرة بيت للنصارى كالصومع لدقة
 في راسها والعقاب لارتفاعها والبرنس (قوله
 لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل انصباب النفي
 يصدق بنفي فاعل راسا وذلك فاعل وفاعل بفتح
 العين وفوطة وفاعلة بكسر العين وفاعلاء وبنفي
 قيده الاول اعني كونه موصوفا به وذلك فاعل الاسم
 عليا او غيره وبنفي قيده الثاني اعني التذكير في
 الموصوف وذلك فاعل الموصوف به مونث وبنفي
 قيده الثالث اعني عاقل وذلك فاعل الموصوف
 به مذكر غير عاقل ومما ثابته النسخ بيان لغير صادق
 بجميع ما ذكرنا وتقييد الالف فيه بالزائدة للاحتراز
 عن الف آدم فلا يجمع على فواعل واما الفيد الذي

كحوار وحواران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه وفعلة كعصفه وقصفان وفعل كعود وقعدان
 (وكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلنا *) اي من امثلة جمع الكثرة فعلاء وهو
 مقيس في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمّل الذي
 بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظيف وما كان بمعنى مفعول نحو
 سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط فكلها تجمّع على فعلاء فيقال
 كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال
 قضباء ولا نصباء وبالمذكر المونث نحو كريم وشريفة فلا يقال عظام رماء ولا نساء شرفاء
 واما خلفاء في جمع خليفته ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعقل غير العاقل
 نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحساء وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال
 قتلاء ولا جرحاء وشذذفين ودفناء وسجين وسجناء وجلباء وستير وستراء حكاهن
 اللحياني وندر اسير واسراء وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولييب فلا يقال شدداء
 ولا لبياء وبكونه غير معتل اللام نحو غني وولي فلا يجمع على فعلاء وندر تقمي وتقواء وسخي
 وسخواء وسري وسرواء * تنبيهات * لاول اشار بذكر المثاليين الى استواء وصف المدح
 والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء * الثاني قوله كذا لما ضاهاهما اي شابههما
 يشمل ثلاثة امور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولثيم والمشابهة
 في اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح وهذا غير صحيح لما عرفت والمشابهة في المعنى دون
 اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجيّة
 مدح او ذم وهذا صحيح ايضا وعليه حل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهّم ان كل وصف
 دل على سجيّة مدح او ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيهما اما
 الاول فواضح البطلان واما الثاني فان المصنف ذكر في التسهيل انه لا يقاس منه الا ما كان

بعده

على فاعل او فعال كما مثلت وذكر فيه وفي شرح الكافية ان نحو جبان وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء وكذلك
 قولهم في جمع رسول رسلاء وفي جمع وريد ودعاء فكل هذا متصور على السماع * الثالث ما ذكرته من ان كل وصف دل على سجيّة مدح او
 ذم وهو على فاعل او فعال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح
 على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية ان فعلا مما يقتصر فيه على السماع . هـ . (وناب عنه) اي عن فعلاء (افعلاء في المعل *
 لاما ومضعف) من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غني واغنياء وولي واولياء والمضعف نحو شديد واشداء وخليل واخلاء وهذا لازم الا ما ندر
 وتقدم انه ندر تقمي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء واطناء ونصيب وانصباء وهين واهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الاول (فواعل لفعول وفاعل * وفاعلاء
 قليل نحو صديق واصدقاء وظنين واطناء ونصيب وانصباء وهين واهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الاول (فواعل لفعول وفاعل * وفاعلاء
 مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله *) اي من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الانواع السبعة اولها فاعل نحو جواهر
 وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاه وقواصع ورابعها فاعل اسما عليا او غير علم نحو جابر وجوابر
 وكاهل وكواهل والى هذا التنويع الاشارة بلفظ نحو وخاسمها فاعل صفة مونث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر
 غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو صاربة وصوارب وفاطمة وفاطمة ونواص ونواص و زاد في الكافية ثامنا وهو
 فوطة نحو صومعة وصوامع وذكر في التسهيل صابطا لهذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثابته الف زائد
 او واو غير ماحقة بخماسي واحتراز بقوله غير ماحقة بخماسي من نحو

خورنق فانك تقول في جمعه خرائق بحذف الواو ولا خلاف في اطراد فواعل في
 هذه الانواع الا السادس فقال جماعة من المتأخرين انه شاذ ونسبهم في شرح الكافية
 الى الغلط في ذلك وقال نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل
 قال وانما الشاذ في نحو فارس وفوارس يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل وقد اشار
 الى هذا بقوله (وشذ في الفارس مع ما مثله) وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك
 وغائب وشاهد فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد وكلها صفات للمذكر العاقل
 وتاول بعضهم ما ورد من ذلك على انه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر في
 قولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هوالك
 * تنبيه * شذ ايضا فواعل في غير ما ذكر نحو حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعشان
 وعوائن (وبفعاثل اجعن فعالمه * وشبهه ذاتاء او مزاله *) اي من امثلة جمع الكثرة
 فعائل وهو لكل رباعي مونث بمدة قبل آخره مختموما بالتاء او مجردا منها فتلك عشرة
 اوزان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتى بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو
 رسالة ورسائل وفعالة نحو ذوابة وذوائب وفعولة نحو حولة وحائل وفعيلة نحو صحيفة
 وصحائف والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمال وفعال نحو شمال وشمال وفعال نحو
 عتاب وعقائب وفعال نحو عجوز وعجائز وفعال نحو سعيد علم امرأة يقال في جمعه
 سعائد قال في شرح الكافية واما فعائل جمع فعيل من هذا التبديل فلم يات اسم جنس
 فيما اعلم لكنه بمقتضى القياس لعلم مونث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة * تنبيهات *
 الاول شرط هذه المثل المجردة من التاء ان تكون مونثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على
 فعائل الا نادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائي ووصيد ووصائد *
 الثاني شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة لاسمية كما في المثل المذكورة كذا في
 التسهيل ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقته جلالة بضم الجيم اي عظيمة
 فلا تجمع هذه الاوصاف على فعائل وشرط فعيلة ان لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من
 نحو جريحة وفتيلة فلا يقال جرائح ولا فتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبايح * الثالث ظاهر
 كلامه هنا وفي الكافية اطراد فعائل في هذه الاوزان العشرة وذكر في التسهيل ان المجردات
 من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وان احقهن به فعول واما فعيل فلم يذكر في
 التسهيل لانه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم وهذا يدل على ان فعائل غير مطرد في الاوزان
 المجردة وتبعه في الارشاف * الرابع ذكر في التسهيل ان فعائل ايضا لنحو جرائض
 وقريناء وبركاء وجلولاء وحباري وحرابية ان حذف ما زيد بعد لاميهما ولنحو صرة
 وطنة وحررة وظهاره الاطراد فيما وازن هذه الالفاظ وانما قيد حباري وحرابية بحذف
 ثاني زائديهما للاحتراز عن حذف اول الزائدين فتقول عند حذفهما حباير وحرائب
 وان حذف اول فقط قلت حباري وحرابي * ا هـ * (وبالفعالي والفعالي جمع * صحراء
 والعدراء والقيس انبعا *) اي من امثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالي بالفتح ولهما
 اشتراك وانفراد فيشتركان في انواع * كاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحاري وصحاري
 والثاني فعلى اسما نحو طلفى وعلاقي وعلاقي والثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفاري

بعده فقد ذكر الشارح محتوزة ثم لاظهر ان بقوا
 لفظ بالحقة فيه بصيغة اسم الفاعل (قولهم
 خورنق) هو قصر بالحيرة للنعمان لاكبر (قولهم
 نحو شمال الخ) لايزل بالفتح ريح تهب من ناحية
 القطب والثاني بالكسر مقابل اليمين ويطلق ايضا
 بمعنى الطبيعة وتقدم الكلام عليه (قولهم فلم
 يات اسم جنس) اي جمع اسم جنس (قولهم
 لكنه بمقتضى القياس لعلم مونث) لام علم بمعنى
 على يعني انه لم يعلم انه جاء من كلامهم فعائل
 لفعال اسم جنس الا انه جازئ بالقياس على ما
 جاء منه لفعال علما هذا هو لاظهر ولا يخفاء عليه
 في صحة الاستدراك اذ ربما يتوهم من عدم سماعه
 عدم قياسيته فاندفع ما قيل لا موضع لهذا
 الاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس تدبر
 (قولهم كقولهم جزور وجزائر) رد بان اهل اللغة
 نصوا بانه يطلق للمذكر والمونث . وقال الشيخ
 الاثير اما جزائر فقال سيبويه لما لم يكن للاديين
 صار في الجمع كالمونث وهو يستعمل استعمال
 لاسماء فصار كالذنوب والذنائب (قولهم بمعنى
 المطر) قيد به ليكون اسما لا وصفا (قولهم
 ووصيد) يطلق على فناء البيت وعلى عتبه وعلى
 بيت من جارة في جبل وعلى كهف اصحاب
 الكهف وعلى الجبل وعلى النبات المتقارب الاصول
 وعلى سن يختن مرتين (قولهم لنحو جرائض
 الخ) جرائض بحميم مضمومة فراء مهملة فالف
 فهمزة مكسورة فضاء معجمة وهو العظيم البطن .
 وقريناء بقاف مفتوحة فراء مكسورة فمشناة تحتية
 فناء مثلثة فالف ممدودة يقال نخل قريناء وبسر
 قريناء وهو الثمر بسواد ويقال ايضا قريناء قاله في
 القاموس . وبركاء بباء موحدة مفتوحة فراء مهملة
 مفتوحة فالف فكاف ممدودة الثبات في الحرب .
 وجلولاء بحميم مفتوحة فلام مضمومة فواو ساكنة
 فلام ممدودة فريته بارض فارس . وحرابية بحاء

مهملته مفتوحة فزاي معجمة فالف فباء موحدة فمشناة تحتية الغليظ المائل الى القصر . وضرة
احدى زوجتي الرجل . وطنته بطاء مهملته مفتوحة فنون مشددة فهاء رطبة حمراء شديدة
الحلاوة وحرارة سوداء كأنما احرقث بالنار (قولهم حذرية . وسعدلة الخ) حذرية
بحاء مكسورة مهملته فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فمشناة تحتية فهاء تانيث وهي القطعة
من الارض . وسعدلة بكسر السين واسكان العين وهي اخبث الغيلان وقال بعضهم هي اخت
الغيلان في كون كل نوعا من الجن كما يؤخذ من كلام القزويني في عجائب المخلوقات .
وعرقوة بعين مهملته مفتوحة فراء ساكنة فقاء مضمومة فواو مفتوحة فهاء تانيث واحدة
العرقوتين وهما الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب والجمع العراقي وقد كنا قدمنا
لك كلام القاموس فيه . والمافي بفتح الميم واسكان الهمزة وكسر القاف وبعدها ياء وهو طرف
العين مما يلي الانف والاذن والجمع المأقي على صيغة الفعالي . وحبطنى بحاء مهملته فباء
موحدة وكلاهما بالفتح فنون ساكنة فطاء مهملته فالف وهو المتين البطن واول زائديته
النون فاذا حذف قيل في جمعه الحباطي . وعفرنى بعين مهملته ففاء مفتوحين فراء ساكنة
فنون فالف وهو الاسد واول زائديته النون فاذا حذف قيل في جمعه العفاري . وعدولى
بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام فالف وهي قرية بالبحرين واول زائديته
الواو فعند حذفها يجمع على العدالي . وقهوباة بقاف وهاء مهملتين مفتوحتين فباء موحدة
فهاء تانيث وهو نصل له شعب ثلاث او سهم صغير مقرطس واول زائديته الواو فيجمع
عند حذفها على القهابي . وبلهنية بباء موحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون
مكسورة فمشناة تحتية فهاء تانيث وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش اي سعة
واول زائديته النون فيقال في جمعه عند حذفها البلاهي . وقلنسوة بقاف ولام مفتوحتين
فنون ساكنة فسين مهملته مضمومة فواو فهاء تانيث وهي شيء يلبس في الراس تجتمع على
القلاسي عند حذف اول زائديته النون . وحمباري بحاء مهملته مضمومة فموحدة فالف
فراء فالف وهو طائر يقال اذا حذفت اول زائديته وهو الالف الاولى في جمعه الحباري
(قولهم وهي البيضة) اي التي تجعل على الراس في الحرب (قولهم حبط) بوزن كنف
البعير المنتفخ البطن من كثرة لاكل يقال حبطت الشاة اذا اكثرت من لاكل حتى انتفخ
بطنها . وفي الحديث ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا والحبط المحرث بن عمرو بن تميم
والحبطات اولاده قال

فان المحر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم

(قولهم وايم) هو بهمة مفتوحة ثم ياء تحتية مشناة مشددة مكسورة ثم ميم الذي لا
زوجة له . واعلم انه ذهب ابو الحسن الى انه جمعه على ايامي منلوب من ايام قدمت
لامه على عينه فصار ايامي ثم ابدلت الهمزة ياء فصار ايامي ثم ابدلت الكسرة
فتحة فصار ايامي بوزن فبالع (قولهم وشاة رئيس) الشاهد في رئيس واما شاة فذكرت
لمجرد الموصوفية تدبر (قولهم انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي الخ) هذا انما يحسن
لو ذكر المصنف ما ينفرد به فعالي بالفتح مع انه لم يذكره (قولهم وسياتي بيانهم) اي

وذفاري والرابع فعلى وصفا لا لانثى
افعل نحو حبلى وحبالى وحبالى والخامس
فعلاء وصفا لانثى نحو عذراء وعذاري
وعذاري وهذه كلها مقيسة كما اشار اليه
بقوله والقيس انبعا إلا فعلاء وصفا لانثى
نحو عذراء فان الفعالي والفعالي غير
مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه في
التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا
وفي شرح الكافية ويشتركان ايضا في جمع
مهري قالوا مهاري ومهاري ولا يقاس
عليهما وينفرد الفعالي بالكسر في نحو
حذرية وسعدلة وعرقوة والمافي وفيما حذف
اول زائديته من نحو حبطنى وعشرنى
وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحباري
وندر في اهل وعشرين ولبلة وكيكته وهي
البيضة وينفرد فعالي بالفتح في وصف
على فعلان نحو سكران وغضبان وعلى فعلى
نحو سكرى وغضبي ويحفظ في نحو حبط
ويقيم وايم وظاهر وشاة رئيس وهي التي
اصيب راسها واعلم ان فعالي بضم الفاء
في جمع نحو سكران وسكرى واجح على
فعالي بفتحها وفي غير يقيم من نحو قدوم
واسير مستغنى به عنه وفي غير ذلك
مستغنى عنه * تنبيهات * الاول انما لم
يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية
وما بعدها لانه مستفاد من قوله بعد
وبنعال وشبهه انطقا وسياتي بيانهم
ولكنه اخل بفعالي بضم الفاء فلم يذكره *
الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء ايضا
صحاري وعذاري بالتشديد وسياتي *
الثالث فعالي بالتشديد هو الاصل في
جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا
لا يقاس عليه

لان وزن صحراء فعلال فجمعه فعاليل بثلب لالف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها وبثلب الف التانيث وهي الثانية في نحو صحراء ياء وتقدم لاولى فيها فانهم آثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف لاولى قال الصحاري بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء الفا لتسلم من الحذف عند التنوين (واجعل فعالي لغير ذي نسب * جدد كالكروسي تتبع العرب *) اي من امثلة جمع الكثرة فعالي وهو ثلاثي ساكن العين مزيد آخرة ياء مشددة لغير تجديد نسب نحو كروسي وكراسي وكركي وكراكي واحترز بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو تركي فلا يقال فيه تراكي واما اناسي فجمع انسان لا انسي واصله اناسين فابدلوا النون ياء كما قالوا طربان وطراي وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها * تنبيهات * لا اول قد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا او كالمسئ فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم في مهري مهاري واصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للتكبير من الابل * الثاني ذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا نحو طلباء وقوبا وحولايا وانه يحفظ في نحو صحراء وعذراء وانسان وطربان * الثالث هذا آخر ما ذكره في النظم من امثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير المالحق والشبيه به وجملة الابنية الموضوعات للكثرة منها احد وعشرون بناءً وزاد في الكافية اربعة ابنية فعالي وفعيل وفعال وفعلى اما فعالي فنحو سكارى وهو اوصف على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وانه يرجع على فعالي بالفتح في هذين الوصفين واما فعيل وفعال يضم الفاء نحو عبيد جمع عبد وطوار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال في التسهيل الاصح انهما مثالا تكسير لا اسما جمع فان ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سياتي بيانه واما فعلى فلم يسمع جمعا الا في جملي جمع جمل وطربى جمع طربان ومذهب ابن السراج انه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعي الجملي لغة في الجمل ومذهب الاخفش الى ان نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيوريه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه ومذهب الفراء الى ان كل ماله واحد موافق في اصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير وليس بصحيح (وبفعال وشبهه انظما * في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى *) اي

في قوله ثمة والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن فان هذا الضابط صادق على فعالي بكسر اللام (قوله لان وزن صحراء فعلال فجمعه فعاليل) رد بان همزة التانيث زائدة فلا تقابل باللام لا في المفرد ولا في الجمع واصل هذا الكلام من الشارح في الصحاح فانه قال اصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتقلب لالف لاولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتقلب لالف الثانية التي للتانيث ايضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء لاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحاري بفتح الراء لتسلم لالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليتركوا بين الياء المنقلبة من لالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من لالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمى اذ قالوا مرامي ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء لاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحاري كما تقول جوارى الى هنا كلامه (قوله مزيد آخرة ياء مشددة) مزيد صفة للثلاثي وآخرة منصوب على الظرفية وياء مشددة نائب فاعل مزيد (قوله كركي وكراكي) الكركي طائر دماغه ومرارته مخلوطان بدهن زنبق سعوطا للكثير النسيان عجيب وربما لا ينسى شيئا بعده ومرارته بماء السلق سعوطا ثلاثه ايام تبرئ من اللقوة البتة ومرارته تنفع الجرب والبرص طلاء (قوله طربان) صاغة مفتوحة وراوة مكسورة وتقدم الكلام عليه هذا والتنظير بقوله طراي في ابدال النون ياء فقط (قوله وحولايا) بحاء مهملة فواو ساكنة فلام مفتوحة فالف ياء مدودة موضع (قوله جمع ظئر) الظئر بالكسر العاطفة على ولد غيرها المرصعة له في الناس وغيرهم كذا في القاموس (قوله وليس بصحيح) وجهه ما ياتي من ان اسم الجمع قد يكون له واحد موافق في اصل اللفظ (قوله اما فعالي الخ) يريد ان في كلام المصنف الباسا حيث يوهم ان فعالي وشبهه يكونان معا لكل زائد على الثلاث من غير ما مضى وليس كذلك (قوله وبرثن) قد ضبط بالياء وبالهاء وفي القاموس البرثن كتلفذ الكف مع الاصابع ومخلب الاسد او هو للسمع كالاصبع للانسان

من امثلة جمع الكثرة فعلال وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفعال اما فعالي فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة واما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد الا ما اخرجته بقوله (من غير ما مضى) اي وهو باب كبرى وسكري واحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما اسقر تكسيروا على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه اما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وزبرج وزبارج وبرثن وبرائن

وسطر وسباطر وجخدب وجخدب وان كان بزيادة جمع على شبه فعال سواك كانت
زيادته لللاحق نحو جوهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاق ام لغيره نحو اصبع
واصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلالم ما لم يكن مما تقدم استثناءه واما الخماسى فهو
ايضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد اشار اليه بقوله (ومن خاسي * جرد الاخر
انف بالقياس *) الاخر مفعول مقدم لانف ومن خاسي متعلق بانف وكذلك بالقياس
اي انف الاخر اي احذفه من الخماسي المجرد عند جمعه قياسا لتوصل بذلك الى بناء
فعال فتقول في سفرجل سفارج وفي فرزدق فرزاق وفي خورنق خوارن ثم ان كان رابع
الخماسي شبهها بالزائد لفظا او مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس والى ذلك للاشارة بقوله
(والرابع الشبيه بالمزبد قد * يحذف دون ما به تم العدد *) اي دون الخامس مثال
ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق فان النون من حروف الزيادة ومثال ما رابعه شبيه
بالزائد مخرجا فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة فلك ان تقول
فيهما خوارق وفرزاق لكن خوارن وفرزاق اجود وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا
يحذف في مثل هذا الا الخماس وخوارق وفرزاق غلط واجاز الكوفيون ولاخفش حذف
الثالث كأنهم راوه اسهل لان الف الجمع تحمل محله فيقولون خوارن وفرزاق واما
الخماسي بزيادة فانه يحذف زائده آخره كان او غير آخر نحو سبطرى وسباطر وفدوكس
وفدوكس ومدحرج ودحارج كما اشار اليه بقوله (وزائد العادي الرباعي احذفه) اي
احذف زائد مجاوز الرباعي (ما * لم يك لنا اثره اللذ ختما *) اللذ لغة في الذي
وهو مبتدا وصلته ختما واثره ظرف هو الخبر اي انما يحذف زائد الخماسي اذا لم يكن
حرف لين قبل الاخر كما رايت فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحوه
نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقرطيس وقنديل وقناديل وشمل قوله وزائد العادي
الرباعي نحو قبعثرى مما اصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف منه حرفان الزائد
وخامس لاصول فتقول فيه قباعث وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كما مثل وما
قبله حركة غير مجانسة نحو غرنيق وفردوس فتقول فيهما غرانيق وفراديس وخرج عن
ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو كنهور وهينخ فان حرف العلة فيه لا يقلب ياء
بل يحذف فتقول كناهرو وهيناخ لان حرف العلة حينئذ ليس حرف لين وخرج ايضا
نحو مختار ومنتاد فانه لا يقال فيهما مختاير ومنتايد بقلب الالف ياء لانها ليست زائدة
بل منقلبة عن اصل يقال مختاير ومنتايد لما سبق (والسين والتاء من كمستدع ازل * اذ بينا
الجمع بقاها محل *) يعني انه اذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاوه بمثابة الجمع وهما فعالل وفعاليل توصل اليهما
بحذفه فان تانى احد المثاليين بحذف بعض وابقاء بعض ابقى ما له مزية في المعنى او اللفظ فتقول في مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنيته الجمع وابقيت الميم لان لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتهما معنى مختص بالاسماء بخلافهما فانهما
يزادان في الاسماء والافعال وكذلك تقول في استخراج تخاريج فتوثر تاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها مزية في اللفظ على السين
لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظر لان تغايل موجود في الكلام كمتائيل بخلاف السين فانها لا تزداد وحدها فلو افردت بالبقاء لقل
سخاريج ولا نظير له لانه ليس في الكلام سفاويل ومن المزية اللفظية ايضا قولك في جمع مرمريس مراريس بحذف الميم وابقاء الراء لان
ذلك لا يجهل معه كون لاسم ثلاثيا في الاصل ولو حذف الراء وابقيت الميم فتلت مراريس لاهم كون لاسم رباعيا في الاصل وانه فعاليل
لا فعافيل (والميم اولى من سواه بالبقا *) لما له من المزية على غيره من احرف الزيادة وهذا لا خلاف فيه ان كان ثاني الزائدين غير
محقق كنون منطلق فتقول في جمعه مطلق بحذف النون وابقاء الميم اما اذا كان ثاني الزائدين ملحقا

وقبيلة (قولم اوسطر) هو بوزن هزبر الماضي
الشهم كذا في القاموس (قولم وجخدب) في
القاموس الجخدب والجخدب والجخدبة والجخدباء
ويقتصر وايو جخداب وايو جخدابي الضخم الغليظ
وصرب من الجناب (قولم سواك كانت زيادته
لللاحق النح) انما زاد ذلك ولم يقتصر على قوله
وان كان بزيادة للاشارة الى ان كون الحرف زيد
لللاحق لا يخرج عن تقسيمه الزيادة هنا تدبر
(قولم قد يحذف دون ما به تم العدد) فيد
بما اذا لم يكن ما به تم العدد شبيها بالزائد والا
تعين للحذف اتفاقا (قولم العادي الرباعي)
اي الرباعي لاصول لئلا يرد مفتاح وقنديل ومسعود
(قولم فيقال مختاير ومنتايد) رد بانه لا يكسر
على ما صرح به ابن هشام (قوله لما سبق) اي
قريبا من ان الالف ليست زائدة فلا تقلب ياء
حتى يقال مختاير ومنتايد وما قيل ينبغي ان يقول
لما سيأتي لدخوله في قول الناظم الاتي والسين
والتاء من كمستدع ازل فلا ينبغي ان يقال لان
المحذوف هنا اصلي وما سيأتي كلام على الزائد
(قوله لكون زيادتها لمعنى) هي الدلالة على
كون مدخولها اسم فاعل (قوله مرمريس) هي
الداهية (قوله لان ذلك لا يجهل معه النح)
اي لانه اذا كان بين المكررين فاصل احتملت
اصالتهما كمراريس فان الراء فاصلة بين الميمين
بخلاف ما اذا لم يكن فاصل فانه يحكم بزيادة
احدهما كمراريس اذ لا فاصل ولا عبرة بالالف

لانها

الجمع بقاها محل *) يعني انه اذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاوه بمثابة الجمع وهما فعالل وفعاليل توصل اليهما
بحذفه فان تانى احد المثاليين بحذف بعض وابقاء بعض ابقى ما له مزية في المعنى او اللفظ فتقول في مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنيته الجمع وابقيت الميم لان لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتهما معنى مختص بالاسماء بخلافهما فانهما
يزادان في الاسماء والافعال وكذلك تقول في استخراج تخاريج فتوثر تاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها مزية في اللفظ على السين
لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظر لان تغايل موجود في الكلام كمتائيل بخلاف السين فانها لا تزداد وحدها فلو افردت بالبقاء لقل
سخاريج ولا نظير له لانه ليس في الكلام سفاويل ومن المزية اللفظية ايضا قولك في جمع مرمريس مراريس بحذف الميم وابقاء الراء لان
ذلك لا يجهل معه كون لاسم ثلاثيا في الاصل ولو حذف الراء وابقيت الميم فتلت مراريس لاهم كون لاسم رباعيا في الاصل وانه فعاليل
لا فعافيل (والميم اولى من سواه بالبقا *) لما له من المزية على غيره من احرف الزيادة وهذا لا خلاف فيه ان كان ثاني الزائدين غير
محقق كنون منطلق فتقول في جمعه مطلق بحذف النون وابقاء الميم اما اذا كان ثاني الزائدين ملحقا

كسين متعسس فكذلك عند سيبويه فيقال مقاس وخالف المبرد
 فحذف الميم وابقى الماسح وهو السين لانه يصاهي لاصل فيقال
 قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرية وهي لمعنى يخص
 الاسم فكانت اولى بالبقاء * تنبيه * لا يعنى بالاولوية هنا رجحان
 احد الامرين مع جوازهما لان ابقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه اولى
 فلا يعدل عنه (والهمز والياء مثل) اي مثل الميم في كونهما اولى
 بالبقاء (ان سبقا) اي تصدرا كما في الندد ويلندد فتقول في
 جمعها الاد وبلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما
 في موضع يتعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع
 لا تدل فيه على معنى اصلا * تنبيه * ابقاء الميم والياء والهمزة في
 المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو احذف ان جمعت
 ما * كحيزبون) وعيطموس (فهو حكم حتما) فتقول حزابين
 وعطاميس بحذف الياء وابقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها
 وانما اوثرت الواو بالبقاء في ذلك لان الياء اذا حذفته اغنى حذفها
 عن حذف الواو لبثائها رابعة قبل الاخر فيتعمل بها ما فعل بواو عصفور
 ولو حذف الواو اولاً لم يغن حذفها عن حذف الياء لانها ليست
 في موضع يؤمنها من الحذف (وخبروا في زائدي سرندي * وحما
 النون والالف (وكل ما صاهاه) اي شابهه في تضمن زيادتين لالحاق
 الثلاثي بالحماسي (كالعندي) (والجنبى والعرفى فلك ان تحذف
 ما قبل الالف وتبقي الالف فتقلب ياء فتقول سراد وبلاد وحباط وعفار
 ولك عكسه فتقول سراند وعلاند وحبانط وعفان وانما خبروا في
 هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيادا معا لالحاق الثلاثي
 بالحماسي فلا مزية لاحدهما عن الاخر * خاتمة * تتضمن مسائل
 الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف اصلا كان او زائدا
 فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطابق وقد ذكر هذا اول
 التصغير كما سياتي * الثانية اجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل
 وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر جعافير وفي عسافير
 عسافر وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من لاو والى معاذيرة
 ومن الثاني وعندة مفاتيح الغيب ووافقه في التسهيل على جواز
 الامرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله

لانه عارضة بالجمعية فقط (قولهم متعسس) اي متاخرا الى
 خلف (قولهم الندد ويلندد) هما الشديدان المخصوصة الطويل
 الاجدع من الابل والنخس الشحيح الذي لا يرجع الى الحق
 (قولهم كحيزبون الخ) الميزبون فسر بالعجوز ولم اراه في القاموس
 في نسختي . والعيطموس التامة الخلق من لابل والنساء والمرأة
 الجميلة او الحسنة الطويلة الثارة العافر . والسرندي السريع في
 امورة والشديد . والعندي الغليظ من كل شئ وشجر من العضاة له
 شوك . واحببى المتلي غيضا او بطنه . والعرفى الغول والذي
 في القاموس العفرانة بالتاء فتدبر (قولهم في سفرجل ومنطلق الخ)
 ناظر لقوله اصلا او زائدا على اللف والنشر المرتب (قولهم
 ووافقه في التسهيل) قال فيه تجوز مماثلة ما مائل مفاعيل لمفاعل
 وكذلك العكس (قولهم واستثنى فواعل) اي الذي هو وصف كما
 يدل عليه قوله فيه ما لم يشذ كسوابغ والا لورد عليه ما حكى
 سيبويه من قولهم دوانيق وطوايق وخواتيم (قولهم لا يجوز الا
 لضرورة) لا يرد عليهم التي معاذيرة ومفاتيح الغيب لانهم جعلوها
 جمع معذار ومفتاح لا معذرة ومفتاح (قولهم شبهوها باسود الخ)
 اسود وما بعده ناظر لاسبد وما بعده على طريقة اللف والنشر
 المرتب ولا يصير كون واو اسود مفتوحة وباء اعبد مضمومة واللف
 اقوال مفتوحة والفاء اصغار مكسورة في المشابهة والمشاكله لان
 الغرض المشابهة والمشاكله في عدة الحروف والهيئة الكائنة بمقابلة
 متحرك بمتحرك وساكن بساكن وان اختلف نوع الحركة هذا
 والاجردة كاساحة لم اراه في القاموس . ولا اصغار بكسر الهمزة
 الريح تثير السحاب او التي فيها نار او التي تهب من الارض كالعمود
 نحو السماء او التي فيها الغبار الشديد (قوله في مصران مصارين)
 في القاموس والمصير كالمير المعنى الجمع امصرة ومصران (قولهم
 في ايامن ايامنون) ايامن جمع يمين ضد اليسار . وحدائد جمع
 حديد وهو معروف (قوله ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات
 يوسف) لفظ الحديث في الترمذي ليس فيه انتن ففيه حدثنا
 نصر بن علي الجهضمي ابانا عبد الله بن داود حدثنا سلمة بن

سوابغ بيض لا يخرقها النبل * ومذهب البصريين ان زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الا لضرورة الثالثة قد
 تدعو الحاجة الى جمع الجمع كما تدعو الى تثنيته فكما يقال في جاعتين من الجمال جمالا كذلك يقال في جاعات جالات واذا قصد تكسير
 مكسر نظر الى ما يشاكله من الاحاد فيكسر بمثل تكسيرة كقولهم في اعبدا عابد وفي اساحة اسالحو وفي اقوال اقاول وشبهوها باسود واسود
 واجردة واجارد واصغار واصصير وقالوا في مصران مصارين وفي غربان غرباين تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من المجموع على زنة مفاعل
 او مفاعيل لم يجز تكسيرة لانه لا نظير له في الاحاد فيجمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون وفي ايامن
 ايامنون او بالالف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف الرابعة
 اذا قصد جمع ما صدره ذواو ابن من اسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال في جمع ذي التعدد ذوات القعدة

الى المفرد لا يصح اسناده في لسانهم الى تلك الاجزاء فان قولك جاء زيد اسند فيه المجبي الى زيد وهو لا يصح ان يقال فيه جاء راس زيد ويد زيد النخ ومثله قولك جاء القوم فانه لا يلاحظ فيه الفرد بل قد لا يكون له مفرد وهو الغالب وهذا بخلاف قولك جاء الزيدون فانه يصح ان يقال فيه جاء زيد وزيد وزيد فظهر الفرق بين ما يدل على الاحاد دلالة تكرر الواحد بالعطف وما يدل عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه وان الوضع لاجتماع الاحاد قدر مشترك بينهما فتأمل (قولهم ملغى فيه اعتبار الفردية) اي والاثنينية ايضا وبقي للدلالة على ما فوق ذلك يدل على هذا جعله قبل التمسك للثلاث الدال على اكثر من اثنين (قولهم كابابل) اي فرق لكن في تفسير القاضي البيضاوي ما يتتبعه تضعيف القول الذي اورد في شرحه عليه الشارح فانه قال جماعات جمع ابالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير في تضاعفها وقيل لا واحد لها كعباديد وشمايط (قولهم الكمء والمجبء) الكمء نبت وهو الملبء فهما مترادفان (قولهم نحو ابابل وعباديد) قال الشيخ الاثير فان هذا الوزن لا يوجد الا في جمع ما سمي بالجمع كعافر وحضاجر فاما حضاجر للسبع فمنقول من جمع حضاجر واما سراويل فقولهم اعجمي وقيل جمع سرالته . قال البدر الدمايني قلت ليس معافر وحضاجر من باب عباديد فالاولى للاعتراض بسراويل (قولهم نحو برمة اعشار) البرمة بضم الباء قدر من حجارة واعشار اي مكسرة على عشر قطع او عظيمة لا يحملها الا عشرة كذا في القاموس (قولهم ولم يلتزم تانيشه) مربوط بقوله او بناء التانيث (قولهم وان لم يكن كذلك النخ) قسيم قوله فاما ان يميز من واحدة بياء النخ (قولهم فاما ان يوافق المجموع الماضية) اي اوزانها السابقة يدل على ذلك قوله الاتي وان خالف اوزان الجمع الماضية (قولهم حكم على غزي) غزي على وزن غني فوزنه فعيل ففي القاموس والغزي كغني اسم جمع (قولهم الا اذا غلبت) اي بان جرت مجرى الاسم العلم كقولهم في الانصار انصاري او اهل واحد اي كعباديد ولما كان الجمع ينسب الى لفظه في اربع صور هاتان منها زاد للاشارة لذلك قوله كما سيأتي بيانه اي في شرح قول المصنف والواحد اذكر ناسبا للجمع النخ (قولهم خلافا لابي الحسن) اي الاخفش فانه يرى ذلك جمعا لراكب وصاحب ورده الزجاج بان الجمع لا يكون اخف من المفرد ويورده حمر في جمع احمر وحمراء وانما يرد مذهب الاخفش بان تلك لو كانت جموعا لم تكن الا من قبيل جمع الفلته او الكثرة وكلاهما باطل اما الاول فلان اوزان جموع الفلته محصورة وليس هذا منها واما الثاني فلانها لو كانت جموع كثيرة لم تصغر على لفظها واللازم باطل فقد سمع تصغير ركب على ركب وصاحب على صاحب قاله البدر الدمايني *

ملغى فيه اعتبار الفردية فالاول هو الجمع سواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال واسود ام لم يكن كابابل والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصاحب ام لم يكن كقوم ورهط والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحدة بالتاء غالبا نحو تمر وتمررة وجوز وجوزة وكلم وكلمة وربما عكس نحو الكمء والمجبء للواحد والكماء والجماءة للجنس وبعضهم يقول للواحد كماء وللجنس كمء على القياس وقد يفرق بينه وبين واحدة بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي اما اسم الجنس لافرادى نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دالا على اكثر من اثنين فانه صالح للتأنيث والكثير واذا قيل صرابة فالتاء للتخصيص على الوحدة واما اللفظي فهو ان الاسم الدال على اكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع او غالب فيه او لا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو ابابل وعباديد او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحد مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا ان اعرابا على وزن غالب لان افعالا نادر في المفردات كقولهم برمة اعشار هذا مذهب بعض النحويين واكثرهم يرى ان افعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة اعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس لاعراب جمع عرب لان العرب يعم المحاضرين والبادين والاعراب يخص البادين خلافا لمن زعم انه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما ان يميز من واحدة بياء النسب نحو روم او بناء التانيث ولم يلتزم تانيشه نحو تمر او لا فان يميز بما ذكر ولم يلتزم تانيشه فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تانيشه فهو جمع نحو نخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تانيشهما والغالب على اسم الجنس الممتاز واحدة بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما ان يوافق اوزان المجموع الماضية او لا فان وافقها فهو جمع مالم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزي بانه اسم جمع لغاز لانه يساوي الواحد في التذكير وحكم ايضا على ركب بانه اسم جمع

لركوبته لانهم فسبوا اليه فقالوا ركابي والجمع لا ينسب اليها الا اذا غلبت او اهل واحد كما سيأتي بيانه وان خالف اوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صاحب وركب لان فعلا ليس من ابيته الجمع خلافا لابي الحسن والله اعلم *

* التصغير *

(قولهم لانهما من واد واحد) هذا انما ينتج افترانهما دون خصوص كون الثاني اثر لاول دون العكس وقد علمه سيبويه بكون التصغير ابدا محمولا على التكسير وقد وجهه الفارسي لابن جني بان التكسير اقوى التغييرين فحمل التصغير عليه دون العكس ووجهه في الخصائص بان التكسير بعيد عن رتبة الاحاد فاعتد بما يعرض فيه لاعتداده بمعناه والمحقر هو المكبر والتخفيف فيه جار مجرى الصفة فكانه لم يحدث بالتخفيف امر يحتمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحتمل عليه لافراد هذا وقد يقال ان كون باب التكسير مقدا لما ينفذ له لان مقتضيه عنده ظاهر وهو كون الباب الذي قبله باب الشبهة وجمع التصحيح وهو ظاهر (قولهم والحاصل الخ) التعبير هنا بالحاصل غير جيد (قولهم فلا بد من ضم اوله) اي تجديد الضم له ولو كان مضموما قبل كغراب وتجديد فتح ثانيه ولو كان مفتوحا قبل كغزال وتجديد ياء ساكنة كابيطر على راي السهيلي الا في وكذا قوله الا في كسر ما قبل الياء على ما جزم به ابن اياز هذا وقد وجه بعض شروح الشافية هذا الحكم المشار اليه بقول الشارح فلا بد الخ فقال لان المصغر فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم اوله مثله او لمشاكلة المخرج من حيث انه يصغر بانضمام الشفتين ولم يكتفوا بضم لاول لجواز ان يكون المكبر مضموما فلا يحصل الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف من الكسر ولثلا يلزم فعل وهو قليل في الاسماء وزادوا ياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما في صرد اسم طائر وخصوا الياء لانها اخف من الواو ولم يزيدوا لالف لانه اخف من الياء لانها زيدت للجمع في نحو دراهم ولم يعكسوا لان لالف اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر وانما جعلوها ثالثه لان الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول ينقلب ياء اذا كان حرف لين كدعي واقيم فناسب ان تزداد الياء ثالثه لما بينهما من المشاكلة ولانها لو زيدت اولا التمس بالمصارع في بعض المواضع ولو زيدت ثانيه انقلبت واوا ولو زيدت آخرا لالتبس بياء الاضافة ولما تعين ان تكون ثالثه في الثلاثي حمل الباقي ولم تكن ساكنة لثلا تنقلب الفا (قولهم فالامثلة ثلاثه) قال ابن بابشاذ فان قلت هلا ادخلت في الامثلة افعال كاجيغال وفعيلان كعطيشان وفعيلا كحميرا قلت اما افعال فشي يخص الجمع وتصغير الجمع له احكام تخالف تصغير المفرد واما فعيلان وفعيلا فانما صغرت صدره وصار بوزن فعيل ثم الحقت بعد ذلك الزيادة (قولهم متمكنا) رد بتصغير خمسة عشر فالاولى غير متوغلته في لانها كما عبر في التسهيل (قولهم فلا يصغر كبير وصغير الخ) يوخذ من كلام البدر الدمايني في شرح التسهيل رده بان الصغر والكبر كالقلة والكثرة تتفاوت فيصغر لذلك وفي الاعلام كثير (قولهم البلبل) هو الصحيح لا ما في بعض النسخ من البليد واللفظ الموضوع لما ذكر الكعيت بالعين لا بالفاء كما هو في النسخ التي راينا مصحفا وعبارة الناموس الكعيت كزبير البلبل (قولهم ولا ميطر) هذا تبع للمصنف والا فقد ذكر السهيلي انه يصغر وتحذف ياءه وتحذفها ياء التصغير والفارق الجمع فان المكبر تحذف ياءه ويجمع على مباطر والمصغر لا يكسر لانه خماسي تاليه زائد فلو كسر بحذف ثالثه يزول علم التصغير (قولهم ومهيمن) فيه ايضا مانع

(التصغير)

انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد لا اشتراكهما في مسائل كثيرة ياتي ذكرها (فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرت له نحو) فليس في تصغير فلس ونحو (قذي في) تصغير (قذي) و (فعيل مع فعيل لما) فاقى (الثلاثي) كجعل درهم دريهما (وجعل دينار دينيرا والحاصل ان كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده فان كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك وان كان رباعيا فضاء كسر ما بعد الياء فالامثلة ثلاثه فعيل نحو فلس وفعيل نحو دريهم وفعيل نحو دينير * تنبيهات * لاول للمصغر شروط ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وان يكون متمكنا فلا تصغر المضمرات ولا سن وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض اسماء الاشارة والموصولات كما سيأتي وان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر كبير وصغير ولا الاسماء المعظمة وان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو الكعيت من الخيل والكعيت وهو البلبل ولا ميطر ومهيمن * الثاني وزن المصغر بهذه الامثلة الثلاثه اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الابنية وليس جاريا على اصطلاح التصريف الا ترى ان وزن احيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيل ووزنها التصريف في افعال ومفعل وفعيل * الثالث فوائد التصغير عند البصريين اربع تصغير ما يتوهم انه كبير نحو جليل وتحقير ما يتوهم انه عظيم نحو سبيع وتقليل ما يتوهم انه كثير نحو دريهما وتقرير ما يتوهم انه بعيد زما او محلا او قدرا

نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وفويق هذا ودوين ذلك واصغير منك وزاد الكوفيون
معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود كنيف ملئ علما وقول
بعض العرب انا جذيلها المحكم وعذيقها المرجب وقوله

وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهة تصفر منها لانامل

وقوله فويق جبيل شامخ الراس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا

ورد البصريون ذلك بالتاويل الى تصغير التحقير ونحوه (وما به) من المحذف المتهى
الجمع وصل *) فيما زاد على اربعة احرف (به الى امثلة التصغير صل *) والاحذف
هنا من ترجيح وتخسير ماله هناك فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس او
فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله والرابع الشيه بالمزيد الخ وتقول في سبطرى
سيطر وفي فديوكس فديكس وفي مدحرج دحرج وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل
وفردوس وغزنيق عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق وتقول في قبعثرى
قبيعث لما سبق في قوله وزائد العادي الرباعي احذفه الخ وتقول في مستدع مديع
وفي استخراج تخييرج لما سبق في قوله والسين والتا من كمستدع ازل الخ وتقول في
منطلق ومقنعنسس مطليق ومقيعس وفي الندد ويلندد اليد ويليد بالادغام لما سبق في
قوله والميم اولى من سواه بالبقاء الخ وتقول في حيزبون وعيطموس حزيبين وعطيميس
بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر وتقول في سرندى وعلندى سريند وعليند
او سريند وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق * تنبيه * يستثنى من ذلك هاء
التانيث والفاء الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فصاعدا فانهن
لا يحذفن في التصغير ولا يعتد بهن كما سيأتي (وجائز تعويض يا قبل الطرف *) عن
المحذوف (ان كان بعض الاسم فيهما) اي في الجمع والتصغير (انحذف *) وسواء
في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وان عوضت قلت
سفاريج وفي تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيريح وما حذف منه زائد نحو
منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطليق ومطليق على الوجهين
وعلم من قوله وجائزان التعويض غير لازم * تنبيه * قال في التسهيل وجائزان
يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر مالم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله
لغير تعويض من نحو لغاغيز في جمع لغيزى فانه حذف الفه ولم يحتج الى تعويض
لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وحائذ عن القياس كل ما * خالف في البابين) اي
باب التفسير وباب التصغير (حكما رسما *) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه
فما جاء حائذا عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغير بان وفي العشاء
عشيان وفي عشية عشيشية وفي انسان انيسيان وفي بنون ابينون وفي ليلة ليليلة
وفي رجل روجيل وفي صبية اصيبية وفي غيلة اغيلته فهذه الالفاظ مما استغني فيها
بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل

التعظيم (قولهم نحو قبيل الخ) المثالان الاولان
لرنا والليذان اثرهما للمحلا والاخير لقدرا (قولهم
انا جذيلها الخ) الجذيل تصغير جذل بحميم
مكسورة وذال معجمة ساكنة وهو هنا عود ينصب
في العطن للابل الجربى تحتك به والمحكم
اسم مفعول بزنته معظم . والعذيق تصغير عذق
بعين مفتوحة مهملته وذال معجمة ساكنة الخلة .
والمرجب اسم مفعول اما من الترجيب اي التعظيم
او من الرجبة اي اسناد الخلة الكريمة ببناء او
غيره لاجل طولها او كثرة حملها . وفي التاموس او
ترجيبها وضع الشوك حولها لئلا يصل اليها آكل
ومنه انا جذيلها الخ اي انا الذي يستشفي الناس
برايي كما تستشفي الابل بالاحتكاك بالجذيل وعزيز
القوم الرفيع المجدد او الكثير الخصال حتى يخاف
فواني وقائل المثل الحباب بن المنذر الانصاري
(قولهم بالتاويل الخ) قالوا ان ابن مسعود كان
صغير الجسم قصيرا فقال عمر رضي الله عنه ذلك
ليدل على صغر جسمه لان الكنيف شيء يكون
فيه اداة الراعي فاراد انه حافظ لما فيه كما يحفظ
الكنيف ما فيه . والظاهر انه يقال مثله في جذيل
وعذيق وتصغير الدويهة للتقليل باعتبار الظاهر
وما يدرك بالحس وللليذان بان حتف النفوس
قد يكون بصغير الامور وضعا في الدواهي تفسد
لامور العظام ولا تحتقر كيد الضعيف فربما تموت
الافاي من سموم العقارب وكذلك الجبل صغير
العرض رقيق لكنه طويل في السماء (قولهم
قال في التسهيل وجائزان يعوض الخ) فهذا مذكور
فيه في باب التفسير فايك ان تتوهم من عدم
وجوده في باب التصغير منه خطأ الشارح (قولهم
في جمع لغيزى) هو لغزة في اللغز يقال لغز
كضرب ولغز كجمل ولغيز كرجيل ولغز كصرد ولغز
كقفل ولغيزاء كحميراء ولغيزى كخليطى فاعرفه
(قولهم وفي عشية عشيشية) اي والقياس عشية

بثلاث يآت وانما ابدلوا الياء الثالثة شيئا لانه لما اجتمع ثلاث يآت كان القياس حذف الاخرة كما في عطية ومطية إلا انهم لو فعلوا ذلك يلتبس بتصغير عشوة وهو ما بين اول الليل الى ربعه فابدلوا الياء الوسطى شيئا لانهم يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل كذا في بعض شروح الشافية (قولهم ومما جاء حائدا عن القياس) اي لان قياس المثال الاول فعول او افعل والثاني فواعل والثالث والرابع افعلته والخامس فعائل والسادس فعل كغضب (قولهم اذا لم يكن حرف اعراب) اي حرفا تكون عليه حركات الاعراب واحتراز بذلك عن نحو فلس وما قيل انه لبيان الواقع لان ما قبل المذكورات لا يكون حرف اعراب اصلا ليس بشيء لانه انما يتم لو كان قيد قبل علامة التانيث مقدما على قيد اذا لم يكن حرف اعراب فتدبر (قولهم فانه قد تجوز فيه) اي تعدى القول التحقيق المتقدم الى غيره والتحقيق القول الذي تقدم الخ ويحتمل ان يكون المعنى فانه قد تجوز فيها بان اطلق وصف احد المتجاوزين على الاخر والتحقيق اي الكلام الجاري على الحقيقة ما تقدم الخ (قولهم نحو غضبان الخ) اي مما مونت على فعلى للاحتراز عما مونت على فعلانة نحو سيفان فانه يصغر على سيبين (قولهم مثاله غرثان وانسان) هذا يناقض ما قدمه من ان اناسي جمع انسي لا انسان فتذكر (قولهم وفي بعض نسخ التسهيل) هي نسخة البهاء الرقي (قولهم فرقوا بينها وبين افعال) اي فرقوا بين افعال بفتح الهمة وبين افعال بكسرها لانه اي افعال بكسر الهمة لا يكون إلا واحدا ولا يكون افعال بفتح

ومما جاء حائدا عن القياس في التفسير فجاء على غير لفظ واحدة قولهم رط وارايط وباطل واباطيل وحديث واحاديث وكراع واكرع وعروض واعاريض وقطيع واقطيع فهذه جوع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى انها جموع المنطوق به على غير قياس وذهب ابن جني الى ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى ثم يجمع فيرى في اباطيل ان الاسم غير الى ابطل او ابطول ثم جمع (لتلوي التصغير من قبل علم * تانيث او مدته) اي مدة التانيث (الفتح انحتم *) يعني ان الحرف الذي بعد ياء التصغير اذا لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التانيث وهي التاء والف التانيث المقصورة نحو قعدة وقصبة ودرجة ودرجته وحبلى وحبلى وسلمى وسلمى وكذا ما قبل مدة التانيث وهي الالف الممدودة التي قبل الهمة نحو صحراء وصحراء وحمراء وحجرا * تنبيهات * الاول افهم كلامه ان الالف الممدودة في نحو حمراء ليست علامة التانيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك في بابها ولذلك قال في التسهيل او الف التانيث او الالف قبلها واما قوله في شرح الكافية فان اتصل بما ولي الياء علامة تانيث فتح كشميرة وحبلى وحجرا حيث يقتضي ان المدة في نحو حمراء مندرجة في قوله علامة تانيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم * الثاني المراد بقوله من قبل علم تانيث ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر على الاصل نحو دحرجة * الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التانيث كما قاله في التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعبلك بفتح اللام (كذلك ما مدة افعال سبق * او مد سكران وما به التثاق *)

الهمة

اي يجب ايضا فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة افعال او مد سكران وما به التثاق معا في آخره الف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول في تصغير اجال احيمال وفي تصغير سكران سكران لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسرحين وسلطان وسلاطين فانهما يجمعان على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وانسان فانهم قالوا في جمعهما غرثين واناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيهما غرثان وانيسان فان ورد ما آخره الف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب الف ياء او لا جل على باب سكران لانه لاكثر * تنبيه * اطلق الناظم افعالا ولم يقيد بان يكون جمعا فشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل او الف افعال جمعا او مفردا فمثال الجمع ما ذكر واما المفرد فلا يتصور تمثله على قول الاكثرين إلا ما سمي به من الجمع لان افعالا عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فاذا حقرت افعالا اسم رجل قلت افعال كما تحقروا قبل ان تكون اسما فتختص افعال كتصغير عطشان فرقوا بينها وبين افعال لانه لا يكون إلا واحدا ولا يكون افعال إلا جمعا هذا كلامه وقد اثبت بعض النحويين افعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة اعشار وثوب اخلاق واسعال وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من اثبته في المفردات فمقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعا او مفردا انه يصغر على افعال ومقتضى قول من قال من النحويين او الف افعال جمعا كابي موسى وابن الحاجب انه يصغر على افعال بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعشير وقال الشارح او الف افعال جمعا وعلى هذا انه بقوله سبق هذا لفظه فقيد وجعل كلام الناظم على التقييد وكانه جعل سبق قيدا لافعال اي الف افعال السابق في باب التفسير وهو الجمع اما تقييده فتبع فيه ابا موسى وسن وافقه

الهمزة إلا جمعا (قولهم بل هو صلة ما الخ)
اجيب بان للشارح ان يحتمل ما على الزيادة
ومدة مبتدا خبره كذلك وسبق حال من افعال
ومد سكران مرفوع بالعطف على مدة ولا يخفى
انه ان صح كان نهاية في التعسف بحيث لا
يلتفت اليه مع ذلك الوجه الظاهر (قولهم نحو
عبوثان) العبوثان والعبيثان وتفتح ثاوهما
نبات مسحوقه ان عجن بعسل واحتملته المرأة
سخنها وجلبها كذا في القاموس (قولهم هذا يقيد
اطلاق الخ) التعبير هاهنا بتقييد الاطلاق وفي ما
تقدم بالاستثناء تفنن وقد اعترض الموضح على عجز
المضاف من المستثنيات التي يحذف منها هناك
لا هنا لانه لا يحذف لا هنا ولا هناك واجاب
بعض بانه ليس مقصود المصنف اولا وبالذات
لا استثناء كما يدل عليه قول الشارح فيصغر ما قبلها
كما يصغر غير متمم بها بل مقصودة انه يكفي في هذه
الثمانية لمصولة الصيغة تقديرا اعم من ان يكون
قد فعل مثل ذلك في الجمع ام لا ثم يستثني ما
يصح استثناءه ولا يرد بانه لا يناسبه التقييد
بقول المصنف من بعد اربع لان ما زيادته بعد
ثلاثة كذلك كصما قيل لان فائدة التقييد ما
فيه من التفصيل بين ما يصغر على فيعلان وما
يصغر على فيعلان على ما مر (قولهم من هذا
الوجه) هو حذف حرف المد لاجلها (قولهم
بخلاف التاء) اي لبثاء حرف المد معها فايته
انه قد يقلب من جنس ياء التصغير وبدغم فيها
(قولهم من قبل) بوزن عنب اي من جهة
الخ بيان لوجه الشبه (قولهم بوجه ما) مربوط
بقوله في تقدير الانفصال لا بالشبه كما قيل حتى
يقال حقه ان يوصل به يعني ان الانفصال المعتبر
انما هو في الجملة لا من جميع الوجوه والا لا جريت
حركات الاعراب على ما قبل الالف والتاء لا عليهما
فتدبر (قولهم يقتضي موافقة المبرد) فيه ان كلام

وقال الشلوبين مشيرا الى قول ابي موسى هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حذرت افعالا
اسم رجل قلت فيه افعال كما تحذفها قبل ان تكون اسما واما جل كلام الناظم على
التقييد فلا يستقيم لان قوله سبق ليس حالا من افعال فيكون مقيدا به بل هو صلة
ما ومدة متعول لسبق تقدم عليه والتقدير كذلك ما سبق مدة افعال وايضا فان الناظم
اطلق في غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحصل
كلامه (والف التانيث حيث مدا * وتاوة منفصلين عدا * كذا المزيد آخرا
للنسب * وعجز المضاف والمركب * وهكذا زيادتا فعلانا * من بعد اربع كزغفرانا *
وقدر انفصال ما دل على * تثنية او جمع تصحيح جلا *) يعني لا يعتد في التصغير
بهذه الاشياء الثمانية بل تعد منفصلة اي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما
يصغر غير متمم بها * الاول الف التانيث الممدودة نحو جراء * الثاني تاء التانيث
نحو حنظلة * الثالث ياء النسب نحو عبقرى * الرابع عجز المضاف نحو عبس
شمس * الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك * السادس الالف والنون
الزائدتان بعد اربعة احرف فصاعدا نحو عبوثان واحترز من ان يكونا بعد
ثلاثة احرف نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما * السابع علامة التثنية نحو
مسيلين * الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسيلين ومسلات فجميع هذه لا يعتد
بها ويقدر تمام ابنية التصغير قبلها فتقول في تصغيرها حميراء وحنظلة وعبقرى
وعبيد شمس وبعيلبك وعبيثان ومسيلان ومسيلين ومسيلات * تنبيهات *
الاول هذا يقيد اطلاق قوله وما به لمتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه *
الثاني ليست الالف الممدودة عند سيبويه كفاء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل
وجه لان مذهب في جلولا وبركاء وقريناء مما ثالث حرف مد حذف الواو
والالف والياء فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريناء بالتخفيف بخلاف فروقة
فانه يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر ان الالف يعتد بها
من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء في جلولا
واخويه فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريناء بالادغام مسويان الف التانيث
وتائه لان الف التانيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التانيث وجمته
سيبويه ان لالف التانيث الممدودة شها بهاء التانيث وشها بالالف المقصورة واعتبار
الشبهين اولى من الغاء احدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة
لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة
في عدم ثبوت الواو في جلولا ونحوها فانها كالف حبارى الاولى وسقوطها في التصغير
متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير واعلم ان
تسوية الناظم هنا بين الف التانيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة المبرد ولكنه صحح
في غير هذا النظم مذهب سيبويه * الثالث اختلف ايضا في نحو ثلاثين علما او غير
علم وفي نحو جدارين وظيفين وظيفات اعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح
وثالثه حرف مد فمذهب سيبويه الحذف فتقول ثلاثون وجديران وظيفون
ووظيفات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعول معاملة جلولا ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام كما يفعل في

وظيفات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعول معاملة جلولا ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام كما يفعل في
جلولا وانثقا في نحو ظرفين وظيفين وظيفات اذا لم يجعلن اعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل

المصنف لا يقتضى إلا التسوية في وجود الصيغة تقديرا لا في
 عدم لا تعداد من كل وجه كما هو ظاهر (قولم والفاء التانيث)
 اي لا تاوه لان الالف لا تقدر منفصلة فاشبهت حرف المبني
 فحذفت بخلاف التاء فلذلك لا تحذف او لان التاء لها على
 الالف مزية الحركة فلم تحذف (قولم ذو القصر) لا ذو المد
 لان لها مزية الحركة بخلاف الصورة فانها مبنية (قولم لان
 بقاءها يخرج البناء الخ) اي لان فعيل ليس من ابنية
 التصغير واعترض بان حبيلى فعيل وليس من ابنية التصغير الثلاثة
 والجواب ان فعيل هو فعيل ولم تقع المخالفة بينهما إلا بحركة
 ما قبل الاخر فهو قريب منه جدا ولا كذلك فعيل لان المخالفة
 بينهما بحرف بتمامه فيكون بعيدا منه فما قيل وقول صاحب
 التصريح نعم ولكنها توافق فعيل فيما عدا الكسرة التي منع منها
 مانع الالف لا يجدي نفعا لان هذا متواتر في الوزنين الاولين ليس
 بشيء تدبر (قولم لانها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم
 المنفصل) هذا يقتضى ان الحكم للشيء بحكم المنفصل عنه استقلال
 النطق به وهو لا يجري في نحو زيادة فعلان من بعد اربع كزعفران
 مع انه يحكم لها بحكم المنفصل كما تقدم إلا ان يقال ان النون
 يمكن النطق بها استقلالاً فتجعل الالف تبعا لها وفيه نظر او ان
 المقصود مجرد التفرقة بين الممدودة والمقصورة فقط (قولم بقلب
 المدّة) اي في غير قريئا (قولم ولينا نعت لثانيا) اي لا مفعولا
 ثانيا لقلب لان قلب لا ينصب مفعولين وتضمينه معنى التصيير
 مع كونه تجوزا بلا ضرورة يقتضي بظاهرة ان لا تنزل البيت إلا
 على مسالة دينار عند التدبر الجيد فتفهم (قولم اوهم ان مكبرة
 موعد الخ) لا اول اسم مصدر والثاني اسم فاعل والثالث اسم مفعول
 (قولم ومتيعد لا ايهام فيه) اي مذهب سيبويه لا يوهم ذلك
 كما ياتي وبقاء التاء يدل على ان مكبرة متعد على نحو الدلالة
 في سفيرج ونحوه واما ان متيعد يحتمل انه تصغير متعد اسم فاعل
 او اسم مفعول فلا يضر لان احتمال كونه اسم مفعول ضعيف لانه
 لازم والغالب على اسم المفعول ان يكون من المتعدي تامل
 (قولم مراده بالقلب مطلق الابدال) اي ليكون كلامه منزلا على
 الست صور لكن فيه انه صرف اللفظ عن حقيقته لاصطلاحية
 ثم شموله لغير المراد بخلاف ما لو ترك على اصله فلا يلزم إلا
 خروج صورة نحو دينار وذئب حيث اعتبرت الهمزة حرفا صحيحا

وليس

(والف التانيث ذو القصر متى * زاد على اربعة لن يثبت *) اي
 اذا كانت الف التانيث خامسة فصاعدا حذفت لان بقاءها
 يخرج البناء عن مثال فعيل وفعيل لانها لم يستقل النطق بها
 فيحكم لها بحكم المنفصل فتقول في نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا
 قريقر ولغيز وبردرفان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف
 المدّة وبقاء الف التانيث وجاز عكسه والى هذا اشار بقوله
 (وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير *) ومثله
 قريئا فتقول فيه قريئا او قريث اي ان حذفت المدّة قلت الحبيرى
 وقريئا وان حذفت الف التانيث قلت الحبير وقريث بقلب المدّة
 ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (واررد لاصل ثانيا لينا قلب * فقيمة
 صير قويمته نصب *) ثانيا مفعول لاررد ولينا نعت لثانيا وقلب
 في موضع النعت لثانيا ايضا يعني ان ثاني لاسم المصغر يرد الى اصله
 اذا كان لينا منقلبا عن غيره فشمّل ذلك ستة اشياء الاول ما اصله
 واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمته الثاني ما اصله واو
 فانقلبت الفا نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما اصله ياء
 فانقلبت واو نحو موقن فتقول فيه ميقن الرابع ما اصله ياء
 فانقلبت الفا نحو ناب فتقول فيه نيب الخامس ما اصله همزة
 فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذويب بالهمزة السادس ما اصله
 حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان اصلهما دينار وقيراط
 والياء فيهما بدل من اول المثليين فتقول فيهما دينير وقيريط وخرج
 عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يرد الى اصله فتقول في متعد متيعد
 ببقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرد الى اصله فيقول مويعد والاوّل
 مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان
 مكبرة موعد او موعد او موعد ومتيعد لا ايهام فيه * تنبيهات * الاول
 مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في
 اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من
 حرف صحيح

ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان
لينا مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناء في التسهيل كالف آدم وياء ايمته فانهما لا
يردان الى اصلهما اما آدم فتقلب الفه واوا واما ايمته فيصغر على لفظه وقد ظهر بما
ذكرناه ان قوله في شرح الكافية وهو يعني الرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا
من لين غير محرر بل ينبغي ان يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل *
الثاني اجاز الكوفيين في نحو ناب مما الفه ياء نويب بالواو واجازوا ايضا ابدال الياء
في نحو شيخ واوا ووافقهم في التسهيل على جواز جوارا مرجوحا ويورده انه سمع في
بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ * الثالث اذا صغرا سم مقلوب صغر على لفظه
لا اصله نحو جاه لانه من الوجاهة فقلب فاذا صغر قيل جويه دون رجوع الى
الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ في عيد عييد) حيث صغره على لفظه ولم يردوه
الى اصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم
العين كما قالوا في جمع اعياد ولم يقولوا اعراد لما ذكرنا (وحتم * للجمع من ذا ما
لتصغير علم *) يعني انه يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى اصله ما وجب للتصغير
فيقال في ناب وباب وميزان انياب وابواب وموازين إلا ما شذ كاعباد وقوله

حى لا يحل الدهر إلا باذننا ولا نسال لاقوام عقد الميسائق

يريد المواتق * تنبيه * هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه لاول اما ما لا يتغير
فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديمة وديم (والالف الثاني المزيد يجعل *
واوا) نحو ضارب وضويرب وماش ومويش (كذا ما الاصل فيه يجهل *) كالف
صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج * تنبيهان * لاول مما يجعل واوا ايضا
الالف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كادم فتقول فيه او يدم كما تقدم التنبيه عليه *
الثاني حكم التكسير في ابدال الالف الثاني كحكم التصغير فتقول ضوارب واوادم (وكمل
المنقوص) وهو ما حذف منه اصل بان ترد اليه ما حذف منه (في التصغير) لتتاق
بنية فاعل ومحل هذا (ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما *) اصله موه فتقول فيه مويه
برد اللام وكذا تفعل في خذ وكل ومذ اعلاما وسه ويد وحر فتقول فيها اخيذ واكيل
برد الفاء وميذ وستيه برد العين ويديه وجريح برد اللام وان كان على ثلاثة والثالث
تاء التانيث لم يعتد بها ويكمل ايضا كما يكمل الثنائي نحو عدة وسنة فتقول فيهما
وصيدة وسنية برد فاء لاول ولام الثاني وان كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد اليه ما
حذف لعدم الحاجة اليه لان بنية فاعل تتاق بدونه فتقول في هار وشاك وميت هوير
وشويك ومييت وشذ هوير برد المحذوف وشار بقوله كما الى ان الثنائي وضعنا يكمل
ايضا في التصغير كما يكمل المنقوص توصلا الى بناء فاعل إلا ان هذا النوع لا يعلم له
ثالث يرد اليه بخلاف المنقوص واجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين احدهما ان
يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عني وهلي والاخر ان يجعل من قبيل
المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل وصرح في التسهيل بان لاول اولى وبه جزم بعضهم
لكنه لا يظهر لهذين الوجهين اثر في ما الاسمية او الحرفية اذا سمي بها فانك تقول

وليس الكتاب بصدد للاستيعاب ثم يكفي الشارح
فيما اراده دعوى التغليب (قوله ولا عكسه)
الغرض انه لا يتناول التلب عند الصيرفيين لا
ان كلام المصنف يشمله لخروجه بلينا كما ذكره
قبل (قوله جاه) فان الفه منقلبة عن واو اصلها
التقدم على الجيم ووزنه عفل كجمل قلبت كالف
واوا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهو ما
حذف) اي لا المنقوص لاصطلاحه (قوله
اصل) فاء او واو او عين (قوله ما لم يحو غير
التاء ثالثا) دخل تحت منطوقه ما لم يحو ثالثا
اصلا كيد ودم وما حوى ثالثا هو تاء كما اشار له
الشارح بقوله وان كان على ثلاثة والثالث تاء
التانيث النح ومفهومه ما حوى ثالثا غير تاء كهار
وشاك كما اشار له الشارح بقوله وان كان للمنتوص
ثالث غير التاء لم يرد النح وما قيل النفي صادق
بان لا يحوي ثالثا اصلا كيد ودم او يحوي ثالثا
غير التاء كهار وشاك ليس على ما ينبغي كما لا
يخفى (قوله خذ) اصله اخذ حذف همزة
التانيث التي هي فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل
لعدم لاحتياج اليها حينئذ (قوله اعلاما) لانهم
لا يقبلن التصغير افعالا (قوله برد فاء لاول
ولام الثاني) اي وليست التاء عوضا حينئذ لانها
انما قصد منها التعويض في حالة التكبير عند
حذف الفاء او اللام ثم رايت عن ابن هشام نحوه
(قوله سنية) اصلها سنوية (قوله برد
المحذوف) وهو الواو التي كانت قلبت الفاء على
خلاف القياس وحذفت اذ الاصل هاور وشاوك
(قوله وصرح في التسهيل بان لاول اولى) قال
فيه ويتوصل الى مثال فاعل في الثنائي برد ما
حذف منه ان كان منقوصا وإلا فالحاقه بدم اولى
من الحاقه باف (قوله موي) بادغام ياء التصغير
في الياء الزائدة او في الياء المنقلبة عن الواو
الزائدة وهذان على لاول واما على الثاني ففي الياء

على التقديرين موي * تنبيهات * لاول انما قال غير التاء ولم يقل غير الياء ليشمل تاء بنت واخت فانها لا يعتد بها ايضا بل يقال
بنية واخية برد المحذوف * الثاني يعني بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان اولا او وسطا

فالاول كقولك في تصغير برى مسمى به يري من غير رد اعتدادا بحرف

المنقلبة عن الالف التي هي تضعيف لالف لاوولى التي انقلبت لان واوا (قولهم فالاول) هي عبارة اشتملت على اطالته التوجيه (قولهم فلا ينون) اي للتمكين وينون للعرض (قولهم وتقدم) اي في هار وشاك (قولهم قد ظهر الخ) يريد ان الكلام الذي اسلفه الى ما يظهر للتأمل فيه ان قول المصنف كما لم يتعين ان تكون ما فيه اسما للمشروب ولا الموصولة او الحرفية لتكون الذي شرحت به مبنيا على لاوول والذي بنيت عليه فائدة الاشارة المذكورة بقوله و اشار الخ على الثاني ويظهر للتأمل فيه ايضا انه على التقدير لاوول يكون تمثيلا صحيحا لظهور عدم مانع منه وانه هو الظاهر للتصدير به كما مر الشرح عليه بقوله اصله الخ ولم يشرح على الثاني وانما ذكرت فائدة تنبني عليه فقط وانه على التقدير الثاني تنظير لا تمثيل وهذا ظهر من قوله سابقا يكمل ايضا في التصغير كما يكمل المتووص لظهور ان الشيء لا يشبه بنفسه كما اوضحه هنا بقوله لان ما الى قوله لا اذم منقوص ولما تقدمت سابقية كلام في هذا التنظير قال هنا بعد وتمام القول الخ وبالجملة ان الشارح شرح اولا على ان ما اسم للمشروب بناء على التمثيل وقدمه لتبادره وذكر ثانيا انه يشير الى ان الثاني وضع يكمل ايضا بناء على التنظير واخرا لعدم تبادره و اشار لكونها تنظيرية ولما خيف ان يتوهم انه اضطرب اي حيث بنى اولا على شيء وثانيا على خلافه نبه بعد على ان ذلك لكون كلام المصنف محتمل للبرادين كما يظهر بالتأمل فيما قاله عليه وان لاوول هو الظاهر وان الثاني بخلافه وانه لم يجزم في كلام المصنف باحتمال بعينه فضلا عن ان يجزم بكل منهما ويتدبر ما ذكرنا يندفع ما قيل هذا عجيب فنقد جزم الشارح اولا بان ما اسم للمشروب حيث قال اصله موه وثانيا بان المراد بها الاسمية او الحرفية حيث قال و اشار بقوله كما الخ وتردد ثالثا حيث قال الرابع الخ (قوله بترخيم) الباء للملابسة او المعية (قولهم المعطفا) الرداء بكسر الراء او الجانب (قولهم من الزوائد) اي التي لا يتوقف حصول البنية عليها ليخرج تاء متدحرج فليس اسقاطها تصغير ترخيم (قولهم ابيرييه واسيميع) اي بحذف الخامس لقوله وما به

المضارعة واجاز ابو عمرو والماز في الرد فيقولان يريء ويونس يرد ولا ينون على اصل مذهبه في يعيل تصغير يعلى ونحوه وتقدم مثال الوسط * الثالث لا يعتد ايضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هي فيه وانما لم يذكر ذلك لان ما هي فيه اذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الاوول * الرابع قد ظهر ان قوله كما ان اراد بما اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان اراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لان ما اسمية كانت او حرفية من الثاني وضع لا من قبيل المنقوص فيكون مراده ان نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا انه منقوص وتمام القول في هذا انه اذا سمي بما وضع ثانيا فان كان ثانياه صحيحا نحو هل وبلى لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزداد عليه ياء فيقال هليل او هلي فان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكفي وما اعلاما لو وكفي بالتشديد وماء بالمد وذلك لانك زدت على لالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة فاذا صغرن اعطين حكم دو وحوي وماء فيقال لوي كما يقال دوي واصلهما لويو ودويو ويقال كيبي بثلاث يآت كما يقال حيبي ويقال موي كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه الا ان هذا لامه هاء فردت اليه كما تقدم * الخامس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف حرفا في لغته وحرفا آخر في لغته فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا كقولك في تصغير سننة سنية وسنيهة وفي تصغير عننة عننية وعنيهة . اهـ . (وسن بترخيم يصغر اكتفى * بالاصل كالعطيف يعني المعطفا) * اي من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتخريد من الزوائد فان كانت اصوله ثلاثة صغر على فيعل وان كانت اربعة فعلى فيعمل فنقول في معطف عطيف وفي ازهر زهير وفي حامد وحمدان وحماذ ومحمود واحمد حميد وتقول في قرطاس وصفور قريطس وعصيفر * تنبيهات * الاوول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي لاصول ومساءه مونث لحقته التاء فتقول في سواد وحبل وسعاد وغلاب سويذة وحيلة وسعيدة وغلية * الثاني اذا صغرت نحو حائض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمونث تصغير الترخيم قلت حبيص وطلق لانها في الاصل صفة لمذكر * الثالث حكى سيبويه في تصغير ابراهيم

لمتوى

واسماعيل بر يها وسميها وهو شاذ لا يئاس عليه لان فيه حذف اصلين وزائدين لان همزة فيهما والميم واللام اصول اما الميم واللام فباتفاق واما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبويه انها زائدة وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد ابيرييه واسيميع وقال سيبويه بر يهيم وسميعل وهو الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا يبنى جمعها فقال الخليل وسميويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد اباريه واساميع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم ابارة واسامع واجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه ان يجمعوا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون *

الرابع لا يختص بتصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وتعلب وقيل وللوفيين بدليل قول العرب بجري بليق ويذم مصغرا لمن ومن كلامهم جاء بام الربيق على اريق قال الاصمعي نزع العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل اوراق فقلبت الواو في التصغير همزة * الخامس لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها فتقول في خفندد ومقعنسس وخفندد خفيد وقعيس وخفيد بحذف الزوائد للالحاق والخفندد العظيم السريع والخفندد الضخم لاحق (واختم بتا التانيث ما صغرت من * مونت عار) من التاء (ثلاثي) في الحال (كسن *) ودار فتقول في تصغيرها سنيئة ودوية او في الاصل كيد فتقول في تصغيره يدية او في المال وهذا نوعان احدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغرت نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سميي بثلاث يآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المددة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدي الياءين لاختيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فالحقته التاء كما تالحق الثلاثي المجرد والاخر ما صغر تصغير الترخيم مما اصوله ثلاثة نحو حبل و قد تقدم بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء اشار الى الاول منهما بقوله (ما لم يكن بالتالي ذي لبس * كشجر وبقر) في لغة سن انهما (وخنس *) اي فانه يقال فيها شجير وبقير وخنس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقيرة وخنيسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخنسة ومثل خنس بضع وعشر فيقال فيهما بضيع وعشير ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكور و اشار الى الثاني بقوله (وشذ ترك دون لبس) اي شذ ترك التاء دون لبس في الفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب المسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للحديد وعرس وضحي ونعل وعرب ونصف وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم الحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة وقويسة * تنبيهات * الاول لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول نحو شجر وخنس * الثاني لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتانيث بل تقول في رمح علم امرأة رميحة وفي عين علم رجل عيين خلافا لابن الانباري في اعتبار الاصل فتقول في الاول رميح وفي الثاني عيينة ويونس يجيزة واحتج لذلك بقول العرب نوية وعيينة واذينة وفهيرة وهي اسماء رجال وليس ذلك بحجة لا مكان ان تكون التسمية بها بعد التصغير * الثالث اذا سميت مونثا بينت واخت حذفت هذه التاء ثم صغرت والحقت تاء التانيث فتقول بنية واخية واذا سميت بهما مذكرا لم تالحق التاء فتقول بني واخي (وذر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر *) ثلاثيا مفعول بكسر وهو بفتح التاء بمعنى فاق اي نذر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم في وراء وامام وقدام ورينة بالهمزة واميمة وقد يدعية * تنبيه * اجاز ابو عمرو ان يقال في تصغير حباري ولغيزى حبيرة ولغيزية فيجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال ولا يالحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر الا ما حذفت منه الف التانيث خامسة او سادسة ومرادة المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تحذف المدودة فيعوض منها خلافا لابن الانباري اي فانه يجيز في نحو باقلاء وبرناساء بويقلته وبرينسة والصحيح بويقلته وبرينساء (وصغروا شذوذ الذي التي * وذا مع الفروع منها تاوي *) يعني لما كان التصغير بعض تصارييف للاسماء المتكئة ناسب ذلك ان لا يالحق اسما غير متمكن ولما كان في ذا والذي وفروعها شبه بالاسماء المتكئة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك اولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضم الف مزيدة في الاخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنية ثالثة بعد فتحة فليل في الذي والتي اللذان والثيان واما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذين رفعا

لمتبهى الجمع الخ (قوله بجري بليق ويذم) بليق مثل يضرب للمحسن ويذم (قوله مصغرا بليق) الكلام ظاهر في انه وصف والذي في القاموس انه اسم فرس سباق ومع ذلك كان يعاب (قوله اوراق) اي في لونه بياض الى سواد (قوله احدي الياءين) لام الكلمة او التي هي بدل المددة (قوله على القياس المقرر في هذا الباب) هذا القياس المقرر في باب التصغير هو ان ياء التصغير اذا وقع بعدها ياءن يحذف لاجلها احدهما وفي التسهيل يحذف لها اي لياء التصغير اول ياءين ولياها وفي شرحه للبدرداميني التنبيه على ان تعيين اولهما للحذف ليس على ما ينبغي (قوله ذود) هو من الابل من ثلاثة الى عشرة (قوله ودرع للحديد) اي لا درع المرأة اي ثوبها المعروف (قوله وبعض العرب يذكر الدرع والحرب) هذا يدل على ان الكلام ليس في حربته الحديد خلافا لمن وهم فيه (قوله اذا سميت مونثا الخ) عبارة المرادي في شرح التسهيل اذا سميت مذكرا بنت او اخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بني واخي ولا يعوض منها تاء التانيث ولو سميت بهما مونثا حذفت هذه التاء وعوضت منها تاء التانيث وقلت بنية واخية كما اذا كانا نكرتين (قوله وهو بفتح التاء) قد يجوز ضمها ايضا ويضمن معنى فاز فان فعل يتعدى بالتضمين وانما عدل عنه الشارح لادائه الى عيب السناد وكلفت التضمين (قوله فترك اولها على ما كان عليه الخ) نقل الرضي ضمه في قولهم بعد التي والثيا وصرح في التسهيل بانه لغية (قوله اللذين رفعا) اي عند سن يقول نحن اللذين

واللذين جروا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال الاخفش اللذين
واللذين بالفتح كالمصنوع ومنشا الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذف الف
الذي في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتكمن وغيره ولاخفش يقول حذف الف للتقاء
الساكنين وقالوا في تصغير التي الليات وهو جمع الليات تصغير التي ولم يذكر سيبويه من
الموصلات التي صغرت غير اللذا والليا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل والليات
واللويتا في اللاتي واللويا واللويون في اللاتي واللاتين فزاد تصغير اللاتي واللاتي
واللاتين وظاهر كلامه ان الليات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي اما اللويتا فصحيح ذكره
الاخفش واما الليات فانما هو جمع الليات كما سبق فتجوز في جعله تصغير اللاتي
ومذهب سيبويه ان اللاتي لا يصغر استغناء بجمع الليات واجاز الاخفش ايضا
اللوياء في اللاتي غير مهموز وصغروا من اسماء الاشارة ذا وذا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية
ذيان وتيان وقالوا في اولي بالقصر اوليا وفي اولاء بالمد اولياء ولم يصغروا منها غير ذلك *
تنبهات * الاول لاسماء الاشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التكبير قاله
في التسهيل * الثاني قال في شرح الكافية اصل ذيا وتيا ذيا وتيا بثلاث يآت الاولى عين
الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فاستقل توالي ثلاث يآت فقصد التخفيف
بم حذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ولا حذف الثالثة لمحاجة
الالف الى فتح ما قبلها فلو حذف لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بالف
التكسير فتعين حذف الاولى مع انه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واعتبر لكونه
عاصدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا يمكن له لتصغير ما هو متمكن * الثالث قول الناطم
وصغروا شذوذ البيت معترض من ثلاثة اوجه اولها انه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهرة
يوهم ان تصغيرها كالتصغير المتمكن ثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومها لانهم لم
يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها ان قوله منها تا وفي يوهم ان في صغر كما صغرتا
وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا
يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المونث
غير تاء * الرابع لم يصغر من غير المتمكن الا اربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم
وافعل في التعجب والمركب المزجي كعبلبك وسيبويه في لغته سن بناهما فاما سن اعربهما
فلا اشكال وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما احبسنه وبعيلبك وسيبويه * خاتمة * يصغر
اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركب وفي سرة سرة وكذلك الجمع الذي
على احد امثلة الفلته كقولك في اجمال اجيغال وفي افلس افليس وفي فتيمة فتيمة وفي

صغروا الصباحا اما عند غيره فتقول الذين
(قولهم ومنشا الخلاف الخ) حاصله ان الالف
عند سيبويه حذف لا لعلته تصريفة فتراعى
بعد الحذف فيعتبر في الحركة واو الجمع وياوهما
وعند سيبويه لعلته تصريفة فتراعى بعد الحذف فلا
تكون الحركة الا على حسبها (قولهم وقالوا
في تصغير التي) اي في تصغير جمعها (قولهم
بثلاث يآت) هو مبني على مذهب البصريين
ان ذا اسم ثلاثي الوضع والضم بدل عن ياء وعينه
محذوفة وقد تقدم تمامه في بابها (قولهم بل
ظاهرة يوهم ان تصغيرها كالتصغير المتمكن) اي لانه
انما ذكر سابقا تصغيري الترخيم وغيره وما ذكر
هنا الا ان كون هذه الاسماء المتمكنة محلا للتصغير
مناطق شذوذ وذلك في نفسه اعم من ان يكون
التصغير السابق او غيره ولاعم لا اشعار له باخص
معين وبالنظر لما سبق يحمل على التصغير السابق
هذا مودى عبارة الشارح فما قيل قد يقال سكوتهم
عن ذلك لاجل انه احال الكلام فيه على السماع
واذا كان كذلك فالايهام المذكور مدفوع ايضا
ليس بشيء تامل (قولهم ليس على عمومهم) يريد
ان الفروع في كلام المصنف جمع معرف وهو من
صيغ العموم على ما اريناك في صدر الكتاب
فيقتضي جريان التصغير في سائر الفروع مع
بطلانه وهو وان كان صحيحا من حيث ان ذلك
التعريف قد يكون للجنس لكنه معترض من
حيث مجرد انه يوهم ارادة العموم ليس الا وحيد
فما قيل اجيب عنه بجعل ال في الفروع للجنس

منذ دفع

النجدة انيبيدة ولا يصغر جمع على مثال من امثلة الكثرة لان بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتناويا واجاز
الكوفيون تصغير ما لم نظير من امثلة الاحاد فاجازوا ان يقال في رغفان رغيفان كما يقال في عثمان عثيمان وجعلوا من ذلك اصيلانا زعموا
انه تصغير اصلان واصلان جمع اصيل وما زعموه مردود من وجهين احدهما ان معنى اصيلا هو معنى اصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان
تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني انه لو كان تصغير اصلان ل قيل اصيلين لان فعلا وفعلان اذا كسرا قيل فعالين كمصران ومصارين
وخشمان وخشامين وفتابين وفتابين وغرابين وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعالين فبطل كون اصيلا تصغير اصلان جمع اصيل
وانما اصيلا من المصغرات التي جئ بها على غير بناء مكبرها ونظيره قولهم في انسان انيسيان وفي مغرب مغربان ولا استبعاد في ورود
المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبرة كما وردت جوع مخالفة لبنيتها لانبية آحادها والحاصل ان سن قصد تصغير جمع من جوع الكثرة رده الى
واحدة وصغره ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر عاقل كقولك في غلمان غليمون وبالالف والتاء ان كان لمونث او لمذكر لا يعقل كقولك
في جوار ودراهم جوويريات ودريهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع قلته جاز ان يرد اليه مصغرا كقولك في فتيان فتيمة

مددفع (قولم ويقال في تصغير سنين الخ) لا كبير مناسبة له بما كان بصدده
 كما لا يخفى (قولم وسن جعل اعراب سنين الخ) ايضاح هذا الكلام مع مجازاة
 عبارة الشارح ان سن جعل اعراب سنين على النون وهو ما اشار اليه المصنف
 سابقا بقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب قال في تصغيره سنين بسين مضمومة
 فنون مفتوحة فياء تصغير مدغمة في الياء الزائدة فنون عليها الاعراب ويجوز
 سنين بسين مضمومة فنون مفتوحة فياء واحدة ساكنة للتصغير فنون وهذا
 على مذهب سن يرى ان اصل سنين المكبر سنيني بسين مكسورة فنون كذلك
 فياءين اولاهما زائدة ليست اصلا ولا مبدلة من اصل والياء الثانية ليست زائدة
 بل بدل من واو هي اي الواو لام الكلمة ثم ابدلت الياء الثانية المبدلة من
 الواو التي هي لام الكلمة نونا فكما انه لو صغر سني الذي هو بسين مكسورة
 فنون كذلك فياء زائدة مدغمة في الياء الاصلية التي هي بدل من الواو حذفت
 الياء الاولى الزائدة لاجل ياء التصغير وادغمت ياء التصغير في الثانية المبدلة
 من اللام قلت سني بسين مضمومة فنون مفتوحة فياء مشددة كذا اذا صغرت
 سنينا بسين مكسورة فنون كذلك فياء ساكنة فنون في حال كونك معتقدا كون
 النون بدلا من الياء الاخيرة اي منزلا للنون منزلة تحذف الياء الزائدة مع
 النون المنزلة منزلة الياء فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن النون بدلا
 من الياء بل كانت الياء باقية لم تبدل نونا هذا غاية شرح كلامه واعلم انه
 اعترضه بعض الناظرين فقال قوله كذا اذا صغر سنين اي فيحذف الياء الزائدة
 مقتصر على ياء التصغير لكن فيه ان حذف الياء الزائدة من سنين لكراهة
 توالي ثلاث يآت وهذه العلة لا تتاق في تصغير سنين لانها لو ثبتت لاجتمع
 يآن فتقط والجواب عنه ان العلة موجودة في تصغير سنين نظرا لكون النون بدلا
 من الياء مكانها فاجتمع النون مع الياءين كاجتماع الياء معهما فيودي حينئذ
 لتوالي الثلاث اليآت والى هذا يشير كلام الشارح فتنبه *

* النسب *

(قولم آخر المنسوب) ليس مفعولا لاحاق بل حال مقدرة من ياء مشددة اي
 الحاق ياء مشددة مقدرا ان تكون آخر المنسوب او مفعولا به محذوف اي
 جاعلا الياء آخر اجزاء المنسوب لا زائدة على اجزائه ملاصقة للجزء الاخير
 منها فان ذلك بالنسبة لاسم المنسوب اليه لا اسم المنسوب او ان كلا منهما يطلق
 عليه منسوب ومنسوب اليه كالتضايقين وعلى كل يندفع ما قيل صوابه آخر
 المنسوب اليه (قولم وهو صيرورته اسما لما لم يكن له) اي دال على المنسوب
 من حيث انتسابه لما نسب له بعد ان كان اسما للمنسوب اليه قبل الاقتران
 بالياء (قولم ياء كياء الكرسي زادوا للنسب) هذا الكلام متضمن لتعريف
 النسب بانهم زيادة ياء كياء الكرسي لا بازم زيادة ياء كياء الكرسي للنسب

ويقال في تصغير سنين على لغة سن اعربها بالواو والياء
 سنيت ولا يقال سنين لان اعربها بالواو والياء انما
 كان عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام فلو بقي
 اعربها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض
 والعوض منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره
 إلا ارضات لان اعراب جمع ارض بالواو والياء انما
 كان تعويضا من التاء فان حق المونث الثلاثي ان
 يكون بعلامة ومعلوم ان تصغير الثلاثي المونث يرد
 ذا علامة فلو اعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور
 المذكور وسن جعل اعراب سنين على النون قال في
 تصغيره سنين ويجوز سنين على مذهب سن يرى ان
 اصله سني بياءين اولاهما زائدة والثانية بدل من واو
 هي لام الكلمة ثم ابدلت نونا فكما انه لو صغر سنيا
 لحذف الياء الزائدة وابقى الكائنة موضع اللام كذا
 اذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الاخيرة
 فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا وان جعل
 سنون علما وصغر فلا يقال إلا سنين رفعا وسنين جرا
 ونصبا برد اللام وسن جعل لامها هاء قال سنيهون
 والله اعلم *

(النسب)

هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب ويسمى ايضا
 باب الاضافة وقد سماه سيوييه بالتسميتين ويحدث
 بالنسب ثلاث تغييرات لاول لفظي وهو ثلاثة اشياء
 الحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل
 اعرابه اليها والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم
 يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة
 المشبهة في رفعه المضمرة والظاهر باطراد وقد اشار الى
 التغيير اللفظي بقوله (ياء كياء الكرسي زادوا للنسب) *
 وكل ما تليه كسرة وجب * يعني اذا قصدوا نسبة شيء
 الى اب او قبيلة او بلد او نحو ذلك جعلوا حرف
 اعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك في النسب
 الى زيد زيدي * تنبيه * افهم قوله كياء الكرسي
 امرين احدهما

كما وهما فيه فلا يتوهم انه يرد عليه انه اخذ المعرف في التعريف وذلك دور ولا يحتاج الى ان يجاب بان النسب المعرف الاصطلاحي والمأخوذ في التعريف اللغوي ولا بان قواعد التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المتضمن لغيره (قولهم التغيير اللفظي) اي من حيث كونه تغييرا لفظيا في الجملة اذ هو الذي يفهم من كياء الكرسي المذكور اي في قوله سابقا الاول لفظي وان ذكر بعده ايضا افراده الثلاثة التي لا تفهم كلها من كياء الكرسي او يقال التغيير اي من حيث اقسامه الثلاثة المذكورة اي من تلك الحيشية ايضا ويكون المراد افهم قوله كياء الكرسي الى الخ البيت وعلى كل اندفع ما قيل من جملة المذكور كسر ما قبل الياء فلزم عليه التكرار مع قوله وكل ما تليها الخ تامل (قولهم لان المشبه به غير المشبه) لا يمنع هذا الدليل بحصول المغايرة بالكلية والجزئية لان اللازم مبني على تسليم انها للتشبيه بناء على ما هو المتبادر واذا جعلت الكاف داخلة على الجزئي كانت لتمثيل الكلبي وان كان العكس فلا قبول له فلتثبت (قولهم او اكثر) اي كخلفي نسبة الى خليفة (قولهم بعد ثلاثة احرف) اما بعد حرف او حرفين فياتي في قوله ونحو حي الخ وفي قوله والمحقا معل لام الخ (قولهم يقدر حذف الاولى وجعل الخ) يعني ان القائل شافعي ناسبا للامام المعروف مثلا ليس ينطق بالياء المشددة اولا ثم يحذفها ثم ينطق مقتضرا على الثانية او ينطق بالياء المشددة لاصلية اولا ثم يحذفها ثم ياتي بالثانية في مكانها وانما ينطق من اول وهلة بالاسم بياء واحدة مشددة ليس الا من غير ان يفعل شيئا وراءه على ما لا يخفى الا ان النحوي لداعي تكميل الصناعة يعتبر ويقدر ان القائل المذكور صنع ما ذكر وان كان لا تحقق له في الخارج وبما قررنا ظهران ما قيل في التعبير يقدر مسامحة ليس بشيء تامل (قولهم واما قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في درهم الخليفة الخ) جواب سوال يرد على قوله ويحذف لياء النسب ايضا تاء التانيث تقديره ان ما زعمتموه من حذف الياء للنسب باطل اذ لو صح لما قال المتكلمون في النسب الى ذات ذاتي والعامة في النسب الى خليفة خليفتي لكنهم قالوه فلم يصح ما زعمتموه وحاصل الجواب منع الملازمة لكون القول المذكور لمنا مخالفا للقواعد القاصية بحذف التاء فيما ذكر واما عدم حذف ياء خليفة فلا نظر له هنا من كلام الشارح وبهذا ظهران ما قيل فاحسن اي من وجهين في خليفتي اذ القياس حذف الياء والتاء ليس ينبغي تفسير كلام الشارح به حسبما يدل عليه المقام (قولهم فاحسن) اي ما دام مجولا على ان الياء فيه للنسب كما يقتضيه السوق واما ان حمل على انه لا نسبة فيه وانه اسم اصطلاحى الاول من اوضاع المنطقيين والثاني من اوضاع العامة وان ياءهما كياء كرسي حينئذ فلا حن وبهذا يندفع ما في التصريح عند التدبر الصادق (قولهم ذوي) اي لانها ردت لامها المحذوفة فصارت ذوا ثم ترد واوا فصارت ذوو ثم زيدت الياء فصارت ذوي (قولهم وان تكن تربيع ذا ثان) اي تصوير ذا الثاني ذا اربعة كما هو في بعض نسخ الشرح (قولهم ليس في كلام الناظم الخ) اي لا في البيت في حد ذاته وهو ظاهر ولا بالنظر لقوله والاصلي قلب يعتمى لانه انما يدل على ان غير الاصلي لا يختار فيه القلب على المحذف وهو اعم من تساويهما واختيار المحذف على القلب ولاعم لا اشعار له باخص معين وقد يتوهم

انه

التغيير اللفظي المذكور والاخر ان ياء الكرسي ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه وقد ينضم الى هذه التغييرات في بعض الاسماء تغيير آخر او اكثر فمن ذلك ما اشار اليه بقوله (ومثله مما حواه احذف وتاء تانيث او مدته لا تثبت) يعني انه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة احرف فصاءدا وتجعل ياء النسب مكانها كقولك في النسب الى الشافعي شافعي والى المرمر مرمي يقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب في موضعها لتلا يجتمع اربع يات ويظهر اثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف لياء النسب ايضا تاء التانيث فيقال في النسب الى فاطمة فاطمي والى مكة مكي لتلا تجتمع علامتا تانيث في نسبة امراة الى مكة واما قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في درهم الخليفة خليفتي فاحسن وصوابهما ذوي وخلفي ويحذف لها ايضا مدة التانيث والمراد بها الف التانيث المتصورة وهي اما رابعة او خامسة فصاءدا فان كانت خامسة فصاءدا حذفت وجها واحدا كقولك في حباري حباري وفي قبعثري قبعثري كما سياتي وان كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جزى جزى وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا اشار بقوله (وان تكن تربيع) اي تصويره ذا اربعة (ذا ثان سكن) فقلبها واوا وحذفها حسن) ومثال ذلك حبلتي تقول فيها على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي * تنبيهات * الاول يجوز

مع القلب ان يفصل بينها وبين اللام بالف زائدة تشبيها بالممدودة فتقول حبلوي * الثاني ليس في كلام الناظم ترجيح احد الوجهين على الاخر وليس على حد سواء بل المحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم

وكان لا حسن ان يقول تحذف اذن وقلها واوا حسن (لشبهها بالمحقق والاصلي ما * لها)
يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفري او منقلبة عن الاصل نحو مرمي
فلها ما لالف التانيث في نحو حبلى من القلب والمحذف فتقول ذفري وذفري
ومرمي ومرموي إلا ان القلب في الاصلي احسن من المحذف فمرموي افصح من مرمي
واليه اشار بقوله (وللاصلي قلب يعتمى *) اي يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره
واعتماه يعتامه ايضا قال طرفه

ارى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيقة مال الفاحش المشدد

* تنبيهات * الاول اراد بالاصلي المنقلب عن اصل واوا وياء لان الالف لا تكون
اصلا غير منقلبة إلا في حرف وشبهه * الثاني تخصيصه لاصلي بترجيح القلب يوم
ان الف للالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح المحذف لانه
متضمني قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بان القلب في الف للالحاق الرابعة
اجود من المحذف كالاصلية لكن ذكر ان المحذف في الف للالحاق اشبه من المحذف في
الاصلية لان الف للالحاق شبيهة بالف حبلى في الزيادة * الثالث لم يذكر سيبويه
في الف للالحاق والمنقلبة عن اصل غير الوجهين المذكورين وزاد ابو زيد في الف
للالحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما في حبلاوي وحكي ارطوي واجازة السيرافي
في الاصلية فتقول مرماوي (ولالف المجاز اربعا ازل *) اي اذا كانت الف المتصور
خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت اصلية نحو مصطفى ومستدي او للتانيث
نحو حباري وخليطي او للالحاق او للتكثير نحو حبركي وقبصري فتقول فيها مصطفى
ومستدي وحباري وخليطي وحبركي وقبصري * تنبيه * اذا كانت الالف المنقلبة
عن اصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور المحذف
وهو المفهوم من اطلاق النظم وذهب يونس الى جعله كملهي فيجوز فيه القلب وهو
ضعيف وشبهته ان كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف بادغام في حكم
حرف واحد فكانها رابعة وسياتي بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذاك يا المنقوص
خامسا عزل *) اي اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب
اليه فتقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي * تنبيه * اذا نسبت الى محي اسم
فاعل حيا يحوي قلت محوي بحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاث يآت وكانت اولى
بالمحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلي الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة
مدغمة فيها فتقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة
ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتقلب الالف واوا فيصير
محويا قال الجرمي وهذا اجود كما تقول اموي وفيه وجه آخر وهو محيي كما تقول اميي
قال المبرد وهو اجود لانا نحذف الياء الاخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير
الى محي كامي ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيي فيجتمع اربع يآت لسكون الاولى
والثالثة (والمحذف في الياء) من المنقوص حال كون الياء (رابعا احق من * قلب)
فقولك في النسب الى قاض قاضي اجرد من قاضوي ومن القلب قوله

انه فيه ترجيح المحذف باعتبار ان يجعل خبر
قوله فقلها واوا محذوف اي جائز وليس بشيء
لان كلام المصنف ليس صريحا في ذلك ولا ظاهرا
فيه بل الظاهر منه ان تقدير الخبر حسن بدليل
ما بعده (قوله وكان لا حسن الخ) قد يقال ان
تقييد القلب بالحسن لا يدل إلا على ان المحذف
ليس بحسن وهو اعلم من ان يكون قبيحا او احسن
والجواب ان تقديم المحذف وجعله لازما لذلك
المقدم والتعبير عنه بالفعل يدل على انه لا حسن
المختار (قوله المحقق) هو بكسر الحاء (قوله
يوجه ان الف الخ) اي لا يحقق اذ قد يدعى
ان الاقتصار على الاصلي لاصالته وان عموم ما لها
غير مراد (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب
لالتقاء الساكنين) المراد من الساكنين الياء التي
هي لام الكلمة والياء الاولى من ياءي النسب
واقضى كلامه انها ليست محذوفة لالتقاءها مع
التنوين لان التنوين مع الاعراب ينتقل الى ياء
النسب على ان التنوين والاعراب انما يجيمان
عند دخول العامل والتصريف والنسب يكونان
قبل ذلك ثم ان الكلمة قبل الحاق ياء النسب بها
اجتمع فيها ثلاث يآت قطعا وذلك مقتض حذف
واحدة منها قطعا والاولى اولى بالمحذف قطعا لشبهها
بالزائدة وفي هذا القول اعمال لهذه المقتضيات وقد
الغاه القول بعده فلا جرم يترجح الاول عليه وبهذا
ظهر ان هذا القول اوجه من القول الذي اختاره
المبرد لا كما وهم تامل (قوله وهو محيي) اي
يباعين مشددتين كما تقول اميي اي في مجرد ان
كلا منهما ينطق فيه يباعين على ما يدل عليه السوق
فما قيل في تنظيره به نظر لان امييا شاذ واما
محيي فتقوي مطرد غير صحيح (قوله ثم تضيف
ياء النسبة) هذا اشارة الى ان الاضافة هنا ليست
على نحو الاضافة المعروفة فمقد قال ابن ابياز
النسبة بضم النون وكسرهما بمعنى الاضافة وهي

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافي والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانية بلا ياء * تنبيه * ظاهر كلام المصنف ان القلب في هذا ونحوه مطرد وذكر غيره ان القلب عند سيوييه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع إلا في هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعن *) سواء كان ياء منقوص او الف متصور نحو عم وفتى فتقول فيهما عموي وفتوي وانما قلبت الالف في فتى واوا واصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياء (واول ذا القلب انفتاحا) اي ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق ان الفتح سابق للقلب وذلك انه اذا اريد النسب الى نحو شج ففتح عينه كما تفتح عين نمر وسياتي فاذا فتخت انقلب الياء الفال لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي مثل فتى ثم تقلب الفم واوا كما تقلب في فتى (وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل *) يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر او مكسورها كابل او مضمومها كدثل فتقول فيها نمري وابلي ودثلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وشذ قولهم في النسب الى الصعق صمقي بكسر الفاء والعين وذلك انهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا * تنبيه * فهم من اقتصاره على الثلاثي ان ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج في ذلك صور الاولى ما كان على خمسة احرف نحو جحمرش والثانية ما كان على اربعة احرف متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على اربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان لا يغيران واما الثالث ففيه وجهان اعرفهما انه لا يغير والاخر انه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلي ويحصبي وبثري وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرماني وسن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيوييه شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا ان قول الشارح وان كانت الكسرة مسبوقه باكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما الوجهان في نحو تغلب (وقيل في المرمي مرموي * واختير في استعمالهم مرمي *) هذه المسألة تقدمت في قوله ومثله مما حواه احذف لكن اعادها هنا للتنبيه على ان من العرب سن يفرق بين ما ياءه زائدتان كالشافعي وما احدى يائييه اصلية كمرمي فيرافق في الاول على الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي واما الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الاصلية واوا فيقول في النسب الى مرمي مرموي وهي لغة قليلة المختار خلافها قال في الارتشاف وشذ في مرمي مرموي * تنبيه * هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف فكان المناسب تقديمه اليه كما فعل في الكافية ولعل سبب تاخيره ارتباط الابيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (ونحو جي فتح ثانيه يجب *) اي اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقه بحرف او بحرفين او ثلاثه فاكثر فان كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي فان كان ثانيه ياء في الاصل لم تزد على ذلك كقولك في حي حيوي ففتحت ثانيه فقلبت الياء الاخرة الفال لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه في الاصل واوا رددته الى اصله فتقول في طي طويي لانه من طويث وقد اشار الى هذا بقوله (وارده واوا ان يكن عنه قلب *)

اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قولهم حانية) من حتى اذا عطف (قولهم والتحقيق ان الفتح سابق للقلب) اي وظاهر كلام المصنف لا يخالفه فان معناه اجعل الحرف المنقلب تابعا لفتح اذ المفعول الاول هو الفاعل معنى وهذا على نحو قوله واول لكن نفيا الخ وذلك ان لم يقتض لا ينافي ان الفتح سابق على الحرف المنقلب ولهذا لم يقل الشارح وكلامه يقتضي ان الانقلاب سابق على الفتح فتدبر واياك وكلام الناظرين (قولهم وفعل وفعل الخ) بفتح فاء الاول وكسر عينه وكسر فاء الثاني وعينه وضم فاء الثالث وكسر عينه كما يرخذ من الشرح (قولهم كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) الذي في كلام الجاربردي الكسرتين مع الياء وفي كلام غيره لئلا تستوي الكسرات على اكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو عبط بضم ففتح فيحمل الكسر في عبارة الشارح على الجنس في ضمن ما فوق الكسرة الواحدة (قوله الصعق) هو بوزن كنف الشديد الصوت والمتوقع صاعقة ولقب خويلد بن نفيل وفارس لبني كلاب (قوله جحمرش) هي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة والارنب الموضع ومن لاقابي الحشاء (قولهم ليس بجيد) لانه لم يقل ليس بصواب لانه قد يقال الشرطية في كلام الشارح مهمة في قوة الجزئية (قولهم هذه المسألة تقدمت الخ) اي من حيث ان الياء المشددة قبل ياء النسب تحذف لاجلها من غير تنبيه على ان من العرب من يفرق بين ما ياءه زائدتان وما احدى ياءيه اصلية واي الوجهين المختار يدل على هذا قوله بعد لكن اعادها الخ فلا مسامحة في كلامه على ما وهم قوله

وان كانت مسبوقه بحرفين

فساقى حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فاكتر فقد تقدم حكمها
 (وعلم التنبيه احدى للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب *)
 فتقول في النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمي وفي النسب
 الى تمرات تمرى بالاسكان وحكم ما سمي به من ذلك على لغة
 الحماية كذلك وعلى هذا يقال في النسب الى نصيبين نصيبي والى
 عرفات عرفي واما سن اجري المثنى مجرى جسدان والجمع المذكر
 مجرى غسليين فانه لا يحذف بل يقول في النسب الى سن اسمه
 مسلمان مسلاني وفي النسب الى نصيبين نصيبي وسن اجري الجمع
 المذكر مجرى هرون او مجرى عربون او الزم الزم الواو وفتح النون قال
 فيمن اسمه مسليون مسلووني وسن منع صرف الجمع المونث نزل
 ثاء منزلة ثاء مكة والفاء منزلة الف جزى فحذفهما فيقول فيمن
 اسمه تمرات تمرى بالفتح واما نحو ضخمات ففي الفم القلب
 والحذف لانها كالف حبلى وليس في الف نحو مسلمات وسرادات
 الا الحذف وحكم ما الحق بالمثنى والجمع تصحيحا كحكهما فتقول
 في النسب الى اثنين اثني وثنوي والى عشرين عشري والى اولاد
 اولي (وثالث من نحو طيب حذف *) اي اذا وقع قبل الحرف
 المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذف
 المكسورة فتقول في طيب طيبي وفي ميت ميئي كراهة اجتماع
 الياء والكسرة (وشذ) في النسب الى طيبي (طائي مقولا بالالف *)
 اذ قياسه طيبي بسكون الياء كطيبي فقلبوها الفا على غير قياس لانها
 ساكنة ولا تقلب الفا الا المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل
 او مشددة مفتوحة نحو هبيخ او فصل بينها وبين المكسور نحو
 مهيم تصغير مهيم مفعال من هام لم تحذف بل يقال في النسب
 الى هذه مغيلي وهبيخي ومهيمي لتقص الثقل بعدم الادغام والفتح
 وبالفصل بالمد * تنبيه * دخل في اطلاق الناظم نحو غزيل تصغير
 غزال فتقول فيه غزيلي وقد نص على ذلك جماعة وان كان سيبويه
 لم يمثل الا بغير المصغر ودخل فيه ايضا ايم فيقال فيه ايمي وهو
 مقتضى اطلاق سيبويه والنخاعة وقال ابو سعيد في كتابه المستوفى
 وتقول في ايم ايمي لانك لو حذف الياء المتحركة لم يبق ما يدل
 عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب الى ايم
 لكان حسنا (وفعلي في فعيلة التزم *) اي التزم في النسبة الى
 فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم في النسبة الى حنيفة
 حنفي والى بجيلة بجلي والى صحيفة صحفي

(قولم فسياتي حكمها) اي في قولم والحقوا مع لام عريا الخ
 (قولم فقد تقدم حكمها) اي في قولم ومثله مما حواه احدى
 (قولم اثني وثنوي) لاول فيما اذا سمي به لانه اذ ذاك لا
 تحذف زيادته والثاني فيما اذا لم يسم به لانه اذ ذاك يرد لاصله
 (قولم اجتماع الياء والكسرة) اراد جنس الكسرة والياء لا
 بقيد الوحدة فان المرفور منه هنا تحقيفا هو اجتماع ياءين
 وكسرتين (قولم على غير قياس) لا ينبغي ان يتوهم ما قيل هنا
 ان القلب قياسي بان تحذف الياء الاولى الساكنة فتقلب الياء
 الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذلك لان حذف الياء
 الاولى حينئذ لا موجب له ولا يقال اعتبره الشارح في مسالة
 النسبة الى محيي معللا له بشبهه بالحرف الزائد لسكونها كما
 تقدم لان في تلك المسالة اجتماع ثلاث ياءات وهو مرفور منه
 ولا كذلك هنا (قولم مغيل) كمكرم اسم فاعل اغيلت المرأة سقطت
 ولدها الغيل اي اللبن الذي لها وهي حامل (قولم نحو مهيم
 تصغير مهيم) قيد بتصغير مهيم لان كلام ابن الحاجب يقتضي ان
 تصغير مهيم اسم فاعل هوم مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب
 في النسبة اليه بهيمي وذلك لانه اذا اريد تصغيره حذفنا
 احدى الواوين فيصير بعد تصغيره مهيوما فتقلب الواو ياء وتدغم
 لاجتماعها مع ياء ساكنة فاذا زيدت ياء النسب قيل مهيمي لكن
 كلام الشيخ لاثير يقتضي انه يقال في النسبة الى تصغير مهيم واسم
 فاعل هيم واسم فاعل هوم مهيمي وذلك لان ياء التصغير يحذف
 لها من مهيام لالف ومن اسم فاعل هوم الواو الثانية ومن اسم
 فاعل هيم الياء الثانية ليتوصل الى بنية التصغير على ما علم في
 سمرجل فتدغم ياء التصغير في ياء مهيم وهو ظاهر وفي واو اسم فاعل
 هوم الباقية بعد قلبها ياء كما في سيد وفي ياء اسم فاعل هيم الباقية
 وهو ايضا ظاهر وبعد ذلك فانت بالخيار ان شئت عوضت عن
 المحذوفة في الثلاثة ياء وان شئت فلا كما تخير في تصغير سمرجل
 بين سفيريج وسفيرج فاذا اردت ان تدخل ياء النسب تعين عليك
 التعويض لانك لو لم تعوض يلزم لاجتماع بحذف ياء والف
 مهيم وواوي مهوم ويأتي مهيم فتقول في النسبة الى الثلاثة مهيمي
 بخمس ياءت فاعرفه فانه لم يوضحه المصرح ولا الناظرون ولا
 الشيخ لاثير (قولم بعدم الادغام) هو نشر على ترتيب اللف
 (قولم وليس بتعليل واضح) اي لانه يفضي الى ان لا يقال

في النسبة الى طيب طيب (قولهم حذفوا تاء التانيث) اي لانها لا تجتمع مع ياء النسب ثم حذفوا الياء فرقابين المذكر والمونث ولم يعكسوا لانهم انسوا بالحذف لتاء التانيث في الانساب للمونث (قولهم واشذ منه) اي لضم الاول قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل وانما ضموا اوله للفرق بينه وبين عبيدة من قوم آخرين وبين جذيمة لان في العرب جماعة اسمهم جذيمة ففي الاسد جذيمة بن زهير بن الحجر بن عمران وفي خزاعة جذيمة وهو المصطلق وفي قيس جذيمة بن مالك بن حسان بن عامر بن لوي (قولهم ولم يسمع في ذلك غيره) الواو للحال ويسمع بالبناء للمجهول ولإشارة للنسب الى فعولته وضمير غيره الى شئني والغرض دفع ان يقال على سيبويه انه اذا لم يسمع إلا شئ لا يسوغ القياس للشذوذ وحاصل الجواب انه لا تتم دعوى الشذوذ إلا لو نسبوا الى فعولته على هذه الطريقة مرة مثلا وعلى غيرها كثيرا واما اذا لم يسمع إلا هو فلا يمكن دعوى الشذوذ وهذه عبارة الشيخ الاثير في شرح التسهيل لا يقال لم يسمع ذلك إلا في شذوذة فهو شاذ لانه لم يرو عن العرب مما هو قد نسب الى فعولته سوى شذوذة فقط ولو كانوا نسبوا الى فعولته على هذه الطريقة ثم نسبوا الى شذوذة على خلافها لكان يصح ان يقال شئني شاذ ولكن جميع ما سمع منهم هو هذا اللفظ فصار اصلا يقاس عليه ما كان على وزنه (قولهم من التاء) زاده دفعا لما قد يتوهم من ان من المثالين صلة عريا مع انه بيان لمعل لام (قولهم في حذف الياء) اي التي هي ثالثه حروف الكلمة واما الياء التي بعدها فتقلب واوا فقط ولا تنقلب ايضا الف لانفتاح ما قبلها لان الياء المشددة تكف لاعلال واما التعليل بلثا يتوالى اعلالان كما قيل فلا ينبغي لان ذلك لا يضر كما يدل عليه قول الشارح لاتي لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طوي لزم قلب الواو الف نعم تتوالى اعلالين في مكان واحد كما نزله عن الشيخ الاثير فيما قاله على قول الشارح قال بعضهم يجب فيه الاثبات لان حذف ياء التصغير يفوت الغرض منها وحذف الثانية المتقلبة عن الف يلزمه ان يتوالى اعلالان في موضع وزاد بعض على هذا قوله ولانه يلزم عليه تحريك ياء التصغير وقلب الثانية ثم قلبها واوا ولم يظهر لزوم قلب الثانية واوا لان الغرض ان الياء الثانية قد حذفت فليحذف (قولهم بياءين مشددين) الاخيرة ياء النسب ولاولى ياء

حذفوا تاء التانيث اولا ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا واما قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة كلب عميري وفي السليقة سليقي والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر
ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب
فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتبسيه على الاصل المفروض واشذ منه قولهم عبدي وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذيمة * تنبيه *
الحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان او معتلها فتقول في النسب الى فروقة وعدوة فرقي وعدوي وحجته في ذلك قول العرب في النسب الى شذوذة شئني وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يتاس عليه بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي كما يقول الجميع في فعول صحيحا كان كسلول او معتلا كعدو اذ لا يقال فيهما بانفاق إلا سلولي وعدوي وانما قاس سيبويه على شئني ولم يسمع في ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه (وفعلي في فعيلة حتم *) اي حتم في النسبة الى فعيلة حذف الياء والتاء ايضا كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى قريظة قرظي والى مزينة مزني حذفوا تاء التانيث ثم حذفوا الياء وشذ من ذلك قولهم في ردينة رديني وفي خزينة خزيني وخزينة من اسماء البصرة * تنبيهان * الاول او سمي باسم شذت العرب في النسب اليه لم ينسب اليه إلا على ما يقتضيه القياس * الثاني ما تقدم من انه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة وسياتي التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران ايضا في فعولته على راي سيبويه (والحقوا معل لام عريا *) من التاء (من المثالين) اي فعيلة وفعيلة (بما التا اوليا *) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فالوا في النسب الى عدي وقصي عدوي وقصوي كما قالوا في النسب الى غنية وامية غنوي واموي وظاهر كلامه ان هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به ايضا ولده وذكر بعضهم فيهما وجهين المحذف كما مثل والاثبات نحو قصي وعدبي وهو ائتمل لكسرة الدال وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه وجهان قال بعضهم يجب فيه الاثبات فيقال فيه كسي بياءين مشددين واجاز بعضهم كسوي فان كانا صحيحي اللام اطرد فيهما عدم المحذف كقولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معل لام وذهب المبرد

التصغير مدغمته في الياء الاخيرة واما المنقلبة الفا فحذفت (قوله الى جواز الحذف فيهما) اي في فاعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها يشير الى ذلك قوله الاتي قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل الخ (قوله اي مما هو صحيح اللام) لانصاف ان الاولى اسقاطه او زيادة معتل العين ان اريد اظهار تطبيق المثال على المثل له (قوله لزوم قلب الواو الفا الخ) قال الشيخ لاثير في شرح التسهيل فان قلت قد اجيز بيضات وجوزات بالتحريك فهلا اجزت طولي بالتحريك في النسبة الى طويلة قلت فرق بينهما وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة فاصلة فلم يعتد بها والنسبة بناء مستانف (قوله لتحركها وتحرك ما بعدها الخ) هذا لا يجري إلا في المفتوح الفاء لا في مضمومها (قوله من نحو طوية وحيية) اي فلا يتمان للاستئصال (قوله فانه يقال فيهما طوي وحيوي) اي من غير ان تنقلب الياء والواو الفاء لتبس بغير المنسوب (قوله لما ذكر) اي من لزوم قلب الواو الفا في المعتل العين وكراهة اجتماع المثليين في المضعف (قوله بنال) يصح فيه فتح الياء وضمها (قوله وشاء) جمع شاة (قوله في الشيخ الكبير كنتي) انما سمي بذلك لانه يقول كنت كذا كنت كذا (قوله والقياس كوفي) اي بضم الكاف ورد الواو ساكنة لانها انما حذفت لالتئامها ساكنة مع النون الساكنة لاتصال ضمير الرفع بها واذ قد حذفت ذلك الضمير فتحرك النون فتعود الواو (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) هذا مع قوله الاتي وهذان الوجهان شاذان الخ لا يفيدان الوجهين الاولين من الاربعه فيها خلاف إلا لو قال فيما ياتي اتفاقا واما ان الراجح انهما قياسيان فلا يفيدوه ولو قيد بذلك فتدبره فقد وهموا فيه (قوله فتقول لوي بالتخفيف) اي من غير تضعيف وما سياتي في وضاعف الثاني من ثنائى الخ ففي الثنائى وضعا الذي لم

الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف ثقتني وقولهم في سليم سلمي وفي قويم قومي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي فقيم كنانة فقمي ليفرقوا بينه وبين فقمي في فقيم تميم وفي مليح خزاعة ماحي ليفرقوا بينه وبين ماحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ومليح ابن الهون بن خزيمه ووافق السيرافي المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة اهل الحجاز قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف في فعيل كثيرا ولم يسمع في فعيل إلا في ثقيف فلو فرق بينهما لكان اسعد بالنظر (وتمموا) اي لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة *) اي مما هو صحيح اللام فقالوا طولي لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طولي لزم قلب الواو الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها والحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لوية ونوية فقالوا لويزي ونويزي ولم يقولوا لوزي ونوري لثبوت الطويلة حي والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طوي وحيوي (وهكذا) تمموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليه *) والثالثة فقالوا جليلي وقليلي ولم يقولوا جليلي وقليلي كراهة اجتماع المثليين * تنبيهه * ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قولته وصرورة فيقال فيهما قوولي وصروري لا قولي وصروري لما ذكر (وهمز ذي مد ينال في النسب * ما كان في تشنية له انتسب *) اي حكم همزة المدود في النسب كحكمها في التشنية القياسية فان كانت بدلا من الف التانيث قلبت واوا كقولك في صحراء صحراوي وان كانت اصلية سلمت تقول في قراء قرائي وان كانت بدلا من اصل او للالحاق جاز فيها ان تسلم وان تنقلب واوا فتقول في كساء وعلباء كسائي وعلبائي وان شئت قلت كساوي وعلباوي وفي الاحسن منهما ما سبق وانما قيدت التشنية بالقياسية احترازا من التشنية الشاذة نحو كسايمين فانه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال كسايمي * تنبيهات *

لاول مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية ان لاصلية تتعين سلاتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت اصلا غير بدل وجب ان تسلم وذكر في التسهيل فيها الوجهين وقال اجودهما التصحيح * الثاني اذا لم تكن الهمزة للتانيث ولكن الاسم مونث نحو السماء وحرء اذا اردت البقعة ففيه وجهان القلب والابقاء وهو الاجود للفرق بينه وبين صحراء وان جعلت حرء وبقاء مذكرين كانا كرداء وكساء * الثالث اذا نسبت الى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوي وشاوي ومنه قوله « لا ينفع الشاوي فيها شانه * ولا جارة ولا ادانه » فلو سمي بماء او شاء لجرى في النسب اليه على القياس فليل مائي وماوي وشاوي (وانسب لصدر) ماسمي به من (جلته) وهو المركب لاسنادي نحو برق نحرة وتابط شرا فتقول برقي وتابطي واجاز الجرمي النسب الى العجز فيقول نحري وشري وشذ قولهم في الشيخ الكبير كنتي نسبة الى كنت ومنه قوله « فاصبحت كتيا * واصبحت عاجنا » والقياس كوفي (و) انسب الى (صدر ما *) ركب مزجا نحو بعلبك وحضرموت فتقول بعلي وحضري وهذا الوجه مقيس اتفاقا ووراءه اربعة اوجه لا اول ان ينسب الى عجرة نحو بكبي اجازة الجرمي وحده ولا يجيزة غيره * الثاني ان ينسب اليهما معا مزا لا تركيبهما نحو بعلي بكبي اجازة قوم منهم ابو حاتم قياسا على قوله تزوجتها رامية هرمزية الثالث ان ينسب الى مجموع المركب نحو بعلبكي الرابع ان يبنى من جزئي المركب اسم على فعل وينسب اليه نحو حضرمي وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما * تنبيهان * لا اول حكم لولا وحيشه مسمى بهما حكم المركب لاسنادي في النسب اليهما فيقول لوي بالتخفيف وحيشي وحكم نحو خمسة عشر

يركب مع غيره كما يشير اليه تقييد الشارح هناك
 (قوله حكم المركب المزجي) اقتضى ان المركب
 العددي ليس من المركب المزجي وارتضى الشارح
 الثاني وغيره انه منه كما اشرنا اليه قبل ثم جعل
 حكم نحو لولا حكم المركب لاسنادي وحكم المركب
 العددي حكم المركب المزجي والحكم واحد فتفنن
 لم تظهر له فائدة (قوله من عطف العام على
 الخاص) اي كما تقتضيه ظاهر العبارة اعم من
 كون ذلك هو المراد منها او لا بدليل ما ياتي من
 كلامي المصنف والشارح (قوله وسيذكر الثالث)
 اي بمفهوم قوله فيما سوى هذا انسبن للاول ما
 لم يخف لبس (قوله وليس كذلك) اي ليس
 قسما براسه لان لاعم ليس مبينا للاخص وقسما
 براسه ولذلك شرط ان يكون بالواو ولا شمول
 غلام زيد مراد كما سيأتي في قوله وهو تمثيل فاسد
 النخ (قوله وعلى هذا) اي على ما زاد الشارح
 في المثل كما تشير له الاشارة وقيد بعلى هذا
 للاشارة الى انه لو شرح كلام المصنف على ما
 قاله في شرح الكافية لم يكن من عطف العام
 على الخاص بل من عطف المبين فيتنزل قوله
 مبدوعة بابن او اب على قوله او كان كنية وقوله او
 ماله التعريف بالثاني وجب على قوله وكان معرفا
 صدره بعجزة على هذا يفهم كلام الشارح من اول
 شرح البيت النخ واما الناظرون فلم يفهموا العبارة
 ولا تنبهوا للاشارة (قوله معنى مفرد) اراد به
 معنى يكون اللفظ به مفردا اي لا يدل جزء لفظه
 على جزء معناه حقيقة كما في الاعلام او حكما كما
 في الاعلام بالغلبة يشير لذلك كلامه قريبا (قوله
 قلت مرثي) اي بفتح الميم والراء (قوله قال
 ذو الرمة النخ) هو نظم من الوافر وقبله
 يعدد الناسون الى معدد بيوت المجدد اربعة كبارا
 يعددون الرباب وآل عمر وعوفائم حصلت الخيارات
 ومحصل معناه ان الشخص اذا لم يكن من احد

حكم المركب المزجي فتقول خمسي * الثاني قوله وانسب لصدر جملة اجود من قوله
 في التسهيل ويحذف لها يعني ياء النسب عجز المركب لانه لا يقتصر في الحذف
 على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخروج اليوم زيد قلت خرجي
 (و) انسب (لثان تما * اضافة مبدوعة بابن او اب * او ماله التعريف بالثاني
 وجب *) هذا الاخير من عطف العام على الخاص اي يجب ان يكون النسب الى
 الجزء الثاني من المركب لاضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين
 وسيذكر الثالث لاول ان تكون الاضافة كنية كابي بكر وام كلثوم والثاني ان يكون
 لاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكري وكلثومي وعباسي وزيري *
 تنبيه * كان لاحسن ان يقول « اضافة من الكنى او اشتهر * مضافها غلبة كابن عمر »
 لان عبارته توهم ان ماله التعريف بالثاني قسم براسه فشمول نحو غلام زيد وليس
 كذلك قال في شرح الكافية واذا كان الذي ينسب اليه مضافا وكان معرفا صدره
 بعجزة او كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زيري وفي
 ابي بكر بكري هذا كلامه وكذا قال الشارح الا انه زاد في المثل غلام زيد وعلى
 هذا فتقول الناظم او ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص لاندرج
 المصدر بابن فيه وهو تمثيل فاسد لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما او غالبا لا
 مثل غلام زيد فانه ليس مجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام
 والى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان اراد غلام
 زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه لاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب
 الى صدره ما لم يخف لبس (فيما سوى هذا) المذكور انه ينسب فيه الى الجزء
 الثاني من المركب لاضافي (انسبن للاول *) منهما نحو عبد القيس وامرئ القيس
 وهما قبيلتان تقول امرئي وعبدي وان شئت قلت مرثي قال ذو الرمة « وتسقط بينها
 المرثي لغوا * كما الغيث في الدية الحوارا » وهذا (ما لم يخف) بالنسب الى لاول
 (لبس) فان خيف لبس نسب الى الثاني (كعبد الاشهل *) وعبد مناف حيث
 قالوا فيهما اشهلي ومنافي ولم يقولوا عبدي * تنبيه * شذ بناء فعلل من جزاي
 لاضافي منسوب اليه كما شذ ذلك في المركب المزجي والمحفوظ من ذلك تيملي
 وعسدري ومرقسي وعبقيسي وعبشمي في تيم اللات وعسد الدار وامرئ القيس بن
 حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وانما فعلوا ذلك فرارا من اللبس وقالوا تعبشم
 وتقعيس واما عبشمس ابن زيد مناة فقال ابو عمرو بن العلاء اصله عب شمس اي
 حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس ضوعها وقسال ابن الاعرابي اصله
 عب شمس والعب والعدل واحد اي هو نظير شمس (واجبر برد اللام ما) اللام
 (منه حذف *)

جواز ان لم يك رده) اي اللام الذي (الف * في جمعي التصحيح
 او في التثنية * وحق مجبور) برد لامة اليه (بهذي) المواضع الثلاثة
 اي فيها (توفيه *) بردها اليه في النسب اليه ويحتمل ان يكون
 هذي اشارة الى اللام اي حق المجبور بهذي اللام اي بردها اليه
 في المواضع المذكورة التوفية بردها اليه في النسب اعلم انه اذا نسب
 الى الثلاثي المحذوف منه شيء فلا يخلو اما ان يكون المحذوف
 الفاء او العين او اللام فان كان محذوف الفاء او العين فسياتي وان
 كان محذوف اللام فاما ان يجبر في تثنية او جمع تصحيح او لا فان
 جبر كما في اب واخ فانهما يجبران في التثنية وكعصته وسنته فانهما
 يجبران في الجمع بالالف والفاء وجب جبره في النسب فتقول
 ابوي واخوي وعضوي وسنوي او ضهني وسنهي على الخلاف في
 المحذوف لانك تقول ابوان واخوان وعضوات وسنوات او عضهات
 وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره في النسب بل
 يجوز فيه لامران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حري وغدي
 وشفي وثبي بالمحذوف وحرهي وغدوي وشفهي وثبوي بالجبر برد
 المحذوف وهو من حر الماء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة
 الواو * تنبيهات * لاول لا تظهر فائدة اذكر جمع التصحيح المذكور
 وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالالف
 والفاء * الثاني اطلق قوله جواز ان لم يك رده الف وهو مقيد بان
 لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره
 في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح احتراز
 من نحو شاة وذي بمعنى صاحب فتقول في شاة شاهي وعلى اصل
 الاخفش الاتي بيانه شوهي وفي ذي ذوي اتفاقا لان وزنه عند
 الاخفش فعل بالفتح * الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان
 عند سن يقول يدان ودمان ووجب الرد عند سن يقول يديان ودميان
 الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعض منها همزة الوصل جاز
 ان يجبر وتحذف الهمزة وان لا يجبر وتصحح فتقول في ابن
 واسم واسم بنوي وسهوي وسهني على الاول وابني واسمي واسمي على
 الثاني الخامس مذهب سيبويه واكثر النحويين ان المجبور تفتح عينه
 وان كان اصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما اصله السكون
 فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي
 وغدوي وحرهي بالفتح وعلى مذهب الاخفش يدي ودمي وغدوي
 وحرهي بالسكون لانه اصل العين في هذه الكلمات والتصحيح
 مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في غد غدوي

هذه البيوت الاربعة يستط ملغي كما الغي الحوار في الديات وسنستوفي
 الكلام عليه في شرح الشواهد ان شاء الله فمن جزم بانهم ليس
 بنظم وتوقف في لفظه ومعناه فعدوهم (قولهم جواز) مربوط
 بقوله اجبر (قولهم الذي الف) كذا في النسخ والصواب
 اي الذي حذف (قولهم اعلم) كذا في النسخ وحقه واعلم
 بالواو كما لا يخفى (قولهم فسياتي) لاول في قول المصنف وان
 يكن كشيته الخ والثاني في التثنية الذي علمه الشارح بقول
 المصنف ذلك (قوله فانهما يجبران الخ) علة لقوله كما في الخ
 (قولهم فانهما يجبران الخ) جواب فان جبر (قولهم وان لم
 يجبر الخ) قسم قوله فان جبر (قولهم وثبوي) اي بقلب الياء
 الفاء ثم واوا (قولهم وسن ثبة الواو) الصواب الياء وكذلك رايته
 في نسخة لانه من ثبتت بمعنى جمعت كما في شرح البدر
 الدمايني على التسهيل (قولهم لا تظهر فائدة لذكر الخ) اي
 لان ما يرد في الجمع المذكور يرد في التثنية فذكرها يغني عن ذكره
 وانما لم يعترض بالعكس اي الاستغناء بالجمع عن التثنية لان
 محذوف اللام كيد لم يات عليها ولا صفة فهو فاقد شرط عامر ومذنب
 وايضا فما استعمل استعمال الصفات من نحو اخ واب وحم وحم
 يجمع هذا الجمع في مثل قول الكميث

فما تعرفن اصواتنا بكن وفديننا بالبنسين

لا دلالة فيه اذ لا يظهر فيه ما يرد مما لا يرد كما لا يظهر في
 المنقوص المتقدم كشجين وانما يستدل على رجوع اللام فيه ثم
 حذفها للاعلال برجوعها في شجيان وهذا الثاني هو محصول ما قيل
 لان لام اب واخ اذا رد في التثنية يظهر رده ولا كذلك في الجمع
 لكونها تحذف للاعلال فلا يعلم هل ردت ثم حذف او لم ترد اصلا
 (قولهم احتراز الخ) علة مقيد (قولهم في شاة) اصله شوهة
 بسكون الواو حذف الفاء وفتح الواو لانه يفتح ما قبل فاء
 التانيث فقلت الفاء (قولهم شاهي) اي بحذف تانيها ورد الهاء
 (قوله الاتي بيانه) اي في التثنية الخامس (قوله فتقول شوهي)
 اي برد لالف الى اصلها الذي هو الواو الساكنة (قولهم ذوي)
 لم تطلب الياء الفاء لوجود الياء المشددة (قولهم فتقول في يد ودم
 الخ) رد بان دم تفتح ميمه اتفاقا فلا يصح عده فيما اصله السكون لكن
 قال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحريك العين من
 دم لانه مصدر دميت دما مثل هويت هوى قال ابن السراج وليس

وحكى بعضهم عن لاخفش انه رجع الى مذهب سيوييه . ا . د . (وباح اختا وياهن بنتا الحق ويونس ابى حذف التاء) اي اختلف في النسب الى بنت واخت فقال سيوييه كالنسب الى اخ واهن بحذف التاء ورد المحذوف فتقول اخوي وبنوي كما يقال في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول اختي وبنتي والزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء وهو لا يقول به ولم ان يفرق بان التاء فيهما لا تازم بخلاف بنت واخت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة وحكم نظائر اخت وبنت حكمهما وهي ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها عند سيوييه كالنسب الى مذكراتها فتقول في النسب اليها ثنوي وكلوي وذويوي وكويي وعند يونس فتقول ثنوي وكلتي او كلنوي وذيتي وكيتي وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتي وكلنوي وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالاوجه الثلاثة وذهب لاخفش في اخت وبنت ونظائرها الى مذهب ثالث وهو حذف التاء وقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول اخوي وبنوي وكلوي وثنوي وقياس مذهبه في كيت وذيت اذا رد المحذوف ان ينسب اليهما كما ينسب الى حي فتقول كيوي وذويي * تشبيهان * الاول قد اتضح مما سبق ان اختا وبنتا حذفتا لانهما لان التكويين ذكرهما فيما حذفتا لانهما فالتاء اذن فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفتا في النسب على مذهب سيوييه لما فيها من الاشعار بالتانيث وان لم تكن متمحصنة للتانيث وظاهر مذهب سيوييه ان تاء كلتاكتاء بنت واخت وان كالتا للتانيث وعلى هذا ينبغي ما سبق وذهب الجرمي الى ان التاء زائدة وكالتا للام الكلمة ووزنه فعمل وهو ضعيف لان التاء لا تزداد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل كلنوي والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيوييه ان التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى ابدلت الواو تاء اشعارا بالتانيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي ان يقال في النسب اليه كلتي وايضا لا ينبغي على هذا القول ان يعد فيما حذفتا لانهما لان ما ابدلت لانهما لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح والا لزم ان يقال في ماء محذوف اللام والذي يظهر من مذهب سيوييه ومن وافقه ان لام كلتا محذوفة كلام اخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته اولا ولا يمتنع ان يقال هي بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء بنت واخت انها بدل من لام الكلمة واما ان اريد البدل لاصطلاحه فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه * الثاني النسب الى ابنة ابني وبنوي كالنسب الى ابن اتفاقا اذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت . ا . د . (وضاعف الثاني من ثنائي * ثانيه ذولين كلا ولائي *) اذا نسب الى الثنائي وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كمي وكمي وان كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله ان كان ياء او واو فتقول في كي ولو كيوي

بشيء لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذلك فتقولهم دمي دمي انما هو فعل ومصدر اشتقا من الدم كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بعظام ودمي فعلى حذف مضى اي وذوي دمي وكذا قوله يقطر الدمى وليس في قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحركت العين من دم لانها لما جرى عليها لاعراب ثم ردت اللام في التثنية بتيت المحركة في العين على ما كانت عليه كما قال يديان بياوان واجمعوا على سكون العين من يد . ا . د . (قوله وحكى بعضهم عن لاخفش انه رجع الخ) ذكر ذلك البعض ان هذا الرجوع وقع له في كتابه الاوسط (قوله هنت) اصله نحو حذف اللام عوض عنها التاء وهو كناية عن المرأة او الفعلة التي حجت (قوله ومنت) اصله من فلم يظهر عدده في الثلاثي المحذوف لانه المعوض عنه التاء (قوله فتقول في النسب اليها) اي اذا سمي بها هذا وقد بسط المصرح هذا المقام فلا تغفل كما هو حق من يريد تحقيق حسدا الكتاب (قوله اقرار ما قبلها على سكونه) اي فيما عدا كيت وذيت لقوله بعد وقياس الخ (قوله وان لم تكن متمحصنة الخ) اي لكونها للالحاق بمثل وجذع (قوله ما سبق) اي من ان النسب اليها كلوي (قوله بحذف الف كلتا) التي هي للتانيث وانما حذفتا للنسب لانها لو ابقيت ابدلت واوا وادغم احد الواوين في الاخرى فيحصل الثقل (قوله ووزنه فعمل) اي بكسر التاء (قوله بدل من الواو) هذا مناط الفرق بين هذا وبين مذهب سيوييه السابق فان اللام عنده محذوفة والتاء عوض وعندهم موجودة ولكن ابدلت واوا (قوله فالذي ينبغي ان يقال في النسب اليه كلتي) المحصر اضائي اي لا كلوي كما هو على المذهب السابق لكون التاء حينئذ كانها من بنية الكلمة ولا يقال كلنوي ولا

كلتاوي اذ التاء هي اللام فلا يوق حينئذ بالواو وحدها ولا مع الالف فلا يرد
 ما اوردوه (قولهم ولووي) اي بلا ادغام على ما يقتضيه قول المصنف في
 الكافية ولوويا لوجعل وكلام التوضيح يقتضي انه بالادغام (قولهم معتل اللام)
 حال من شبه وتعليق التشبيه عليه يشير الى انه علة المشابهة فيرجع لعبارة
 سن قال في اعتلال اللام (قولهم مطا) اي تحركت في الاصل او سكنت
 (قولهم اطلق كثير النخ) اي في انه ان كانت اللام صحيحة لم تجبر (قولهم
 المرئي واليرئي) قال البدر الدمايني في شرح التسهيل قد قرر الشارح وغيره
 هذا المحل وذكروا انه يجبر برد المحذوف في هذه الصور ولم يتعمهه قلت
 والذي يظهر انه لا وجه لرد عين المري وهي الهمزة بل لا وجه لجواز فان
 قيس هذا على شيعة وديته فباطل لان ذينك يبقى على حرفين ثانيهما لين
 فوجب رد المحذوف واما هذا فتلاثة احرف الميم والراء والياء فلا حاجة لرد
 الهمزة بل يجب قلب كسرة الراء فتحة كما في شج ثم قلب الياء الفائم الالف واوا
 وعلى قولهم انه يجب رد المحذوف يجوز في الياء الوجهان المحكيان في قاض
 ولا نعلم ان احدا اوجب رد العين المحذوفة بحال الا المصنف وسن قلده
 وانه ينزل الميم لزيادتها منزلة العدم فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف
 لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب هاء السكت هذا
 كلامه وبعض سن تاخر عنه من شراح التسهيل رده فقال قلت بل لا وجه للتردد
 في جوازه ضرورة ان ما عليه المصنف هو ما عليه غيره من جماهير متاخري
 النحويين وقد ماتهم حتى سيبويه كما نص عليه اثير الدين حينئذ فسقط قوله
 ايضا ولا نعلم احدا اوجب رد العين المحذوفة بحال الا المصنف وسن قلده
 رعايته لالغاء الميم لزيادتها فبقي الاسم على حرفين ثانيهما لين الى هنا عبارته
 ولا يذهب انه مجازفة منه كما هو عادته مع هذا الرجل فانه لم يظهر من
 كلامه بيان وجه لذلك الرد الذي توقف البدر فيه حتى يتم الرد عليه غاية
 ما صنع انه بين ان للمصنف سلفا ومن اين له انه ليس وجه ذلك ما اشار
 له البدر بقوله وكأنه النخ فتدبر (قولهم فتح العين) صوابه فتح الفاء كما هو
 ظاهر (قولهم خطأ) اي ما دام المنسوب اليه جمع فرض على ما في قوله
 اقول لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرقي الفرائض
 وجمع كتاب وجمع قلنسوة كما هو ظاهر يدل على ما ذكرناه ذكره ما سمي به
 منه بعد على حدة اما لو سمي به حتى لم يبق على ذلك كما اذا اريد من
 فرائض العلم المعروف وقد قال السيد السند في شرح السراجية انه من قبيل
 انصار او سمي به شخص او نحوه كالذي بعده فلا خطأ وهذا كما ان كلاب وانمار
 لو قيل في النسب اليه حال بقائه على الجمعية كلابي وانماري يكون خطأ
 واما بعد التسمية فلا فما قيل فيه نظر بالنسبة الى الاول فان بعض الافاضل ذكر

ولووي لان كي لما ضعف صار مثل حي ولو لما ضعف
 صار مثل دو وان كان الفاضل وابدل ضعفت وابدل ضعفتا حمزة
 فتقول فيمن اسمه لا لابي وان شئت ابدلت الهمزة
 واوا فقلت لاوي (وان يكن كشيعة) معتل اللام (ما
 الفاعل * فجرة) برد فائه اليه (وفتح عينه التزم *)
 عند سيبويه فتقول على مذهبه في شيعة وديته وشوي
 وودوي لانه لا يرد العين الى اصلها من السكون بل
 يفتح العين مطاغا ويعامل اللام معاملة المتصور ولاخفش
 يرد العين الى سكونها ان كان اصلها السكون فتقول على
 مذهبه وشوي وودي فان كان المحذوف الفاء صحيح
 اللام لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدي والى صفة
 صفي * تشبيهه * بقي من المحذوف قسم ثالث لم
 يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت
 لامه صحيحة لم يجبر كقولك في سه ومد مسمى
 بهما سهي ومذي واصلهما سهه ومنذ كذا اطلق كثير
 من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان لا يكون
 من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الاولى
 اذا سمي بها ونسب اليها فانه يقال ربي برد المحذوف
 نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت
 لامه معتلة نحو المري ويرى مسمى بهما جبر فتقول
 فيهما المرئي واليرئي برد المحذوف وفي فتح العين وسكونها
 المذهبان (والواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه)
 الجمع (واحدا بالوضع *) الواحد مفعول باذكر وناسبا
 حال من الضمير المستتر في اذكر يعني انك اذا نسبت
 الى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله ان لم يشابه
 واحدا بالوضع جئ بواحدة وانسب اليه فتقول في
 النسب الى فرائض وكتب وقلانس فرضي وكتابي وقلنسي
 وقول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ فان شابه
 الجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه وشمل ذلك
 اربعة اقسام الاول ما لا واحد له

ان الفرائض من قبيل العلم فهو كاتمار و كلاب ينسب الى لفظه
 ليس بشي (قولهم كعبايد) هم الفرق من الناس والخيل
 الذاهبة في كل جهة ولاكام والطرق البعيدة واسم موضع وقد
 تقدم ذكره (قولهم وقد يحتمله كلامه هنا) بان يجعل وجه
 المشابهة عدم الواحد الشاذ والقياسي من اللفظي (قولهم نحو
 كلاب وانمار الخ) قال في التوضيح وليس هذا مما نحن فيه لانه
 صار واحدا بالعلية لا شبهها بالواحد وكان غرضه الاعتراض على
 مثل الشارح ممن عده من الجمع الشبيه بالواحد فان كان اراد
 ذلك لم يجد لان مثل الشارح يريد من الواحد بالوضع ما وضع
 من اصله غير جمع فيصير ورته واحدا بسبب ما طرا عليه من
 العلية لا تنافي ان يعد من الجمع الشبيه بالواحد اي الذي
 اصله جمع فصار واحدا بعراض العلية وهذا ظاهر (قولهم اذ
 ليس لنا قبيلة تسمى بالفرودي) قال المصريح فيه نظر قال في
 الصحاح والفرودي حي من نجد وهو بطن من الاسد . اذ . فاللبس
 حاصل اذا قيل فرودي فانه يروم انه منسوب الى الفرودي اذا
 قيل انه ابو بطن هذا كلامه وقد تابعوه عليه والظاهر انه ليس
 على ما ينبغي فانه انما يتأني اللبس لو تم ان فرودي اسم لقبيلة
 غير ذلك البطن من لازد او الى رجل او بلد مثلا ولم يثبت ذلك
 كلام الصحاح قطعا ومثله كلام القاموس فكيف يتم ما ذكره فتأمل
 (قولهم وانما قالوا في النسب) جواب ما يقال الجمع المسمى
 به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب انه باق على جمعيته
 (قولهم والربة الفرقة) ضبط بكسر الراء المشددة وفتح الباء
 المشددة ايضا فيكون جمعه على فعال بكسر العين غير قياسي وليس
 بصواب بل هو بفتح الراء والذي في القاموس ورباب بالكسر
 العشور وجمع ربة والاصحاب واحياء ضبة لانهم ادخلوا ايديهم
 في رب وتعاقدوا (قولهم واذا نسب اليها اعلاما الخ) هذا هو
 المقصود وما قبله توطية له فلا يرد انه مكرر مع ما تقدم في شرح
 قوله وعلم التثنية الخ وكان الاولى ان يقول كما في التسهيل ويلزم
 فتح عين ثمرات وارضين وكسر فاء سنين ونحوه ان كن اعلاما .
 وفي شرح الشيخ لاثير كثيرة للفرق بين النسبة اليهما عليين وبين
 النسبة اليهما جمعين (قولهم غالبا) مقابله قوله الاتي وقد يوق
 بياء النسب الخ (قولهم اي صاحب لبن وتمر) اي لا بانعهما
 حتى يكون حرفته (قولهم اي ذو طعام) اي لا ذو اطعام والا كان

كعبايد فتقول فيه عبايدي لان عبايد بسبب احوال واحدة شابه
 نحو قوم ورط مما لا واحد له الثاني ما له واحد شاذ كلامه فان
 واحدة احته وفي هذا القسم خلاف ذهب ابو زيد الى انه كالاول
 ينسب الى لفظه فتقول ملامحي وحكي ان العرب قالت في
 المحاسن محاسني وغيره ينسب الى واحدة وان كان شاذا فيقول في
 النسب الى ملامح لمحي وعلى ذلك مشى الناظم في بقيته كتبه
 وعبارته في التسهيل وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا
 كالمهمل الواحد خلافا لابن زيد وقد يحتمله كلامه هنا والثالث
 ما سمي به من المجموع نحو كلاب وانمار ومدائن ومعافر فتقول فيها
 كلابي وانماري ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى
 الواحد اذا امن اللبس ومثال ذلك الفراهيدي علم على بطن من اسد
 قالوا فيه الفراهيدي بالنسب الى لفظه والفرودي بالنسب الى
 واحدة لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرودي وانما قالوا
 في النسب الى الرباب ربي لان الرباب ليس باسم لواحد وانما
 الرباب ضبة وعكل وثميم وثور وعدي والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا
 يدا واحدة قيل لهم الرباب والرابع ما غلب فجرى مجرى لاسم العلم
 كقولهم في الانصار انصاري وفي الانبار وهم قبائل من بني سعد بن عبد
 مناة بن تميم انباري * تنبيه * اذا نسب الى ثمرات وارضين
 وسنين باقية على جمعيتها قيل تمري وارضني وسنهي او سنوي على
 الخلاف في لامة واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاولين
 وكسر الفاء في الثالث (ومع فاعل وفعال فعل * في نسب اغني
 عن اليا فقبل *) اي يستغنى عن بياء النسب غالبا بصوغ فاعل
 مقصودا به صاحب الشيء كقوله

وغررتني وزعمت انـــــــك لابن في الصيف تامر

فقال سيبيويه اي صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طاعم كاس اي ذو
 طعام وذو كسوة ومنه قوله « واقعد فانك انت الطاعم الكاسي » وقوله
 « كياي لهم يا اميمة ناصب » اي ذي نصب وبصوغ فعال مقصودا
 به الاحتراف كقولهم بزاز وعطار وقد يتوم احدهما مقام الاخر فمن
 قيام فاعل مقام فعال قولهم

اسم فاعل حقيقته. (قوله حائك في معنى حواك)
 اي لانهم انما يقولون ذلك عند بيان الحرفة والمعهود
 في بيانها انما هو فعال لا فاعل فاندفع قول البدر
 الدماميني في شرح التسهيل ليت شعري اي
 ضرورة دعت الى صرف هذين اللغظين عن
 كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاك (قولهم
 وبعضه اشذ) اي لكثرة التغيير (قولهم بكسر
 الباء) اي والقياس الفتح لانه لا يفتح في المفرد
 وان جاز فيه الضم والكسر ايضا (قولهم عبد الله
 ابن ابي بن سلول) ابي اسم ابيه وسلول اسم
 امه ممنوع من الصرف للعلية والتانيث فهو
 نعمت لعبد الله لا لابي (قولهم زنج وزنجي
 وترك وتركي) استظهر ان ياءه للنسب *

* الوقف *

(قولهم اثر فتح) يشمل لاعرابي والبنائي كما هو
 مصطلح الصيرفي الباحث عن الوقف وان كان
 عند التحوي لا يشمل الاول لكن على هذا يكون
 الاول ذكر الوقف بعد التصريف لا قبله كما في
 التسهيل ويدفع بان التصريف اطلاقين سيدكران
 في طالعته (قولهم وهو) اي الاختياري غير
 الذي يكون استنباتا تقدم في آخر الحكاية التنبيه
 عليه والانكاري هو الوقف بزيادة مدة الانكار تابعة
 لحركة ما قبلها ان لم يكن منونا تقول لمن قال
 جاء في عمرو وامرؤة ولمن قال رايت عثمان اشماناه
 ولمن قال رايت حذام احذاميه وان كان منونا
 كسر التنوين وتعينت لياء كما تقول منكرا
 از يدنيه بضم الدال وكسر التنوين لسكونه وسكون
 مدة الانكار وهذا لم يتقدم . والتذكري هو الوقف
 بمدة تليحق لآخر مجانسة لحركته ان كان متحركا
 وبياء ساكنة بعد كسرة ان كان ساكنا صحيحا
 وتقدم التنبيه عليه في صدر بحث المعروف
 بالاداة . والتنزيهي والغالي هو الوقف باحد التنوينين
 اللذين تقدما في صدر الكتاب هذا وتعريف

حائك في معنى حواك لانه من الحرف ومن العكس قوله

وليس بذني رمح فيطعنني به . وليس بذني سيف وليس بنبل
 اي وليس بذني نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك
 بظلام للعبيد اي بذني ظلم وقد يوق بياء النسب في بعض ذلك قالوا لبياع العطر
 ولبياح البتوت وهي لأكسية عطار وعطري وبتات وبتى وبصوغ فعل مقصودا به
 صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذي طعام وذو لباس وذو عمل
 انشد سيبويه « ولست بليلى ولكني نهر » اراد ولكني نهاري اي عامل بالنهار *
 تشبيهان * الاول قد يستغنى عن ياء النسب ايضا بمفعول كقولهم امرأة معطار اي
 ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقته محضير اي ذات حضرو وهو المجري * الثاني هذه الابنية
 غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق
 دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاة ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شععار
 والمبرد يقيس هذا . اه . (وغير ما اسلفتمه مقررًا * على الذي ينقل منه اقتصرًا *)
 يعني ان ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
 وبعضه اشذ من بعض فمن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى
 الدهر دهري بضم الدال والى مرو مروزي والى الري رازي والى خراسان خراسي
 وخراسي والى جلولا وحروراء موضعين جلولي وحروري والى البحرين بحراني
 والى امية اموي بفتح الهمزة والى السهل سهلي بضم السين والى بني الحبلى وهم
 حي من الانصار منهم عبد الله بن ابي بن سلول المنافق وسمي ابوهم الحبلى لعظم بطنه
 حبلبي بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقباني وشعراني وجماني والحياضي للعظيم الرقبة
 والشعر والجملة واللحية وقولهم في النسب الى الشام واليمن وتهامة رجل شام ويمن
 وتهام وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك الفاظ في اثناء الباب * خاتمة * الحقوا
 آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجي وترك
 وتركي بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة ولهاالغمة فقالوا في احمر واشقر احمري
 واشقري كما قالوا راوية ونسابة وزائدة زيادة لازمة نحو كرسي وبرقي وهو ضرب
 من اجود التمر ونحو بردي بالفتح وهو نبت وهذا كادخال التاء فيما لا معنى فيه
 للتانيث كغرفة وظلمة وزائدة زيادة عارضة كقوله

اطربا وانت قنسرني والدهري انيسان دواري

اي دوار ومنه قول الصلتان

انا الصلتاني الذي قد علمت اذا ما تحكم فهو بالحكم صادع

(الوقف)

والله اعلم

(تنويننا اثر فتح اجعل الفاء وقفا وتلو غير فتح احذفا *) الوقف قطع النطق عند
 آخر الكلمة والمراد هنا للاختياري وهو غير الذي يكون استنباتا وانكارا وتذكرا وترنما

وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى سبعة اشياء السكون والروم ولاشمام
والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الواجه مختلفة في الحسن
والمحل وستاتي مفصلة واعلم ان في الوقف على المنون ثلاث لغات
الاولى وهي الفصحى ان يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد
فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة او كسرة بلا بدل تقول رايت زيدا
وهذا زيد ومررت بزيد والثانية ان يوقف عليه بحذف التنوين
وسكون الاخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة والثالثة ان يوقف عليه
بابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها
المصنف الى الازد * تنبيهات * الاول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب
نحو رايت زيدا وفتحة البناء نحو ايها وويها فكلا النوعين يبدل
تنوينه الفا على المشهور * الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان
موتنا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا في لغة سن
يقف بالهاء وهي الشهيرة واما سن يقف بالتاء فبعضهم يجربها مجرى
الحروف فيسبدل التنوين الفا فيقول رايت قائمتا واكثر اهل هذه اللغة
يسكنها لا غير * الثالث المتصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رايت
فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول انها بدل من التنوين في
الاحوال الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو
مذهب ابي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه
تنوين بعد فتحة والثاني انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاث وان
التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن ابي عمرو
والكسائي والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيراي ونسب له ابن
الباش عن سيبويه والحليل واليه ذهب المصنف في الكافية قال في
شرحها ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا ولاعتداد
بها روي ابدال التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور
غير المنون ان لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وان الفه لا تحذف
إلا في ضرورة كقول الراجز « رط ابن مرجوم ورط ابن المعل » اراد
ابن المعلى . ا . و . ومثال لاعتداد بها روي اقول الراجز
« انك يا ابن جعفر نعم الفتى » الى قوله « ورب طيف طرق الحمي سرى »
والثالث اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي
الرفع والجبر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم
قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب ابو علي في غير التذكرة
وذهب في التذكرة الى موافقة المازني (واحذف لوقف في سوى
اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار *) يعني اذا وقف على هاء

الشارح الاختياري بما ذكر يقتضي ان الةسمة ثنائية وان لاختباري
بالباء الموحدة اي ما يقصد به اختبار حال الطالب هل يعرف
الوقف على نحو عم وبم او لا داخل في الاختياري بالياء المشناة
(قوله وغالبه) احتراز عن نحو الفتى ومررت بالقاضي (قوله
وترجع الى سبعة) اي لان ما زيد من التضعيف لا يخرج عنها
لتركبه من الاول والخامس (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة)
استظهر انهم يجوزونها لا يلتزمونها ولاظهر انهم يلتزمونها غالبا في
كلامهم (قوله يستثنى من المنون المنصوب) اي كما يرمي اليه
قوله الاقي في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل وانما عبر الشارح
هنا بالتاء متابعة للمصنف هناك (قوله مجرى الحروف) اي
التي تختتم بها الكلم فلا تبدل هاء بل تعد كدال زيد وفي بعض من
النسخ المحذوف اي مجرى ما حذف منه تاء التانيث اي لم
يوجد فيها كزيد ايضا (قوله وصلا ووقفا) ناظران لاستصحب
اي استصحب المحذف منسجبا في حالتي الوصل والوقف وما
قيل الطاهر اسقاط واو ووقفا فمنشاه ظن ان وصلا ناظر المنقلبة
ووقفا ناظر لاستصحب وهو مع كونه خلاف المتبادر ويحوج الى
ذلك التشتيت غير متعين (قوله ومثال لاعتداد بها روي) اي
الف المقصور اعم من كون ما فيها منونا (قوله لوقف) الحق انه
لو حذف لثهم من المقام لكن ذكره كما صنع لا باس به سيما في مثل
هذا النظم وما قيل انه لو حذفه لافاد التركيب حكما لم يقصده
وهو ان حذف الصلته انما يكون في غير الاضطرار وانها لا تحذف
في الاضطرار ولا معنى له لان ترك الحذف لا يختص بالضرورة بل
المختص به الحذف لكن حالة الوصل لاحالة الوقف فوهم منشاه
الغاء كلبته وقفا راسا مع ان النائل بحذفها يقول بالمحافظة على
معناها من المقام كما هو صريح قوله لان الكلام في الوقف وحيث
فان كان قيد في سوى اضطرار قيد به المنطوق كان مقتضى مفهومه
ان لا يحذف صلة المرفوع والمجرور في الاضطرار وان قيد به
المفهوم كان مقتضى مفهومه ان لا يحذف صلة المرفوع والمجرور
في الاضطرار وان تحذف صلة المفتوح في الاضطرار وهذا لا يخفى
على ذي لب فتدبره (قوله في آخر الايات) لا يصرة قول القائل
ومهمه مغبرة ارجسوة كان لون ارضه سماوة
كما قيل لان ذلك من مشطور الرجز لا من كامله بدليل التزام

الروي

الضمير فان كانت مضمومة او مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء وان
كانت مفتوحة نحو رايتها وقف على الالف ولم تحذف واحتراز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك في
آخر الايات وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحة الى ما قبله اختصارا كقول بعض طي والكرامة ذات
اكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا

الروي الواحد فانهم يتصدون به كما يتصدون بالاثنيان بشرط
من غير ما ينظم اليه التثنية على ذلك (قولهم فانه يقتضي جواز
القياس عليه) يعني وليس كذلك لان الجواز في الاختيار لا يكفي
في القياس إلا اذا انظم اليه الشروع (قولهم اشتبهى ان اكوي
يد سن يكتب الخ) لا يضرة انه كتب في المصحف بالالف لان
خطه كخط العروض لا يقاس عليه مع ان اختيار صيغة المضارعة في
الافعال الثلاثة يشير للاحتراز عن مثل ما ذكر فتظن (قولهم على
قول سن يقف بالالف) اي لان سن وقف بها يمكن ان يقول
بكتابتها الفا مطلقا لكون الوقف بها ويمكن ان يقول بكتابتها نونا
مطلقا لكون الوقف ببديلها المنزل منزلتها وبالتفصيل المذكور مع
وجهه وليس يمكن اعتبار ما ذكر في ما اذا وقف بالنون كما هو
ظاهر فلذلك لم تكتب إلا نونا فتثبت (قولهم فان كان منصوبا
ابدل الخ) يشير الى ان قول المصنف ما لم ينصب وان كان قيذا
في المنقوص المنون المحكوم عليه بجواز الوجهين مع كون الحذف
اولى لكن ليس المراد انه عند عدمه يجوز الوجهان من غير اولوية
كما هو المتبادر بل يتعين لابدال بدليل تنويننا اثر فتح (قولهم
مجاز) بضم الميم يعني لان الحذف وان اجيز إلا انه لم يكثر حتى
تكون الكثرة مرجحة له انما ذلك بالاثبات فيكون هو المرجح
(قولهم عاد اليه ما ذهب بسببها وهو ان التنوين) اي قدر عود
التنوين لا انه يعود بالفعل لظهور انه لا يتخلل بين حالة الاضافة
وحالة الوقف حالة تنوين فلا اضافة وحيث فلا يندرج تحت
قول المصنف ذي التنوين لانه محمول على ما وجد فيه التنوين
بالتحقيق على ما هو المتبادر الدال عليه قوة الشرح السابق فيندفع
ما قيل انه على هذا لا يكون داخلا في قوله وغير ذي التنوين
بالعكس بل في قوله وحذف يا المنقوص في التنوين الخ وما قيل
تقدم لك انه غير شامل للاربع تامل (قولهم شاملة لهذه الانواع
الاربع) ليس في هذا الكلام ما يدل على ان الشارح يقول بان
عبارة المصنف معترضة من حيث انها متنزلة على ما ذهب اليه
الخليل والمصنف لا يراه حتى يدفع بانه يمكن ان يكون الناظم
موافقا للخليل على هذا على ان الذي يدفع ذلك هو الوقوع لا
مجرد الامكان تامل (قولهم لم يستثن المنصوب) اي لم يخرج
عن عموم غير ذي التنوين المحكوم عليه في هذه المسألة بان يقيدة
بما لم ينصب كما اخرج من عموم ذي التنوين المحكوم عليه في

فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (واشبهت اذا منونا نصب *
فالغا في الوقف نونها قلب *) (اختلف في الوقف على اذا فذهب
الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب
بعضهم الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن المازني والمبرد
واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب بالالف قيل
وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف والثاني انها تكتب بالنون
قيل واليه ذهب المبرد ولاكشرون وصححه ابن صفور ومن المبرد
اشتبهى ان اكوي يد سن يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا
يدخل التنوين في الحروف والثالث التفصيل فان الغيت كتبت
بالالف لصعقتها وان اعلمت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء وينبغي
ان يكون هذا الخلف مفرعا على قول سن يقف بالالف واما سن يقف
بالنون فلا وجه لكتابتها عند تغيير النون (وحذف يا المنقوص ذي
التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلم *) اي اذا وقف على
المنقوص المنون فان كان منصوبا ابدل من تنوينه الف نحو رايت
قاصيا وان كان غير منصوب فالجواز الوقف عليه بالحذف فيقال هذا
قاص ومررت بقاص ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير ولكل
قوم هادي وما لهم من دونه من والي وما عند الله باقي ومحل ما ذكر
اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتي في
قوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتضي واما غير المنون فقد اشار اليه بقوله
(وغير ذي التنوين بالعكس) اي المنقوص غير المنون بالعكس
من المنون فائبات الياء فيه اولى من حذفها وليس المحذف
مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذي
التنوين اربعة اشياء الاول المقرون بال وهو ان كان منصوبا فهو
كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجهها واحدا
وان كان مرفوعا او مجرورا فكما ذكر فالجواز جاء القاضي ومررت
بالقاضي بالاثبات ويجوز القاص بالحذف والثاني ما سقط تنوينه
للنداء نحو يا قاص فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه
الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف
ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان المحذف
مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف
نحو رايت جوازي نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في
المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف
عليه جاز فيه الوجهان المتماثلان في المنون قالوا لانه لما زالت للاضافة
بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز
في المنون فقد بان لك ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان

عبارة شاملة لهذه الانواع الاربع وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو متعين لاثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وفي *
نحو مر لزوم رد اليا اقتضي *) يعني اذا كان المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى يري اصله مرئي على وزن مفعول فاعل
اعلال قاص وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء فانه اذا وقف عليه لزم رد الياء وإلا لزم

المسألة السابقة حين قيده بما لم ينصب ومبني هذا على ان ما لم ينصب قيد في المحكوم عليه فيكون الحكم بعد ذلك مطلقا في المسألة السابقة كعكسه في المسألة التي بعد هذا مبني ما ذكره الشارح من عدم الاستثناء ولا شك ان هذا المبني هو الاحتمال الظاهر المتبادر من الكلام على ما لا يخفى على العارف بالاساليب وانما لم يلتفت الى ان يجعل ما لم ينصب قيدها في نفس الحكم والمحكوم عليه مطلق لانه حينئذ يتسلط عليه قوله بالعكس فيقتضي ان تقتيد هذه المسألة بالنصب عكس المسألة التي قيدت بعدم النصب وهذا فاسد لانه اطلاق في محل تقييد فقط وانما لم يلتفت ايضا الى ان يجعل التنوين في قوله غير ذي التنوين هو المعهود السابق بقيد ما لم ينصب لانه مع عدم تبادره وظهوره يكون نفى غير متأخر عن القيد فيصدق حينئذ بما اذا لم يكن منونا اصلا وبما اذا كان منونا في حالة بناء على ما هو الحقيقة الذي لا يعدل عنه إلا لقرينة عند المحققين من توجه النفي للقيد فيقتضي ان حكمه على عكس الحكم السابق مع انه اذا كان منونا منصوبا يجب فيه الابدال كما عرفت وبما حررنا يندفع ما قيل ان الاعتراض بان المصنف لم يستثن المنصوب مندفع لان قول المصنف وغير ذي التنوين مبتدا ومضاف اليه وبالعكس خبره اي فائبات ياتيه ما لم ينصب اولى من المحذوف كما هو مقتضى العكس لان الاصل مقيد بقوله ما لم ينصب فيكون العكس كذلك وما قيل انه استثناء في ضمن قوله بالعكس فتدبر كل التدبر (قوله بقاء الاسم على اصل واحد) اي من غير جبر اما في حالة الوصل فالتنوين يجبر المحذوف فلا اجحاف (قوله ومثله) اي لا منه لكونه ليس منونا منقوصا هكذا فعل الناظرون وقد دفعوا بذلك ما قاله البدر الدماميني في شرح التسهيل في التمثيل به نظر لان الكلام في المنقوص المنون وهذا غير منون لمنعه من الصرف لوزن الفعل والعلية فلا تنوين فيه ولا يخفك ما في هذا الجواب حتى بالنسبة للشرح فان الضمير في قوله ومثله للمنقوص المحذوف العين ولا شك ان المنقوص المحذوف الغاء مثله لا منه فلذا عدل عن منه لمثله وانما الجواب عن اعتراض البدر عن الشارح وصاحب التسهيل وغيرهما هو ان تقول انا لا نسلم ان يف ممنوع من الصرف لوزن الفعل والعلية لكون اللفظ خرج بالاعلال عن الصيغة التي هي للفعل لصيغة الاسم نحو يف وقد شرطوا في الوزن

بقاء الاسم على اصل واحد وهو الراء وذلك اجحاف بالكلمة ومثله في ذلك محذوف الغاء كيف علمنا فتقول هذا مري ويبي ومررت بمرري ويبي (وغيرها التانيث من محرك * سكنه اوقف راتم المتحرك *) في الوقف على المتحرك خمسة اوجه لاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهي الخاء من خف او خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد لاسكان في المرفوع والمضموم للاشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . والروم هو ان تاتي بالحركة مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام إلا انه انم في البيان من لاشمام فانه يدركه لاعى والبصير والاشمام لا يدركه إلا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط اتم وهو خط قدام الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه والغرض به لاعلام بان هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف

المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته شين فوق الحرف وهو الشين من شديد والنقل تحوِيل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب او الفرار من التقاء الساكنين وعلامته عدم العلامة وسياتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره ولذلك قدم استثناءها وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا اعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتحة الى رياضة لُحْفَة الفتحة ولذلك لم يجزه اكثر القراء في المفتوح ووافقهم ابو حاتم ويجوز للاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الاثنية وقد اشار الى الاشمام بقوله (او اشمم الضمة) اي اعرابية كانت او بنائية واما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا اشمام فيهما واما ما ورد من الاشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمي الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله (اوقف مضعفا * ما ليس همزا او عيلا ان قفا *) اي تبع (محركا) كقولك في جعفر جعفر وفي وعل وعل وفي صارب صارب واحترز بالشروط الاول من نحو نبا وخطا فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وبالشروط الثاني من نحو سرو وبقني والفاضي والفتي فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم اشار الى النقل بقوله (او حركات انقلا *) ساكن تحريكه لن يحظلا *) اي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين احدهما ان يكون ساكنا والاخر ان يكون تحريكه لن يحظل اي لن يمنع فتقول في نحو هذا بكر هذا بكر ومررت ببكر ومنه قوله

عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه

اراد لم اضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا او كان ولكن غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه متعذرا كما في نحو ناب وباب او متعسرا كما في نحو قنديل وصفور وزيد وثوب لنقل الحركة على الياء والواو او مستلزما لفك ادغام ممتنع

الفك في غير الضرورة كما في نحو جد وعم امتنع النقل * تنبيهان * الاول يجوز في لغة لحم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله « سن ياتمير للخير فيما قصده * نحمد مساعيه ويعلم رشده » ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها كقوله كنت في لحم اخافه اراد اخافها ففعل ما ذكر * الثاني اطلق الحركات وهو شامل للاعرابية البنائية والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى امس لان حرصهم على معرفة حركة البناء وقال بعض المتأخرين بل الحرص على حركة البناء أكد لان حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل . اه . وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه اشار اليه بقوله (ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصري وكوف نقلا *) يعني ان البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه همزة فلا يجوز عندهم رايت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف الف التنوين وحل غير المنون عليه واجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمي انه اجازة وعن الاخفش انه اجازة في المنون على لغة سن قال رايت بكر وشار بقوله من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رايت الحبا والردا والبطا في رايت الحُجب * والرداء والبطة وانما اختلف ذلك في الهمزة لنقلها واذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها اصعب (والنقل ان يقدم نظير ممتنع *) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضممة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في انتفعت بنقل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الاسماء او نادر هذا في غير المهموز واما المهموز فيجوز فيه ذلك كما اشار اليه بقوله (وذلك في المهموز ليس يمتنع *) فتقول هذا رداء ومررت بكفاء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم واسد وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقوع في عدم النظر الى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردي مع كفو وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردي مع كفو * تنبيهان * الاول لجواز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظي ودلو * الثاني اذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الحُجب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك

المانع للوقف ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم وقالوا ان قيل اذا سمي به لا يمنع الصرف لكونه بالأللال خرج الى مثال فيل وهذا ظاهر ان شاء الله (قوله المزيد للوقف) اي الوقف المخصوص المتكلم عليه هنا وهو الوقف بالتضعيف تدبر (قوله) يجوز في لغة لحم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله الخ) قوة هذه العبارة تفهم ان هذه اللغة ثابتة لا ان الدليل على ثبوتها البيت المذكور بمجردة حتى يرد ما اورده من انها قابلة للتاويل على ان يكون لاصل فيما قصده حملا على معنى من فحذفت الواو لالتقاء الساكنين او اكتفاء بالضمة (قوله على لغة سن قال رايت بكرهم) ربعية كما تقدم (قوله ولا في انتفعت الخ) يشير الى المراد من قول المصنف بعدم اي ولو حكما كما في هذا القسم (قوله لجواز النقل شرط رابع) عدة رابعا لانه لم يحسب هو عدم الاداء لعدم النظر شرطيا او لانه اراد رابعا متفقا عليه (قوله كما يوقف كما مستبدا بها) اي كما يوقف على الحرف الحامل للحركة التي كانت على الهمزة في حال كون ذلك الحرف الحامل

للحركة مستبدا بتلك الحركة اي مستقلا بها
 من غير ان تنقل له من الهمزة (قولهم بشروطه)
 زاده لئلا يدخل في غير ذلك النقل ووجه اخراجه
 بتلك الزيادة ان ما قبل الحرف الاخير لان متحرك
 وقد تقدم في كلام المصنف ان الشرط سكونه
 (قولهم بعد سكون باقي) المراد من بقائه كونه
 لم تنقل حركة الهمزة لحرفه المتصف به (قولهم
 واما في الفتح الخ) عطف علي ما يؤخذ مما قبله
 اي هذا في الرفع والجر (قولهم فيلزم فتح ما
 قبلها) اي لانه لا يمكن بقاء السكون لئلا يلتقي
 ساكنان ولا تحريك كالف وإلا رجعت همزة
 وما قبل كالف لا يكون إلا فتحة وهذا بخلاف
 الواو والياء كما تقدم (قولهم كذلك) اي
 لمجانس حركتها في نفسها (قولهم بعد حركة غير
 منقولة) هذا ثالث للاقسام لان ابدال الهمزة اما
 بمجانس الحركة المنقولة وهو الاول المشار اليه
 بقوله ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة
 الخ واما بمجانس حركتها وهي بعد حركة غير
 منقولة وهو الثالث المشار اليه بقوله وقد يبدلونها
 كذلك بعد حركة غير منقولة الخ واما بمجانس
 حركتها ايضا بعد سكون باقي رفعا وجرا لا نصبا
 وهو الثاني المشار اليه بقوله وقد تبدل الهمزة
 بمجانس حركتها بعد سكون باقي (قولهم في
 الاحوال كلها) زاد كلها لان ما قبله يقول الكلا
 ايضا لكن في حالة النصب فقط (قولهم في قول
 بعضهم دفن البناء من المكرمات) رواه الطبراني
 في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية قال
 الحمد لله وذكره وهو غريب وانما قال في قول
 بعضهم لان مناط قولية البعض الوقف بالهاء ولم
 يثبت مما ذكر لإلا ان النبي عليه السلام قال ما
 ذكر واما انه وقف بالهاء فلا فتدبر (قولهم يمنع
 من الصرف للعلية والتانيث) اي حتما بدليل

بشروطه واما غير المجازيين فلا يحذفها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطو
 ورايت البطا ومررت بالبطي ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا
 البطو ورايت البطا ومررت بالبطي وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون
 باقي نحو هذا البطو ومررت بالبطي واما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها وقد يبدلونها
 كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي واهل الحجاز يقولون
 الكلا في الاحوال كلها لانهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها ولذلك يقولون
 في اكموا اكمو وفي ممتلئ ممتلي (في الوقف تا تانيث لاسم ها جعل * ان لم يكن
 ساكن صح وصل *) نحو فاطمة وحمزة وقائمة واحترز بالتانيث من تاء لغيره
 فانها لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراه وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت
 فانها لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت واخت ونحوهما فانها لا
 تغير وشذ كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا
 الف نحو الحياة والفتاة ولا عرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف وانما
 جعل حكم كالف حكم المتحرك لانه منقلب عن حرف متحرك (وقل ذا في جمع
 تصحيح وما * صاهي) اي قل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المونث نحو مسلمات
 وما صاهاه اي شابههم واراد بذلك هيهات واولات كما صرح به في شرح الكافية
 فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء في قول بعضهم دفن البناء من
 المكرمات يريد البنات من المكرمات وكيف الاخوة والاخوات وسمع هيهات واولاه
 ونقل بعضهم انها لغة طي وقال في الافصح شاذ لا يقاس عليه * تنبيه * اذا سمي
 رجل بيهية على لغة سن ابدل فهي كطاحنة يمنع من الصرف للعلية والتانيث
 واذا سمي به على لغة سن لم يبدل فهي كعرفات

وان كان للنحاة فقط او لهما فبعيد خفاؤه على مثل
المصنف على ان جماعة على جواز خرق الاجماع في
غير الشرعيات فليحذر (قولهم لقطع عن الاضافة
النح) قيل يحتمل ان يكون مضافا الى الضمير
ويبنى لضافته الى مبني فلا يتعين حينئذ كون الهاء
للسكت ويرد بان البناء على الضم انما عهد في
مثل ما ذكر اذا قطعت عن الاضافة لفظا ونوي معناه
فتمثل (قولهم لان كلامه يشمل نوعين) مبني هذا
ان النفي منصب على قيد اديم فيصدق بصورتي
وجود المقيد الذي هو تحريك البناء وبعده في
ص-من وجود حركة الاعراب ولو جله على ما هو
الغالب من نفي القيد وبقاء المقيد لما صدق بالتقسيم
الثاني كما لا يخفى (قولهم نحو قعدة) انما امن
فيه اللبس لان لزوم قعد يمنع احتمال ان تكون
الهاء ضمير المفعول به لكن لا يخفى انه لا يؤمن
اللبس من جهة انه يحتمل ان تكون الهاء ضمير
المصدر الماخوذ من ضرب على نحو الخروج خرجه
عمرو الا ان يقال انه مع كون ذلك الاحتمال غير
متبادر ليس التباسه كالتباس ضربه من حيث ان
الهاء تحتمل ان تكون هاء سكت او ضمير مفعول به
او ضمير المصدر وليس في قعدة الا الاخير ان تدبر
(قولهم واثبتها الجمازيون مطلقا) اي قصدوا التروم
او لا (قولهم والا عوضوا منها التنوين مطلقا) اي
رفعا او نصبا او جرا ولذلك ذكر الالبيات الثلاث *

* الامالته *

(قولهم وتسمى الكسر) اي لانكسار اللسان بها
الى اسفل او لتوهين قوة الحركة او الحرف فكانه
انكسر وهذا انساب بتسميتها بالبطح من جهة ان
الحركة او الحرف كانه كان قائما فرمي على الارض
وبالاصحاح القريب من ذلك وهذا احسن مما قيل
تسمية للشئ باسم اقوى اسبابه (قولهم واسبابها)
اي اعم من ان تؤثر كما اذا تجردت عن الموانع او لا
كما اذا اقتربت بها فسكوتها عن الموانع كانه لتعلقها

في سوى المجرورة بالاسم وقد مثلت وعلته ذلك ان الجار الحر في كالجزمه لا اتصاله بها لفظا
وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد *
تنبيه * اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وان لم يكن واجبا اجود في قياس العربية
واكثر وانما وقف اكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم (ووصلها بغير تحريك بنا * اديم
شد في المدام استحسننا *) يعني ان هاء السكت لا تصل بحركة اعراب ولا شبيهة
بها فلذلك لا تاحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بني لقطع عن الاضافة كقبل
وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب
واما قولهم « يارب يوم لي لا اظلمه * ارض من تحت واصحى من علمه » فشاذ لان
حركة عل حركة بناء عارضة لقطع عن الاضافة فهي كقبل وبعد والى هذا اشار بقوله
ووصلها بغير تحريك بنا اديم شد فحركة عل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير
مدام واثار بقوله في المدام استحسننا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام اي
المتروك جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهي وكيف وثم فيقال في الوقف هو وهيه
وكيفه وثمه * تنبيهان * الاول اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شد ان
وصلها بحركة الاعراب قد شد ايضا لان كلامه يشمل نوعين احدهما تحريك البناء
غير المدام والاخر تحريك الاعراب وليس ذلك الا في الاول * الثاني قوله في المدام
استحسننا يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لانها من التحريك المدام وفي ذلك ثلاثة
اقوال الاول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز ان امن اللبس نحو قعدة
والمنع ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذموم سبويه والجمهور واختاره
المصنف لان حركته وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الاعراب لان الماضي انما
بني على حركة لشبهه بالمضارع العرب في وجوه تقدمت في موضعها فكان من حق
المصنف ان يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها

« ووصل ذي الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما » ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا
(وربما اعطي لفظ الوصل ما * للوقف ثرا وفشا منتظما) اي قد يحكم للوصل بحكم
الوقف وذلك في الشر قليل كما اشار اليه بقوله وربما ومنه قراءة غير حرة والكسائي لم
يتسنه وانظر فيهداهم اقتده قل ومنه ايضا ما ليه حلك عني سلطانيه خذوه ما هيه نار
حاميه ومنه قول بعض طبع هذه جلوبا فتى لانه انما تبدل هذه الالف واوا في الوقف
فاجري الوصل مجراه وهو في النظم كثير من ذلك قوله « مثل الحريق وافق القصبا »
فشد الباء مع وصلها بحرف لاطلاق وقوله « اتوا ناري فقلت منون انتم » وقد تقدم
في الحكاية * خانمة * وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة كقولهم

« اقلي اللوم عاذل والعتاب ... » واثبتها الجمازيون مطلقا فيقولون العتاب وان تروم التميميون
فكذلك والا عوضوا منها التنوين مطلقا كقولهم « سقيت الغيث ايتها الحيامن » وكقولهم
« يا صاح ما حاج العيون الذرفن ... » وكقولهم « لما نزل برحالنا وكان قدن » والله اعلم *

(الامالته)

وتسمى الكسر والبطح والاصحاح وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا
انساب لان احكامه اهم والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها واصحابها واسبابها اما حقيقتها فان ينحى بالفتحة نحو الكسرة

بالاسباب من هذا الوجه (قوله فتميل الالف النخ) يشير الى ان
 مسمى الامالة ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة واما النحو بالالف نحو
 الياء فعرض مفارق للامالة لانه انما يكون اذا وجدت الالف كما
 اشار له الشارح فمن جمع بينهما في تعريف الامالة فقد عرف بالمفهوم
 مع عرض مفارق فان اتي باو فهي لمنع المخلو فقط (قوله بعدها) اي
 الفتحة لا الالف كما قد يتوهم تدبر (قوله هو التناسب) اي تناسب
 الاصوات فان في قولك عالم انتقالا من علو فتحة العين الى حفظ
 كسرة اللام فاذا ملت بالفتحة نحو الكسرة وقع التناسب في الاصوات
 وبهذا ظهر ان هذا التناسب غير التناسب الا في المتن (قوله
 او غيره) مثل رجوعها الى الياء في تثنية او جمع (قوله فالجواز)
 من هنا كان الوقف اهم من الامالة لوجوبه كما قدم الشارح
 (قوله يجوز فتحه) اي عدم امالته (قوله انقلابها عن الياء)
 تعبيرة هنا بالانقلاب لا ينافي تعبيرة السابق بالدلالة لانه اراد
 من انقلابها عن الياء الياء المنقلبة عن الالف ومن مآلها الى الياء
 الياء المائلة اليها الالف وهكذا ما بعده فهذه راجعة الى الاسباب
 اللفظية يدل ذلك على هذا قوله بعد وهذه الاسباب كلها راجعة الى
 الياء والكسرة والتعبير بالدلالة وقع في جانب الاسباب المعنوية
 فاندفع ما قيل تعبيرة بالانقلاب ينافي تعبيرة السابق بالدلالة
 واما الجواب عنه بان الانقلاب سبب الدلالة وسبب السبب
 سبب فخارج عن مذاق الشرح تدبر (قوله الرابع ياء قبلها او
 بعدها) في عد هذا مما ذكره المصنف نظر فسيقول الشارح ولم
 يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها إلا انه قيد الذكر بهذا والمصنف
 ذكر ذلك في الكافية والتسهيل على ما ياتي (قوله على ان الكسرة
 اقوى) اي لكون الحجازيين مع الكثير من العرب يميلون لهما
 ولا يميلون للياء (قوله اشار المصنف الى النخ) التعبير بالاشارة
 هنا لكون الذي في كلام المصنف حكما يتضمن السبب لا صريح
 السبب (قوله كقولهم في تصغير النخ) قد بين هذا التصغير
 والتكسير في التصريح فراجع (قوله من قلب الالف ياء في
 الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل) اي فان ذلك القلب عندهم
 شاذ خارج عن القياس الذي هو ابقاؤها على حالها كما عند غيرهم
 من سائر قبائل العرب ومجرد كون لغة هذيل معروفة شهيرة لا
 يضر في ذلك كما لا يخفى على المتنبه وان وهم فيه فتدبر (قوله
 وخلف في كلامه حال من الياء) اي لا خبر الواقع على تاويله

فتميل الالف ان كان بعدها الف نحو الياء واما فاندتها فاعلم ان
 الغرض الاصلي منها هو التناسب وقد ترد للتنبه على اصل او غيره كما
 سيأتي واما حكمها فالجواز واسبابها الاتية مجوزة لها لا موجبة وتعبير
 ابي علي وسن تبعه عنها بالموجبات تسمح فكل ممال يجوز فتحه واما
 محلها فالاسماء المتكتمة والافعال هذا هو الغالب وسياتي التنبه على
 ما اميل من غير ذلك واما اصحابها فتميم وسن جاورهم من سائر اهل
 نجد كاسد وقيس واما اهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الاصل ولا
 يميلون إلا في مواضع قليلة واما اسبابها فتقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي
 الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب امالته
 الالف على ما ذكره المصنف ستة الاول انفلابها عن الياء الثاني مآلها
 الى الياء الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها او
 بعدها الخامس كسرة قبلها او بعدها السادس التناسب وهذه الاسباب
 كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف في ايها اقوى فذهب لاكثرهم
 الى ان الكسرة اقوى من الياء وادعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه
 فانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا وذهب ابن
 السراج الى ان الياء اقوى من الكسرة والاول اظهر لوجهين احدهما
 ان اللسان يتسفل بها اكثر من تسفله بالياء والثاني ان سيبويه ذكر ان
 اهل الحجاز يميلون لالف للكسرة وذكر في الياء ان اهل الحجاز وكثيرا
 من العرب لا يميلون الياء فدل هذا من جهة النقل على ان الكسرة
 اقوى وقد اشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من
 ياء في طرف * امل) اي سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفعل
 نحو رمى واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسياتي حكمها واشار
 الى السبب الثاني بقوله (كذا الواقع منه الياء خلف * دون مزيد
 او شذوذ) اي تماثل الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا
 شذوذ وذلك الف نحو مغزى وملهى من كل ذي الف متطرفة زائدة
 على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخرة الف تانيث متصورة
 فانها تماثل لانها تولد الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت الالف
 المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء
 بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفاقي وفي تكسيرة قفي فلا يمال قفا
 لذلك واحترز بقوله او شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى
 ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في عصا وقفا عصي وقفي ومن
 قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيبي نحو عصي وقفي فلا تسوغ
 الامالة لاجل ذلك وخلف في كلامه حال من الياء ووقف عليه
 بالسكون لاجل النظم ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة *

تنبيهات * الاول هذا السبب الثاني هو ايضا في لالف الواقع طرفا كالاول * الثاني قد علم مما تقدم ان نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا يؤول الى الياء الا في شذوذ او بزيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر لاعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالفتح وهو حجر الثعلب والارنب والكبا بالكسر الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم الكو والمكوة بمعنى المكا وقولهم كبوت البيت اذا كنته والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذا شاذ لا يقال لعل امالة الكبا لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لان الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو واما الربا فامالتهم له وهو من ربا يربو لاجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور وقد قرأ به الكسائي وحصة * الثالث تجوز امالة لالف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي وان كانت عن واو لانها تقول الى الياء في نحو دعى وغزى من المبني للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت الفههما عن واو وقال ابو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة احرف نحو دعا وغزا قبجحة وقد تجوز على بعد . اه . و اشار بقوله (وما تليه ها التانيث ما اليها عدماء *) الى ان للالف التي قبل هاء التانيث في نحو مرماة وفتاة من الامالة كونها منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التانيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرا و اشار الى السبب الثالث بقوله (وهكذا بدل عين الفعل ان * يول الى فلت) اي تمال لالف ايضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاوه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كماضي خف) وكذا وهو خاف وكاد ام عن ياء نحو ماضي بع (ودن *) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكذت وبعث وذنبت فيصيران في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح في الاولين واما الاخيران فليل يقدرون تحويلهما الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلية للدلالة على ان العين ياء وليبان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يول الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر وانما يؤول الى فلت بالضم نحو طلت وقلت والحاصل ان لالف التي هي عين الفعل تمال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان او مكسورة نحو هاب او عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال او مفتوحة نحو قال لم تمل * تنبيهات * الاول اختلف في سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافي وغيره انها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافي من اسباب لامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسي قال واملوا خاف وطاب مع المستعلي طلبا للكسر في خفت وقال ابن هشام الخضرابي الاولى ان الامالة في طاب لان لالف فيه منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة ارادوا الدلالة على الياء والكسرة * الثاني نقل عن بعض الهجائيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا لبني تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون * الثالث افهم قوله بدل عين الفعل ان بدل عين الاسم لا تمال مطلقا

بالصائر لانه لا ضرورة اليه (قوله هذا السبب الثاني هو ايضا في لالف الواقع طرفا) يدل على ذلك قول المصنف وما تليه ها التانيث ما اليها عدماء حيث اتى بعد السبب الثاني ايضا وكان غرض الشارح بهذا ان يجعل التشبيه في قول المصنف كذا في الحكم والقيد معا (قوله لاجل الكسرة في الراء) اي وما ذكر وان كان فيه كسرة لكن ليست في راء (قوله تجوز امالة لالف في نحو دعا الخ) استشكل على هذا قول الناظم ان امالة الف تلا في قوله تعالى واكثر اذا تلاها لمناسبة الف جلاها والجواب ان الناظم لم يذكر التناسب فيما ذكر الا لكونه متفقا عليه بين القراء والنحويين لانه لا تنافي للامالة الا به وليس في كلامه ما ينفي ان يكون غير التناسب سببا آخر واما قوله بلا داع سواء فمعناه ان التناسب سببا للامالة من غير ان يحتاج في اقتضائه اياها الى داع سواء يتوقف عليه اقتضاه فلا يرد ذلك الجواب ولا تصافي انه رعاية لجانب المصنف والا فهو خلاف ما تعطيه قوة العبارة وسيجيى للشارح جواب آخر (قوله وقال ابو العباس الخ) تايد لوجود سبب لامالة في لافعال ذوات الواو دون لاسماء ذواتها (قوله وكاد) اي بمعنى قارب او بمعنى منع اذ هي التي من الكود بالواو اما بمعنى مكر او خبث فمن الكيد بالياء (قوله فقيل يقدر تحويلهما الى فعل) اي لانهما على وزن فعل بفتح فلولا ذلك النقل او اجتناب الكسرة لكانا عند الاسناد الى ضمير المتكلم وحذف العين وزنهما فلت بفتح العين لا بكسرهما (قوله وهذا ظاهر كلام الفارسي) هو ايضا ظاهر كلام المصنف ولظهوره لم ينسبه عليه (قوله على الياء والكسرة) ناظر لطاب وخاف على اللف والنشر

المرتب

فضل صاحب المفصل بين

ماهي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ماهي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة لالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح فصول ابن معطي بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال اي كثير المال ونال اي عظيم العظية ولاصل مول ونول وهما من الواوي لقولهم اموال وتمول والنول وانكسار الواو لانهما صفتان مبنيتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين و اشار الى السبب الرابع بقوله

المرتب (قولم سيال) لضرب من شجر العصاه الذي في القاموس والسيال كسحاب موضع بالحجاز وكسحابته موضع بقرب المدينة على مرحلة ونبات له شوكت ابيض طويل اذا نزع خرج منه اللبن او ما طال من السمر (قولم والظاهر جواز الخ) اي فيترجح به ما هنا وفي الكافية على ما في التسهيل (قولم ولم يذكر سيوييه) توجيه لصنيع المصنف هنا (قولم الشمال) هو بمعنى الشمال بكسر الشين مقابل اليمين (قوله من ذكر الغالب من الخ) احتراز بالغالب عن نحو التناسب لاقى (قولم وهي ما في اوائل هذه الكلمات) ما واقعة على مجموع الحروف واول هذه الكلمات الحروف منفصلة للمغايرة بين المظروف والظرف بالاجمال والتفصيل مع ان الحروف من حيث هي حروف كلية واوائل الكلمات جزئيات لها فيتغيران ايضا بالكلية والجزئية هذا والعبارة مطروقة في الالسنه كثيرا (قولم صاد الخ) الاحسن ان يكون غلام فيه نعنا لضرار علم شخص الذي هو فاعل صاد والمفعول ظليما اي ذكر نعما (قولم تستعلي الى الحنك) صيغة الاستفعال للطلب والمفعول محذوف اي تقتضي علو اللسان الى الحنك فالاسناد حقيقي لا مجازي تدبر (قولم لانها مكررة) اي تقتضي تكرار الحركة على اللسان عند نطقه بها وارتعادا (قوله باب خفاف وطاب) هذا هو الذي في النسخ وسن اعترض فكان نسخته ناب وخاف وطاب (قوله لكنه قال في التسهيل الخ) هذا الاستدراك بالنظر لظاهر العبارة حيث عبر في التسهيل بعنوان الوجود وهنا وفي شرح الكافية بعنوان الظهور ايضا واللا المقصود واحد وهو الاحتراز عن السبب المنوي كما تقدم (قولم وما قاله) اي في كتبه الثلاثة (قولم وقد قال ابو حيان الخ) دليل

(كذلك تالي الياء والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها ادر) اي تمال لالف التي تتلو ياء اي تتبعها متصله بها نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العصاه او منفصلة بحرف نحو شيان او بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها ادر فان كانت منفصلة بحرفين ليس احدهما هاء او باكثر من حرفين امتنعت لامالته * تنبيهات * لاول لامالته اغتفر الفصل بالهاء لخفاها فلم تعد حاجزا * الثاني قال في التسهيل او حرفين ثانيهما هاء وقال هنا او مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية والظاهر جواز امالته هاتان شويهتاك لما سيأتي من ان فصل الهاء كلا فصل وان كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيان * الثالث اطلق قوله او مع ها وقيده غيره بان لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه لامالته * الرابع لامالته للياء المشددة في نحو يباع اقوى منها في نحو سيال ولامالته للياء الساكنة في نحو شيان اقوى منها نحو حيوان * الخامس قد سبق ان من اسباب لامالته وقوع الياء قبل لالف او بعدها ولم يذكر هنا امالته لالف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد لالف ان تكون متصله نحو بايعته وسائرته ولم يذكر سيوييه امالته لالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره و اشار الى السبب الخامس بقوله (كذلك ما يليه كسر او يلي * تالي كسر او ساكن) اي او يلي تالي ساكن (قد ولي * كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يمله لم يصد *) اي كذا تمال لالف اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد او وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب او بعد حرفين وليا كسرة اولهما ساكن نحو الشمال او كلاهما متحرك ولكن احدهما هاء نحو يريد ان يضربها او ثلاثة احرف اولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهمك وهذا والذي قبله ماخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل يعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى ان يضربها نحو كتاب ودرهماك نحو الشمال وفهم من كلامه ان الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز لامالته * تنبيه * اطلق في قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مثله في الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب لامالته شرع في ذكر مواضعها فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا *) اي يمنع تايير سبب لامالته الظاهر (من كسر او يا وكذا تكف را *) يعني ان مواضع لامالته ثمانية احرف منها سبعة تسمى احرف الاستعلاء وهي ما في اوائل هذه الكلمات قد صاد ضرار غلام خالي طاحته ظليما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالته لالف وتكف تايير سببها اذا كان كسرة طاهرة على تفصيل ياتي وعلته ذلك ان السبعة الاولى تستعلي الى الحنك فلم تمل لالف معها طلبا للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوي فانها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء امالته لالف في نحو هذا قاض في الوقف ولا هذا ماص اصله ماصص ولا امالته باب خاف وطاب كما سبق * تنبيهات * لاول قوله او يا تصرح بان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع لامالته اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم بل الظاهر جواز امالته نحو طغيان وصيد ويريان وقد قال ابو حيان لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط * الثاني انما يكف المستعلي امالته لاسم خاصة قال الجزولي ويمنع المستعلي امالته لالف في لاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبغي وعلته ان لامالته في الفعل

على ما استظهره بقوله بل الظاهر الخ (قولهم تقوى ما لا تقوى
 في لاسم) اي لان الامالة نوع من التصريف ولذا تذكر في ابوابه
 كما في التسهيل وغيره والافعال احمل له من الالمام كما ياتي في
 طالعته فما قيل هذه دعوى لا دليل عليها ليس بشيء واعلم ان
 الغرض من هذا التنبيه هو التنبيه على مخالفة كلام المصنف لكلام
 غيره كالجزوي وذلك ان كلام المصنف اقتضى بظاهرة ان حرف
 الاستعلاء يمنع تاتي السبب الظاهر في الالمام او الالفعال ولا يمنع
 تاتي السبب الخفي في الالمام او الالفعال وغيره يقول يمنع تاتي
 السبب الظاهر في الالمام ولا يمنع في الالفعال لكن في قوله من
 ذلك طاب وبغى خلل من جهة انه سواء كان سبب الامالة
 عنده فيه الدلالة على الياء او الكسرة كما تقدم عن ابن هشام
 الخضراوي او انكسار الفاء عند الالمام لضمير المتكلم كما عند
 المصنف وجماعة يكون السبب غير ظاهر وعدم منع حرف
 الاستعلاء تاتي سبب الامالة حينئذ لا فرق فيه بين الالمام
 والالفعال (قولهم ونحو هذا عذارك) فضله عما قبله بنحو لكون
 المانع فيه الراء وفيما بعده حرف الاستعلاء وكذا فيما بعده (قولهم
 اما المتصل والمنفصل الخ) تبين ودفع لما يتوهم من ان مراتب
 صور الاتصال والانفصال بحرف والانفصال بحرفين على حد سواء
 (قولهم كالمطواع مر) يحتمل ان يكون بكسر الميم على انه امر
 من ماره اي اعطاه الميرة اي الطعام وهو الانسب بقوله ينكسر
 ويحتمل ان يكون بضم الميم امر من امر اي طلب الفعل ودها
 اي اطلب الفعل ممن يطاوعك وهذا الانسب بالمطواع تدبر
 (قولهم ورجال) قيل الصواب اسقاطه لما تقدم لك من ان
 الراء المكسورة ليست مانعة وهو غلط لانه ذكر على انه يمال لا
 على انه ممنوع منها بالراء وهو ظاهر (قولهم ورا) الظاهر انه يقصر
 منونا وكذا غير منون تخفيفا ويكفي هذا في دفع خطأ من لم ينونه
 ثم رايت في الاجوبة المرضية للراعي السابعة والعشرون سمعت
 كثيرا من صدور الطلبة بمصر يحذفون التنوين من نحو تا من قول
 ابن مالك وما بتا والف قد جعا ومثله قوله في آخر الالفية ذو اللين
 فا تا في افتعال ابدلا فنقدته عن بعضهم وسالتهم عن طا من قوله
 طا تا افتعال رد اثر مطبق فنونه فطلبتهم بالفرق فانهطعوا ولم يعرفوا
 اصل المسألة وبلغني عن بعض كبار المشايخ انه سئل عن ذلك
 فتوقف وسالني بعضهم عن ذلك والجواب ان حذف التنوين منها

تقوى ما لا تقوى في لاسم ولذلك لم ينظر الى ان الفه من الياء
 او من الواو بل اميل مطلقا * الثالث انما لم يقيد الراء بغير المكسورة
 للعلم بذلك من قوله بعد وكف مستعمل ورا ينكف بكسر را و اشار
 بقوله (ان كان ما ينكف بعد متصل * او بعد حرف او بحرفين
 فصل *) الى انه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء او
 الراء متاخرا عن الالف فشرطه ان يكون متصلا نحو فاقد وناصح
 وباطل وباخل ونحو هذا عذارك ورايت عذارك او منفصلا بحرف
 نحو منافق وناصح وناشط ونحو هذا عاذرك ورايت عاذرك او
 بحرفين نحو موثيق وناصح وناشط ونحو هذا دنانيرك ورايت
 دنانيرك اما المتصل والمنفصل بحرف فتال سيبويه لا يمالهما احد
 الا تن لا يوحذ بلغته واما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته
 عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة
 وجزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما
 سبق ان حرف الاستعلاء او الراء لو فصل باكثر من حرفين لم
 يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتاخر
 رابعا ومثال ذلك يريد ان يصيرها بسوط فبعض العرب يغلب في
 ذلك حرف الاستعلاء وان بعد و اشار بقوله (كذا اذا قدم مالم
 ينكسر * او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر *) الى ان المانع المذكور
 اذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه ان لا يكون مكسورا ولا
 ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب
 وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقاتل ورجال ونحو
 اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد * تنبيهان * الاول من اصحاب
 الامالة تن يمنع الامالة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل
 حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية
 ان الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية

« كذا اذا قدم مالم ينكسر وخير ان سكن بعد منكسر »

وقال في شرحها وان سكن بعد كسر جاز ان يمنع وان لا يمنع نحو
 اصلاح وهو يخالف ما هنا * الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم انه يمنع
 ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره ان ذلك اذا كانت
 الالف تلي حرفا قاعدا وصالح (وكف مستعمل ورا ينكف * بكسر را
 كغراما لا اجفو *) يعني انه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف

غلظ لان تا وفا وطا ونحو ذلك بهمزة في الاخر فلما اضطر الشاعر حذف الهمة ضرورة على غير قياس كما حذفتم لام يد ودم في الفصحى على غير قياس ايضا فعاد الاعراب لما قبل الاخر وهو في مسالمتنا الف وهي لا تقبل الحركة فندرج عليها الاعراب كذلك وعاد التنوين لما قبل الالف فنون كما كان ذلك في صسى وفقى لان اسماء الحروف لا موجب لمنع صرفها لانها نكرات ولهذا صح دخول الالف واللام عليها واصافتهما ولا بد لها من تنوين التمكين والتنوين لا يصح ساكنا وانما يصح المتحرك فيتبع آخر حركة في الاسم فصار مقصورا كما مر وانما انتقل الاعراب للالف فيه لان حذف همزته على غير قياس ولو كان قياسا كان الاعراب على الهمة المحذوفة كما كان ذلك في قاض وغاز ويا نهما وانما غر الجماعة حذف التنوين من تا في قوله بتا فعلت وفي قوله طا تا افتعال وفي قوله فا امر او مضارع وفي قوله وقبل با اقلب ميماء قلت اما تا افتعال فتا مضاعف لافتعال وكذلك فامضاعف لامر وكذلك بتا فعلت لانه مضاعف لفعلت فلا تنوين فيها وما فعله في با في قوله وقبل با اقلب فالظاهر انه حذف تنوينه لالتقاء الساكنين كما حذف في قراءة من قرأ قل هو الله احد الله الصمد ونحوه بخلاف مسالمتنا فليس فيها التناوهم والله اعلم فان قلت الحروف تذكر وتونث فلم لم يدع فيها منع الصرف عند تانيثها قلت اسماء الحروف نكرات كرجل وفرس فلا تعرف إلا بال او بالاضافة فلو سميت بلفظ الحرف صار علما لما جعلته اسما له لفظا كان او غيره كما اذا سميت بلفظ من او قد او سميت بتاء الضمير ونحو ذلك فانه يعتبر فيه ما يعتبر في باب التسمية من وجوب تكميله ان كان على حرف واحد او على حرفين ثانيهما حرف مد ولين وجواز تكميله ان كان على حرفين ثانيهما صحيح فان كان على ثلاثة احرف بقي على حاله ولم يحتج الى التكميل وحينئذ يعتبر في منع صرفه نقله من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة فيمنع صرفه كما هو مذكور في محله فان قلت فلم لم يدع فيه البناء لبناؤه على حرفين ثانيهما مد ولين فيكون فيه الشبه الوضعي قلت انما يعتبر الشبه الوضعي في الاسماء التي وضعت وضع الحروف لانها انما وضعت على ثلاثة احرف وحدثت الضرورة حذف لامها فلا تانيث لهذا الشبه اصلا والله اعلم (قولهم كفت مانع الامالة) ان ثبت تقييد هذا انما اذا كان المانع قبل الالف حتى يخرج نحو فارق ومفارق لعدم الكف فتمثيل الشارح بطارق غير مشكل لانه صحيح بالنسبة للمانع الذي هو الطاء لا القاف فيمنع الامالة على ما قال الجاربردي فعامل (قولهم ائرت) اي تخفيما ان لم تنكسر وامالة ان كسرت (قولهم و اشار بذلك الى ان الراء النج) هذا المشار اليه هو مفهوم عبارة التسهيل اي الكثير المتقابل للقليل المقصود بقوله وربما النج ولهذا عبر فيه بالاشارة (قولهم فيميل الاول) اي بقادر لكون راءه مكسورة فتكف القاف عن الكف ويفخم الثاني اي هذا كافر لان راءه غير مكسورة فتمنع الامالة ولا عبسة بالفاصل فيهما (قولهم يميلون) اي اعتدادا بالفاصل حتى لا تمنع كافر اي بالرفع من قولك هذا كافر السابق اكثر من الذين يميلون بقادر اي غير متعددين بالفاصل حتى منعت الراء المكسورة المانع الذي هو القاف (قولهم ها ان ذي عبدة) العبدة بزنة غرقت السمسة في موضع العذار (قولهم يستثنى من ذلك النج) اي بقريئة كجيبها ادر بل قيل لا استثناء لان

كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء او راء غير مكسورة فيمال نحو على ابصارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا اثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له اثر * تنبيهات * الاول من هنا علم ان شرط كون الراء مانعة من الامالة ان تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة * الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو الى جارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لتترك الامالة وهو حرف الاستعلاء او الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضي لتتركها اولى * الثالث قال في التسهيل وربما ائرت يعني الراء منفصلة تانيثها متصلة و اشار بذلك الى ان الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر اي لا تكف مانعها وهو القاف ولا تخفيما في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباد فيميل الاول ويفخم الثاني ومن امالة الاول قوله

« عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر » قال سيديور والذين يميلون كافر اكثر من الذين يميلون بقادر (ولا تمل لسبب لم يتصل *) بان يكون منفصلا اي من كلمة اخرى فلا تمال الف سابور لياء قبلها في قولك رايت يدي سابور ولا الف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت ها ان ذي عبدة لم تمل الف ها لكسرة ان لانها من كلمة اخرى والحاصل ان شرط تانيث سبب الامالة ان يكون من الكلمة التي فيها الالف *

تنبيهان * الاول يستثنى من ذلك الف التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها وادر جيبها فانها قد اميلت وسببها منفصل اي من كلمة اخرى * الثاني ذكر غير المصنف ان الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال للالف لها وان كانت

المراد المتصل عندهم فيشمل ما ذكر (قولهم اضعف من الكسرة) لا اضعف في الكسرة التي معها في الكلمة حتى يصح افعال المتعديين بمن (قولهم فكان اللائق الخ) رد بان ما صنع لائق اما الاول فلاذدواجه تحت المتصل عندهم واما الثاني فلانه لا يراعى لفته التي شهدت بها كلمة قد في فانها قد تماثل والحق انه تعسف اما الاول فلانه لم يثبت عندهم اصطلاح في كلمة المتصل واما الثاني فلان كلمة قد ان سلم انها للتقليل فنسبي واولاً فهو ليس بتليل في نفسه وانظر لقول سيويه وتراهم يقولون (قولهم وغيرها) بهذا اخلص من الاول (قولهم ليا انفصال) بهذا اخلص من الثاني لاقتضائه ان كسرة لانفصال تماثل لها ولا يرد عليه انه يوهم الشيوخ وقد علمت قلته فقد اربناك رده (قولهم اعني ترك الخ) انما اعني ذلك ليشير الى علته قوله لاصل من رجوعه الى العدم (قولهم الا لسبب محقق) اي محقق السببية اي مشبها وذلك بانفصاله اما اذا انفصل فلا يكون مثبت السببية لذلك الفصل فما قيل لا معنى للتحقق هاهنا ليس بشي (قولهم اقوى منها في نحو الخ) اي لبعده المانع في الاول اكثر من الثاني لكن رد عليه بان المثال الاول عدم كلف حرف الاستعلاء فيه حتى عند من يعتد بحرف الاستعلاء للاجماع على عدم لا تعداد بالمفصول باكثر من حرفين فالاولى تبديله بما يكون الفاصل فيه حرفين فقط ولعمري ان هذه فريضة بلا مزية فقد قدم الشارح قريبا قوله وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر رابعا ومثال ذلك يريد ان يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد (قولهم لا يوثر الا متصلا) المراد من انفصاله عدم انفصاله فيصح التمثيل له باقى احمد ويسقط ما قيل ان السبب لا يقال فيه متصل او منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الماملة وحسنا السبب قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء في الطرف واحمد لا دخل له في الامالة فكان الاولى حذفه تدبر (قولهم فعل التمثيل بايا التي هي حرف نداء) سياقي ان العرب املتها شذوذا ثم التمثيل حيثشذ بين على قول الناظم بان حرف الاستعلاء يمنع امالة سبب الكسرة والياء (قولهم منع السبب المنفصل) ان كان قوله المنفصل نعتا للسبب يكون اطلق السبب على المانع باعتبار تسبب العدم عليه وان كان نعتا لمحذوف اي المانع المنفصل وازافة منع اضافة مصدر لمفعوله وما بعده الفاعل فلا يحتاج لذلك تدبر (قولهم مخالفة لكلام غيره الخ) وهي محتملة لان تكون مقصودة له على ان ذلك راي له ومحتملة لان تكون خطأ ولا جزم باحد الامرين من مجرد هذا (قولهم الا في ما اميل لكسرة عارضة الخ) وجه استثناء الصورة الاولى ان عروض السبب صيرة على شرف الزوال فكان اقل شيء يزيد ووجه استثناء الصورة الثانية ان امالة الالف فيها وان كثرت سماعا نازحة عن القياس فكان اقل شيء يزيلها ايضا ووجه هذا ايضا بتنزل الضمير مع ما قبله

اضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فاملوا للكسرة فشهوة بالكلمة الواحدة فقد بان لك ان كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق ان يقول وغيره ليا انفصال لا تمل وانما كان ذلك في الياء دون الكسرة لما سبق من ان الكسرة اقوى من الياء (والكلف قد يوجب ما ينفصل *) من الموانع كما في نحو يريد ان يضربها قبل فلا تماثل الالف لان القاف بعدها وهي مانعة من الامالة وانما اثر المانع منفصلا ولم يوثر السبب منفصلا لان الفتح اعني ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه لادنى سبب ولا يخرج عنه الا لسبب محقق * تنبيهات * الاول فهم من قوله قد يوجب ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة اخرى فيميل الا ان الامالة عنده في نحو مررت بمال ملق اقوى منها في نحو بمال قاسم * الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يوثر الا متصلا وان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيقال اتى احد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل باقى قاسم نظر فان مقتضاه ان حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فعل التمثيل بايا التي هي حرف نداء فصحفيها الكتاب باقى التي هي فعل * الثالث في اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن صفور في مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلوات الضمائر نحو اراد ان يعرفها قبل . ا . د .

منزلة كلمة واحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية
 لحمل قوله في النظم الخ) يريد ان عبارة المصنف
 في هذا الكتاب هي عبارته في الكافية وقد شرح
 عبارة الكافية بتعميمها لغير الصورتين اللتين في كلام
 ابن صفور حيث قال ان سبب المنع قد يؤثر
 منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك
 الامالة فيكون ذلك شرحا لعبارة هنا لان اتحاد
 العبارتين يدل على هذا كلام الصريح على انه لو
 لم تتحد العبارتان لحمل كلامه هنا على ما شرح
 به كلامه ذلك لان الاصل توافق كلاميه الا
 لصارف قوي فما قيل لا يخفى ان ما في شرح
 الكافية لا يمنع صحة الحمل على الصورتين لجواز
 ان يكون الناظم مخالفا لما في شرح الكافية كما يقع
 له كثيرا ليس بشيء (قوله لكونها آخر مجاور
 ما اميل آخره) هذا صريح في ان الشارح حامل
 للمجاورة على ما يتناول الصورتين وانه لا قصور
 في قوله سابقا لمجاورة المال وان وهم فيه بعضهم
 (قوله لا للتناسب) اي لان التناسب علة
 ضعيفة كما تقدم لا يصار اليها الا عند عدم غيرها
 فاندفع ما قيل ما المانع من كونها للسببين معا
 (قوله نحو الضحى والربا) قوة الكلام تعطي
 انه لم يقصد منها الا التمثيل لتبنيته ما كان من
 ذوات الواو بالياء وان قوله فاميلت لالف اي من
 الضحى ليس الا فال للعهد والمعهود قوله سابقا
 واما الضحى فقد قال غيره الخ فيندفع ما قيل ان
 سبب امالة الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار
 رجوع الفه الى الياء في التثنية (قوله فامالهما
 جميعا) الاولى لرجوعها ياء في التثنية والثانية
 للتناسب ولا يمنع حرف الاستعلاء الساكن بعد
 الكسر (قوله تطرد امالتهما) اي تكثر لا تنقاس
 كما هو ظاهر (قوله لا تمنع الامالة فيما عرض
 بناوه) اي لكونه لا يصدق عليه انه لم ينل
 التمكن اصلا (قوله خلاف ما اوهمه كلامه)

ولولا ما في شرح الكافية لحمل قوله في النظم والكف قد يوجب الخ على هاتين
 الصورتين لاشعار قد بالتثليل (وقد امالوا لتناسب بلا * داع سواء كعمادا وتلا *) هذا
 هو السبب السادس من اسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة
 والامالة لمجاورة المال وانما اخره لضعفه بالنسبة الى اسباب المتقدمة ولامالة الالف
 لاجل التناسب صورتان احدهما ان تمال لمجاورة الف ممالاة كامالة الالف الثانية
 في رايت عمادا فانها لمناسبة الالف الاولى فانها ممالاة لاجل الكسرة والاخرى ان تمال
 لكونها آخر مجاور ما اميل آخره كامالة الف تلا من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها
 انما اميلت لمناسبة ما بعدها مما الفه عن ياء اعني جلاها ويفشاها * تنبيهان * الاولى
 ليس بخفى ان تمثيله بتلا انما هو على راي غير سيبويه كالبرد وطائفة اما سيبويه
 فقد تقدم انه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وان كانت الفه عن واو
 لرجوعها الى الياء عند البناء للمفعول فامالته عنده لذلك لا للتناسب وقد مثل في
 شرح الكافية لذلك بامالة الضحى والليل اذا سجي فاما سجي فهو مثل تلا
 ففيه ما تقدم واما الضحى فقد قال غيره ايضا ان امالة الفه للتناسب وكذا والشمس
 وضحاها ولاحسن ان يقال انما اميل من اجل ان من العرب تن ينثي ما كان من
 ذوات الواو اذا كان مضموم لاول او مكسورة بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان
 ورببان فاميلت لالف لانها قد صارت ياء في التثنية وانما فعلوا ذلك استثناء للواو
 مع الضمة والكسرة فكان لاحسن ان يمثل بقوله تعالى شديد القوى * الثاني ظاهر
 كلام سيبويه انه يقاس على امالة لالف الثانية في نحو رايت عمادا لمناسبة الاولى
 فانه قال وقالوا مغزانا في قول سن قال عمادا فامالهما جميعا وذا قياس (ولا تمل ما لم
 ينل تمكنا * دون سماع غيرها وغيرنا *) اي الامالة من خواص الافعال والاسماء المتكئة
 فلذلك لا تطرد امالة غير المتكئة نحو اذا وما الاها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا
 ونظر اليها فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما و اشار بقوله دون سماع الى ما سمعت
 امالته من لاسم غير المتكئة وهو ذا الاشارية ومتى وانى وقد اميل من الحروف بلى
 ويا في النداء ولا في قولهم اما لا لان هذه الاحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك
 مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا لكونها مستقلة وعن سيبويه وتن وافقه امالة
 حتى وحكى امالتهما عن حمزة والكسائي * تنبيهات * الاولى لا تمنع الامالة فيما
 عرض بناوه نحو يافتى ويا جبلى لان الاصل فيه لاعراب * الثاني لا اشكال في جواز
 امالة الفعل الماضي وان كان مبنيا خلاف ما اوهمه كلامه قال المبرد وامالته عسى
 جيدة * الثالث انما لم تمل الحروف لان انها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة

ان سمي بها اميالت وعلى هذا اميلت الراء من المر والرو الهاء والطاء والمحاء في فوائض
 السور لانها اسماء ما يلفظ به من الاصوات المنقطعة في مخارج الحروف كما ان غاق
 اسم لصوت الغراب وطبخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت اسماء لهذه الاصوات ولم
 تكن كما ولا ارادوا بالامالة فيها الاشعار بانها قد صارت من حيز الاسماء التي لا تمتنع
 فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون اميلت الفوائض لانها مصورة والمتصور تغلب عليه
 الامالة وقد رد هذا بان كثيرا من المتصور لا تجوز امالته وقال الفراء اميلت لانها اذا
 ثبتت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو با وقا وثا
 انتهى (والفتح قبل كسر راء في طرف * امل) كما تمال الالف لان الغرض الذي
 لاجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة
 كما انه موجود في الحرف ولامالة الفتحة سببان الاول ان تكون قبل راء مكسورة
 متطرفة (كلابسر مل تكف الكلف *) ترمي بشرر غير اولي الضرر والثاني سياقي *
 تشبيهات * الاول فهم من قوله والفتح ان الممال في ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه
 امالوا المفتوح فيه تجوز * الثاني لا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو
 من البقر او في راء نحو بشرر او في غيرها نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل
 كسر راء ان الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رم وقد نص غيره على ذلك * الرابع
 ظاهر صنيعه ان الفتحة لا تمال إلا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم تمال
 وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان الفاصل بين الفتحة والراء ان كان
 مكسورا او ساكنا غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة في
 نحو اشرو في نحو عمرو ولا في نحو بجير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف
 في بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر الى الغالب
 وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء في قولهم رايت خبط رياح
 وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست بلام *
 السادس اطلق في قوله امل فعلم ان الامالة في ذلك وصلا ووقفا بخلاف امالة
 الفتحة للسبب الاتي فانها خاصة بالوقف وقد صرح به في شرح الكافية * السابع
 هذه الامالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية * الثامن بقي لامالة الفتحة لكسرة
 الراء شرطان غير ما ذكر احدهما ان لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من
 الغير نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل والاخر ان لا يكون بعد الراء
 حرف استعلاء نحو من الشوق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه ايضا فان
 تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع
 قبلها فلهذا اميل نحو من الضرر * التاسع منع سيبويه امالة الالف في نحو من المحاذر
 اذا اميلت فتحة الذال قال ولا تقوى على امالة الالف اي ولا تقوى امالة الفتحة
 على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف ان سن امال الف عمادا لاجل امالة

الا في

الالف قبلها امال هنا الف المحاذر لاجل امالة فتحة الذال وضعف بان الامالة عليها للامالة من الاسباب الضعيفة

فينبغي ان لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو امالة الالف لاجل امالة الالف قبلها او بعدها (كذا) الفتح (الذي يليه ها التانيث
 في * وقف اذا ما كان غير الف *) هذا هو السبب الثاني من سببي امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها هاء التانيث إلا ان امالتها
 مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائي في احدى الروايتين عنه والرواية الاخرى انه امال اذا كان قبل الهاء احد خمسة عشر حرفا

إلا في النوع المسموع منها وهو امالة كالف لاجل امالة كالف قبلها او بعدها فتقيس الافراد التي لم تسمع من هذا النوع على الافراد التي سمعت منه (قولهم فجئت زينب لذود شمس) زينب وشمس اسما امرأتين والمجئ النزول عن الركبتين والذود الثلاثة ابعة الى العشرة او خمس عشرة او عشرين ولا كهر من الكهر وهو النهار والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة (قولهم فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة) اي لبعده شبه كالف حينئذ بالف التانيث بوقوع الهاء بعدها والف التانيث لا تقع بعدها (قولهم راجع الى الفتح) اي لانه المذكور سابقا في قوله والفتح قبل كسر راء في طرف ولان الصواب ان الممال الفتح لا المفتوح واشعر قوله واذا كان كذلك فلا وجه الخ بانه اذا لم يكن كذلك بان لم يراع قوله سابقا والفتح الخ ولا ما هو الصواب المتقدم وجعل موصوف الذي ما هو اعم من الفتح فللاستثناء اي لاخراج المذكور باداة الاستثناء التي هي غير لا بمجرد اداة الشرط وجه لانه اذا اخرج كالف يبقى الفتح وقوله فكان حق العبارة عطف على فلا وجه فيتسلط عليه واذا كان كذلك الخ فيقتضي انه اذا لم يكن كذلك لا يكون حق العبارة ما ذكر هكذا يقرر كلامه فما قيل قوله لا وجه لاستثنائه كالف اي لعدم دخوله في الفتح ويحتمل ان يجعل موصوف الموصول ما هو اعم من الفتح فيصح استثناء كالف منه ولا يبقى إلا الفتح لان ما قبل التاء لا يكون إلا مفتوحا او الفا والمراد بالاستثناء في كلامه اللغوي اذ الواقع فيه شرط لا استثناء غير صحيح (قولهم شبهت بالف التانيث) اي في المخرج والدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف والاختصاص بالاسماء (قولهم في الرفع والنصب) اي واما في الجر فالسبب الكسرة لا كثرة الاستعمال (قولهم وامالة الناس) اي هذا اللفظ فهو من اضافة المصدر لمفعوله لا لفاعله يدل على ذلك ما بعده *

* التصريف *

(قولهم التصريف) وزنه تفعيل واصله تصريف على وزن تفعّل فابدلت الراء الثانية لحصول التكرار بها ولقربها من الطرف الذي هو محل التغيير ياء لمناسبة الكسرة قبلها هذا هو تصريف التصريف (قولهم فيطلق على شيئين) ظاهر هذا ان لا يطلق

يجمعها قولك فجئت زينب لذود شمس وفصل في اربعة يجمعها قولك اكهر فامال فتحها اذا كان قبلها كسرة او ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات وشمل قوله ها التانيث هاء المبالغة نحو علامة وامالتها جائزة وخرج بها التانيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح واحترز بقوله اذا ما كان غير الف عما اذا كان قبل الهاء الف فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة * تنبيهات * الاول الضمير في قوله يليه راجع الى الفتح لانه الذي يمال لا الحرف الذي يليه هاء التانيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه كالف بقوله اذا ما كان غير الف اذ لم يندرج كالف في الفتح وهو انما فعله لدفع توهم ان هاء التانيث تسوغ امالة كالف كما سوفت امالة الفتحة فكان حق العبارة ان يقول عاطفا على ما تقدم

* وقبل ها التانيث ايضا ان تقف ولا تمال لهذه الهاء كالف * الثاني انما قال ها التانيث ولم يقل قا التانيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء فان الفتحة لا تمال قبلها * الثالث ذكر سيبويه ان سبب امالة الفتحة قبل هاء التانيث شبه الهاء بالكالف فامال ما قبلها كما يمال ما قبل كالف ولم يبين سيبويه باي الف شبهت والظاهر انها شبهت بالف التانيث * خاتمة * ذكر بعضهم لامالة كالف سببين غير ما سبق احدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في را وما اشبهها من فواتح السور فقال سيبويه وقالوا را ويا ونا يعني بالامالة لانها اسماء ما يلفظ به فليست كالي وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجيم التي في اوائل السور ان كان في آخرها الف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان في وسطها الف نحو كافي وصاد فلا خلاف في الفتح والاخر كثرة الاستعمال وذلك امالتهم العجاج علما في الرفع والنصب وكذلك العجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وامالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان في آخر شرح اللمع روى عبد الله بن داود عن ابي عمرو بن العلاء امالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قاله في شرح الكافية قال وهذه رواية احمد بن يزيد الحلواني عن ابي عمر الدوري عن الكسائي ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي . اه . واعلم ان لامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله اعلم *

(التصريف)

اعلم ان التصريف في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح اي تغييرها واما في الاصطلاح فيطلق على شيئين الاول

اطلاق المشترك اللفظي على معنييه لا اطلاق الكلي على جزئيه وقوله لاني
اولا وهذا القسم وثانيا الثاني الخ يخالفه فكانه تسمح واراد من التسم احده
الشيئين نعم تعريف صاحب التوضيح ملائم لذلك انه ملائمة (قوله تحويل
الكلمة الى ابنية الخ) التعبير في هذا بالتحويل وفي ما بعده بالتغيير تفنن ثم
لاظهر ولاولى تحويل الكلمة الى بنية مخالفة لها لغرض معنوي اذ لا يتوقف تحقق
التصريف على ان تحول الكلمة الى ابنية متعددة ولا ان يكون ذلك لصروب
من المعاني (قوله كالتصغير والتكبير) لاولى ان يراد منهما البنات ويكونا
مثالين للابنية فان جملا على المعنى المصدري وجعلا مثالين للتحويل لم يناسب
قوله بعده واسم الفاعل واسم المفعول إلا بتقدير اي وصوغ اسم الخ (قوله
بذكرة قبل التصريف) اي بذكر ما صدقانه قبل ما يترجمون بقولهم التصريف
(قوله لغير معنى طار عليها) بهذا باين التسم لااول ولما كان هذا لا ينافي فقد
الغرض اللفظي وان غاية زاد قوله ولكن لغرض آخر لفظي فهو من تشمة تعريف
هذا التسم (قوله وينحصر) اي الغرض لاخر الذي هو الغرض اللفظي
(قوله وقد اشار الشارح الى الامرين الخ) اشار الى الاول بقوله تغيير بنيتها
بحسب ما يعرض لها من المعنى والى الثاني بقوله ولهذا التغيير احكام الى قوله
وشبه ذلك ووجه كون الامر لااول مشارا اليه لا مصرحا به انه عبر فيما سبق
بالتحويل وفي هذا بالتغيير ولم يصرح هناك بان المغير البنية وصرح هنا به
وصرح هناك بالمغير اليه ولم يصرح هنا به فقد يتوهم من ذلك تغايرهما ووجه
كون الامر الثاني مشارا اليه ان المستفاد من كلامه آخرا اطلاق التصريف على
معرفة احكام بنية الكلمة بما لحرفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك
فقد اخذ في هذا المعنى العلم ولم ياخذ في المعنى السابق وبين الاحكام بالاصالة
والزيادة واعلال وهذه تفاصيل للاغراض اللفظية لذلك التغيير السابق وذكر
اغراض الشيء اشارة الى ذلك الشيء في الجملة (قوله وتغيير المصدر) عطف
على تغيير المفرد (قوله واسمي الفاعل الخ) عطف على الفعل (قوله ولهذا
التغيير احكام كالصحة واعلال) لانصاف ان جعل الصحة واعلال احكاما
لذلك التغيير السابق غير مقبولة عند الطبع السليم (قوله فالتصريف اذن
الخ) هذا مفرع على قوله ومعرفة الخ (قوله بما لحرفها الخ) بدل اشتمال
من قوله باحكام الخ هذا غاية ما يقال في شرح هذا المقام (قوله إلا بالاسماء
المتكئة الخ) اي من اللغة والعربية واما غيرها فلا نظر لصاحب التصريف
له (قوله واما لمحق التصغير ذا) هذا انما يناسب التصريف الذي جرت
عادة المصنفين بذكره قبل التصريف على ما سبق (قوله فشاذ) فيه تغليب
بالنسبة للعل فان الحذف والابدال فيها لغات كما تقدم (قوله لكثرة تغيرها)
اي لانها وضعت على ان تدل على الزمان بصيغها فكلمة تغير المدلول تغير الدال

قوله ولظهور

تحويل الكلمة الى ابنية مختلفة لصروب من المعاني
كالتصغير والتكبير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم
جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل
الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والاخر تغيير
الكلمة لغير معنى طار عليها ولكن لغرض آخر وينحصر
في الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام
وهذا التسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد اشار
الشارح الى الامرين بقوله تصريف الكلمة هو تغيير
بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى
الثنائية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمي
الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصحة واعلال
ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف
فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحرفها
من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك . اذ .
ولا يتعلق التصريف إلا بالاسماء المتكئة والافعال
المصرفة واما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف
بها كما اشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من
الصرف بري * وما سواهما بتصريف حري *) اي
حقيق والمراد بشبه الحرف بالاسماء المبنية والافعال
الجمادة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه
الحرف في الجمود واما لمحق التصغير ذا والذي
والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فشاذ
يرقف عند ما سمع منه * تنبيهه * التصريف وان
كان يدخل بالاسماء والافعال إلا انه للافعال بطريق
لاصالة لكثرة تغيرها

وظهر الاشتقاق فيها (وليس ادنى من ثلاثي يرى * قابل تصريف سوى ما غيرها *)
 يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصريف الا ان يكون
 ثلاثيا في الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرج من قبول التصريف وقد فهم
 من ذلك امران احدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينتصان في اصل الوضع من ثلاثة
 احرف لانهما يتبدلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون في اصل الوضع على
 حرف واحد ولا على حرفين والاخر ان الاسم والفعل قد ينتصان عن الثلاثة بالحذف
 اما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد او عينه نحو سه او فانه
 نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحوم الله عند سن يجعله محذوفا من ايمن الله
 وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل واما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل
 وبغ وسل وقد يرد على حرف واحد نحو كلامي وق نفسك وذلك فيما اعتلت فاره
 ولامه فيحذفان في الامر (ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعة ادا *)
 اي ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرع فغاية ما يصل اليه المجرد
 خمسة احرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة احرف
 فالثلاثي لاصول نحو اشهباب مصدر اشهب والرباعي لاصول نحو احرنجم مصدر
 احرنجت الابل اي اجتمعت واما الخماسي لاصول فانه لا يزد فيه غير حرف
 مد قبل الاخر او بعده مجردا او مشفوعا بهاء التانيث نحو ضرفوط وهو العطاء الذكر
 وقبشرى وهو البعير الذي كثير شعره وعظم خائمه والمشفوع نحو قبعثرة وذرقرع بلانته
 لانه زيد فيه حرفان واحدهما نون قيل انه لم يسمع الا من كتاب العين فلا يلتفت
 اليه والفرع بلانته دويبة عريضة عظيمة البطن محبضية وقالوا في تصغيرها قريعة وذكر
 بعضهم انه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الاخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان
 عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع اعني مغناطيس * تنبيهان * الاول انما لم يستثن
 هنا هاء التانيث وزيادتي الثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال
 والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاوز سبعة الا بهاء التانيث او زيادتي الثنية او التصحيح
 لما علم من ان هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة لانفصال * الثاني انما قال خمس
 وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكر وتونث فباعبار تذكيرها ثبتت
 الهاء في عددها وباعبار تانيثها تسقط التاء من عددها (وغير آخر الثلاثي افصح وضم *
 واكسر وزد تسكين ثانيه تعم *) تقدم ان المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي
 الغسمة العتلية ان تكون ابنيهما اثني عشر بناء لان اوله يقبل الحركات الثلاث ولا
 يقبل السكون اذ لا يمكن لا ابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون
 ايضا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنا عشر فهذه جملة اوزان الثلاث المجرد
 كما اشار الى ذلك بقوله تعم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (اعمل) من هذه الاوزان
 لاستثقالهم لانفعال من كسر الى ضم واما قراءة بعضهم والسماء ذات الحجب بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين
 احدهما ان ذلك من داخل اللغتين في حربي الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرها فركب القاري منهما هذه القراءة
 قال ابن جني اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال في شرح الكافية
 وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة وبن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه
 لا يمكن صروض ذلك له والاخر ان يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل

(قولهم وظهر الخ) انظر ما المراد منه ثم بعد
 مدة رايت العبارة في بعض شروح اللامية بلا واو
 عطف على انه علت لما قبل وهو ظاهر (قولهم
 وقد فهم من ذلك امران الخ) دفع لما يورد من
 ان هذا البيت مستغنى عنها لان الثنائي والاحادي
 من شبه الحرف (قولهم اشهب) اي صار
 اشهب وهو لون معروف (قوله العطاء الذكر)
 العطاء عبارة الفاموس العذفوط او ذكر العطاء او هو
 من دواب الجن وركابهم (قولهم محبضية) اي
 منتخبة البطن (قولهم نحو مغناطيس) بكسر
 الميم هو حجر يجذب الحديد وقد نلطف سن قال
 طابوا الجهالة وازدروا بحدوقها
 وتهاوتوا بحدوثها في المجلس
 وهي التي يتناد في يدها الغنى
 وتعيثها الدنيا برغم المعطس
 ان الجهالة للغنى جذابة

جذب الحديد حجارة المغنطس
 (قولهم وكان عربيا) انما زاد ذلك لان صاحب
 الفاموس ذكر انه معرب (قولهم لما علم من ان
 هذه الزوائد الخ) اي في باب النسب في والف
 التانيث حيث مدا الخ (قولهم حربي الكلمة)
 اي طرفي على حد سن يعبد الله على حرف وفي
 نسخة جزاي وفي نسخة طرفي (قولهم قال
 ابن جني اراد ان الخ) فاندته تبيين هذا الوجه
 والتنبيه على ان المراد من التداخل المذكور خلط
 احدي اللغتين بالاخري تساهلا وعدم ضبط
 كما يكاد ان يصرح به كلام شرح الكافية الا في لا
 التداخل المعبر المستعمل في كلامهم لانه مع قلته لا
 يكون في الكلمة الواحدة كما هنا فاذفع ما قالوه ان
 التداخل لم يعهد الا في الكلمتين ولم يعهد في

وهذا احسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقل *) في لسان العرب
 (لتصدهم تخصيص فعل بفعل *) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء
 منه دتل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب اليها ابو الاسود
 الدولي وانشد لاختش لكعب بن مالك الانصاري
 « جاوا بجيش لوقيس معرسه * ما كان إلا كمعوس الدتل » والرثم اسم للاست
 والوعل لغة في الوعل حكاة الخليل فثبت بهذه اللفاظ ان هذا البناء ليس بمهمل
 خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر * تنبيسه * قد فهم من كلامه ان ما عدا
 هذين الوزين مستعمل كثيرا اي ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة اوزان اولها فعل
 ويكون اسما نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فعل ويكون اسما نحو فرس وصفة
 نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون
 اسما نحو ضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو عدل وصفة نحو
 نكس وسادسها فعل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة إلا في
 حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا وقال غيره لم يات من الصفات على
 فعل إلا زيم بمعنى متفرق وءدا اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه فيما
 في قراءة سن قرا دينا قيما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام . اه . واستدرك بعض
 النحاة على سيبويه الفاظا اخر وهي سوى في قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى
 وماء روى وماء صرى وسبي طيبة ومنهم من تناولها وسابها فعل ويكون اسما نحو
 ابل ولم يذكر سيبويه من فعل إلا ابلا وقسال لا نعلم في الاسماء والصفات غيره وقد
 استدرك عليه الفاظ فمن الاسماء اطل وهي الخاصرة ذكرة المبرد وروى قول امرئ
 القيس له اطلا طي بالكسر وقيل كسر الطاء اتباع ووتد ومشط ودبس لغة في الاطل
 والوتد والمشط والدبس وقالوا باستانه حبرة اي قلع وقالوا للعبة الصبيان حلج بلج
 وجلن يلن وقالوا حبك لغة في الحبك كما تقدم وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم
 اتان ابد وامته ابد اي ولود وامرأة بلز اي ضخمة قال ثعلب ولم يات من الصفات
 على فعل إلا حرفان امرأة بلز واتان ابد واما قوله
 « علمها اخواننا بنو عجل * شرب النبيذ واصطفاقا بالرجل » فهو من النقل للوقف
 او من الاتباع فليس باصل وثانها فعل ويكون اسما نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها
 فعل ويكون اسما نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فعل ويكون اسما نحو عنق
 وصفة وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشل وناقته سرح اي سريعة (وافتح وضم
 واكسر الثاني من * فعل ثلاثي) اي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة ابناء لانه لا يكون
 إلا مفتوح الاول وثانيه يكتون مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لثلا يلزم
 التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل ويكون متعديا نحو ضرب
 ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجيء فعلا مطاوعا
 لفعل بالفتح

(قولم فيهما) لاولى اسقاطه تامل (قولم والثاني فعل) منه نعم وبئس والسكون عارض
 (قولم ولزومه اكثر من تعدييه) وجهه ان امثلة اللازم منه وصلت لنحو مائة وتسعين
 وامثلة المتعدي وصلت لنحو اربعين مثالا مذكورة في كتب اللغة (قولم نحو شنب وפלج
 الخ) اعادة كلمة نحو للاشارة الى ان كل مثالين لقسم من الاقسام الاربعه على طريق اللف
 والنشر المرتب وان لم يظهر لذكر مثالين لكل فائدة ومعنى شنب ثغرة صار ذا رقة وعذوبته
 ومعنى بلج جبينه لم يكن بين حاجبيه شعر ومعنى اذن وعين كبرت اذنه وعينه (قولم
 إلا بتضمين او بتحويل) الباء للسببية فيهما اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان الفعل به
 وان كان اصله متعديا لكن حقه اذا حول الى فعل ان يكون لازما فيبقائه متعديا يصدق
 عليه انه لولا كونه محولا عن المتعدي ما تعدى ولا معنى لسببية التحويل في تعدييه إلا
 هذا فما قيل لا يصح ان تكون الباء للسببية لان التحويل ليس سببا قطعيا ولا يعطف على
 السبب إلا سبب مثله ليس بشي (قولم عند حذف العين) اي عند ارادته وإلا فالحذف
 متأخر عن النقل (قولم واليه ذهب في التسهيل) لم يذكر في التسهيل إلا ان فعل لا
 يتعدى إلا بتضمين او نقل لكن لما كان التحويل ملزوما للنقل صح نقل اثبات التحويل عن
 المصنف ونقل نقيه عن ابن الحاجب فيما سياتي فتفهم (قولم لبيان بنات الواو لا للنقل)
 يريد ان الضم في فاء الكلمة عند هذا الفاعل وان كان ينه على ان الكلمة واوية العين كما يراه الفاعل
 لاوول ايضا إلا ان هذا الفاعل يرى ان الفاء مكان اصلي له من غير تحويل ولا نقل بخلاف
 الفاعل لاوول فانه يرى ان الضم منقول للفاء من العين وان الفعل محول من فعل بفتح العين
 الى فعل بنمها هذا معنى عبارة الشرح وما قيل قوله لا للنقل اي فقط وإلا فكون الضم لبيان
 الكلمات صاحبات الواو لا ينافي كونه للنقل ايضا وهم لانه يقتضي ان الفاعل لاوول لا يقول
 بان الضم ينه على ان الكلمة من بنات الواو مع ان الكلام السابق صريح في خلافه (قولم
 إلا لمعنى مطبوع عليه الخ) خلاصته ان الاقسام ثلاثة لاوول ما يكون لمعنى مطبوع عليه من
 قام به كحسن وكرم الثاني ما اشبهه في كونه ثابتا غير زائل وان فارقه بكونه لمبتدئ مكتسب
 كفصح ووقه الثالث ما اشبه الثاني في كونه لمبتدئ وان فارقه بكونه زائلا نحو نجس اي
 قامت به النجاسة المحسية فانه لمبتدئ ولو لم يسلط عليه الغسل مثلا لطلال زمن لا تصافى
 به فكان بهذا الاعتبار كالثابت ومن هذا القسم ايضا جنب إلا انه يرد عليه ان جنب بمعنى
 خرج منه المني لان الجنابة خروج المني فلا يكون حينئذ شبيها بالثابت لكنه يجاب بان
 الجنابة يترتب عليها منع على الاعضاء يطول زمن لا تصافى به لولا الغسل فصار بهذا الاعتبار
 شبيها بنجس فصح ان يجعل حينئذ من القسم الثالث وبهذا يظهر ان الشبيه بالمطبوع قسم
 لا قسمان كما وهم وان المراد من نجس النجاسة المحسية وان بينه وبين جنب فرقا يصح
 به التشبيه وان لزيادة الشارح كغيره شبه بنجس صحیحة فاعرفه فقد وقف دونه الناظرون
 (قولم لمخصوص الخ) علة لعلية لذا كان (قولم حيو) اي حسنت هيئته (قولم نحو
 لبب وشرر الخ) عبارة التسهيل كهذه في الدلالة في الجملة على تعدد ما ورد من فعل مضعفا
 وان لم يورد في شرحه إلا لبب عن يونس وهو مقتضى الصحاح لكنه ذكر في القاموس فكك

فيهما ومنه قوله « قد جبر الدين كاله فحجر »
 والثاني فعل ويكون متعديا نحو شرب
 ولازما نحو فرح ولزومه اكثر من تعدييه
 ولذلك غلب وضعه للنوعت اللازمة
 والاعراض والالوان وكبر الاعضاء نحو شنب
 وبلج ونحو برى ومرض ونحو سود وشهب
 ونحو اذن وعين وقد يطاوع فعل بالفتح
 نحو خدمه فحذع والثالث فعل نحو
 ظرف ولا يكون متعديا إلا بتضمين او
 بتحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار وقول
 علي ان بشرا قد طلع اليمن ضمن لاوول
 معنى وسع والثاني معنى بلغ وقيل لاصل
 رحبت بكم فحذف الحافض توسعا
 والتحويل نحو سدته فان اصله سدوته
 بفتح العين ثم حول الى فعل بضم العين
 ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين
 وفائدة التحويل لاعلام بانه واوي العين
 اذ لو لم يحول الى فعل وحذفت عينه
 لالتقاء الساكنين عند انقلابها الفال لالتبس
 الواوي باليائي هذا مذهب قوم منهم
 الكسائي واليه ذهب في التسهيل وقال
 ابن الحاجب واما باب سدته فالصحيح
 ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا
 يرد فعل إلا لمعنى مطبوع عليه سن هوقاتم
 به نحو كرم وكرم او كمطبوع نحو فقمه
 وخطب او شبهه نحو جنب شبه بنجس
 ولذا كان لازما لمخصوص معناه بالفاصل
 ولا يرد ياتي العين إلا هيو ولا متصرفا
 ياتي اللام إلا نهو لانه من النهية وهي
 العقل ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا نحو
 لبب وشرر وقالوا لبب وشرر بكسر العين
 ايضا ولا غير مضموم عين مضارعه إلا
 بتداخل لغتين كما في كدت تكاد والماضي
 من لغة مضارعه تكود حكاة ابن خالويه

والمضارع ماضيه كدت بالكسر فاخذ الماضي من لغة والمضارع من اخرى وشار بقوله (ورد نحو ضمن *) الى ان من ابنية الثلاثي المجرد
 الاصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون ابنية الثلاثي المجرد اربعة والى كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا ذهب المبرد وابن
 الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب البصريون الى انها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف

عن سيبويه وهو اظهر القولين وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها * تشبيهات * كاول لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير مختلفة وانها فتحة لان الفتح اخف من الضم والكسر فاعتباره اقرب * الثاني ما جاء من الافعال مكسور الاول او ساكن الثاني فليس باصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد * الثالث مذهب البصريين ان فعل الامر اصل براسه وان قسمت الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون الى ان الامر مشتق من المضارع فالتسمة عندهم ثنائية فعلى الاول الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله ان يذكر فعل الامر او يتركها معا كما فعل في الكافية قال في شرحها جرت عادة النحويين ان لا يذكر وا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع ان فعل الامر اصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمجازي ان فعل ما لم يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغي على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة ان يذكر للرباعي ثلاث صيغته للماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج إلا انهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الاخرين لجر يانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء اصلتها كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعالها انتفاء اصلتها هذا كلامه (ومتناه) اي الفعل (اربع ان جردا *) ولم حينئذ بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة ابنية واحد للماضي المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من ان عادة النحويين لاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق (وان يزد فيه فما ستا عدا *) اي جاوز لان التصرف فيه اكثر من لاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله لاسم فالثلاثي يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو اخرججم * تشبيهان * كاول قال في التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس او تاء التانيث او نون التاكيد وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو احسن لان هذه في تقدير الانفصال * الثاني لم يتعرض الناظم لذكر اوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولانه سيذكر ما به يعرف الزائد اما الاسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية ابنية وزاد الزبيدي عليه نيفا على الثمانين إلا ان منها ما يصح ومنها ما لا يصح واما الافعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وفي بعضها خلاف وهي افعل نحو اكرم وفعل نحو فرح وتفعل نحو تعلم وفاعل نحو ضارب وتفعل نحو تضارب وافتعل نحو اشتمل وانفعل نحو انكسر واستفعل نحو استغفر وافعل نحو احمر وافعال نحو اشهاب الفرس وافعول نحو اغدودن والشعر وافعول نحو اعطوط فرسه اذا اعروراه وافعولل نحو اخشوشن وافعيل نحو اهبينخ وفوعل نحو حوقل اذا ادير عن النساء وفعول نحو هرول وفعلل نحو شملل اذا اسرع وفيعل نحو بيطر وفعيل نحو طشيا رايم ورجيا اذا غلط وفعل في نحو سلقاه اذا الفاه على قفاه وافعلى نحو اسلنتي وافعلنا نحو احبنا

لنت في احبتي اذا نام على بطنه وافعلل نحو اخرنظم اذا غضب وفعلل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل اذا مسح يده اي بالمدد الكثير تندل ويجبي كل واحد من هذه الاوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال ايرادها هنا وللمزيد من رباعيها ثلاثة ابنية تفعلل نحو تدحرج وافعلل نحو اخرججم وافعلل نحو افشعروهي لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ما سبق باخرججم زادوا

فيه الهمزة وادغموا الاخير فوزنه. لان افعال ويدل على المحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره (لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل * وفعلل وفعلل ومع فعل فعلل *) اي للرباعي المجرد ستة ابنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثولة بسهل وسججم والسهلب الطويل والشججم الجري وقيل ان الهاء في سهل والميم في شججم زائدتان وجاء بالبناء عجز شهرية وشهيرة للكبيرة وبهكئة للضخمة الحسنة الثاني فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب ايضا وصفته نحو خرمل قال الجرمي الخرمل المرارة الحمقاء مثل الخذعل ونحو ناقته دلتم قال الجوهري وهي التي اكلت اسنانها من الكبر الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفته نحو هبلع للاكول الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو واحد برائن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفته نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وفتح وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال ابو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة قال العجاج « وقد اتاه زمن الفطحل والصخر مبتل كطين الوحل » وقال آخر « زمن الفطحل اذ السلام رطاب » وصفته نحو سبطر وهو الطويل الممتد وجمل قمطر اي صلب ويوم قمطر اي شديد السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفته نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم * تنبيهات * الاول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البناء السادس ليس ببناء اصلي بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحاب وبرقع في الاسماء وجرشع في الصفات وقالوا للمخلب برثن ولشجر البادية عرفط وكساء مخطط بوجد ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والافخش الى انه بناء اصلي واستدلوا لذلك بامرين احدهما ان الاخفش حكى جوذرا ولم يحك فيه الضم فدل على انه غير مخفف وهو مردود فان الضم فيه منقول ايضا وزعم الفراء ان الفتح في جوذرا اكثر وقال الزبيدي ان الضم في جميع ما ورد منه افسح والاخر انهم قد الحقوا به فقالوا عندد يقال مالي عن ذلك عندد اي بد وقالوا عاطت الناقته عوططا اذا اشتهدت الفحل وقالوا سودد فجاءوا بهذه الامثلة مفكوكته وايست من الامثلة التي استثنى فيها فك المثليين لغير اللاحق فوجب ان يكون اللاحق واجاب الشارح باننا لا نسلم ان فك لادغام لللاحق بنحو جخدب وانما هو لان فعلا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل وان سلمنا انه لللاحق فلا نسلم انه لا يحق الا بالاصول فانه قد الحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فالحقوة باحرنجم فكما الحق بالفرع بالزيادة فكذا يالحق بالفرع بالتخفيف * الثاني ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات اصالة فعلل وقال في التسهيل وتفرغ فعلل على فعلل اظهر من اصلته * الثالث زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جني انه يقال لجوز

القطن الفاسد خرفع ويقال ايضا لزبر الثوب زبر وللضئيل وهو من اسماء الداهية ضمبل وفعل بضم الاول وفتح الثاني

اي عمل البيطرة وهي معالجة الدواب (قولم مجيء مصدره كمصدره) رد بان ذلك لا يكفي لان من شرائطه انه اذا كان في المالحق به زيادة وجب اشتغال المالحق عليها واقعة فيه موقعها في الاصل والنون في احرنجم ليست في اقشعر (قولم وهو النهر الصغير) يطلق ايضا على النهر الكبير الواسع من اسماء الاضداد ويطلق على النهر الملتان او فوق الجدول ويطلق على الناقته الغزيرة (قولم والشججم الجري) الذي في القاموس الشججم لاسد والطويل وجسد الانسان او عنقه (قولم نحو خرمل الخ) هو بخاء معجمة فراء فميم فلام المرارة الحمقاء هذا احد اقوال وقيل العجوز المتهدمة ويطلق على الكثير من الناس (قولم مثل الخذعل) الخذعل بخاء معجمة فذال معجمة فعين مهملته فلام (قولم وهي التي اكلت اسنانها) لاظهر ان اكلت بالبناء للفاعل كناية عن عدم بقاء شيء منها (قولم وهو وعاء الكتب) هو ايضا الجملة القوي الضخم والرجل التصير (قولم وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس) هذا احد اقوال وقيل من زمن نوح عليه السلام ويطلق ايضا على السيل وعلى التيار العظيم وعلى الضخم من الابل (قولم نحو جخدب) بجيم فحاء فذال مهملته (قولم ولم يسمع فيها) اي في برثن وعرط وبرجد (قولم نحو جوذرا) الجوز ولد البقرة الوحشية ويقال ايضا جوذرا بالواو كغوفل وجيذر (قولم القطن الفاسد) الخرفع الذي في القاموس انه يقال لجوز الخرفع كتنفذ القطن الفاسد في براعيه وما يكون في جراء العشر وهو حراق لاعراب والقطن المندوف كالخرفع كزبرج (قولم ويقال ايضا لزبر الثوب زبر) هذا رأي وذهب جماعة الى ان ضم الباء لحن ثم ان زبر الثوب ما يقال له في بلدنا الغفولة وفي اخرى

البشيمة (قولم خبعت ودلمز) فسر الخبعت
 بالشديد العظيم الخلق ولم يذكره صاحب القاموس
 والدلمز الصلب الشديد (قوله طحربة) الطحربة
 القطعة من الغيم ومن الثوب (قولم ودوم)
 هو بدال فواو فبدال فميم (قولم يخرج من شجر
 السمرا) وقيل يخرج من شجر العرز واكثر ما يكون
 بجبل بروت من الشام (قولم عرثن) هو بعين
 مهملة مفتوحة فراء مهملة مفتوحة ايضا فتاء
 مشاة فوقية مضمومة لا مثلثة كما وهم فنون
 (قولم وهو نبت) هو الخندقوق او يربطو وهو
 نبات ساقه كساق الرازيانج وجذعه وافرة متكايفة
 عظيم النفع في جميع انواع الوباء ولوجع السن
 المتاكل والاذن والطحخال والصداع المزمن والنزلات
 وغيرها (قوله على فعيل) بفتحين فكسرة فسكون
 (قولم فيكون اسما) قيل اي على التوليد
 الاخيرين ولا يذهب عليك ان الاليق بالقول
 الثالث ان يكون صفة فمن ثم رجع للثاني قائل
 (قولم وقهباس) بالثاني لا بالنون (قولم
 خبعثن) بحاء معجمة فباء موحدة فعين مهملة
 فباء مثلثة فنون (قولم حكي كراع) هو امام
 من ايمة اللغة (قولم كنهبل) فسرته صاحب
 القاموس بشجر عظام تفتح باوة وتضم (قولم
 الا لان الحكم باصالتها موقع في عدم النظير) وتامه
 وهو لم يبال بعدم النظير حيث التزم ان نون
 همدلج اصلية مع انه لا نظير له (قولم مع ان
 نون همدلج الخ) يعني ان قوله باصالة نون
 همدلج مع ادائه ايضا الى اصالة نون كنهبل
 الباطلة باطل من جهة ان القوم قالوا بزيادة
 نون كنهبل مع انه لم يوجد له نظير في كون
 ثانيه نون زائدة متحركة وهو يقتضي ان تكون
 نون همدلج زائدة اخرى واولى لانا وجدنا له
 نظيرا في كون ثانيه نون زائدة ساكنة نحو غير
 وحنظل (قولم يد وجدل) ناظران للنقص فان

نحو خبعت ودلمز وفعل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه
 الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة في الكافية
 فقال وربما استعمل ايضا فععل والمشهور في الزبر والضبيل كسر الاول والثالث * الرابع
 قد علم بالاستقراء ان الرباعي لا بد من اسكان ثانيه او ثالثه ولا يتوالى اربع حركات
 في كلمة ومن ثم لم يثبت فععل واما غلط الضخم من الرجال وناقته غلطة اي عظيمة
 فذلك محذوف من فعال وكذلك دودم وهو شوي يشبه الدم يخرج من شجر السمرا
 ويقال حينئذ حاضت السمرة وكذلك لبن عثط وعجلط وعكط اي تخين خائر ولا
 فععل واما عرثن لثبت يدبغ به فاصله عرثن مثل قرنفل ثم حذف منه النون كما
 حذف الالف من غلابط واستعملوا الاصل والفرع وكذلك عرقصان اصله عرنةصان
 حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ولا فععل واما جندل فانه محذوف من
 جنادل والمجدل الموضع فيه حجارة وجعله الفراء وابو علي فرعا على فعيل واصله جنديل
 واختاره الناظم لان جنديلا مفرد فنفرعيه على المفرد اولى وقد اورد بعضهم هذه الاوزان
 على انها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق (وان علا) للاسم
 المنجرد عن اربعة وهو الخماسي (فع فععل حوى فعلا) كذا فععل وفعل (فالاول من
 هذه الابنية فععل وهو بفتح الاول والثاني والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو
 شمردل للطويل والثاني وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجئ الا صفة
 نحو جحمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيرافي هي العجوز المسنة وقهباس للبراة
 العظيمة وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما والثالث وهو بضم الاول
 وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعل للباطل وللحاديث المستطرفة
 وقذعمل يقال ما اعطاني قذعلا اي شيئا وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والذعملة
 من النساء التصيرة وجمل خبعثن وهو الضخم ايضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه
 سمي الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشبي
 الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل وحزقر وهو القصير * تنبيه * زاد ابن
 السراج في اوزان الخماسي فعلل نحو همدلج اسم بقلته ولم يشبهه سيبويه والصحيح
 ان نونه زائدة والا لزم عدم النظير وايضا فقد حكي كراع في الهمدلج كسر الهاء فلو
 كانت النون اصلية لزم كون الخماسي على ستة اوزان فيفوت تفصيل الرباعي عليه وهو
 مطلوب ولانه يلزم على قوله اصالة نون كنهبل لان زيادتها لم تثبت الا لان
 الحكم باصالتها موقع في عدم النظير مع ان نون همدلج ساكنة ثانية فاشبهت نون
 غير وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة فالحكم
 على نون همدلج بالزيادة اولى وزاد غيره للخماسي اوزانا اخر لم يشبهها الاكثر
 لنذورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وما * غير) من الاسماء المتكسنة ما
 سبق من الامثلة (للزيد او النقص انتهى) * نحو يد وجدل

لاول نقصت منه ياء والثاني الف (قوله واستخراج) ناظر للزيد لزيادة ما عدا خ رج (قوله
او شبه الحرف) اي كمن وكم (قوله او مركب) اي كحضر موت (قوله او اعجمي)
اي كسرخس بشختين فسكون (قوله يقال احتذى به اي اقتدى به) هو بالبناء للفاعل
كالذي بعده على ما هو الانسب بكلمة ايضا (قوله فانه مقدر الوجود) اي فيدخل في قوله
ان يلزم الخ فلا يكون صابطة غير جامعة ويخرج من قوله والذي لا يلزم الزائد فلا تكون
صابطة غير مانعة (قوله في تقدير السقوط) اي فيخرج من قوله ان يلزم فاصل فلا يكون
صابطة غير مانعة ويدخل في قوله والذي لا يلزم الزائد فلا تكون صابطة غير جامعة هكذا
يقرر كلامه لا كما زعم الناظرون واعلم ان هذا الجواب اصله للشارح الثاني كما في التصريح
لكن لانصافى انه يوقع المصنف في ما هو اعظم وهو لزوم الدور فان معرفة كون النون في
قرنفل في تقدير السقوط موقوف على معرفة كونها زائدة كما ان معرفة كون واو يعد مقدرة
الوجود فرع معرفة اصلتها فان اجاب بالالتزام على التوقيف كان مسلما لما الرزم المعترض
فامل (قوله ولذا يقال الخ) للاشارة لكون الزائد اللازم في تقدير السقوط اذ هو الذي
يترتب على النون المذكور فان اردت ان تزيد في المشار اليه كون الساقط لعله كالمقدر فاعتبر
مع القول المذكور ما يلزمه من ان لا اصل ما ليس بساقط الخ ومن عم في المشار اليه واخذ القول
المذكور بمجرد فلم يجد تامل (قوله وللحاق كواو كوثر الخ) للاحاق كما تقدم ان تزيد
حرفا في الكلمة لتصير على هيئة كلمة اخرى اصلية الحروف لتعامل معاملتها وكوثر وجدول
وصيرف ملحقات بجعفر وشير ومعزى ماحقان بدرهم وحنفل ماحق بسفرجل وتكرير
لا مثله للاشارة الى انه لا فرق بين ان تكون الواو ثانية او ثالثة وكذلك الياء ولا بين
ان تكون الالف في وزن جعفر او في وزن درهم ولا بين ان تكون النون ثالثة او رابعة .
والكوثر الكثير من كل شيء والمجدول بالبدال المهملة على ما في القاموس النهر الصغير وفيه كسر
الجيم ايضا فعليه يكون ماحقا بدرهم ونقل عن العقباني جواز اعجام داله بغير ذلك المسمى .
والصيرف كالصيرفي الماحق في الامور وصراف الدراهم . والعشير قال فيه العلامة الشيرازي في
شرح المفتاح الغبار ولا تفتح فيه العين وقد استطرف التكرير التفاضلي منه ذلك في شرحه .
والارطى شجر نوره كنور الخفاف وثمره كالعنب مرة تاكلها الابل غضة وعروقه حمر . والمعزى
خلاف الضان من الغنم والحنفل ٢ بحاء فحيم فنون فقاء فلام سياقي تفسيره في كلام الشارح
قريبا عند الامر الرابع من ادلة الزيادة . والرعرعش المرتعش (قوله كناه زنادقة الخ) ناء
زنادقة عوض عن ياء زناديق وناء اقامة عوض عن الف اقواما على ما تقدم في باب ابيسة
المصادر وسياقي ايضا وسين يستطيع بضم اوله عوض عن الحركة بقيد كونها كانت على الواو
في يطوح بوزن يكرم على ما هو تحقيق مذهب سيوييه حتى لا يرد عليه اعتراض المبرد بان
حركة العين لم تذهب حتى يعوض عنها غايته انها نقلت الى الفاء وميم اللهم عوض عن يا من
يا الله على ما تقدم في باب النداء (قوله كميم ستهم الخ) الستهم كقنذد على ما يفهم من
القاموس العظيم حاقمة الدبر ويويده كلامه لاتي لكن ذكرهم ان الميم زائدة مع ذكر صاحب
القاموس له بوزن تمر وجمل ايضا مفسرا له بالاست بدل على انه لا يتعين فيه ما تقدم .

واستخراج وكان ينبغي ان يقول او الدور
لان نحو طحربة مغاير للاوزان المذكورة
ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر
كما سبق ولهذا قال في التسهيل وما خرج
عن هذه المثل فشاذا او مزيد فيه او
محذوف منه او شبه الحرف او مركب
او اعجمي (والحرف ان يلزم) الكلمة
في جميع تصاريفها (فاصل والذي * لا
يلزم) بل يحذف في بعض التصاريف
فهو (الزائد مثل تا احتذى *) لانك
تقول هذا حذوة فتعلم بسقوط التاء انها
زائدة في احتذى يقال احتذى به اي
اقتدى به ويقال ايضا احتذى اي اتبع
قال « كل الحذاء يحتذى الحائي الوقع »
والحذاء النعل واما الساقط لعله من الاصول
كواو يعد فانه مقدر الوجود كما ان الزائد
اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير
السقوط ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في
اصل الوضع تحيقا او تقديرا واعلم ان
الزيادة تكون لاحد سبعة اشياء للدلالة
على معنى كحرف المضارعة والفاء المفاعلة
واللاحاق كواو كوثر وجدول وياء صيرف
وشير والفاء ارطى ومعزى ونون حنفل
ورعش وللد كالف رسالة وياء صحيفة
وواو حلوبة وللعوض كناه زنادقة واقامة
وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم
ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى
وتكثيره ومن هذا المعنى

٢ الذي في القاموس انه بتقديم الجيم
على الحاء مصححه

من نظيره كسقوط ياء ابطل في اطل ولا يطل المحصورة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل او فرع او نظير على زيادته ان يكون سقوطه لغير علتة فان كان سقوطه لعلته كسقوط واو وعد في يعد او في عدة لم يكن دليلا على الزيادة * رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشر وشربث وهو الغليظ الكثير والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لانها في موضع لا تكون فيه مع المشتق الا زائدة نحو جنغل من الجفلة وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجنغل العظيم الشفة وهو ايضا الجيش العظيم * خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهزمة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو ارنب وافكل يحكم بزيادة هزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر ولافكل الرعدة * سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون من كتناو ونحو حنطاو وسنداو وقدناو فالكنتاو الوافر اللحية والحنطاو العظيم البطن والسنداو والقنداو الرجل الخفيف * سابعها لزوم عدم النظر بتقدير الاصل في تلك الكلمة نحو تشغل بفتح التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعل وهو مفقود * ثامنها لزوم عدم النظر بتقدير الاصل في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تشغل على لغته من ضم التاء والفاء فان تاءه ايضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصلها عدم النظر فانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظر في نظيرها اعني لغته الفتح فلما ثبت زيادة التاء في لغته الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة * تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة والفاء اسم الفاعل * عاشرها الدخول في اوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر وذلك في كنهبل فان وزنه على تقدير اصله النون فعلا كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فنعل وهو مفقود ايضا ولكن ابينة المزيد فيه اكثر ومن اصولهم المصير الى الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادي هو مندرج في السابع . اهـ (بضم فعل قابل للاصول في * وزن) يعني اذا اردت ان تزن كلمة لتعلم الاصل منها والزائد فقابل اصولها باحرف فعمل الاول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام

وتسهيل حروف زيادة ويهدا يظهر ان تفسير الاشارة بما ذكر اولي من تفسيرها بعدم الكون مقابلا باصلي ان صح تامل (قولهم من نظيره) اي بان لا يكون اصلا له ولا فرعا عنه (قولهم على زيادته) متعلق بالاستدلال (قولهم مع عدم الاشتقاق) اي مع عدم علم الاشتقاق بدليل قوله كافي وان لم يعلم الاشتقاق (قولهم وان لم يعلم الاشتقاق) الاولى ان تكون الواو للسجال لا للبالغه ليناسب قوله سابقا كونه مع عدم الاشتقاق (قوله من كتناو الخ) كلها بكسر اولها وسكون ثانيها وفتح ثالثها وسكون رابعها وواو منونة آخرها (قولهم وعلى تقدير زيادتها) فعنل هكذا في النسخ بقاء فعين فنون فلام والصواب فعنل بقاء فنون فعين فلامين لان الاول موجود كثيرا كترنفل بخلاف الثاني (قولهم وقال المرادي هو مندرج في السابع) اي لان لزوم عدم النظر بتقدير الاصل بتقدير اولا لكن الاول عدم هذا الادراج وترك كل قسم على حدة كما لا يخفى (قولهم لتعلم الاصل منها والزائد الخ) هذا الكلام مع ما تقدم يشير الى انك اذا اردت ان تعلم الاصل من حروف والزائد فلك لذلك طريقان الطريق الاول ان تعلم من الحروف ما يلزم الكلمة في جميع تصاريفها وما لا يلزم فتعلم حينئذ الاصل بانه ما يلزم الخ والزائد بانه ما لا يلزم وهذا هو المشار اليه بالبيت السابق والطريق الثاني ان تعلم من حروف الكلم ما يقابلون به في الوزن فعلا من حيث انهم يقابلونه به وما ينطقون به فيه بلفظه الخ ما حرره المصنف فتعلم حينئذ الاصل بانه ما يقابل به احد حروف فعل والزائد بانه ما يكتفى بلفظه وهذا هو المشار اليه بهذا البيت على ما يشير اليه كلام الشارح وانما اثر الشارح هذا التوجيه مع ان المتبادر من كلام المصنف انه قصد مجرد تبين الوزن والتمثيل الذي يذكرونه في التصريف للايماء الى مزيد عنايتهم بتبيين الاصل والزائد وان معرفة الموازين مقصودة لذلك لا لذاتها وعلى هذا فقول الشارح لتعلم هو بفتح التاء وسكون العين وفتح اللام على ما هو المتبادر الذي لا يسوغ العدول عنه بغير صارف ولا يرد عليه ما قيل ان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فلا يصح قول الشارح لتعلم لان المقصود تعريف الاصل بانه ما يقابل به فعل والزائد بخلافه ومعرفة ما يقابل به فعل لا تتوقف على معرفة عنوان انه اصل وهكذا الخ نعم ان كان المقصود معرفة الوزن والتمثيل في نفسه لمن لم يدرك كيف يزن الالفاظ فلا بد ان

يعرف اولا لاصل والزائد لكن علمت ان الشارح مشير الى خلافه
 كما بينا فان كان الشارح اراد هذا الاخير ولم يقصد ما حتمنا له
 يكون قوله لتعلم بضم التاء وسكون العين وكسر اللام مخففة او بضم
 التاء وفتح العين وكسر اللام مشددة على ما فيه من التعسف
 فتثبت (قولهم مسويا بين الميزان والموزن الخ) كانه عدل عن
 نظير ما قبله بان يقول وسويا بين الخ ايما الى انه قيد غير ماخوذ
 من كلام المصنف وذلك لان فعل في كلام المصنف مشتمل على
 حروف وحيثه والمراد من ضمن المصنف اليه اضافة بعض الى
 كل الحروف والمعنى حينئذ قابل لاحرف بحروف فعل وهذا
 لا يدل على انه لا بد من التسوية بين حروف فعل وبين ما
 وزن بها في الهيئة (قولهم افعل الخ) ناظر الى اكرم الخ على
 طريق اللغ والنشر المرتب (قولهم ادهما المبدل من تاء
 الافعال الخ) هذا الاستثناء ليس على ما ينبغي لان المتبادر من
 الزائد الزائد اصالة وليس ذلك إلا التاء في المثال المذكور واما
 الطاء فما استحققت اسم الزائد هنا إلا بكونها بدلا عن التاء مع ان
 زائد في كلام المصنف نكرة في الاثبات فلا تعم ولعل لهذا لم يجعل
 صاحب التوضيح ذلك مستثنى من كلام المصنف (قولهم او غيره)
 اي كالتعددية على ما ياتي قريبا (قولهم يقابل بما يقابل به لاصل)
 اي لا ينطق بلفظ الزائد اعم من ان تضعف له العين كما ياتي في
 بين اذا كان للتعددية فان وزنه فعل بتشديد العين او تجعل لاما
 وتكرر اللام لما بقي كما في بين اذا كان لللاحق بدحرج فان
 وزنه فعل ولهذا قال الشارح كما سيأتي اي على ما سيأتي واعلم ان
 هذا الاستثناء ليس على ما ينبغي ايضا لانه محل الزائد في الاستثناء
 الاول على ما يتناول الزائد بوقوعه موقع الزائد كما قرره في اصطبر
 فعلى قياس ذلك يكون اللائق حمل الزائد لللاحق لكونه في
 مقابلة اصل بمنزلة لاصل فلا يدخل في قوله وزائد الخ تأمل
 (قولهم وضاعف اللام الخ) هذا احد اقوال اربعة ذكرها المصريح
 (قولهم فستق) هو بوزن قنغد وجندب معروف معرب نافع
 للكبد وفم المعدة والمغص والنكهة (قولهم مع امكان الاستغناء الخ)
 احترز به من تكرير الاوزان مع وجدان الحروف الزائدة فانه
 لا يمكن الاستغناء فيه (قولهم وكفى بهذا الاستشقال منفرا) اراد
 من الاستشقال تكرير الاوزان كما صرح به في صدر العبارة وانت
 تعلم ان هذا التكرير امره عين جدا بحيث لا تنبغي هذه النفرة

مسويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس
 فعل وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشد لان
 اصلهما قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في حاب ومل وفي ظرف
 فعل وكذلك في طال وحب (وزائد بلفظه اكتفي) عن تضعيف
 اصله من الميزان فتقول في اكرم وبيطر وجوه وانقطع واجتمع
 واستخرج وانقطع واجتماع واستخراج افعل فيعمل وفوعل وانفعل
 وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال واستثنى من الزائد نوعان
 لا يعبر عنهما بلفظهما ادهما المبدل من تاء الافعال فانه يعبر عنه
 بالتاء التي هي اصله فيقال في وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضي
 للابدال مفقود في الميزان والآخر المكرر لللاحق او غيره فانه يقابل بما
 يقابل به لاصل كما ياتي بيانه (وضاعف اللام) من الميزان
 (اذا اصل بقي) من الموزون بان يكون رباعيا او خماسيا (كراء
 جعفر وقاف فستق) وجيم ولام سفرجل وميم ولام فذعمل فتقول
 في وزن الاول فعلل وفي الثاني فعلل والثالث فعلل والرابع فعلل
 (وان يك الزائد ضعف اصل) فاجعل له في الوزن (من احرف
 الميزان) (ما للاصل) الذي هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء
 قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين وان كان ضعف اللام
 قوبل باللام فتقول في حلتيت فعليل وفي سحنون فعول وفي مرمريس
 فعفليل وفي اغدودن افوعول وفي جلبب فععلل واجاز بعضهم مقابلة
 هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت وفي سحنون فعلون
 وفي مرمريس فعمريل وفي اغدودن افعودل وفي جلبب فعلب
 ويلزم من هذا المذهب امران مكروهان ادهما تكثير الاوزان مع
 امكان الاستغناء بواحد في نحو صبر وقتر وكتر فان وزن هذه وما شاكلها
 على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفتعل
 وفعتل وكذا الى آخر الحروف وكفى بهذا الاستشقال منفرا والآخر
 التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك ان
 الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه لللاحق ولغير اللاحق ويتخذ
 اللفظ به

الكلمة منه ويبني عليها رد مذهب (قولهم كيبين مقصودا به) اي بين من حيث التضعيف
 لاحاق اي بدحرج مثلا ومقصودا به التعديت بعد ان كان لازما فان اصله بان وهو لازم
 فعلى التصد الاول وهو قصد الاحاق مصدره تبينته مشاكل دحرجة مصدر الاحاق به وعلى
 القصد الثاني وهو قصد التعديت مصدره التيسين وباقي الكلام واضح وخلصته ان بين وزنه
 على القول المرجوح فعيل بذكر الياء بلفظها مطلقا اي سواء كانت الياء الثانية من بين
 لاحاق بين بدحرج او للتعديت فليس له عند كل حالة وزن يختلف به المصدر فجاء
 اللبس واما على القول الراجح فوزنه على تقدير كون الياء لاحاق فعيل كدحرج فيعلم ان
 مصدره حينئذ فعلة وعلى تقدير كونها للتعديت فعل بتشديد العين فيعلم ان مصدره حينئذ
 التفعيل فله على هذا وزنان يختلف بهما المصدر فلا لبس هذا تقرير كلامه وهو ليس على ما
 ينبغي فان مقتضاه ان المذهبين متفقان على اختلاف المصدر وعلى ان الفعل ياتي فيه التصدان
 وعلى انه يختلف المصدر عند اختلاف التصدين إلا انه على القول المرغوب فيه يختلف
 الميزان عند اختلاف التصد في الموزون وعلى القول المرغوب عنه لا يختلف الميزان وحينئذ
 فدعوى وجود دافع اللبس على القول المرغوب فيه ان كان على انه في نفس لفظ الموزون
 فباطل ضرورة وان كان فيما يوزن به فلا ينفع في كون اللفظ الموزون ملبسا على ان اختلاف
 ما يوزن به المستتبع لاختلاف المصدر متفرع على اختلاف التصدين فاختلف التصدين هو
 السبب الاول في اختلاف المصدر ولو كان الموزون به واحدا على التصدين بل جعل اختلاف
 المصدر تابعا لاختلاف التصدين اولى من جعله تابعا لاختلاف الموزون به ثم جعل اختلاف
 الموزون به تابعا لاختلاف التصدين تنصيرا للمسافة ثم اختلاف المصدر مع اتحاد الموزون
 به فيما اذا كان للموزون حالتان واقع اتفاقا فلا ينبغي انكاره هنا فان لافعال الثلاثة المكسورة
 العين المستعملة تارة متعدية واخرى لازمة مصدرها في حال التعدي يخالف مصدرها في حال
 اللزوم وكذلك فعل مفتوح العين على ما يشير له قول الناظم سابقا وفعل اللازم بابه فعل وما
 بعده ولا فارق بينه وبين ما نحن فيه إلا بالصورة وهذا واضح لمن تدبر وانصف (قولهم
 فقد يكون ضعفا وقد يكون فير ضعف) عدل عن ان يقول فهو اما ضعف واما غير ضعف الخ
 المشهور في عدم الخلو ايماء الى ان الزائد المذكور قد لا يكون واحدا من الامرين كما في همزة
 اكرم وقد حققنا ذلك عند قول المصنف ولاسم منه معرب ومبني فتذكر (قولهم حوماء لبني
 ربيعة) اي موضع لبني ربيعة اي موضع فيه ماء لهم فهو كقول القاموس سمنان بالفتح اسم
 موضع (قولهم نحو الزلزال) مثال الهنفي وهو المكرر وفائدة التمثيل للمكرر لاشارة الى تعريفه
 بانهم المكرر الفاء والعين ومن ثمة لم يكن قهقار منه كما ياتي (قولهم لاخرعال الخ) هذا
 الحصر ليس بصواب ففي القاموس وليس فعلال من غير المضاعف سواء اي سوى خزعال وقسطال
 وخرطال (قولهم وهو ناقته بها طلع) الذي يفهم من القاموس انه الظلع نفسه فقد قال وناقته
 بها خزعال طلع (قولهم للسحجر) قيده في القاموس بالصلب (قولهم واما بهرام وشهرام) بهرام
 اسم رجل ونجم وفرس النعمان بن عتبة العتكي وشهرام اسم رجل (قولهم الثالث اذا وقع في
 الموزون الخ) هذا التسمية تتميم لقوله في شرح قول المصنف بضمن فعل قابل للاصول الخ فالو

كيبين مقصودا به الاحاق ومقصودا به
 التعديت فعلى التصد الاول مصدره تبينته
 مشاكل دحرجة وعلى القصد الثاني مصدره
 تيسين ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد
 العلم باختلاف وزفي الفعلين واختلاف
 وزفي الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا
 على المذهب المشهور * تنبيهات * الاول
 اذا لم يكن الزائد من حروف امان
 وتسهيل فهو ضعف اصل كالباء من جلب
 وان كان منها فقد يكون ضعفا وقد
 يكون غير ضعف بل صورته صورة
 الضعف ولكن دل الدليل على انه لم
 يتصد به تضعيف فيقابل في الوزن بلفظه
 نحو سمنان وهو ماء لبني ربيعة فوزنه
 فعلال لا فعلال لان فعلالا بناء نادر لم
 يات منه غير المكرر نحو الزلزال لاخرعال
 وهو ناقته بها طلع وقهقار للسحجر واما بهرام
 وشهرام فعجميان * الثاني المعتمد في الوزن
 ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير
 فيقال في وزن رد ومرد فعل ومفعول لان
 اصلهما ردد ومردد * الثالث اذا وقع في
 الموزون قلب قلب الزنة لان الغرض
 من الوزن التنبيه على الاصول والزوائد
 على ترتيبها فتقول في وزن آدر اعفل

لان اصله ادور قدمت العين على الفاء وتقول في ناء فلغ لانه من الناي وفي الحادي عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فتقول في وزن قاض فاع وفي بع فل وفي يعد يعل وفي عدة علة وفي عم امر من الوعي عم إلا اذا اريد بيان لاصل في المغرب والمحذوف فيقال اصله كذا ثم اعل . اه .

(واحكم بتفاصيل حروف) الرباعي الذي تكررت فاوه وعينه وليس احد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف (سمس * ونحوه) لان اصالة احد المكررين فيه واجبة تكميلا لاقل لاصول وليس اصالة احدهما اولى من اصالة الاخر فحكم باصالتها معا (والمخلف في) الرباعي المذكور الذي احد المكررين فيه صالح للسقوط (كليم *) امر من ملم وكفكف امر من كفكف فاللام الثانية والكف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل انه كالنوع الاول حروفه كلها محكوم باصالتها وان مادة ملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلى كالتنوع الاول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكس وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فاصل ملم لم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدل من احدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ويرده انهم قالوا في مصدره فعلته ولو كان مضاعفا في الاصل لجا على التفعيل فان تكررت في الكلمة حرفان وقبلهما حرف اصلي كصمصح وسممع حكم فيه بزيادة الضعفين الاخيرين لان اقل لاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله في شرح الكافية وقال في التسهيل فان كان للكلمة اصل غير الاربعه حكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثهما في نحو صمصح وثالثها ورابعها في نحو مرمريس . اه . فانفق كلامه في نحو مرمريس واختلف في نحو صمصح فوزنه في كلامه الاول على طريقة سن يفاصل الزائد بلفظه فعلح وفي كلامه الثاني فعكس واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في نحو صمصح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمصح ان وزنه فعلل واصلا صمصح ابدلوا الوسطى ميمما ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الاصل شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال (فالف اكثر من اصلين * صاحب زائد بغير ميم *) الف مبتدا والجملة بعده صفة له وزائد خبره والميم الكذب اي اذا صحبت الالف اكثر من اصلين حكم بزيادتها لان اكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيد فيجمل عليه ما سواه فان صحبت اصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من اصل ياء او واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو في الاسماء المتكثرة والافعال اما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفتود وكذلك للاسم الاعجمية كابراهيم واسحق واعلم ان الالف لا تزداد اولا لامتناع الابداء بها وتزداد في الاسم ثمانية نحو صارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلق وحبلاب وسادسة نحو قبشري وسابعة نحو اربعاري وتزداد في الفعل ثمانية نحو قائل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سافى وخامسة نحو اجاوى وسادسة نحو اغردى *

ذكرة هنك لكان والى (قسولم لان اصله ادور) اي بهمزة مفتوحة فدال ساكنة فواو مضمومة فراء جمع دار استثقلت الضممة على الواو التي هي عين الكلمة فحذفت ثم قدمت على الدال التي هي فاء الكلمة ثم اختلف فقيل ابدلت الواو الفاء فيكون ابدالاً شاذاً وقيل ابدلت همزة ثم ابدلت الهمزة الفاء فيكون ابدالاً قياسياً (قولم وتقول في ناء فلغ الخ) هذا الى كلام المصنف كلام التوضيح وقد شرحه المصرح فراجع (قولم بتفاصيل حروف الرباعي الذي تكررت فاوه وعينه وليس احد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف سمس) هكذا في جميع النسخ التي اطلعنا الله عليها ويتراءى من كلام الناظرين ان نسخهم على خلافها ولذلك صوبوا ما صوبوا (قولم والمخلف في كليم) مبتدا وخبر ليس إلا على ما هو الاظهر (قولم الذي احد المكررين فيه صالح للسقوط) هذه الصلوحية لفظ باعتبار ذاته وان كان بعض النحاة يقول فيه ذلك حقيقة وبعض يقول فيه ذلك ظاهراً فقط اما حقيقة فليس بصالح للسقوط يدلك على ذلك ما بعده (قولم ويرده انهم قالوا في مصدره الخ) اجيب عنه بانه انما يلزم ذلك لو بقي على ادغامه واما بعد الادغام والفك فقد اشبهه في الصورة ما الحق بالرباعي نحو جلبب فجاء مصدره على مثال مصدره (قولم وسممع) هو صغير اللحية والراس (قوله بغير ميم) من الاعتراضات الباردة اعتراض سن قال ليت شعري هل كذبه احد حتى قال بغير ميم فان المصنف لم يتحل بالاختصار في هذا الكتاب ولا قصد به إلا المبتدئين نعم لو كان هذا على مثل التسهيل لقب (قوله نحو رمى ودعا الخ) الاول من كل اثنين ياتي والثاني واري والاربعه الاولى في اللام والثانية في العين وسرداح الناقية الطويلة الكريمة واجاوى الفرس اي صار

ذا

تسبها * الاول يستثنى من كلامه نحو رمى ووضو من مضاعف الرباعي فان الالف فيه بدل من اصل وليست زائدة * الثاني اذا كانت الالف مصاحبة لاصلين ولثالث يحتمل لاصالة والزيادة فان قدرت اصالتها فالالف زائدة وان قدرت زيادته فالالف غير زائدة لكن ان كان المحتمل همزة او ميم

ذا شترة في سواده وعاا فال في القاموس وعايت ععاء ولم يفسره
قال لاخفش لا نظير لها سوى حايت وهايت هذا كلامه والظاهر
ان ما قاله في عاى جار مثله في ضوضى ويظهر لك من هذا ان
الف عاى وضوضى عن ياء هذا وراينا في هوامش نسخ بعض
اصحابنا نقلوا عن الزبيدي عاى عاى زجر لجماعة الضان وضوضى
الناس صوتوا من الضوضاء بمعنى الصوت والجلبة وليشامل فيهم
فاني اظنه نائبا عن المقام (قولهم صدره) قيد في الميم والهمزة
(قولهم افعى) نظريه بان منع صرفه على القول به للوصفية
ووزن الفعل والهمزة في الفعل الذي هو على وزانه زائدة فكذا
فيه والمتصور من هذا الكلام الرد على الشارح بانه جعل افعى مما
يترجح فيه زيادة الهمزة مع انها متعينة للزيادة بدليل ان منهم
سن يمنع الصرف ومنهم سن يصرفه وذلك لان منهم سن يراى
وصفيته ومنهم سن لا يراعيها لغلبة الاسمىة واما وزن الفعل فمتعين
فيه وذلك ملزوم لتعين زيادة الهمزة وهو ليس بشي فان لا نسلم
انهم عينوا فيه وزن الفعل الملزوم للزيادة لان ذلك انما يتاى فيما
عرف له اشتقاق وقد قدم الشارح ان منع الصرف في افعى ابعد
بعيد وان سمع لانه لا مادة له في الاشتقاق ولا يخفى عليك انه
اذا لم يعلم له اشتقاق لا يعلم اصوله من زوائده فلم يبق الا ما
رجح به الشارح هنا الزيادة تامل (قولهم ان وجد في كلامهم)
ناظر لعقنقى (قولهم ما لم يدل دليل النخ) قيد في قوله كان
لارجح الحكم عليه بالزيادة (قولهم عند سن يقول اديم النخ)
سيدكر الشارح هذا القول ومقابلته في شرح قول المصنف في البيت
بعد هذا تاصيلها تحققا (قولهم الباشق) هو بوزن قاسم (قولهم
ايدع) لا يدع الزعفران ومن خواصه انه اذا كان في بيت لا
يدخله سام ابرص وخشب البقم ودم الاخوين وصمغ اجر يجلب من
سقطرى تدوى به الجراحات وشجر يصبغ به الثياب او ضرب
من الحناء وطائر (قولهم الق) اي بالبناء للمجهول (قولهم ولا
وجب لاعلال) اي نقل حركة الياء للساكن قبلها ثم قلب الياء
الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال وانما لزم لاعلال
مفعلا دون فعيل لان شرط المعتل المنقول منه ان يكون عينا وذلك
غير موجود في فعيل (قولهم قضى فيه النخ) لانسب في قضى
انه بالبناء للذائب (قولهم ولا خلاف في زيادتها في نحو يحمر)
اي لكونه علم اشتقاقه من الحمرة (قولهم وكما في نحو عزويت النخ)

صدره او نونا ثالثه ساكنة في خماسي كان لارجح الحكم عليه
بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة عن اصل نحو افعى وموسى وعقنقى
ان وجد في كلامهم ما لم يدل دليل على اصالة هذه الاحرف وزيادة
الالف كما في ارطى عند سن يقول اديم ماروط اي مدبوغ بالارطى
وكما في معزى لقولهم معز ومعز وان كان المحتمل غير هذه الثلاثة
حكما باصالتها وزيادة الالف . اه . (واليا كذا والواو) اي مثل
الالف في ان كلا منهما اذا صحب اكثر من اصلين حكم بزيادته
(ان لم يقعا *) مكررين (كما هما في يويو) اسم طائر ذي مخلب
يشبه الباشق (ووعوا *) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة
حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسسم والتقسيم السابق في
الالف ياتي هنا ايضا فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة احوال فان
صحب اصلين فقط فهو اصل ككبيت وسوط وان صحب ثلاثة
فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو زائد الا في الشائبي المكرر كما تقدم في
المتن وان صحب اصلين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة او ميما
مصدره حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو نحو ايدع ومزود
الا ان يدل دليل على اصالة المصدر وزيادتهما كما في اولق عند
سن يقول الق فهو مالوق اي جن فهو مجنون وكما في ابطل لما تقدم
من قولهم فيه اطل او اصالة الجميع كما في مريم ومدين فان وزنها
فعل لا فعيل لانه ليس في الكلام ولا مفعول ولا واجب لاعلال وان
كان المحتمل غيرهما حكم باصالتها وزيادة الياء والواو ما لم يدل
دليل على خلاف ذلك كما في نحو يهبر وهو الحجر الصلب وقال
ابن السراج يهبر اسم من اسماء الباطل قال وربما زادوه الفا فقولوا
يهبرى وقيل هو السراب يقال اكذب من اليهبر اي من السراب
فانه قضى فيه بزيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس في الكلام
فعيل ولا خلاف في زيادتها في نحو يحمر وكما في عزويت وهو اسم
موضع وقيل هو التصير ايضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة
الياء والتاء لانه لا يمكن ان يكون وزنه فعويلا لانه ليس في
الكلام ولا فعليلا لان الواو لا تكون اصلا في بنات الاربعية ولا
فعويتا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين ان يكون وزنه فعليتا مثل
عفريت واعلم ان الياء تزد في الاسم اولى

عطف على قوله كما في نحو بهير (قولهم نحو يلعب الخ) اليلعب البرق الخلب والسراب ويشبه به الكذاب . والحذرية بجاء مكسورة فذال معجمة ساكنة فواء مهملة مكسورة فياء مثناة تحتية فهاء تانيث القطعة الغليظة من الارض وحرة لبني سليم ولاكمة الغليظة . والساحفية بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء مكسورة فياء مثناة تحتية مفتوحة فهاء تانيث ويقال الساحفا بضم السين واللام وسكون الحاء وامام الحاء الفاء ويقال الساحفاء ممدودا ومقصورا ويقال الساحفا مقصورا ساكن اللام مفتوح الحاء والساحفاه بكسر السين وفتح اللام دابة جادها عظيم ينفع دهما ومرارتها المصروع والتلطنع بدما ينفع المفاصل ويقال اذا اشتد البرد في مكان وكبت واحدة بحيث تكون يداها ورجلاها الى الهواء وترك ذلك لم ينزل البرد في ذلك الموضع (قولهم قيل وسادسة نحو مغناطيس) انما ضعفه بتثليل لان منهم من صحح انه معرب لا عربي كما تقدم (قولهم نحو حزنانية) هو بجاء مهملة مضمومة فنون ساكنة فزاي معجمة مضمومة فواو مفتوحة فالف فنون مكسورة فياء مثناة تحتية مفتوحة فهاء تانيث الكبر (قولهم نحو بيطر) تقدم تفسيره (قولهم نحو رها) هو براء مهملة مفتوحة فهاء ساكنة فياء مثناة تحتية فهيمزة ومعناه اضطرب وتحرك ويقال رها في شئته تكفا ويقال رها السحاب بمعنى تهبها للطر (قولهم نحو فلسيت) هو بفاء مفتوحة فلام ساكنة فسين مفتوحة فياء ساكنة فتاء فاعل ومعناه لبست الثلثوة (قولهم نحو فلسيت) هو بمثناة فوقية مفتوحة ففاء مفتوحة فلام ساكنة فسين مهملة فمثناة تحتية ساكنة فتاء فاعل فمعناه لبست الثلثوة ايضا (قولهم نحو فلسيت) هو بمعنى اسلمت (قولهم نحو عرقوة) تقدم تفسيره فيما لا ينصرف (قولهم نحو فلسيت) يقال فلسيت وفلسية ايضا اذا فتحت الفاء ضممت السين واذا ضممتها كسرت السين تلبس في الراس وفلسية ايضا حصن بفلسطين (قولهم ارباعوى) تقدم الكلام عليه في باب المتصور والممدود (قولهم حوقل) هو بجاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة ففاء مفتوحة فلام وهو بمعنى اسرع في شئيه وقارب في خطوته ووقع له اعياء وحصل له ضعف ونام وادبر وعجز عن الجماع واعتمد الشيخ على يديه ودفع (قولهم اشدودن) تقدم قريبا تفسيره (قولهم قد يوقع في اللبس) اي عدم العلم بكونها منقلبة عن واو او ياء (قولهم وزعم قوم ان واو ورنتل زائدة) مقتضى كلام القاموس خلاف هذا وخلاف ما بعده حيث ذكره في فصل الواو من باب اللام (قولهم مثلها في فجعل بمعنى فحج) هو بفاء مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فميم معجمة مفتوحة فلام فسر بالمتباعد السابقين وذكروا ان لامه للالحاق لكن قال في القاموس الفجعل كجعفر ذكره النحاة وفسروه بالافحج وعندي انه وهم وانما الافحج هو الفجعل لكنهم لما ذكروه اوردته (قولهم بمعنى هدم) هو بكسر الهاء الثوب البالي والمرقع او مخصوص بكساء الصوف والشيخ الكبير والحف العتيق (قولهم وهو ايضا اسم شجر يستاك به) قد جمعها من يقول

اقول لمن اقام بيستعور تسوك بالاراك ويستعور

هذا وبقي من معانيه كساء يجعل على عجز البعير والباطل (قولهم وهكذا همزة وميم سابقا) يمكن ان يكون اراد من التشبيه ايضا شرط ان لم يقع كما هما في يويو ووعوا فيندفع الاعتراض

عليه

نحو يلعب وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذريته وخامسة نحو ساحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو حزنانية وتزاد في الفعل اولا نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من اثبت فيل في ابنية الافعال نحو رها ورابعة نحو فلسيت وخامسة نحو فلسيت وسادسة نحو اسلمت والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجزور ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو فلسية وسادسة نحو ارباعوى وتزداد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اشدودن * تنبيهان * الاول مذهب الجمهور ان الواو لا تزداد اولا قيل لثلاثها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها او مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة اقل او مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم اوله في التصغير والفعل يضم اوله عند بناؤه للفعل فلما كانت زيادتها اولا تؤدي الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يقع في اللبس وزعم قوم ان واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لان الواو لا تكون اصلا في بنات الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدي الى بناء وفنعل وهو مفقود والصحيح ان الواو اصلية وان اللام زائدة مثلها في فجعل بمعنى فحج وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخرناظير بخلاف زيادة الواو اولا * الثاني اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة اصول فهي زائدة كما سبق في يلعب واذا تصدرت وبعدها اربعة اصول في غير المضارع فهي اصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو ايضا اسم شجر يستاك به لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع انتهى * وهكذا همزة وميم سابقا * ثلاثة تاصيلها

عليه بانه كان عليه ان يستثنى هنا نحو مرم كما استثنى فيما قبل نحو يويو
 ووعوا ولا يرد على المصنف ايضا ما قيل كان عليه ايضا ان يذكر ان الميم التي
 في اول المشتق من الفعل لفاعل او مفعول او مصدر او زمان او مكان زائدة سواء
 كان بعدها ثلاثة اصول او اكثر وان يذكر ان الهمزة تقع في اول الفعل مزيدة
 ولو كان بعدها ثلاثة اصول وذلك لان في مفهوم قول المصنف سبقا الخ تفصيلا
 وقد شاع ان المفهوم ذا التفصيل لا يعترض به (قولهم تحقرا) الاولى انه
 بالبناء للفاعل بمعنى ثبت لا بالبناء للمجهول لعيب السناد (قولهم فحمل
 عليه ما سواه) اي اجري الباب على وثيرة واحدة لا بمعنى قيس كما نهناك
 على نظائره غير مرة (قولهم بقاء المصدر) اي المعبر عنه بقول المصنف سبقا
 الخ (قولهم ومهد) في نسخ باللام آخرة ومعناه السكينة والرفق وصديد الميت
 تسكن حاوة وتحرك وفي اخرى بالدال ومعناه الموضع يهيا للصبي والارض وغير
 ذلك فيهما (قولهم ونحو اصطبل ومرزجوش) اصطبل بهمزة مكسورة فصاد
 مهملة ساكنة فطاء مفتوحة فباء ساكنة فلام موقف الدابة لفظة شامية .
 والمرزجوش بميم مفتوحة فراء مهملة ساكنة فزاي معجمة مفتوحة فحيم
 مصمومة فواو ساكنة فشين معجمة المردقوش نافع لعسر البول والمغص والسعة
 العترب والاولجاع العارضة من البرد والمالبخوليا والنفخ والنفوة وسيلان اللعب
 من الفم مدر جدا مجفف رطوبات المعدة والامعاء (قولهم فوزنه على الاول
 فعلى) فيه نظر وصوابه فعلل لقوله والفم زائدة لللاحق وقد قدم ان المزيد
 لللاحق يقابل بما يقابل به لاصل في الميزان على ما حققناه له (قولهم فانهم
 قالوا ارطت لاديم الخ) الاول كاردت والثاني والثالث كاعطت واعلم انه اشار
 في القاموس الى ان ارطت كاعطت عددا بعضهم من لحن الجوهرى كما لحن
 بعض الادباء في ضبطه له بتشديد الراء ككسر والذي صدر به انه ارطت
 كأذنت (قولهم وقيل ايضا ارطت) اي بهمزتين واحدة في اوله واخرى في
 آخرة (قولهم وكذا لاوتكى) اي بالنسبة لهمزته وواوه اما الالف فزائدة قطعاً
 (قولهم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل كمنبر المشط والقدر من الحجارة والتحاس
 والمغفور بميم مصمومة فعين معجمة ساكنة ففاء مصمومة فواو فراء جعله في
 القاموس كدغشور وفسر مغشور بانه شيء ينضحه الثمام والعشر والرمث وسياقي
 في كلام الشارح انه ضرب من الكماء والمرعزى بميم مكسورة فراء ساكنة فعين
 مهملة مكسورة فزاي مشددة فالف الزغب الذي تحت شعر العنز وعبارة
 القاموس المرعز والمرعزى ويمد اذا خفف وقد تفتح الميم في الكل وعبارة الصحاح
 مرعزى الزغب الذي تحت شعر العنز وهو مفعلى ثم قال وانما كسروا الميم
 اتباعاً لكسرة العين والمعزى اذا خففت مدت واذا شددت قصرت وان شئت
 فتحت الميم وقد تحذف الالف فيقال مرعز (قولهم موشى الخ) حال من

تحققاً *) اي الهمزة والميم متساويتان في ان كلا منهما
 اذا تصدر وبعده ثلاثة احرف مقطوع باصالتها فهو زائد
 نحو احد ومسجد لدلالة الاشتقاق في اكثر الصور على
 الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد المصدر الواقع
 منهما حشوا او آخره فانه لا يقضى بزيادته الاً بدليل كما
 سياتي بيانه وبقيد الثلاثة نحو اكل ومهد ونحو اصطبل
 ومرزجوش وبقيد الاصلية نحو امان ومعزى وبقيد
 التحقق نحو ارطى فانه سماع في المدبوغ به ماروط
 ومرطى فمن قال ماروط جعل الهمزة اصلية والالف زائدة
 وسن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء
 اصلية فوزنه على الاول فعلى والفم زائدة لللاحق فلو
 سمي به لم ينصرف للعلية وشبهه التانيث ووزنه على
 الثاني افعال فلو سمي به لم ينصرف للعلية ووزن الفعل
 والقول الاول اظهر لان تصاريفه اكثر فانهم قالوا ارطت
 لاديم اذا دبغته بالارطى وارطت لابل اذا اكنته وارطت
 لارض اذا انبثته وقيل ايضا ارطت لارض اذا انبثت
 لارطى وكذا الاولق لانه قيل هو من الق فهو مالوق
 اذا جن فالهمزة اصل والواو زائدة وقيل هو من ولق اذا
 اسرع فالهمزة زائدة والواو اصل ووزنه افعل والاول
 ارجح وكذا لاوتكى لنوع من التمر ردي دائر بين ان
 يكون وزنه افعلى كاجفلى وفوعلى كخوزلى ويخرج به
 ايضا نحو موسى فان ميمه محتملة لاصالة والزيادة ولكن
 الارجح الزيادة كما مر * تنبيهات * الاول محل الحكم
 بزيادة ما استكمل القيم المذكورة من الحرفين المذكورين
 ما لم يعارضه دليل على الاصلية من اشتقاق ونحوه فان
 عارضه دليل على الاصلية عمل بمقتضى الدليل كما في
 ميم مرجل ومغفور ومرعزى حكم باصالتها على ان بعدها
 ثلاثة اصول اما مرجل فمذهب سيبويه واكثر النحويين
 ان ميمه اصل لقولهم مرجل الحائك الثوب اذا نسجه
 موشى بوشى يقال له المراجل قال ابن خروف المبرجل
 ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور التحاس وقد
 ذهب ابو العلاء المعري الى زيادة ميم مرجل اعتماداً

على الاصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كشوت ميم تمسكن
 من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم
 فيها زائدة ولا حجة له في ذلك لان الاكثر في هذا تسكن وتندل
 وتدرع قال ابو عثمان هو الاكثر في كلام العرب واما مغفور فعن سيويه
 فيه قولان احدهما ان الميم زائدة والاخر انها اصل لقولهم ذهبوا
 يتمغفرون اي يجمعون المغفور وهو ضرب من الكماة واما مرعزى فذهب
 سيويه الى ان ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى انها اصل
 لقولهم كساء مرعز دون مرعز وكما في همزة امعة وهو الذي يكون
 تبعاً لغيره لضعف رايه والذي يجعل دينه تبعاً لدين غيره ويقلده
 من غير برهان حكم باصالة همزته على ان بعدها ثلاثة اصول فوزنه
 فعلته لا افعلته لانه صفة وليس في الصفات افعلته وامرأة مثل امعة
 وزنا ومعنى وحكما وهو الذي يامر لكل من يامر لضعف رايه يقال
 ايضا امع وامر * الثاني افهم قوله سبعا انهما لا يحكم بزيادتهما
 متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة
 بعد الف وقبلها اكثر من اصلين كما سيأتي في كلامه فمثال ما حكم فيه
 بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمال واحبظا ومثال ما حكم فيه بزيادة
 الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه اما الشمال فالدليل على
 زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمال وشامل
 بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين
 وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيميل على وزن صيقل وشمال
 على وزن كتاب وشميل على وزن طويل وشمال بتشديد اللام
 واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم شملت الريح
 اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل ان يكون اصله شمالت فنقلت
 فلا يصح الاستدلال به واما احبظا فالدليل على زيادة همزته سقوطها
 في الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ واما دلامص ويقال فيه دمالص
 ودملص ودميلص وهو البراق لقولهم درع دلامص ودليص ودلصته انا
 وذهب ابو عثمان الى ان الميم في دلامص اصل وان وافق دلامص في
 المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر واما زرقم وبابه نحو سبهم ودلقم
 وضرزم وفسحهم ودرهم فلانهما من الزرقة والسنة والاندلاق وهو
 الخروج والضرزم وهو البخيل يقال ناقه ضرزة اي قليلة اللبن والانفساح
 والدرهم وهو عدم الاسنان والوصف منه ادر ودر * الثالث افهم
 قوله تاصيلها تحققتا انهما اذا سبعا ثلاثة لم يتحقق تاصيل جميعها بل
 كان في احدها احتمال انه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل
 وهو خلاف ما صرح به في التسهيل وهو المعروف من ان الهمزة

مفعول نسجه (قوله على الاصل المذكور) هو ان الميم اذا سبقت
 ثلاثة اصول متحققة لاصول يحكم بزيادتها (قوله فيها) اي
 في تمسكن وتمندل وتمدرع (قوله ولا حجة الخ) خلاصته
 افساد القياس بالفرق بين المقيس والمقيس عليه بسقوط الميم في
 الاكثر من المقيس عليه دون المقيس (قوله وكما في همزة امعة)
 بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة مفتوحة فهاء تانيث (قوله
 على ان بعدها) اي مع ان بعدها الخ (قوله يامر) اي
 يمثل امر غيره (قوله افهم قوله سبعا انهما لا يحكم بزيادتهما
 الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا فخرج بقيد التصدر الخ اعادة توطئة
 لقوله ويستثنى من ذلك الخ (قوله كما سيأتي في كلامه) اي
 في قوله كذاك همز آخر بعد الف الخ (قوله دلامص وزرقم)
 دلامص بدال مضمومة فلام مفتوحة فالف فميم مكسورة فصاد
 مهملة كعلاط وزرقم تقدم الكلام عليه والمراد من نحوه كل ثلاثي
 زيد فيه الميم للتكثير (قوله اما الشمال الخ) انما سميت
 شمالا لانها تشمل بريحتها الناس او لان لها صفة كصفة الشمال
 (قوله فنقلت) اي حركة الهمزة الى الميم ثم حذف (قوله
 واما احبظا) تقدم الكلام عليه (قوله باب سبط وسبطر) اي
 المترادفات المتوافقة في معظم اللفظ (قوله ودلقم) هو كزبرج
 العجوز والناقفة المسنة المنكسرة لاسنان (قوله وفسحهم) هو
 بوزن قنفذ واسع الصدر كما اشار اليه الشارح ويطلق ايضا على
 الكمرة واسم بنت عبد الله بن ابي وبنيت اوس بن خولي صحابيان
 وزيد بن الحارث بن فسخم صحابي بدرى (قوله ودرهم)
 هو كزبرج هذا وينبغي ان تعلم ان كلام القاموس مخالفا لما في
 الشرح فانه ذكر دلقم وفسحهم وضرزم في باب الميم فاقضى انها
 اصلية وذكر درهم في باب الدال فاقضى ان ميمه زائدة والظاهر
 ان الحق ما في الشرح فيتأمل (قوله وضرزم) في القاموس
 في فصل الضاد ضرزم كجعفر وزبرج المسنة من النوق او
 وفيها بقية شباب او الكبيرة القليلة اللبن وافعى ضرزم كزبرج
 شديدة العصب كذا في القاموس فما قيل ضرزم بكسر الضاد والياء
 وتشديد الزاي المعجمة مكسورة ليس بصواب (قوله وهو خلاف
 ما صرح به في التسهيل وهو المعروف من ان الخ) مدخول ان
 بيان لما صرح به في التسهيل الخ وعبارة التسهيل يحكم بزيادة ما
 صحب اكثر من اصلين من الف او ياء او واو غير مصدرة او همزة

مصدرة او موخرة او نون بعد الف زائدة او ميم مصدرية ان لم يعارض دليل الاصلية (قولهم انه يحكم الخ) نظير هذا يقدر له القول اي فيقال انه الخ (قولهم مجن) في الفاموس المجن والمجننة بكسرهما والجنان والمجنانة بضمهما الترس وقلب مجننه اسقط الحياء وفعل ما شاء او ملك امره واستبد به (قولهم مهدد وماجج) الاول من اسماء النساء والثاني للاحق المضطرب والقتال ولاضطراب والماء لاجاج وموضع (قولهم اذ لو كانت ميمه زائدة الخ) عبارة الصحاح وهو فعلل قال سيبويه والميم من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادغم الحرف مثل مغر ومرد فشبت ان الدال ما حتمت والمالحق لا يدغم (قولهم نحو حطائط) هو كعلاط اسم مصدر حط عنه كذا بمعنى وضعه (قولهم كضبارم) هو بضم الضاد (قولهم نحو حمراء وعلباء وقرفصاء) يشير به الى ان الهمزة اذا استوفت شرائط الزيادة لا فرق فيها بين ان تكون بدلا من الف تانيث كحمراء وقرفصاء او لللاحق كعلباء ولا بين ان يكون قبلها ثلاثة اصول كما في الاولين او اكثر كما في الثالث ولا بين ان يكون اول ما هي فيه مكسورا او مفتوحا او مضموما (قولهم كما سبق في حطائط واحبنا الخ) قد سبق ان همزة حطائط واحبنا زائدة همز الاول في قوله ورابعة كحطائط وهمز الثاني في قوله فمخال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرية شمال واحبنا وسبق ايضا ان الهمزة المتوسطة وكذا المتاخرة التي ليس قبلها الف مسبوقة باكثر من حرفين لا يحكم بزيادتها الا بدليل فيكون من السابق قطعاً ان همزة حطائط واحبنا لا يقضى بزيادتها الا بدليل نعم ذكر فيما سبق خصوص دليل زيادة احبنا في قوله واما احبنا فالدليل الخ ولم يذكر خصوص الدليل في حطائط وهو سقوطها في الخط والحطيطة ونحو ذلك (قولهم اصل) اي غير منقلبة عن شيء وهذا ناظر لشاء جمع شاة (قولهم او بدل عن اصل) ناظر لماء وكساء ورداء والاصل الذي الهمزة بدل عنه في ماء الهاء لان اصله موه وفي كساء الواو وفي رداء الياء (قولهم بينها وبين الفاء حرف مشدد) اي بين الالف وبين فاء الكلمة حرف مشدد (قولهم نحو سلاء وحواء) السلاء بالضم مثل قراء شوكت النخل الواحدة سلاءة وحواء زوج آدم عليه السلام (قولهم نحو زيزاء وقوباء) زيزاء بوزن علباء وحمراء ويقال زيزا بالقصر والزازية ما غلط من الارض والاكمة الصغيرة كالزيزاءة

والميم اذا سبقا ثلاثة احرف احدها يحتمل الاصلية والزيادة انه يحكم بزيادة الهمزة والميم واصالته ذلك المحتمل الا ان يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة افعى وايدع وميم موسى ومزود وجاء في ميم مجن عن سيبويه قولان اصحهما انها زائدة فان دل الدليل على اصلية الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصلية همزة ارطى فيمن قال اديم ماروط وهمزة اولق فيمن قال الق فهو مالوق كما سبق وباصالته ميم مهدد وماجج وزيادة احد المثليين اذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه واجاز السيرافي في مهدد وماجج ان تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك لاجل في قوله الحمد لله العلي لاجل * الرابع تزداد الهمزة في الاسم اولى كاجر وثانية كشامل وثالثة كشمال ورابعة نحو حطائط وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وهي بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزداد اولى كمرحب وثانية كدمص وثالثة كدلمص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن تصفور الى انها في ضبارم اصلية قال في الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الاسد . اهـ (كذلك همز آخر بعد الف * اكثر من حرفين لفظها ردف *) اي يحكم بزيادة الهمزة ايضا باطراد اذا وقعت آخرها بعد الف قبل تلك الالف اكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء فخرج بقيد الاخر الهمزة الواقعة في الحشو وبقيد قبلها الف الواقعة آخرا وليست بعد الف فانه لا يقضى بزيادة هاتين الا بدليل كما سبق في حطائط واحبنا وبقيد اكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه اصل او بدل عن اصل لا زائدة * تنبيه * مقتضى قوله اكثر من حرفين ان الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع باصلية الحروف التي قبل الالف كلها ام قطع باصلية الحرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخرة همزة بعد الف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء او حرفان احدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالته

الهمزة وزيادة احد المثليين او اللين والعكس فان جعلت الهمزة اصلية كان سلاء فعلا وحواء فعلا من الحواية وان جعلت زائدة كان سلاء فعلا وحواء فعلا من الحوة فان تايد احد الاحتمالين بدليل حكم به والغني الاخر ولذلك حكم على حواء بان همزته زائدة اذا لم يصرف وبانها اصل اذا صرف نحو حواء للذي يعاني الحيات والاولى في سلاء ان تكون همزته اصلا لان فعلا في النبات اكثر من فعلاء فلو قال الناظم اكثر من اصلين لكان اجود . اهـ . (والنون في الاخر كالمهمز) اي فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة وهما ان يسبقها الف وان يسبق تلك الالف اكثر من اصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو امان وزمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر ان تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف اصل فالنون في نحو جنجان اصل لا زائدة وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا واحكم بتاصيل حروف سمسوم وقد اقتضى اطلاقه انه يقتضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والغاء حرف مشدد نحو حسان ورمان او حرف لين نحو عتيان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ما ذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعتيان إلا ان يدل دليل على اصلتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر

الا من مبلغ حسان عني مغلغلة تدب الى عكاظ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية الى ان النون في ذلك كالمهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يلغى احدهما إلا بدليل فكان ينبغي له ان يقيده اطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادتها آخر شرط آخر وهو ان لا تكون في اسم مضموم الاول مضعف الثاني اسما لنبات نحو رمان فجعلها في ذلك اصلا لان فعلا في اسماء النبات اكثر من فعلان والى هذا ذهب في الكافية حيث قال

فعل عن الفعلان والفعلاء في النبات للفعال كالسلاء

ورد بان زيادة الالف والنون آخر اكثر من مجيء النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه ان نون رمان زائدة قال سيبويه وسالته يعني الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحله على لاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به وقال لاخفش نونه اصلية مثل قرص وحاض لان فعلا اكثر من فعلان يعني في النبات والصحيح ما ذهب اليه لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا ارض مرمنة لكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمنة (و النون) في * نحو غضنفر) وقنقل وقرفنل وحبطا وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسط بين اربعة احرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (اصلته كفي *)

والزينة والریش او اطرافه . وقوباء بضم القاف وسكون الواو وباء بعدها الف وهمزة داء معروف يظهر على الجسد يتسع ويعالج بالريق ويقال ايضا قوبا بغير الف بين الباء والهمزة (قولهم احد المثليين او اللين) لا اول ناظر لسلاء وحواء والثاني لزيارة وقوباء (قولهم من الحواية) بفتح الحياء مصدر حواه يحويه يقال حواه يحويه حيا وحوايته (قولهم من الحوة) هي بضم الحاء كالكوّة سواد الى خضرة او حمرة الى سواد (قولهم لكان اجود) اي من قوله حرفين وان كان لا يقطع اصل الاحتمال لان المتبادر من عنوان اكثر من اصلين ان الزائد عليهما مثلهما في الاصلية بخلاف عنوان حرفين فتدبر (قولهم ويشترط لزيادة النون مع النون) استظهر اجراء هذا الشرط في الهمز كناءة وفاء وادرج في تشبيهها بما قبله مما شرط فيه ذلك (قولهم جنجان) فسر بعظم الصدر والذي في الفاموس والجنان عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنه بكسرهما ويفتحان فانت تراه لم يذكر جنجان (قولهم عينا) اي حتما اي زيادة محتمة (قولهم نحو عتيان وعنوان) العتيان بكسر العين ذهب ينبت والعنوان بضمها تنمة الكتاب (قولهم لكنه ذهب في التسهيل) تقدمت عبارته فيه الدالة على ذلك (قولهم قال لا اصرفه في النون) اي قال لا اصرفه في الاعلام حتى اكون حاملا له على ان وزنه فعال الذي هو غير لاكثر بل احمله على لاكثر الذي هو فعلا لان لاعلام لجمودها ليس لها معنى مشتقة منه تعرف به او وقت كونها ليس لها النون والقيد لازم وبهذا صححت نسخة اذا واذ (قولهم مثل قرص وحاض) القرص كرمال الباونج وعشب ربيعي والورس . وحاض كرمال ايضا نبت ورقه كالهندبا حاض طيب ومنه مر وكلاهما نافع للعطش والصفراء والغثيان والخفقان والاسنان الوجعة والبيرقان وبزره ان علقته المرارة في خرقة على عضودها لا يسر لم تحبيل ما دامت (قولهم مرمنة) بفتح الميمين والنون وسكون الراء وهكذا ضبط مرمنة لاني إلا انه ادغمت ميمه الاولى في الثانية وهكذا ضبطه الشارح ومثله في النسخ المصححة من الفاموس وكان هذا ضبط لما سمع وإلا فالظاهر انه لا مانع من ان يضبطا اسمي مفعول او اسمي مكان تدبر (قولهم بالمفعول الثاني) اي بسبب كونه مفعولا ثانيا (قولهم لثلاثة امور) هذا زائد على كلام المصنف ليس داخل تحت اداة التفسير (قولهم كياء سميذع النون) سميذع

بسين

كفي مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول ناب عن الفاعل واصالة نصب بالمفعول الثاني اي اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة امور اولها ان النون في ذلك واقعة موقعة ما تيقنت زيادته كياء سميذع وواو فدوكس والفاء عذافر وجخادب ثانيا انها تعاقب حرف اللين غالبا كقولهم للغليظ الكفين شربنت وشرايث والمضخم جرنفش وجرافش

بسين مهملة مفتوحة وضمها خطأ فميم كذلك فمشناة تحتية ساكنة فذال معجمة
 مفتوحة فعين مهملة السيد الكريم الشريف السخي الموطا الاكثاف والشجاع
 والذئب والرجل الخفيف في حواتجهم والسيف واسم رجل وبنت قيس
 الصحابية وفرس البراء بن قيس بن عتاب . وفدوكس الاسد والرجل الشديد
 وجد للاختل غياث بن غوث التغلبي . وعذافر كعلابط عينه مهملة الاسد والعظيم
 من الابل واسم رجل وجمادب بجيم مضمومة فحاء العظيم الخلقه وضرب من
 الجراد (قولم ولنبت) تقدم تبينه (قولم عزنة صان) العين والراء
 مفتوحتان والنون ساكنة والباء مضمومة والصاد مهملة (قولم زيادة)
 مصدر بمعنى فاعل اي زائدة (قولم نحو نهشل) ان كان فعلا فمعناه كبير وعرض
 نجديشا واكل اكل الجائع وان كان اسما كجعفر فمعناه الذئب والصدور واسم اشخاص
 وقبيلة والمسن المضطرب كبيرا (قولم نحو نرجس) في نونه الفتح والكسر وهو
 نبت معروف شمه نافع للزكام والصداع البارد والاصل منقوعا في الحليب
 ليلتين يطلى به ذكر العين في يمينه . ويفعل فعلا عجميا (قولم وخندريس
 وعنديب) الخندريس الحمر مشتقة من الخندسة ولم تفسر وقيل انها رومية
 معربة ويقال حنطة خندريس اي قديمة . والعنديب طائر يقال له الهزار
 بضم الهاء يصوت الوانا (قولم لانه من العسلان) هو اشتداد الاله تراز (قوله
 وعزود) هو بوزن جعفر (قولم هو السيد الرفيع) عبارة غيره الشاب الجميل
 وهكذا للمصنف فانه ذكر المسمى واسماءه في بيتين مشهورين (قوله وخرنوب)
 هو بفتح الحاء وضمها ويقال ايضا خرنوب شجر بري له شوك ذو حمل كالنجاح
 وشاميه ذو حمل كالخيار شبر الا انه عريض له رب وسويق (قولم وكنابيل)
 بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فمشناة تحتية
 ساكنة فلام موضع باليمن (قولم نحو عجنس) هو بعين مفتوحة فميم كذلك
 فنون مشددة كذلك فسين مهملة الجميل الضخم الشديد والعجانس العجلان
 مثلوبة الجعانس (قولم كعديس) هو بعين مهملة مفتوحة فذال مهملة كذلك
 فباء موحدة مشددة كذلك فسين مهملة الشديد الموثق الخلق من الابل وغيرها
 والشرس الخلق والضخم الغليظ ورجل كنافي (قولم والذي اذهب اليه ان
 النونين زائدتان) مثل هذا يظهر من صنيع القاموس (قولم نحو صغنت
 وزونك) كلاهما بوزن عجنس الا ان الاول بضاد معجمة فعين معجمة فنون
 فطاء والثاني بزاي معجمة فواو فنون فكاف (قولم من الضغاطة) هي
 كالصغنت العصر والرحم والغمز الى شيء وسن قال ان الصغنت كبير البطن ويطلق
 على صغيف الراي فقد وهم ونشاه انه قرا الضغاطة في عبارة القاموس بالعين
 المعجمة لنتطها واحدة من اعلى مع انها فاء والمشاركة ينتطونها كذلك ففسر
 الضغاطة بتفسير الضغاطة (قولم والزوك) هو مشي الغراب وتحررك المنكبين

ولنبت عزنة صان وعزنة صان ثالثها ان كل ما عرف له
 اشتقاق او تصريف وجدت فيه زيادة فيحمل غيره
 عليه وقد خرج بالقييد الاول النون الواقعة اولا فانها
 اصل نحو نهشل الا ان يقتضي بزيادتها دليل كما في
 نحو نرجس لانها لو كانت اصلا لكان وزنه فعل وهو
 مفقود وبالقييد الثاني نحو قطار وقنديل وعنود وخندريس
 وعنديب فانها اصل الا ان يقتضي دليل بالزيادة كما
 في نحو عنبس لانه من العنبوس وحنظل لقولهم حنظلت
 الابل وعنسل لانه من العسلان وعزود لانه من قولهم
 شيء عزد اي صلب وكنهيل لقولهم فيه كنهيل ولعدم
 النظر على تقدير الاصلية وبالقييد الثالث نحو غزنيق
 وهو السيد الرفيع وخرنوب وكنابيل فالنون اصلية اذ
 ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فعنليل وبالرابع
 نحو عجنس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة
 التضعيف فغلب التضعيف لانه لاكثر وجعل وزنه
 فعلل كعديس قال ابو حيان والذي اذهب اليه ان
 النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك
 انا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق
 نحو صغنت وزونك الا ترى انه من الضغاطة والزوك
 فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك * تنبيهات *
 الاول بتي مما تزد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع
 المضارع كضرب ولا تفعال وفروعه كالانطلاق
 والافعلال كالاخرنجام

في المشي والتجتر (قولم وانما سكت عنها لوضوحها) ليس على ما ينبغي وإلا لما ذكر زيادة التاء في المضارعة ونحو الاستفعال وإلا فما الفرق مع انها زيادة محتاجة الى التمييز لاختلاطها باصول الكلمة وسيذكر ان مقصود الباب ذلك (قولم لاختلاطها باصول الكلمة الخ) لانصاف ان اختلاط التنوين بالكلمة ونون التوكيد ايضا ان لم يكن اشد من اختلاط التاء بالمضارع وبالمطارعة فهو مثله فالاولى ذكر هذه المواضع وقد ذكر في التسهيل بعضها فكان الاحسن في الاعتذار ان يقول لان مثل هذا الكتاب لم يتصد للاستيعاب (قولم عبوثان) تقدم بيان النبت المسمى به وذكر مناعه (قولم كضربت) الاولى له حيث ذكر سابقا في التنوين ونون الرفع والمثني والجمع انها غير مختلطة باصول الكلمة فلم تحتاج للتمييز ان يسقط تاء قامت فانه مثل ذلك (قولم وضربت) الاولى اسقاطه فان تاءه للوحدة إلا ان يتكلف فتدبر (قولم من المصادر) بيان لنحو الاستفعال وفيه تعريض بمن قال بقي على المصنف لافعال يعني ان المراد من نحو الاستفعال مصادر اخر لا ماصدقانه (قولم وفروعها) اراد بها المشتقات منهما (قولم في غير ذلك إلا بدليل) منه تاء ترجمان عند من يقول انه من الرجم (قولم في تنصب وتثفل وتدرأ وتحلج) كالأول بناء مفتوحة فنون ساكنة فضاء مضمومة فباء شجر حجازي شوكة كشوك العوسج يصنع منه السهم وقرية قرب مكة والثاني تثفل هو ولد الثعلب كما تقدم والثالث بناء مشناة فوقية مضمومة ودال مهملة ساكنة وراء مهملة مفتوحة وهمزة من الدرا وهو الدفع وفي الصحاح وقولهم السلطان ذو تدرأ بضم التاء اي ذرعة وقوة على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم وضع للدفع هذا كلامه وبه ضبطوه ايضا في قول العباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم اعط شيئا ولم امنسح فمن قال تدرأ كزبرج وهو المدافعة فلم يصب والرابع تحلج بناء مشناة مكسورة فحاء مهملة ساكنة فلام مكسورة فهمزة شعر وجه الاديس ووسخه وسواده وما افسده السكين من الجلد اذا قشر (قولم في نحو رغبت الخ) عين الكلمة مفتوحة في النكاح ومعانيها بيئته (قولم في غير الوقف) اراد به الوصل الجاري مجرى الوقف (قولم وقفا) اي بناء كما تقدم (قولم وانكر المبرد زيادتها) اي الهاء لا بقيد كونها للسكت (قوله فهي كالتنوين الخ)

وانما سكت عنها لوضوحها * الثاني انما لم يذكر التنوين ونون التنئية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزء منها * الثالث اعلم ان النون تزداد اولى نحو نصرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو ضنفر ورابعة نحو عرشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثان (والتاء) تزداد في اربعة مواضع (في التانيث) كضربت وضاربت وضربت وانت وفروعه على المشهور (و) في (المضارعة) كضرب (و) في (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك الافعال كالاستخراج والاقذار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالتريد والتزداد دون فروعهما (و) في نحو (المطارعة) كنعلم تعليا وتدرج تدرجا وتغافل تغافلا ولا يقضي بزيادتها في غير ذلك إلا بدليل واعلم انه قد زيدت التاء اولا وآخرا وحشوا فاما زيادتها اولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنصب وتثفل وتدرأ وتحلج واما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في نحو رغبت ورجمت وملكوت وجبروت وفي ثرتموت وهو صوت القوس عند الرمي لانه من الثرتم ووزنه تفعولت وفي عنكبوت ومذهب سيبويه ان نون عنكبوت اصل لقولهم في معناه العنكب فهو عنده رباعي وذهب بعض النحاة الى انه ثلاثي ونونه زائدة واما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في الاستفعال والافعال وفروعها وقد زيدت حشوا في الفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى اصلتها في يستعور والى كونها بدلا من الواو في كئنا (والهاء وقفا كلمه ولم تره) اي الهاء من حروف الزيادة كما سبق إلا ان زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة إلا ما تقدم استثنائه في باب الوقف وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في باب وانكر المبرد زيادتها وقال انها انما تلاحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويا زياده والامكان كما في نحو عه وقه كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة الدليل على ذلك قولهم في امات امهات ووزنه فعلهات لانه جمع ام

هذا يشعر بان التنوين ليس حرف زيادة اتفاقا وهو خلاف ما مر من انه منها وهو الحق وبعبارة ان يكون كونه كذلك عنده فقط (قولهم وقد قالوا امات) بين بهذا سماع امات وبما قبله سماع امهات اذ هو مصب قولهم (قولهم مثل قبرة وابهة) قبرة بفتاف مضمومة فباء مشددة فراء فهاء تانيث وقد تخفف باوه طائر وابهة بوزن قبرة لا اول العظمة والكبر والتخوة (قولهم فان ثبت هذا فام وامهة النخ) كون ام وامهة اصلين قسيم ذلك لا متفرع عليه فالعبارة الحق ويحتمل ان يكون امهة وام اصلين كما وقع في عبارة غيره (قولهم دمث ودمثر) كلاهما على وزن فرح إلا ان الثاني براء وعناهما المكان السهل (قولهم اهرقت الماء) هاء ساكنة (قولهم فانا اهريقه هاوه مفتوحة) (قولهم والاصل اراق يريق اراقة) ليس هذا هو الاصل لا اول يرشدك الى ذلك قوله بعد واصل يريق وتحرير القول في ذلك ان احنا ثلاثة الفاظ لا اول اهرق واصله لاصيل اريق بوزن اكرم نزلت حركة الياء للراء قبلها ثم قلبت الياء الفاء لتحررها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال ولهذا قال الشارح والف اراق منقلبة عن الياء ثم زيدت الهاء فصارت اهرق الثاني يهريق واصله لاصيل يوريق بوزن يدحرج ثم نقلت كسرة الياء الى الراء ثم ابدلت الهمزة هاء فصار يهريق فالهاء في هذا بدل من اصل وبه تعلم ان الشارح ترك في هذا عمل النقل الثالث اهرقة واصله لاصيل اريقا بوزن اكراما نزلت حركة الياء الى الراء ثم قلبت الياء الفاء لما تقدم ثم حذف الكالف وعوض عنه التاء فقوله والاصل اراد منه الاصل لاخير وقوله بعد واصل يريق النخ اراد به الاصل الثاني وسكت عن الاصل لاصيل (قولهم وانما قالوا اهريقه وهم النخ) جواب سوال يرد على قوله ثم ابدلوا النخ حاصل السؤال ان ابدالهم الهمزة هاء قاص بانهم لا يتكلمون بالهمزة هنا ومقتضى ذلك ان يتركوا الهاء ايضا فان كلا حرف حلقي وحاصل الجواب ابداء الفرق فان الهمزة اذا بقيت يلزم اجتماع همزتين بخلاف ما لو ابدلت هاء (قولهم لانه لما ابدل الهمزة النخ) بيان للغلط الذي بدعواه يجيب المبرد (قوله في هرولة) هو بوزن بردونة كما في الناموس فما قيل ان كفه مضمومة ليس بشيء (قوله في سلهب) هو بسين مفتوحة فلام ساكنة فهاء مفتوحة فباء تدبر (قولهم لان السلب ايضا) هو بكسر اللام بوزن كنف (قولهم التحقيق ان لا تذكر هاء السكت النخ) التحقيق ذكرها (قولهم المشتهرة) الاقرب انها صفة للاشارة اما لفظا فظاهر واما معنى فلدفع ان يتوهم ان المراد من الاشارة غير ما علم في اول الكتاب فيكون كحوالة على مجهول (قولهم في الهيق النخ) هذه الكلمات كلها

وقد قالوا امات والهاء في الغالب فيمن يتعمل واسقاطها فيما لا يعقل وقالوا في ام امهة ووزنها فعلهة واجاز ابن السراج ان تكون اصلية وتكون فعلة مثل قبرة وابهة ويقوي قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم نامهت اما بمعنى اتخذت ثم حذف الهاء فبقي ام ووزنه فع فان ثبت هذا فام وامهة اصلان مختلفان كسبط وسبطر ودمث ودمثر فتكون امهات على هذا جمع امهة وامات جمع ام وما ذهب اليه ابن السراج ضعيف لانه خلاف الظاهر واما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها لما فيه من الخطا ولا اضطراب قال ابو الفتح ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا ابا علي فاعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد وزيدت الهاء في قولهم اهرقت الماء فانا اهريقه اهرقة والاصل اراق يريق اراقة والف اراق منقلبة عن الياء واصل يريق يوريق ثم ابدلوا من الهمزة هاء وانما قالوا اهريقه وهم لا يقولون اريقه لاستثناهم الهمزتين وقالوا ايضا اهرق الماء يهرقه اهرقا ولا جواب للمبرد عن زيادتها في اهرق إلا دعوى الغلط من قائله لانه لما ابدل الهمزة هاء توهم انها فاء الكلمة فادخل الهمزة عليها واسكنها وادى الخليل زيادة الهاء في هرولة وانها فعلولة وهي العظيمة الوركين لانها تركل في مشيها ولاكترون على اصلها وانها فعلولة وقال ابو الحسن انها زائدة في بلع وهو لاكول وحجرع وهو الطويل فهما عنده هفلع لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل وجملة الجماعة ان العرب تقول في الهجر عين هذا احجر من هذا اي اطول وكذلك تقول في هقامته وهو الاسد والضخم الطويل ايضا ويجوز ان تكون زائدة في سلهب وهو الطويل لان السلب ايضا الطويل يقال قرن سلهب وسلب اي طويل ويجوز ان يكون من باب سبطر وسبط * تنبيه * التحقيق ان لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم (واللام في

الاهارة المشتهرة *) اي من حروف الزيادة اللام والقياس يقتضي ان لا تزداد بعدها من حروف المد فلهذا كانت اقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها إلا في الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك واواللك وما سواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي لافصح وهو المتباعد المتخدين فاجعل وفي الهيق

مفتوحة لا اول (قولهم وهو الظليم) تقدم انه ذكر النعام (قولهم قدموس) هو كعصفور (قولهم عن حركة العين) تقدم اعتراض المبرد على سيبويه في هذا والجواب عنه (قولهم ولهذا قال النح) الاشارة راجعة لقوله ان السين النح (قولهم تبين) بالبناء للفاعل او المفعول او اصله تبين كما في تبين العبر *

* همزة الوصل *

(قولهم اي همز الوصل كل همز النح) لا اول اسماط كل من هذا التعريف لكونها للافراد الغير المناسب للتعريف على ما هو معلوم مع انها ليست في كلام المصنف المفسر بهذا وزيادة السابق لكونها في عبارة المصنف فيقول اي همزة الوصل الهمزة السابقة التي تثبت في الابداء وتسقط في الدرج فقولنا الهمزة جنس وقولنا السابقة يخرج مثل شمال واحبسطا وقولنا التي تثبت النح يخرج سائر همزات القطع ويمكن ان يقال اسماط قيد سابق ايماء الى التورك على المصنف بانه لا يحتاج له في التعريف لان ما بعده كاف في تحصيل المساواة بين المعرف والمعرف (قولهم لقوله للوصل همز) فيه نظر ظاهر فانه لا تعرض في قول المصنف للوصل همز للوضع والاعلان معا يقولان بان الهمز للوصل إلا ان احدهما يرى انها وضعت كذلك والاخر يرى انها كانت الفا ومن هاهنا قال الشيخ الاثير في شرح التسهيل وسماعها همزة اذ هي همزة في النطق واختلفوا فقيل وضعت اولا همزة لانها حرف جلد وهي من الحروف الزوائد فصاحت للابداء اولانه اول المخارج وابتدأها فناسب الابداء وهو قول ابن جني قال لان غرضهم حرف يصح الابداء به ويصح اطراحه عند الوصل ولم يجدوا ذلك إلا في الهمزة اما لانها قد تحذف كثيرا في التخفيف وهي مع ذلك اصل فكيف اذا كانت زائدة وقيل يحتمل ان يكون اصلها الفا لانها ايضا مبدلة او لانها من حروف الزوائد التي لا تكون اصلية بذاتها وانما قلبت همزة لاجل التحريك اذ لا تتحرك ذات الالف ويدل على هذا قولهم في الاستفهام آ الرجل نظهرت الالف لما لم يضطر الى الحركة واجيب بانه يحتمل ان يكون همزة ساكنة ثم سهلت بقلبها الفا وهذا النوع لازم التسهيل (قولهم وقيل يحتمل) الذي في كلام الموضح اسماط يحتمل فاقضى ان هذا الفائل جازم بما ذكر لكن الذي في عبارة الشارح هو الذي في عبارة الشيخ الاثير وقد تقدمت وغيره من شروح التسهيل

قوله

وهو الظالم هبل وفي الفيشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن ابي الحسن ان لام عبدل اصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عشمي وبعده قولهم في زيد زيدل على انه قال في لاوسط اللام تزداد في عبدل وجمعه عبادلة فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل ان تكون من مادتين كسبط وسبطر * تنبيهان * لا اول حق لام الاشارة ان لا تذكر مع احرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من انها كلمة براسها * الثاني ذكر في النظم من احرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف الموشة وقفا نحو اكرمتكس وهي الكسكسة ويلزم هذا التامل ان يعد سين الكشكشة نحو اكرمتكس والغرض من الاينان بهما بيان كسرة الكاف فتحكمها حكم هاء السكت في الاستلال ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم واسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم اول المضارع فان اصله عند سيبويه اطاع يطيع وزيدت السين عوضا عن حركة العين لان اصل اطاع اطوع والعذر للناظم ان السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكانه استغنى بذلك ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء ومع سين زيد في استفعال وفروعه كاستغنى اذا استكمال . اه . (وامنع زيادة بلا قيد ثبت *) اي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو اصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت *) الابل اذا تاذت من اكل الحنظل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع انها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخر بعد الف مسبوق باكثر من اصلين او واقعة كما هي في نحو غصنفر كما سبق بيانه وقد تقدمت امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع *

(همزة الوصل)

هو من تنمته الكلام على زيادة الهمزة وانما افردته لاختصاصه باحكام وقد اشار الى تعريف همزة الوصل بقوله (للولصل همز سابق لا يثبت *) إلا اذا ابتدئ به كاستشبتوا *) اي همز الوصل كل همز ثبت في الابداء وسقط في الدرج وما يثبت فيهما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد لا اول ان همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل ان يكون اصلها الالف الا ترى الى ثبوتها الفا في نحو الرجل في الاستفهام

(قولهم لما لم يضطر الى الحركة) اي حين عدم اضطراره الى الحركة بسبب تقدم همزة للاستفهام المتحركة المختصة من لا ابتداء بالساكن (قولهم اخذ ذلك من اطلاقه) اي هنا وان كان سيصرح بعد به (قولهم إلا لضرورة) هذا يؤخذ منه بواسطة مقدمة مشهورة هي ان الضرورات تبيح المحضورات (قولهم اتساعا) اي تجوزا بالحذف والاصل همزة ضد الوصل او مرسلان بان اطلق الوصل واريد لا ابتداء لعلاقة الضدية (قولهم وقيل لانها النج) يعني انه ليس المراد من اضافتها للوصل انها تثبت فيه حتى يرد بانها تحذف فيه لا تثبت بل انها سبب في الاتصال بين ما قبلها وما بعدها فالوصل على هذا في قولنا همزة الوصل بمعنى الاتصال واما في القول بعد هذا فبمعنى الوصول (قولهم وكان الخليل النج) هذا مريد للتسمية على قول البصريين (قولهم نحو انطلق واستخرج) لاول ناظر لهما والثاني لسواها ولا يضرب كون انطلق ناظرا لهما ايضا فالعبارة صواب نعم كان لا ليق ان يقدم انطلق على قوله او سواها ويزيد مع استخرج استعلى مثلا او يقتصر في الثاني على استخرج (قولهم والامر) انما لم يقيد به امر الثلاثي فيما يأتي لان ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركا (قولهم ولاكثر في الامر النج) نص السعد على ان الحذف واجب في كل وحذف دون مر والفارق كثرة استعمالهما بالنسبة لمر (قولهم وذلك لان الفعل النج) هذا هو الذي كان وعد بذكره سابقا في قوله لما ساذكرة بعد (قولهم للامكان) اي امكان لا ابتداء بالساكن وهذا مذهب الجمهور إلا فقد نقل عن السيد السند ان لا ابتداء بالساكن اذا كان غير الف ممكن إلا انه عسر (قولهم لما ساذكرة) اي من عروض السكون لا وانها بواسطة تصرفات لهم فيها يذكر كل واحد منها في محله (قولهم وقيل نقل النج) مرضه لان المعهود عندهم نقل الحركة عن الحرف المعتل الضعيف الى الحرف الساكن القوي الجلد بصحته لا نقل السكون الى محل حركة والمنقول منه والمنقول اليه حرفان جلدان (قولهم توصلا وتعويضا) اي توصلا بالهمزة لا ابتداء بالساكن وتعويضا لها عن لامه المحذوفة تخفيفا وقد يقال قصد التخفيف بالحذف لا يناسب التعويض والجواب ان هذا التعويض كلا تعويض لسقوط العوض في الدرج (قولهم اسمي او سموي) لاول فيه اثبات العوض فقط والثاني فيه اثبات المعوض عنه فقط (قولهم كما عرف في موضعه) اي في باب

لما لم يضطر الى الحركة * الثانية ان همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لانه انما جيء بها وصلة الى لا ابتداء بالساكن اذ لا ابتداء به متعذر * الثالثة انها لا تختص بتبديل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف اخذ ذلك من اطلاقه والمثال لا يخصص * الرابعة امتناع اثباتها في الشرح إلا لضرورة كقوله

الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع انها تسقط في الوصل فتقل اتساعا وقيل لانها تسقط فيتمصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصل المتكلم بها الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ثم اشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الاصل في استحقاقها لما ساذكرة بعد فقال (وهو لفعل ماض احتوى على * اكثر من اربعة) اما بها (نحو انجلى) * او سواها نحو انطلق واستخرج (والامر والمصدر منه) اي من المحتوي على اكثر من اربعة نحو انجلى انجلاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا (وكذا * امر الثلاثي) الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كاخش وامض وانغذا) * فان تحركت ثاني مضارعه لم يحتج الى همزة الوصل ولو سكن تقديرا كقولك في الامر من يقوم قم ومن يعد عد ومن يرد رد ويستثنى حذو وكل ومر فانها يسكن ثاني مضارعا لفظا ولاكثر في الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وفي اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامري وتانيث تبع * وايمن) فهذه عشرة اسما لان قوله وتانيث تبع عنى به ابنة واثنين وامراة ونبه بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس وانما طريقه السماع وذلك ان الفعل لاصالته في التصريف استأثر بامور منها بناء اوائل بعض امثلته على السكون فاذا اتفق لا ابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ثم حلت مصادر تلك الافعال عليها في اسكان اوائلها واجتلاب الهمز وهذه الاسماء العشرة ليست من ذلك فكان محتضى القياس ان تبنى اوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل وانما شذت عن القياس لما ساذكرة اما اسم فاصله عند سيبويه سمو كقنو وقيل سمو كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن اوله وقيل نقل سكون الميم الى السين واتي بالهمز توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل اثبتوا احدهما فقالوا في النسبة اليه اسمي او سموي كما عرف في موضعه واشتقاقه عند البصريين من سمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت فاوه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك

والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره * واما است فاصله ستم لقولهم ستهمة واستاه وزيد استه من عمر وحذفت اللام وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن اوله وجيء بالهمزة

النسب في التنبيه الرابع في شرح قول المصنف واجبر برد اللام ما منه حذف الخ (قوله لما ذكر) اي في قوله واقي بالهمز توصلا وتعويضا (قوله وفيه لغتان اخريان) الغرض من ذكره لهاتين اللغتين هو قوله بعد والدليل على كون لاصل سته بفتح الفاء الخ (قوله وافعال انما هو جمع فعل الخ) اعترضه بنحو اسم وفعل فان عينه غير متحركة ومع ذلك جمعه على افعال واسماء وهو وهم فان الشارح فرغ من اقامة الدليل على فتح الفاء فبقية العين مترددة بين ان تكون متحركة او ساكنة فاستدل الشارح على كونها متحركة بجمعه على افعال لانها لو كانت ساكنة والمحال انه اسم صحيح العين لجمع على افعال كما تقدم ذلك في قول المصنف لفعل اسما صح عينا افعال الخ وفي قوله وغير ما افعال فيه مطرد الخ واما اسم وفعل ففاهما مكسورة وهو يجمع على افعال داخل تحت قول المصنف وغير ما افعال فيه مطرد الخ والكلام انما هو فيما فاه مفتوحة فكيف ينتص ما هو من هذا بما هو من ذلك وهذا ظاهر لا يخفى فتأمل (قوله والحمل على الاكثر) الحمل مبتدا وعلى الاكثر خبر وفي نسخ والحمل على الاكثر اولى وهي بيته (قوله ان الغالب الخ) محترزة است فان لامه حذف وهي هاء كذا قيل وهو لا يلائم قول الشارح لا الياء ولا ظهر ان محترزة نحو يد ودم وثبت فان حذف لامه وهي ياء (قوله واشتقه من بنى بامرانه يعني بها الخ) وجه وجود المعنى المشتق منه في المشتق على ان الابن مبني على ابيه بسبب الزوجة التي هي امه فابن على هذا بمعنى مبني (قوله ولو بنيت الخ) دليل ثان على انه لا دليل في البنوة (قوله لانه من ثبت ولقوله الخ) كلام الشارح صريح في ان هذا استدلال على فتح الفاء والعين لا على كون لامه ياء فمن قال قد يقال لا دلالة في ذلك على كون لامه ياء كما لا يخفى فقد غلط كما لا يخفى (قوله لان تخفيفها شائع ابدا الخ) يريد ان نقل حركة الهمزة ثم حذفها شائع دائما فصار بذلك متوقعا ولتوقعه جعل كانه واقع فصارت الهمزة كانه محذوفة في حال عدم حذفها (قوله كما افهمه كلامه) الظاهر انه لا يفهمه لان قوله وثانيه تبع لا يتأني ان يكون من جملة ثانيه ابن واثنين ما ذكر فتدبر (قوله المخصوص بالقسم) احتراز به عن ايمن جمع يمين (قوله اعاضوه الخ) هو جواب لما وقوله فقيل ايم الله مسبب قدم على سببه وحاصل

لما ذكر وفيه لغتان اخريان سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام فوزنه فع والدليل على كون لاصل سته بفتح الفاء فتحتها في هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن واما ابن فاصله بنو كعلم فعل به ما سبق في اسم واست ودليل فتح فائمه قولهم في جمعه بنون وفي النسب بنوي بفتحها ودليل تحريك العين قولهم في جمعه ابناء وافعال انما هو جمع فعل بتخريك العين ودليل كونها فتحة كون افعال في مفتوح العين اكثر منه في مضمومها كعصد واعصاد ومكسورها ككبد واكباد والحمل على الاكثر ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة امور احدها ان الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء والثاني انهم قالوا في مونثه بنت فابدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن الشجري في اماليه ان بعضهم ذهب الى ان المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرانه يعني بها ولا دليل في البنوة لانها كالثبوت وهي من الياء ولو بنيت من حيث فعولته لقلت حوة واجاز الزجاج الوجهين واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للبالغته كما زيدت في زرقم قال الشاعر وهل لي ام غيرها ان ذكرتها ابي الله الا ان اكون لها ابنا وليست عوضا من المحذوف والا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل واما اثنان فاصله ثنيان بفتح الفاء والعين لانه من ثنيت ولقولهم في النسبة اليه ثنوي فحذفت لامه وسكن اوله وجيء بالهمز واما امره فاصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لان تخفيفها شائع ابدا فجعل المتوقع كالواقع واما ثانيه ابن واثنين وامرء فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنتين للثانيه كالتاء في امراة كما افهمه كلامه بخلاف التاء في بنت وثنيتين فانها فيهما بدل من لام الكلمة اذ لو كانت للثانيه لم يسكن ما قبلها ويويد ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا واختا وافهام الثانيه مستفاد من اصل الصيغة لا من التاء واما ايمن المخصوص بالقسم فالهم للوصل عند البصريين والنطق عند الكوفيين لانه عندهم جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقيل ايم الله اعاضوه الهمزة في اوله ولم يحذفوها لما اعدوا النون لانها بعد الحذف كما قلنا في امرء

واحدًا من غير استيعاب على أن مقصود المعارض أن يذكر لفظًا متعده المعنى مع ما ذكره المصنف وليس ذلك فيما يدل على مذكر مع ما يدل على مؤنث وإنما الجواب عن اعتراض الموضح أن هذا الكتاب ليس مقصودًا منه الاستيعاب حتى يتضرر بما ذكره نعم يحسن ذلك رداً على مثل التسهيل (قوله أو يسهل) أو تخشيرية لأن يبدل في معنى أبدله الخ (قوله اعلم أن لهمز الوصل الخ) هذا إلى قوله الثالث كلام التوضيح وما ذكره عليه الناظرون كلام التصريح على ما هو دأبهم (قوله إذا اتصل بالمضمومة الخ) أصل هذا كلام التسهيل فإنه قال وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسرة وضمه إلى هنا عبارته فزاد عليها الشارح قوله أن اقتلوا أو انتص للتبسيه على أن المراد بالجارى مجرى الساكن الصحيح حرف العلة الذي لا تجانسه حركة ما قبله وعبارة الشيخ لاثير في شرحه وقوله وإن اتصل الخ مثال الساكن الصحيح ولقد استهزئ قل انظروا ومثال المعتل الجارى مجراه أو انقص قرئ بضم الدال واللام والواو وبكسرها وسواء كان الساكن له صورة في الخط كما مثلنا أم ليست له صورة وهو التنوين نحو خيشة اجشث وقتيلاً انظر قرئ بضم التنوين وكسرة (قوله لا لتبس الامر بالخبر) أي بالمضارع في حالة الوقف *

* الأبدال *

(قوله شائعا) أي في التصريف أي مضطرا إليه فيه لا في كلام العرب على ما سيأتي (قوله فان ابدال الادغام لا ينظر الخ) هذا وجه التقييد بالقييد الثاني وكان الاولى أن يوجه التقييدين معا ويزيد بعد قوله لذلك ما صورته وكذلك البدل الغير الشائع لا ينظر إليه في هذا الباب لنبوة عن القياس أو ندرته إلا أن يقال لظهور ان عدم الشيوع مقتض للاهمال تركه (قوله في جميع حروف المعجم) في القاموس وحروف المعجم أي لاعجام مصدر كالمدخل أي من شأنه ان يعجم (قوله إلا لالف) الذي ذكره الجاربردي إلا الصاد والواو والياء والميم والشين والغاء والواو فاعرفه (قوله لذلك) الاشارة للمستثنى والمستثنى منه (قوله واراد بالابدال) أي تجوزا وعلاقته ما اشار إليه بقوله اذ الخ ولما كان ربما يتوهم من تساويهما في مطلق التغيير انه تمام معناه فلا تشتم دعوى المجازية اعقبه بقوله إلا ان الأبدال أي باعتبار معناه الحقيقي الخ هذا بيان مراده لكن فيه ان لا قرينة لهذه

(أو يسهل *) بين الهمزة والالف مع التصور ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك اضطر الرجل وكما يحذف المكسور في نحو اتخذناهم سخريا استغفرت لهم لئلا يلتبس بالاستفهام بالخبر ولا تحذف لان همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر فتقول أحسن عندك وآمين الله يمينك بالمد واجما والتسهيل مرجوحا ومنه قوله الحق ان دار الرباب تباعدت أو انبت جبل ان قلبك طائر وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو الذكرين آلان * خاتمة * في مسائل الاولى اعلم ان لهمز الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها ال وجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب بخلاف امشوا وامضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزي قاله ابن الناظم وفي تكلمة ابي علي انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة واخلاق ضمة الهمزة وفي التسهيل ان همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر وذلك في ايم ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول وجوب الكسر وذلك فيما بقي وهو الاصل * الثانية قد علم ان همزة الوصل انما جوي بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها نحو استتر اذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فتقبل ستر إلا لام التعريف اذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول في الحمر قائم ويضعف لمر قائم والفرق ان النقل للادغام اكثر من النقل لغير الادغام * الثالثة اذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسرة وضمه نحو ان اقتلوا أو انقص الرابعة مذهب البصريين ان اصل همزة الوصل الكسر وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمته في بعضها اتباعا وذهب الكوفيون إلى ان كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعا للثالث وأورد عدم الفتح في اعلم واجيب بانها لو فتحت في مثله لا لتبس الامر بالخبر والله اعلم *

(الأبدال)

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها ابدالا شائعا لغير ادغام فان ابدال الادغام لا ينظر إليه في هذا الباب لانه يكون في جميع حروف المعجم إلا لالف كما ان الزائد للتصغير لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك واراد بالابدال ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير في الموضع إلا ان الأبدال ازلت والقلب احالته ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة

لا ارادة من كلام المؤلف فان رآها التعرض للقلب في الباب فيرد انه
 تعرض للنقل والمخفف ايضا فهلا جعله اراهما ايضا فان كان رأى
 ان العلاقة ليست إلا بين الابدال والقلب ورد عليه انه يكفي
 فيها مطلق التغيير الذي هو موجود في الكل ولو ترك لفظ الترجمة
 على ظاهره لسلم من هذا التعسف ومعلوم ان نقص العنوان لا ضرر فيه
 (قولهم لانها تقارب) ناظر لقولهم والهمزة فقط (قولهم لثبوتها)
 هكذا في النسخ بالثلثة فالموحدة فالمشناة الفوقية وفي نسخ لشدتها
 بالشين والبدال والمشناة الفوقية وفي نسخة لثبوتها بنون فباء موحدة
 فراء فتاء وهي الصواب وما سواها تصحيف فقي القاموس نبر
 الحرف ينبره همزة والشئ رفعه ومنه المنبر (قولهم وبخالفهما
 التعويض) تحرير ما يشير اليه ان حقيقة الابدال جعل حرف
 مكان آخر فقط ازالته والقلب جعل حرف مكان آخر فقط احواله
 والتعويض جعل حرف مكان حركة او حرف او في غير مكانه ازالة
 فيبين الابدال مع القلب مباينة وكذلك بين القلب مع التعويض واما
 الابدال مع التعويض فيبينهما عموم مطلق فتدبر (قولهم كما تقدم) اي
 في شرح واللام في الاشارة المشتهرة (قولهم الشائع في التصريف)
 اراد بالشائع في التصريف ما هو ضروري الذكر فيه كما عبر به
 في ما سياتي فلا ينافي ما سياتي من ان حروف البديل الشائع اثنان
 وعشرون ولذلك زاد الشارح ذلك يعني في كلام العرب وهما في
 التصريف هذا ولا سعد بما تقدم ان يزيد هنا قيد لغير ادغام تدبر
 (قولهم ايل) اسم مدينة ولكن سيجيء للشارح في الابدال انه
 من ايليل بمعنى احديد اب الاسنان (قولهم لجد صرف شكس النح)
 ضبط في نسخة مصححة من التسهيل بكسر اللام والجيم وبناء صرف
 للمجهول ويشكس بفتح الشين وسكون الكاف وطبي بالنصب
 وثوب بالجر وكذا عزته وحيثئذ فاللام في لجد جارة والجار والمجرور
 متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل آمن وطبي مفعوله
 وهو مضاف وثوب مضاف اليه وعزته مضاف اليه وهو كناية عن
 تغير حاله لاجل الاجتهاد كان مقتضى الاجتهاد عدم امن ما ذكر كذا
 قيل (قولهم وافهم ايضا ان من الشائع) اي وذلك مخالف لما
 تقدم من انه من الشاذ او النادر وهذا توطئة للاعتراض عليه بقوله
 لاقي وينبغي النح (قولهم الذيال) الذال والياء مشددتان إلا ان
 الاولى مكسورة والثانية مفتوحة (قولهم كالعجيجة في لغة قضاء)

لانها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما في قام اصله
 قوم فالهمزة منقولة من واو في الاصل وموسى الغم عن الياء ورأس الغم
 عن الهمزة واما لينت لثبوتها فاستحالت الفاء والبديل لا يختص كما
 ستراه ويخالفهما التعويض فان العوض يكون في غير موضع العوض
 منه كناء عدة وهمزة ابن وياء سفير يج ويكون من حرف كما ذكر
 وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب
 اربعة احكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والمخفف و اشار
 الى حصر حروف البديل الشائع في التصريف بقوله (احرف الابدال
 هذات موطيا) وخرج بالشائع البديل الشاذ نحو ابدال اللام من
 نون اصيلاان تصغير اصيلا على غير قياس كما في مغرب ومغير بان في قوله
 وقفت فيها اصيلا لا اساتلهما اعيت جوابا وما بالربع من احد
 ومن صاد اضطلع في قوله «مال الى ارطاة حنق فالطجع» والقليل
 نحو ابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله

خالي عويف وابوعلج المطعمان السحم بالعشج

وبالغداة كمثل البرنج يطلع بالود وبالصيحج

وربما ابدلت دون وقف كقولهم في ايل اجل ودون تشديد كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بهج

«اقدر نهات ينزي وفرنج» وتسمى هذه عجمجة قضاء ومعنى هذات

سكنت وموطيا من اوطاتم جعلته وطيا فالياء فيه بدل من الهمزة

وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في طويت دائما

ثم انه لم يتكلم عليها هنا مع عدة اياها ووجهه ان ابدالها من التاء

انما يطرد في الوقف على نحو رجة ونعمة وذلك المذكور في باب الوقف

واما ابدالها من غير التاء فمسموع كقولهم هياك ولهناك قائم وهرقت

الماء وهردت الشئ وهرحت الدابة * تنبيهات * الاول ذكر في

التسهيل ان حروف البديل الشائع يعني في كلام العرب اثنان وعشرون

حرفا وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الابدال الضرورية في التصريف

فقال يجمع حروف البديل الشائع في غير ادغام قولك لجد صرف

شكس آمن طي ثوب عزته والضروري في التصريف هجاء طويت

دائما هذا كلامه فافهم ان باقي حروف المعجم وهي الحاء والخاء والذال

والطاء والصاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال

ابن جني في قراءة لاعمش فشرذهم بالذال المعجمة ان الذال بدل من

الذال كما قالوا لحم خراذل وخراذل والمعنى الجامع لهما انها مجهوران

ومتقاربان وخرجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من

قولهم شذر عذر وافهم ايضا ان من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام

كقولهم في الرفل وهو الفرس الذيال رفن ومن الميم كقولهم في امغرت الشاة اذا خرج لبنها اجر كالمغرة انغرت وينبغي ان لا يمسى ذلك شاتعا

بل الشائع في ذلك ما اطرد او كثر في بعض اللغات كالعجيجة في لغة قضاء والعنينة كقولهم ظننت عنك ذاهب اي انك والكشكشة في

لغة تميم كقولهم في خطاب المونث ما الذي جاء بش ير يدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ربش تحتش سر يا والكسكسة في لغة بكر

هذا مخالف لما قدمه من انه قليل الا ان يقال
الكثرة في لغة لا تنافي القلة بالنسبة لجميع اللغات
(قولهم ما لولم يبدل اوقع في الخطا او مخالفة
الاكثر) هذا هو المراد من قولهم كما مر البديل الشائع
في التصريف او البديل الضروري (قولهم كقولك
في سقاة سنائية) هو مخالفة في سقي المرأة ووجه
المخالفة هو ما يجيء من ان هاء التانيث اذا لم
تبين الكلمة عليها فالكثر استصحاب الابدال وسيشبع
الشارح الكلام فيه في شرح فابدل الهمزة من واو
وباء (قولهم منها طال الخ) منها ايضا طال جهدي
وامنت (قولهم لان التاء اغلب فيه في الاستعمال)
هذا صريح في انه سمع وكذا في شروح التسهيل
فلا يقبل انكار البدر الدماميني له (قولهم وقال ابن
الحاجب) اي في الشافية (قولهم بكثرة اشتقاقه)
ليس لاشتقاق في الحرف البديل نفسه كما يقتضيه
ظاهر العبارة بل في اللفظ الذي فيه البديل والغرض
ان اللفظ المشتق منه اذا اشتمل على حرف ومشتقائه
على حرف آخر فذلك دليل على ان الذي في
المشتق منه بديل والذي في المشتقات اصلي
(قولهم استعماله) اي اللفظ الذي فيه البديل
(قولهم ثم قلب) اي قلبا مكانيا في الجمع فان
الياء التي بعد اللام فيه اصلها الالف المتقدمة عليها
(قولهم اي البديل فرعا) مراده من البديل اللفظ
الذي فيه الحرف البديل على قياس ما تقدم وفرعية
اللفظ الذي فيه الحرف البديل في مثاله من جهة
ان ذلك اللفظ مصغر والمصغر فرع المكبر (قولهم
والحرف زائد) الواو جالية والمراد من الحرف هنا
الحرف الاصلي اي البديل منه وفي الكلام تقدير
اي في الاصل واصالة اللفظ الذي فيه الحرف الزائد
في مثاله من جهة ان ذلك اللفظ مكبر والمكبر اصل
المصغر ودليل زيادة الحرف الذي هو الالف هنا
الذي هو اصلي اي مبديل منه صحبتها لاكثر من
اصلين على ما تقدم وحاصل المعنى انه اذا كان

كقولهم في خطاب المونث ابوس وامس يريدون ابوك وامك قال في شرح الكافية
وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف والابدال
لزم ان تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم ويسمى
ذلك عنعنة وكان يلزم ايضا ان يذكر الكاف لان ابدالها من تاء الضمير مطرد كقول
الراجز « يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا ليكا » اراد عصيت وامثال
هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي ان يعد في الابدال التصريفي
ما لولم يبدل اوقع في الخطا او مخالفة لاكثر فالموقع في الخطا كقولك في مال مول
والموقع في مخالفة لاكثر كقولك في سقاة سنائية هذا كلامه * الثاني عد كثير من
اهل التصريف حروف الابدال اثني عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال
يوم انجذته واستط بعضهم اللام وعددها احد عشر وجمعها في قوله اجد طويت منها
وزاد بعضهم الصاد والزاي وعددها اربعة عشر وجمعها في قوله انصت يوم زل طاه
جد وعددها الخمس اثنى عشر وجمعها في استنجده يوم طال قال ابن الحاجب
هو وهم لانه اسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال كقولهم زراط وزقر في صراط
وصقر وزاد السين وليست من حروف الابدال فان اورد اسمع ورد اذكر واطلم لانه
من باب الادغام لا من باب الابدال المجرد هذا كلامه قلت قد اجاز النحاة في استخذ
ان يكون اصله اتخذ فابدلوا من التاء لاوى السين كما ابدلوا التاء من السين
في ست اذ اصله سدس فلعله نظر الى ذلك والذي ذكره سيبويه احد عشر حرفا
ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين وثلاثة من غيرها وهي الدال
والطاء والجيم * الثالث يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه
لزوما او غلبة فالاول نحو جندف فان فاء بدل من تاء جندف لانهم قالوا في الجمع
اجداث بالتاء فقط والثاني نحو افظ اي اقلت فان طاء بدل من التاء لان التاء
اغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في لص لصت التاء بدل من الصاد لان جمعه
على لصوص اكثر من لصوت فان لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من اصلين
نحو ارخ وورخ واكد ووكد لان جميع التصاريف جاءت بهما فليس احدهما بدلا
من الاخر وقال ابن الحاجب يعرف البديل بكثرة اشتقاقه كترار فان امثلة اشتقاقه
ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم الشعالي في الشعالب والاراني في الارانب
وانشد سيبويه « لها اشارير من لحم تنمرة * من الشعالي ووخز من ارانيها » قال
ابن جني ويحتمل ان يكون الشعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شرابي في
شرائع والذي قاله سيبويه اولى ليكون كارانيها وايضا فان ثعالة اسم جنس وجمع
اسماء لا جناس ضعيف يعني بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه اي البديل فرعا
والحرف زائد كصويرب تصغير ضارب لانه لما علم للاصل علم ان هذه الواو مبدلة
من الالف

اللفظ الذي فيه الحرف البدل فرعا بالتصغير والمحال ان الحرف الذي في اللفظ
لاصل بالتكبير زائد فذلك الحرف الزائد الذي في اللفظ لاصل اصل مبدل
منه والحرف الذي في اللفظ الفرع بدل هذا وقد اعترض هذا بعلقيان تشبئية
علقى فانه كضويوب تصغير ضارب مع ان ياء طائيان ليست بدلا من الف علقى
الزائدة للهاق لكونها بدلا من الياء واجيب بانه قال سيبويه الف علقى
للتانيث ولذا حكم بمنع صرفه (قولهم وبكونه فرعا وهو اصل) ظاهرة ان
الضمير فيه عائد ايضا الى اللفظ الذي فيه البدل وهو فاسد فان الذي فيه الحرف
البدل في مثاله لاصل لا الفرع فيجعل عائدا الى مطلق اللفظ لا بذلك القيد
ولعله اشار الى هذا بزيادة قوله اي البدل فيما قبل هذا دونه وفرعية اللفظ بالتصغير
وواو وهو للمحال ايضا والضمير المنفصل للحرف المبدل منه واصالة ذلك الحرف
بمعنى عدم زيادته وحاصل المعنى حينئذ انه اذا كان لفظ فرعا عن لفظ بالتصغير
والمحال ان الحرف اصل اي غير زائد في ذلك الفرع فما يقابل ذلك الحرف لاصل
في الفرع من الحروف الكائنة في لاصل بكتبيير بدل ومقابلته من الفرع مبدل
منه هذا وقد اعترض هذا باوائل جمع اول كمويه تصغير ماء فان اوائل فرع
اول والهمزة في اوائل غير زائدة مع ان الواو التي في الواحد بمقابلة همزة اوائل
ليست بدلا منها بل هي بدل مما في الواحد واجيب بانه لا يلزم من كون
الهمزة غير زائدة في الفرع ان تكون اصلية فيه فالهمزة في اوائل وان كانت
غير زائدة فليست باصلية بل منقلبة عن الواو (قولهم نحو كساء الخ) الثلاثة
لاول للواوي والثانية لليائي وكانت ثلاثة في كل اشارة للمضموم والمكسور
والمفتوح (قولهم ولا توالى اعلان) احدهما قلب عين الكلمة من كل الفا
والثاني ابدال الواو والياء همزة (قولهم هذا لابدال مستصحب الخ) يشير الى
ان قول المصنف آخرا منزل على الاخر الحقيقي الذي تنتهي اليه عند عدك
حروف الكلمة والحكمي الذي لا يكون كذلك الا عند قطع النظر عما بعده
مما هو مقدر لانفصال كما يشير اليه اطلاق الاخر (قولهم نحو بناء وبناءة)
كلاهما امثلة مبالغة (قولهم اداة) قال في القاموس لاداة بالكسر المطهرة
الجمع اداوى كفتاوى واما هداية بكسر الهاء ايضا فمعروفة (قولهم اسق
رقاش فانها سقاية) سقاية فيه مثال مبالغة ايضا وهذا مثل يضرب للامر بفعل
لمن يكثر من فعل مثله وفي الصحاح يضرب للمحسن اي احسنوا اليه لانه
محسن (قولهم صلاة في صلاة) صادة مفتوحة ولامه مخففة قال في القاموس
والصلاية ويهمز الجبهة واسم ومدق الطيب (قولهم في النسب) انما قيد به
لقوله كلاتي فلا يجمع فيه بين اعلالين ضرورة انه لو رخم اسم فاعل لا يكون
حذف يائه اعلالا حتى يكون عند قلب واوه ياء يجمع فيه اعلالان فما
قيل ليس بقيد لانه اذا رخم غاوا اسم فاعل كان حكمه كذلك ليس بشيء تدبر

وبكونه فرعا وهو اصل كمويه فانه تصغير ماء قليا
صغر على مويه علم ان الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم
بناء مجهول نحو هراق يحكم بان اصله اراق لانه لو
لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه هفعل وهو بناء
مجهول (فابدل الهمزة من واو ويا) آخرا اثر الف زيد)
اي تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل
لاولى هذه وهي اذا تطرفت احدهما بعد الف زائدة
نحو كساء وسماء ودعاء ونحو بناء وظباء وقضاء بخلاف
نحو قاول وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو
فزو وظبي لعدم لالف ونحو واو آين لعدم زيادة لالف
لانها اصلية فيهما فلا ابدال والا توالى اعلان وهو
ممنوع * تنبيهات * لااول تشاركهما في ذلك لالف
في نحو حمراء فان اصلهما حمري كسكري فزيدت
الف قبل الاخر لهد كالف كتاب وغلام فابدلت الثانية
همزة فكان لا حسن ان يقول كما قال في الكافية
من حرف لين آخر بعد الف

مزيد ابدال همزة وذا الف

الثاني هذا لابدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة
نحو بناء وبناءة فان كانت هاء التانيث غير عارضة
امتنع لابدال نحو هداية وسقاية واداة وعداوة لان
الكلمة بنيت على التاء اي انها لم تبني على مذكر قال
في التسهيل وربما صح مع العارضة وابدل مع اللازمة
فالاول كقولهم في المثل اسق رقاش فانها سقاية لانه لما
كان مثلا ولا مثال لا تغير اشبه ما بنى على هاء التانيث
ومنهم من يقول فانها سقاة بالهمز كحالها في غير المثل
والثاني كقولهم صلاة في صلاة وحكم زيادتي التشبئية
حكم هاء التانيث في استصحاب هذا لابدال نحو
كساءين ورداعين فان بنيت الكلمة على التشبئية امتنع
لابدال وذلك كقولهم « علقنه بثنايين وهما طرفا العقال »
الثالث قد اورد على الضابط المذكور مثل غاوي في
النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوي فانك تقول
يا غاوا بضم الواو من غير ابدال

مع اندراجہ فی الضابط المذكور وانما لم يبدل لانه قد اعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلايين فلو اتي موضع قوله آخر بلا ما فقال لاما باثر الف زيد لاستقام * الرابع اختلف في كيفية هذا الابدال فاقيل ابدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق اهل التصريف ابدل من الواو والياء الف ثم ابدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحته ولا حاجز بينهما إلا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادةها وانضم الى ذلك انها في محل التغيير وهو الطرف فقلبا الفا جلا على باب عصا ورحا فالتقى ساكنان فقلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف . ا ه . ثم اشار الى الثانية بقوله (وفي * فاعل ما اعل عينا ذا اقفى *) اي اتبع ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة اي يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل اعلت عين فعله نحو قائل وبائع فاصل قاول وبائع فحملا على الفعل في الاعلال بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين * تنبيهات * الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال

« صعدة نابتة في جائز * اينما الريح تميلها تمل » وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل الثاني اختلف في هذا الابدال ايضا فاقيل ابدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقال لاكترون بل قلبنا الفا ثم ابدلت الالف همزة كما تقدم في كساو ورداي وكسرت همزة على اصل التاء الساكنين وقال المبرد ادخلت الف فاعل قبل الالف المتحركة في قال وباع واشباههما فالتقى الفان وهما ساكنان فحركت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة * الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لان قياس الهمزة في ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء واما ابدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على انه لحن وكذلك تصحيح الياء في بائع ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في قائل ومن ثم امتنع نطق الياء من قائل وبائع قال المطرزي نطق الياء من قائل وبائع عامي قال ومر بي في بعض تصانيف ابي الفتح بن جني ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته . ا ه . ثم اشار الى الثالثة بقوله (والمد زيد ثالثا في الواحد * همز يري في مثل كالفلاند *) اي يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل نحو رعوقة ورعائف وقلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز وسليق وسلاتق وشمال وشمال بخلاف نحو قسورة وقساور لعدم المد وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعاش ومثوبة ومثاوب لعدم الزيادة وشذ مصائب ومناثر والاصل ماصوب ومناور وقد نطق فيهما بهذا الاصل وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل

(قولهم مع اندراجہ فی الضابط المذكور) اي لان الاخر في الضابط المذكور محمول على ما هو آخر حقيقة وهو ما تنتهي اليه عند عدك الحروف الموجودة في الكلمة فقط على ما هو المتبادر او اعم منه وما هو آخر حكما ليشمل نحو بناءة على ما تقدم كما هو ظاهر الاطلاق وحينئذ فما اجيب به من ان الواو في فاو ليست آخرا بل حسوا والمخذف عارض ليس على ما ينبغي (قولهم لاستقام) اي لم يبق معوجا بتناول فاو المذكور كما هو مقتضى السياق فلا ينافي انه يعوج حينئذ من جهة انه لا يشمل حينئذ نحو علماء مما همزة بدل من ياء مزيدة للالحاق بل نقول لا يرد هذا ايضا عند التعبير باللام لحملها على ما هو اعم من اللام حكما على ما هو مقتضى الاطلاق وهمزة علماء لما كانت مبدلة من ياء في مقابلة اصل وهو سين قرطاس كما مر في ضابط اللحاق صارت لاما حكما فتدبر (قوله وهو البستان) هذا لا يعين ضبطه بالحاء والياء والراء المهملة ولا بالجيم والياء والزاي المعجمة لانه يصلح تفسير الكل نعم لاظهر الضبط الثاني اذ هو الذي لا يسعد بالاستشهاد عليه بالبيت وبذكر ما هو بالضبط الاول بعد (قولهم وقد نبه عليه في التسهيل) قال فيه وتبدل الهمزة ايضا وجوبا من كل ياء او واو وقعت عينا لما وزن فاعلا او فاعلة من اسم معتز الى فعل معتل العين او اسم لا فعل له (قولهم نحو رعوقة) هي صخرة تتحرك في اسفل البئر اذا احترقت تكون هناك ليجلس المستقي عليها حين التنقية او تكون على راس البئر يقوم عليها المستقي (قولهم ونحو صيرف وعوسج) الاولى اسقاطهما من هذا الخروجهما بقيد المد (قولهم ومكوك) هو بوزن تنور كاس يشرب به ومكيال مقدار صاع ونصف (قولهم بالمصدر المنون) صحة التمثيل على هذا تتوقف على تقدير

اي
 به بالمصدر المنون وهو جمع واصف في الكافية للفاعل فقال كجمع شخص نيفا اي يجب ايضا ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقع ثاني حرفين ايتين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف او واوين كاوائل جمع اول او مختلفين كسيائد جمع سيد واصل سيود وصوائد جمع صائد والاصل سيارد وصوائد واعلم ان ما اقتضاه اطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه وسن وافقهما

اي كالمجمع المحاصل بجمعك زينا (قولهم نظيرا)
 اي في مطلق ابدال احد الواوين همزا وان كان
 في المنظر به المبدل الهمز الاول وفي المنظر به
 الهمز الثاني (قولهم) وهو اجتماع الواوين اول
 الكلمة (اي كما في وواصل حيث يقال فيه
 اواصل كما سيأتي في قول المصنف وهمزا اول
 الواوين رد (قولهم) واما اذا اجتمعت اليان او
 الياء والواو فلا ابدال (اي لا يجوز لك ان تبدل
 فيما اذا اجتمع لك يان او واو وياء فيما ينظر
 باب مفاعل لا في نفس جزئيات باب مفاعل لانه
 اذا التقت اليان او الواو والياء اول كلمة من
 كلماتهم المناظرة للباب المذكور فلا همز عندهم اي
 لم يبدلوا الياء او الواو همزة نحو يوم ويين الخ
 وبهذا التقرير يكون لا تكرار في العبارة تدبر
 (قولهم اسم موضع) مربوط بين (قولهم فلان
 لابدال الخ) حاصله ان ابدال احدى الواوين
 في اوائل ليس لمزيد الثقل فيهما على الياءين
 ولا لكونه له فيه نظير كما زعم لاخفش بل لامر
 آخر وهو الحمل على كساء ورداد الخ (قولهم
 فعيلة) صوابه تقديم الياء على العين لانه سبق
 كسيد والسبقة بتشديد الياء ما استاقه العدو من
 الدواب (قولهم اتصال المد) المراد من المد
 حرف اللين الذي يليه اطلقه عليه مجازا لعلاقة
 المجاورة (قولهم) وكحل العينين الخ) كحل
 كضرب (قولهم جمع عوار) ضبط بتشديد الواو
 (قولهم لانه جمع عيل) اي بتشديد الياء
 (قولهم كما اوهمه كلامه) حيث كان الاعتراض
 بمجرد الايهام فمن دفعه بقوله قد يقال مراده
 موازن مفاعل في مجرد الحروف والهمزة فيشمل
 المفرد والمثال لا يخصص لم يصب (قولهم وعليه
 مشى في التسهيل) قال فيه ولا يختص هذا
 الاعلال بواوين في جمع خلافا للاخفش (قولهم
 ما اطلقه من الحكم في المسالين) حاصله انه

وذهب لاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع
 الياء فيقول نياف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان لابدال في الواوين انما
 كان لتلتهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول كلمة واما اذا اجتمعت
 اليان او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت اليان او الياء والواو اول كلمة فلا
 همز نحو بين ويوم اسم موضع واحتج ايضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر
 السنابير ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه الاولان للقياس والسماع اما
 القياس فلان لابدال في نحو اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداد لشبهه به من
 جهة قربه من الطرف وهو في كساء ورداد لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا
 واما السماع فحكى ابو زيد في سبته سياتق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق وحكى
 الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد وهو من جاد وحكى ابو عثمان عن الاصمعي في
 جمع عيل عيائل واما ضياون فشاذ مع انه لما صح في واحدة صح في الجمع فقالوا
 ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضيين والصحيح انه لا يقاس عليه * تنبيهات *
 الاول فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة او
 مقدرة فلا ابدال فالاولى نحو طواويس والثانية نحو قوله « وكحل العينين بالعواور »
 اراد بالعواور لانه جمع عوار وهو الرمد فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير الموجودة
 اما الفصل بمدة غير شائعة فلا اثر له ويجب لابدال كقولهم « فيها عيائل اسود ونمر »
 الاصل عيائل لكنه اشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء كتوله تنقاد الصياريف لانه جمع
 عيل واحد العيال قال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد
 وجيائد * الثاني لا يختص هذا لابدال بتالي الف الجمع كما اوهمه كلامه بل لو
 بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيوييه والجمهور وعليه
 مشى في التسهيل وخالف لاخفش والزجاج فذجا الى منع لابدال في المفرد لخصته *
 الثالث حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقط ما سبق في قائل وبائع ثم اشار
 الى تقييد ما اطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد الف مفاعل في النوعين
 المذكورين اعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه
 ثاني ليين اكتسفا مد مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز يا فيما اعل * لاما) فالالف
 واللام في الهمز للعهد اي يجب في هذين النوعين اذا اعتلت لاهما ان يخففا
 بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالها ياء فيما لاه

همزة او واو ياء ولم تسلم في الواحد فالنوع الاول مثال ما لامه حمزة منه خطيئة
 وخطايا ومثال ما لامه ياء منه هدية وهدايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد
 مطية ومطايا فاصل خطايا خطايي بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي
 لامها ثم ابدلت الياء همزة على حد الابدال في صحائف فصار خطائى بهمزتين ثم
 ابدلت الثانية ياء لما سياتي من ان الهمزة المتطرفة بعد حمزة تبدل ياء وان لم تكن
 بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ثم فتخت الاولى تخفيفا ثم قلبت الياء الفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالثين بينهما همزة والهمزة تشبه كالف فاجتمع
 شبه ثلاث الفات فابدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة اعمال واصل هدايا هدايي
 بياء بين الاولى ياء فعيلة والثانية لام هدية ثم ابدلت الاولى حمزة كما في صحائف ثم قلبت
 كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الياء الفا ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا بعد اربعة اعمال
 واصل مطايا مطايو لان اصل مفردة وهو مطية مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر ابدلت
 الواو ياء واذهمت الياء فيها على حد ما فعل بسيد وميت فقلبت الواو ياء لتطرفها
 بعد كسرة كما في الغازي والداي ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف ثم ابدلت
 الكسرة فتحة ثم الياء الفا ثم الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال وان كانت الهمزة
 اصلية سلمت نحو المرأة والمراي فان الهمزة موجودة في المفرد فان المرأة مفعلة من الروية
 فلا تغير في الجمع وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالاصلي مسلك العارض كما شذ عكسه وهو
 السلوك بالعارض مسلك الاصلي في قوله

« فما برحت اقداما في مكاننا * ثلاثنا حتى ازيروا المنايا » وقول بعض العرب اللهم
 اغفر لي خطائى بهمزتين والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا اصله زواتي بابدال الواو همزة
 لكونها ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زواتي ثم قلبت الياء الفا فصار
 زوايا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا * تنبيه * ادرج الناظم هنا الهمزة
 في حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غير بينهما في التسهيل
 وفي الهمزة ثلاثة اقوال احدها حرف صحيح والثاني حرف علة واليه ذهب الفارسي
 والثالث انها شبيهة بحرف العلة . ا . ه . واشار بقوله (وفي مثل هراوة جعل * واوا)
 الى ان المجموع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا لم تغل في الواحد بل سلمت فيه
 كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واو فيقال هراوى ولاصل هراوة بطلب الف
 هراوة همزة ثم هراوي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم خففت بالفتح فصار هراوي
 ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكهروا الفين بينهما همزة لما سبق
 فابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت في واحدة رابعة بعد الف فتصد تشاكل
 الجمع او احده فصار هراوى بعد خمسة اعمال * تنبيهات * الاول انما ترد الهمزة ياء فيما
 اعل لاما من الجمع المذكور اذا كانت عارضة كما رايت فان كانت اصلية سلمت * الثاني
 شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء وذلك قولهم في هدايا هداوى وفيما لامه واوا اعلت
 في الواحد وذلك قولهم في مطايا مطاوى وقاس لاخفش على هداوى وهو ضعيف اذ
 لم ينتقل منه الا هذه اللفظة * الثالث مذهب الكوفيين ان هذه المجموع كلها على وزن
 فعلى صححت الواو في هراوى كما صححت في المفرد واعلت في مطايا كما اعلت في

بين ان الواو والياء يبدلان همزة في المسالين
 السابقتين واطلق ذلك فلم يقيد لا بكونه يدوم ولا
 بكونه لا يدوم ثم رجع هنا لم يقيد بكونه لا يدوم
 اذا كان في محل اللام (قوله همزة او واو او ياء)
 هذا الادراج للهمزة في حروف العلة هو الذي دعاه
 لعقد التشبيه لاني (قوله ولم تسلم في الواحد)
 قيد في الواو فقط ومحترزة مسالته هراوة (قوله
 وان كانت الهمزة اصلية الخ) كذا في بعض النسخ
 وليس بصواب انما الصواب ذكره بعد قوله في
 شرح البيت لاني اذا كانت عارضة كما رايت
 فيذكر الكل هناك او هنا وهو الاولى (قوله
 بهمزتين) اي مكسورتين وكسر الثانية لاجل ياء
 المتكلم (قوله اصله زواتي) اي لاصل الثاني
 بدليل قوله بابدال الخ (قوله الى ان المجموع)
 اشار به الى ان قول المصنف مثل هراوة على
 حذف مضى اي مثل جمع هراوة (قوله لما
 سبق) اي من اجتماع شبه ثلاث الفات (قوله
 وهدايا على وزن لاصل) مبتدا وخبر اي صححة
 الياء في هدايا كما صححت في المفرد والتعبير بما
 ذكره دون ما قلناه مع انه الانسب بما قبله محض
 تفنن (قوله الى انها فعائل) مقتضى كلامه
 السابق وكلام المصنف وكلام التسهيل ان يقول
 مفاعل لكن الحق ما هنا ان كان مراده خطايا وما
 بعده (قوله للتانيث) اي زيدت لتبدل على
 انها جمع لمونث (قوله وذلك الخ) اي بيان
 كونها عنده بدلا من المدة الموحرة وحاصل المذهبين
 ان التحليل يقول ان خطيئة قد اشتملت على مدة
 وهي الياء الزائدة وعلى همزة وهي لام الكلمة فاذا
 اريد الجمع تقدم الهمزة التي كانت متاخرة عن
 الياء التي كانت متقدمة فيصير خطائى بهمزة ياء
 ثم يعلى كما تقدم ومن جهلة اعلاله فتح الهمزة
 فصار فعلى ولا يصنع ما يصنع الجمهور من عدم
 ذلك التقديم والتاخير وابدال ياء خطيئة همزة في

الجمع

المفرد وهدايا على وزن لاصل واما خطايا فجاء على خطيئة بالابدال ولا بدعائم على وزن هدية وذهب البصريون الى انها فعائل

جلا للعتل على الصحيح ويدل على صححة مذهب البصريين قوله حتى ازيروا المنايا واما ما نقل عن التحليل من ان خطايا وزنها فعلى فليس
 كقول الكوفيين لان كالف عندهم للتانيث وعنده بدل من المدة الموحرة وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لتلا يلزم اجتماع

الجمع فزارا من لزوم اجتماع همزتين فيه حتى يكون وزنه فعال
 واما الكوفيون فيقولون ان ياء خطايا بدل من الهمزة التي هي لام
 الكلمة في خطيئته واما الالف بعده فليست إلا مزيدة للدلالة
 على انه جمع مونث لا انها بدل من الياء التي كانت في المفرد
 زائدة قبل الهمزة فلا جرم يكون وزنها فعلى فقد انشق القولان
 حكما حيث قالوا بوزن واحد واختلفا ماخذا واعلم ان مناط الخلاف
 بين الكوفيين والحليل وبين البصريين هو كون الف خطايا
 موازنة باللام او لا واما انكسار ما قبل الالف او فتحه فغير منظور
 اليه لان البصريين يرجعون الى فتحه بعد قطعاً كغيرهم وان كانوا
 لما يذكرون الموزون به يذكرونه مكسور ما قبل الاخر (قولهم
 بتقديم الهمزة الخ) باوه للتصوير (قولهم فان الضمة التي قبلها
 الخ) رد بانهم يفيد ان الضمة اذا كانت عارضة تكون الثانية
 مبدلة دائما وليس ذلك بلزوم كما يشهد له ما تقدم في الثانية
 ولعله لذلك عدل عنه المصنف وطل الجواز بالوجه الا في قريبا
 (قولهم بالالف المنقلبة) اي التي صارت واوا في نحو ووفي
 لاشد (قولهم ودخل صورتان) اي لان شرط ان لا تكون الثانية
 مدة غير اصلية صادق بان لا تكون مدة اصلا او كانت مدة اصلية
 (قولهم ولاصل وواصل وواق) هذه الاصلية بالنسبة لما نحن
 فيه وإلا فالاصل لا يصل في وواق وواق ففعل به ما فعل بقاض
 (قولهم من التضعيف) اي لا يصلي فلا ترد الصور الثلاثة لاول
 (قولهم ان في كلام المصنف امورا الخ) مثل هذه الامور لا ينبغي
 ان يعترض بها على متن سيما وهو نظم ضيق (قولهم قصر المستثنى
 الخ) المستثنى على حقيقته لا بمعنى الاستثناء وهو الواقع بعد إلا
 وهو مقصور من حيث عموم كونه مستثنى على النحو المذكور
 المخصوص المبين بما مدته الخ (قولهم يوجه ايضا ان المستثنى)
 الوجه انما يسرع الى الامور الظاهرة وليس هذا منها لانه مخرج من
 الرد المأمور به والامر للوجوب حقيقة والمخرج من الوجوب اعم
 من المنع ولاعم لا اشعار له باخص معين (قولهم ليس صريحا
 الخ) حو ظاهر في الوجوب كما قررنا فان اراد بالصراحة الظهور منع
 التسمي وان اراد بها غير ذلك منع لاحتياج اليه في دلالة الالفاظ
 (قولهم فلو قال واوا وهمزا الخ) واوا مفعول ثان لجعل في البيت
 السابق والواو بعده للعطف عطفت شيمين على شيمين عطفت
 بدء على الضمير في جعل وهمزا على واوا وواوي مضاف اليه

همزتين بل تنقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائيا ثم يجعل كما
 تقدم . اهـ . (وهمزا اول الواوين رد في بدء غير شبيهه ووفي
 لاشد) اي هذه مسالمة خاصة اختصت بها الواوي يعني ان كل
 كلمة اجتمع في اولها واوان فان اولها يجب ابدالها همزة بشرط
 ان لا تكون الثانية منهما مدة غير اصلية فخرج اربع صور * الاولى
 ان تكون الثانية مدة بدلا من الف فاعل نحو ووفي لاشد وووري
 عنهما * والثانية ان تكون مدة بدلا من همزة كالوولي مخفف الوولي
 بواو مضمومة فهمة وهي انشئ لاوال افعال تقصيل من وال اذا لجا *
 والثالثة ان تكون عارضة كان تبني من الوعد مثال فوعل ثم تترده الى
 ما لم يسم فاعله * والرابعة ان تكون زائدة كان تبني من الوعد مثال
 طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربع لا يجب فيها الابدال بل يجوز
 وخالف قوم في الرابعة فارجوا الابدال لاجتماع واوين وكون الثانية
 غير مبدلة من زائد فان الضمة التي قبلها غير عارضة الى هذا ذهب
 ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز الوجهين لان الثانية وان
 كان مدتها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف
 المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما الابدال الاولى ان تكون الثانية
 غير مدة نحو قولك في جمع الاولى انشئ الاول اول والاصل وول وقولك
 في جمع واصلت وواقية او اصل وواق والاصل وواصل وواق
 بواوين اولها فاء الكلمة والثانية بدل من الف فاعلة كما تبدل في
 التصغير نحو او يصل واويق وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب
 قلت اوعد ولاصل ووعد والثانية ان تكون مدة اصلية نحو الاولى
 انشئ الاول اصلها وولي بواوين اولها فاء مضمومة والثانية عين
 ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كراهة ما لا يكون في اول الكلمة
 من التضعيف إلا نادرا ككردن وخرج بتقييده بالبدء نحو هووي
 ونووي في المنسوب الى هوى ونوى * تنبيهات * الاول ظهر ان
 في كلام المصنف امورا احدها انه يوجه قصر المستثنى على نحو ووفي
 مما مدته زائدة بدل من الف فاعل وان ما سواه مما مدته زائدة
 يجب فيه الابدال وليس كذلك كما عرفت فانها انه يوجه ايضا
 ان المستثنى ممتنع الابدال وليس كذلك لما عرفت ان الصور الاربع
 المخرجة يجوز فيها الابدال ثالثها ان كلامه ليس صريحا في وجوب
 الابدال فيما يجب فيه مما سبق فلو قال

واوا وهمزا بدء واوي مبدلا حتما سوي ما الثاني طار مبدلا

ومبدا كذلك وحتما مفعول مطلق اي جعلنا حتما وسوى اداة استثناء
 وما مضى اليه والثاني مبتدا خبره طار وفيه ضمير فاعل هو رابط
 الصلة ومدا تمييز محمول عن الفاعل ولاصل طار مده (قولهم لخاص
 من ذلك) فيه ان كلام المصنف ان سلم ان فيه ما ذكر لكنه مع
 ذلك يفهم سامعه منه المعنى ولا كذلك بيته فانه لفرط عبادته
 لا يفهم معناه إلا بكلفة تامة (قولهم زاد في التسهيل لوجوب
 الابدال الخ) قال فيه ومن اول واوين صدرنا وليست الثانية
 مدة غير اصلية ولا مددلة من همزة فان عرض اتصالهما بحذف
 همزة فاصلته فوجهان (قولهم فتقول اياواي) بهمزة مكسورة فيياء
 ساكنة. همزة مفتوحة. فواو ساكنة. همزة مفتوحة. فالف يدل على
 هذا قوله فنقلت الواو الخ وقوله ونقلت الخ (قولهم فاذا
 نقلت الخ) اي بعد ان قلت ما ذكر فهو عطف على فتقول
 (قولهم الهمزة الاولى) اي من الهمزتين الاصيلتين لا همزة لاصل
 بدليل قوله قلبها (قولهم موجب قلبها) هو وقوعها ساكنة اثر كسرة
 (قولهم فتصير الكلمة الى وواي) لا تصير الكلمة الى ذلك إلا
 بعد عمل آخر وهو حذف تلك الهمزة التي نقلت حركتها فكان
 عليه ان ينبه عليه (قولهم ولكن يجوز الوجهان) اي ابقاء الواو
 الاولى وابدالها همزة (قولهم وكذلك لو نقلت) اي بعد الصيرورة
 السابقة واطلاق الثانية. على الهمزة حينئذ بالنظر لما كانت عليه
 الكلمة وإلا فليس لان الهمزة واحدة (قولهم فصار ووا)
 لا تصير الكلمة الى ذلك ايضا إلا بعد حذف الهمزة التي نقلت
 حركتها فكان عليه ان يذكره (قولهم وقد ذكرنا في التسهيل)
 قال فيه وكذا كل واو مضمومة. ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة
 بموجب الابدال السابق وكذا كل ياء مكسورة بين الف وياء
 مشددة (قولهم وليس القلب في هذا لاجتماع واوين) اي حتى
 يكون من الابدال الواجب المشار اليه ببيت الناظم لان الثانية
 مدة زائدة في هذا وقد تقدم انه يشترط في ذلك ان لا تكون الثانية
 مدة زائدة ولا يرد ان الهمزتين ايضا ليسا في الاول لان الاقتصار في
 الحكم المعلل بكل من علق على علة واحدة كافية في ذلك الحكم
 لا يضر وسن غفل عن هذا قال هذا لا ينافي جواز الابدال لما تقدم
 من انه يجوز اذا كانت الثانية مدة واما ما قيل الصواب التعليل
 بانهما ليسا في المبدأ فليس بصواب لان كونهما في المبدأ تقدم
 انه شرط في الوجوب فلا ينافي كونهما في غير المبدأ إلا الوجوب

لخاص من ذلك كما عرفنا * الثاني زاد في التسهيل لوجوب
 الابدال شرط آخر وهو ان لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف
 همزة فاصلته مثال ذلك ان تبني افوعول من الواي فتقول اياواي
 ولاصل واواي فنقلت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة ونقلت
 الياء الاخيرة الف لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة
 الاولى الى الياء الساكنة قبلها حذفتم همزة الوصل للاستغناء عنها
 ورجعت الياء الى اصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة
 الى وواي فقد اجتمع واوان اول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن
 يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو
 فصار ووا جاز الوجهان وفاقا للفرسي قيل وذبح غيره الى وجوب
 الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية ام لا * الثالث بقي مما تبدل
 منه الهمزة خمسة اشياء احدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير
 مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق ثانيها الياء المكسورة
 بين الف وياء مشددة ثالثها الواو المكسورة المصدرية رابعها وحاءسها
 الهاء والعين وقد ذكرنا هاتين في التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة
 هنا لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب
 وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها من الواو المضمومة
 المذكورة فحسن مطرد نحو اجوه جمع وجه وادور جمع دار وانور
 جمع نار لاصل وجوه وادور وانور ونحو سووق جمع ساق وغورور
 مصدر غار الماء يغور غورا وغورورا وليس القلب في هذا لاجتماع
 واوين لان الثانية مدة زائدة والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة
 والمفتوحة وسياقي الكلام عليهما ويكون الضمة لازمة من ضمة
 الاعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو اشتروا الضلالة
 ولا تنسوا الفضل والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه
 لا يبدل فيه والاحتراز بالقيد الاخير

من نحو او اصل واواق فان ذلك واجب كما مر واما ابدالها من الياء المذكورة فنحو
رائي وغاقي في النسب الى راية وغايتة لاصل رايبى وغايي بثلاث يآت فخفف
بقلب الاولى همزة واما ابدالها من الواو المكسورة المصدرة فنحو اشاح وافادة واسادة في
وشاح ووفادة ووسادة وقرا ابي وابن جبير والثقفى من اعاء اخيه وراى ابو عثمان ذلك
مطرذا مقيسا وقصره غيره على السماع والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب
لان المكسورة اخف من المضمومة فلم تقلب في كل موضع والوسط ابعد من التغيير
واما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفض الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة اناة والاصل
وناة لانه من الونية وهو البطء قال ابن السراج واسماء اسم امرأة لانه في الاصل
وسماء من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد اصله وحد من الوحدة
بخلاف احد في ما جاء في احد فقلب همزته اصلية لانه ليس بمعنى الوحدة
واما ابدال الهمزة من الهاء والعين فليل فمن ابدالها من الهاء قولهم ماء والاصل ماه
واصل ماه موه بدليل امرأه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء واعلال
حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك ايضا قولهم ال فعلت وللأ فعلت بمعنى هل
فعلت وهلا فعلت ومن ابدالها من العين قوله

وما ج ساعات ملا الوديق اباب بحر ضاحك هروق

فاصل اباب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هو فعال من
اب اذا تهيأ لان البحر يتهيأ للارتجاج فالهمزة على هذا اصل ومما شذ ابدالها من الالف
في قولهم دأبة وشابة وايأض وما روي عن العجاج من همزة العالم والخاتم وابدالها من
الياء في قولهم قطع الله اديمه اي يديه يريد يده فردت اللام وابدلت الياء همزة
وقالوا في اسنانه الل اي يلل والليل قصر لاسنان وقيل احد يديها الى داخل الفم
يقال رجل ايل وامرأة يلاء وهمز بعضهم الشيمتة وهي الخلقمة وكذلك رثبال وهو لاسد
انتهى (ومدا ابدال ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن كأثر وائتمن *) اي اذا
اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة احوال ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه
وان يتحرك معا واما الرابع وهو ان يسكن معا فمتعذر فان تحركت الاولى وسكنت
الثانية وجب في غير ذلك ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو أثرت
اوثر ايثارا لاصل الاثر اوثر اثنارا ومن ابدال الفاء بعد الفتحة قول عائشة رضي الله
عنها وكان يامرني ان آتزر بهمزة فالف وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بالف وتاء
مشددة وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزين ولا وجه لواحد منهما وانما وجب ابدال
لعسر النطق بهما وخص بالثانية لان افراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم
اتلافهم رحلة الشتاء والصيف بتحقيق الهمزين والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو
اويتسن زيد ام لا وانت فعلت هذا وايتمر بكرام لا فانه لا يجب فيه ابدال
بل يجوز فيه التحقيق والابدال فتقول اوتسن زيد ام لا وانت فعلت وايتمر
بكرام لا لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها اول كلمة اخرى واما قول القراء
في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة فتقريب على المتعقلين وان سكنت الاولى

لا الجواز (قوله من نحو او اصل واواق) اي
اذا صغرا وقيل او يصل واويق فان ذلك واجب
كما مر اي في قوله السابق كما تبدل في التصغير
في نحو او يصل واويق فاندفع ما قيل هذا سهو
لان الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله
اسم امرأة) محترزة اسماء جمع اسم (قوله قطع
الله اديمه) هو بهمزة مفتوحة فدل مهملة ساكنة
فياء مشاة تحتية مفتوحة فضمير غيبة لا بفتح
الذال وسكون الياء التحتية (قوله بل يجوز
فيه التحقيق والابدال) المراد من الابدال ابدال
الهمزة من جنس حركة ما قبلها اذ هو المتكلم فيه
كما صرح به قبل وحينئذ فقوله بعد هذا فتقول
اويتسن زيد وانت فعلت وايتمر بكر . ان كان
الاول بهمزة مفتوحة استفهامية فواو مبدلة من
همزة مضمومة فهمزة محققة ساكنة على ما هو
قياس الهمزة المضمومة الثانية من همزتين متحركتين
المشار اليه فيما سياتي بقوله وما يضم واوا اصرو
والثاني بهمزة مفتوحة استفهامية فواو مبدلة من
همزة مفتوحة على ما هو قياس الهمزة الثانية المفتوحة
من همزتين متحركتين المشار اليه فيما سياتي
بقوله ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا . والثالث
بهمزة مفتوحة استفهامية فياء مبدلة من همزة
مكسورة فهمزة محققة ساكنة على ما هو قياس
الهمزة الثانية المكسورة من همزتين متحركتين المشار
اليه فيما سياتي بقوله ذو الكسر مطلقا كذا . فيرد
ان هذا الابدال وان كان جاريا على القواعد وموافقا
لنسخ في رسم واو بعد همزة الاستفهام من اويتسن
زيد ام لا لكنه يخالف رسم انت بالفين ورسم
ايتمر بالفين ايضا ويخالف ما عرف في انت
من ابدال الثانية الفاء ويخالف ما الكلام فيه من
ابدال الثانية من جنس حركة الاولى . وان كان
الاول بهمزة مفتوحة استفهامية فالف مبدلة من
همزة فهمزة محققة ساكنة . والثاني بهمزة استفهام

وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية نحو سأل ولآل
ورأس ولم يذكر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسياتي الكلام
عليهما عند قوله ما لم يكن لفظا اتم وان تحركتا معا فاما ان يكون ثانيهما في موضع
اللام او لا فهذان ضربان فاما الاول فسياتي ببيانها واما الثاني فله تسعة انواع لان
الثانية اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى
ايضا اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فنلائت في ثلاثت بتسعة وقد اخذ في بيان
ذلك بقوله (ان يفتح) اي ثاني الهمزتين (اترضم او فتح قلب * واوا) فهذان
اثنان من التسعة الاول نحو او يدم تصغير آدم والثاني نحو اوادم جمعه ولاصل او يدم
واادم بهزتين فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من الفه كما في ضارب وضويوب
وضوارب لان المقضي لابدال همزته الفا زال في التصغير والجمع وذهب الماضي الى
ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فيقول في افعال التفصيل من ان زيد اين من عمرو
ويقول الواو في اوادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خانم والجمهور
يقولون هو اوان من عمرو (وياك اتر كسر ينقلب *) ثاني الهمزتين المفتوح ثانيهما
(ذو الكسر مطلقا كذا) اي ينقلب ياء سواء كان اثر فتح او كسر او ضم فهذه اربعة
انواع مثال الاول ان تبني من ام مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول اتمم
بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها لتتمكن من ادغامها
في الميم الثانية فيصير اتم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثاني
والثالث والرابع ان تبني من ام مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيهن
مكسورة وتفتح ما سبق فتصير الكلمة ايم وايم وايم واما قراءة ابن عامر والكوفيين ائمة
بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز (وما يضم *) من ثاني الهمزتين المذكورين
(واوا اصر) سواء كان الاول مفتوحا او مكسورا او مضموما فهذه ثلاثة انواع بقية التسعة
المذكورة امثلة ذلك اوب جمع اب وهو المرعي وان تبني من ام مثل اصبع بكسر الهمزة
وضم الباء او مثل ابلم فتقول اوم بهمزة مكسورة واوا مضمومة واوم بهمزة واوا مضمومتين
واصل لاول البب على وزن افلس واصل الثاني والثالث اتمم واوم فتقولوا فيهن نس
ابدلوا الهمزة واوا وادغموا احد المثليين في الاخر * تنبيه * خالف الاخفش في نوعين
من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فابدلها واوا والمضمومة بعد كسر فابدلها ياء
والصحيح ما تقدم . اه . ثم اشار الى الضرب الاول من ضربي اجتماع الهمزتين
المتحركتين وهو ان يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله (ما لم يكن) اي ثاني الهمزتين
(لفظا اتم *) اتم فعل ماض ولفظا اما مفعول به مقدم والجملة نعت للفظا (فذاك ياء مطلقا جا)
ومفعول اتم محذوف اي اتم الكلمة اي كان آخرها والجملة نعت للفظا (فذاك ياء مطلقا جا)
اي سواء كان اثر فتح او كسر او ضم او سكون امثلة ذلك ان تبني من قرا مثل جعفر
وزبرج وبرثن وقمطر فتقول في الاول قرأى على وزن سلمى ولاصل قرا فابدلت
الهمزة لاختيرة ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في الثاني قرء على
وزن هند ولاصل قرئى ابدلت الهمزة لاختيرة ياء ثم اعل اعلال قاض وتقول في الثالث
قرء على وزن جل ولاصل قروو ابدلت الهمزة لاختيرة ياء ثم اعل اعلال ايد

مفتوحة فالف مبدلة من همزة . والثالث كالاول .
فيرد ان هذا الابدال وان كان موافقا لما الكلام
فيه من ابدال الثانية من جنس حركة الاولى
وموافقا للنسخ في رسم الينبر بهمزة فالف ورسم
انت بالفين وموافقا لما عرف في انت من
ابدال الثانية الفا لكنه يخالف رسم او يتمن
على ما عرف ويخالف القواعد في ابدال ثاني
الهمزتين المتحركتين . نعم يصح ان يكون احترازا
عن قولك البطواتتلفه زيد فانه اذا سقطت
همزة الوصل في الدرج فيجوز ان تبدل الهمزة بعد
من اتتلف من جنس الضمة قبلها ويمكن ان
يقرر ذلك في ايمن زيد وايشمر زيد بان يقال
سقطت الهمزة الوصلية وابدلت الهمزة التي
بعدها الساكنة من جنس حركة همزة الاستفهام
لكن هذا لا يريد الشارح لان رسمه لا يساعده
وايضا لو كان كذلك لما ذكر معه انت إلا ان
يقال انه يعتبر لابدال فيه بعد تسكين الهمزة
الثانية واما صاحب التسهيل فلم يشترط الكون
في كلمة وانما اشترط لاتصال محترزها به عن
نحو اباي بوزن قمطر وهذه عارضة فصل تبدل
الهمزة الساكنة دون زبور بعد همزة متحركة
متصلة مدة تجانس الحركة الى هناكلامه ومن
هنا تعلم ان سن قال وانت فعلت بابدال همزة
انت ياء لا واوا خلافا لما في الحواشي وهم (قولهم
نحو سأل ولآل ورأس) لاول كثير السؤال والثاني
بياع اللولو والثالث بياع الرغوس (قولهم في
موضع اللام) اما كونها في موضع الفاء فيلزمه
لا بداء بالساكن (قولهم لان المقضي لابدال
همزته الفا) هذا المقضي هو وقوعها ساكنة اثر
فتحة (قولهم مثل خانم) اي مما الفه ليست
مبدلة من همزة (قولهم مثل ايام) هو سفع
الدوم (قولهم من ضربني اجتماع الهمزتين
المتحركتين) التقييد بالمتحركتين لا يناسب السابق

وهو قوله وان كانا في موضع اللام فسياتي الكلام عليهما ولا اللاحق
وهو قوله لاني سواك كان ائرفتح او كسر او ضم او سكون وسن
قال على قوله او سكون كان الاولى اسقاطه لان الكلام في المتحركين
وان كان الحكم كذلك فما جاء على ما ينبغي (قوله اي سكنت
الياء الخ) هو تفسير لاعلال ايد نيه به على انه غير اعلال قاص
(قوله وسلمت) لم يدغموا هنا لان المحشو يجوز فيه ما لا يجوز
في الطرف بدليل هووي كما تقدم (قوله وانما ابدلت الهمزة
لاخيرة الخ) هو مر بوط بقول المصنف ذاك ياء مطلقا جا وبكلامه
هو عليه على انه جواب عن سوال يشا منه تقديره لما ابدلت
الهمزة لاخيرة ياء في الصور كلها ولم تبدل هنا فاجاب بقوله وانما
الخ (قوله لو كانت اصلية ووليت الخ) اي في غير ما نحن
بصدده بدليل قوله بعد فيما نحن بصدده (قوله لمبت ياء
ذلت) مثاله فيما اذا وليت كسرة رضى اصله رضو وسيجي في
قوله بواو اذا فعلا في آخر ومثاله فيما اذا وليت ضمة يا ثمي في
ترخيم يا ثمود على يا ثموكما تقدم في الترخيم (قوله وكذا
تناب رابعة فصاعدا بعد الفتحة) مثاله المعطيان اصله المعطوان
وسياتي في قول المصنف والواو لاما بعد فتح يا انقلب (قوله
فيما نحن بصدده) اي مما عدا صورة السكون (قوله لا بدلت
بعد ذلك ياء) وجه الملازمة ما اشار اليه الكلام السابق وحاصله
ان الواو المبدلة من الهمزة حينئذ في موازن جعفر رابعة بعد فتحة
وتقدم ان الواو اذا كانت كذلك تبدل ياء والواو المبدلة من
الهمزة في موازن زبرج موالية لكسرة وفي موازن برثن موالية لضمة
وتقدم ان الواو اذا كانت كذلك تبدل ياء (قوله تشبها الهمزة
المتكلم الخ) مربوط بقوله بالتحقيق (قوله لمعاقبتها الخ) الصواب
قرنه بالواو ليكون تعليلا ثانيا للتحقيق وحاصله ان الهمزة الثانية
لما كانت تحق مع النون والتاء والياء في نوم وتوم ويوم حقت
ايضا مع الهمزة في اوم ولم يعلل لابدال لان وجهه ظاهر من قوله
ان يفتح ائرضم او فتح قلب واوا (قوله وابدلت الثانية الخ)
اي من جنس حركة ما قبلها (قوله نحو آ آ وآة) المعطوف
عليه بهمزتين متحركتين بينهما الف والمعطوف كذلك بزيادة هاء
تانيث (قوله وتلا ومعمله في موضع نصب) اراد من المعمول
الفاعل لا المفعول كما قد يتوهم لظهور انه لا دخل له في المحل
في مثل هذا (قوله اي يجب) اخذ هذا من الامر لكونه للوجوب

اي سكنت الياء وابدلت الضمة قبلها كسرة فهذا والذي قبله
منه وصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا وتعود له الياء في
النصب فيقال رايت قريبا وقرنبا وتقول في الرابع قرابي ولاصل قراي
بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما
قبلها وانما ابدلت الهمزة لاخيرة ياء ولم تبدل واوا قال في شرح
الكافية لان الواو لاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة
لمبت ياء ثالثة فصاعدا وكذا تنقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو
ابدلت الهمزة لاخيرة واوا فيما نحن بصدده لا بدلت بعد ذلك ياء
فتعينت الياء (واوم ونحوه) مما اول همزتيه للمصارعة (وجهين
في ثانيه ام) اي اقصد وهما الابدال والتحقيق فتقول في مضارع ام
وان اوم واين بالابدال واوم وائن بالتحقيق تشبها الهمزة المتكلم بهمزة
لاستفهام نحو انذرتهم لمعاقبتها النون والتاء والياء * تنيهات * الاول
قد فهم من هذا ان لابدال فيما اول همزتيه لغير المضارعة واجب في
غير ندور كما سبق * الثاني لو توالى اكثر من همزتين حقت الاولى
والثالثة والخامسة وابدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الهمزة
مثل اترجة قلت او اوة ولاصل اااة * الثالث لا تاثير لاجتماع
همزتين بفصل نحو آ آ آة . اه . (وياء اقلب الفا كسرا تلا * او
ياء تصغير) الفا مفعول اول باقلب وياء مفعول ثان قدم وكسرا
مفعول بتلا وياء تصغير ططف عليه وتلا ومعمله في موضع نصب
نعت لالف والتقدير اقلب الفا تلا كسرا او تلا ياء تصغير ياء اي
يجب قلب لالف ياء في موضعين الاول ان يعرض كسر ما قبلها
كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودينانير وفي تصغير
مصبيح ودينير والثاني ان يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير
غزال غزير (بواو ذا) القلب (افعلا * في آخر) اي تفعل بالواو
الواقعة آخرا ما تفعل بالالف من قلبها ياء اذا عرض قبلها كسرة او
ياء التصغير فالاول نحو رضي وغزي وقوي وغاز اصلهن رضو وغزو
وقوو وغازو لانهن من الرضوان والغزو والقوة

حقيقة (قولهم ظاهر) (١) الصنيع انه بالبناء للفاعل) والحق انه لا يصح إلا بالبناء للمفعول وإلا لانقلب واوه الف لا ياء (قولهم فقلبت الواو ياء) أثره في قومي على الادغام لاخفيته (قولهم لانها بالتاخير تعرض الخ) خلاصته جواب وسؤال حاصل الثاني ان قلب الواو هنا ياء مخالف للبناء لانها كل واو ساكنة متطرفة اثر كسرة تقلب ياء وحاصل الاول انها ساكنة نظرا لحال الوقف (قولهم تعذرت سلامتها) اي لانها تقلب ياء لسكونها اثر كسرة وحاصل دليل القلب المذكور ان الواو انكسر ما قبلها ويقعت آخرها وما كان كذلك تعرض لسكون الوقف وما كان كذلك يجب انقلابه ياء فالواو المنكسر ما قبلها الواقعة آخرها يجب انقلابها ياء وحينئذ تحصل الخفة وهو ظاهر ويتناسب اللفظ بالجمع بين الكسرة والياء دون الواو (قولهم ما يعصدها) اراد به وقوع الف بعدها كما في حياض اذ الالف قريبة من الياء (قولهم كما سيأتي بيانه) اي في شرح قوله وجمع ذي عين الخ (قولهم على ما سيأتي بيانه في موضعه) اي في قوله ان يسكن السابق من واو واو (قولهم متطرفة) منصوب على الحال من الواو لا نعت لكسرة (قولهم باثر ياء الخ) الظرف متعلق بمحذوف على انه حال من الف على مذهب سيبويه او من نائب فاعل تنقلب ويا التصغير مضى اليه والفاء مبتدأ مسوغ لتثنية قصد الجنس والخبر جملة تنقلب والواو مبتدأ خبره محذوف اي كذلك او عطف على نائب فاعل تنقلب والفاصل موجود وكسرا مفعول مقدم لردف والجزء محذوف للعلم به (قولهم ونحو فزيان وشجيان) كقطران يشير الى ان المراد من قول المصنف فعنان جهة زيادة الالف والنون لا خصوص هيعة ما قبلها ايضا (قولهم لاوذ لواذا) اي احتضنه احتضانا

فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخرها لانها بالتاخير تعرض لسكون الوقف واذا سكنت تعذرت سلامتها فعملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلها الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج إلا اذا كان مع الكسرة ما يعصدها كحياض وسيط كما سيأتي بيانه والثاني كقولك في تصغير جرو جري والاصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون وقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء * تنبيه * هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بواو اذا فعلا في آخر انما المقصود التنبيه على الاول لان قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة او ياء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقصر في الواو على ذكر الكسرة فلو قال

« باثر ياء التصغير او كسر الف * تقلب ياء الواو ان كسرا ردف »

في آخر لطابق كلامه في التسهيل . اه . (او قبل تا التانيث او * زيادي فعنان) اي نحو شجيرة واكسية وغازية وعريقية تصغير عرقة لاصل شجوة واكسوة وغازوة وعريقة ونحو فزيان وشجيان من الغزو والشجو والاصل غزوان وشجوان فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لان كلا من تاء التانيث وزيادي فعنان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر في التقدير فعمل معاملة الاخر حقيقة وشذ تصحيحا من الاول مقانوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء ومن الثاني اعلا لا قولهم رجل عليان مثل عطشان من علوت وناقته عليان وقولهم صبيان بضم الصاد واما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل امره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين ثم اشار الى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله (وذا) اي الاعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (ايضا روي * في مصدر) الفعل (المعتل عينا) اذا كان بعدها الف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانثناء المصدرية ونحو لاوذ لواذا وجاور جوارا لصحة عين الفعل وحال حولا وعاد المريض عودا لعدم الالف والاصل صوام وقوام وانقواد واعتواد لكن لما اعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر فعلوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا اي نفر ولا نظيره وكان لاحسن ان يقول المعل عينا لان لاوذ يطلق عليه معتل العين اذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وان لم يعمل وقد اشار الى الشرط الاخير بقوله (والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول *) يعني ان كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قسال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على ان اعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال . اه . (١) قوله ظاهر الخ لا وجود لها في الشرح تأمل

وفي تخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في الانفعال ولافعال كما سبق واحترز بقوله منه اي من المصدر عن فعل من الجمع فان الغالب فيه الاعلال كما سيأتي لكن قال في التسهيل وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة في ان حقها الاعلال وهو يخالف ما هنا من ان الغالب على فعل مصدرا التصحيح ثم اشار الى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله (وجمع ذي عين اعل او سكن * فاحكم هذا الاعلال) اي المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فيه حيث عن *) اي اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلية واما شبيهة بالمعل وهي الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم لاصل دوار وحول وقوم لانه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الافراد معلية بقلبها الفاضعت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحدة ولوقوع الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها ان يكون بعدها في الجمع الف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض لاصل سواط وحواض ورواض لانه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الافراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف لقرابها من الياء وصحة اللام لانه اذا صححت اللام قوي اعلال العين فتلخص ان قلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط ان يكون جمعا وان تكون الواو في واحدة ميتة بالسكون وان يكون قلبها في الجمع كسرة وان يكون بعدها فيه الف وان يكون صحيح اللام فالثلاثة الاولى مأخوذة من البيت والرابع يأتي في البيت بعده والخامس لم يذكر هنا وذكر في التسهيل فخرج بالاول المفرد فانه لا يعل نحو خوان وسوار إلا المصدر وقد تقدم وشذ قولهم في الصوان والصور صيان وصيار وبالتالي نحو طويل وطوال وشذ قوله

« تيين لي ان القماء ذلة * وان اعزاء الرجال طيالها » قيل ومنه الصافنات الجياد وقيل انه جمع جيد لا جواد وبالتالي نحو اسواط واحواض وبالرابع ما اشار اليه بقوله (وصححوا فعلة) اي جعل لعدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال في قولهم ثور وثيرة قال المبرد ارادوا ان يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الاقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الاقط ثورة وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم ان ثيرة مقصور من فعلة واصله ثيارة كحجارة حذف الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها وقيل جمعوا على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل حلا على ثيران ليجري الجمع على سنن واحد وبالخامس نحو رواء في جمع ريان واصله رويان لانه لما اعلت اللام في الجمع سلطت العين لثلا يجتمع اعلاان ومثله جواء جمع جوا بالتشديد اصله جواو فلما اعلت اللام سلطت العين (وفي فعل *) جمعا (وجهان) لاعلال والتصحيح (واعلال اولى كالحيل *) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة وجاء التصحيح ايضا نحو حاجة وحوج * تنبيهان * الاول اقتضى تعبيره بالولى ان التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق ان يقول « وصححوا فعلة وفي فعل * قد شذ تصحيح فتحتم ان يعل » وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل * الثاني انما خالف فعل فعلة لان فعلة لما عدت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلعة عمل اللسان انضم الى ذلك تحمين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل ثم اشار الى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله (والواو لا ما بعد فتح يا انقلب * كالمعطيان يرضيان) اي اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا لان ما هي فيه حيث شذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك نحو اعطيت اصله اعطوت لانه من عطا يعطو بمعنى اخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حلا للماضي على مضارعه وقد افهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان واصله المعطوان فقلبت الواو ياء حلا لاسم المفعول على اسم الفاعل ام في فعل كقولك يرضيان اصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء حلا لبناء المفعول على بناء الفاعل واما يرضيان المبني للفاعل من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضي * تنبيهان * الاول يستصحب هذا

(قوله وفي تخصيصه بفعال نظر) في هذا النظر نظر فانه ان سلم افادته للاختصاص لا يفيدة إلا اضافيا اي بالنسبة لفعال بلا الف حيث رتبته على ما قبله بقوله حتى الخ وذلك لا ينافي مجيئ الاعلال المذكور في الانفعال ولافعال (قوله كما سيأتي) اي في قوله واعلال اولى كالحيل لكن قد يقال اولوية الاعلال قد لا تنافي اغلبية التصحيح (قوله واعلال الباقي لاعلال واحدة) مبتدأ وخبر واراد من الباقي ما بعد ديار من حيل وقيم (قوله ميتة بالسكون) اي لا حية بالمحركة فهو امم من ان يكون سكنونها حي او ميت (قوله وان يكون بعدها فيه الف) قد علمت ان هذا بالنسبة للتقسيم الاول فقط (قوله نحو خوان الخ) الخوان هنا ككتاب وان جاز فيه وزن غراب ايضا ما يوكل عليه الطعام . والسوار كذلك القلب . والصوان كذلك ما يسان فيه الثوب ونحوه . والصوار كذلك القطيع من البقر والرائحة الطيبة والليل من المسك (قسولم وعود وعودة) عود بفتح العين المسن من الابل والشاة (قوله لما اعلت اللام في الجمع) اصل الجمع روي بوزن كساء فقلبت ياء همزة كما قلبت واوكساء وكذا تقول في جواء

الاعلال مع هاء التانيث نحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تغازينا واداعينا مع ان المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سالت الخليل عن ذلك فاجاب بان الاعلال ثبت قبل مجيء التاء في اوله وهو غازينا واداعينا جلا على تغازي وتداعي ثم استصحب معها * الثاني شذوخلهم في مضارع شاو بمعنى سبق يشايان والقياس يشاوان لانه من الشاو ولا كسرة قبل الواو فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيجحدل مضارعه عليه نعم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشايان حملا على المبني للفعل و اشار بقوله (ووجب * ابدال واو بعد ضم من الف * ويا كموقن بذالها اعترف *) اي ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من لالف ففي مسالة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها نحو بويغ وضورب وفي التنزيل ما ووري عنهما واما ابدالها من الياء اضم ما قبلها ففي اربع مسائل الاولى ان تكون ساكنة مفردة اي غير مكررة في غير جمع نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر لانهما من ايقن وايسر فتقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب الا فيما سياتي بيانها وبالمفردة المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام وبغير الجمع من ان تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا اشار بقوله (ويكسر المضموم في جمع كما * يعال هيم عند جمع احيما *) او هيماء فاصل هيم هيم بضم الهاء لانه نظير جر جمع اجر او حراء فخفف بابدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء وانما لم تبدل ياوه واوا كما فعل في المفرد لان الجمع اثقل من المفرد والواو اثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ومثل هيم ييض جمع ابيض او يضاء * تنبيهات * الاول سمع في جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وسمع عيط على القياس * الثاني سياتي في كلامه ان فعلى وصفا كالكوسى انشى لاكيس يجوز فيها الوجهان عنده فكان ينبغي ان يضمها الى ما تقدم في الاستثناء من الاصل المذكور * الثالث حاصل ما ذكره ان الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها اذا كانت في اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا وتحتمت ذلك نوعان احدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر والاخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول ببيض وفي هذا خلاف فمذهب سيبويه والتحليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما ببيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ذلك عندهما محتملا لان يكون فعلا وان يكون فعلا ويتعين عنده ان يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة ان تكون مفعلة وان تكون مفعلة ويتعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما باوجه احدها قول العرب اعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد اجر بين الحمرة ثانيها قولهم مبيع ولاصل مبيوع نقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسياتي بيانها ثالثها ان العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل اللام واستدل الاخفش باوجه احدها قول العرب مضافة لما يحذر منه وهي من ضاف

لاقي الا انه واوي (قوله نحو المعطاة) اي يقدر ان الالف منقلبة عن الياء المنقلبة عن الواو (قوله على تغازي وتداعي) ضبط بصيغة المصدر وبصيغة الفعل المضارع بفتح اوله وضمه (قوله) اما ابدالها من لالف) ففي مسالة واحدة قيل يرد عليه ما سبق من ابدال الالف واوا في جمع ضاربة على ضوارب وتصغير ضارب على ضويرب وليس بشيء اما الصورة الثانية فداخلت في كلام المصنف والشارح ضرورة واما الصورة الاولى فلا يضر خروجها كلام الشارح لان المحصور في ذلك ما اشار اليه المصنف لا ما في نفس الامر يدل على ذلك ما تقدم وهو و اشار بقوله ووجب الخ وما ياتي وهو قوله ففي اربع مسائل ثم قال والى هذا اشار بقوله ويكسر الخ ثم قال ثم اشار الى ثلاث مسائل الخ (قوله نحو هيام) بضم الهاء اشد العطش (قوله الا فيما سياتي بيانها) اي في قول المصنف واوا اثر الضم رد الياء الخ (قوله في المفرد) اي من نحو موقن لا مفرد هذا الجمع (قوله عائط) هو المرأة او الناقة لم تحمل سنين من غير عقر (قوله باقرار الضمة) اي ابقائها في الجمع من غير ان تقلب كسرة (قوله ان يضمها الى ما تقدم) اي ياتي بقوله وان يكن عينا لفعلى وصفا الخ بعد قوله ويكسر المضموم الخ من غير ان يفصل بينهما بقوله واوا اثر الضم الى قوله صيره وحينئذ لا ينفع ما قيل يجاب بان ضمها الى ذلك معلوم مما ياتي في قوله وان يكن عينا لفعلى الخ هذا والمراد من ما تقدم الجمع المذكور في قوله ويكسر الخ ومن الاصل كون الياء بعد الضمة تبدل واوا (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) اي لانه لم يستثنه مع الجمع الذي استثناه (قوله العيسة) هي البياض الذي يخالطه شقرة (قوله نحو عتي جمع عات)

بكسر

يضيف اذا اشفق وحذر قال الشاعر « وكنت اذا جاري دعا لمضوفة » اشمر حتى يبلغ الساق مئزري * ثانيها ان المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى ان الواوين المتطرفتين يقبلان ياءين في الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقبلان في المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها ان الجمع اثقل من المفرد فهو ادعى الى التخفيف وصحح اكثرهم مذهب الخليل وسيبويه واجابوا عن الاول من ادلة الاخفش بوجهين احدهما ان مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والاخر ان ابا بكر الزبيدي ذكره في

مختصر العين من ذوات الواو وذكر اضاف اذا اشفق رباميا ومن روى صاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بانهما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه . هـ . ثم اشار الى ثلاث مسائل اخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها بقوله (واوا اثر الضم رد اليما متى * الفي لام فعل او من قبل تا * كناه بان من رمى كقدره * كذا اذا كسبعان صيره *) فالاولى من هذه الثلاثة ان تكون الياء لام فعل نحو قصو الرجل ورموه وهذا مختص بفعل التعجب فالمعنى ما اقضاه وما ارماه ولم يجيء مثل هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى اذا كان كامل النية وهو العقل والثانية ان تكون لام اسم مختوم بياء بنيت الكلمة عليهما كان تبني من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مرموة بخلاف نحو توافى توائية فان اصله قبل دخول التاء توائيا بالضم كتكاسل تكاسلا فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس في الاسماء المتكتمة ما آخره واو قبلها ضمته لازمة ثم طرات التاء لافادة الوحدة وبقي لاعلال بحاله لانها عارضة لا اعتداد بها والثالثة ان تكون لام اسم مختوم بالالف والنون كان تبني من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن احمر

« الا ياديار الحمي بالسبعان * امل عليها بالبلى الملوان » فانك تقول رموان ولاصل رميان فتلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الكالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وان تكن) الياء الواقعة اثر ضم (عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم) اي عن العرب (يلقى) اي يوجد كقولهم في انشى الاكيس ولاضيق الكيسى والضيقي والكوسى والنوقى بتويد بين حمله على مذكرة تارة وبين رعاية الزنة اخرى واحترز بقوله وصفا عما اذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدرا لطاب او اسما لشجرة في الجنة تظلمها فانه يتعين قلبها واوا واما قراءة فطبي لهم فشاذا * تنبيه فعلى الواقعة صفة على ضربين احدهما الصفة المحضة

وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها إلا قسمته صيزى اي جائرة يقال صارة حقه يصيرة اذا بخسه وجار عليه ومشية حيكى اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه يحيك اذا حرك منكبيه والاخر غير المحضة وهي الجارية مجرى لاسماء وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مونثات لاطيب ولاكيس ولاضيق والاخير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فانهم ذكروا هذا الضرب في باب الاسماء فحكموا له بحكم لاسماء اعني من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما في طوبى مصدرا وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذي يدل على ان هذا الضرب من الصفات جار مجرى لاسماء ان افعل التفضيل يجمع على افعال فيقال افضل وافضل واكبر واكبر كما يقال في جمع افكل وهي الرعدة افاكل والمصنف ذكره في باب الصفات واجاز فيه الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الاليهام الملاقي لغرضه ان يقول « وان يكن عينا لفعلى افعلا * فذاك بالوجهين عنهم يجتلى » (فصل) (من لام فعلى اسما اى الواو بدل * ياء كنعوى غالبا جاذا البدل *) اي اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت في لاسم نحو دعوى وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا في ذوات الواو بين لاسم والصفة وان كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزيا وصديا مونثا خزيان وصديا وقلبت واوا في لاسم نحو ثعوى وشروى وفتوى فرقا بين لاسم والصفة واوثر لاسم بهذا لاعلال لانه اخف فكان احمل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وشعيا لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية وفي الاحتراز عن هذه نظر اما ربا والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين انها صفة غلبت عليها لاسمية ولاصل رائحة ربا اي مملوءة طيبا واما طغيا فالكثر فيه ضم الطاء ولعلمهم استصحوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف واما شعيا فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا * تنبيه * ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحويين اعني في كون ابدال الياء واوا في فعلى لاسم مطردا واقرار الياء فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذا ابدال الواو من الياء لفعلى اسما وقال ايضا في بعض تصانيفه من شواذ لاعلال ابدال الواو من الياء في فعلى اسما كالنشوى

بكسر العين والتاء اما من المصدر فضمهما (قوله قياس معارض للنص) فسر النص بقول العرب اعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله يقول فيه ابن احمر) هكذا قال ابن هشام قال العيني قائله تميم بن ابي مقبل ونسبه ابن هشام الى خلف ابن احمر وليس بصحيح وفي التصريح تبعا له بل تميم ابن ابي مقبل *

* فصل *

(قوله كنعوى) اصله وقى ثم صار تقيى كما صار وراثا تراثا ثم صار تقوى بالبدل المذكور وبتوسط الفاف لم يبق فيه توالي اعلالين كما هو المحذور وكالف للثانث مانعة من الصرف وفي الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالنون فجعل الكالف للالحاق (قوله وشعيا لموضع) قيل بالشين المعجمة الموضع واما شعيا اسم النبي فهو باعجام اوله واحماله وليس بصواب فسفي القاموس في فصل السين من باب الواو والياء شعيا بن ابيصان بن بشر بعيسى والشين لغة وموضع (قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ) قال المصرح بعد ذكر صاحب التوضيح الاحتراز

عن الناظم وابنه كذا تعقبوه وتبعهم الموضح لكن قال في الحواشي
 ظهري بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فاني رايت بخطه حاشيته
 هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلي لا يقاس عليه لانتفاء السبب
 واستلزام مزيد النقل . اه . وقال بعض الناظرين الضمير في قول
 الموضح مراده يعود على الناظم اي مراده بقوله في التسهيل وشذ
 سعيًا وانا اقول خلاصة هذه الكلمات ان الشذوذ الذي اثبتته
 الناظم لسعيًا وطغيا وريا لا يكون مضرا به إلا لو اراد به الخروج
 عن القياس اما لو اراد به مجرد القلة في الاستعمال التي لا تنافي
 المحيي على القياس فلا وهي بعد ذلك ليست صحيحة من
 وجوه الاول انه لا ينتفع الناظم وابنه بهذا الجواب إلا لو لم يقع منهما
 إلا مجرد اطلاق الشذوذ عليها اما حيث اخرجها بقيد غالبا واعترفا
 بانها اسماء سلت على شذوذ بدلالة كلاهما في شرحي الكافية
 وهذا الكتاب ولا يضرران باحتمال كون البعض من باب
 فعلى بضم الفاء والبعض من قبيل الاوصاف وان كانت مع كونها
 اوصافا موافقة للقياس . الثاني على ما اخذته الموضح من تلك
 الحواشي من كون الشذوذ بمعنى قلة الاستعمال يرجع كلامه في
 التسهيل لكلامه في شرح الكافية وذلك لا يناسبه ما نقله عنه
 الشارح المحقق بقوله وقال في بعض تصانيفه النح فانه صريح
 في تباين المسلكين . الثالث ان تفسير ضمير مراده في كلام الموضح
 في الحواشي بالناظم في التسهيل كما زعم ذلك البعض باطل اذ لم
 يقل فيه ذلك كما افترى عليه وهاهي عبارته وشذ ابدال الواو من
 الياء لاما لفعلي اسما وربما فعل ذلك بفعلاء اسما وصفة ولاظهر ان
 مقصوده مراد المصنف في شرح الكافية بقوله وشذ سعيًا وطغيا
 وريا اذ هو الذي وقع فيه التعبير بشذوذ هذه الاشياء الذي
 هو ماخص لا اعتراض القابل لتاويل الشذوذ بحمله على قليل
 الاستعمال دون الخارج على القياس . الرابع ان قول الناظم في
 تلك الحاشية لانتفاء السبب ممنوع بقول الجمهور فرقا بين الاسم
 والصفة واوثر الاسم بهذا الاللال لانه اخف (قولهم ولاولى
 عندي النح) اي بناء على كون ابدال الواو من الياء في فعلي اسما
 خارج عن القياس (قولهم سدا لباب التكثير من الشذوذ) يريد
 ان هذه الاربعة الاخيرة ان جعلناها من ذوات الياء نكون اكثرنا
 من الشواذ وان جعلناها من ذوات الواو نكون قللنا منه وهو الذي
 ينبغي (قولهم كصحيح حيوة) حيوة بوزن تمررة *

والفتوى والعنوى والفتوى ولاصل فيهن الياء ثم قال واكثر النحويين
 يجعلون هذا مطردا فالحقوا بالاربع المذكورة الشرورى والطغوى
 واللقوى والدعوى زاعمين ان اصلها الياء ولاولى عندي جعل هذه
 الاواخر من الواو سدا لباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين
 ان ابدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا وهي
 ولد البقرة الوحشية تفتح طاوها وتضم وشعيًا اسم موضع فهذه الثلاثة
 الجائية على الاصل والتجنب للشذوذ اولى بالقياس عليها هذا كلامه
 وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة وهذه المسألة خامس مسالة
 تبدل فيها الياء واوا ثم اشار الى موضع خامس تغلب فيه الواو ياء
 بقوله (بالعكس جاء لام فعلى وصفًا * وكون قصوى نادرا لا يخفى *)
 اي اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون
 واوا فان كانت ياء سلت في الاسم نحو الفتيا وفي الصفة نحو القصيا
 تانيث الاقصى فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة
 كما لم يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا
 سلت في الاسم نحو جزوى اسم موضع قال الشاعر
 ادارا بجزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقق
 وقلبت ياء في الصفة نحو انا زينا السماء الدنيا ونحو قولك لليتقين
 الدرجة العليا واما قول العجّاز بين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا
 نبه به على الاصل وتميم يقولون القصيا على القياس وشذ ايضا الحلوى
 عند الجميع * تنبيه * ما ذهب اليه الناظم مخالف لما عليه اهل
 التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا تغلب في الاسم
 دون الصفة ويجعلون جزوى شاذًا قال الناظم في بعض كتبه النحويون
 يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يثبتون إلا بصفة محضه او بالدنيا
 والاسمية فيها عارضة ويزعمون ان تصحيح جزوى شاذ كصحيح
 حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مويد بالدليل وموافق
 لايمية اللغة حكى الازهرى عن الفراء وابن السكيت انهما قالا ما
 كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو
 مع ضمة اوله وليس فيه اختلاف إلا ان اهل العجّاز اظهروا الواو
 في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا . اه . واما قول ابن الحاجب
 بخلاف الصفة كالغزوى يعني تانيث لاغزى فقال ابن المصنف
 هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس ان يقال الغزيا كما
 يقال العليا . اه *

* فصل *

(قوله وهو نهو عن المنكر) قال المصريح نهو بضم النون والهاء وتشديد الواو ورد بما في بعض شروح الشافية من التصريح بأنه مبالغته في النهي عن المنكر فإنه ظاهر في أنه بفتح النون كضروب مبالغته ضارب (قوله اصل) بفتح الهمزة وضم الصاد وقيل بضم الهمزة وكسر الصاد وقد نسب كل لخط ابن النحاس وصحح الاول بان هذا الفعل لا يتعدى فلا يبنى للفعل وان كان فيه السناد من حيث كسر صاد متصل وضمها من اصل ولك ان تقول اصله على الثاني اصل بالتشديد فحذف للنظم تامل (قوله الخامس ان يكون اتصالهما اصليا) مأخوذ من قول المصنف متصل اذ يتبادر منه الاصلية في الاتصال اي كونها لفظا او تقديرا واعلم ان الشرط السادس يؤخذ من المتن ايضا لان اتصال الفتح يستلزم اتصال الحرف المفتوح ايضا (قوله ويمحون) بفتح الحاء على ما نقل عن الجوهري محاه يمحوه محوا ويمحيه ويمحاه محيا اذا اذهب اثره (قوله لكون ما هو فيه واحدا) اي لكون اللفظ الذي الياء فيه واحدا اي مفردا فيكون خفيفا غير محتاج للاعلال بخلاف الجمع اي ما دل على جماعته فيخفف (قوله فلان واوه في موضع تبدل فيه كالف واوا) اي فاذا قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح

(فصل)

(ان يسكن السابق من واو وايا * واتصلا ومن عروض عريا * فياء الواو اقبلن مدغما *) اي هذا موضع سادس تغلب فيه الواو ياء وهو ان تلتقي هي والياء في كلمة او ما هو في حكم الكلمة كسلي والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت اصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي مصدرها طويث ولويت واصلهما طوي ولوي ويجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويومي واعد او كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغيور او عارض الذات نحو روية مخفف روية وديوان اذ اصله دوان وبويح اذ واوه بدل من الف بايع او عارض السكون نحو قوي فان اصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم علم * تنبيهه * لوجوب الابدال المذكور شرط آخر لم ينهه عليه هنا وهو ان لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل فتحو جدول واسود للحمية يجوز في مصغره الاعلال نحو جديلا واسيد وهو الفياس والتصحيح نحو جديول واسيود جلا للتصغير على التكسير اما اسود صفة فتقول فيه اسيد لا غير لانه لم يجمع على اسواد (وشذ معطي غير ما قد رسما *) وذلك ثلاثة اضرب ضرب اعل ولم يستوف الشروط كثرة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال وحكى بعضهم اطراة على لغة وضرب صحح مع استيفاتها نحو ضيون وهو السنور الذكر ويوم ايوم وعوى الكلب عوية ورجاء بن حيوة وضرب ابدلت فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها نحو عوى الكلب عوة وهو نهو عن المنكر ثم اشار الى ابدال الالف من اختيها بقوله (من واو وايا بتحريك اصل * الفا ابدل بعد فتح متصل *) اي يجب ابدال الواو والياء الفا بشروط احد عشر الاول ان يتحركا فلذلك صحتا في الفول والبيع لسكونهما والثاني ان تكون حركتهما اصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففي جيل وتوام وفي اشترو الضلالة وتبلون في امواكم وانفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث ان يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور والرابع ان تكون الفتحة متصلة اي في كلمتهما ولذلك صحتا في ان عمر وجد يزيد والخامس ان يكون اتصالهما اصليا فلو بنيت مثل علب من الغزو والرمي قلت فيه غزو ورمي منقوصا ولا تغلب الواو والياء الفا لان اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الالف اذ الاصل غزاوي ورمائي لان علبا اصله غلاب والسادس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا اشار بقوله (ان حرك التالي) اي التابع (وان سكن كف * اعلال غير اللام وهي لا يكف * اعلالها بساكن غير الف * او ياء التشديد فيها قد الف *) ولذلك صححت العين في نحو بيان وطويل وغيور وخورتق واللام في نحو رميا وغزوا وفتيان وحصون وعلوي وفتوي واعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها واللام في غزا ودعا ورمي وتلا اذ ليس بعدها الف ولا ياء مشددة وكذلك بخشون ويمحون واصلهما يخشون ويمحون فقلبتا العين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا للساكنين وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والاصل عصون ففعل به ما ذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عنكبوت قلت رميوت وغزوت والاصل رميوت وغزوت ثم قلبا وحذفنا لملافة الساكن وسهل ذلك امن اللبس اذ ليس في الكلام فعلوت وذهب بعضهم الى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا وانما صححوا قبل الالف والياء المشددة لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتماع الفان ساكنان فتخفف احدهما فيحصل اللبس في نحو رميا لانه يصير رمي ولا يدرى للمثنى هو ام المفرد وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لانه من بابيه واما نحو علوي فلان واوه في موضع تبدل فيه كالف واوا والسابع ان لا تكون احدهما عين الفعل الذي الوصف منه على افعال والثامن ان لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل والى هذين الشرطين لاشارة بقوله (وصح عين فعل) اي نحو الغيد والحول (وفعلا *) اي نحو غيد وحول (ذا افعل) اي صاحب وصف على افعل (كاغيد واحولا *) وانما التزم

ما قبلها تنقلب بعد ذلك واوا لوقوعها قبل ياء النسب ثم تعود لقلبها الف لما سبق وهكذا فلا تزال بين التحويل الى الكالف والواو (قولهم بدليل امن) اي والشئ يتميز بصدده (قولهم وكل منهما يستحق الخ) اخذ منه انه لو كان المستحق للاعلال احدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الاخر لم يكن ذلك من توالي الاعلالين الممنوع كما في دعوى وعصى جمع عصا وهذا امر وصوا بالمحافظة عليه (قولهم لنلا يجتمع اعلالان) اي متواليان كما تدل عليه الامثلة وكلامه قبيل قول المصنف ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض الخ (قولهم فيلزمه تقديم الاعلال الخ) قد بين المصريح الملازمة فراجعهم (قولهم زيادة تاء التانيث الخ) اي زيادة تاء التانيث اذا وجدت في اسم يستحق الاعلال غير معتبرة في تصحيحه كما قد يتوهم من حيث انها اذا كانت في الاسم تكون متحركة وهي اذ ذاك تخص الاسم وانما لم تكن معتبرة في التصحيح لانها لا تخرج الاسم الذي دخلت عليه عن صورة فعل بفتح الفاء والعين وصورة فعل لكونها من علائق الافعال تقتضي الاعلال لا التصحيح وذلك كما في قاله جمع قائل وباءه جمع بائع فان اصله قوله وبيعه فصورة فعل موجودة مع التاء ويدل على ان التاء لا تخرج مدخولها انها تاسحق الماضي وهو على زنة فعل كضرب فلا تغير زنته فتقول فيه ضربت وان كانت في الثاني ساكنة والمتكلم عليها متحركة واذا كانت التاء المتحركة لا تخرج مدخولها على صورة فعل فلا يثبت باسحاقها لاسم يستحق الاعلال مباينة بها بينه وبين الافعال حتى يصحح ولا يعمل كما توهم ولا يرد على هذا ان الكالف والنون لم تغير معهما بنية فعل ومع ذلك منعت الاعلال كما في جولان وسيلان لان لتلك على التاء مزية بعظم امرها بالتركيب من حرفين وبتدبر ما حررناه كل التدبر

تصحيح الفعل في هذا الباب حملا على افعال نحو احوول واعور لانه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحتترز بقوله ذا افعال من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل امن واعتل لان الوصف منه على فاعل كخائف لا على افعال والتاسع وهو مختص بالواو ان لا تكون عيننا لانفعال الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية الى هذا اشار بقوله (وان يبين) اي يظهر (تفاعل من افتعل * والعين واوسلمت ولم نعل *) اي اذا كان افتعل واوي العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاروا وتزوجوا واحتترز بقوله وان يبين تفاعل من ان يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز وبقوله والعين واو من ان تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا اي تضاربوا بالسيف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء اشبه بالكالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والعاشر ان لا تكون احدهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا اشار بقوله (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح اول) اي اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان او يان او واو وياء وكل منهما يستحق ان يقلب الفاء لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما لنلا يجتمع اعلالان في كلمة والاخر احق بالاعلال لان الطرف محل التغيير فاجتمع الواو بين نحو الحوى مصدر حوي اذا اسود ويدل على ان الف الحوى منقلبة عن واو قولهم في منناه حووان وفي جمع احوى حووي مونه حواء واجتماع الياء بين نحو الحيا للغيث واصله حيي لان تننيته حيطان فاعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى واصله هوي فاعلت الياء ولذلك صحح في نحو حيوان لان المستحق للاعلال هو الواو واعلاله ممتنع لانه لام وليها الف وشار بقوله (وعكس قد يحق *) الى انه ربما اعل فيما تقدم الاول وصحح الثاني كما في نحو غاية اصلها غيبة اعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الرائي عند متاعه فيشوى عندها وطاية وهي السطح والدكان ايضا وكذلك آية عند الخليل اصلها ايبة فاعلت العين شذوذا اذ القياس اعلال الثانية وهذا سهل الوجوه كما قال في التسهيل اما سن قال اصلها ايبته بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة وسن قال اصلها ايبية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب وسن قال اصلها ايبته كنية فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة ائمة ياء لا الفا والحمادي عشر ان لا تكون عيننا لما آخرة زيادة تختص بالاسماء والى هذا اشار بقوله (وعين ما آخرة قد زيد ما * يخص الاسم واجب ان يسلمها *) يعني انه يمنع من قلب الواو والياء الفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عيننا لما في آخرة زيادة تخص بالاسماء لانه بتلك الزيادة بعد شبههم بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع ملاء شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد فزعم ان الاعلال هو القياس والتصحيح الاول وهو مذهب سيبويه *

يندفع

تنبهات * الاول زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لانها تاسحق الماضي فلا يثبت باسحاقها مباينة في نحو قاله وباعة واما تصحيح حوكة وخونته فشاذ بالاتفاق * الثاني اختلف في الف التانيث المقصورة في نحو صوري وهو اسم ماء فذهب البارزي الى انها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرجه من شبه الفعل

لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحح صوري عند الماضي مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بني مثلها من القول لغير على رأي المازني قولي وعلى رأي الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وبه جزم الشارح واعلم ان ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه * الثالث بقي شرطان آخران احدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية ان لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر « اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى * فابعدكن الله من شيرات » والاخر ان لا تكون في محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلا ولا حترار بذلك عن نحو ايس بمعنى يس فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لانها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء معاملة لوقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس انتفاء علتها فانها كانت قبل الهمزة ثم اخرجت فلو ابدلت لاجتمع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم ان ايس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اصالة اتصال الفتحة * الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاللال شرطا آخر وهو ان لا يكون التصحيح للنسب على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والحيدى يقال جار حيدى اذا كان يحيد عن طله لنشاطه والحوكة والحونة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش وهيوه واوو جمع اوة وهو الداهية من الرجال وقوة جمع قرو وهي ميلغة الكلب . اد . (وقبل با اقلب ميم النون اذا * كان مسكنا) اي تبدل النون الساكنة قبل الباء ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخارجهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء وانما اختلفت الميم بذلك لانها من مخارج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعتهما في قوله (كمن بت انبذا *) اي من قطعك فالقمه عن بالك واطرحه والفتحة بدل من نون التوكيد الخفيفة * تنبيهات * الاول كثيرا ما يعبرون

بندفع ما قيل ان قوله لانها تلحق الماضي فيه نظر لان اللاحق له هو الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهو المتحركة (قوله بمنزلة فعلا) اي من قولك الزيدان فعلا (قوله فاختار في التسهيل مذهب الاخفش) قال فيه وتصحيح نحو صوري شاذ لا يقاس عليه وفاقا لابي الحسن (قوله ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس انتفاء علتها) اي لانتهاء علتها اي علة ابدالها وحينئذ فهذا هو ما نقله عن بعضهم فيما ياتي بقوله وذكر بعضهم النح فيتكرر مع هذا ولا يختص بتفريع قوله وعلى هذا النح بقوله وذكر بعضهم النح كما هو متبني ظاهر صنيعه (قوله فانها كانت قبل الهمزة) هذا لا وجه له بله بما قبله على هذا الاسلوب فانه تقرير لوجه آخر لعدم الابدال لا تقرير للوجه الاول الذي هو انتفاء علم الابدال وصواب العبارة ويجوز ان يكون تصحيح ياء ايس انها كانت قبل الهمزة النح فتدبر (قوله جمع عفو) مثلت العين (قوله هيوه) هو بضم الهاء وفتح الياء والواو جمع هوة بضم الهاء وتشديد الواو ما انهبط من الارض او الوهدة الغائصة منها ومثل في ضبط زنة الجمع والمفرد او واوه (قوله لما عرفت) اي من اختصاص القلب بحروف العلة (قوله فنقلت حركة النح) لم يفعل ذلك بدلو وطبي لان حركة الاعراب التي فيه ليست لازمة

عن ابدال النون ميمًا بالقلب كما فعل الناظم والاولى ان يعبر بالابدال لما عرفت اول الباب * الثاني قد تبدل النون ميمًا ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم في حنظل وحنظل والمتحركة كقولهم في بنان بنام ومنه قوله « باحال ذات المنطق التمام * وكفك المخضب البنام » وجاء عكس ذلك في قولهم اسود قانن واصلمه قانن * الثالث ابدلت الميم ايضا من الواو في فم اذا صلح فوه بدليل افواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو فان اضيف رجع به الى الاصل فليل فوك وربما بقي الابدال نحو مخلوف فم الصائم (فصل) لساكن صح انقل التحريك من * ذني لين آت عين فعل كابن *) اي اذا كان عين الفعل واوا او ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستئصالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين الاصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وياء يبين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير باكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا يجانس الحركة كما في نحو اقام وابان اصلهما اقوم واين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلت الفال لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم اصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط * الاول ان يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قول وبيع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يابس مضارع ايس لانها معرضة للاللال بقلبها الفانص

على ذلك في التسهيل وانما لم يستثنها هنا لكونه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح * الثاني ان لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما بين الشيء واقومه واين به واقوم به حملوه على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزيدة وهو افعال التفضيل * الثالث ان لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما لم يعلوا هذا النوع لثلاثا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعل الاعلال المذكور لقليل فيه باض وكان يظن انه فاعل من البضاصة وهي نعومة البشرة * الرابع ان لا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله النقل لثلاثا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله (ما لم يكن فعل تعجب ولا * كايض او اهوى بلام علة *) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو ان لا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعال نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو اعورته الله وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعال فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم *) اي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على انه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين واما مدين ومر يم فقد تقدم ان وزنها فاعل لا مفعول والاوجب الاعلال ولا فيعمل لفقدته في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباءة او مفعلة بالكسر قلت مبيعة او مفعلة بالضم فعلى مذهب سيوييه تقول مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبيعة وقد سبق ذكر مذهبها والاخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كان تنبئ من القول او البيع اسما على مثال تحلوي بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول ثقيل وتبيع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما على مثال ترتب قلت على مذهب سيوييه تبيع بضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع فالوهم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك اعل اما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته او باينه فيهما معا فانه يجب تصحيحه فالاول نحو ابيض واسود لانه لو اعل لتوهم كونه فعلا واما نحو يزيد علما فنقول الى العملية بعد ان اعل اذا كان فعلا والثاني كمخيط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم اي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخيط لشبهه به لفظا ومعنى . اه . وقد يقال لو صح ما قاله للزم ان لا يعل مثال تحلوي لانه يكون مشبها لتخسب في وزنه وزيادته ثم لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكر لم يلزم الجميع بل سن يكسر حرف المضارعة فقط وقد اشار الى هذا الثاني بقوله (ومفعول صحيح كالمفعول *) يعني ان مفعلا لما كان مباينا للفعل اي غير مشبه له في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعول لمشايبته له في المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخيط والظاهر

ولاسم خفيف (قولهم لكونه قد عدها من حروف العلة) هذا على احد اقوال ثلاثة تقدمت ثم من جملة ما يبنى على عدها من حروف العلة اعتبار النقل فيها في مثل اراد اراد فقد ذكر ان اصله اراي فنزلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذف وقببت الياء همزة لوقوعها طرفا اثر الف مزيدة وسياتي قريبا (قولهم حملوه الخ) الحمل فيما افعال بالذات وفي افعال به بواسطة حمله على ما افعال (قولهم وهو افعال التفضيل) اي وهو لا يعل لشبهه بالمضارع وزنا وزيادة كما ياتي (قولهم فان العلة فيه واحدة) هي الحمل على الوصف (قولهم ضاهى مضارعا وفيه وسم) اة الاول كون الاعلال اصلا في الفعل فرعا في الاسم والثاني دفع لبس الاسم به (قولهم فقد تقدم ان وزنها فعلا) تقدم هذا عند شرحه لقول المصنف والياء كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يويو ووعوا (قولهم والاوجب الاعلال) وجه الملازمة ما فيه حيثذ من مشابهة المضارع مع المشبه على انه ليس من الافعال وانما كان على تقدير كونه فعلا لا يعل لانعدام المشابهة المذكورة بالمضارع لاصالة الميم (قولهم فعلى مذهب سيوييه) اي من التصرف في الحركة وابقاء الحرف عكس مذهب الاخفش (قوله وقد سبق ذكر مذهبها) سبق ذلك في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم الخ (قولهم وقد اشار الى هذا الخ) المشار اليه الحمل في قوله لكنه حمل على مخيط (قولهم ما قدمته) من كونه صحيح لعدم مشابهته المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة المشار اليه بتوهم سابقا والثاني كمخيط (قولهم لا انه محمول عليه) هذا بناء على ان مرادهم بالحمل القياس اما صاحب التصريح فقد اجاب بدعوى ارادة قصر مخيط من مخيط من حمله عليه الخ ما قاله وكان تباعد الشارح منه

لكونه

ما قدمته من ان علة تصحيح نحو مخيط مبايبته الفعل في وزنه وزيادته لانه مقصور من مخيط فهو لا انه محمول عليه وعلى هذا كثير من اهل التصريف (واللف الافعال واستفعال * ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض *) اي اذا كان المصدر على افعال او استفعال مما اعلت عينه

لكونه صرفا للفظ عن معناه الحقيقي الى غيره بلا
قريئة (قولهم حملا على فعله) من هنا لم يصر
سكون ما بعد العين في اعلالها مع انه تقدم ان
تحركه شرط وذلك ان المشروط بما ذكر الاعلال
لاصلي لا الحملي (قولهم ولان الاستئصال بها
حصل) قيل هذا على ما صرح به اهل القراءات
والنحويون من ان النطق بالالف ممكن مستقل
وفيه انه لم يعرف سن صرح بذلك ممن يعبو
به من النحويين واما القراء فان اريد قولهم هذا
مد بمقدار الفين او اكثر مثلاً فيقال اذا لا تقبل
دعوى الاستئصال فيه (قولهم وقام) لانصاف
ان الصواب اسقاطه (قولهم في نحو مسو مخففا
النح) خلاصة القول في هذا المقام ان مسو اسم
مفعول واصله مسووع على وزن مفعول الواو الاولى
عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة الواو
لاولى وهي الضمة الى السين فالتقى ساكنان
فلا بد من حذف احدهما وهذا القدر محل وفاق
بين سيبويه والاعفش ثم بعد يفترقان فاما سيبويه
فيقول المحذوف من الواوين واو مفعول فتبقى
الواو التي قبلها وهي عين الكلمة غير زائدة فتقبل ان
تنقل اليها حركة الهمزة ثم تحذف الهمزة تخفيفا
فيصير مسو بميم مفتوحة فسين مضمومة فواو خفيفة
محركة بحركة الهمزة التي حذفت وهذا كما ان
الخبء عند الكل تنقل حركة همزته الى الباء
وتحذف تلك الهمزة واما الاعفش فيقول المحذوف
من الواوين الواو الاولى التي هي عين الكلمة فتبقى
الواو التي هي واو مفعول وهي زائدة فلا تقبل ان
تنقل اليها حركة الهمزة فتقلب الهمزة من جنس
الحرف الذي قبلها وهو الواو فيجتمع واوان تدغم
احداهما في الاخرى فيصير مسوا بميم مفتوحة فسين

حملا على فعله في الاعلال فننقل حركة عينه الى فائه ثم نقلب الفاء لتجانس الفتحة
فيلتقي الفان فتحذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التانيث وذلك نحو
اقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوم فنقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت الواو الفاء
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى الفان لاوى بدل العين والثانية الف افعال
واستفعال فوجب حذف احدهما واختلف النحويون ايتهما المحذوفة فذهب الخليل
وسيبويه الى ان المحذوفة الف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان
الاستئصال بها حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال والف الافعال واستفعال ازل وذهب
الاعفش والقراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة والاول اظهر ولما حذفت الف عوض
عنها تاء التانيث فقليل اقامة واستقامة و اشار بقوله (وحذفها بالنقل) اي بالسماع
(ربما عرض *) الى ان هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما
سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم اراه اراء واجابه اجابا حكاة الاعفش قال
الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء في
الاية مقارنة لقوله بعد واياء الزكاة * تنبيه * قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروضهما
في الفاظ منها اعول اعوالا واعفيت السماء اغياما واستخوذ استخوذا واستغيل الصبي
استغيعلا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب ابو زيد الى ان ذلك لغة قوم
يقاس عليها وحكى الجوهري عنه انه حكى عن العرب تصحيح افعال وقام واستفعال
تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهري في مواضع اخر تصحيح هذه الاشياء لغة
فصيحة وذهب في التسهيل الى موضع ثالث وهو ان التصحيح مطرد فيما اهل ثلاثيه
واراد بذلك نحو استنوق الجملة استنوقا واستتيست الشاة استتيسا اي صار الجملة
ناقة وصارت الشاة تيسا وهذا مثل يضرب لمن يخطئ في حديثه لا فيما له ثلاثي نحو
استقام . اه . (وما لافعال) واستفعال المذكورين (من المحذف ومن * نقل فمفعول به
ايضا قمن *) اي حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيوع ومصون فنقلت حركة
الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان لاوى عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة
فوجب حذف احدهما واختلف في ايتهما المحذوفة على حد الخلف في افعال
واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك واما ذوات
الياء نحو مبيع ومكيل فانه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء
ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء واما على رأي الاعفش فانه لما
حذفت واوه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء وقد
خالف الاعفش اصله في هذا فان اصله ان الفاء اذا صمت وبعدها ياء اصلية باقية قلبها
واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي
هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة اجدر * تنبيه * وزن مصون عند سيبويه مفعول
وعند الاعفش مفعول وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسو مخففا قال ابو الفتح سألني ابو علي عن تخفيف مسو فقلت اما على قول ابي الحسن
فاقول رايت مسوا كما تقول في مقروء مقروء لانها هندية واو مفعول واما على مذهب سيبويه فاقول رايت مسوا كما تقول في خبء
خب فحرك الواو لانها في مذهبه العين فقال ابو علي كذلك هو . اه . (وندر * تصحيح ذى الواو) من ذلك في قول بعض العرب

ثوب مصوون ومسك مدووف وفسر مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (في ذي اليا) من ذلك (اشتهر) لخصه الياء كقولهم خذ مطيوبة به نفسا وقوله «كانها نقاعة مطيوبة» وقوله «واخال انك سيد معين» وقوله «حتى تذكر بيزات وهيجه» يوم الرذاذ عليه الدجن مغوم» وهذه لغة تميمية * تنبيه * قالوا مشيب في المختلط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب جلوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر في لغة سن يقول بوع المتاع والاصل مهيب (وصحح المفعول من) كل فعل واوي اللام مفتوح العين كما في (نحو عدا) ودعا فانك تقول في المفعول منهما معدوم ومدعو جلا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما اشار اليه بقوله (واطل ان لم تنخر) اي لم نقتصد (الاجودا) فتقول معددي ومدعي ويروي بالوجهين قوله انا الليث معديا عليه وعاديا انشده المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال واختلف في علة الاعلال ف قيل جلا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو متاعيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل اعل تشبيها بباب ادل واجر لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في ادل واجر ولا حترار بواوي اللام من يائها فانه يجب فيه لاعلال نحو رمى وقلي فانك تقول في المفعول منه مرمي ومقلي والاصل مرموي ومقولي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون وادغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين ما ليس عينه واوا وما عينه واو فاما الاول نحو رضي فان الاعلال فيه اولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال اولى من مخالفتهم له ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرا بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ما ذكره المصنف اعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضي وذكر غيره ان التصحيح في ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واويها نحو قوي تعين الاعلال وجها واحدا فتقول مقوي والاصل مقوود فاستثقل اجتماع

مضومة فواو مشددة كمقرو وهذا هو الايضاح لكلام الشارح وابن جني وشيخه الفارسي فتامل (قوله مدووف) اي مبلول او مسحوق (قوله والاصل مشوب) اي الاصل الثاني والاصل للاصيل مشوب وكذا يقال في قوله والاصل مهيب (قوله جلا على فعل الفاعل) ان اريد من فعل الفاعل المضارع نحو يدعو فظاهر وان اريد الماضي كدعا فيقال المحمل عليه في كون واوه لم تقلب ياء فلا ينافي انقلبها الفا (قوله والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول) اي ليس مختصا بالفعل المبني للمفعول كاختصاص اسم المفعول حتى يحمل هو اي المصدر على ذلك الفعل فاندفع ما قيل ان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول حملا عليه وحمل عليه مصدر الفاعل واما ما قيل اجيب عنه بجواز تعدد العلل فيجوز ان تكون العلة في المصدر شيئا آخر فمما لا يفيد (قوله لان الواو الاولى) اي من واوي مفعول من نحو عدا تامل (قوله فقلبت ياء الخ) اي وقلبت الضمة كسرة (قوله احدها ان ظاهرة التسوية الخ) حاصل هذا والذي بعده ان ظاهر المصنف اقتضى ان فعول المفرد والجمع على حد سواء في الاعلال والتصحيح واما التسوية المذكورة في الكثرة واصل التسوية باطل وكونها في الكثرة باطل وتحقيقه ان المصنف ذكر شيئين وشبههما معا بشي في

حكم

ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء واوا وسبقت احدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وادغمت الياء في الياء فقيل مقوي * تنبيه * باب مرضي ومقوي سابع موضع انقلب فيه الواو ياء (كذلك ذا وجهين جا الفعول من * ذي الواو لام جمع او فرد يعن) * هذا موضع ثامن انقلب فيه الواو ياء اي اذا كان الفعول مما لامه واو لم يخل من ان يكون جمعا او مفردا فان كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا ان الغالب لاعلال نحو عصا وصبي وقفا وقفي ودلو ودلي والاصل صوو وقفو ودلو فابدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب ادل واعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح الفاظ قالوا ابو واخو ونحو جمعا لنحو وهي الجهة ونحو بالجيم جمعا لنحو وهو السحاب الذي هراق ماوه ويهو جمعا ليهو وهو اله در وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الا ان الغالب التصحيح نحو وعوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا وتقول نما المال نموا وسما زيد سما وقد جاء الاعلال في قولهم عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا اي ولي وكبر وقسا قبله قسيا وانما كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح لنقل الجمع وخفة المفرد * تنبيهان * الاول في كلامه ثلاثة امور احدها ان ظاهرة التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليس كذلك كما عرفت ثانيا ظاهرة ايضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الامرين في الكافية بقوله «ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح اولى ما قفي» ثالثها اطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام وهو مشروط بان لا يكون من باب قوي فلو بني من القوة فعول وجب ان يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور

حكم فيتبادر منه ان المشبهين على حد سواء في الحكم وليس كذلك وهذا للاعتراض لا يتوقف على ان يكون الحكم خصوص ما ذكر لتمامه ولو كان الحكم ضد خصوص هذا الحكم الذي في المقام ويتبادر ان الحكم الذي للمشبهين معا خصوص الحكم الذي هو في الواقع المشبه به وليس كذلك وهذا للاعتراض يتوقف على النظر لخصوص الحكم الذي في المقام وبالجملة مناط الاعتراض الاول النظري في جهة المشبه والثاني النظر ايضا في خصوص الوجه وبتدبر هذا التدبر الجيد يظهر ان ما قيل ان الثاني يغني عن الاول مكرر معه ليس بشيء وانما عبر بظاهر للاشارة الى ان له باطنا يسلم به من ذلك وهو ان يجعل ذا وجهين بياننا لما اريد من وجه الشبه في كذا لا ان كذاك تبين لكون الوجهين هنا مثل الوجهين السابقين فيما ذكر وانما لم يكن الاول ظاهرا لان الكثير من وجه الشبه ان يقرب بفي وكان الثاني بخلافه (قولهم كشوى وغوى) بضم اولهما وفتح ثانيهما مع التشديد واللف كل منقلبت عن ياء متحركة مفتوح ما قبلها (قولهم نمي) اي روى بعض العلماء عن بعض النخاة انه حكم بشذوذ نيام ووجه هذا ان المسند اليه نمي الشذوذ وهو كالجوب ونحوه من ملاحظ النحوي والفرق بين قولنا روي رفع الفاعل وبين روي ان رفع الفاعل واجب لا اظنه يخفى عليك ومن هنا قال بعضهم في تفسير كلام المصنف اي نسب لعلاء العربية هذا وعبارة الشارح لا تنافي هذا فان معناها روي عن النخاة شذوذ نحو نيام حال كونه في نحو قول القائل فما ارق النيام الا كلامها (قولهم الشديد الحصومة) زاد في القاموس من معانيه الطريق البعيد المجهول (قولهم اجلواذ واعلواط) لا اول بكسر الهمزة وسكون الجيم وكسر اللام وتشديد الواو المفتوحة واللف وذل معجمة المضاء والسرعة في السير وذهاب المطر

المناسب لغرضه ان يقول « كذا الفعول منه مفردا وان * يعن جعاه فهو بالعكس يعن * والضمير في منه يرجع لنحو عدا في البيت قبله * الثاني ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ان كلا من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه اما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى انه لا يقاس عليه واليه ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للقراء هذا لفظه واما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذي ذكره غيره انه شاذ (وشاع) اي كثر لاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينا لفعل جعاه صحيح اللام (نحو نيم في نوم *) جمع نائم وصيم في صوم جمع صائم وجميع في جوع جمع جائع ومنه قوله « ومعروض تغلي المراحل تحته * عجبت طبخته لقوم جيع » ووجه ذلك ان العين شبهت باللام لقربها من الطرف فاعلت كما فعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وادغمت الياء في الياء ومع كثرته التصحيح اكثر منه نحو نوم وصوم ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاواو فصلت من العين كنوام وصوام لبعده العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذه نمي *) اي روي في قوله فما ارق النيام الا كلامها * تنبيهات * لا اول قوله شاع ليس نصا في انه مطرد وقد نص غيره من النحويين على اطراده وقد بان لك ان قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام لا الى نوم * الثاني يجوز في فاء فعل المعل العين الضم والكسر والضم اولى وكذلك فاء نحو دي وعصي والي جمع الوي وهو الشديد الحصومة * الثالث هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء وبقي عاشر لم يذكره هنا وهو ان تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات لاصل موزان وموقات فنقلوا الواو ياء استئقالا للخروج من كسرة الى الواو كالمخرج من كسرة الى ضمته ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل وخرج بالقيد لا اول نحو موعده والثاني نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثلث نحو اجلواذ واعلواط

(فصل)

(ذو اللين فانما في افتعال ابدلا *) تا مفعول ثان لا بدل ولا اول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذي اللين وفا

والثاني كهذا وزنا ومعناه التعلق بالتعلق والاعتلاء
على الشيء والركوب بلا خطام او عريا (قوله حال
منه) اي من الضمير المستتر النائب عن الفاعل
لا من ذي اللين لكونه مبتدأ لا ان يراعى مذهب
سيبويه (قولهم من الفم) اي الناشئة منه
(قوله لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما) هو مقيد
بما اذا كانت غير منقلبة (قوله وليس مما نحن
فيه) لان ما نحن فيه باب لا فتعال وهذا من

حال منه اي اذا كان فاء لا فتعال حرف لين يعني واوا او ياء وجب في اللغة الفصحى
ابداها تاء فيه وفي فروع من الفعل واسمي الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف
اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين
من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك في الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل
ومتصل به ولاصل او اتصال واوئصل ويتوصل واوئصل وموتصل وموتصل به ومثاله في
الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر به ولاصل اتسار وايتسر وييتسر وايتسر
وميتسر وميتسر به وانما ابدلوا الفاء في ذلك تاء لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات
ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فلما راوا مصيرها
الى تغيرها لتغير احوال ما قبلها ابدلوا منها حرفا يلزم وجهها واحدا وهو التاء وهو اقرب

باب

الزوائد من الفم الى الواو وليوافق ما بعده فيدغم فيه وقال بعض النحويين البديل في باب اتصال انما هو من الياء لان
الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصال وحل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي * تنبيهان * الاول ذو
اللين يشمل الواو والياء كما تقدم واما الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما * الثاني من اهل الحجاز قوم يتركون
هذا الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون يتصل ياتصل فهو متصل وايتسر ياتسر فهو متصل وحكي الجرمي ان
من العرب من يقول اتصل واتسر بالهمز وهو غريب (وشذ) ابدال فاء لا فتعال تاء (في ذي الهمز نحو) قولهم في (ايتكلا *) وايتزر افتعل
من لاكل والا زار اتكل وانزر بابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها في التاء وكذا قولهم في اوتمن افتعل من الامانة اتمن بابدال الواو
المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصحى في ذلك كلمة عدم الابدال والا توالى اعلان وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم وانما
التاء اصل وهو من اتخذ كاتبع من تبع قال ابو علي قال بعض العرب اتخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج في وجود مادة اتخذ وزعم ان اصله اتخذ
وحذف وصحح ما ذهب اليه الفارسي بما حكاه ابو زيد من قولهم اتخذ يتخذ اتخذا وذهب بعض المتأخرين الى ان اتخذ مما ابدلت فاءه
تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة الا ان بناء عليها احسن لانهم نصوا على ان اتمن لغة رديئة
(طاتا افتعال رد اثر مطبق *) طاء مفعول ثان لرد والمفعول الاول تان كان رد امرا وضميره ان كان رد مجهولا اي اذا بني لا فتعال وفروعه مما
فاوه احد الحروف المطبقة وهي الصاد والصاد والطاء والطاء وجب ابدال تائه طاء فتقول في افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب
ومن طهر اطهر ومن ظلم اظلم ولاصل اصتبر واصترب واطهر واطلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج
وتباين الصفة اذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعمل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء * تنبيه * اذا ابدلت
التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والاول منهما ساكن فوجب الادغام واذا ابدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال
الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روي بالوجه الثلاثة قوله « وهو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا ويطلم احيانا فيظلم *
روي فيظلم ويطلم ويطلم وقد روي ايضا فيظلم بالنون وليس مما نحن فيه واذا ابدلت بعد الصاد اجتمع ايضا متقاربان فيجوز البيان
والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الادغام واذا ابدلت
بعد الصاد اجتمع ايضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واصرب ولا يجوز اطرب لان
الصاد حرف مستطيل فلو ادغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى في الشذوذ اطجع وهو في الدور والغرابة مثل الطجع باللام وقد
روي بالوجه الاربعة قوله « مال الى ارطاة حقف فالطجع * (في اذان وازدد وادكر دالا بقي *) اي اذا بني لا فتعال مما فاره دال نحو دال
او زاي نحو زاد او ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال اذان وازداد وادكر ولاصل اذتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه
الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجاء بحرف يوافق التاء في مخرجها ويوافق هذه الاحرف في الجهو وذلك الدال *
تنبيهان * الاول اذا ابدلت تاء لا فتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثليين واذا ابدلت دالا بعد الزاي جاز لاظهار والادغام بقلب
الثاني الى الاول دون عكسه فيقال ازدر وازجر ولا يجوز ادجر لغوات الصغير واذا ابدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة اوجه لاظهار والادغام
بوجهيه فيقال اذدر ومنه قوله ... « والهزم تذريه اذدر عجبنا * وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذا فهل من مذكر
يا معجبة * الثاني مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء لا فتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودالا بعد الثلاثة انها تقر بعد سائر الحروف ولا
يبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل تاء بعد التاء فيقال ائرد بناء مثلثة وهو افتعل من ثرد او تدغم فيها التاء فيقال ائرد بناء مشاة قال سيبويه

باب لا نفعال (قولهم قد علم مما ذكره ان حروف
 لابدال منتسمة الى ما يبديل الخ) فيه نظر من
 وجوه الاول انه لم يعلم من كلام المصنف ان الهاء
 تبدل من الهمزة اولا كهراق . الثاني انه لم يعلم
 من كلام المصنف ان الميم يبديل منها غيرها . الثالث
 انه لم يعلم من كلام المصنف ان الميم والطاء
 والذال لا يبديل منها غيرها انما سكنت عنها ولا
 يلزم من السكوت ذلك وبالجملة فالذي يؤخذ
 منه عدم العلم بابدالها لا العلم بعدم ابدالها
 والفرق واضح . الرابع علم من كلام المصنف كون
 التاء يبديل منها في قول المصنف ط ا تا افتعال
 الخ وكونها تبدل من الغير في قوله ذو اللين فا تا
 في افتعال ابدالا فيفسد قوله ولا يبديل منه وهو
 التاء وما قيل ولعله بالتاء المثلثة فوجه لان المصنف
 لم يذكرها في حروف الابدال اصلا فضلا عن كونها
 يبديل منها او تبدل من غيرها وهو ظاهر فتأمل
 (قولهم حكاة النصر بن شميل عن الخليل) هكذا
 في القاموس فقد قال في ران رانه بمعنى رعه
 عن النصر بن شميل عن الخليل وقال في رغن
 الرغن كالمنع للاصغاء الى القول وقبوله كالارغان
 ولاكل والشرب في نعمته وبهاء الارض السهلة
 وارغنه اطعمه ولامرهونه (قولهم وقد تقدم الكلام
 عليها سوى الاخيرة) اي في باب الابدال كما قيل
 فلا ينافي انه تقدم الكلام على الاخيرة في قول
 المصنف وابدلنها بعد فتح الفا (قولهم اي انها
 قد وردت من كل جانب) فاعل وردت ضمير
 عائد الى الابل (قولهم ويجوز ان تكون الحقت
 لبيان الحركة) اي سقطت الالف واوتي بالهاء
 في مكانها لتبيين حركة النون بيانا تاما فان
 ظهورها قبل حرف متحرك اتم منه قبل حرف
 ساكن وهذا نظير ما قالوه في قول الشارح زيدت
 لبيان الحركة عند قول المصنف والحرف ان يلزم
 فاصل الخ وقيل لبيان الحركة اي بعد حذف

والبيان عندي جيد يعني لاظهار فيقال ائشرد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في
 التسهيل ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز
 ومنه قوله « فقلت لصاحبي لا تحبسانا * بنزع اصوله واجدز شيحا » وهذا لا
 لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه انه لغته لبعض العرب فان صح
 انه لغته جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به
 من اوجه الاعلال * خاتمة * قد علم مما ذكره ان حروف الابدال منتسمة الى ما يبديل
 ويبديل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة والهاء فانها تبدل من الهمزة اولا كهراق
 وتبديل منها الهمزة آخر كما علم فان اصله موه الى ما يبديل ولا يبديل منه وهو الميم والطاء
 والذال الى ما يبديل منه ولا يبديل وهو التاء اما ابدال الحروف المتشابهة بعضها من
 بعض لاجل الادغام فلم يعدوها في باب الابدال اعروضها وعلم ايضا ان الهمزة تبدل من
 ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء وان الياء تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة
 والالف والواو وان الواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء وان الالف
 تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء وان الميم تبدل من النون وان التاء
 تبدل من حرفين وهما الواو والياء وان الطاء تبدل من التاء وان الذال تبدل من التاء
 وان التاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا وقد تقدم اول الباب ان ما قصد الناظم
 ذكره هنا هو الضروري في التصريف وان حروف الابدال الشائع اثنان وعشرون
 حرفا وان الابدال قد وقع في غيرها ايضا ولكنه ليس بشائع وقد رايت ان اذيل ما
 سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الاجاز مرتبا للحروف
 على ترتيبها في الخارج فاقول وبالله التوفيق * الهمزة * ابدلت من سبعة احرف
 وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والحاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى
 الاخيرين فاما ابدالها من الحاء فقولهم في صرخ صرا حكاة لاخفش عن الخليل ومن
 الغين قولهم في رغن رانه حكاة النصر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين
 غريب جدا * الالف * ابدلت من اربعة احرف وهي الياء والواو والهمزة والنون
 الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة فاما ابدالها من النون الخفيفة فنحو
 لنسعا * الهاء * ابدلت من ستة احرف وهي الهمزة والالف والواو والياء والتاء
 والحاء فابدالها من الهمزة قد تقدم اول الباب واما ابدالها من الالف ففي قوله
 « قد وردت من امكنه * من هاهنا ومن هنه » ان لم اروها فمه * فابدل الهاء في هنه
 من الالف واما قوله فمه فيجوز ان يكون من ذلك اي فما اصنع او فما انتظاري لها
 ويجوز ان يكون فمه بمعنى اكفف اي انها قد وردت من كل جانب وكثرت فان
 لم اروها فلا تلني واكفف عني ومن ذلك قولهم في انا انه ويجوز ان تكون الحقت
 لبيان الحركة وقالوا في حيهله ان الهاء الاخيرة بدل من الالف في حيهلا واما ابدالها
 من الواو ففي قوله « وقد رايتي قولها يا هاهناه * ويحك الحقت شرا بشر »

الالف من ان اذ لو قيل ان بعد حذف الالف بالسكون فات
 بيان الحركة (قولهم فذهب الجماعة الى انها مبدلة الخ) اعلم
 ان المذاهب في هذه الهاء خمسة احدها انها اصل وان مادة هذه
 الكلمة لانها وانما مما انفقت فيه فاء الكلمة ولاها نحو سلس وهذا
 مذهب ابي زيد . الثاني ان الهاء بدل من واو اذ معنى يامن وياهاه
 واحد ومادة هـ ن وموجودة ومادة هـ ن بهذا المعنى مفقودة فتكون اللام
 على هذا مما تعاور عليها الهاء والواو كسنته قالوا في التصغير سنيه
 وسنيه وقالوا سائيت وسانوت . الثالث ان الهاء بدل من همزة
 والهمزة بدل من واو فالهاء بدل بدل فلام الكلمة واو لقولهم هنوات
 فبنوه على فعال فصار هـناوا فجاءت الواو بطرف بعد الف زائدة
 فابدلت همزة ثم ابدلت هاء لانها من مخرجها وهذا مذهب ابي
 الفتح . الرابع ان الالف والهاء زائدتان لكن في نفس البناء على
 حد زيادة الهمزة في احمر فوزنه فعلاه اذ اصله هنواه تحركت
 الواو وانفتح ما قبلها فحذفت الف فحذفت لانتفاء الساكنين او
 حذفت لام الكلمة اولا وزيد في بناء الكلمة الهاء . الخامس ان
 تكون الهاء هاء السكت والالف قبلها التي تاحق مثل يا زيد اذا
 ندبت وضموا الهاء في الوصل تشبيها لها بالهاء لاصلية وهو مذهب
 الفراء واختاره المصنف وابن صفور كذا ذكر الشيخ الاثير في شرح
 التسهيل ومنه تعلم ان كلام الشارح لم يتهافت بل ذكر في باب
 النداء قولا وذكر هنا قولين سواه (قولهم وهنيهة في هنية) في
 القاموس وفي الحديث هنية مصغرة هنته اي شي يسير ويروى
 بابدال الياء هاء (قولهم بمعنى متحها) باليم والتاء المثانة من فوق
 والهاء المهملة وهو بوزن ضرب ومن معانيه ايضا صرح وقلع وضرب
 (قولهم بمعنى ضبح) هو بوزن منع ومعناه اذا اسند الى الخيل
 واسمعت من افواها صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة او عدت دون
 التقريب واذا اسند الى النار غيرت الشيء ولم يتبالغ فانضج (قولهم
 قولهم غطر بيديه يغطر الخ) اي يرفع يديه في مشيته ويضعها في
 القاموس خطر بيالم وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان
 والفعل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا ضرب به يميننا وشمالا
 وهي ناقمة خطارة والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعها اخرى
 وفي مشيته رفع يديه ووضعها خطرانا فيهما (قولهم يريدون
 الاغن) في القاموس ظبي اغن يخرج صوته من خياشيمه وقول
 الجوهري طير اغن غلط (قولهم في وكنته الطائر) اوله مثلث

قولهم

وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو
 والاصل يا هـناو وقال ابو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الالف
 المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولا قويا اذ الهاء الى الالف
 اقرب منها الى الواو وابدالها من الياء في قولهم هذه في هذي وهنيهة
 في هنية وابدالها من التاء في نحو طاسحة في الوقف على مذهب
 البصريين وقد تقدم وحكى قطرب عن طي انهم يقولون كيف البنون
 والبناء وكيف الاخوة والاخواه وهو شاذ ومن الشاذ ايضا قولهم في
 التابوت تابوه قال ابن جني وقد قرئ بها يعني في الشواذ قال وسمع
 بعضهم يقول كعدنا على الفراه يريد على الفرات وابدالها من الحاء في
 قولهم طهر الشيء بمعنى طحره اي ابعده ومنه الدلو بمعنى متحها ومدحه
 بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذي الهاء فجعل المدح
 في الغيبة والمدحة في الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد الا ان المدح هو
 لاصل * العين * ابدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء في قولهم
 ضبع بمعنى ضبح والهمزة في نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم
 وهي عنينة تميم وقد تقدم * الغين * ابدلت من حرفين وهما الحاء
 والعين فالحاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى يخطر يخطر حكاه
 ابن جني والعين في قولهم لعن في لعن * الحاء * ابدلت من العين
 قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل * الحاء * ابدلت من الغين قالوا الاغن
 يريدون الاغن وقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غابة الغلة * القاف *
 ابدلت من الكاف قالوا في وكنته الطائر وهي ماواه من الجبل وقنته
 حكاه الخليل * الكاف * ابدلت من حرفين التاء والقاف
 في قولهم عربي كح اي قح وفسر لاصمعي القح فقال هو الخالص من
 اللوم فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف اكثر من
 عكسه والتاء في قوله « يا ابن الزبير طالما عصيكا » وقد تقدم * الجيم *
 ابدلت من الياء وقد تقدم * الشين * ابدلت من ثلاثة احرف
 الكاف التي للونث والجيم والسين فالكاف في نحو اكرميتك قالوا
 اكرميتك وهي كشكشة تميم كما تقدم والجيم كما في قوله
 « اذ ذلك اذ حبل الوصال مدمش » اي مدمج قال ابن صفور ولا
 يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متفتحتين في المخرج
 والسين قالوا جعشوش في جعسوس

وهو القمي الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم لابدال * الياء * وهي
 اوسع حروف لابدال ابدلت من ثمانية عشر حرفا من كالف في نحو مصايح و غليم
 تصغير غلام ومن الواو في نحو اغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة في نحو بير في بشر
 ومن الهاء قالوا دهديت الحجر في دهدهته وقالوا صهصيت بالرجل اي صهصيت به
 اذا قلت له صه صه ومن السين في قوله

« اذا ما عد اربعة فسال * فزوجك خامس وابوك سادي » اي سادس ومن الباء في
 قولهم الاراني والنعالي ولاصل الارانب والثعالب وقد مر ومن الراء في قيروط وشيراز
 ولاصل قراط وشراز ولولهم في الجمع قراريط وشراز وقال بعضهم في شيراز شواريز فيكون
 البدل من الواو ولاصل شوراز ومن النون في اناسي وطرابي ولاصل اناسين وطرابين
 لانهما جمعا انسان وطربان وكذلك تظنيث اصله تظننت من الطن وكان ابو عمرو بن
 العلاء يذهب الى ان قوله تعالى لم يتسنه اصله يتسنن اي لم يتغير من قوله تعالى من
 جاء مسنون وكذلك دينار اصله دنار ولولهم دنانير ودنيير وقالوا في انسان ايسان بالياء
 ومن الصاد في قولهم قصيت اظفاري ولاصل قصصت وقيل ان الياء هنا اصلها الواو وان
 المعنى تتبعت اقصاها ومن الضاد في قوله

« اذا الكرام ابتدروا الباغ بدر * تقصي البازي اذا البازي كسر » اي تقصص البازي
 من الانقصاض ومن اللام في املت واصله املتت ومن الميم في قوله

« تزور امرا اما لاله فيتقي * واما بفعل الصالحين فياتمي » قال ابن الاعرابي اراد فيانم
 ومن العين في قوله « ومنهل ليس له حوازي * واصفادي جمه نفاق » يريد
 واصفادع وقالوا تلعت من اللعاعة وهي بقلته ولاصل تلعتت ومن الدال في التصدية
 وهي التصفيق والصوت ولاصل تصددة لانها من صددت اصد قال تعالى اذا قولك منه
 يصدون ومن التاء في قوله « قام بها ينشد كل منشد * وايتملت ببثل ضوء الفرقد »
 اي واتملت ومن التاء في قوله « قد مر يومان وهذا التالي » اي الثالث ومن الميم
 في قوله « فاعدكن الله من شيرات » اي من شجرات وقالوا دياجي في جمع ديجوج
 ولاصل دياجيح ومن الكاف في قولهم مكوكت ومكاكي ولاصل مكاكيك وهو مكيال *
 الصاد * ابدلت من حرفين من السين في قولهم صراط في السراط ومن اللام في قولهم رجل
 جصد اي جاد * اللام * ابدلت من حرفين وهما النون في اصيلائن والضاد في اعطجع
 كما مر * الراء * ابدلت من اللام في قولهم نشرة بمعنى نزلت ورعل بمعنى لعل * النون *
 ابدلت من اربعة احرف من اللام في قولهم لعن في لعل ونا بن فعلت كذا في لابل
 فعلت كذا ومن الميم في قولهم للحمية ايم واين وقالوا اسود قائم وقائن ومن الواو في
 صنعاني وبهراني نسبة الى صنعاء وبهراء ولاصل صنعاعي وبهراوي لان همزة التانيث
 في النسب تقلب واوا كما تقدم في بابها ومن الهمزة حكى الفراء حنان في حناء وهو
 الذي ينخضب به واما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذي مونثه فعلى بدل من
 همزة فعلاء كنون سكران وغضب ان فليس المراد به هذا البديل وانما المراد ان النون
 عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين * الطاء * ابدلت من

حرفين من التاء في الانتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاصمعي مط الحرف في مدة ولابعاط في الابعاد *
 الدال * ابدلت من ثلاثة احرف من التاء في الانتعال بعد الدال والذال والزاوي والمجيم كما مر ومن الطاء قالوا المردى في المرطى وهو
 حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال في قولهم ذكر في جمع ذكرة بدال مهملته لكن في
 القاموس الذكر بالكسر الذكر لغتة لربيعته الليث

(قوله القمي الذليل) التمي بقاف فميم فهمز
 بمعنى قصير من النماء بمعنى التصر وتقدم قول
 القائل تبين لي ان النماء ذلت والظاهر ان وصف
 القمي بالذليل ليس من الوصف الكاشف فتدبر
 (قوله في دهدهته) اي دحرجته فتدحرج
 اي تتابع في حذرة كذا في القاموس (قوله
 فسال) اي رجال لا مروءة لهم (قوله وشيراز)
 هو هنا اللبن الرائب المستخرج ماوه (قوله
 لانهما جمعا انسان النح) قد نيهناك فيما نصى
 على اضطراب كلام الشارح حيث اثبت جمعته
 مرة ونفاها اخرى (قوله اي لم يتغير) صرح
 بذلك غير واحد من معربي القرآن وذكر ان الياء
 المنقلبة عن النون تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت
 الفاء ثم حذفت كالف للجازم (قوله قصيت
 اظفاري) قصيت بصاد مخففة لا مشددة كما هو
 ظاهر (قوله وهي بقلته) هي الهندبا وهي المسماة
 عندنا بالتيفاف (قوله مكوك) تقدم انه بوزن
 تنور (قوله وهو مكيال) تقدم انه صاع ونصف
 (قوله بمعنى نزلت) يقال نزل الرميته بمعنى
 استخرج ترابها ونزل الكنانة استخرج نيلها ونزل
 الدرع القاها عنه ونزل اللحم في الدر وضعه
 فيها مقطعا (قوله في قولهم للحمية ايم) بفتح
 الهمزة وكسرها وتشديد الياء مكسورة وظاهر كلامه
 ان ذلك يقال لمطلق حمية وهو قول والاخر انه
 لا يقال الا للابيض اللطيف من الحميات (قوله
 قائم) هو مرادف لاسود فقد فسره به في القاموس
 (قوله وهو حيث يمرط الشعر) فسره بعض بقوله
 اي المكان الذي يثبت فيه الشعر وليس في
 القاموس الا ما ينافيه والذي تقدم للشارح
 في باب المتصور والممدود يقال مرطت الناقة اي
 اسرعت فتدبر (قوله في قولهم ذكر) بدال مكسورة
 فكاف منثوثة في جمع ذكرة بدال مهملته لكن في
 القاموس الذكر بالكسر الذكر لغتة لربيعته الليث

رببعة تغلط في الذكر فتقول ذكر انما الذكر بتشديد
 الدال جمع ذكرة ادغمت لام المعرفة في الدال
 فجاءت دالا مشددة فاذا قلت ذكر بغير لام قلت
 بالذال المعجمة والذكر لعبة للزنج والمحيش
 (قولهم ولاصل فسطاط) هو مجتمع اجل الكورة وما
 يد فوق صحن البيت (قوله وفي قولهم ثنتان)
 هو بكسر الاول وفتح الثاني والثالث (قوله الواحد
 ثنيا) اي بكسر الاول وفتح الثاني وبعده الف
 (قولهم وفي قولهم كيت وذيت) اي بياء ساكنة
 مخففة ثم تاء فيهما ولاصل كيت وذيت اي بياء
 مفتوحة مشددة ثم تاء فحذفت تاء التانيث
 منهما وتركبت الياء الاولى الساكنة وابدل من الياء
 الاخيرة وهي لام الكلمة تاء وانما كان الاصل ما ذكر
 لقولهم كيت وكيت وذيت وذيت كذا قيل ولا يظهر
 هذا التعليل إلا ان يكون القول المذكور بالتشديد
 مع انه ليس به إلا ان يقال التكرير فيه يدل على
 التشديد في ذلك وفيه ما فيه ولاظهر انه علة لمقدر
 اي ولم يبقه على ذلك الاصل تامل (قولهم في
 ذعالب) بالذال المعجمة لا المهملة والعين المهملة
 لا الغين المعجمة كما في النسخ (قولهم يقال سدر
 البعير يسدر سدرًا) هو كفتح يفرح فرحًا (قولهم
 لم يحرم الرود سن قزله) يحتمل ان يكون يحرم
 بالبناء للمجهول وقصد البناء للفاعل والضمير المجرور
 باللام لشخص بعينه . ويحتمل ان يكون ببناء
 يحرم وقصد للمجهول والضمير المجرور للطاء وهذا
 هو الاظهر عندي . ويحتمل ان يكون بسناتهما
 للفاعل والمجرور عائد لشخص بعينه وكذلك
 ضمير يحرم فتدبر (قولهم اي بابانه) بكسر
 الهمزة وتشديد الباء اي في وقته (قولهم في
 الفسكل) هو كزبرج الفرس يجيء آخر الخيل وقد
 اشبعنا الكلام فيه وفي غيره من اسماء خيل حلبة
 السباق في شرح الديباجة فتذكرة *

ولاصل فسطاط لقولهم في الجمع فساطيط دون فسانيط ومن الدال في قولهم فاقته تربوت
 ولاصل دربوت اي مذلتة لانه من الدربة ومن الواو في تراث وتجاه ونحوهما ومن
 الياء في نحو اتسر لاصل ايتسر كما مر وفي قولهم ثنتان لاصل ثنيان لانه من ثنيت
 الواحد ثنيا وفي قولهم كيت وذيت لاصل كيت وذيت فحذفت تاء التانيث وابدلت
 من الياء الاخيرة وهي لام الكلمة تاء لقولهم كان من الامر كية وكية وذية وذية ومن الصاد
 في قولهم في لص لصت ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدد ست
 ولاصل سدس لقولهم سديسة ثم ابدلت الدال تاء وادغمت ومن الباء في قولهم
 ذعالت في ذعالب والذعالب والذعاليب لاختلاق من الثياب الواحد ذعلوب قال
 في التسهيل وربما ابدلت من هاء السكت ومثاله ما تاوله بعضهم في قوله العاطفونة
 حين ما من عاطف انه اراد العاطفونه بهاء السكت ثم ابدلها تاء وحركها للضرورة
 ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لانه جعل الهاء اصلا * الصاد * ابدلت من السين
 في نحو صراط * الزاي * ابدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يزدل
 في يسدل ويزدر في يسدر يقال سدر البعير يسدر سدرًا اذا تحير من شدة الحر ومن
 الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق في يصدق ونحو الفزد في القصد فان تحركت
 الصاد لم تبدل وفي كلامهم لم يحرم الرود سن قزله اي سن قصد له فاسكن الصاد
 وابدلها زاي * السين * ابدلت من ثلاثة احرف من التاء في استخذ على احد الوجهين
 واصله اتخذ ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود ومن اللام في قولهم استقطه في
 التقطه وهو في غاية الشذوذ * الطاء * لم ار في ابدالها شيئا * الدال * ابدلت من
 حرفين من الدال في قراءة سن قزله فشرذ بهم بالمعجمة ومن التاء في قولهم تلغزم الرجل
 اي تلغثم اذا ابطا في الجواب * التاء * ابدلت من حرفين من الفاء في معثور ولاصل
 مغفور ومن الدال في قولهم في المجذوة من النار جثوة * الفاء * ابدلت من حرفين من
 التاء في قولهم قام زيد فم عمرو اي ثم عمرو حكاة يعقوب وقولهم قوم بمعنى ثوم ومن
 الباء في قولهم خذ بافانه اي بابانه * الباء * ابدلت من حرفين من الميم في قولهم
 با اسمك يريدون ما اسمك ومن الفاء في قولهم البسكل في الفسكل * الميم * ابدلت
 من اربعة احرف من الواو في فم عند الاكثر اصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء
 تخفيفا لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه فيستقل ذلك ثم ابدلت الميم من
 الواو ومن النون في نحو ضمير والبنام في البنان ومن الباء في قولهم بنات مخر في بنات
 بخر للسحاب لانه من البخار وقولهم ما زلت راتما على هذا اي راتبا وعن ابن
 السكيت راتنه من كتب ومن كثم اي قرب فالميم بدل من الباء لانهم قالوا كتب
 الفقيه لامرو لم يقولوا كثم ومنه قوله
 « فبادرت سر بها عجلي مثابة * حتى استمقت دون مميها جيدها نغبا » اراد نغبا
 والنغبة الجرعة ومن لام التعريف في اللغة اليمينية * الواو * ابدلت من ثلاثة
 احرف لالف والياء والهمزة وقد تقدمت والله اعلم *

* فصل *

(قولهم وهو ثلاثة انواع) اي حذف الفاء .
 وحذف حرف زائد في الكلمة . وحذف عينها او
 لامها (قولهم مفتوح العين) هو قيد خرج مخرج
 الغالب فلا يكون مفهومه مخالفا لمنطوقه كما صرح
 به في كتب الاصول فلا يضر انه سيأتي في كلامه
 نحو ومق فانه يقال في مضارعه وامره يميح ومق
 بحذف الفاء فافهم (قولهم وجل على ذي الياء
 اخواته) اي اجري الباب على وتيرة واحدة
 لا قياس كما قيل اذ لا قياس بلا جامع (قولهم
 وخرجه بعضهم) رد بان الرسم لا يساعده لانه لم
 يوجد فيه الف بعد الدال والجواب ان العربي
 حده النطق لكن الراوي الذي رسمه بلا الف
 ان صح عنه رسمه على حسب ظنه لما ظن
 صدرت به (قولهم يدع ويذر في لغة) اي
 مبنيين للمفعول وشذوذهما من ضم الياء وفتح
 العين (قولهم يجد) اي بضم الجيم (قولهم
 لان مقتضاه) اي لتعبيره بالجمع الذي هو اسماء
 وصفات وقد يقال التعبير في الثاني بالجمع مشاكلة
 للاول (قولهم يخرج من الاصل) اي ينطق

(فصل) في الاعلال بالحذف وهو على ضربين مقيس وشاذ فالمقيس
 هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة انواع وقد اشار الى الاول منها بقوله
 (فامر او مضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذاك اطرد *) اي اذا كان الفعل ثلاثيا
 واوي الفاء مفتوح العين فان فاءه تحذف في المضارع ذي الياء نحو وعد يعد والاصل
 يواعد فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وجل على ذي الياء اخواته
 نحو اعد وتعد ونعد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين
 نحو عدة فان اصله وعد على وزن فعل فحذفت فاوه جلا على المضارع وحركت عينه
 بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعضوا منها تاء التانيث
 ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد اجاز بعضهم حذفها للاضافة تمسكا
 بقوله « واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا » يعني عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه
 بعضهم على ان عدا جمع عدوة اي ناحية اي واخلفوك نواحي الامر الذي وعدوا *
 نبيهات * الاول فهم من قوله من كوعد ان حذف الواو مشروط بشروط اولها ان تكون
 الياء مفتوحة فلا تحذف من يواعد مضارع او عد ولا من يواعد مبني للمفعول وشذ من ذلك
 قولهم يدع ويذر في لغة ثانيها ان تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو
 يوجل او مضمومة نحو يوضول تحذف الواو وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد
 ومنه قوله « لو شئت قد نزع الفواد بشرية * تدع الصوادي لا يجدن غليلا » وهي
 لغة عامرية واما حذف الواو من يقع ويضع وبهب فللكسر المقدر لان الاصل فيها كسر
 العين اذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لاجل حرف الحلق
 تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا ويسع كذلك لانه وان كان ماضيها وسع بالكسر وقياس
 مضارعه الفتح إلا انه لما حذفت منه الواو دل على ذلك انه كان مما يجيء على يفعل
 بالكسر نحو ومق يميح والى هذا اشار في التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة

كيعد او مقدرة كيوقع ويسع ثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطين من وعد يوعيد لان التصحيح
 اولى بالاسماء من الاعلال * الثاني فهم من قوله كعدة ان حذف الواو من فعلته المشار اليها مشروط بشرطين احدهما ان تكون مصدرا كعدة
 وشذ من الاسماء رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ومن الصفات لدة بمعنى تروى ويقع على المذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع
 بالالف والتاء قال « رابن لدانتهن موزرات * وشرح لدي استار الهرام » وفيها احتمال وهو ان تكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين
 وقوله في التسهيل وربما اعل بذال الاعلال اسماء كرقمة وصفات كعدة فيه نظر لان مقتضاه وجود اقل الجمع من النوعين اما الاسماء فقد وجد
 رقة وحشة وجهة عند سن جعلها اسما واما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد انكر سيبويه مجيء صفة على حرفين ثانيهما ان لا تكون لبيان
 الهيئة نحو الوعدة والوقفة المتضود بهما الهمزة فانه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية * الثالث قد ورد اتمام فعلته شاذا قالوا وثرة وترا
 ووثرة بكسر الواو وحكاة ابو علي في اماليه قال الجريري ومن العرب من يخرج على الاصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة وذهب المازني والمبرد
 والفارسي الى ان وجهته اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو ظاهر كلام
 سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فانبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوخ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على
 فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها إلا جمل على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه
 واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر قال لان وجهة وجهة بمعنى واحد ولا
 يمكن ان يقال في جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه * الرابع ربما فتح عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة
 وقد تضم قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ * الخامس ربما اعل بهذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحمة * السادس فهم من تخصيص هذا
 الحذف بما فاوه واوان ما فاوه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر والاصل يسر وفي مضارع يمس
 يمس والاصل يمس . اه . ثم اشار الى النوع الثاني بقوله (وحذف همز افعال استمر في * مضارع وبنيتي متصف *) اي مما اطرد حذفه

به عن الاصل (قوله فلما امر منه) اي فلما اخذ منه فعل الامر *

* فصل *

(قوله يعني اللائق بالتصريف) هو ما ياتي من قوله واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثليين واحترز بذلك عن ادغام القراء وهو اعم مما ذكر وهو المشار اليه بقوله ويكون لادغام الى قوله متسع لكن ظاهر كلام الشارح والتسهيل ان لادغام بهذا المعنى نحوي ايضا (قوله لادخال) لا مانع ان يجعل منه قوله

وادغمت في قلبي من الحب شعبة

تذوب لها حرا من الوجد اصلعي

(قوله من مخرج واحد) احتزوا به عن الاخفاء

(قوله بلا فصل) احتزوا به عن لاظهار (قوله

وتاولوه على اخفاء الحركة) انما تبرا منه لانه

رد بان المقروبه لابي عمرو لادغام المحص ولا

عبارة بانكاره كما قال ابن الحاجب (قوله ولم

يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه) هذا في حيز المنع

كما

همزة افعال من مضارعة واسمي فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتي منتصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم ولاصل يكرم ومكرم ولا انما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفتم همزة افعال معها لتلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وجل على ذي الهمزة اخوانه واسما الفاعل والمفعول ولا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة او كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله « فانه اهل لان يوكرا » والكلمة المستندرة قولهم ارض مورنة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مورنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على الثول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر * تنبيه * لو ابدلت همزة افعال هاء كقولهم في اراق هراق او عينا كقولهم في انهل الابل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق بهريق فهو مهريق ومهراق وانهل الابل يعنهلها فهو معنهل وهي معنهلة . اه . ثم اشار الى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت في ظلت استعمالا *) اي كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولا منه من جنس واحد يستعمل في اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما كظلت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين الى الفاء كظلت ودون نهلها كظلت وكذا تفعل في ظللن فان زاد على الثلاثة تعين الاتمام نحو اقررت وشذ احست في احسست وكذا يتعين الاتمام ان كان مفتوح العين نحو حطت وشذ همت في همت حكاة ابن الانباري وان كان الفعل مضارعا او امرا واتصل بنون نسوة جاز الوجيهان لا ولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن والى ذلك لاشارة بقوله (وقرن في اقررن) اي استعمال قرن في اقررن قال تعالى وقرن في بيوتكن وهو امر من قررت بالمكان اقر بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما امر منه اجتمع مثلان واولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضي وقيل هو امر من الوار يقال وقر يقر فيكون

قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتوافق القراءتان فان كان اول المثليين مفتوحا كما في لغة سن قال قررت بالمكان

بالكسر اقر بالفتح فالتخفيف قليل واليه اشار بقوله (وقرن نقلا *) اي في قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد افهم بقوله نقلا ان ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية واما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده فقال « وقرن في اقررن وقس معتصدا ، وذكر غيره انه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن صفور الى ان المحذف في ظلت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بانه شاذ وانه لم يرد الا في لفظتين من الثلاثي وهما ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد على ثلاثة وهو احست في احسست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل ان المحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن صفور * تنبيهان * الاول اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية الى ان المحذوف اللام وذهب في التسهيل الى ان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه * الثاني اجاز في الكافية وشرحا الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضض ان يقال غضض قياسا على قرن واحتج له بان فك المضموم اثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح قد فر منه الى المحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم اراه منقولا . ه . (فصل في الادغام)

يعني اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية وهو لغة لادخال واصطلاحا لانين بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ولادغام بالتشديد افتعال منه وهو لغة سيبويه وقال ابن يعيش لادغام بالتشديد من الفاظ البصريين ولادغام بالتخفيف من الفاظ الكوفيين ويكون لادغام في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمتين وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثليين في كلمة فقال (اول مثليين محركين في * كلمة ادغم) اي يجب ادغام اول المثليين المتحركين بشرط وهي احد عشر * احدها ان يكونا في كلمة نحو شد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فان كانا في كلمتين مثل جعل لك كان لادغام جائزا لا واجبا بشرطين ان لا يكونا همزتين نحو قرا آية فان لادغام في مثله ردي وان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو ادغام ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة واجازة الفراء * الثاني ان لا يتصدرا نحو ددن قال المصنف في بعض كتبه الا ان يكون اولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة او حركة نحو لا تيمموا وتكاد تميز . اه . ويجوز لادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تان والثانية اصلية نحو نتابع ويوتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسياقي الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها *

الثالث والرابع والخامس والسادس ان لا يكونا في اسم على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصقف جمع صفة وجمع جده وهي الطريق في الجبل او فعل بضمين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجمع جديد او فعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولم جمع لمة او فعل بفتحيتين نحو لبيب وظلل فكل هذه يمتنع ادغامها والى ذلك اشار بقوله (لا كمثل صقف * وذلل وكل ولبب *) وعلت امتناع الادغام في هذه الامثلة لاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع عن الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه واما الرابع فانه وان كان موازنا للفعل إلا انه لم يدغم لثقلته وليكون منها على فرعية الادغام في الاسماء حيث ادغم موازنه في الافعال نحو رد فيعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل * تنبيهات * الاول يمتنع الادغام ايضا فيما وازن احد هذه الامثلة بصدرة لا بجملته نحو خششاء لعظم خلف الاذن ونحو رددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ونحو حبة جمع حب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى دب * الثاني كان ينبغي ان يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لوزان الافعال فلو بنيت من الرد مثل ابل قلت ردد بالفك ولعل عذره في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم ان اوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقية اربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثه مستعمله وهي فعل نحو كنف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا بنيت من الرد مثل كنف او عضد قلت رد او رد بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليسا في خفة فعل نحو لبيب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك ووافقته الناطم في التسهيل في الاول دون الثاني واذا بنيت من الرد مثل دقل قلت ردد بالفك وسن راي ان فعل اصل في الفعل ينبغي ان يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو في هذا اولى وعليه مشى في التسهيل . اه . السابع من الشروط ان لا يتصل باول المثليين مدغم فيه واليه اشار بقوله (ولا كجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا لمس او من جس الخبز اذا فحص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفك لانه لو ادغم المدغم فيه لالتقى ساكنان * الثامن ان لا يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار بقوله

(ولا كاخخص ابن *) لان الاصل اخخص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها * التاسع ان لا يكون ما هما فيه ماحقا بغيره واليه اشار بقوله (ولا كهليل) وهذا نوعان احدهما ما حصل فيه اللاحق بزائد قبل المثليين نحو هليل اذا اكثر من لا اله الا الله فان الياء فيه مزيدة لللاحق بدحرج والاخر ما حصل فيه اللاحق باحد المثليين نحو جلب فان احدى ياءيه مزيدة لللاحق بدحرج وانما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من اللاحق * العاشر ان لا يكون مما شذت العرب في فكها اختيارا وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا اشار بقوله (وشذ في الل * ونحوه فك بنقل فقبل *) اي شذ الفك في الفاظ منها قولهم الل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت ولاذن اذا رقت وقولهم دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضربت الارض اذا كثرت صباياها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولحمت العين ولحخت اذا التصقت بالرمص ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الادغام في هذه الافعال كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود والحيد والصيد والحوكة والحونمة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كتقول ابي النجم * الحمد لله العلي لاجل * تنبيه * قد شذ الفك ايضا في كلمات من الاسماء منها قولهم رجل صنّف الحال ومحبب وحكى ابو زيد طعام قضض اذا كان فيه يس (وحيي) وحيي ونحوهما مما عينه ولا امر يآن

كما لا يخفى (قولهم جمع صفة) هي الظلة كالسقيفة واهل الصفة اضياف للاسلام لا ياوون الى اهل ولا مال كانوا ملازمي المسجد الحرام فاذا جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم صدقة بعث بها اليهم واذا جاءت هديته اصاب منها وارسل لهم منهم ابو هريرة رضي الله عنه . والكلمة بكسر الكاف ستر رقيق يتخذ لدفع البعوض . واللمة بكسر اللام الشعر المجازي شحمة الاذن . والللب موضع القلادة من الصدر (قولهم نحو خششاء الخ) راجعة لاوزان المشن نشرا على ترتيب الل (قولهم بل هو في هذا اولى) للاتفاق على الاصالة المقصية للادغام في الاول والاختلاف في هذا (قولهم وهو الجاسوس) ظاهرة في الخبير والشر وذكر بعض ان الجاسوس رسول الشر والناموس رسول الخير (قولهم ولاذن اذا قررت) هذه في النسخة الصواب من الوقر قال تعالى وفي آذانهم وقر لكن لم يذكر في القاموس اللت الاذن اذا قررت (قولهم صببت الارض) الل وضرب وقطط ومشش بوزن فرح وصكك ولحج ولحج بوزن ضرب وشخص بوزن كرم بمعنى خرج . والوظيف ما دق من الذراع والساق من الخيل والابل وحجم الشيء ملسمه الساق تحت يده وعزز بوزن ضرب (قولهم صنف الحال) اي ضيق الحال (قولهم محبب) في القاموس محبب كمقعد اسم هذا وقد رد على الشارح كون صنف وقضض شاذا

فانهما كلب وقد تقدم وجوب فكهم (قولهم لازم تحريكهما) اي قبل الادغام كما هو ظاهر فاندفع ما قيل انه ليس بصواب والصواب عبارة غير لازم تحريك ثانيهما (قولهم واجتلاب همزة الوصل لا يكون في اول الفعل المضارع) اصل هذا الكلام لصاحب التوضيح وهو كلام حق ولا عبرة بمن تعصب للمصنف وابنه وترك كلام الموضح والحوفي والمصرح وكلام المصنف الذي جاء فيه على الصواب في بعض تأليفه وقال ابن مالك وابنه لا يخلو حاله من استيناد في ذلك الى سماع او فهم من اللغة واستنباط منها لعدم ما ينافيه فلا يجوز الرد عليهما بمجرد عدم العلم بدخولها في اول المضارع لانهما مثبتان والراد نافي ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند فمقد كاد ان يخرجهما عن البشرية ويلزمه ذلك في غالب العلماء غيرهما ومفاسد قلة التدبر لا تحصرها العبارة (قولهم يعني ان مذهب هشام الخ) احتج له بان الثانية لمعنى كالمطواعة والمحذف يخل بذلك وهو معارض بان تاء المضارعة ايضا لمعنى وحذفها يخل بذلك (قولهم من قراءة بعضهم ونزل الملائكة الخ) هي بضم النون وتشديد الزاي وضم اللام ونصب الملائكة (قولهم من تاء تنزل) اي بالتاءين حيث قال تنزل اي حين حذف احدى التاءين وقال تنزل (قولهم لان المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية) دليل المحصر كون الباقية مضمومة والثانية وصفها الفتح ولقائل بالعكس ان يقول ان المحذوفة هي الاولى ولكن لما حذف وجعلت الثانية مكانها لبست صحتها

قولهم

ببناءين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعللة المحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثليين ولم يكن سبيلا الى الادغام لما يودي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا المحذف كثير جدا ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس نارا تظلي * تنبيهات * لا اول مذهب سيبويه والبصريين ان المحذوف هو التاء الثانية لان الاستشغال بها حصل وقد صرح بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوفة هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام يعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثاني قد ارشد بالمثل الى ان هذا انما هو في المضارع الواقع في الابتداء لانه الذي يتعذر فيه الادغام واما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه * الثالث قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالمحذف فيما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوفة من تاء تنزل حين قال تنزل انما هي الثانية لان المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية وهذا كلامه

لازم تحريكهما (افكك وادغم دون حذر) في واحد منها الورودة فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام لاندراجها في الضابط المتقدم وسن فك نظر الى ان حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجوز الادغام في نحو ان يحبي ورايت محبيا واما قوله « وكانها بين النساء سيكة * تمشي بسدة بيتها فتعي » فشاذا لا يقاس عليه خلافا للفراء * تنبيه * الفك اجود من الادغام وان كان كل منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواتر ولعل الناظم او ما الى ذلك بتقديم الفك في النظم . اه . (كذلك) يجوز الفك والادغام فيما اجتمع فيه تاءن اما في اوله او وسطه (نحو تتجلى واستتر) اما الاول فقال في شرح الكافية اذا اجتمعت فيما اجتمع في اوله تاءن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالياء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى التجلى هذا كلامه وفيه نظر لان تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النخاعة ان الفعل المفتوح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتبع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجوز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسياتي في كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل واما الثاني وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبقاء ما قبل المثليين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة اول المثليين الى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من اوله لتحرك الساكن بحركة النقل * تنبيهات * لا اول اذا وثر الادغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول في مضارع الذي اصله افتعل يستر بفتح اوله واصله يستر فنقل وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم اوله وتقول في مصدر الذي اصله افتعل ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل * الثاني يجوز في استتر ونحوه اذا ادغم وجه آخر وهو ان يقال ستر بكسر فاءه وذلك ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتتى ساكنان فكسر اولهما على اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتبعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا ان اسم الفاعل يشبهه بلفظ اسم المفعول على لغة سن كسر التاء اتبعا فيصير مشتركا كمختار فيحتاج الى قرينة * الثالث ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم . اه . (وما بناءين ابتدئ قد يقتصر * فيه على تاكسين العبر) الاصل تتسين

(قوله ولذلك سكن آخره) اي ولو كان فعلا
ماضيا مبنيا للفعول كما يتولمه مقابل لاظهر لفتح
آخره (قوله والمراد به الوقف) اي السكون
الذي يجزه الوقف كسكون المضارع المرفوع عند
الوقف عليه واما جزم البناء كما في الامر فداخل
في قوله وجزم كجزم جازم من الجوازم للفاعل
المضارع فما قيل الوقف اي البناء لا مقابل الجزم
ليس على ما ينبغي (قوله اذا اتصل بالمدغم فيه
الخ) فائدة هذا التنبيه على ان قول المصنف
لكونه بمضمر الرفع اقترن ليس على اطلاقه
فانه يوهم ان المدغم فيه يسكن بكل ضمير رفع
حتى الواو مع انه ليس كذلك فما قيل لعل
الظاهر ذكر هذا في شرح قوله ولا كخصص اي
المضمن اشتراط عدم عروض حركة ثاني المثليين
ليس بجيد (قوله كالف والواو) كالف ناظر
لفتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة والواو ناظر لضمه
قبل هاء الغائب على طريق اللف والنشر المرتب
(قوله بالكسر) اي كسر الدال والضاد اما الميم
والعين فمضمومان (قوله نحو رد وفر وعص)
هذا للإشارة الى ان معنى لاطلاق سواء ضم اوله
كرد او كسر كفاو ففتح كص (قوله اي يستثنى
من فعل الامر صيغتان) اعتراضه بان صيغة
التعجب ليست فعل امر بل هي فعل ماض على
صورة الامر وهو مردود بان كون افعال في التعجب
صيغة امر لا شك فيه غاية انها لم يرد منها
الامر بل استعملت للتعجب ثم ان المصنف وان
لم يعبر بصيغة الامر لكنها داخلته تحت قوله وفي

قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجى المؤمنين في قراءة عاصم اصله
ننجي ولذلك سكن آخره . ا . هـ * الحادي عشر من شروط وجوب الادغام ان لا يعرض
سكوني ثاني المثليين اما لاتصاله بضمير رفع واما لجزم وشبهه وقد اشار الى الاول بقوله
(وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن *) لتعذر الادغام بذلك
والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون لانث (نحو حلت ما حلت) وحلنا والهندات
حللن فالادغام في ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال في التسهيل والادغام قبل الضمير
لغة قال سيويبه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه
لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله واثار الى
الثاني بقوله (وفي * جزم وشبه الجزم) والمراد به الوقف (تخيير) اي بين الفك والادغام
(قفي *) اي تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز والادغام
لغة تميم * تنبيهات * الاول المراد بالتخيير استواء الوجهين في اصل الجواز لا استواءهما
في الفصاحة لان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو ان تمسككم حسنة
وسن يحلل عليه فضبي واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم وسن يرتد في
المائدة وسن يشاق الله في الحشر * الثاني اذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح
همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارد واغض
وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين * الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه
واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون
وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات فليس تحريره بعرض *
الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردوا والتزموا ضم
قبل هاء الغائب نحو رده ولم يردوا لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وايها
كالف والواو وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم
الهاء وحكى ثعلب لواجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط في تجويزه الفتح واما الكسر
فالصحيح انه لغة سمع لاخفش من ناس من عقيل مدة وعصه بالكسر والتزم اكثرهم
الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من يفتح
وهم بنو اسد وحكى ابن جني الضم وقد روي بهن قوله « فغض الطرف انك من نمير »
نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد
يفتح هذا لفظه فان لم يتصل الفعل بشي مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد
وفر وعص وهي لغة اسد وناس وغيرهم والكسر مطلقا نحو رد وفر وعص وهي لغة كعب
ونمير ولانباع لحركة الفاء نحو رد وفر وعص وهذا اكثر في كلامهم . ا . هـ . (وفك افعال في التعجب التزم *) قال في شرح الكافية باجاء وكانه
اراد اجاع العرب لان المسموع الفك ومنه قوله « وقال نبي المسلمين تقدموا * واحبب اليها ان تكون المقدماء » ولأ فقد حكى عن الكسائي
اجازة ادغامه (والتزم الادغام ايضا في هلم *) باجاء كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلم * تنبيهات * الاول هذا البيت استدراك على
ما قبله اي يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تخيير فيهما الاولى افعال في التعجب فانه ملتزم فكاه والثانية هلم في لغة تميم فانه ملتزم ادغامه
وقد سبق في باب اسماء الافعال ان هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضروا وقبل وعند بني تميم فعل امر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا * الثاني
التزموا ايضا فتح هلم وحكى الجرمي الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلم لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها
ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم ان لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلموا وهلموا وهلموا بضم الميم قبل الواو وكسرها
قبل الياء واذا اتصل بها نون الانث فالقياس هلمن وزعم الفراء ان الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها

وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكي عن
 ابي عمرو انه سمع هليين يانسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة
 قبل نون لاناث وحكي عن بعضهم هلم بضم الميم وهو شاذ الثالث
 مذهب البصريين ان هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل
 امر من قولهم لم الله شعته اي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك اليها
 فحذفت النون تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة
 للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت لالف لالتقاء الساكنين ثم
 نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر
 وام بمعنى اقصد فحذفت الهمزة بالتقاء حركتها على الساكن قبلها فصار
 هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين اقرب
 الى الصواب قال في البسيط ومنهم من يقول انها ليست مركبة . اهـ *
 خاتمة * في النون الساكنة ومنها التنوين اعلم ان للنون الساكنة
 اربعة احكام اولها الادغام وهو بلا غنة في اللام والراء وبغنة في
 حروف ينمو ما لم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كالنديا وصنوان
 وانمار فان الفك في ذلك لازم والثاني الاظهار وهو في حروف الخلق
 الستة العين والغين والحاء والهاء والهمزة لبعدهم مخرج النون
 من مخرجها والثالث القلب ميمما عند الباء ويستوي كونها في كلمة
 نحو انبمهم او كلمتين نحو ان يوركت وموجب هذا القلب ان الباء
 بعدت من النون وشابهت اقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون
 والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يمكن ادغامها فيها ولما قربت
 بمشابهة الثريب منها لم يحسن اظهارها فوجب التخفيف امرا آخر
 وهو قلبها ميمما لانها اختها في الغنة والرابع الاخفاء وذلك اذا وليها
 شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها
 اوائل هذا البيت

تري جار دعد قد ثوى زيد في ضنى

كما ذاق طير صيد سوء شبا ظفر
 وانما اخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قريبا متوسطا لان
 حروف الخلق بعدت منها فظهرت وحروف لم يرو قربت منها
 قريبا شديدا فادغمت وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب
 قرب هذه فاخفيت واخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه
 وتعالى اعلم ولما يسر الله له اكمال ما وعد به في الحظبة من قوله
 مقاصد النحو بها محويه الخبر بذلك فقال (وما بجمعه غنيت قد
 رعل * نظما على جل المهمات اشتمل *) يقال غني بكذا اي اهتم به

جزم وشبه المجزم تخيير قفي (قوله وقاية لفتح الميم) يعني انه
 لولا زيادة نون ساكنة بعد الهاء وقبل نون النسوة تدغم في نون
 النسوة لفك الادغام لاجل النون عملا بقول المصنف وفك حيث
 مدغم فيه سكن الخ فتصير الميم الاولى مضمومة والميم الثانية مسكنة
 فلا يبقى لها فتح اما حيث زيدت تلك النون وادغمت في نون
 النسوة فقد بقي على تلك الميم الثانية المدغم فيها فتحها (قوله
 اي جمعه) هو تفسير للم واما الشعث فمعناه تفرق الامر (قوله
 الفها) في نسخ بالاتصال وفي اخرى بالفصل ووجه الاولى ان
 الضمير عائد على كلمة ها ووجه الثانية ان المراد لفظه ها (قوله
 او كلمتين او بمعنى الواو كما في قوله « ما بين ملجم مهرة او سافع »
 (قوله يجمعها اوائل هذا البيت) لاظهر من جهة المعنى ان
 جار دعد مفعول تری بصرية وجملته قد ثوى في ضنى حال من
 المفعول وجملته زيد في محل الحال من ضنى وصيد بالبناء للمفعول مع
 ضميره العائد على الطائر جملة في محل الصفة لطير وسوء مضاف
 الى ما بعده مفعول لذاق والمعنى ان جبار دعد نزل في ضنى زائد
 من دعد حتى كان حاله حال طائر صاده عقاب كسر فاذا قد سوء
 حدة ظفره (قوله ولما يسر الله له الخ) قد جرت عادة
 الشارحين بايراد مثل هذه القضية لانفاقية بعد الفراغ من بحث
 والشروع في آخر تنشيطا للتعلم وتجديدا لتنبيههم على ما يذكر بعد
 لا سيما اذا كان مما تميل اليه النفس كالتحديث على كمال الكتاب
 وحيث فلا يرد انه لا علاقة بين تيسير الله للانعام والاخبار بذلك
 (قوله ما وعد به) لم تجر هذه الصلة على سن هي له اذ الواعد
 ليس هو الذي يسر الله اكماله ومثله في عدم صحة العود له اسم
 الجلالة كما هو ظاهر فعدم ابراز الضمير سلوك للطريق الكوفي لا
 البصري ايضا على ما حررنا في شرح الديباجة ودافع اللبس في
 هذا المقام قوله من مقاصد الخ وفي هذا الكلام ايماء الى ان ما في
 وما بجمعه موصولة لا موصوفة وان الموصول للعهد كما سيأتي
 (قوله وما بجمعه غنيت قد كمل الخ) ما واقعة على مسائل
 النحو الشامل للصرف المعبر عنه في الديباجة بمقاصد النحو على
 ما اوام اليه الشارح فهي ليست موصوفة بل موصولة للعهد كما
 في واذا تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه وقول النائل
 الا ايها القلب الذي قاده الهوى افق لا اقر الله عينك من قلب
 وقد يجعل موقع ما المقدار المفرق من تلك المقاصد برعاية ان ذلك

الذي

الذي يتعلق الغرض بجمعه فيكون في الكلام ايهام التضاد على عكس قوله

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب براسه فبكي

وافجورور في بجمعه متعلق بعنيت والظاهر ان تقديمه للاهتمام ولاستقامة الوزن وقد يجعل

للنصر ايضا لكن لا بد لتبامه من دعوى اضافيته وانه قلبي اي لا بعده وفي ايتار عنيت

على شغلت ونحوه ايماء الى انه العارف بمقدار هذا النظم على ما قضى به قول القائل

لا يعرف الشوق إلا سن يكابده ولا الصباية إلا سن يعانيتها

والى عظم حمته وكبر نفسه وعلو ما حظه على ما قضى به قول القائل

وإذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الاجسام

والمرجع في ذلك كله للتحدث بالنعم لكنه خشبي ان يتزايد به ذلك حتى يبلغ به حد

الاعجاب فترك ان يقول عنينا بدل عنيت مع ان العظمة في الفعل على ما ذكرنا تلويحية

وفي الفاعل على ذلك الوجه تصريرية وذو النظر السديد يوتر الاول على الثاني ولا تيان

بقدر في هذا المهام حيث قال قد كمل للتبنيه على ان الوقوع في الزمن الماضي المدلول عليه

بمدخولها محقق لا كالوقوع في الزمن الماضي المدلول عليه بقوله في صدر الكتاب قال محمد

فانه تنزيلي فقط ثم كمل يسوغ ضم ميمه وفتحها ولكن الوجه هاهنا الفتح للسلامة من عيب

السناد وأثر التعبير بكمل على التعبير بمثل حصل ليجرز بذلك براعة الختم لكنه لو كانت

آخر كلمته من التاليف لكانت اوقع وما رايت في هذا الباب احلى من السكرة النباتية وهي

لانسال الله إلا ان يدوم لنسا لا ان تزيد معاليه فقد كملت

لكني لو شئت لقلت احسن من ذلك قولي في ختام قصيدة

جعل الله بدء امرت خسيراً وسيعطيك بعد حسن الختام

وقد استغنتها بقولي

خير ما أثرت كرام لانسام حسنات تبقى مع الايسام

(قوله ويلزم بناوه للمفعول) اي لا يكون إلا على صيغة المجهول في اللفظ اما في المعنى فانه

وصف فاعل لا مفعول ثم يسوغ في بناوه ان يرتفع فاعلا وان ينتصب مفعولا (قوله حال

من الهاء في بجمعه) اي والشرط موجود لان جمع مصدر عامل على حد اليه مرجعكم جميعا

إلا ان ايتار ان يكون صاحب الحال هاء جمعه على ضمير كمل مع قرينه لم يظهر له وجه

ثم يجوز ان يراد من النظم مقابل الشران يراد منه تاليف الكلمات مرتبة المعاني متناسقة

الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقد يوجه للشارح ما اختاره بانه يشير الى ان

التاليف جاء على حسب ما تعلقت به عنايته من جمعه نظما مشتملا على جل المهمات

لا من مجرد جمعه وفيه ان غاية ما يفوت بذلك الذي ارتكبه ان يكون قصد شيئا فجاء

فيه من الاوصاف الحسان اكثر مما قصد مع ان ذلك لا ينصص على التقييد إلا في الجمع

دون الكمال كما ان مقابله بالعكس ويستائر المقابل برعايته الاقرب بل قد يقال توخذ تلك

القيود من الموصول لانه واقع على مقاصد النحو التي قصد ان تشتمل عليها الالفية الموصوفة

بالاوصاف المذكورة في اول الكتاب ويجعل نظما حالا من فاعل كمل فيفيد الكلام التقييد

ويلزم بناوه للمفعول وبناوه للفاعل لغية

حكاها في اليواقيت وانشد عليها

« ان باخراها طويل الشغل »

ونظما حال من الهاء في بجمعه او تميز

محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما

وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم

وصف نظما بصفة اخرى فقال (احصى

من الكافية الخلاصة)

الخاتمة جعل الله ختامنا وختامه خير ختام بحرمته نبيه عليه الصلاة والسلام وهسنا عن
 لنا ان نكف لسان الفلم . وناف اردان الكلم . ونترك لزند التدبر شرارة . ونرد على روض
 التفكير رنده وعرارة . فلقد طال بنا مد السبيل . وكثر على القرطاس منا سيل السلسيل .
 مع انا ما فرطنا في جلب ما يجب اجتلابه . ولا اهملنا رد ما ينبغي اجتنابه . حتى ارضينا
 التحقيق . واقررنا عين التدقيق . على وجه لا يعمله إلا العالمون . ولا يحمده بآياته إلا
 الظالمون . ومع ذلك فاني مقر على نفسي بنزارة البصاعه . باسط كفي بالاستكانة والضراعة
 للمتخلين بجميل الاوصاف . المحبين للانصاف بالانصاف . المتباعدين عن خطية
 الحسد . المجانين ناحية العناد والدد . ان ينظروها بعين الرضا . وان يخلعوا على
 نقصها حلة الاغصا . أسأل الله ان يجعلها بحلية القبول . وان يجعلها من
 انفع مقول . وان يسلك بها احدى سنن . وان يتقبلها بقبول حسن .
 وان يسكننا ووالدينا ومشايخنا واخواننا جنه اعدت للمتقين .
 من النبيئين والصدقيين . والشهداء والصالحين . فنصبح
 من جميع المخسوف آمين . وبجميع الخيرات
 فائزين . غاية مسراتنا جوار سيد المرسلين . ونهاية
 لذاتنا روية احسن الخالقين . وآخر
 دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

قال مولفها محمد بن علي بن

سعيد فرغت من تحريرها بعد

مغرب يوم الاحد الثاني

والعشرين من قعدة

الحرام من عام

١١٩٧



وكانت وفاته على شرح الشباب دون اكمال الثلاثين من عمره في سنة ١١٩٩ بتونس ودفن جوار
 سيدي احمد سقا خارج باب حومة العلوج رحمه الله رحمة واسعه . وملا قبره انوارا ساطعه .

باسمك اللهم نستعين في جميع الافعال . وبلغ في جموع السلامة الى غاية الاعمال .
فحمدك على ما هديتنا به مما نصبت في الوجود . ورفعت به علم وحدانيتك في المقام
المشهود . ونصلي ونسلم على سن ميزت به بين الحق والضلال . واختص بنعوت الكمال .
سيدنا محمد الذي حمدت منه جميع الاحوال . وعلى سن انتصب لحفظ شريعته من كل
صاحب وآل . وسن اتبعهم في المسدا والمآل . ما لاح في لافق هلال . وبلغ المجتهد الى
انمام الاعمال . اما بعد فيقول افقر العبيد . منشي الراشد التونسي محمد السنوسي الحفيد . اذا
كانت العلوم الشرعية مقاصد رواة الدين . فان وسائلها من اعظم ما اسسه تعاطى اعلام
المجتهدين . ولا شك ان علم النحو من بين العلوم العربية . اعز ما توسل به ذو الهمة
الابيه . ودواوينه قد اشتهرت اعظم اشتهار . وتعاطاها اهل الاستبصار . غير ان حفاظها
المختصر . ومجموعتها المعبر . هو خلاصة الامام بدر الدين ابن مالك . وناهيك بما يسرته من
وعور المسالك . حيث جمعت شوارده . وقيدت اوابده . في اوراق لا يتجاوز بها نسخها
الف سطر . وليس على سن رام الحصول على جميع ما حوته غير المحظ من مهر . على ان
شروحها وان كانت كثيرة العدد . فان مبلغ الشيخ نور الدين علي الاشموفي في شرحه لم يبلغه
احد . اذ انه استوفى في شرحه جميع ما يدعو اليه ذلك النظام . واتبع ذلك بما هو محتاج
اليه في التنايب والفروع التي بها يتم المرام . ولاهيمته تعاطى الكتابة عليه فحول لاعلام .
ونشروا له في مفرق الايام ارفع لاعلام . ومن اعمل في ذلك فليبه بغاية الاتقان . من علماء
مصر ابو المحاسن الحفني وابو عبد الله الصبان . اما علماء تونس فقد تصدى منهم للافاده .
قاضي تونس ومفتيها ابو عبد الله محمد سعادة . فكتب حاشية سماها تقرير المسالك . في
شرح منهج السالك . ثم تلاه في ذلك الميدان . اوحده المهابذة لاعيان . بديع الزمان .
وساحب ذيل فصاحته على سبحان . الشاعر الملق . والدراكة المحقق . المستخرج بذكائه
احسن الدرالمصون . والناظم من بديعياته ما ابدى به ذلك الفلك المشحون . مبدع الشر
والنظم . العلامة التحرير الفاضل الشيخ محمد بن علي بن سعيد الملقب بالنجم . فقد سبق
الى غايات العلوم في شرح الشباب . وبلغ في معرفة المنطوق والمفهوم الى مدين الاراب .
وناهيك بما ابداه في حواشيه الرائقة . وتحريراته الفائقة . وقد وسمها « زواهر الكواكب .
ليواهر المواكب » . فكانت كاسمها باهرة . تبدي الكواكب الزاهرة . رضي الله عنه وارضاه .
واولاه من النعيم المقيم ما يتمناه . وقد اعتنى جمع من محبي خير الوطن . النابتين فيه المنبت
الحسن . بطبع هائمه الحواشي بطبعة الدولة التونسية . خلع الله عليها ملابس العز
السندسية . وتعاطى تصحيحها كثير من المدرسين لاعيان . واولهم مباشرة لذلك هو العالم
الفاضل الزكي . الشيخ السيد محمد القرطبي . صحح من اولها نحو العشرة لاوراق . بتصحيح
جل وراق . ثم تلاه العبد الضعيف . ولازمت تصحيحها بغاية البحث والتنقيف . فاعتكفت
على نصفها لاول خمسة عشر شهرا . بذلت فيها ما قدرت عليه سرا وجهرا . معتذرا مسودة
المولف واصول انقاله . عسى ان يبلغ التصحيح الى غاية آماله . الى ان ناهزت انمام
حروف الجبر الذي هو نصف مجموع حجم الكتاب الذي استكمل اوصافه . فرايت ان ننهي

عنده الجزء المذكور لتبدي النصف الثاني بباب الاضافة . واعدت لذلك تاريخا لانمام
 هذا النصف . حيث احرزت المطبعة بانجازة اكمل وصف . فارخته بقولي
 راقك حاشية تناهى طرفها فرنا ببذل النفع فينا طرفها
 قامت لاندية الدروس مائلة كل النفوس وقد تصبى الفها
 وتلفعت بحريير تحريراتها ثوبا نقياً منه يعبق عرفها
 وادارت العربية السمحاء في شفاف اقداح مباح رشفها
 فارت بصائرها محاسنها السقي كانت وليس بمستطاع كشفها
 وجلت حبابا من حلى تحقيقتها وهي الكواكب حين احكم رصفها
 فعدت مواكبنا بين بواضرا بطواهر منها تسامى صنفها
 اذ اسرحت للناس منهج سالك رام الخلاصة اذ توعر الفها
 فجلت مهبجا اقوما لكن بهسا اعلام صعب قد تبدي نفسها
 حتى اذا سواه تصحيح محسا تلك العقاب وقد تحرف حرفها
 فعدت طريقتها مذلتة لنا وحلى اجنتها تدانى قطفها
 وجميع اهل العلم من ذاك اهتدى بالنجم في طرق صعب نطقها
 سعد العلوم محمد بن سعيد سن بذل المعارف اذ تعطر عرفها
 فعدت كتابه تروق ذوي النهى باعز حاشية توالى وكفها
 ونرى المعارف نشرها في طيها وبغيرها ما ان يحاول كشفها
 فيمدحا بالشرق قول مسورخ ويسرها ان تم طبعا نصفها

١٢٩١

غير افي عند ذلك عرض لي عارض سفر . معني من القيام بتصحيحها على الوجه المعتبر .
 بعد ان بلغت في تصحيحها الى صفحة عدد ٢٢٠ فتداول تصحيح الباقي عدة افراد من اعيان
 المتعلمين بحلية التدريس . باقوا فيه صفحة عدد ٢٦٩ على الوجه النفيس . فباشر عند ذلك
 تصحيحها بما اتم به ذلك الجزء واتى على اربعين صفحة من الجزء الثاني . لا ريب الشيخ
 حمزة فتح الله السكندرافي . ثم باشر تصحيح بقية الكتاب مصحح وارذات المطبعة في هذا
 التاريخ المدرس الفاضل الزكي الشيخ السيد صالح قايجي فاعمل في ذلك جهده . ولازم اعتناءه
 وجده . مصحوبا بمسودة التاليف . حتى اتى على تمامه باكمل توصيف . ووافق الفراغ
 من طبعه اواسط شهر ربيع الاول من عام ثمانية وتسعين ومائتين والـ من هجرة خير
 الانام . عليه افضل الصلاة وازكى السلام . وارخت هذا الانجاز . قائلا على وجه الايجاز .

لقد راقنا بابحاث مهمه حواش صاغها نجم لايسمه
 نهادت في مواكبنا وفسافت كواكب باهرات كن ثسمه
 وابدت من سنى تحقيقتها مسا به نيرت مسالك مدلهسمه
 لذا سر الخلاصة بان جههرا ولاحت منه آيات مهسمه
 تشف على رحيق النحو منها كورس عمدت بالنفح شسمه

فمن اصحى لمشربها حليفا غدا متضلعا عليا وحكـمه
 يرى راح المسائل سائلا من لماها حيشيا بالرشف ضمـه
 هي المغني لمن يرجو الغنى عن سواها معملا في ذاك همـه
 فبالتهييل كم نسفت عقابها وبالتصريح تبرئ كل ذمـه
 تسخر من فصاحتها شموسا وتقتاد المصاعب بسـالزمه
 بدت شمس الحاسن من حلالها يعسم الهدى منها كل امه
 ومبدعها النير النجم سعـد سعوده قد تراءت وهي جمـه
 وقد كان السعيد ابوه يبـدو بتونس دائبا مري حـرمه
 وهذا نجله علم المعـالي به فضل المعارف نال سهمه
 محمد قد شدت بعلاك ورق لانك جئت للعلم التـممه
 ويعلمه المعارف منك سارت بها الركبان لا تخشى مـدمه
 تساق بحدوك الصادي فتسمو بما به ذلك لك كل قمـه
 وما خلت الحداة يكون عليا تفوز به حواشيك المهـممه
 الى ان اقبلت تلك الحواشي بحسن زانه طبع اتـممه
 فقلنا معجبين بسـذاك ارخ حواش من حدا نجم كـلايمه

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 048355661